



١٦٢

# مجمع الفائدة والبرهان

في  
شرح أرباب الأئمة

للفقيه المحقق المذوق وحيد عصره  
وقرير دهره المولانا أحمد لاري

الطبعة ١٣٩٣ هـ

ابن رشد الشافعي

منشورات

جامعة المدرسين في الحوزة العلمية  
في قم المقدسة

# مَجْمَعُ الْفَائِدَةِ وَالْبُرْهَانِ

فِي

## شَرْحِ ارْشَادِ الْأَدْنَا

لِلْفَقِيهِ الْمُحَقِّقِ الْمَذْقِقِ وَحَيْدِ عَصْرِهِ  
وَفَرِيدِ دَهْرِهِ الْمَوْلَى أَحْمَدُ لَا رَيْبَ لِي بِهِ

الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٩٩٣ هـ

صَنَعَهُ وَنَمَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَاشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ :

الْحَاجُّ الْفَاجِبِيُّ الْعِرَاقِيُّ وَالْحَاجُّ شَيْخُ عَلِيٍّ بْنِ الْأَشْهَارِيِّ وَالْحَاجُّ الْفَلْهَبِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الْأَصْنَعِيُّ

بِفَتْهِ الْمَقْدِسَةِ

الْبَيْتُ الْكَلْبِيُّ



١٨٢٨٢

مركز تحقيق ودراسات إسلامية

- اسم الكتاب: مجمع الفائدة والبرهان شرح ارشاد الانهال (ج ٢)
- المؤلف: المحقق البار، الشيخ احمد المعروف بالمقدس الاردبيلي
- الناشر: جامعة المدرسين في الحوزة العلمية قم المشرفة
- المطبوع: ثلاثة آلاف نسخة
- التاريخ: شوال المكرم ١٤٠٣ الموافق لشهر مرداد ١٣٦٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الصلاة

والنظر في المقدمات، والماهية، واللواحق.

### (النظر الأول: في المقدمات)

وفيه مقاصد الأول: في أقسامها، وهي واجبة ومندوبة  
فالواجبات تسع: اليومية، والجمعة، والعیدان، والكسوف، والزلزلة  
والآيات، والطواف، والاموات، والمنذور وشبهه، والمندوب ماعداه.  
فالیومية خمس: الظهر، والعصر، والعشاء: كل واحدة أربع ركعات  
في الحضر، و نصفها في السفر، والمغرب ثلاث فيهما، والصبح ركعتان  
كذلك.

---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الصلاة

قوله: «(فالواجبات تسع الخ)» لعل دليل عدم وجوب الغير،

الاجماع، والاصل، مع عدم دليل الوجوب.

ودليل وجوبها، الظاهر اجماعنا.

و وجوب الیومية واضح، وكذا عدها، وهيئة عدد كل واحدة منها، بل

لا يحتاج الى الدليل.



و نوافلها في الحضرة: ثمان ركعات قبل الظهر، و ثمان قبل العصر، و اربع بعد المغرب، و ركعتان من جلوس تعذان بركعة، بعد العشاء، و احدى عشر ركعة صلاة الليل، و ركعتا الفجر. وتسقط نوافل الظهرين والوتر في السفر.

و كذا المنذورة وشبهها.

والطواف: لاجتماع الأمة و لبض الايات (١) والاختبار (٢) و سيجي دليلهما (٣) و دليل كل واحدة، في محله.

و اما دليل حصر النوافل الراتبة في اربع و ثلاثين: فالظاهر الاجماع على مشروعيتها، و عدم الزيادة عليه، و حسنة الفضيل بن يسار (الثقة، في الكافي و التهذيب) عن ابي عبدالله عليه السلام. قال: الفريضة و النافلة احدى و خمسون ركعة، منها ركعتان بعد العتمة جالسا تعذان بركعة و هو قائم، الفريضة منها سبعة عشر ركعة، و النافلة اربع و ثلاثون ركعة (٤).

و حسنة اخرى فيهما، عنه و الفضل بن عبد الملك و بكير، قالوا: سمعنا ابا عبدالله عليه السلام. يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم يصلي من التطوع مثلي الفريضة، و يصوم من التطوع مثلي الفريضة (٥) و قد سماهما في المنتهى بالصحة، مع وجود ابراهيم بن هاشم، و كثيراً ما يسمى الخبر الواقع هو فيه، بها، و يفهم منه توثيقه، و من الضابطة ايضاً (٦) و بالحسنة اكثر (٧) و قال

(١) - القرم - ١٢٥ - قال الله تعالى (واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى).

(٢) - الوسائل. باب ٣ من ابواب الطواف حديث - ٣٥٠ وفيه (اذا فرغت من طوافك فأت مقام ابراهيم فصل ركعتين) وغيرها من الاخبار فراجع.

(٣) - يتي دليل المنذورة والطواف: و في هامش بعض النسخ المخطوطة هكذا، قوله: و كذا المنذورة و شبهها والطواف، كأن وجه تخصيصهما بالذكر، هو انهما عند الأمة، كما في الاخبار ايضاً، كاليومية، بخلاف البواقي فان فيه خلافاً، انتهى.

(٤) - الوسائل باب (١٣) من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها حديث - ٣٠٠

(٥) - الوسائل باب (١٣) من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها حديث - ٤٠٠

(٦) - المراد بالضابطة ما ذكره علماء الرجال في ترتيب طرق الشيخ في كتابه (التهذيب والاستبصار). من الحكم بالصحة ونحوها، فذكروا: ان طريقه الى فلان صحيح، مع ان في الطريق ابراهيم بن هاشم.

(٧) - اي تسميته بالحسنة اكثر.

في الخلاصة: انه عندى مقبول، فالظاهر عدم الفرق عنده بين الحسن والصحيح هنا.

و صحیحة اسماعیل بن سعد الاحوص (الثقة القوی) قال: قلت للرضا عليه السلام: كم الصلاة من ركعة؟ قال: احدى و خمسون ركعة (١) و فی الطريق محمد بن عیسی الیقطنی عن یونس بن عبدالرحمان (٢) ولا یضر. و ما هو المشهور المذکور فی المصباح (فی زیارة الاربعین) عن ابی محمد العسکری علیه السلام، انه قال: علامات المؤمن خمس، صلاة الاحدى والخمسين و زیارة الاربعین، والتختم فی الیمن (٣) و تعظیر الجبین، و الجهر بسم الله الرحمن الرحیم (٤) و غیرها من الاخبار (٥).

و اما الاخبار التي تدل على الاقل، مثل الخمسين (٦) فهو مما يدل على عدم التاكيد في التوبة: و يدل عليه ايضا عدم فعله صلوات الله عليه ايها في بعض الاوقات على ما نقل (٧) و مثل تسع و عشرين (٨) فكانه باسقاطها مع اربع العصر: و سبع و عشرين (٩) باسقاط اخرين من العصر معهما (١٠)، كذا قال في التولية والمفهوم من صحیحة زرارة (١١) و موثقته (١٢) سقوط ركعتين من المغرب

(١) - الوسائل باب (١٣) من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها حديث - ١١ -  
(٢) - و سند الحديث هكذا: على بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، قال حدثني اسماعيل بن سعد الاحوص.  
(٣) - هكذا في المصباح، ولكن في النسخ المخطوطة والمطبوعة التي عندنا من شرح الارشاد (باليمين).

(٤) - الوسائل باب (١٣) من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها حديث - ٢٩ -  
(٥) - راجع الوسائل باب (١٣) من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها  
(٦) - الوسائل باب (١٣) من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها حديث - ١ - ٥ - ٢٠ - ٢٨ - وفي باب (٤) من ابواب جهاد النفس حديث - ٢ -  
(٧) - الوسائل باب (١٣) من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها حديث - ٦ - ١٥ -  
(٨) - الوسائل باب (١٤) من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها حديث - ٥ -  
(٩) - الوسائل باب (١٤) من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها حديث - ١ - ٤ -  
(١٠) - أي مع التوبة و أربع العصر.  
(١١) - الوسائل باب ١٤ من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها حديث - ١ - و فيها (و تصلى بعد المغرب ركعتين).  
(١٢) - الوسائل باب ١٤ من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها حديث - ٣ - و فيها (وركعتان بعد المغرب).

معهما، لا الآخرين من العصر، و اسناد الاثنتين من اربعة العصر الى بعد الظهر والاثنتين الى قبل العصر، وايضا اسناد ركعتي المغرب الى قبل العشاء (١).  
فالظاهر ان سبب اختلاف الرواية، هو الاختلاف في الفضيلة، والتاكيد، وعدمهما، كما قيل في النافلة وغيرها.

و يحتمل كونه باعتبار وسعة الوقت وضيقه، واشتغال المصلي، وضيق خلقه، وعدمهما، كما روى صحيحا في التهذيب: ان الكاظم عليه السلام كان اذا اغتم ترك الخمسين (٢) وفي اخرى انه عليه السلام ترك النافلة (٣) ولعل المراد ترك بعض النافلة، واقبال النفس وادبارها.

ثم الظاهر: جواز الوتيرة قائما، لما روى عن الصادق عليه السلام، كان ابي يصليهما وهو قاعد وانا احصيهما وانا قائم (٤) ولا يبعد كونه افضل، لذ لك الخبر، ولزيادة العبادة والمشقة، ولان الاصل في الصلاة القيام.  
ولما ورد في الصحيح عن حماد بن عثمان عن ابي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلي وهو جالس؟ فقال: اذا اردت ان تصلي وانت جالس وتكتب لك بصلاة القائم، فاقرء وانت جالس، فاذا كنت في آخر السورة فقم فاتمها واركع، فذلك تحسب لك بصلاة القائم (٥).

ولروايته ايضا عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: قد اشتد علي القيام في الصلاة فقال: اذا اردت ان تدرك صلاة القائم فاقرء وانت جالس، فاذا بقي من السورة آيتان، فقم قائم ما بقي واركع واسجد، فذلك صلاة القائم (٦).

(١) — لا يخفى ان اسناد ركعتي المغرب الى قبل العشاء غير موجود في صحيحة زرارة وموثقة، وانا الاسناد الى قبل العشاء في خبر ابي بصير الذي هو مذكور في التهذيب قبل الموثقة، فراجع.

(٢) — الوسائل باب ١٦ من ابواب اعداد القرائن ونوافلها حديث — ٤ — قال في التهذيب قوله عليه السلام ترك الخمسين، يريد به ثناء لخمسين، لان القرائن لا يجوز تركها على كل حال.

(٣) — الوسائل باب ١٦ من ابواب اعداد القرائن ونوافلها حديث — ٥ —

(٤) — الوسائل باب ١٣ من ابواب اعداد القرائن ونوافلها قطعة من حديث — ٩ —

(٥) — الوسائل باب ٩ من ابواب القيام حديث — ٣ —

(٦) — الوسائل باب ٩ من ابواب القيام حديث — ٢ —

فانه يفهم منهما فضيلة القيام مطلقا، وان التوافل لوقعت على هذا الوجه  
لكان اولى من فعلهما جالسا، ومثلهما رواية زرارة (١).

ويحتمل الاختصاص بغير الوتيرة.

و يمكن ان يكون السبب في جلوس الباقر عليه السلام هو الكبر والسمن (٢)  
فلا يدل على عدم افضلية القيام في الوتيرة.  
واما دليل صلاة القصر فرضا ونفلا، هو الاجماع، والاية (٣) في الجملة،  
والاخبار.

منها صحيحة ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام، (سماها بها ايضا في  
المنتهى) قال: الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء الا المغرب  
فان بعدها اربع ركعات لا تدعهن في حضر ولا سفر، وليس عليك قضاء صلاة  
النهار، وصل صلاة الليل واقضها (واقضه خ) (٤) وفي الطريق محمد بن عيسى  
عن يونس عن عبدالرحمان عن ابن مسكان، ولا يضر، فتأمل، وغيرها من الاخبار  
ايضا (٥) يدل على هذا المطلب، وبالجملة هو ثابت كما هو المشهور، بل  
المجمع عليه، ولا يحتاج الى نقل الدليل.  
و يدل على عدم سقوط نافلة المغرب بخصوصها ايضا صحيحة الحرث بن  
المغيرة (الثقة في الكافي) قال: قال ابو عبدالله عليه السلام اربع ركعات بعد المغرب  
لا تدعهن في سفر ولا حضر (٦) ودلائلها صريحة.

و يدل على عدم سقوط نافلة الفجر بخصوصها ايضا صحيحة صفوان (٧)

(١) - الوسائل باب ٩ من ابواب القيام حديث ١ -

(٢) - و يدل على هذا التاويل ما رواه حنان بن سعيد عن ابيه، قال:

قلت لابي جعفر عليه السلام، اتصلي التوافل وانت قاعد؟ فقال ما فعلها الا ولنا قاعد منكم حملت هذا

اللحم وما بلغت هذا السن، الوسائل باب ٤ من ابواب القيام حديث ١ -

(٣) - سورة النساء، آية ١٠٦.

(٤) - الوسائل باب (٢١) من ابواب اعداد الفرائض و توافلها حديث ٧ - فان استدل بها كما في

الكافي هكذا: علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبدالرحمان عن ابن مسكان عن ابي  
بصير.

(٥) - لاحظ الوسائل ابواب صلاة المسافر.

(٦) - الوسائل باب (٢٤) من ابواب اعداد الفرائض و توافلها حديث ١ -

(٧) - الوسائل باب (٣٣) من ابواب اعداد الفرائض حديث ١ - و لفظ الحديث (عن ابي الحسن

في التهذيب.

وعلى عدم سقوط صلاة الليل والوتر وركعتي الفجر صحيحة محمد بن مسلم (في التهذيب) قال: قال لي ابو جعفر عليه السلام صل صلاة الليل والوتر والركعتين في المحمل (١) ولعل المراد بالركعتين نافلة الفجر، وورد خبر في عدم سقوط الوتيرة (٢).

ولانقل الاجماع عن ابن ادريس على سقوطها - مع الشهرة، واحتمال التحريم، وعدم صحة الخبر، مع عموم الخبر الصحيح المتقدم لكان - القول به جيداً، لتقديم الخاص.

وايضاً: الظاهر عدم سقوط النوافل في الاماكن الاربعة، ولو اختار القصر، لما روى عنه صلى الله عليه وآله: الصلاة خير موضوع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر (٣) وغيرها من المرغبات في الصلاة والطاعة (٤) خصوصاً في الامكنة الشريفة مع ثبوتها بالادلة القطعية، وعدم ثبوت قاطع في السقوط. وكذا عدم سقوط نافلة شهر رمضان في السفر مطلقاً، وصرح بعدم سقوطها في الذكرى.

على ان في الاخبار الصحيحة ما يدل على قضاء نوافل النهار في السفر في الليل (٥) وجوز ذلك في التهذيب، فيمكن ان يكون السقوط رخصة لا عزيمة، وقد يحمل على التقية، وعلى غير الفائتة في السفر.

الرضا عليه السلام قال: صل ركعتي الفجر في المحمل.

(١) - الوسائل باب (٢٥) من ابواب اعداد الفرائض ونوافلها حديث - ٢ -

(٢) - الوسائل باب (٢٩) من ابواب اعداد الفرائض ونوافلها حديث - ٣ - ولفظ الحديث (عن الرضا عليه السلام في حديثه قال: وانما صارت المنة مقصودة وليس تترك ركعاتها، لان الركعتين ليستا من الخمسين الحديث).

(٣) - جامع احاديث الشيعة باب (١) في فضل الصلاة حديث - ١٣ - ولفظ الحديث (عن ابي ذر في حديث قال: قلت: يا رسول الله انك لم تني بالصلاة، ما الصلاة؟ قال: الصلاة خير موضوع استكثر ام استقل) وايضاً في حديث - ١٤ - ولفظ الحديث (التقية للشهيد عن النبي صلى الله عليه وآله، الصلاة خير موضوع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر).

(٤) - لاحظ الوسائل خصوصاً باب (١٠) من ابواب اعداد الفرائض ونوافلها.

(٥) - لاحظ الوسائل باب (٢٢) من ابواب اعداد الفرائض ونوافلها.



### المقصد الثاني في اوقاتها

فاول وقت الظهر، اذ زالت الشمس المعلوم بزيادة الظل بعد نقصه: او ميل الشمس الى الحاجب الايمن للمستقبل، الى ان يمضي مقدار ادائها، ثم يشترك مع العصر الى ان يبقى للغروب مقدار اداء العصر، فيختص به.

و يفهم من صحيح الاخبار جواز النوافل في المحمل والمركب على غير القبلة، وليس ببعيد في الحضر ايضا، وسيجيب التحقيق.

قوله: «(فاول وقت الظهر الخ)» كون الزوال وقت الظهر معلوم بالأية (١)، والأخبار (٢) والأجماع (٣).

ومعلومية ذلك باحد الامرين (٤) كانه بالاخير، وبعض الاعتبارات: ويدل بعض الاخبار (٥) عليها بالطريق الأول، ومعلوم من علم الهيئة ايضا، ولكن في العلم بالطريق الثاني تامل، لان قبلة العراق مائل عن نصف النهار الى المغرب كثيرا، فلا يظهر على الحاجب الايمن الا بعد التجاوز عن نصف النهار خصوصا في الجهة، ولذا قيد المصنف في المنتهى والنهاية بكونه في مكة متوجها الى الركن العراقي (٦).

والظاهر ان مراده، الحائط الذي فيه الركن العراقي: اي حائط الباب، فانه قبلة العراق، لا الجزء الذي هو الركن خاصة: او مراده باستقبال الركن، هو التوجه نحوه في الجملة كما في البعيد: فان الظاهر: ان قبلة البعيد، على ما رأيناه، على تقدير وصول خط القبلة الى البيت، انما يصل اليه بالانحراف

(١) - الاسراء ايه ١٧ قال تعالى (اقم الصلاة لادلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر) بناء على ان يكون المراد بالادلوك الزوال، لا الغروب قال في المنتهى: المشهور بين اهل العلم هو الأول.

(٢) - لاحظ الوسائل باب (٤) من ابواب المواقيت.

(٣) - قال في المنتهى: اول وقت الظهر زوال الشمس، بلا خلاف بين اهل العلم انتهى موضع الحاجة.

(٤) - اي زيادة الظل بعد نقصه، او ميل الشمس الى الحاجب الايمن للمستقبل، والمراد من قوله: كانه بالاخير، اي بالأجماع.

(٥) - لاحظ الوسائل باب (١١) من ابواب المواقيت.

(٦) - قال في المنتهى: وقد يعرف الزوال بالتوجه الى الركن العراقي لمن كان بمكة، فاذا وجد الشمس على الحاجب الايمن علم انها قد زالت، انتهى موضع الحاجة.

بحوال الركن، لاجعله بين العينين،—والا لا تجيء الشمس الى الحاجب الايمن الا قريب الغروب، ولهذا يقال: قبلة العراق، الركن الذي فيه الحجر، ويرد الحائط الذي فيه الباب، لانا نجد قبلة العراق (على ما وضع الجدى) قريب الباب، كمن يقف عندالمقام منحرفا الى جانب الركن كما امر، فلا يرد عليه ما اورده الشارح، فتأمل. وبا لحملة التفاوت بين الامرين ظاهر، ولكن لما لم يظهر على احس كثيراً، جعل كلاهما علامة من غير التفات الى ذلك التفاوت اليسير، مع حصول المقصود، وهو معرفة اول الوقت شرعا و عرفا بحيث تسع الفريضة و النوافل.

واعلم ان الظاهر عدم الخلاف بين المسلمين— كما هو المفهوم من المنتهى—فى ان الزوال اول وقت الظهر، ولهذا حمل الشيخ رحمه الله ماورد من الاخبار الدالة على انه بعد الزوال، بقدمين (١) او الذراع (٢) او القامة (٣)، على الوقت للمتمهل، يعنى ذلك المقدار للنافلة، والاختلاف بسبب تطويلها قرائة، و اركاننا، ودعاء، وغير ذلك: اوان المراد بالكل واحد، و لهما مؤيد فيما ورد فى الاخبار من ان القامة هى الذراع (٤) وما يستجيب فى صحيحة منصور (فان انت حفت سبحتك الحديث).

والاجماع كاف فى ذلك، مع صحيحة ذريح المحاربي (٥) (الثقة فى الكافى) و صحيحة منصور بن حازم (الثقة) قالوا (٦): كنا نقيس الشمس بالمدينة، بالنخراع، فقال: ابو عبد الله عليه السلام، الا انبئكم ما بين من هذا؟ اذ زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر، الا ان بين يديها سبعة (اي نافلة) وذلك اليك،

(٩) — يعنى ان استقال الركن هو التوجه بحوال الركن فى الحملة لاحطه بين العينين

(١) — الوسائل باب (٨) من ابواب المواقيت حديث — ١ — ٢ —

(٢) — الوسائل باب (٨) من ابواب المواقيت حديث — ٣ — ٤ —

(٣) — الوسائل باب (٨) من ابواب المواقيت حديث — ١٢ —

(٤) — الوسائل باب (٨) من ابواب المواقيت حديث — ١٤ —

(٥) — الوسائل باب ٥ من ابواب المواقيت حديث — ٣ —

(٦) — هكذا فى النسخ المطبوعة والمخطوطة التى عندنا، ولا يضى ان الصحيح (قالوا) لان رواية هذا

لحديث عن ابي عبد الله عليه السلام، ثلاثة، العارث بن مسيرة، وعمر بن حفظة، و منصور بن حازم.

ملاحظ الكاظمي



فإن أنت خففت سبحتك فحين تفرغ من سبحتك، وإن أنت طولت فحين تفرغ من سبحتك (١) ومثلها صحيحة محمد بن أحمد بن يحيى (٢) إلا أنها مكاتبة. ولا يفرض (٣) كما عرفت، مع أنها مؤيدة.

ومع ذلك يدل عليه الآية الشريفة (٤) والأخبار الصحيحة المصريحة (٥) في أن أول وقت صلاة الظهر، هو الزوال.

فلا يقرأ ومهما ينأ فيها مفاي صحيحة زرارة عنه عليه السلام قال: إن حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه واله كان قائمًا، فكان إذا مضى منه ذراع صلى الظهر، وإذا مضى منه ذراعان صلى العصر (٦) وغيرها، مما يدل على أنه بعد الزوال بقدمين (٧) أو القامة (٨) مع أن الشيخ رحمه الله جمع بينهما جميعًا حسنًا.

و كذا لا خلاف عندنا، على ما نقل في المستهى والذكرى، في دخول وقت العصر وصحة فعلها بعد الفراغ من الظهر بلا فصل: وفي الآية (٩) دلالة ما عني: وصحيحة زرارة في عقبه صريحة في ذلك، حيث روى عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: إذا زالت الشمس دخل الوقتان، الظهر والعصر، فإذا غابت الشمس دخل الوقتان، المغرب والعشاء الآخرة (١٠) وغيرها من الأخبار الكثيرة (١١)

(١) - الوسائل باب ٥ من أبواب المواقيت حديث ١٠-٢- إلا أن في الحديث الأول (إن شئت طوَّلت وإن شئت قصرت).

(٢) - الوسائل باب ٥ من أبواب المواقيت حديث ١٣-

(٣) - لا روى هذه المكاتبة بمحمد بن أحمد بن يحيى، وهو ثقة، فلا يصح مجهولة الكاتب في قوله (كتب بعض أصحابنا) لأن الاعتبار حيث نقله لا الكاتب: وقد تقدم منه نفس سره التنبيه على هذه النكته.

(٤) - الإسراء، ١٧ (أقم الصلاة لعلوكم الشمس آه).

(٥) - الوسائل باب ٤-٥- من أبواب المواقيت فلاحظ.

(٦) - الوسائل باب ٨ من أبواب المواقيت، قطعة من حديث ٣-

(٧) - الوسائل باب ٨ من أبواب المواقيت حديث ١-٢-

(٨) - الوسائل باب ٨ من أبواب المواقيت حديث ١٠-

(٩) - قال الله تعالى (أقم الصلاة لعلوكم الشمس إلى عسق الليل وقرأ الفجر) سورة الإسراء: (١٧).

(١٠) - الوسائل باب (٤) من أبواب المواقيت حديث ١-

(١١) - الوسائل باب (٤) من أبواب المواقيت، فلاحظ.

فما يدل على تأخيرها (١) محمول على الأفضلية والاستحباب كما حموا رحمهم الله.

ولا في أن أول الوقت أفضل: ويدل عليه الأحاديث، سيما ما ورد في التهذيب والفقهاء: من أن أول الوقت زوال الشمس، وهو وقت الله الأول، وهو أفضلهما (٢) وصحيحة معاوية: أول الوقت أفضل (٣)، وكذا ما في صحيحة زرارة فقال عليه السلام: أوله: حين سئل عن أفضل الوقت (٤) وصحيحة سعد بن سعد (الثقة) قال قال الرضا عليه السلام يا فلان إذا دخل الوقت عيبك فصلها (فصلهما يب) فانك لا تدري ما يكون (٥) وفي خبر آخر: أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله (٦) وفي آخر: لأفضل الوقت الأول على الأخير خبير للرجل من ولده وماله (٧) ويدل عليه قوله تعالى (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم) (٨) فيكون العصر مستثنى: من أن أول وقت الصلاة أفضل، على ما يفهم من كلامهم: أن فضيلة العصر بعد خروج فضيلة الظهر كما سيجيء، وكذا غيرها من المستثنيات.

وإنما الكلام والخلاف في آخر وقتها، وآخر وقت الفضيلة: وإن الوقت أما مشترك بينهما: أو مقدار الفعل في الأول، يختص بالأولى، وفي الأخير بالآخر، والأكثر ههنا على الأخير لخبر غير صحيح (٩) والصحيحة

(١) - لاحظ الوسائل باب ٥ من أبواب المواقيت.

(٢) - الوسائل باب (٣) من أبواب المواقيت حديث ٩.

(٣) - الوسائل باب (٣) من أبواب المواقيت قطعة من حديث - ١١ - ولفظ الحديث (قال أبو عبد الله عليه السلام لكل صلاة وقتان ولول الوقت أفضلهما).

(٤) - الوسائل باب (٣) من أبواب المواقيت قطعة من حديث - ١٢ -

(٥) - الوسائل باب (٣) من أبواب المواقيت حديث - ٣ -

(٦) - الوسائل باب (٣) من أبواب المواقيت حديث - ١٦ - ولفظ الحديث (قال الصادق عليه السلام: أوله رسول الله وآخره عفو الله، وأقصو لا يكون إلا عن ذنب).

(٧) - الوسائل باب (٣) من أبواب المواقيت حديث - ١٤ -

(٨) - سورة آل عمران: (١٣٣).

(٩) - الوسائل باب (٤) من أبواب المواقيت حديث - ٧ - ولفظ الحديث هكذا (عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضي مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتى يمضي من الشمس مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات، فإذا مضى مقدار ذلك فقد حرج وقت الظهر وبقي وقت العصر حتى تيب الشمس).

المتقدمة (١) ظاهرة في لا شراك، وصحيحة عبيد بن زرارة الآتية (٢) صريحة فيه: والاية ظاهرة فيه ايضا: والصدوق قائل به، فذلك غير بعيد.

و فائدة الخلاف كثيرة: منها لوصلت العصر مقدما ثم تصلى الظهر نسيانا، ثم ذكر حين بقاء الوقت المختص بالعصر، فعلى الاكثر الظهر قصاء، و على الاقل اداء، وغير ذلك من الفروع الكثيرة، و مما يؤيد الاقل عدم ضبط ذلك الوقت المختص بالنسبة الى الاشخاص والاحوال، بل يتعذر تقدير ذلك بحيث يوافق، فهو ينافي الشريعة السهلة السمحة، فتأمل.

ثم الظاهر ان آخر وقتها، اول وقت المغرب—لاصيرورة الطل الذراع والزراعين او المثل والمثلين، او غير ذلك مما يفهم من العبارات— لظاهر الاية: فان الدلوک بمعنى الزوال: والغسق، اما الغروب، او نصف الليل، وعلى التقديرين يحصل المطلوب، لان الظاهر منها، ان الانتهاء مشترك كالاتداء: ولانه لو كان انتهاء للعصر لكان انتهاء للظهر ايضا، لعدم القول با لواسطة، قاله في المنتهى:

ولما في الرواية المتقدمة: من ان آخر الوقت عفو الله (٣)... ولورود بعض الاخبار الصحيحة: بان وقت الظهر ذراع بعد زوال الشمس والعصر ذراعان، والقدمان، والقامة، والقامتان، والاربع: فكيف يكون ذلك آخر وقتها: و هو صحيحة الفضيل وزرارة وبكير ومحمد وبريد عنهما عليهما السلام: انها قالوا: وقت الظهر بعد الزوال قدمان، و وقت العصر بعد ذلك قدمان (٤) و صحيحة زرارة عن اصادق عليه السلام قال: وقت الظهر ذراع من اول زوال الشمس، و وقت العصر ذراعان من وقت الظهر: فذلك اربعة اقدام من زوال الشمس (٥) و منها يُعم

(١) — اي صحيحة زرارة.

(٢) — الوسائل باب (٤) من ابواب المواقيت حديث — ٥.

(٣) — الوسائل باب (٣) من ابواب المواقيت حديث — ١٦ ولفظ الحديث (قال لصادق

عليه السلام: وله ركعتان له وآخره عمالة، والنحو لا يكون الا على ذنب).

(٤) — الوسائل باب (٨) من ابواب المواقيت حديث — ١.

(٥) — الوسائل باب (٨) من ابواب المواقيت قطعة من حديث — ٣ ولفظ الحديث على ما في الفقيه

هكذا (باب زرارة ان سمع ابا جعفر عليه السلام عن وقت الظهر فقال ذراع من زوال الشمس ووقت العصر ليح

النسبة بين الذراع والقدم، و غير ذلك من الاخبار (١).

و من ادلة هذا المطلب، صحيحة معمر بن يحيى قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول: وقت العصر الى غروب الشمس (٢) و صحيحة عبيد بن زرارة الاتية عن ابي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى: (اقم الصلاة لدنوك الشمس الى غسق الليل - ٣ -) (٤).

مع عدم خبر صحيح صريح، في عدم الامتداد الى الغروب، الا للمصطر: و انه للمختار الى صيرورة ظل كل شي مثله، او مثل الفين (٥) او القامتين، او الذراع، او اربعة اقدام (٦) و ماورد من الاخبار يمكن حملها على وقت الفضيلة، للجمع.

ولا يتعين الجمع بالحمل على المحتار، و غيرها على المصطر، بل الاول اولى، لثلايلزم حمل الآية والاحبار المعتبرة، على النادر والمعدور، مع انها نزلت في اول الاسلام لبيان الاحكام، فلا يناسب حملها عليهما، وهو ظاهر. وقد استدل بالصحيحين المتقدمين - و هما صحيحة الفضيل، و صحيحة زرارة (٧) - على عدم امتداد وقتها الى الغروب، بل الى الذراع و الذراعين، والقدمين، والاربع.

وليس فيهما دلالة عليه: لان المراد ان وقت الطهرين، لا يدخل الا بعد ذلك الوقت المستفاد منهما: لما تقدم في مثل صحيحة زرارة، من انه انما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله بعد ماضى ذراع من الفين (٨): و لما سيأتي في بيان المثنية: و لهذا قد استدل بها على عدم دخول الوقت الا بعد ذلك كما مر

(١) - الوسائل باب (٨) من ابواب المواقيت، فلاحظ.

(٢) - الوسائل باب ٩ من ابواب المواقيت، حديث - ١٣.

(٣) - سورة الاسراء آية - ١٧.

(٤) - الوسائل باب ١٠ من ابواب المواقيت، عطية من حديث - ٤.

(٥) هكذا في النسخ المطبوعة والمخطوطة التي عندنا، ولكن الظاهر ان يكون العبارة (ظل كل شي

مثله، او مثليه، او اثني).

(٦) - الوسائل باب ٨ من ابواب المواقيت، فراجع.

(٧) - الوسائل باب ٨ من ابواب المواقيت، حديث - ١ - ٣.

(٨) - الوسائل باب ٨ من ابواب المواقيت، حديث - ٢٧.

وقالوا: انها محمولة على تاخير وقت الفضيلة لمكان النافلة كما مر، و ان ذلك وقت النافلة.

ثم اعلم ان الظاهر: ان المراد بمثلية الظل الراشد للشيء - على تقدير اعتباره لفضيلة، او لنافلة، او كونه وقتا للمختار - هو مثل الشخص، لا مثل الفىء المتحلف: للتبادر: وكثرة اعتباره فى الألسن سيما عند اهل الهيئة: ولما فى بعض الاخبار من قوله عليه السلام: اذا كان ظلك مثلك فصل الظهر، واذا كان ظلك مثييك فصل العصر (١) و مثل قوله عليه السلام فاذا زالت الشمس لم يصمك لا سبحتك، ثم لا ترال فى وقت الى ان يصير الظل قائما، وهو آخر الوقت، فاذا صار لطل قائما دخل وقت العصر فلم ترل فى وقت العصر حتى يصير الظل قائمتين وذلك المساء (٢).

و كأن القائمة: هو الشخص على ما فهم من المنتهى، و يؤيده عدم بقاء الفىء فى بعض البلاد. بعض الاوقات: والظاهر عموم العلامات. و ورد خبر (٣) فى ان الاعتبار بالمثل: هو كون الظل الزائد مثل الفىء المتحلف: ورده فى المنتهى (٤) بالارسال و عدم الصحة.

واما آخر الفضيلة فهو مشكل: اذاكثر الاخبار الدالة على التحديد، انما يدل على ابتداء وقت الفضيلة، والاخبار الصحيحة المتقدمة: تدل على ان وقتها بعد الذراع والقدمين للظهر، وبعد ضعفه للعصر، و ان ذلك المقدار لنافلة، فما يعلم آخر الفضيلة، الا ان تحمل على ان تمام الوقت لهما ذلك، والمراد تمام وقت الفضيلة.

فيكون وقت الفضيلة للظهر ذراعا او قدمين، و هما واحد كما دل عليه الاخبار سيما الصحيحة المتقدمة، و بعد ذلك مثله للعصر، وهو بعيد، وحمل

(١) - الوسائل باب (٨) من ابواب المواقيت قطعة من حديث - ١٣.

(٢) - الوسائل باب (٥) من ابواب المواقيت قطعة من حديث - ٦.

(٣) - الوسائل باب (٨) من ابواب المواقيت حديث - ٣٤ - والمحفيث مفصل فراجع.

(٤) - قال فى المنتهى: قال الشيخ: المتخير فى زيادة الظل قدر الظل الاول، لا قدر الشخص

نصبوب، وقال الاكثر المتخير قدر الشخص، احتج الشيخ برواية يونس وقد تقدم، وهى مرسله وفى طريقها صالح بن مفيده وهو مجهول انتهى.

و وقت نافلة الظهر اذا زالت الشمس الى ان يزيد الفجر قدمين،

المثل و إقامة على ذلك ابعد.

نعم يمكن جعل ذلك للنافلة، و هو اولى: و كذا ما في الصحاح  
لمتقدمة: و يكون التفاوت (السعادة. خ) باعتبار وقت العزيمة للنافلة، و كون  
الاول اولى فالاولى، او التطويل والتقصير كما مر.

و بالجملة: الظاهر ان الاولى فعل صلاة الظهر في اول الوقت، الا مقدار  
اداء النافلة للمتأمل و كون وقت النافلة القدمين في الاولى والضعف في الثانية، مع  
احتمال المثل والمثلين (وان كان خبره غير صحيح)، و حمل ما دل على غيره  
على الافضل، للجمع، مع كونه للنافلة، و قول المتأخرين من الاصحاب،  
والسهولة للشرع.

و يؤيده ما في صحيحة منصور بن حازم المتقدمة: قال: اذا زالت الشمس  
فقد دخل وقت الظهر الا ان بين يديها سبعة الحديث (١) و هو يدل على وسعة  
وقت الفريضة ايضا: ويمكن جمعه مؤيداً لاحتمال المثل والمثلين ايضا، فتأمل:  
و بعده الامتداد بامتداد وقت الفريضة، لعدم ادلة امتداد وقت  
صلاة الظهر والمصر، و هما يعلمان الفريضة والنافلة، و يحمل الباقي - مع عدم  
الصراحة، و عدم صحة البعض - على الافضل والاولى، كما فعل في الفريضة: و  
هذا انسب بالشرعية السهلة السمحة، والمساهلة في النافلة، و قال به البعض.  
و يدل عليه ايضا (٢) صوم الأخبار الصحيحة، بفعل الثماني قبل الظهر،  
و كذلك قبل العصر، و يؤيد الوسط بالطريق الاولى.

و يؤيده ما في الاخبار الصحيحة: ان النافلة بمنزلة الهدية، متى ما اتى  
بها قبلت (٣) و ان نافلة الظهر يصح قبله (٤): فالظاهر ذلك، كما هو ظاهر  
الدروس:

(١) - الوسائل باب (٥) من ابواب المواقيت طلع من حديث - ١.

(٢) - اى يدل على امتداد نافلة الظهرين بامتداد وقتها، اطلاق الاخبار الصحيحة لادلة على من  
نافلة قبل الفريضة، فيشمل وسط الوقت بالطريق الاولى.

(٣) - الوسائل باب ٣٧ من ابواب المواقيت، حديث - ٣ - ٧ - ٨.

(٤) - راجع الوسائل باب ٣٧ من ابواب المواقيت.

ولكن ما فى صحيحة زرارة (المذكورة فى الفقيه) - حيث قال عليه السلام: ولك ان تتنفل من زوال الشمس الى ان يمضى ذراع، فاذا بلغ فيئك ذراعا من الزوال بدأت بالفريضة وتركت النافلة واذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافلة (١) - يدل على الاول: (٢) ويحمل على افضلية تقديم الفريضة على النافلة حينئذ.

والذراع قدمان، والقدم اثني عشر اصبعاً: فالذراع، اربع وعشرون اصبعاً. والقدم سبع الشخص تخميناً، كما فى اصطلاح اهل الهيئة ذكره فى المنتهى.

وفى صحيحة سليمان بن جعفر عن الفقيه: آخر وقت العصر ستة اقدام و نصف (٣) لعل المراد ان وقت فضيلة العصر: زيادة الظل مثل الشخص، بعد خروج وقت فضيلة الظهر، فصبها اشارة الى ان آخر وقت الفضيلة هو المثل والمثلاث، الله يعلم، وكان فيه اشارة الى ان القدم قريب من السبع و ناقص عنه. و الظاهر ان المراد بالذراعين للعصر: ان ابتدائهما من الزوال لامن بعد الذراع، ويدل عليه خبر اربعة اقدام: فانه قال فى الفقيه (صحيحاً): سال زرارة ابا جعفر الباقر عليه السلام عن وقت الظهر؟ فقال ذراع من زوال الشمس، ووقت العصر: ذراعان من وقت الظهر فذلك اربعة اقدام من زوال الشمس: ثم قال: ان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه واله كان قائماً، و كان اذا مضى منه ذراع صلى الظهر، و اذا مضى منه ذراعان صلى العصر: ثم قال: اتدري لم جعل الذراع والذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافلة: لك ان تتنفل من زوال الشمس الى ان يمضى ذراع، فاذا بلغ فيئك ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافلة، ودا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافلة (٤) فالمراد بقوله (من وقت الظهر) اول الروال.

(١) - الوثائق باب ٨ من ابواب المواقيت، قطعة من حديث - ٣.

(٢) - اي على عدم امتداد وقت النافلة بامتداد وقت الفريضة.

(٣) - الوثائق باب ٩ من ابواب المواقيت حديث - ٦.

(٤) - الوثائق باب ٨ من ابواب المواقيت حديث - ٣.



ولذى يتلخص من هذا كله: ان وقت الظهر ينمو من اوان الزوال الى الغروب: للاية (١) ولظاهر صحيحة زرارة (الثقة في الفقيه): اذارت الشمس دخول الوقتان: الظهر والعصر، فاذا غابت الشمس دخل الوقتان: المغرب والعشاء الاخرة (٢) والاختار الصحيحة الدالة على ان الفريضة بعد النافذة طوت اولاً (٣)، ورواية عبيد بن زرارة (الثقة في الفقيه المضمون مع عدم العلم بالفساد، لأن كل من في طريقه ثقات، الاحكم بن مسكين (٤) فانه غير مصرح بتوثيقه: وقال النجاشي: له كتب، وعدّها: وهي انه قال فيه) وساله — اي ابا عبد الله عليه السلام، عبيد بن زرارة عن وقت الظهر والعصر؟ فقال: اذارت اشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر جميعاً، الآن هذه قبل هذه، ثم انت في وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس (٥) وهي في التهذيب والكافي (٦) ايضاً مذكورة: و في الطريق القاسم بن عروة، قيل هو ممدوح: وقد سمي المصنف الخير الواقع هو فيه بالصحة.

و صحيحة مسلم، في ان وقت العصر الى غروب الشمس (٧): ولا قائل بالفرق. و صحيحة عبيد بن زرارة (الثقة) عن ابي عبد الله عليه السلام: في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل — ٨ — قال: ان الله افترض

(١) — قال تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل) سورة الاسراء: (١٧).

(٢) — الوسائل باب ٤ من ابواب المواقيت حديث — ١.

(٣) — الوسائل باب ٥ من ابواب المواقيت فلاحظ.

(٤) — سند الحديث كما في مشيخة الفقيه هكذا (وما كان فيه عن عبيد بن زرارة، فقد رويته، عن

ابي رضى الله عنه عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب، عن الحكم بن مسكين الثقفي، عن عبيد بن زرارة بن اعين)

(٥) — الوسائل باب ٤ من ابواب المواقيت حديث — ٥.

(٦) — سند الحديث في التهذيب هكذا (سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين

بن سعيد، و محمد بن خالد البرقي، والعباس بن معروف، جميعاً عن القاسم بن عروة، عن عبيد بن زرارة) وهي الكافي هكذا (سعد، عن الحسين بن سعيد، و محمد بن خالد البرقي، والعباس بن معروف، جميعاً، عن القاسم، و احمد بن محمد بن عيسى، عن البرقي، عن القاسم، عن عبيد بن زرارة) ولا يخفى ان صاحب الوسائل رحمه الله خلط في هل سند هذا الحديث من الكافي والتهذيب، فراجع.

(٧) — الوسائل باب ٩ من ابواب المواقيت حديث — ١٣.

(٨) — الاسراء، آية ٧٨.

فإن خرج ولم يتبس قدم الظهر ثم قضاها بعدها، وإن تلبس (و— خ) بركعة أتمها ثم صلى الظهر.  
وإن أتم العصر، بعد الفراغ من الظهر إلى أن يزيد الفتي أربعة أقدام، فإن خرج قبل تلبسه بركعة صلى العصر وقضاها، والآتمها.

أربع صلوات، أول وقتها زوال الشمس إلى انتصاف الليل: منها صلاتان أول وقتها من عند زوال الشمس إلى غروب الشمس، الآخران هذه قبل هذه: ومنها صلاتان أول وقتها من غروب الشمس إلى انتصاف الليل، الآخران هذه قبل هذه (١).

وإن (٢) وقت النافلة إلى التقديم والاربع.  
وإنه لو تلبس بركعة ثم خرج الوقت، يتم النافلة في الظهرين، ودليله رواية سماعة (٣) مع الشهرة بل الإجماع: مع السعة في النافلة كما ستعلم.

ولا يبعد مثله في المغرب أيضاً، كما نقل عن ابن أدریس.  
ولا يبعد لي المثل والمثلين، سيما للمشتغل والناسي والمعدور:  
للاخبار الصحيحة بأن وقتها قبل الفريضة (٤): والاعتماد الكثيرة الدالة على وسعة وقت النافلة: منها صحيحة أبو حنيفة (لأبراهيم بن هاشم) قال أبو عبد الله عليه السلام: صلاة التطوع بمنزلة الهدية، متى ما أتى بها قبلت، فقدم منها ما شئت، وآخر منها ما شئت (٥) فيحمل غيرها على الفضيلة.

وإن وقت العصيلة (٦) إلى المثل والمثلين، لما مر: ويؤيده الشهرة بين

(١) — الوسائل باب ١٠ من أبواب المواقيت حديث— ٤.

(٢) — عطف على قوله قلنس سره: أن وقت الظهرين موسع.

(٣) — الوسائل باب ٤٠ من أبواب المواقيت عطفاً من حديث— ١ — وفيه (والكان قد صلى ركعة

فلينم النوافل حتى يفرغ منها ثم صلى العصر) والراوي عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، فراجع.

(٤) — الوسائل باب ٥ من أبواب المواقيت — فراجع.

(٥) — الوسائل باب ٣٧ من أبواب المواقيت حديث— ٨.

(٦) — عطف أيضاً على قوله قلنس سره (أن وقت الظهرين موسع).

و اول المغرب، اذا غربت الشمس المعلوم بغيوبة الحمرة المشرقية الى ان يمضى مقدار ادائها، ثم يشترك بينها، وبين العشاء الى ان يبقى لانتصاف الليل مقدار اداء العشاء فيختص بها.

العامّة ونحاصّة، وصحيحة على بن مهزيار (١) وصحيحة اديم بن الحر (٢) وريد الشحام (٣): ان جرثيل جاء بوقتین لكل صلاة الا المغرب: وكذا حسنة زرارة (٤) من غير استثناء المغرب.

ومثلها كثيرة والظاهر كون المراد منهما (٥) هو التفصيل المشهور، والمذكور في بعض الاخبار (٦) والاصل (٧) مع عدم المسافى.

وصحيحة سليمان بن جعفر عن الفقيه عليه السلام، قال: آخر وقت العصر ستة اقدم ونصف (٨) لانها محمولة على الفضيلة لئلا: وكان المراد بالاقدم بعد المثل من الزوال، وهو وقت فضيلة الظهر.

والامر بالتفريق في الحضر، واستحبابه ايضا مؤيد، اذ لو لم يكن ذلك المقدار، لدخل وقت فضيلة العصر بالحلاص عن ناهة الظهر و فريضته، قبل اتمام الدعاء والتعقيب: فيحمل مثل الصحيحة المتقدمة الدالة على اقل من ذلك، على الافضيلة.

و اما اول وقت المغرب والعشاء، فهو الغروب، و آخره نصف الليل، للاخبار الصحيحة (٩) سيما المتقدمة.

(١) - لا معنى ان ما وجدناه في كتب الحديث هي، صحيحة على بن مهزيار عن حماد بن عيسى عن جرير عن ريد الشحام ولم يجد لعل في مهزيار خبرا مستقلا بهذا المصنوع، فرجع الوسائل باب ١٨ من ابواب المواقيت حديث - ١.

(٢) - الوسائل باب ١٨ من ابواب المواقيت حديث - ١١.

(٣) - الوسائل باب ١٨ من ابواب المواقيت حديث - ١.

(٤) - يحمل فريا ان يكون نظره قدس سره الى ما رواه في الوسائل في باب ٧ من ابواب المواقيت حديث - ٢.

(٥) - اي الصحيحين والحسنة المتقدمتان.

(٦) - راجع الوسائل باب ٨ من ابواب المواقيت.

(٧) - اي استصحاب بقاء الوقت عند بلوغ الظل الى المثل والمثلين.

(٨) - الوسائل باب ٩ من ابواب المواقيت حديث - ٢.

(٩) - الوسائل باب ١٧ من ابواب المواقيت فراجع.

و وقت فصيلة المغرب، الى ذهاب الحمرة المغربية: و هروقت نافلت  
ايضا.

و وقت فصيلة العشاء، بعده الى ثلث الليل: والرابع محتمل،  
للروايات (١) والجمع، والشهرة: ويمتد نافلة العشاء بامتدادها، لعدم دليل خلافه.  
و اما ان حصول الغروب: بمجرد غيوبة القرص، او ذهاب الحمرة  
المشرقية: فظاهر الاخبار الكثيرة (٢) هو الاول: والاكثر على الثاني حتى الشيخ  
في التهذيب، مع انه قائل بالاول، للجمع بين الاخبار، والبيان في اخبار كثيرة  
جدا: ان غيوبة القرص تعلم بذهاب الحمرة المشرقية: واصح الاخبار التي  
تمسكوبها على ذلك البيان: رواية يزيد بن معاوية المجلى (الثقة) قال:  
سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: اذا غابت الحمرة من هذا الجانب، يعنى  
ناحية المشرق، فقد غابت الشمس من شرق الارض وغربها (٣) و في اخرى  
روى يزيد عن احدهما: قال عليه السلام اذا غابت الحمرة من المشرق، فقد  
غابت الشمس من شرق الارض وغربها (٤) هكذا الرواية الاولى في التهذيب، و  
في الكافي مثل الاحيرة ولا يخفى ان في سند الاولى قاسم بن عروة (٥)، و هو  
ممن لم يصرح بالتوثيق، بل غير مذكور في الخلاصة، وقال في رجال ابن داود  
ولكشى ممدوح، و عاريت في الكشى مدحه، و ما ذكر غيره ايضا، بل قالوا:  
هو القاسم بن عروة: و في الكشى: كان و ريراىي جعفر المنصور، ممدوح، ولو  
لم يكن هذا سببا للذم لم يكن مدحا.

مع ان المتن لا يخلو عن شىء: وليس في منطوقها دلالة، بل في مفهومها  
ايضا: لان المفهوم: انه اذا لم تغب الحمرة لم تغب الشمس في شرق الارض:

(١) - الوسائل ج ٢ ص ٢١ من ابواب المواقيت فراجع.

(٢) - ابواب المواقيت ج ٢ ص ١٧ من ابواب المواقيت فراجع.

(٣) - الوسائل ج ٢ ص ١٦ من ابواب المواقيت حديث - ٧.

(٤) - الوسائل باب ١٦ من ابواب المواقيت حديث - ١١.

(٥) - سند الحديث في التهذيب هكذا (الحمد بن محمد بن عيسى عن ابي حمير عن القاسم بن  
عروة عن يزيد بن معاوية المجلى) ولا يحصى ان الحديث في التهذيب والكافي مفعول عن ابي جعفر  
عليه السلام فراجع.

وليس وقت المغرب غيوبة الشمس من شرق الارض حقيقة عند القائلين باستتار القرص، بل غيوبتها من الحس وتزولها في الافق الحسى، وهو موجود في اخبار كثيرة صحيحة (١)

فالاستدلال بمثل هذا المفهوم في مقابلة تلك، مشكل: نعم انه مشهور والاحتياط معه.

و ايضا يقولون: ان ابن ابي عمير ممن اجمعت العصابة على تصحيح ماصح عنه، والسند اليه صحيح، والقاسم قبله، فلا يضر، فتأمل فيه.  
ورأيت عشرة اخبار مما يدل على ان الاعتبار بغيوبة لعمرة: ويدن عليه ايضا صحيحة بكر بن محمد في العقبة (وهو بكر الثقة بقرينة نقله عن بي عبدالله عليه السلام، وعدم ثبوت نقل غيره عنه، بل امالم يرو عن امام اوروى عن الكاظم والرضا عيهما السلام) انه مثله سائل عن وقت المغرب؟ فقال: ان الله تبارك و تعالى يقول في كتابه لآبراهيم عليه السلام (فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذاربى -٢-) وهذا اول الوقت، و آخر ذلك غيوبة الشفق وول وقت المشاء الاخرة ذهاب العمرة و آخر وقتها الى غسق الليل يعنى نصف الليل (٣) فيه دلالة على ان آخر المشاء نصف الليل: و قدسمى المصنف هذه الرواية فى المتهى والمختلف بالصحة ايضا: ويحمل قوله (وآخر ذلك) على وقت الفضيلة، للجمع كما مر.

وايضاً صحيحة ابي همام اسماعيل بن همام (الثقة) قال: رايت الرضا عليه السلام، وكنا عنده لم يصل المغرب حتى ظهرت النجوم (٤) ومثلها صحيحة داود الصرمى (٥) ولكن هو غير مصرح بالتوثيق، بل قيل له مسائل: وخبر آخر: ابي احب ان اصلى المغرب وارى النجوم (٦) والظاهر: انه عليه السلام انما كان

(١) - راجع الوسائل باب ١٦ و ٢٠ من ابواب المواقيت.

(٢) - سورة الانعام: (٧٦).

(٣) - الوسائل باب ١٦ من ابواب المواقيت حديث ٦.

(٤) - الوسائل باب ١٩ من ابواب المواقيت قطعة من حديث ٩.

(٥) - الوسائل باب ١٩ من ابواب المواقيت حديث ١٠.

(٦) - الوسائل باب ١٦ من ابواب المواقيت حديث ٩ - ولفظ الحديث هكذا (قال ابو عبدالله

يُؤخر، لعدم تحقق الدخول، فتأمل فيه.

و أقوى ما يدل: على أن أول وقته استتار القرص - بعد اخبار صحيحة على عيبوبة الشمس مطلقا - صحيحة عبد الله بن سنان (الثقة، في الكافي والتهذيب). قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: وقت المغرب: إذا غربت الشمس فعاب قرصها (١) وخبرز يدالشحام حيث سعد أبي قبيس الخبر (٢) وفي بعض لأخبار الغير الصحيح (متى تغيب قرصها؟) قال: إذا نظرت إليه فلم تره (٣).

والأولى غير صريحة، قابلة للتأويل المتقدم، والباقي غير رواية الشام غير صحيحة، ولكن العمل بها مشكل، فتأمل.

و أما دعوى الشارح في إثبات مذهب المشهور (٤) - ومستنده الأخبار الصحيحة عن الصادق عليهما السلام: كقول الباقر عليه السلام: إذا غابت الحمرة من هذا الجانب (يعنى من المشرق) فقد غابت الشمس من شرق الأرض و غربها (٥) و قول الصادق عليه السلام: وقت سقوط القرص و وجوب الإفطار من الصيام، أن تقوم بهذا القبلة وتمتد الحمرة التي ترتفع من المشرق، فإذا جازت قمة الرأس إلى ناحية المغرب: فقد وجب الإفطار و سقط القرص (٦) - فغير ظاهرة عندي: وقد عرفت أن سند الأول غير صحيح، و دلالتها أيضا غير صريحة: والثاني سنده ضعيف: لأن في الكافي (على بن محمد عن سهل بن

عليه السلام: يا شهاب بن أحمد إذا صليت المغرب لم تدر في السماء كوكبا).

(١) - الوسائل باب ١٦ من أبواب المواقيت حديث ١٦.

(٢) - الوسائل باب ٢٠ من أبواب المواقيت حديث ٢ - ولفظ الحديث هكذا (عن أبي اسامة وعمره، قال: سمعت مرة حل أبي قبيس والناس يصلون المغرب رأيت الشمس لم تم، إنما يوارى خلف الحبل عن الناس، فلقبيس: «عبد لله عليه السلام وأخبرته بذلك، فقال لي ولم سمعت ذلك؟» شمس ما صنعت، إنما عسيها، إذ لم يرها خلف حبل غابت، وعارب، لم يتجملها سحب أو ظلمة تظلمها وإنما عليك مشرقك ومغربك وليس على الناس أن يبحثوا

(٣) - الوسائل باب ١٦ من أبواب المواقيت فاعلمه من حديث ٢٥.

(٤) - قوله قدس سره (ومستنده إلى قوله سقط القرص) من كلام الشارح في روض الحاد.

(٥) - الوسائل باب ١٦ من أبواب المواقيت حديث ١.

(٦) - الوسائل باب ١٦ من أبواب المواقيت حديث ٤.

و اول الصبح، اذا طلع الفجر الثانى المعترض، و آخره طلوع الشمس

زياد عن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن ذكره: و عنى بن محمد مجهول: و سهل بن زياد ضعيف عندهم: و محمد بن عيسى مختلف فيه، و توقف فيه العلامة، عند ذكر (بكر بن محمد): مع الارسال: و يؤيده انه ما ادعى غيره صحته، مع ان العلامة يذكر الصحيح و الحسن مهما امكن، و يسعى فيه جدا، كما يظهر لمن تأمل فى المنتهى.

و مضمونها خلاف الواقع: فان الحمرة لاتصل الى جهة الراس و تتجاوز بل ترتفع قدر رمح بجهتين و تتقدم، و هو ظاهر لمن تأمل فيها.

و اما وقت فرض الصبح، فالظاهر (١) انه ايضا، كما هو المشهور: و ان كان هنا ايضا ظاهر بعض الاخبار الصحيحة (٢) خروج وقتها بالاسفار والتنوير: ولكن الشهرة، والجمع، والسهولة، والاخبار الكثيرة الصحيحة - مثل صحيحة اديم بن الحر (٣) و صحيحة زيد الشحام (٤) و غيرها، الدالة على ان لكل صلاة وقتين، و على ان اول الوقتين افضل - يدل على المشهور: لان الاخبار الكثيرة الصحيحة التى تدل على تعدد الاوقات، و ان اول الوقت كذا، والاخر كذا، مما لا يمكن ردها و تاويلها: والحال انه ثبت بالاجماع، على الظاهر، عدم التعدد الاعلى ذلك الوجه المشهور.

على ان عدة ادلة القائل الى الاسفار، هى حجة الحلبي، و صحيحة عبدالله بن مسان، قال فيهما: لا ينبغي تاخير ذلك عمدا، ولكنه وقت لمن شغل اوفسى اوسهى او نام (٥) و هو كالصریح فى الفضيلة: و لظاهر عدم تفاوت الوقت با لشغل والنسيان وانوم وغيره.

- 
- (١) قوله. فالظاهر، مبتداء، وقوله: كما هو المشهور، خبره، والمراد: ان وقت صلاة الصبح من طلوع لغير الى طلوع الشمس، كما هو المشهور. ومقابل للمشهور احد قولى الشيخ من ان آخره لمختار طلوع لحمرة، والمصطر طلع الشمس، كما فى روى الجنان.
- (٢) - الوسائل باب ٢٦ من ابواب المواقيت، راجع.
- (٣) - الوسائل باب ١٨ من ابواب المواقيت حديث - ١١.
- (٤) - الوسائل باب ١٨ من ابواب المواقيت حديث - ١.
- (٥) - الوسائل باب ٢٦ من ابواب المواقيت حديث - ١ - ٥.



و اما وقت نافلتها: ففى صريح الاخبار، جواز فعلها بعد صلاة الليل (١) و بعد الصبح، و قبله، و عنده: و هو ظاهر فى الفجر الثانى، وقد صرح به فى حسنة زرارة (فى الكافى، فى باب صلاة النافلة) قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: الركعتان اللتان قبل الغداة، اين موضعهما؟ فقال: قبل طلوع الفجر، فاذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداة (٢) وهذه صريحة فى ان المراد بالفجر، هو الثانى و فى صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج (الثقة فى التهذيب): صلها بعد ما يطلع الفجر (٣) فالظاهر انه الثانى، فتحمل على الجواز، ويحمل الاول، فتحمل على الفضيلة، للجمع.

ثم اعلم: ان (الافصلية—خ) المصيلة والاحتياط يقتضى التعجيل فى المغرب قبل الذهاب، والعشاء بعده و قبل الربيع، والصبح قبل الاسفار، وفعل نافلتها بين الفجرين، وفعل الظهر والعصر بعد القدم والقدمين للمستنفل، وفعل نافلتها قبل القدم والقدمين: و ينبغى عدم ترك الاحتياط.

و مما يؤيد الوسعة بعد ما مضى: ان الشيخ المفيد القائل بالضيق يقول: بعدم العقاب بالتأخير، بل يقول بالعمومه: فحينئذ يصير النزاع اهون، لصحة الصلاة اداء و عدم العقاب، بالاتفاق.

وايضاً: الشيخ رحمه الله الذى قال فى التهذيب بالضيق وبالف، و اول الاخبار و جمع بينها: قال فى آخر باب اوقات الصلاة: وليس لاحد ان يقول ان هذه الاخبار انما تدل على ان اول الاوقات افضل، ولا تدل على انه يجب فى اول الوقت: لانه اذا ثبت انها فى اول الوقت افضل ولم يكن هناك منع ولا عذر، فانه يجب ان يفعل، ومتى لم يفعل والحال على ما وصعناه، استحق اللوم (والعتب—خ) والتعنيف: و لم يرد بالوجوب ها ما يستحق بتركه العقاب لان الوجوب على صروب عندنا.

منها: ما يستحق بتركه العقاب.

(١) — الوسائل باب ٥٠ من ابواب المواقيت، مرجع.

(٢) — الوسائل باب ٥٠ من ابواب المواقيت حديث—٧.

(٣) — الوسائل باب ٥١ من ابواب المواقيت حديث—٥.

و منها: ما يكون الاولى فعله، ولا يستحق بالاخلال به، العقاب، و ان كان يستحق به ضربا من اللوم والعتب:  
و هذا كالصریح فی ان المراد بالوجوب، الفصيلة، فلا خلاف بينهم على هذا التقدير، و ان كان كلامه فيه لا يحلو عن اضطراب.  
و هذا فی الحضر:

و اما السفر: فلا اشكال، بل لاخلاف بين المسلمين فی جواز الجمع: للاخبار الصريحة الكثيرة: فی جواز الجمع بين المغرب والعشاء، قبل ذهاب الشفق و بعده: و كذا فی الظهر والعصر مقدما و مؤخرا: مثل صحيحة علي بن يقطين (الثقة) قال: سألت عن الرجل تدركه صلاة المغرب فی الطريق، أيؤخرها الى ان يغيب الشفق؟ قال: لا بأس بذلك فی السفر (١) و صحيحة عبيد الله الحلي (الثقة) عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان تؤخر المغرب فی السفر حتى تغيب الشفق: ولا بأس بان تعجل العتمة فی السفر قبل ان يغيب الشفق (٢) والاحبار كثيرة و فی تلك كفاية مع مامر.

و ايضا فيها اشعار بوسعة الوقت فی الحضر على غير الفصيلة، لعدد تعدد الوقت، و اكثر اشعار أمنها صحيحة ابي عبيدة (الثقة) قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كانت ليلة مظلمة و ریح و مطر صلى المغرب، ثم مكث قدر ما يتنفل الناس، ثم اقام مؤذنه، ثم صلى العشاء الاحرة ثم انصرفوا (٣) و هي ظاهرة فی عدم ذهاب الحمرة المغربية: و يبعد لمثله جعل الوقت متعددا.

و فيها اشعار على عدم سقوط النافذة، مع سقوط الاداء الثاني فی الجمع. و اعلم ان الشارح ادعى ورود الاخبار الصحيحة: فی ان اول وقت العشاء هو ايضا غيوبة الشمس، و قال: لحرررارة عن الصادق عليه السلام قال: صلى رسول الله

(١) - الوسائل باب ١٩ من ابواب المواقيت حديث - ١٥ - وبقية الحديث هكذا (قام في الحضر عدون ذلك شيئا).

(٢) - الوسائل باب ٢٢ من ابواب المواقيت حديث - ١.

(٣) - الوسائل باب ٢٢ من ابواب المواقيت حديث - ٣.

صلى الله عليه وآله بالناس المغرب والعشاء الآخرة قبل الشفق من غير علة في جماعة، وإنما فعل ذلك ليتسع الوقت على أمته (١) وما رأيت فيه حبرا صحيحا صريحا سوى ما مر. (٢)

و أما ما نقله عن زرارة: ففى طريقه عبدالله بن بكير، وقالوا إنه فطحى، والخبر الواقع هو فيه يسمونه بالموثق، ولهذا قال فى المنتهى، موثقة زرارة، ونقل هذا لحبر بعينه: على أن فى الطريق على بن الحكم أيضا: (٣) وهو كثيرا ما اعترض فى شرح اشترائع - على من سمي ما هو فيه بالصحة - بأن على بن الحكم، مشترك، فكيف يكون صحيحا.

ومثله (٤) موثقة عبدالله وعمران ابني على الحلبيين عن أبى عبدالله عليه السلام: قالوا سالناه عن صلاة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق؟ قال: لا بأس (٥) و موثقة اسحاق بن عمار، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام: يجمع بين المغرب والعشاء فى الحضر قل أن يغيب الشفق من غير علة؟ قال: لا بأس (٦) هذا. يشعر بعدم الفضيلة: و صرح بعدم السفر والعلّة.

و اسحاق: (٧) قيل إنه فطحى ثقة، ولكن أفهم من الجاشى مدح أعظماله، وأنه من أصحابنا، و من بيت كبير من الشيعة، والشيخ قال: أصله معتمد و أن كان فطحيا: والمصنف قال: عدى التوقف فيما ينفرده، وليس هذا من ذاك، وهو ظاهر و بأجملة هذا الرجل لا بأس به، وقوله فى مثله مقول.

و يحتمل أن يكون تسميته بالصحة باعتباره مانقلا: أن عبدالله بن بكير

(١) - الوسائل باب ٢٢ من أبواب المواقيت حديث - ٢.

(٢) - وفى هامش بعض النسخ المحطوبة هكذا (فى آخر بحث وقت الظهرين، وهو خبر ميبدين زرارة الثقة عن أبى عبد الله عليه السلام فى قوله تعالى. اقم الصلاة لئلا تكون الشمس) والخبر المشار إليه فى الوسائل باب ١٠ من أبواب المواقيت، حديث - ٤.

(٣) - سند الحديث كما فى التهذيب هكذا (أحمد بن محمد، عن على بن الحكم، عن عبدالله بن

بكير، عن زرارة).

(٤) - أى مثل خبر زرارة فى تسمية الشارح له صحيحا مع أنه ليس صحيح.

(٥) - الوسائل باب ٢٢ من أبواب المواقيت، قطعة من حديث - ٦.

(٦) - الوسائل باب ٢٢ من أبواب المواقيت حديث - ٨.

(٧) - سند الحديث فى التهذيب هكذا (محمد بن عبدالله عن محمد بن الحسين عن موسى بن عمر عن

ممن اجمعت العصابة على تصحيح ماصح عنه: ولكن لايتعارف ذلك وان قبت رويته. ووجه كون رواية الحلبيين موثقة، وجود الحسن من على، (١) هو حير ممدوح جدا، وليس بواضح كونه قطحيا: وقيل كان ورجع.

واعلم انه ايضا وردحيران— وهما خبر ابن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: ان نام رجل اونسى ان يصلى المغرب والعشاء الاخرة فان استيقظ قبل الفجر قد رما يصليهما كليهما، فليصلهما، وان خاف ان تفوته احدهما، فيبدأ بالعشاء الاخرة: وان استيقظ بعد الفجر، فليصل الصبح، ثم المغرب ثم العشاء الاخرة قبل طلوع الشمس (٢) وخبر ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام، وهو مثله مع زيادة في آخره، هي: فان خاف ان تطلع الشمس فتفوته احدي الصلاتين، فليصل المغرب، ويدع العشاء الاخرة حتى تطلع الشمس ويذهب شعائهما، ثم ليصلهما (٣): قيل هما صحيحان— دالان (٤) على ان وقت المغرب والمشاء يمتد الى طلوع الفجر مع النسيان واليوم، ولكن لى فى صحتها تأملا: لان فى احدهما ابن سنان (٥): قد يكون محمد، وهوليس بثقة: وان كان الطاهر من رجال ابن داود، انه عبدالله الثقة، حيث نقل عن الصادق عليه السلام: وفى الثانى (٦)، حماد، وشعيب، وابوبصير، كلهم مشتركون: والظاهر، ان شعيب، هو شعيب بن يعقوب ابن اخت ابي بصير وقائده، وابوبصير المذكور، هو خاله ومقوده، وهو يحيى بن القاسم، قيل: هو واقفى.

مع ان متنه مشتمل على المنع من صلاة العشاء حين طلوع الشمس: و

عبدالله بن المعيرة عن إسحاق بن عمار) وهى الوسائل مطبوع محمد بن الحسين وهو عنده.

(١) - وسد الحديث كما فى التهذيب هكذا (محدث عبدالله عن احمد بن محمد عن ابي طالب

عبدالله بن الصلت عن الحسن بن على بن فضال عن ثمة بن ميمون عن عبدالله وعمر بن ابي على الحلبيين)

(٢) - الوسائل باب ٦٢ من ابواب المواقيت حديث ٤.

(٣) - الوسائل باب ٦٢ من ابواب المواقيت حديث ٣.

(٤) - قوله: (دالان) صفة لقوله: (خيران).

(٥) - سده كما فى التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد، عن فضالة عن ابن سنان عن ابي عبدالله

عليه السلام) وهى الاستيصار (ابن مسكان) بدل (ابن سنان).

(٦) - سده كما فى التهذيب والاستيصار هكذا (الحسين بن سعيد، عن حماد، عن شعيب، عن ابي

بصير عن ابي عبدالله عليه السلام).

انهما ليسا بصريحين في ان ذلك، وقت: بل يدلان على فعلهما قبل طلوع الفجر، بل قبل طلوع الشمس: واذخاف فوت احدهما، يصلى الثانية فقط. وقد يكون ذلك بواسطة ان ذلك الوقت (١) لا يصلح لقضاء الاولى، كوقت طلوع الشمس للثانية، كما يفهم من الخبر الثاني، ويكون الترتيب ساقطاً لذلك.

و مع ذلك القائل به غير موجود ظاهراً، سوى ما نقل (٢) عن صاحب المعبر (يمتد وقتها الى الطلوع)، فهو اعم من مفهومهما، مع محالته في غيره. على انه يمكن القول بمضمونهما: بان يكون وقتا للناس والناسي - لامطلق، كما يفهم من نقل المعبر - للجمع، و هو جمع حسن.

و اولهما في التهذيب تا و يلا بعيداً جداً (٣) و هو صدق القبل على نفسه. و يفهم منهما (٤) و من خبرين آخرين (٥) اختصاص الاخيرة بمقدارها باخر الوقت، فيكون الاولى ايضاً كذلك، ولكن فيهما ما عرفت، مع عدم العلم بصحة الاخيرين: لوجود العباس في احدهما (٦) و وجود ابن سنان عن ابن مسكان عن الحلبي في آخر (٧)؛

و مع ذلك، القول بالاختصاص غير بعيد، كما هو المشهور. وقد بالغ في المنتهى في نفي الاشتراك، للجمع بين ما دل على

(١) - مخصص المراد: انه قبل طلوع الفجر لا يصلح لقضاء صلاة المغرب، على ما هو مستعاد من الخبر الاول، كما ان وقت طلوع الشمس لا يصلح لقضاء صلاة العشاء كما يستعاد من الخبر الثاني.  
(٢) - اساقط هو اشهد في روى الحناء، ولكن ما يستعاد من الخبر، فهو ان ذلك الوقت، وقت

للمصطر، فراجع

(٣) - هكذا في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة التي عثنا، ولم نجد في التهذيب هذا لتاوين: نعم هو موجود في المنتهى، قال فيه، في مقام رد الاستدلال بالخبرين على امتداد وقت العشاء الى طلوع الفجر، ما هذا لفظه، لا نقول: لانسم دلالتهم على ذلك قطعاً، اذ قوله عليه السلام: فان استيقظ قبل الفجر ارجع على انه استيقظ قبل نصف الليل انتهى.

(٤) - لا يخفى ان مراده من سره في هذا المقام عموم البحث للظهرين، كالعشاءين.

(٥) - لوسائل باب ٤ من ابواب المواقيت حديث ١٧ و ١٨.

(٦) - سند الحديث كما في التهذيب هكذا (محمد بن علي بن محبوب، عن العباس، عن اسماعيل بن همام، عن ابي الحسن عليه السلام).

(٧) - سند الحديث كما في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد، عن ابن سنان، عن ابن مسكان، عن

الحلبي).

و يجوز تقديم النافلتين على الزوال في يوم الجمعة خاصة: ويزيد فيه اربع ركعات.

و نافلة المغرب بعدها الى ذهاب الحمرة المغربية، فان ذهبت ولم يكملها اشتغل بالعشاء، والوتر بعد العشاء ويمتد بامتدادها (١).

لاشتراك والاختصاص. مع ان الجمع على مذهب الاشتراك لا يمكن الا بتكلف بعيد.

ولان الطاهر صحة الخبر الاول، للاخبار مع عدم ظهور الفساد، وجواز العمل به كما تقدم: وصحة التي فيها العاس، لان الطاهر، انه بن معروف (الثقة) بقرينة نقل، محمد بن علي بن محبوب، عنه.

مع ان مذهب الاشتراك ايضا ممكن، لعدم العلم بالصحة (٢): و ظهور الاية، والاخبار الصحيحة فيه.

والعجب ان الشارح (٣) ادعى ظهور الاية في المذهب المشهور، ولاخبار الصحيحة بالعكس، مهار واية عبيد بن زرارة: (٤) مع ان الاية ظاهرة في الاشتراك كالاعبار بها.

قوله: (و يجوز تقديم النافلتين الخ) دليله روايات (٥): وكذا دليل زيادة اربع ركعات (٦): ودليل استثناء عدم الكراهة يوم الجمعة، فانه ورد في صحيحة عبد الله بن سنان (على ما ذكره في المنتهى) عن امي عبد الله عليه السلام، قال: لا صلاة نصف النهار الا يوم الجمعة (٧) وغيرها من الاخبار.

والروايات في الزيادة والوقت مختلفة: ففي خبر عمر بن حنظلة عن

(١) - لم يتعرض الشارح نفس مره لشرح نافلة المغرب والوتر هنا، فلا تغفل.

(٢) - اي لعدم العلم بصحة الخبر الذي فيه العباس: وان ما ذكرناه بقولنا (لان الطاهر الخ) هو مجرد

استظهار

(٣) - قال في روض الجنان والقول بالاختصاص على الوجه المذكور، هو لمشهور بين الاصحاب،

ويرشد اليه ظاهر قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوک الشمس الى غسق الليل) فان ضرورة لترتيب يقتضي الاختصاص انتهى.

(٤) - الوسائل باب ٤ من ابواب المواقف حديث ٥.

(٥) - الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها، فلاحظ

(٦) - الوسائل باب ٨ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ٦.

الصادق عليه السلام قال: صلاة التطوع يوم الجمعة ان شئت من اول النهار الى قوله، اى النهار شئت قبل ان تروى الشمس (١) وفي صحيحة سعيد الاعرج: قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن صلاة النافلة يوم الجمعة؟ فقال ست عشرة ركعة قبل العصر، ثم قال: و كان على عليه السلام يقول: مازاد فهو خير، وقال: ان شاء رجل ان يجعل منها ست ركعات فى صدر النهار وست ركعات فى نصف النهار ويصلى الظهر ويصلى معها اربعة ثم يصلى العصر (٢):

وفى بعض الروايات عشرون (٣) وهو المشهور: وان كنها بعد الفريضة (٤): وفى بعضها ست بعد الجمعة واثنتان بعد الزوال وست فى صدر النهار وست قبل الزوال (٥) وفى صحيحة على بن يقطين عن ابيه قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن النافلة التى تصلى يوم الجمعة وقت الفريضة، قبل الجمعة افصل او بعدها؟ قال: قبل الصلاة (٦) لعل فى التخيير اشارة الى عدم الخصوصية بصلاة الجمعة:

و اوضح الروايات هو الذى قال الشيخ رحمه الله فى مصمونه فى المصباح، وهى صحيحة سعد بن سعد (الثقة) عن الرضا عليه السلام قال: سألت عن الصلاة يوم الجمعة كم هى من ركعة قبل الزوال؟ قال: ست ركعات بكرة، وست ركعات بعد ذلك اثنتى عشرة ركعة، وست ركعات بعد ذلك ثمانى عشرة ركعة، و ركعتان بعد الزوال فهذه عشرون ركعة، و ركعتان بعد العصر، فهذه ثنتان و عشرون ركعة (٧) ولكن ما ذكر الشيخ رحمه الله هاتين الاخيرتين (٨)، و هما غير

(١) - الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ٨.

(٢) - الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ٧.

(٣) - الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها قطعة من حديث - ٦.

(٤) - الوسائل باب ١٣ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها، فلاحظ، وفى حديث - ٨ - منه (محمدين

عنى بن الحسين فى المصنع قال: تأخيرها يسمى بواقف الجمعة اصل من تقديمها فى رواية زرارة).

(٥) - الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ٦.

(٦) - الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ٣.

(٧) - الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ٥.

(٨) - اى لركعتين الاخيرتين الواقعتين بعد العصر فانه نقل الرواية فى المصباح الى قوله: هذه

عشرون ركعة: راجع الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة حديث - ٥.



مشهورتين ايضا، وجعل الاولتين قبل الزوال: ولكن مامر من قول امير المؤمنين عليه السلام يدل على عدم الباس، بل انه خير محض. والظاهر: ان المراد بالبكرة، بعد طلوع الشمس: ويصلها حيث يكون بعد الساعة المكروهة، ويحتمل المعنى الحقيقي، مثل ما يقال: تستحب المباشرة الى المسجد.

وبا لبعديّة في المرتبتين، ما يصدق بحسب العرف، ويحتمل انطباقها على الصدر وقيام النهار. ويدل على كون الكل جيدا، عدم التعيين في بعض الروايات، واختلافها: ويؤيده قوله عليه السلام فيما تقدم (اي النهار شئت): وما قال في الباب الأول من الجمعة في التهذيب: وقد روى انه يجوز ان يصلها الانسان كما يصلي سائر الايام على الترتيب (١).

وايضا في مامر: دلالة على التخيير، والتكثير، والتقليل. وفي بعض الروايات (الركعتان بعد الزوال - ٢-) وفي البعض (قبه - ٣-) و عنده - ٤-)، والظاهر: ان الكل جائز.

وفي صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام: ان ركعتي الزوال قبل الاذان (٥) وكذا رواية سماعة (٦) فلا يبعد كون المراد به قبل الزوال: فيكون اولي لمامر.

وايضا الظاهر من بعض الروايات الصحيحة (الصحيح - خ): تقديم العصر

(١) التهذيب باب العمل في ليلة الجمعة ويومها في ذيل قول الممد (ومرر) للآخرة للجمعة الفصل بعد العصر (الخ).

وفي الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة حديث - ٩.

(٢) - الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها قطعة من حديث - ٥.

(٣) - الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها قطعة من حديث - ١٨.

(٤) - الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها قطعة من حديث - ٩.

(٥) - الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها قطعة من حديث - ٢.

(٦) - الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ١٧ - ولحديث منقول عن

جامع البرقي وعن العمري.

و وقت صلاة الليل: بعد انتصافه، و كلما قرب الى الفجر كان افضل: فان طلع وقد صلى اربعا اكملها، والا صلى ركعتي الفجر.  
و وقتها بعد الفجر الاول الى ان تطلع الحمرة المشرقية، فان طلعت ولم يصلهما بدء بالفريضة، و يجوز تقديمهما على الفجر. (هـ)  
و قضاء صلاة الليل افضل من تقديمها على النصف.

يوم الجمعة على وقته، في وقت الظهر سائر الايام (١): فينبغي ان يجمع بينهما فيها باسقاط اذان العصر: بان يصلي الظهر بالاذان والا قامة اول وقتها قبل مضي ذراع مثلاً، لعدم النافذة، ثم العصر بالاقامة وحدها، فيقع في وقت الظهر بلمتنفل سائر الايام كما يدل عليه الخبر، وسيجىء تحقيق سقوط اذان عصر يوم الجمعة ان شاء الله.

واعلم: ان كون وقت صلاة الليل، بعد نصف الليل ممالا خلاف فيه بين عما ثنا كما يفهم من المنتهى.

و ان افضل اوقات الوتر الفجر الاول: وانه كلما قرب الى الفجر الثاني كان اولي، و عليه اخبار صحيحة: مثل ما في صحيحة فضيل (الثقة) عن احدهما (ع): ان رسول الله ص كان يصلي بعدما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة (٢) و ما في صحيحة اسماعيل بن سعد (الثقة) قال سالت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن ساعات الوتر؟ قال: احبها الي، الفجر الاول (٣) و في صحيحة معاوية بن وهب (الثقة) قال: سالت ابا عبدالله عليه السلام عن افضل ساعات الوتر؟ فقال: الفجر، اول ذلك (٤).

و ما دليل جواز تقديمها على نصف الليل: و ان القضاء افضل، فاخبار: منها صحيحة ابان بن تغلب (الثقة) قال: خرجت مع ابي عبدالله عليه السلام

(هـ) - لم يتعرض الشارح قدس سره هنا لشرح ما قلناه الفجر ووجتها

(١) الوسائل باب ٨ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها قطعة من حديث ١ - ونقط الحديث

(ووقت العصر فيها وقت الظهر في غيرها).

(٢) - الوسائل باب ٤٣ من ابواب المواقيت حديث ٣.

(٣) - الوسائل باب ٥٤ من ابواب المواقيت قطعة من حديث ٤.

(٤) - الوسائل باب ٥٤ من ابواب المواقيت حديث ١.

فيما بين مكة والمدينة. فكان يقول: اما انتم فشاب تؤخرون، و ما انا فشيخ اعجل. فكان يصلي صلاة الليل اول الليل (١) و صحيحة معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: قلت له ان رجلاً من مواليك من صلحائهم شكى الى ما ينقى من النوم، وقال اني اريد القيام بالليل للصلاة فيغلبني النوم حتى اصبح، ربما قضيت صلاتي الشهر المتتابع، والشهرين. اصبر على ثقله؟ فقال: قرء عين والله (قرة عين و الله - فقيه) (قال ك) ولم يرخص في النوافل للصلاة - (خ) اول الليل وقال القضاء بالنهار افضل، (٢) قلت: فان من ناسنا ايكار، الحاريرة تحب الخير و اهله، و تحرص على الصلاة، فيغلبها النوم حتى ربما قصت، و ربما ضعفت عن قضائه، و هي تقوى عليه اول الليل؟ فرخص لهم في الصلاة اول الليل اذا ضعف وضيم القضاء (٣)

ولا يحفى ما فيها من المبالغة في افضلية القضاء، و مدح النافلة.

و في خبر آخر: يا ملائكتي انظروا الى عبدی، يقصى ما لم اقتصره عليه، اشهدكم اني قد عمرت له (٤) وتدل على جواز التقديم: مع ما مر من اوسعة في النافلة، سيما لخائف القوت للنوم، او البرد.

و ايضا يدل عليه خبر الحلبي عنه عليه السلام، قال: لا بأس في صلاة الليل والوتر في اول الليل في السفر، اذا تخوف البرد، او كانت به علة (٥).

و كذا خبر يعقوب بن سالم (٦) و كذا خبر بن حمزة (٧) و ابي بصير (٨).

وليث: عن الصلاة في الليالي القصار، في الصيف اصلي اول الليل؟

(١) - الوسائل باب ٤٤ من ابواب المواقيت حديث - ١٨.

(٢) - الوسائل باب ٤٥ من ابواب المواقيت حديث - ١.

(٣) - الوسائل باب ٤٥ من ابواب المواقيت، حديث - ٢.

(٤) - الوسائل باب ٥٧ من ابواب المواقيت، حديث - ٥.

(٥) - الوسائل باب ٤٤ من ابواب المواقيت، حديث - ٨ - ولفظ الحديث هكذا (قال) سالت نيا

عبد الله عليه السلام عن صلاة الليل والوتر في اول الليل في السفر، اذا تخوف البرد، او كانت به علة؟ فقال: لا بأس، انما افعل اذا تحرفت).

(٦-٧-٨) - الوسائل باب ٤٤ من ابواب المواقيت، احاديث ١٠-١١-١٢.

قال: نعم مارأيت، ونعم ماصنعت، ثم قال: ان الشاب يكثر النوم، فاما أمرك به (١) والاختبار في ذلك كثيرة.

و ايضا يدل عليه التعجيل الى الغيرات (٢) و سارعوا (٣) والاختار الكثيرة في عدم الباس، ومن شاء قدم ومن شاء اخر (٤) وفي الحسن والصحيح تقديم باقاة الزوال للمشتغل في وقتها (٥) وفي الحسن: ان صلاة التطوع بمنزلة الهدية متى ما اتى بها قبلت فقدم منها ماشئت و اخر منها ماشئت (٦) وغيرها من الاخبار الصحيحة و غير الصحيحة، وفيها دلالة على قبول الهدية متى كانت: وهي في غيرها من الاخبار ايضا موجودة، و يؤيده ماروى فضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام، قال: ان من الاشياء اشياء موسعة و اشياء مضيقة، فالصلوات مما وسع فيه: تقدم مرة و تؤخر اخرى (٧). وليس في السند غير موثق الا محمد بن الحسن بن علان (٨)، الغير المعلوم لى.

فهو مؤيد جيد لوسعة الوقت في الفرائض والنوافل: و يحمل ماينا فيها على الافصلية كما مر و يؤيده ما رواه في الذكرى عن القاسم بن الوليد عن ابي عبدالله عليه السلام: قال: ست عشرة ركعة: هي اى ساعات النهار شئت ان

(١) - هكذا في النسخ المطبوعة والمخطوطة التي عندنا، لكن اصل الحديث كما في التهذيب هكذا (صعوان، هي ابن مسكان، عن كيث، قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الصلاة في الصيف في الليالي القصار، اصبى في اول الليل؟ قال: نعم: وعنه عن ابن مسكان، عن يعقوب الاحمر، قال: سأله عن صلاة الليل في اول الليل؟ فقال: نعم مارأيت ونعم ماصنعت، ثم قال: ان الشاب يكثر النوم فان أمرك به). والظاهر انه اختلط احد الحديثين بالآخر: ونقلهما في الوسائل باب ٤٤ من ابواب المواقيت حديث- ١- ١٧.

(٢) - قال تعالى (فاستجبوا للغيرات) سورة البقرة آية- ١٤٨.

(٣) - قال تعالى (وسارعوا الى صفرة من ربكم) سورة قل همران آية- ١٣٣

(٤) - لاحظ الوسائل باب ٣٧ من ابواب المواقيت.

(٥) - الوسائل باب ٣٧ من ابواب المواقيت حديث- ١.

(٦) - ان الوسائل باب ٣٧ من ابواب المواقيت حديث- ٨.

(٧) - الوسائل باب ٧ من ابواب المواقيت فقرة من حديث- ١.

(٨) و سند الحديث كما في انكاى هكنا (عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى عن

محمد بن الحسن بن علان عن حماد بن عيسى وصفوان بن يحيى عن ربيع بن عبدالله عن فضيل بن يسار

تصليتها، صليتها الا انك اذا صليتها في مواقيتها افصل (١) و منه مرسله على بن الحكم عنه عليه السلام (٢) وقد اسندها في موضع آخر (٣) (٥).

و كذا تدل في الجملة: على اتمام النافلة ركعتين بعد الشروع مطلقا، مع (لا تبطلوا اعمالكم - ٤ -)

خبر: من ادرك (٥) و خبري، اصبح (٦) و عمار (٧) فيمن ادرك من الغداة قبل طلوع الشمس ركعة، فقد ادركها: وفيها دلالة على ما مرفى صلاة الظهر والعصر في الجملة.

و كان ينبغي كذلك في نافلة المغرب، و ناهية الليل، الا انهم ما قالوا ذلك، غير انه قال: في المروء، قيل: يمتد وقت نافلة المغرب بامتداد وقت فريضة: وليس ببعيد، لما مر من المسامحة في وقت النوافل، فتأمل.

و ايضا يدل في الجملة، على اتمام نافلة الليل مع الشفع والوتر مخفعا. اذا ادرك اربع ركعات في الوقت: ولعله لا خلاف بينهم في ذلك - خبر محمد بن النعمان (٨) و فيه ابو الفضل النحوي المجهول.

و يدل على ترك الثماني، والقضاء في صدر النهار - اذا خاف فوت الوقت، فيبدء بالوتر ثم يقضى الباقي - رواية يعقوب البزار (٩).

(١) - الوسائل باب ٣٧ من ابواب المواقيت حديث - ٥.

(٢) - الوسائل باب ٣٧ من ابواب المواقيت حديث - ٦.

(٣) - الوسائل باب ٣٧ من ابواب المواقيت حديث - ٧.

(٤) - سألني هنا كلام التذكري، ص ١٢٢.

(٥) - سورة محمد: ي (٣٣).

(٦) - الوسائل باب ٣٠ من ابواب المواقيت حديث - ٤ - ولفظ الحديث هكذا (روى عن سبي صلى الله عليه وآله، انه قال: من ادرك ركعة من الصلاة، فقد ادرك الصلاة).

(٧) - الوسائل باب ٣٠ من ابواب المواقيت، حديث - ٢ - ولفظ الحديث هكذا (قال امير المؤمنين عليه السلام من ادرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد ادرك القداة تامة).

(٨) - الوسائل باب ٣٠ من ابواب المواقيت، فطحه من حديث - ٣.

(٩) - الوسائل باب ٤٧ من ابواب المواقيت حديث - ١ - وسند الحديث كما في التهذيب هكذا (محمد بن احمد بن يحيى، عن محمد بن اسماعيل، عن علي بن الحكم، عن ابي الفضل النحوي، عن ابي حمزة الاحول محمد بن النعمان).

(١٠) - الوسائل باب ٤٧ من ابواب المواقيت حديث - ٢ - وسند الحديث ومنه كما في التهذيب

وهي السند محمد بن سنان فهي تدل على الترك، فيما نحن فيه ،  
 بالطريق الاولى، (١) ولكن فعلها في ذلك الوقت من غير فعل الوتر وقضاء  
 الباقي اشهر، وسنده احسن، ومؤيد بما مر من جواز فعل النافلة مقدما ومؤخرا.  
 ويدل على فعلها مخففا، اذ اخاف الفتوى وطلوع الفجر، بعض الاخبار  
 الاخر (٢). وكذا يدل على الاحتصار على فعل الوتر مخففا من دون صلاة الليل  
 ثم القضاء اذا خاف عدم الادراك بعض الاخبار الاخر (٣).

ثم اعم: ان الظاهر التخيير في الثلاثة الاخيرة من صلاة الليل، بين  
 الفصل بتشهدين و تسليمين، والوصل: و المشهور الاول، و نجد اخباراً كثيرة  
 مختلفة دالة على ان الوتر ثلاثة، وانه موصول، وانه مفصول، فالجمع بالتخيير  
 حسن، كما هو مذهب العامة، ولكن ما اعرفه مذهب للاصحاب.

منها صحيحة حفص بن سالم (الثقة في الكافي في باب صلاة النافلة )  
 قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن التسليم في ركعتي الوتر؟ فقال: نعم، وان  
 كانت لك حاجة فاخرج واقضها، ثم عد، واركع ركعة (٤) وخبر حسن الصيقل  
 عن ابي عبد الله عليه السلام، قال قلت له: الرجل يصلي الركعتين من الوتر ثم يقوم  
 فينسى التشهد حتى يركع ويذكر وهورا كع؟ قال: يجلس من ركوعه فيتشهد  
 ثم يقوم فيتم: قال: قلت اليس قلت في الفريضة: اذا ذكره بعد ما ركع مضى في  
 (صلاته - نل) ثم سجد سجدة السهو بعد ما ينصرف يشهد فيهما؟ قال: ليس

هكذا، (لحمير بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن يعقوب البرزنجي، قال قلت له: اقوم قبل  
 طلوع الفجر بقليل، فاصلي اربع ركعات، ثم اتعوف ان يتجر الفجر، ابدء بالوتر ذواتم الركعات؟ فقال: لا،  
 بل وتر، واجر الركعات حتى تقضيها في حدراتها).

(١) - يعني اذا دلت الرواية على ترك اربع ركعات، عدلتها على ترك الثماني بالطريق

الاولى.

(٢) - الوسائل باب ٤٦ من ابواب المواقيت حديث ١ - ولفظ الحديث هكذا (قال قلت لابي

عبد الله عليه السلام: اني اقوم آخر الليل واخاف الصبح؟ قال: اقرأ الحمد واعمل واعمل).

(٣) - الوسائل باب ٤٦ من ابواب المواقيت حديث ٢ - ولفظ الحديث هكذا (قال سألت عن الرجل

يقوم من آخر الليل وهو يحشى ان يجهأ الصبح بيده بالوتر ويصلي الصلاة على وجهها حتى يكون الوتر حر  
 ذلك؟ قال: بل بيده بالوتر، وقال: انما كنت فاعلا ذلك).

(٤) - الوسائل باب ٦٥ من ابواب اعداد العرائض وتوافلها حديث ١.

لناقلة مثل الفريضة (١).

ولا يخفى ما فيه من بعض الاحكام: والطاهران السند ايصاحيد (٢)، لان الطاهران ابن مسكان هو عبدالله: والحسن، يحتمل كونه ابن زياد العطار الثقة. وصحيحة يعقوب بن شعيب (الثقة) عنه عليه السلام عن التسليم في ركعتي الوتر: ان شئت سلمت و ان شئت لم تسلم (٣) ومثله صحيحة معاوية بن عمار (الثقة) (٤).

و اخبار اخر صحيحة (٥) تدل على التسليم بعد الركعتين: وهي اصح واكثر، والمعمول في الفتوى.

وحمل الشيخ الاول على الثقة، وعلى استحباب التسليم: قال نحن نحمله على التسليم المخصوص، وهو عندنا ان من قال: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، في تشهد فقد انقطع صلاته.

ولا يحتاج الى هذا التكاليفات البعيدة الان يثبت الاجماع، فالتخفيف حسن لولم يكن عنه مانع، والاحتياط يقتضى ما قالوه.

### فروع

لوقدمها ثم انتبه في الوقت: يحتمل استحباب الفعل، وعدمه، والظاهر الاول، كما في نافلة العجر لوقدمها على الفجر الاول، مع انه وقته، تستحب الاعادة. بعد الفجر: ولاخبار الترغيب في كثرة الصلاة وحصول الوقت، وزوال العذر.

وبشكل الامر فيمن نذر صلاة الليل واستثنى عنه السفر مثلاً ثم صلى في الوقت مسافراً ندباً، قد دخل البلد الذي يجب فيه التمام: يجبي فيه الوجهان: والطاهر عدم الوجوب، للاصل، وعدم العلم بالدخول تحت النذر: والاحتياط

(١) - الوسائل باب ٨ من ابواب تشهد حديث-١.

(٢) - وسند الحديث كما في الكافي هكذا (على بن ابراهيم عن ابيه عن عبدالله بن انعمية عن ابن مسكان عن الحسن الصقل).

(٣) - الوسائل باب ١٥ من ابواب اعداد الفرائض ورواها حديث-١٦.

(٤) - الوسائل باب ١٥ من ابواب اعداد الفرائض ورواها حديث-١٧.

(٥) - الوسائل باب ١٥ من اعداد الفرائض ورواها فلاحظ.

وتتقضى الفرائض كل وقت مالم يتضيق الحاضرة.  
والتواهل مالم يدخل وقتها.

يقتضى وجوب الاعادة: وقد وقع لى هذه واعدت احتياطا.  
والظاهر وجوب الاعادة بعد البلوغ فى الوقت على من صلى قبله: فتامل  
فى الفرق.

قوله. (وتتقضى الفرائض الخ) لاشك فى جواز فعل ما فات من  
الفرائض فى جميع الاوقات، حتى الاوقات الخمسة المكروهة، بلاكراهة على  
الظاهر، مالم تتضيق الحاضرة، و وجوب الحاضرة حينئذ.  
وانما الكلام فى جوازها مع السعة: وعلى تقديره، هل الافضل القضاء،  
اول الحاضرة فى وقت فضيلتها: ظاهر كلامهم ان تقديم القضاء حينئذ افضل:  
للخروج عن الخلاف. والاختبار- الدالة على العدول الى الاثناء (١) وغيرها-  
تدل عليه.

بقى الكلام: فى جواز فعل الحاضرة فى سعة وقتها: وفيه مذاهب سببها  
اختلاف الاخبار. لعل جواز الحاضرة، وان القضاء افضل، اقرب: للجمع بين  
الدلة.

ومما يدل على الجواز: ظاهر الايات (٢) والاخبار الكثيرة الصحيحة الدالة  
على سعة الوقت، وعلى انها فى اول وقتها افضل: فتركت الافصلية بالاخبار  
الدالة على تقديم الفائتة، فبقى الجواز.

واما ما يدل على الجواز بخصوصه، فهو ما فى صحيحى ابن سنان وابى  
بصير عن الصادق عليه السلام، وهما اللتان تدلان على سعة وقت المغرب  
والعشاء الى طلوع الصبح: حيث قال فيهما: ان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما  
كليهما، فليصلهما: وان خشى ان تفوته احدهما فليبدء بالعشاء الاحرة: وان  
استيقظ بعد الفجر، فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء الاحرة قبل طلوع

(١) لوسائل باب ٦٣ من ابواب الموافقت، فراجع.

(٢) - كموله تعالى (قم الصلاة للذكر الشمس الى عسق الليل وقرآن الفجر) وغيرها: سورة الاسراء:



الشمس (١): فانه امر بالصبح الاداء قبلهما مع كونهما قضاء.  
 لكن في صحتها تأملا: لوجود ابن سنان، (٢) وان كان الظاهر انه عبد الله  
 الثقة، لنقله عن الصادق عليه السلام بخلاف محمد: وفي اخرى حماد عن شعيب  
 عن ابي بصير: وهم مشتركون: مع انه ما عمل الاصحاب بهما، قدام.  
 ورواية عمار الدالة على التخيير بين العشاء والمغرب اذا ذكر ان عليه  
 المغرب قبل فعل العشاء (٣) وايضا صحيحة سعد بن سعد (لثقة) عن الرضا  
 عليه السلام: قال يا فلان: اذا دخل الوقت عليك فصلها فانك لا تدري ما يكون (٤)  
 والا ولى غير صحيحة والثانية غير صريحة، بل من العمومات التي مضت  
 اليها الاشارة، وتقل التخصيص.

و يمكن الاستدلال بحسنة الحلبي (الثقة—لابرهيم)، قال: سئل  
 ابو عبد الله عليه السلام عن رجل فاتته صلاة النهار متى يقضيها؟ قال: متى شاء: ان  
 شاء بعد المغرب و ان شاء بعد العشاء، (٥) و مثلها بعينها صحيحة محمد بن  
 مسلم الثقة (٦) فان ظاهرهما اعم من الفريضة والنافلة.  
 وقد جوز عليه السلام تأخيرها عن المغرب والعشاء معا مطلقا في الضيق  
 والسعة، وهو المطلوب.

و على تقدير كون المراد بها النافلة فقد جوز تقديمها على الفريضة اداء و  
 مراحمتها لها و اخراجها عن وقت فضيلتها الذي كان فيه من الاخبار الكثيرة  
 الصحيحة في المسألة في ذلك: فجواز تقديم اداء الفريضة على قضائها كذلك،  
 بل لا بعد دعوى الاولوية.

و يدل عليه الاصل ايضا: والشرعية السهلة السمحة، فان تقديمها ضيق:  
 ومعرفة مقدار الضيق متعسرة، بل متعذرة، ولا تكليف بمثلها عاباً.

(١) — الوسائل باب ٦٢ من ابواب المواقيت حديث ٣ — وحديث ٤ — بالسند الثاني.

(٢) — سنده في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد عن هائلة، عن ابن سنان عن ابي عبد الله (ع)).

(٣) — الوسائل باب ٦٢ من ابواب المواقيت حديث ٥.

(٤) — الوسائل باب ٣ من ابواب المواقيت حديث ٣.

(٥) — الوسائل باب ٣٩ من ابواب المواقيت حديث ٧.

(٦) — الوسائل باب ٣٩ من ابواب المواقيت حديث ٦.

و ايضا صحيحة سعد بن سعد وان كانت عامة، الا ان في تعليلها اشارة الى التعجيل بتقديمها على كل شيء: والصحيحان لا بد من العمل بهما بمثل ما قلناه فيما سبق، (١) وقد نقل عن المعبر فيما سبق: ويمكن صحتهما، لان الاصحاب شهدوا بهما، مع عدم العلم بالفساد فلا بد من القبول، سيما لاولى، فان الظاهر انه عبدالله لم امر.

و وقع في التهذيب اخبار كثيرة - قرية من عشرة اخبار، وليس في سندها اضعف من الحسن: والظاهر انه الحسن بن علي بن فضال: واطنه لاباس به في مثله، اذ هو ممدوح في الكتب بمدح كثير: قال في الخلاصة: وكان جليل القدر، عظيم المنزلة، و رعا، ثقة، و غير ذلك من المدح: وان قيل انه كان فطحيا و رجع في آخر عمره. -

مضمون الاخبار: جواز قضاء النوافل حتى قبل الفريضة، و اذا جوز قبل الفريضة ادء - مع شدة المبالغة التي فهمتها من الاخبار في الصلاة في اول لوقت - ففي قبل لقضاء كذلك و اولى، و اذا جاز قضاء النافلة قبل قضاء لفريضة، فاداء الفريضة كذلك بالطريق الاولى: فتأمل.

و اصرح منه: ما يدل على تقديم قضاء النافلة على الفريضة: كما هو صريح في صحيح الاخبار الدالة على نومه صلى الله عليه وآله عن صلاة الغداة، ثم قضاؤه ركعتي نافلتها قبل قضاء فريضتها (٢)

فاداجاز تقديم قضاء النافلة على قضاء الفريضة، فاداء الفريضة بالطريق الاولى و ايضا حمل - ماورد من الامر في صحيح الاخبار الدالة على تقديم القضاء على الاداء مالم يتخوف هوات الاداء (٣): وعلى نقل النية من التي فيها على تقدير نسيان المتقدمة، اليها، مع ان اكثرها لا يدل على القضاء والفائتة، بل على المتقدمة: مثل نسيان الظهر والاشتغال بالعصر، فان الظاهر انهما داء فيقل النية من احدهما الى الاخرى - على الاستحباب، احسن و

(١) - راجع ما تقدم في البحث عن وقت المغرب والعشاء.

(٢) - ابوسائل باب ٦١ من ابواب المواقيت حديث ١-٦٠.

(٣) - ابوسائل باب ٦٢ من ابواب المواقيت راجع.

أولى، من تخصيص جميع الآيات والأخبار الصحيحة، بعدم شغل الذمة بغيرها من (الأولخ) الأدلة: مع أن هذا التخصيص في الخصوصات (الخصوصيات—ح) لا يمكن مع المؤيدات الكثيرة و أن كان التخصيص خيراً من المجاز، لكن يتفاوت بحسب الأحوال والأفراد.

وهذه الأدلة كما دلت على جواز تأخير القضاء عن الأداء مطلقاً: دلت على التوسعة في القضاء: وعلى جواز النافلة لمن عليها الفريضة: وهو ظاهر وموجود في الأخبار الكثيرة غير ما ذكرناه: مثله مكاتبة محمد بن يحيى (بن—خ) عن حبيب، قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام تكون على الصلاة النافلة متى أفضيها؟ فكتب عليه السلام: في أي ساعة شئت من ليل أو نهار (١) وخبر حسان بن مهران قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قضاء النوافل؟ قال: ما بين طلوع الشمس إلى غروبها (٢).

وما يدل على تخصيص المنع ببعد الإقامة: مثل صحيحة عمر بن يزيد (الثقة) أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرواية التي يروون: أنه لا ينبغي أن (فقيه) يتطوع في وقت (كل—فيه) فريضة! ما حد هذا الوقت؟ قال: إذا أخذ المقيم في الإقامة فقال له: إن الناس يختلفون في الإقامة؟ فقال: المقيم الذي يصلي معه (٣) وغيرها من الأخبار الكثيرة جداً بحيث لا يمكن إنكارها، وفي هذه أيضاً دلالة على ما قلناه.

ويمكن الاستدلال عليه (٤) بما ورد في الصحيح من الأخبار، بعدم الكراهة في خمس صلوات، أو أربع، في كل وقت أريد فعلها، وعدمها الصلاة التي فاتت (٥) أذهى أعم من النافلة والفريضة: ولهذا قيل بعدم كراهة قضاء النافلة في الأوقات المكروهة.

(١) — الوسائل باب ٣٩ من أبواب المواقيت حديث—٣.

(٢) — الوسائل باب ٣٩ من أبواب المواقيت حديث—٩.

(٣) — الوسائل باب ٣٥ من أبواب المواقيت حديث—٩.

(٤) — أي على حواز النافلة لمن عليه الفريضة.

(٥) — الوسائل باب ٣٩ من أبواب المواقيت حديث—١—٤—٥.

و ايضا يدل عليه: العمومات المرغبات في الصلاة، والخصوصيات: مثل الصلاة الواردة بين الظهر والعصر خصوصاً يوم الجمعة (١) وبين المغرب والعشاء، كصلاة الغنمية (٢) وصلاة ركعتين بثلاثة عشر مرة (اذا زلزلت الارض) بعد الحمد في الاولى، و بخمس عشرة (قل هو الله احد) كذلك في الثانية (٣) و عشر ركعات قبل التكلم، به (قل هو الله احد) (٤) وكذا صلاة الرغائب (٥) و نافلة شهر رمضان (٦) فان البعض منها بينهما: وغيرها، وايضا ما روى من ان من صلى صلاة رسول الله صلى الله عليه واله فله كذا و كذا (٧) وصلاة اهل البيت (٨) والاعرابي (٩) وصلاة جعفر (١٠) والهدية (١١) والكاملة (١٢) والاستخارة (١٣) والحاجة (١٤)، وغيرها مما لا يعد. على ما اشتمل عليها الكتب المصنفة فيها: وبعضها مصرح بكونها في وقت الفريضة: وعموم الباقي - وعدم تخصيصها بمن لم يكن عليه الصلاة - يفيد المطلوب: والوعد بالثواب العظيم عليها، لا يناسب تخصيصها بالنسبة الى كرم الكريم مع امكان حمل ما ورد

- (١) - قال الكنعني في الصباح: ولما الصلوات المتكررات فكثرة جداً... الى ان قال من ذلك عنهم عليهم السلام: انه من صلى بين الظهر بين ركعتين يوم الجمعة ٥٠.
- (٢) - الوسائل باب ٢٠ من ابواب بقية الصلوات المتنوعة حديث ١-٢.
- (٣) - الوسائل باب ١٧ من ابواب بقية الصلوات المتنوعة (صلاة الوصية) حديث ١.
- (٤) - الوسائل باب ١٦ من ابواب بقية الصلوات المتنوعة حديث ١.
- (٥) - الوسائل باب ٦ من ابواب بقية الصلوات المتنوعة حديث ١.
- (٦) - الوسائل باب ٧ من ابواب بواقي شهر رمضان فراجع.
- (٧) - الوسائل باب ٢ من ابواب بقية الصلوات المتنوعة فراجع.
- (٨) - ايراد من صلاة اهل البيت، هي الصلوات المنتسبة الى المصومين، كصلاة فاطمة وعلى والأئمة من دريتهما صلوات لله عليهم اجمعين، فراجع الوسائل باب ١٠ و ١٣ من ابواب بقية الصلوات المتنوعة: و باب ٧ من ابواب ما فله شهر رمضان.
- (٩) - الوسائل باب ٣٩ من ابواب صلاة الجمعة حديث ٣.
- (١٠) - الوسائل ابواب صلاة جعفر ٥ من الطهمة الحديث فراجع.
- (١١) - الوسائل باب ٤٤ من ابواب بقية الصلوات المتنوعة فراجع.
- (١٢) - الوسائل باب ٣٦ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ١ - نقله عن الصباح، قال فيه: (صلاة اربع ركعات وهي تسمى الكاملة) راجع مصباح المتعبد ص ٢٢٠.
- (١٣) - الوسائل ابواب صلاة الاستخارة.
- (١٤) - الوسائل، باب ٢٨ من ابواب بقية الصلوات المتنوعة فراجع.

في منع صلاة النافلة ممن عليه الفريضة - على ان ظاهر بعضها عدم النافذة في وقت الفريضة المقررة بحيث يضر بفضيلتها او بنا فلتها - على الافصحية.

و يؤيده حسنة محمد بن مسلم (الثقة) في الكافي، في باب التطوع في وقت الفريضة، قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: اذا دخل وقت الفريضة اتنفل او ابدء بالفريضة؟ فقال: ان الفضل ان تبدء بالفريضة: وانما احرت الظاهر ذراعاً من عد الزوال من احل صلاة الا وابين (١)، وهي نافلة الزوال.

واقوى ما يدل على عدم جواز النافلة وقت الفريضة صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن ركعتي الفجر: قبل الفجر او بعد الفجر؟ فقال: قبل الفجر، انهما من صلاة الليل، ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل: اريدان تقايس؟ لو كان عليك من شهر رمضان اكنت تطوع، اذا دخل عليك وقت الفريضة فابده بالفريضة (٢) و ذكر في هذا الخير فوائد فافهمها. والظاهر منها على ما فهم، ماشرت اليه من التاويل: وهو المنع من النافلة وقت الفريضة بحيث يخرجها عن وقتها ولو كان في الجملة ولا يشمل الفوائد: اذ لا يقال فيها (دخل عليك وقت الفريضة): لان وقتها دائم: ولعل المراد بقوله (عليه من شهر رمضان): انه لو كان باقياً عليك منه شيء: ولو كان المراد القضاء ايضاً لا يضر، لان الغرض التمثيل: والمقصود بالدلالة هو قوله (اذا دخل) كيف والقياس غير حائز، ويمكن ان يكون المراد: الاشارة الى الافضلية، ولهذا يحوز فعل نافلة اضجر في وقت فريضة عند بعض المانعين، وقد مردلله، فلا يكون المراد الهى، من لقياس، وان كان هو المراد في الصوم، وحسنه ايضا عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن رجل صلى بغير طهور، اونسى صلاة لم يصلها، اوتام عنها؟ فقال يقصها اذا ذكرها في اى ساعة ذكرها من ليل او نهار: فاذا دخل وقت الصلاة ولم يتم ما قد فاتة فليقتض ما لم يتحوف ان يذهب وقت هذه الصلاة التي قد حصرت، وهذه احق بوقتها، فليصلها، فاذا قضاها فليصل ما فاتة مما قد مضى، ولا يتطوع بركعة

(١) - الوسائل باب ٣٦ من ابواب المواقيت حديث ٢-٣.

(٢) - الوسائل باب ٥٠ من ابواب المواقيت حديث ٣.

ويكره ابتداء التواقل عند طلوع الشمس وغروبها، وقيامها، الى ان تزول، الا يوم الجمعة، وبعد الصبح والمصر عدى ذى السب

حتى يقضى المريضة كلها (١) وفي هذه دلالة على عدم جواز تقديم الحاضرة على المائنة: وايضا قريب منها رواية اخرى في تقديم المائنة على الحاضرة ما لم تفت الحاضرة (٢)، ولكن فيه القاسم بن عروة. وظاهر الآية. والاخبار المتقدمة خلاف ذلك.

نعم: الحسنة كالصريحة في المطلبين، فتاوى بما مر لمام، مع انها حسنة لا تعارض الصحاح ولاية كلها: على ان في ابن اذينة الواقع فيها شيئا. وقد استدل بصحيفة صفوان عن ابي الحسن عليه السلام قال: سالت عن رجل نسي الظهر حتى غربت الشمس، وقد كان صلى العصر؟ فقال: كان ابو جعفر عليه السلام: او كان ابي عليه السلام يقول: ان امكنه ان يصلها قبل ان تفته المغرب بدأبها، والاصلى المغرب ثم صلاها (٣).

واظن انه لا دلالة فيها، بل فيها دلالة على مثل ما قلناه من التأويل بعدم فوت وقت الفضيلة: لانه معلوم، انه لا يفوت المغرب بعد غروب الشمس بفعل الظهر: نعم يمكن فوت وقت فضيلته: فدللت على انه لوفات بفعل القضاء، وقت فضيلة لحاضرة، لا يقدم ايضا: نعم لو قبل بضيق وقت المغرب، امكن ان يكون فيه الدلالة: فيؤل بالا فضيلة.

وهيها دلالة ما، ايضا، على عدم حصول وقت المغرب بغيوبة الشمس: وعلى الاشتراك. واعلم ان ادلتنا تدل على عدم وجوب تقديم المائنة، ولو كانت واحدة: ومن ليوم: وعدم وجوب الفورية: وصحة النافذة، وسائر العبادات قبلها، فتأمل والله اعلم.

واما كراهة الصلاة في الاوقات الخمسة المشهورة: فدليلها عدة

(١) - لوسائل باب ٢ من ابواب قضاء الصلوات حديث ٣ - ومنها كما في الكافي هكذا (على س ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن زرارة).

(٢) - لوسائل باب ٦٢ من ابواب المواقيت حديث ٢ - وسند الحديث كما في التهذيب هكذا (لحسين بن سعيد عن القاسم بن عروة عن عبيد، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام).

(٣) - لوسائل باب ٦٢ من ابواب المواقيت حديث ٧.

اخبار (١)، لكن ما ثبت صحتها وان كانت مشهورة رواية وفتوى.  
ويمكن ان يدل عليها بمفهوم الاخبار المعتبرة: في ان خمس صلوات  
اواربع لا تترك في وقت: كما ورد في صحيحة معاوية بن عمار قال سمعت ابا  
عبدالله عليه السلام: يعمل، خمس صلوات (صلاة-خ) لا تترك على حال؛ اد طفت  
بالبيت؛ واذا اردت ان تحرم: وصلاة الكسوف، واذا نسيت فصل اذا ذكرت، وصلاة  
الجنائزة (٢) ومثلها رواية ابي سعيد المكارى (٣) وفي حصة زرارة عن ابي جعفر  
عليه السلام قال: اربع صلوات يصليها الرجل في كل ساعة: صلاة فاتتك فمتى  
ما ذكرتها اديتها، وصلاة ركعتي طواف الفريضة وصلاة الكسوف، والصلاة على  
الميت: هذه يصليهن الرجل في الساعات كلها (٤)، لكن بالمفهوم تدل على  
كراهة غيرها.

مع انه ورد اخبار اخر بتفى لباس في هذه الاوقات بخصوصها: مثل  
مكتبة محمد بن فرج قال كتبت الى المبد الصالح عليه السلام اساله عن مسائل؟  
فكتب الى: وصل بعد العصر من النوافل ماشئت: وصل بعد الغداة من النوافل  
ماشئت (٥) وماروى في الفقيه باسناده عن ابي الحسين محمد بن جعفر الاسدي  
فيما ورد من جواب مسأله عن محمد بن عثمان العمري رضى الله عنهما: واما ما  
سألت عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها: فلان كان كما يقول الناس  
(ان الشمس تطلع بين قرني شيطان، وتغرب بين قرني شيطان) فما ارغم انف  
الشيطان بشئ افضل من الصلاة! فصلها وارغم انف الشيطان (٦)، ووردها  
الشيخ ايضا في التهذيب: ومثله عدة اخبار في القضاء بعدهما: وان ذلك من

(١) - الوسائل باب ٣٨ من ابواب المواقيت، فراجع.

(٢) - الوسائل باب ٣٩ من ابواب المواقيت حديث - ٤.

(٣) - الوسائل باب ٣٩ من ابواب المواقيت حديث - ٥. والروى: هاشم (هشم - ح) ابي سعيد

المكارى عن ابي بصير فراجع.

(٤) - الوسائل باب ٣٩ من ابواب المواقيت حديث - ١.

(٥) - الوسائل باب ٣٨ من ابواب المواقيت حديث - ٥.

(٦) - الوسائل باب ٣٨ من ابواب المواقيت حديث - ٨.

سراآل محمد ص (١): مع الاصل: ومامضى من حسن الصلاة والقضاء فى جميع الاوقات، والترغيبات فى الصلوات.

وقد جمع الاصحاب بحملها على عدم كراهة ذات السبب، مثل القضاء والزياره والتحية: وكراهة غيرها من المبتدئة.

وليس وجه عموم السبب بظاهر: مع تخصيص السبب فى الاخبار بالقضاء، بل ورد فى بعض الاخبار (٢) فى القضاء بعد صلاة الصبح والعصر وحين طلوع الشمس:

و يفهم من بعض العبارات عدم الجواز، مثل كلام الشيخ المفيد، ولكن هو يعبر به عن المكروه كثيراً كما لصدوق، ونقل عن السيد ذلك فى ارتفاع النهار، وحمل على صلاة الضحى: وينبى عدم الكراهة حتى يشتر. وعلى تقدير الكراهة: الظاهر يكون الصلاة صحيحة، ويكون ثوابها اقل كما يفهم من كلامهم: فلا نقض لدليل قاعدة ان النهى التحريمى يدل على الفساد: بانه لو صح، يلزم ذلك فى الكراهة ايضا، مع انهم لا يقولون به: لاناقلنا، على تقدير الصحة لا يكون هنا النهى بمعنى الكراهة المتعارفة فى الاصول: وهو احد اضداد الاقسام الاربعة، حتى يرد الاشكال عليها، وعلى مثل الصلاة فى الامكنة المكروهة، بان التضاد كما يشتر بين الواجب والتحريم، كذا ثابت بينه وبين المكروه: وقد اضطر الاصوليون فى الجواب عن هذا الاشكال، وذكروا جوابا ليس بحواب، بل تسليم للنقض: فارجع الى محله: وقد حققنا فى بعض تعليقات صى شرح المضدى.

واما اذا قلنا بعدم الصحة— كما هو الظاهر من النهى: اذ لا ينبى النهى من صلاة فى وقت يفوت، بواسطة ان الصلاة فى غير ذلك الوقت اثوب: اذ يجوز الصلاة فى كل وقت، فيثاب بها— فلانقض: اذ قد سلمنا عدم الصحة والفساد، فصار المكروه مثل الحرام، وهو ظاهر.

(١) — الوسائل باب ٣٩ من ابواب المواقيت حديث— ١٧.

(٢) — الوسائل باب ٣٨ و ٣٩ من ابواب المواقيت غرابع.



ولنا مع: الشيخ الشهيد بحث ههنا: في انعقاد نذر هذه الصلاة وعدمه، ذكرناه في بعض التعليقات، ولا يناسب ذكره ههنا، لان المقصود بيان دليل المسائل، لا البحث مع الغير.

واعلم ان الشارح: قال في قول المصنف رحمه الله: (والوافل) عطفا على (الفرائض) التي هي فاعل (يقضى)، ولو قال: ويصلى، لكان اجود: وذلك غير واضح، لانه اطول، ولانه حينئذ لا يفيد جواز قضاء التوافل: وقد يكون المراد التصريح به، لانه غير واضح: اذ قد يتوهم، انه كيف تقضى النافلة ذهاب وقتها: ولانه حينئذ يفيد عدم كراهة النافلة المبتدئة ايضا في الاوقات الخمسة المكروهة، مع انه سيذكر كراهتها.

وايضاً قال (١) (عدى ذى السبب) معنى (مضى خ) عنه بقوله: (ويكره ابتداء التوافل)، وليس بواضح ايضا: لان المتبادر من ابتداء التوافل، احداث فعلها، وهو اعم، غاية ما يمكن، فهم كونه غير القضاء بقرينة ما مر، ولا يفهم منه كونه غير ذات السبب بوجه، واكتفاء البعض (٢) بمعونة قرينته، ليس بحاجة عليه: مع انه لا يبغي التمرص بمثل هذا، اذ غايته ان يكون لتوضيح حتى لا يغفل. ثم ذكر الجمع بين الاخبار بما اشرنا اليه: وقد عرفت ان ليس مطلق السبب في الاخبار، ولو كان ذات السبب في الاخبار عاما لا ينفع كما سيظهر: ولا تخصيص بسبب انه خاص وهو مقدم، كما قال (٣) وذلك ظاهر، لانه ورد عدم الكراهة ايضا عاما (٤) بل خاصا في رواية علي بن بلال عنه عليه السلام (٥) عدم (٦)

(١) قال الشهيد ..... في روض الجنان: واعلم انه كان ينبغي قيد الابتداء عن استثناء ماله سبب كما صح لشهيد ره وغيره، فانهم يحذرون ما لمبتدئة عن ذات السبب، انتهى.  
(٢) وهو الشهيد الاول قدس سره وقبره كما عرفت من عبارة روض الجنان.  
(٣) قال في روض الجنان: وانما لم يكره ذات السبب لاحتصاصه بورد النص على فعلها في هذه الاوقات، او في عموم الاوقات، والخاص مقدم انتهى.  
(٤) والمراد بقوله ره: لانه ورد عدم الكراهة لمسا عاما، هو العمومات الدالة على لترغيب في الصلاة مطلقا كقوله (ع): الصلاة خير موضوع وسجودها.  
(٥) ان مسائل باب ٣٨ من ابواب المواقيت حديث ٣- ونلفظ الحديث (قال: كتبت اليه في قضاء

النافلة من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ومن بعد العصر الى ان تغيب الشمس؟ فكتب لا يحوز ذلك الا للمعتصم، فاما لغيره فلا). (٦) - الظاهر زيادة كلمة (عدم) كما هو مضمون رواية علي بن بلال.

## و اول الوقت افضل الامايستثنى

جواز القضاء من طلوع الفجر الى طلوع الشمس، وكذا من بعد العصر الى الغروب: بل ورد نفع مطلق، لناقلة ايضا في هذه الاوقات الخاصة، الرواية (١).

على انه لا منافاة بين الكراهة وجواز فعل ذات السبب، بل المطلق، الا ان يثبت نفى الكراهة وليس بظاهر الا في الصلوات الخمس او الاربع بحذف صلاة الاحرام: نعم لو ثبتت المناقاة— وكانت الكراهة منتفية عن ذات السبب مطلقا وثابتة للمطلق— كان الجمع المشهور جيدا: وليس ذلك بظاهر، بل الظاهر اما عدم الكراهة مطلقا، لعدم صحة الدليل الخاص، وعدم حجية المفهوم، او الكراهة مطلقا سوى الخمس المذكور. واما استثناء يوم الجمعة— من كراهة الصلاة عند قيام الشمس في ذلك اليوم— فدليلة الرواية الدالة على الركعتين حينئذ (٢) وغيرها من الروايات: مثل رواية عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام: لا صلاة نصف النهار الا يوم الجمعة (٣) ومثلها رواية ابي قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله (٤) وكأنه لا خلاف فيه: وليس الاستثناء مقيدا بمشروعية صلاة الجمعة كما يذهبون من الرواية.

قوله: «(واول الوقت افضل الخ)» قد مرافيه الكفاية من الآية والاختبار: بل يدل عليه العقل ايضا.

واما دليل الاستثناء: فروايته خاصة بمحالها.

قال في الشرح: وهي سبعة عشر موضعا.

الاول: تأخير الطهر اذا اشتد الحر: لما روى عن النبي صلى الله عليه

(١) — الوسائل باب ٣٨ من ابواب انواقيت حديث— ٥— ١٠ — ١١ — ١٢ — ١٣ وجه (عن رسول الله صلى الله عليه وآله من صلى اليردين دخل الجنة يعني بعد الضدة وبعد العصر).

(٢) — الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث— ١٦ — ولهذه الحديث (ادامت الشمس فصل لركعتين حديث)

(٣) — الوسائل باب ٨ من ابواب صلاة الجمعة حديث— ٦.

(٤) — من لمبي داود: باب الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال: حديث (١٠٨٣) ولهذه الحديث (... عن ابي قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: انه كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة، وقال: ان جهنم تسخر الا يوم الجمعة).

وآله قال: اذا اشتد الحر: (الى وقوع الظل الذى يمشى الساعى فيه الى الجماعة) فابردوا بالصلاة (١) وما روى عن الصادق عليه السلام قال: كان المؤذن ياتى البى (ص) فى الحر فى صلاة الظهر: فيقول له رسول الله صلى الله عليه وآله ابرد ابرد (٢)، وان قال فى الفقيه: ان معنى ابرد: عجل (٣) وهو بعيد.

وطاهرهما انه مخصوص بالبلاد الحارة، والسعى الى المسجد للجماعة: ولا يبعد دخول الساعى الى المسجد والى الجماعة مطلقا، ولهذا خصصه الشيخ بهما: وليس الخبران عامين فى غيرهما كما ادعاه الشارح: لظاهر التبريد، مع ان الخبر الاول كالصریح.

وفيهما وامثالهما اشارة ايضا الى توسعة الوقت كما مر.

الثانى: تأخير العصر الى مضى مثل القدمين (٤): ويمكن استفادته مما تقدم: وقال فى المنتهى تقديمه افضل، لعموم ادلة افصلية اول الوقت، فتأمل. الثالث: تأخير المستحاضة الظهر والمغرب الى آخر وقت فضيتهما، للجمع بينهما وبين العصر والعشاء بغسل واحد.

الرابع: تأخير المغرب والعشاء للمفيض من عرفة الى المشر. الخامس: تأخير الظهرين والصبح حتى يصلى النافلة مالم يستلزم خروج وقت الفضيلة، وقيل: وان خرج.

السادس: تأخير العشاء حتى تذهب الشفق.

السابع: تأخير الصبح حتى يكمل نافلة الليل، اذا ادرك منها اربعا.

الثامن: تأخير المغرب للصائم فى الصورتين المشهورتين.

(١) صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب استحباب الابراد بالظهر فى شدة الحر لمن يصلى الى جماعة ويناله الحر فى طريقه، حديث (١٨٠) ولفظ الحديث (عن ابي هريرة انه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة، فان شدة الحر من قبح جهنم) وفى ديل الحديث (١٨٤) من هذا الباب عن ابي ذر (قال ليرد حتى رأيا فى التلؤل)

(٢) الوسائل باب ٨ من ابواب الموقيت حديث ٥.

(٣) قال فى الفقيه بعد نقل رواية معاوية بن وهب (قال حنفى هذا الكتاب يعنى عمل عمل واحد ذلك من التبريد).

(٤) لا يخفى ان عبارة الشرح هكذا (تأخير العصر الى المثل، او اربعة اقدم) فراجع.



ولا يجوز تأخيرها عن وقتها ولا تقديمها عليه:  
ويجتهد في الوقت اذا لم يتمكن من العلم

السادس عشر: تأخير صلاة الليل الى آخره.

السابع عشر: تأخير ركعتي الفجر الى طلوع الفجر الاول (١).

قوله: «(ولا يجوز تأخيرها الخ)» دليل عدم جواز تأخير الصلاة لوجبة ظاهر: لانه ترك الواجب، وترك الواجب لايجوز: وكذا التقديم، لانه تشرع: مع ان في بعض الاخبار (٢) اشارة اليه: ويحتمل اطلاق لصلاة كما هو ظاهر العبارة.

قوله: «(ويجتهد الخ)» دليل وجوب العلم بالوقت ظاهر، بل اجماع على ما اظن، ولا يحتاج الى الدليل: ولانه موقوف عليه الواجب المطلق، والا لم يجب اول الوقت الانادرا.

واما وجوب الاجتهاد: فلانه اذا لم يحصل العلم، وجب ما يقوم مقامه، وهو الظن عن امارات شرعية، وهو الذي يحصل بالاجتهاد: ولكن يبنى عدم الاكتفاء به اذا تمكن من تحصيل العلم، فلا يعتمد حينئذ على تقليد العدل الواحد. وان اخبر عن العلم، الا مع انضمام ما يثمر العلم من القرائن، فان الخبر المحفوف بالقرائن قديم العلم.

واما اذا كانا عدلين: فالظاهر الجواز لانه حجة شرعية: ويعلم ذلك من قول الاصحاب، ومما قيل في الاصول ايضا: ان العمل حينئذ على العمم، لان الدليل الدال على قبولها علمي من الكتاب، او السنة المتواترة، او الاجماع، فلا يبعد ذلك. ولو كان الواحد ايضا كذلك لافرق، وذلك ايضا غير بعيد سيما اذا كان صابغا عارفا صاحب احتياط تام، حتى انه قد يحصل العلم.

ويعلم من المنتهى الاعتماد على المؤذن العارف الثقة مع عدم تمكنه من تحصيل العلم، ودليله بعض الاخبار، من غير قيد عدم التمكن العلم، فقيد به دليل العقل، وكذا الثقة والعرفان، وهو مثل (المؤذنون امتاء) (٣).

(١) - وقد انتهى في الدخيرة موارد جواز التأخير الى سبعة وعشرين، مراجع.

(٢) - الوسائل باب ١٣ من أبواب المواقيت، مراجع.

(٣) - الوسائل باب ٣ من أبواب الاذان والاقامة حديث ٦ - ولفظ الحديث (قال الصادق

وان انكشف فساد ظنه وقد فرغ قبل الوقت اعاد، وان دحل وهو متبس ولو فى التشهد أجزء

والظاهر ان لا كلام فى اعتبار الظن الشرعى، ولو كان عن غير عدل: لانه معتبر فى العممة.

وكذا لا يبعد اعتبار الديك اذا جربه. (١).

وكذا صحت ادافادا الظن ذكره بعض الاصحاب: ويمكن استنباطه عن بعض كلام الشارع، مثل قوله عليه السلام فى رواية اسماعيل بن رباح، قال: اذا صليت وانت ترى انك فى وقت، ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وانت فى الصلاة فقد اجزئت عنك (٢) ومعلوم ان المراد بالرؤية هنا الظن، ولو لم يكن العمل جائزاً بالظن لم تكن مجزية.

ولكن اسماعيل غير معلوم: والصبر اولى واحوط، بل لا يبعد عدم الاكتفاء لامكان تحصيل الواجب اليقيني بسالقين، بالصبر، فلا يجوز العمل بغيره، لاحتمال بقاء شغل الذمة، فتأمل واحتط (واحفظ خ.).

ومعنى قوله عليه السلام— لأن اصلى خارج الوقت احب الى من ان صلى قبل الوقت (٣)— يشعر بما قلناه: ونقل الشارح عن التذكرة رد الديك مطلقاً، واعترض عليه، بان النص صحة عليه: يتم ذلك على تقدير الحجية، فتأمل.

ثم اعلم: انه على تقدير فعلهاظنا، فان طابق بان وقع تمام الصلاة فى الوقت صحت، وان لم يطابق بان لم يقع شي منها فى الوقت لم يصح ووجبت الاعادة، لانه لا خلاف فيهما خصوصاً عندما، ولوجود الامر با لصلاة فى الوقت مع عدم الاتيان به. اما لودخل فى الاثناء ففيه الخلاف: والظاهر الاعادة، لان الامر با لصلاة فى الوقت ثابت يقيناً، ولم يشك الامثال لا بسالقين ولا با لظن

عليه السلام فى المؤدىس اتهم لمان).

(١) الوسائل باب ١٤ من ابواب المواقيت مراجع.

(٢) الوسائل باب ٢٥ من ابواب المواقيت حديث—١.

(٣)— لودخل باب ١٣ من ابواب المواقيت حديث—١١— ولفظ الحديث (... قال ابو جعفر

عليه السلام) لان اصلى بعد ما مضى الوقت احب الى من اصلى وانا فى شك من الوقت وقيل الوقت).

## ولو صلى قبله عامدا او جاهلا او ناسيا بطلت صلاته

مطلقا، فكيف بالماخوذ من الدليل الشرعي، اذ مجرد دخول الوقت في الاثناء ليس بمبرر للذمة شرعا، لعدم تحققها في الوقت: وكذا مجرد الامر، لانه موقوف على تحقق ثبوته في نفس الامر، وهو ظاهر: ولانه موقوف على العلم بكون ماشرع فيه مطابقا لما امر به، ولهذا لو علم او ظن انه يدخل الوقت في الاثناء لم يؤمر بالصلاة، والامر للاجزاء ما لم يعلم خلاف مطابقته للواقع.

مع انه يمكن ان يقال: انه مجز عما امر به في ذلك الوقت، والامر بالأعادة ليس لك المأمور به في الوقت بالتمام للعلم بعدم المطابقة، فتأمل. والرواية المنقولة، وهي رواية اسماعيل المتقدمة ماثبت صحتها حتى تقدم على رواية ابي بصير (لانها عامة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من صلى في غير وقت فلا صلاة له (١).

و بالجمله لا ينبغي سقوط الواجب اليقيني بمثل ما ذكره، فمختار المصنف في المختلف ارجح.

واما تارك الاجتهاد: فان كان عامدا عالما بوجود الاجتهاد، فمعلوم بطلان صلاته، اذا لم يكن في الوقت، وان دخل في الاثناء، بل وان كانت بتمامها فيه: وقال في المنتهى (وان كان في عبارته مسامحة): واما اذا وقعت في الوقت تماما، فيحتمل الصحة والبطلان والظاهر البطلان، الامع تجويز المصلي عدم تكليفه بالاجتهاد وتجويزه دخول الوقت، ودخل، فوافق، الصحة حيث: فالناسي بالطريق الاولى، للامثال، وعدم النهي حال الفعل: وكذا الجاهل بالوجوب والوقت لأمرة: واما الجاهل بدخول الوقت مع العلم بالوجوب فالظاهر البطلان:

وبالجمله: كل من فعل ما هو في نفس الامر— وان لم يعرف كونه كذلك ما لم يكن عالما بنهيه وقت الفعل، حتى لو اخذ المسائل عن غير اهله، بل لو لم ياخذ من احد وظنها كذلك وفعل— فانه يصح ما فعله: وكذا في الاعتقادات، وان لم ياخذها عن ادلتها، فانه يكفي ما اعتقده

(١) — الوسائل باب ١٣ من ابواب المواقيت حديث— ١٠.

ولو صلى العصر قبل الظهر ناسيا اعاد ان كان في المختص والافلا.

دليلا واصله الى المطلوب ولو كان تقليدا: كذا يفهم من كلام منسوب الى المحقق نصير الملة والدين قدس سره العزيز: وفي كلام الشارع اشارت اليه: مثل مدحه جماعة لطهارة با لحجر والماء مع عدم العلم (١) وصحة حج من سر بالموقف (٢) وغيرهما مما يدل عليه الاثر، متطلع عليه ان تأملت: مثل قوله صلى الله عليه وآله لعمار حين غلط في التيمم: قال: افلا صنعت كذا (٣) فانه يدل على انه لو فعل كذا الصبح، مع انه ما كان يعرف، وفي الصحيح من نسي ركعة ففعلها واستحسبه عليه السلام (٤) مع عدم العلم: والشرعية السهلة السمعة تقتضيه:

وما وقع في اوائل الاسلام— من فعله صلى الله عليه وآله مع الكفار، من الاكتفاء بمجرد قولهم بالشهادة، وكذا فعل الائمة عليهم السلام مع من قال بهم— مما يفيد اليقين، فتأمل:

وكذا جميع احكام الصوم، والقصر، والاتمام، وجميع المسائل، فلو اعطى زكاته لمؤمن مع عدم العلم لصح، فتأمل واحتط:

قوله: «(ولو صلى العصر قبل الظهر ناسيا اعاد ان كان في المختص الخ)» لعل مراده وقوع الجميع في الوقت كما هو الظاهر، ويؤيده حكمه بالصحة في المسئلة المتقدمة: وهي انه اذا دخل الوقت وهو متلبس ولو في الشهد.

و يحتمل العموم، ويؤيده مذهب المختلف في المسئلة المتقدمة. وهذا كله على مذهب الاختصاص واضح: لان الوقت المختص خارج عن وقت العصر، فهو مثل فعله قبل الوقت، اودخل الوقت في الاثناء.

(١) - الوسائل باب ٣٤ من ابواب احكام الطلوع، راجع.

(٢) - الوسائل باب ٢٥ من ابواب الوقوف بالشعر حديث-٣.

(٣) - الوسائل باب ١١ من ابواب التيمم حديث-٨. ونظير الحديث (قال رسول الله صلى الله عليه وآله داب يوم عمار في سرته: يا عمار بلغنا انك احببت فكيف صنعت؟ قال تمرعت يا رسول الله في التراب، فان: فقال له. كذا لك يتمرغ العمار، افلا صنعت كذا الحديث).

(٤) - الوسائل باب ٣ من ابواب الحلال الواقع في الصلاة حديث-٣.



والفوائت تترتب كالحواضر، فلو صلى المتأخر ثم ذكر عدل مع  
الامكان.

ولو ذكر في الاثناء عدل الى الظهر: والظاهر انه يصح ذلك ولو كان في  
الوقت المختص ونقل اليها قبل الخروج عن العصر.  
ويتخيل عدم الصحة في المختص، لان ما فعله غير محسوب من العصر،  
بل لاعادة: لنية العصر قبل وقته فكيف يصح جعله طهراً:  
فلعل خصوصية النية معتبرة، ويكفي كونه صالحاً للظهر في الجملة،  
وفي اخبار العدول اشارة اليه، حيث وقعت مطلقاً: مثل رواية الحلبي الى قوله:  
فذكر وهو يصلي بهم انه لم يكن صلى الاولى قال: فليجمعها الاولى (١) وغيرها  
من الاخبار الكثيرة: حيث ما فصل بوقت الاختصاص والاشتراك، فيدل على  
العموم:

وهذا الحكم مما لا باس به على تقدير ثبوت الاشتراك.  
ومثل هذا يدل على عدم الاعتداد بالنية كثيراً: حتى ان ظاهر بعض  
الاخبار خال عن الاثناء، بل يدل على جعلها الاولى ولو كان بعد الفعل، ودلك  
موجود في صحيحة زرارة وحسنه عن ابي حمزة عليه السلام حيث قال: اذا سبت  
الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وانت في الصلاة او بعد فراغك فانوها الاولى  
ثم صل العصر فانها هي اربع مكان اربع (٢) وفي مثله دلالة صريحة في عدم  
الاعتداد بالنية على الوجه الذي ذكروها، ولو كان به قائلًا لكان القول به متعيناً.  
وهذه (٣) طويلة تدل على ترتب الحاصرة على الفوائت في الجملة:  
وعلى الترتيب بينها: وروايات اخر تدل عليه: وكذا روايات العدول: وهي دليل  
قول المصنف.

(والفوائت تترتب كالحواضر الخ) والظاهر ايضاً على تقدير العلم،  
لاخلاف بينهم على ما اظن الا ما ذكر في الذكرى: من القول باستحباب

(١) - الوسائل باب ٦٣ من ابواب المواقيت قطعة من حديث ٣.

(٢) - الوسائل باب ٦٣ من ابواب المواقيت قطعة من حديث ١

(٣) - اي الرواية المتقدمة.

والا استأنف. ولا تترتب الفائتة على الحاضرة وجوباً على رأى.

### الفصل الثالث، فى الاستقبال:

يجب استقبال الكعبة مع المشاهدة، و جهتها مع البعد: فى فرائض الصلوات، و عند الذبح،  
و احتضار الميت، و دفنه، والصلاة عليه.

الترتيب، وقال انه مردود، ودليله ظاهر الروايات.

وقوله: «(والا استأنف)» اى لو لم يكن المدول ممكناً— بان شرع فى ركوع ركعة لا تكون فى السابقة— اكمل ما فيه وصلى المتقدمة اداء اوقضاء.  
واما دليل قوله: «(ولا تترتب الفائتة الخ)» فقد مضى مشروحاً مفصلاً (١).

قوله: «(يجب استقبال الخ)» الطاهران الوجوب فى الصلاة بمعناه الحقيقى مع الشرطية: وبالنسبة الى الذبح ايضا، لان تركه سبب لتضييع المال، فلا يبعد كونه حراماً، ويحتمل الشرطية فقط.  
وقال الشارح: وعند الذبح بمعنى الشرط، اومع وجود الذبح بوجهه من وجوهه:

ولا يحتاج الى هذا التفصيل، فتأمل، مع ان الاول لا يناسب وجوبه فى الصلاة.

واما دليله: فالظاهر عدم الخلاف بين المسلمين فى وجوب الاستقبال بالقبلة: فظاهر كلامهم استقبال العين مع الامكان ولو بمشقة قليلة مثل الصعود الى السطح، او الرواح الى محل يراها كمن كان فى الامطح: ودليلهم، وجوب استقبال البيت بالصلى (٢) والاجماع ظاهراً، فلا يترك مهما امكن.  
والظاهر انه اجماعى فى الذبح ايضاً.  
واما عند الاحتضار والفصل فقد عرفت عدمه.

(١) — فى شرح قول الماتن: و يقضى الفرائض الخ.

(٢) — الوسائل باب ٢ من ابواب القبلة عراجع.

والظاهر انه في الدفن والصلاة ايضاً يكون اجماعياً، وسيجيئ لبحث  
عنهما.

هذا في القريب المتمكن.

واما البعيد او الذي لايتمكن: فالظاهر ان قبلتهم الجهة، لعدم امكان  
العين، ولقوله تعالى (شطر المسجد الحرام - ا-) وهو النحر، وهو المراد بالجهة :  
وان ماورد من الاخبار- مع عدم الصحة: بان البيت قبلة لاهل المسجد، وهولمن  
في الحرم، وهو للخارج (٢) وقال به بعض المتقدمين- محمول على انها اشارة  
الى الجهة ووسعة القبلة: بان يكون جهة من في الحرم- ممن لم يتيسر لهم  
البيت- مقدار المسجد اذا كان قريبا: وجهة الخارج، الحرم مثلا لمن لم يكن  
بعيدا كثيرا: مع انه يمكن ان يكون للكل بناء على الكروية، ويعدكون مراد  
المتقدمين: انه مع التيسر يجوز التوجه الى المسجد وترك البيت، ولعل في  
كلامهم مسامحة كما في الاخبار، للظهور.

والظاهر: ان المراد بالجهة ، هو النحر، والجانب، والسمت، والطرف  
عرفا: كما يقال البلد الفلاني في هذا السمت والجانب والجهة: ولكن لما كان  
لها وسعة- ولم يصح الامتقبال على كل وجه: وان كان مقتضى الآية  
الاطلاق- ورد عن الشرع علامات اذا عمل بها صار مستقبلا لها فهو المراد  
بالجهة، والعلامات تخمينية، ولهذا اختلفت: فالجهة، هي الجانب الذي يكون  
متوجها اليه، مع العمل بالعلامات الواردة عن الشرع، سواء كان حال الاختيار  
او الاضطرار: من الجدى، والشرق والغرب، وغيرها، فتسقط الابحاث الواردة فيها،  
مع انها ليست في الدليل حتى يحتاج الى تحقيقها، بل علينا ان تحقق الشطر والتوجه  
اليه كما وقع فيه.

وابعد ما قيل اعتبار- المحقق الثاني في الجهة- القائمتين (٣) مع عدم

(١)- البقرة: ي (١٤٤).

(٢)- الوسائل باب ٣ من ابواب القبلة فراجع.

(٣)- قال في روض الجنان: وقال المقداد: جهة الكعبة التي هي لقبة، للثاني، هي خط مستقيم  
يخرج من المشرق الى المغرب الاعتدالي و يربط خط الكعبة، فالمعالي حيث لا يفرص من نظره خطا يخرج

اعتبارهما في العين، وعدم تحققهما: لأنها يتفاوتان بآدنى التفاوت، ولو بمثل شعرة، مع أنه يجوز الالتفات يمينا وشمالا، ولا يعلم، بل ولا يظن المصلي وقوه كذا لك هي صلاتين في موضعين، بل في موضع واحد في ركعة واحدة، لانتقال قدميه وأعضائه، وهو ظاهر: ومع ذلك لابد من ضم الوقوف على وجه يكون على العلامة الخاصة: فهو يكفي: وكذا في أكثر تعريفات الجهة، فينبغي الاختصار عليه كما أشرنا.

ون أردت تعريفا للجهة، للفظ، قل: أنها جانب توجه المصلي إليه على الوجه الشرعي: فإنه أخصر، وأوضح، وأسلم، فتأمل.

ومما يبعد اعتناء ذلك، وسعة الجهة باعتبار العلامات، فإنها بعيدة، فيبعد اتفاق اعتبار شخصين، بل شخص واحد سمنا واحدا: ولأن الجدي له وسعة، وكذا المنكب: ولا يمكن الزوايا في كل موضع منه: فكان الأولى ترك هذا البحث: لكن توجهنا إليه قليلا، للإشارة إلى فساد ذلك بناء على اعتقادنا، حتى لو تأمله شخص، لا يوجب على نفسه مثل ذلك بمجرد ما قيل ناسيا.

وبالجملة أنا أجد أمر القبلة سهل ما يكونه كما يدل عليه ظاهر القرآن الكريم (فاينما تولوا فثم وجه الله-١-) و (شطر المسجد الحرام-٢-) والسنة الشريفة: مثل (ما بين المشرق والمغرب قبلة-٣-) وهو في الصحيح في العقبة والتهذيب: وغيره من الأخبار، والشرعية السهلة السمحة: وقد ما يصلح دليلا: إذ ليس هي الروايات الأحباريين ضعيفين مجملين كما ستقف عليه، للعراقي فقط، ولا يليق للشارع، إهمال ما يتوقف عليه أصل كل العبادة، والذبح الحلال الطاهر،

لى ذلك الخط، فإن وقع عليه على رواية قائمة، فذاك هو الاستقبال، وإن كان على حادة ومنفرجة، فهو أنى ما بين المشرق والمغرب إلخ. وهذا التعريف مخصوص بجهة العراقي، وتبعه على ذلك المحقق الشيخ على، إلا أنه أنى بتعريف يشمل جميع البلاد، فقال: المراد بالجهة ما يسمت الكعبة عن حائبيها، بحيث لو خرج خط مستقيم من موقف المستقبل لقاء وجهه، ومع على خط جهة الكعبة بالاستقامة، بحيث يحدث عن حائبيه روايتان قائمتان، فلو كان الخط الخارج من موقف المصلي واقفا على خط الجهة، بالاستقامة، بحيث يكون إحدى الزويتين حادة والآخرى منفرجة، فليس مستجيلا لجهة الكعبة انتهى.

(١)- سورة البقرة ١١٥.

(٢)- سورة البقرة ١٤٤.

(٣)- لوسائل باب ٣ من أبواب القبلة حديث-٩.

و يستحب للنوافل: وتصلّى على الراحلة، و إلى غير القبلة،

والدس، وهو آخر امر العباد، مع وجوبه وكونه بهذه الدقة، وعدم حواز التقليد فيه، ولا يبق ايضاً اهماله وتركه اهالة على علم الهيئة: لانه لا يحصل الا لمن يصرف اكثر عمره، بل كله فيه، وترك غيره، مع ذكاء تام، فكيف يكف به في اول البلوغ، وكيف يكلف الغير من النساء العجائز التي لا تعرف شيئاً، بل اكثر الناس رجالاً وساء كذلك، مع اهتمام الشارع بسائر الاحكام حتى حكام الخلاء بالتفصيل، ومندوبات الادان وغيرهما: فلو لاحوف المخالفة لاكتفيت بظاهر (شطر المسجد الحرام) في الآية المتقدمة والسنة المطهرة سيما للعامة، وجوزت له تقليد العارف الموثوق به، ومع ذلك، ظنى ذلك.

ولكن الكلام في العمل على ظنى فانه لا يغنى من الجوع: على ان اكتفاء الاصحاب— بمثل قور المسلمين وقبلتهم، مع عدم ظهور الفساد: والاكتفاء با لظن الى الجدى وجعله بحسب ظنه الى المنكب او الكتف لجميع اهل العراق على الاجمال: وكذا اعتبار الشرق والغرب مع مخالفتها للجدى— قريب مما قلناه، فتأمل، واعتد بالاخلاص فانه الاصل والاساس، والله الموفق لسداد والصواب، واليه المرجع والمآب.

قوله: «(ويستحب للنوافل)» يحتمل ان يكون المراد به: معناه الظاهر، كما هو الظاهر، ومذهب المصنف هنا لما هو المفهوم من قوله: و(الى غير القبلة): وان يكون معنى الشرط كالطهارة لها:

و يدل على الاول، الاصل، وقوله تعالى (فاينما تولوا فثم وجه الله) فانه حمل على الدب مطلقاً، للدليل على وجوب الجهة المعينة، في الفريضة من الكتاب، والسنة والاجماع، ولا ضرورة لحمله على حال السفر والركوب، ولا على النسخ: ولا تدل آية التوجه على اشتراط القبلة فيها، للرواية الصحيحة ان قوله تعالى (هول وجهك)، في الفريضة، مثل ما روى في الفقيه: فان الله عز وجل يقول لبيه في الفريضة (قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره)، وفعلهم— دائماً صلوات الله عليهم، الباقلة على القبلة، لو ثبت—

لا يوجب ذلك، لمواظبتهم على الاستحباب، فلا تأسي: فان ذلك (١) بعد العلم بالوجه، وهو منتف، فينتفى: وفعلهم مع القرينة يفيد الاستحباب، وبدونها الإباحة، كما حقق في محله: ومائيت (صلوا كما رأيتموني أصلي—٢—) في المندوبات أيضاً.

و يؤيده جواز فعله جالساً، بل مصطحباً وراكباً بغير القبلة: وكذا ماشياً سفراً وحضراً، بغير القبلة: ويدل على ذلك رواية الحلبي، أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة النافذة على البعير والدابة؟ فقال: نعم، حيث ما كنت متوجهاً، قال: فقلت: على البعير والدابة؟ قال: نعم، حيث ما كنت متوجهاً، قلت: استقبل القبلة إذا اردت التكبير؟ قال: لا، ولكن تكبر حيث ما كنت متوجهاً، وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله (٣).

وليس من (قلت... الى... متوجهاً) في التهذيب، وقال: في المنتهى انها صحيحة: وهي في التهذيب كذلك: وفي طريق الكافي، محمد بن سنان عن ابن مسكان (٤) ومحمد ضعيف: والظاهر، ان ابن مسكان، هو عبد الله الثقة،

(١) — ي دلالة فهمهم عليهم السلام على الوجوب، بعد العلم بوجه العمل، والعلم بوجه العمل في المقام منتف، فينتفى بالوجوب.

(٢) — صحيح البخاري، باب الاداء للمسافر قال: حدثنا محمد بن الشيبه قال: حدثنا عبد الوهاب قال: حدثنا ايوب، عن ابي قلابة، قال: حدثنا مالك. اتينا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ونحن شبيبة متقاربون، فقمنا عنده عشرين يوماً وليلة، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رحيماً رفيقاً، فعاش انا قد اشتبهت به، او فداشتق، سألتنا عن تركنا بعدنا؟ فاجابنا، قائلاً: فرجعوا الى اهليكم فاقبلوا منهم، وعلموهم، ورووهم، وذكر شيئا لحفظها، اولا احفظها: وصلوا كما رأيتموني أصلي، فاذا حضرت لصلاة، فليؤذن لكم احدكم، وليؤمكم اكبركم.

وهي مسند احمد بن حنبل، ج ٥ ص ٥٣ عن مالك بن حويرث، وهو ابو سليمان: انهم اتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم، هو وصاحبه له، فقال: احدهما، صاحب له، ايوب او جالد، فقال: لهما اذا حضرت الصلاة، فادما وقيما وليؤمكما اكبركما: وصلوا كما رأيتموني أصلي.

وفان في العمل التاسع من عوالي اللآلي. وروى ابو قلابة، قال: جاءنا مالك بن الحويرث ههنا في مسجد، فقال: والله من لا يصلي وما اريد الصلاة، ولكني لريدان لريكم كيف رأت رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي، فلـ. وكان مالك، اذا رفع رأسه من السجدة الا حيرة في الركعة الاولى، اسوى حاساً ثم قام واعتمد على الارض، وفان: قال النبي صلى الله عليه وآله: صلوا كما رأيتموني أصلي.

(٣) — نوسائل باب ١٥ من ابواب القبة حديث—٦—٧.

(٤) — سند الحديث في الكافي هكذا (محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن

عن الحلبي.

وصحيحة صفوان عن ابي الحسن عليه السلام، قال: صل ركعتي الفجر في المحمل (١).

وصحيحة يعقوب بن شعيب.

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي على راحته؟ قال: يؤمى ايماء، يجعل السجود اخفض من الركوع: قلت يصلي وهو يمشي؟ قال: نعم يؤمى ايماء وليجعل السجود اخفض من الركوع (٢) وحسنة عبد الرحمان بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي النوافل في الامصار، وهو على دابته حيث ما توجهت به؟ قال: لا بأس (٣).

و ظاهر هذه الاخبار عام في السفر والحضر، وفي البعض تصريح بالماشي، فلا اختصاص بالسفر والركوب، والاخبار كثيرة صحيحة.

والظاهر انه لو تيسر التوجه حال التكبير الى القبلة، فالاولى عدم الترك— (و ان جاز الترك على ما دل عليه العموم، و خصوص رواية الحلبي (٤) لصحيحة عبد الرحمان بن ابي نجران قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن الصلاة بالليل في السفر في المحمل؟ قال: اذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم كبر وصل حيث ذهب بك بعيرك، قلت: جعلت فداك في اول الليل؟ فقال: اذا خفت الفوت في آخره (٥) اي يجوز في اول الليل اذا خفت فوتها في آخر الليل بنوم ونحوه.

بل لا يبعد اولوية عدم ترك القبلة في الكل، لما يفهم من سوق هذا

ابن مسكان عن الحلبي وفي التهذيب هكذا (احمد بن محمد، عن علي بن النعمان: ومحمد بن سنان، عن عبد الله بن مسكان، عن الحلبي).

(١) — الوسائل باب ٣٣ من ابواب اعداد الفرائض ومواظها، حديث— ١.

(٢) — الوسائل باب (١٥) من ابواب القبلة حديث— ١٥— و اورد ديبه في باب (١٦) من هذه

الابواب حديث— ٤—

(٣) — الوسائل باب (١٥) من ابواب القبلة حديث— ١—

(٤) — الوسائل باب (١٥) من ابواب القبلة حديث— ٦— ٧—

(٥) — الوسائل باب (١٥) من ابواب القبلة حديث— ١٣—

## ولا يجوز ذلك في الفريضة إلا مع العذر، كالإمطاردة

الخبر، ولأن القبلة أشرف، وشرط في الجملة: ويحمل غيرها على الرخصة ولتحوير: ويدل عليه صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن صلاة النافلة في الحضر على ظهر الدابة إذا خرجت قريبا من أبيات الكوفة، أو كنت مستعجلا بالكوفة؟ فقال: إن كنت مستعجلا لا تقدر على النزول، وتحوفت فوت ذلك إن تركته وانت راكب، فعم: وإلا فإن صلاتك على الأرض أحب إلى (١) ويفهم منه أنه متى تيسر مع الشرايط الثامة فهو أفضل. واما الفريضة على الراحلة وما شيا حال الاضطراب: فيؤتى بها على ما أمكن: واما اختياراً ما شيا، وعلى الراحلة حال السير، والوقوف بحيث لا يؤمن من التحرك، فالظاهر عدم الجواز عليها، بل حين عدم التحرك أيضا بل كاد أن لا يكون فيه خلاف.

و اما المعقولة بحيث يؤمن من تحركها ويستوفى الأفعال، والارجوحة (٢) كذل لك، فقال المصنف في المنتهى (٣): بعدم جواز الفريضة عليهما اختياراً: واستدل الشارح على عدم الجواز على الراحلة مطلقاً، معقولة وغيرها، بصحيفة عبدالرحمان عن الصادق عليه السلام: لا يقضى على الدابة الفريضة إلا مريض يستقبل به القبلة (٤).

قال: ووجه عمومها الاستثناء المذكور: قال: من الأخبار الشاملة لما ذكره وللمعقولة،

قال: فالقول بالفرق ضيف.

وهذه الصحيحة رأيها في الأصول في آخر باب صلاة المضطر من الزيادات، وتتمتها (و يجزيه فائحة الكتاب، ويضع بوجهه في الفريضة على ما أمكنه من شئ ويؤمى في النافلة إيماء).

(١) - ابوسائل باب (١٥) من أبواب القبلة حديث - ١٢ -

(٢) - في حديث عائشة وزواجها (أنها كانت على لرجوحة) الأرجوحة حبل شد طرفاه في موضع عدل ثم يركبه الإنسان ويحرك وهو فيه - النهاية لأبي اثير.

(٣) - قال في المنتهى السادس البحر المحول والارجوحة المطفة بالعبال لا يصح الرخصة فيهما مع الاحتياط لأنهما لم يوصيا للقرار بملافة السعية الجارية والواقعة لأنها كالسير والماء كالارض انتهى

(٤) - الوسائل باب (١٤) من أبواب القبلة حديث - ١ -



ولكن صحتها غير واضحة، لأشتراك عبدالرحمان: وإن كان، ابن أبي عبدالله يدل، عن أبي عبدالله، كما في بعض النسخ، فيكون مصمرة (١) وعمومها غير مسلم بالنسبة إلى الدابة وأحوالها من العقل وغيره.

نعم، الاستثناء يدل على العموم في المصلي: إذ لو كان تقدير الكلام: لا يصلي على الدابة الغير المعقولة، أو لا يصلي عليها على جميع أحوالها، إلا مريض، لصح الكلام من غير قصور، فلا يكون الاستثناء دليل عمومها (٢).

وما رايت شيئاً يدل على العدم، إلا رواية النضر عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: لا تصلي شيئاً من المفروض راكباً، قال النضر في حديثه: الآن يكون مريضاً (٣) و صحتها غير واضحة (٤).

ورواية سليمان بن صالح، وهي ضعيفة، وفي الدلالة مثلها (٥). على أن الظاهر من الركوب، هو المتعارف المتداول من غير عقل، وعدم استيفاء الأفعال، فيشكل جعلها دليلاً، ورذ الأصل، والحكم بالتحريم، وعدم الصحة: بمثلها.

كانه لذلك ما استدل في المنتهى والذكرى بالأخبار على هذا المدعى: على أنه روى في التهذيب في صلاة السفر من الزيادات رواية على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سأله عن رجل جعل لله عليه أن يصلي

(١) - سند الحديث كما في التهذيب في آخر باب صلاة المصطرِب من الزيادات هكذا (سعد، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن يريج، عن ثعلبة بن ميمون، عن حماد بن عثمان، عن عبدالرحمان بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام) فهذا لا تكون الحديث مصمرة.

(٢) - وحاصل الكلام: أن ها عمومين: أحدهما بالنسبة إلى المصلي، وثانيهما بالنسبة إلى حواله اندية من المعقولة وغيرها، والعموم الأول مسلم، دون الثاني.

(٣) - الوسائل باب (١٤) من أبواب القبلة حديث ٧٧٠.

(٤) - وسندها كما في التهذيب هكذا (محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن الحسن (الحسين) ح ل) عن النضر، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام.

(٥) - أوردها في الكافي، في باب بدو الأذان والإقامة: وسندها منها هكذا، (محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن سليمان بن صالح، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: لا يقيم أحدكم الصلاة وهو ماشٍ ولا راكب، ولا مضطجع، إلا أن يكون مريضاً، وليتمكن في الإقامة كما يتمكن في الصلاة، فإنه إذا أخذ في الإقامة فهو في الصلاة).

كذا وكذا هل يجوز به ان يصلى ذلك على دابته وهو مسافر؟ قال: نعم (١) و في الطريق محمد بن احمد العلوي، ما اعرفه الآن (٢): لكنهم قالوا: طريقه فيه اليه صحيح، فيحتمل الصحة، وهي ظاهرة في جواز صلاة النذر على الدابة، ولا فرق بين الفرائض: فاقبل الحال ان يحمل على المعقولة، للجمع: و ورد في الاخبار الصحيحة: صلى رسول الله صلى الله عليه وآله على راحلته الفريضة في يوم مطير (٣) و ظاهر مثلها فيما ذكرناه، بان قد يكون في المعقولة، حيث انها غير مقيدة بالضرورة، (٤)، و مجرد المطر وبلة الارض ليس بضرورة مجوزة، فيكون اشارة الى ان مع عدم الضرورة الاولى هو الترك، الله يعلم.

و رأيت خبراً صحيحاً دالاً على جواز الفريضة في مثل الأرجوحة: وهي رواية على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلى على الرف المعلق بين نخلتين؟ فقال: ان كان مستويا يقدر على الصلاة فيه فلا بأس (٥) وترك التفصيل يدل على العموم: قال في الذكرى: وهذه تعطى جواز الصلاة في الأرجوحة.

و اما الصلاة في السفينة: فان لم يمكن الخروج، لا كلام في صحة الصلاة فيها، والصلاة مهما امكن قياماً او قعوداً، ويتحرى القبلة، ويدور معها الى القبلة حيث امكن: ويدل عليه الاخبار ايضاً (٦)، مع وضوحه، وكذا لا كلام (٧). بشرط استقرارها ووقوفها بالكلية وعدم التحرك اصلاً.

و اما حال السير مع الامكان: فالقوانين الفقهية تقتضي الخروج، والصلاة في مكان مستقر، والى القبلة: ويدل عليه حصة حماد بن عيسى،

(١) - الوسائل باب (١٤) من ابواب القبلة حديث - ٦ -

(٢) - و سنده كما في التهذيب هكذا (محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن احمد العلوي، عن

انعمكي البوصكي عن علي بن حجر عن اخيه موسى عليه السلام.

(٣) - الوسائل باب (١٤) من ابواب القبلة حديث - ٥ - ٨ - ٩ -

(٤) - ولكن في مكتبة الحميري الى ابي الحسن عليه السلام قيد الحكم بالضرورة اشديدة راجع

اوسائل باب ١٤ من ابواب القبلة حديث - ٥ -

(٥) - الوسائل باب (٣٥) من ابواب مكان المصلى حديث - ١ -

(٦) - الوسائل باب (١٣) من ابواب القبلة فراجع.

(٧) - يعني لا كلام في صحة الصلاة اذا كانت السفينة مستقرة.

ولو فقد علم القبلة عول على العلامات. و يجتهد مع الحفاء.

لابراهيم، قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يسأل عن الصلاة في السفينة؟ فيقول: ان استطعتم ان تخرجوا الى الحدد، (كانه البئر) فاحرجوا، وان لم تقدرُوا فصلوا قياما، وان لم تستطيعوا فصلوا قعودا وتحروا القبلة (١).

وما يدل على الجواز— مثل رواية جميل بن دراج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في السفينة؟ فقال: ان رجلا أتى ابي فسأله، فقال: نى اكون في السفينة والجدد منى قريب فاخرج فاصلى؟ فقال له ابو جعفر عليه السلام اما ترضى ان تصلى بصلاة نوح (٢)، مع مخالفته للقواعد، وعدم الصحة، لوجود على بن سندی في الطريق (٣) و هو مجهول— يمكن حمله على ان يكون في الخروج مشقة، وان كان البرقرىا: او على الصلاة في السفينة حين قيامها، وما صرح بالصلاة فيها مع عدم الاستقرار، وصلاة نوح عليه السلام ما يعلم كونه حال عدم الاستقرار فيحتمل كونها في حال الاستقرار، والاخير اولى.

قوله: «(ولو فقد الخ)» دليل تقديم العلم بالقبلة — بنحو المشاهدة، و محراب المعصوم، كمحراب المدينة المشرفة، و مسجد الكوفة، والبصرة، والمدائن على ما نقل فيها من التواتر— على العلامات ظاهر، و كذا العمل بها مع تعذر العلم بغيرها.

وكذا العمل ببعض الامارات المفيدة للظن في الجملة عند تعذرهما، مثل العمل بالرياح، والقمر الليلة السابعة عند المغرب، وليلة اربعة عشر نصف الليل، و ليلة احدى و عشرين عند الصبح: فان القمر قريب من قلة اعراق في هذه الليالي: كل هذا تخميني:

ولا دور في العمل بالرياح: لجواز العلم بها من الجهة. ثم بوقوع العيم مثلا، والبعاد عن الموضع بالسير، يحصل الاشتباه بالجهة، مع العلم بعدم تغيير الرياح عن تلك الجهة التي كانت منها: او من غير الجهة مثل البرودة وغيرها.

(١) — الوسائل باب (٦٣) من ابواب القبلة حديث ١٤ —

(٢) — الوسائل باب (٦٤) من ابواب القبلة حديث ١١ —

(٣) — سند الحديث كما في التهذيب هكذا (محمد بن علي بن محبوب، عن عيسى بن السدي، عن

ابن ابي عمير عن جميل بن دراج (الح).

فان فقد الظن صلى الى اربع جهات كل فريضة، ومع العذر (التعذر - خ ل) يصلى الى اى جهة شاء.

وقرر المسلمين و قبلتهم، كالامارات، مع عدم ظهور اللفظ: لحمل عمل المسلمين على الصحة مع المسامحة فى القبلة.  
ولو علم الماهر فى الهيئة، فعلمه كالعلامات، بل مقدم عليها مع العلم اليقيني: لعدم النص الصحيح الصريح فى العلامات: مع احتمال اختصاصه ببعض بلاد العراق دون البعض.  
وعلى تقدير فقد الكل: فعبارة اكثر الاصحاب تفيد وجوب الصلاة الى اربع جهات: لان اليقين، بل الظن بالبرائة انما يحصل بها: فيجب: ومع التعذر يكتفى بالممكن.  
وحين وجوب التعدد لوتاخر عمداً، فلا يبعد الصلاة بالممكن، والقضاء لباقي الجهة.

ويحتمل التحرى على الظاهر والاكتفاء باحدى الجهات: لقوله تعالى (فاينما تولوا فثم وجه الله) (١) فانها نزلت فى قبلة المتحير: روى فى الفقيه فى الصحيح ان معاوية بن عمارسأله (اى ابا عبد الله عليه السلام) لتقدم ذكره (٢): عن الرجل يقوم فى الصلاة، ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى انه قد انحرف عن القبلة يمينا او شمالا؟ فقال له: قدمضت صلاته، وما بين المشرق والمغرب قبلة (٣) و نزلت هذه الاية فى قبلة المتحير: (٤) (ولله المشرق والمغرب فاينما تولوا فثم وجه الله - ٥-).

وفى الكافى فى الصحيح عن زرارة قال: قال ابو جعفر عليه السلام: يجزى التحرى ابدا اذالم يعلم اين وجه القبلة (٦) وفيه وفى التهذيب فى الصحيح

(١) - سورة البقرة: (١١٥)

(٢) - لا يحمى ان من تقدم ذكره كما فى الفقيه، هو ابو جعفر عليه السلام، فراجع باب القبلة من الفقيه

(٣) - الوسائل باب ١٠ من ابواب القبلة حديث ١.

(٤) - لا يحمى انه من الممكن ان يكون قوله (ونزل هذه الاية الى آخره) من كلام الصدوق و

يؤيد هذا الاحتمال، عدم نقله فى التهذيب والوسائل.

(٥) - سورة البقرة (١١٥)

(٦) - الوسائل باب (٦) من ابواب القبلة حديث - ١ -

عن سليمان بن خالد قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل يكون في قفر من الارض في يوم غيم فيصلّى لغير القبلة، ثم يضحى فيعلم انه صلى لغير القبلة كيف يصنع؟ قال: ان كان في وقت فليعد صلاته وان كان مضى الوقت فحسبه اجتهاده (١) وصحيحة زرارة، وان كان فيها ارسال ابن ابي عمير، قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن قبلة المتحير؟ فقال: يصلى حيث يشاء (٢) ثم قال في الكافي: وروى انه يصلى الى اربع جوانب (٣) وصحيحة عبدالرحمان ابن ابي عبدالله (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا صليت وانت على غير القبلة واستبان لك انك صليت وانت على غير القبلة، وانت في وقت، فاعد، وان فاتك الوقت فلا تعد (٤) وصحيحة يعقوب بن يقطين (الثقة) قال: سألت عبداً صالحاً عن رجل صلى في يوم سحاب على غير القبلة، ثم طلعت الشمس وهو في وقت، اعيد الصلاة اذا كان قد صلى على غير القبلة؟ وان كان قد تحرى القبلة بجهده أم تجزيه صلاته؟ فقال: يعيد ما كان في وقت، فاذا ذهب الوقت فلا اعاده عليه (٥) وغيرها من الاخبار الكثيرة— وان لم تكن صحيحة— في جواز التحرى وعدم الاعادة في غير الوقت، مع عدم الصلاة الى جميع الجهات: فانها تدل على عدم وجوبها اليها، بل يكفي التحرى، اذ لو كانت اليها واجبة لم يكن كذلك، بل يجب الاعادة على كل تقدير.

ويدل على عدم الوجوب الى اكثر من جهة ايضاً، ما يفهم منها من انه لو وافق القبلة لم يعد اصلاً، ومنها يفهم ايضاً عدم اشتراط العلم بالمسائل سابقاً، بل يكفي الموافقة، فتأمل.

ويدل عليه ايضاً ما رواه الحلبي في الحسن في الكافي: لابراهيم: عن ابي عبدالله عليه السلام في الاعمى يؤم القوم وهو على غير القبلة؟ قال: يعيد

(١) — الوسائل باب (١١) من ابواب القبلة حديث ٦—

(٢) — الوسائل باب (٨) من ابواب القبلة حديث ٣—

(٣) — الوسائل باب (٨) من ابواب القبلة حديث ٤—

(٤) — الوسائل باب (١١) من ابواب القبلة حديث ١—

(٥) — الوسائل باب (١١) من ابواب القبلة حديث ٢—

والاعمى يقلد: ويعول على قلة البلد مع عدم علم الخطاء؛  
والمضطر (والمصلى - خ) على الراحلة يستقبل ان تمكن، والافيا التكبير،  
والاسقط: وكذا الماشي

ولا يعيدون، فانهم قد تحروا (١) وما يدل على الصلاة الى اربع، كما مروا خبر خراش عن  
بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت (لهيب) جعلت قداك: ان هؤلاء  
المخالفين علينا يقولون: اذا طبقت عيننا او اظلمت فلم نعرف السماء كنا وانتم  
سواء في الاجتهاد؟ فقال: ليس كما يقولون: اذ اكان ذلك فليصل لاربع  
وجوه (٢) وما في الكافي - بعد صحيحة زرارة التي فيها الارسال عن ابن ابي  
عمير من قوله - و روى انه يصلي الى اربع جوانب، لعله اشارة الى رواية  
خراش - فمع ضعف سنده، و ارساله لا تعارض هذه الاخبار الكثير الصحيحة  
الصريحة: مع الاصل، والشرعية السهلة السمحة، ونفي الضيق، والمساهلة في  
امر القبلية كما فهمته: على انه يمكن حمله على الاستحباب وامر مندفع بهذه  
الدلة.

ودليل تقليد الاعمى - بل العامي، مع عدم القدرة و الضيق في العامي:  
ويمكن مع لسة ايضا، بمعنى العمل بقول العدل العارف بالقبلية: ان هذه قبلية - ظاهر  
مما تقدم: من سهولة امر القبلية، والشرعية السهلة السمحة، ونفي الحرج والضيق  
بالعقل والنقل.

ولاشك في جوازه للمقلد مطلقا: بمعنى اخذ العلامة من اهله، وطريق  
جعلها، بحيث يكون متوجها الى القبلية، ثم يلاحظها على ذلك الوجه بنفسه،  
ولا يتوجه الى القبلية بقول الغير: ان هذه قبلية و ان كضك بهذا الجد: ولعله  
المراد بوجوب الاجتهاد في القبلية وتحريم التقليد. وكذا الكلام في الوقت.  
وفي ما مر دلالة ما، على الجميع، فتأمل: فما ابعد ايجاب الصلاة على  
الاعمى دثما الى الاربع، وعدم جواز التقليد له، وابعد من الجاهل (٣).

(١) - الوسائل باب (١١) من ابواب القبلية حديث - ٧ -

(٢) - الوسائل باب (٨) من ابواب القبلية حديث - ٥ -

(٣) - اي بعد ما ظهر حوار تقليد للاعمى والعامي، فما بعد الحكم موجب الصلاة الى اربع جهات

على الاعمى دائما وأبدا من ذلك وهو بها على الجاهل كذلك.

وعلاوة العراق ومن والا هم: جعل الفجر على المنكب الايسر، والمغرب على الايمن، والجدي بحذاء المنكب الايمن، وعين الشمس عند الزوال على الحاجب الايمن: ويستحب لهم التياسر قليلا الى يسار المصلي.

وعلاوة الشام: جعل بنات النعش حال غيوبتها خلف الادن اليمنى، والجدي خلف الكتف الايسر عند طلوعه، ومغيب سهيل على العين اليمنى، وطلوعه بين العينين، والصبا على الحد الايسر، والشمال على الكتف الايمن.

وعلاوة المغرب: جعل الثريا على اليمين، والعيوق على الشمال، والجدي على صفحة الخد الايسر.

وعلاوة اليمن: جعل الجدي وقت طلوعه بين العينين، وسهيل عند مغيبه بين الكتفين، والجنوب على مرجع الكتف.

قوله: «(و علاوة العراق الخ)» هذه علامات لا (مـخ) تعرف حالها، وبينها تدافع ماء، والجمع بالنسبة الى البلاد، غير واضح الا بالنسبة الى من يصرف علم الهيئة:

وما نقل من الشارع الا فى قبلة العراق حديثان: احدهما فى التهذيب عن الطاطرى من غير اسناد عن جعفر بن سماعة عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سألته عن القبلة؟ فقال: ضع الجدى فى قفاك وصله (١) والاخر فى الفقيه: قال رجل للصادق عليه السلام انى اكون فى السفر ولا اهتدى الى القبلة بالليل؟ فقال: اتعرف الكوكب الذى يقال له جدى؟ قلت نعم: قال: اجعله على يمينك، واذا كنت فى طريق الحج فاجعه بين كتفيك (٢).

ولا يخفى ما فيهما سنداً ومتناً.

فان الطريق الى الطاطرى غير معلوم: وهو على بن الحسن الطاطرى، كان واقفا ثقة فى حديثه، واقفى المذهب من وجوه الواقفية، وكان شديد العناد

(١) - الوسائل باب (٥) من ابواب القبلة حديث - ١ -

(٢) - الوسائل باب (٥) من ابواب القبلة حديث - ٢ -

في مذهبه، صعب العصبية على من خالفه من الامامية وجعفر بن سماعه ايضا واقفى:

و سند الاخر في غاية المجهولية، و ان نقله في العقبة.  
و الاجمال بحسب المتن: انه لم يعلم في اي بلد، وفي اي وقت مع  
وسعة الققاء واليمين: و هذه كلها دليل الوسعة فيها كما مر: والاخبار الصحيحة  
المصرية في ان ما بين المشرق والمغرب قبلة (١) والاية (٢) ظاهرة في ذلك.  
وما ورد في عدم الصلاة الى غير القبلة، وعدم الميل عنها، فاما محمولة  
(محمول خ ل) على الاستحباب عن القبلة المعتبرة عندهم، او على القبلة  
المفهومة منهما، او يكون للعالم بها ولو من علم الهيئة مما قرره العلماء بضرب من  
الاجتهاد في علم الهيئة مع المهارة في ذلك العلم تحقيقا، لا تقليدا او تخميناً و  
سماعاً:

و اهل هذا العلم في هذا المصركليل جدا، ورأيناه منحصرا في خالي (٣)  
الذي ما سمع الزمان بمثله بعد نصير الملة والدين رحمه الله من علماء هذا الفن و  
من حكماء المسلمين المتدينين وفقه الله لمرضاته و من علينا بوجوده، و افاض

(١) - لوسائل باب (٩) و (١٠) من نواب القبلة راجع.

(٢) - شارة الى قوله تعالى (و حيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطر المسجد الحرام).

(٣) - هو العلامة الفذكي الرياضي المشارك في الصنوف النظرية والعلوم العقلية المولى إلياس  
الاردبيلي برين الهند من اعلام القرن العاشر، ترجم له شيخنا العلامة الشيخ آقا بزرگ الطهراني صاحب  
الدرية رحمه الله تعالى في اعلام القرن العاشر من موسوعته القيمة (طبقات اعلام الشيعة) وقال:  
لمولى إلياس حاش المحقق المقدس المولى احمد الاردبيلي الذي توفي ٩٩٣ هـ حكى عنه لمولى  
احمد في رده البيان صمحه ٣٧ في بحث القبلة عميدته في الحدي والقطب ووصفه بأنه لا نظير له اليوم في  
هذا العلم، يسي علم الفلك والرياضي. وترجم له صاحب تاريخ اردبيل في ج ١ ص ١٢٤ وقال ما ملخصه  
ومعرب الشيعي إلياس بن ابيه الفاضل العلامة المشهور المرحوم اليه في جميع العلوم وخاصة في علوم الفلك  
و الهندسة، وكان اوسع عصره في سائر الصنوف الرياضية.

استدعاه الملك هياون شاه التيموري فلبى دعوته وغادر العراق متجها نحو كابل حيث اجتمع بها  
بالمملك التيموري فاعجب به و اكرمه و اجازته بهدليا سية واقطعه اراضي شاسعة ذات مزارع و غري عامرة من  
باحية موهان من مقاطعة (بود) و اصبح من المقربين لديه و قرأ عليه الملك كتاب حرة التاج لقطب الدين  
الرازي فحمده على علمه و مراثته بعض من حضر منهم اويس الكواليدي حيث ادى ذلك الى ان غادر موهان



عليها من عدمه: و من قلة التوفيق ان العبد بعد المعارقة عن خدمته قريبا من خمس وعشرين سنة— والطلب من الله الكريم ليلا ونهاراً الوصول الى خدمته— وصلت اليه في الحصرة الشريفة الغروية على ما كتبها الصلاة والتحية و كنت مريضا في بعض تلك المدة، وغافلا في البعض غير شاكر لتلك النعمة حتى فارقت، وارجو من الله الكريم ان لا يؤاخذني، بل يمن علي مرة اخرى بالتشرف الى صحبته و نيل اخذ الصروري من هذا العلم و ساير العلوم الحقيقي الصروري من جنابه بمحمد وآله ان الله ولي التوفيق و اهله:

فلمدم معرفة هذا العلم، ما ذكرنا في هذه المسائل غير هذا، لانه لا يستفاد من غيره.

ولنذكر هنا ما استعدنا من خدمته مما في قول الشارح، وهو المشهور بين المتفقهة، بل الفقهاء ايضا: ان الاعتبار بالجدي ليس الا في حال الارتفاع والانخفاض، لان علامة قلة اهل العراق هو القطب، فلا يكون الجدي على محاذاته الا في هذه الحالة: اما اذا لم يكن فالاعتبار بالقطب فقط: وهو نجم خفي في وسط الانجم التي هي بصورة السمكة لا يكاد يدركه الاحديد البصر، وهو علامة دائما، كالجدي في الحالتين، اذ لا يتغير عن مكانه الا سيرا لا يكاد يبين للحس، فلا يؤثر في الجهة: و حركته الدورية البسيرة، دورة لطيفة حول قطب العالم الشمالي (١):

ورأيت قريبا من هذا الكلام في كلام بعض الفقهاء العامة: و هو ان (٢) هذا غلط ظاهر، لان الجدي اقرب الى القطب الشمالي من تلك النجمة و هو مبرهن في كتب الهيئة.

و ان ليس الجدي حال الاستقامة على القطب الشمالي، بل له اوضاع متعددة: و هو انما يكون على القطب و خط نصف النهار حال كونه مائلا الى

الى كميرات مسكة فالعراق فاردييل و اقام بها الى آخر حياته.

و انظر تفاصيل ذلك في كتاب مرحة الخواطر ج ٤ ص ٤٣.

(١) — الى هنا ملخص ما ذكر الشارح في روض الجنان

(٢) — هداياك لقوله فيها تقدمناها و ما استعدنا من خدمته.

الغرب كثيرا، وهو ايضا معلوم بالبرهان ومن الاسطرلاب وغيره:

و يؤيده نهم يجعلونه حال الاستقامة و عكسها محاذيا للمنكب فينزم كون قبلة العراق خط نصف النهار، مع انه معلوم، وهم صرحوا بانها مائلة عنه الى الغرب، واستحرجه سلمه الله في الكوفة و النجف الاشرف: قال انها مائلة عنه باثنى عشر درجة تخمينيا:

والذي علمناه ان الجدى اقرب الى القطب من تلك النجمة: انا وضعنا قصبة و رأينا منها الجدى في اول الليل مثلا، و علمنا على تلك النجمة علامة تحاذيها، ثم نظرنا بعد نصف الليل بكثير رأيناها من تلك القصبة و رأينا تلك النجمة خرجت عن محاذات تلك العلامة بكثير، تقريرا اكثر من ثلث الدائرة، ثم نظرنا قريب الصباح ما رأيناها منها وقد وصلت تلك الى نصف دائرة كبيرة تقريرا، و هو واضح لمن جرب و تأمل، والله الموفق للسداد والصواب واليه المرجع والمآب.

فلنختصر على هذا، و ما يتوجه الى كلامه لعدم العلم.

و كذا افادة ان نيروزالفرس على جميع الاصطلاحات لا يتغير عن الواحد الممين، و هو تحويل لشمس الى الحمل: ويفهم من كلام الشيخ على رحمه الله في حاشيته على لقواعد في تحقيقه خلاف ذلك، ويقول انه محقق في كتب هذا الفن وليس فيه اشتباه، ولا خلاف فيه بين اهل التاريخ و اهل هذا العلم، و كتب في ذلك حاشية كتبناها على ذلك المحل.

ثم الصحب من المصنف رحمه الله و غيره: انهم يقولون باستحباب التياسر، لاهل العراق، عن العلامة الموضوعية، مع تغيير العلامة، و عدم بيان قدره، فانه يتفاوت للبعد بادى شئ: مع ان خط قبلة اهل العراق منحرف عن حائط البيت على تقدير صحة موافقته للبيت، بل يقرب من بين الباب والحر على طريق الانحراف لمن وقف في المقام و جعل الجدى خلف المنكب: عسى انا وجدنا كلما خرجنا من المسجد ميتنا الى الشرق اكثر حتى وصلنا العراق: و وجدنا ايضا قلة مسجد الكوفة مائلا الى الغرب عما ذكره على مفسر المنكب الشيخ على: مع انه قال: انما الاعتبار بقبلة المسجد وانهم قالوا ليس هذا الا على

مذهب من قال: ان الحرم قبله الخارج، و مذهبهم ليس كذلك و يدكروه في كتبهم بحيث يفهم الفتوى.

واكثر منه تعجبي من جعل الشيخ على رحمه الله قبلة الحراسان مثل قبلة العراق، مع كونه مائلا الى الشرق كثيرا، مع ما مر:

ومن قوله: ان الاعتبار بالمسجد مع تيامن قبلة المسجد عن جعل الجدى خلف المنكب بناء على تفسيره المنكب، وجعل ذلك علامة الحراسان، و هو ما يقابل خلف الاذن الايمن:

والظاهر في تفسيره ما ذكره الشارح من انه مجمع العضد والكتف كما نقل عن الصحاح و هو موافق للمسجد طاهرا، واطن فيها الوسعة، ولكن يفهم من كلام الشارح عدم ذلك، و كذا من غيره في الجملة مثل الذكرى:

نعم لو كان هذه العلامات ثابتة في الشرع — او عند اهل العلم بحيث يعلم يقينا — لا يبعد عدم جواز الانحراف مع انه تحققنا ان غاية ما يستفاد من هذا العلم، مسامحة البلد الذي تحقق عندهم عرصه و طوله لمكة، ان وافق على الوجه الذي قرروا، مثل جعل خط مايل عن خط نصف النهار كوفة، باثنى عشر درجة بين قدميه، فكيف يحكم بتحريم الميل و وجوب الاستقامة، و لحال انه قد يصير بسبب ذلك الى عين الكعبة او قريبا منها.

و كذا يمكن تحريم ذلك في محراب المحصوم، و ذلك ايضا غير واضح، لاحتمال الاكتفاء بما يجوز من الوسعة: و يدل عليه تجويز الصف المستطيل اطول من البيت، بل الحرم: فقول الشارح (١): اما توهم اغتفار الخ، محل تأمل و بالجملة الذي يظهر لي — من الاخبار الصحيحة، والايات الكريمة، و الشريعة السمحة السهلة، و قول عظماء الامة، من العامة والخاصة — هو الوسعة، و اغتفار التفاوت بين العلامات سيما اذا كان يسيرا: حيث اعتبروا علامات مختلفة لأهل المراق مثلا و اطلقوا، و كذا لغيره: مثل جعل بنات النعش علامة، مع كونها متعددة مختلفة المواضع: و اعتبار مهب الرياح: و اعتبروا القبور

(١) — قال في روض الجنان: و اما توهم اغتفار التفاوت الحاصل بينها وعدم تأثيره في الجهة

تجاه القبلة و ملخص مراده ان دعوى مصاد الا غلط محل تأمل.

والمصلي في الكعبة يستقبل أي جدرانها شاء: وعلى سطحها يصلي قائماً، ويرز بين يديه شيئاً منها.

والمحارب في كل بلد من بلاد المسلمين، مع أنا نجد في أكثر بلاد المسلمين الاختلاف الكثير، بن في بلدة واحدة، خصوصاً في بلد العامة: حيث يكنى عندهم ما بين المشرق والمغرب على ما تسمع وتري: ويؤيده ورود الأخبار مختلفة مجملة: وبُعد الإهمال من الشارع في مثل هذه الدققة التي يضر بالعمدة من العبادات أدنى الالتفات عنها كما يفهم من كلام الشارح والذكرى وغيره: مع اعتناهم استحباب التيسر على نحو الاجمال قدرأومحلا.

وعدم طريق — إلى التحقيق لمحاذاة البيت ولا بالتقرب منه لبلدما، فكيف بكل البلاد، وعدم تحقق كون غيره من المواضع قبلة، بحيث يكون الخروج عنه مصراً بآدنى خروج، مع عدم الاثر — ما نجده مناسباً للشرعية: الله يعلم ولاحتياط معنوم.

قوله: «(والمصلي الخ)» دليل صحة الصلاة، من جهة كونها إلى القبلة واضح: لأنه متوجه إلى جزء من البيت الذي هو القبلة لا محالة. واما من جهة كونها في البيت، فغير واضح: لورود المنع عن الفريضة فيه، في صحيحة محمد، وهو محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: لا تصلح صلاة المكتوبة في جوف الكعبة (١) وخبر معاوية بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: لا تصلي المكتوبة في جوف الكعبة (٢)، وحمل على الكراهة، لحبر يونس بن يعقوب، قال: قلت: لأبي عبدالله عليه السلام، حضرت الصلاة المكتوبة، وأما في الكعبة، أفاضلي فيها؟ قال: صل (٣) وليس في الطريق فيه الأحسن بن علي بن فضال: (٤) وأظنه خيراً: من العمومات:

(١) — الوسائل، باب ١٧ من أبواب القبلة، حديث — ٤ —

(٢) — الوسائل، باب ١٧ من أبواب القبلة، قطعة من حديث — ٣ — ونية الحديث (٥٥) التي صلى لله عليه وآله، لم يدخل الكعبة في حج ولا عمره، ولكن دخلها في المنح فتح مكة: وصلى ركعتين بين العمودين، ومعها أسامة بن زيد).

(٣) — الوسائل، باب ١٧ من أبواب القبلة، حديث — ٦ —

(٤) — سنده كما في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد، عن الحسن بن علي بن فضال، عن يونس بن

ولو صلى باجتهاد اولضيق الوقت ثم انكشف فساد، اعاد مطلقاً ان كان مستديراً، وفي الوقت ان كان مشرقاً او مغرباً، ولا يعيد ان كان بينهما: ولو ظهر الحلل وهو في الصلاة، استداران كان قديماً، والاستأنف.

فالحمل جيد: و يؤيده قوله: (لا يصلح) في الصحيح المتقدم، قال الشيخ في الاستبصار: وذلك صريح بالكراهة

وصحة المندوبة اظهر: لعدم المنع، والاخبار (١).

وكذا المصلي على سطحها مع ابراز شيء من الجزء الاخير من المصلي، و ورد رواية بالصلاة على السطح مستلقياً متوجها الى البيت المعمور مومياً (٢): ردت بعدم الصحة: مع فوت بعض اركان الصلاة.

قوله: «(ولو صلى باجتهاد اولضيق الوقت الخ)» الذي يظهر من صحيح الاحبار: هو مذهب السيد والمصنف في المنتهى: وهو عدم الاعادة اذا كان بين المشرق والمغرب: والميل الى القبلة لو ظهر الخلل في الاثناء: والاعادة في الوقت و عدمها خارجه مطلقاً (٣) اذالم يكن كذلك: وليس شيء صحيح صريح ينافي ذلك، مع امكان حمله على الاستحباب.

ولا فرق بين الناسي، والجاهل، والاعمى، والمتحير الذي صلى الى جانب واحد، والمقلد وغيرهم، لما مر من الوسعة وان ما بين المشرق والمغرب حد القلعة، مع ما في الصحيحين المتقدمين وان فاتك الوقت فلا تعد (٤): وان كان مضي الوقت فحسبه اجتهاده (٥) و ما في صحيحة يعقوب بن يقطين المتقدمة (٦) و ما في رواية عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل صلى على غير لقلة، فيعلم وهو في الصلاة قبل ان يفرغ من صلاته؟ قال ان كان متوجها

يعتوب الخ).

(١) - الوسائل، باب (١٧) من ابواب القبلة، و باب (٣٦) من ابواب مقتضات الطواف و ما يشعها، فراجع.

(٢) - الوسائل، باب (١٩) من ابواب القبلة، حديث - ٢ -

(٣) - اي سواء كان مشرقاً او مغرباً او مستديراً قوله (اذالم يكن كذلك اي اذا لم يكن بين المشرق والمغرب

(٤) - الوسائل، باب (١١) من ابواب القلعة، حديث - ١ -

(٥) - الوسائل، باب (١١) من ابواب القبلة، حديث - ٦ -

(٦) - الوسائل، باب (١١) من ابواب القبلة، حديث - ٢ -

ولا يتعدد الاجتهاد بتعدد الصلاة.

### المقصد الرابع

#### فيما يصلى فيه

وفيه مطلبان: الاول، اللباس: يجب ستر العورة هي الصلاة بثوب طاهر الا ما استثنى. مملوك او ما ذون فيه.

فيما بين المشرق والمغرب، فليحول وجهه الى القبلة ساعة يعلم: وان كان متوجها الى دبر القبلة، فليقطع الصلاة، ثم يحول وجهه الى القبلة، ثم يفتح الصلاة (١). وفي هذه دلالة على كون المشرق والمغرب دبرا، وكونهما متحدين في الحكم مع الاستدبار، وصحيحة معاوية المتقدمة صريحة في عدم الاعداد مطلقا اذا كانت الى ما بين المشرق والمغرب (٢): وعدم التفصيل في الاخبار دليل العموم، مع الاصل والاية.

قوله: «(ولا يتعدد الاجتهاد بتعدد الصلاة)» دليله واضح الا ان يحدث شيء يوجب التجديد، فيجب: وليس مراد المصنف ايضا الا ذلك، و هو ظاهر.

قوله: «(يجب ستر العورة الخ)» كان دليله اجماع المسلمين: وفي الاخبار ايضا اشارة اليه (٣). وكذا الى شرطية للصلاة، مع اجماع الاصحاب على ما نقل.

وكذا اشترط طهارة الثوب اجماعا، ولانه يعلم من الامر بالاعداد مع النجس (٤)، والامر بالتطهير والغسل مطلقا في الاية (٥) والخبر (٦) وفي الرعاف خصوصا (٧) وقد تقدم النجاسات وما يطهرها وما يستثنى منها. وكذا وجوب كون اللباس مملوكا او مأدونا، ولان التصرف في مال الغير

(١) - الوسائل، باب (١٠) من ابواب القبلة، حديث ٤ -

(٢) - الوسائل، باب (١٠) من ابواب القبلة، حديث ١ -

(٣) - الوسائل، باب (٢١) و (٢٧) من ابواب لباس المصلى

(٤) - الوسائل، باب (٤٣) من ابواب النجاسات فراجع

(٥) - كنه اشارة الى قوله تعالى (وثيابك مطهرة) سورة المدثر - ٤

(٦) - الوسائل، باب (١٩) من ابواب النجاسات

(٧) - الوسائل، باب (٧) من ابواب نواقض الوضوء وباب (٢) من ابواب قواطع الصلاة فراجع.

## فلو صلى في المصنوب عالماً بالغصب، بطلت

لايجوز الإبادنه عقلا و نقلا: ولايعد الاكتفاء باذن (الاذن—خ) الفحوى اذا افاد علماء، و منه كونه لمن اشتمل عليه الآية الكريمة كالصديق (١)، فانه اذا جاز اكل نفيس ماله و اعدامه بالكلية، فالصلاة في ثوبه—التي هي من العبادة، و يحصل له الاجر والثواب، مع بقاءه على حاله من غير نقص ولا تغير يصر— بالطريق الاولى: مع ان طاهر حال المسلم يقتضى الاذن والرضا بمثله: فالظاهر الاكتفاء كما في المكان، والاحتياط امر آخر.

و اما اشتراط ذلك في الصلاة: فالظاهر ذلك، كما يفهم من اكثر العبارات.

فلو صلى في مال الغير عالما بعدم الاذن، و عدم المحواز غير ناس لهما: تبطل الصلاة: و يفهم من المستهى الاجماع، حيث قال: فالذي عليه علمائنا بطلان الصلاة، بعد دعوى اجماع المسلمين على التحريم: لانه لا شك في كون الحركات الواقعة فيه جزءا لها و مهيا عنها، فهي عبادة منهي عنها، والنهي في العبادة مفسدها عند علمائنا على ما ظهر في الاصول.

ولا فرق في ذلك بين السائر وغيره، حتى الخاتم وفضه، لعموم الدليل، وهو اجتماع الامر والهي في جزئي حقيقي، والثواب ولعقاب، من غير تعدد الوجه، بحيث يتعلق كل منهما بغير ما يتعلق به الاخر: وعدم الاتيان بالمامور به على وجهه فقط: اذ انتهى ليس بوجه مطلوب للشارع، و ان المتبادر من مثل هذا النهي البطلان، وان الذمة مشغولة، والخروج حينئذ غير ظاهر: لانا ما فهمنا الصحة الا من امره ورضاه وقد علم عدم ذلك بالنهي: ولا يحتاج الى ان يقال: الامر بالرد، مستلزم للهي: حتى يرد عليه بحث الشارح (٢) مع انه ما يرد، على ما فهمته مرارا.

(١)— سورة النور، (٦٦) قال تعالى (ولا على انفسكم ان تاكلوا.. الى قوله. وصديقكم).

(٢)— قال الشارح في روض الحنان ما هذا لفظه.

فلو صلى في الثوب المصنوب: كما هو مقتضى السياق، في حال كون مصنى عام بالغصب بطلب صلته، ان سر المور. ومثله ما لو قام مورق لوسعد عليه اجماعا، لرجوع النهي الى حرمة الصلاة، او شرطها، فيفسد ولو لم يكن سائرا، او كان غير ثوب، كالخاتم وصوره، فكذلك عبد المصنف وجماعة لان الحركات الواقعة في الصلاة منهي عنها: لانه تصرف في المصنوب، وهي لحرمة الصلاة قصد لان النهي في عبادة

على به لم يتم الا في سعة الوقت: ولا خصوصية له بالسائر.  
و فرق المحقق و من تابعه — مثل الشارح و الشهيد في الذكرى بين  
السائر و غيره — غير جيد، لما فهمته مما مر.

و قول البعض — اذا كان النهي في شرط العبادة بعدها (١) — غير محقق:  
لان الدليل الذي مذكور في الاصول اشرت اليه فيما سبق، ولا يدل ذلك على  
البطلان، الا ان يكون ذلك الشرط عبادة مستقلة: الا ترى ان ازالة النجاسة شرط  
لصحّة الصلاة مثلاً، ولا يضر نهياً بماء مغصوب، و في مكان مغصوب، وبآلة  
مغصوبة، وبفعل غاسل قهراً، بخلاف الغسل، فانه يبطل لكونه عبادة.  
ولي في التعليقات على شرح العنقدي في تحقيق هذه المسئلة، تحقيق،  
افضل جيداً.

و انا متعجب من الشارح حيث رضى بالبطلان في السائر: مع ان لدخل  
الذي رده بطلان غير السائر، بعينه جارفيه: لانه الدخّل الذي ذكره بعض العامة  
في دليل اصحابنا و لقائلين بالبطلان في نفس العبادة اوجزتها او شرطها، وهذه  
بحسب العبارة ولا بد من الوقوع على العبادة ليصح الدليل.

يفتصى الفساد: ولأنه مأمور بإبادة المغصوب عنه، و برده الى مالكه، فلا افتقر الى هل كثير كان مفداً  
للصلاة، والا امر بالشئ يستلزم النهي عن صده: وفي الدليل مع: لما الاول، فلا الحركات المحصورة  
الواقعة في الصلاة، انما تعلق لنهي فيها بالتصرف في المغصوب، من حيث هو تصرف في المغصوب، لا عن  
الحركات، من حيث هي حركات الصلاة، فالنهي تعلق بامر خارج عنها، ليس حرراً ولا شرطاً، ولا يتطرق اليها  
الفساد، بخلاف ما لو كان المغصوب سائراً، او مسجداً، او مكاناً لغواب بعض الشروط، او بعض الاجزاء، و اما  
الثاني، فكيف كبراه ممنوعه، وقد تقدم الكلام عليها في ازالة النجاسات، فان الامر بالشئ انما يستلزم النهي  
عن صده انهم، اعني اترك مطلقاً: وهو الامر الكلي، لا عن الاصداد الخاصة من حيث هي كذلك، و ان  
كان الكلي لا يتقوم الا بها، فانه مغاير لها: و لهذا كان الامر بالكلي ليس امراً بشئ من حرمانه  
عن محققين، فلا يتحقق النهي عن الصلاة، لانها احداً لاصداد الخاصة: ومن ثم فرق المحقق في المعتبر بين  
الامر بين، فاحتار ببطلان في الاول، دون الثاني و قواه في الذكرى، و هو واضح، و ان كان الاحتياط يفصى  
البطلان و يحق به في المعتبر الصلاة في خاتم من ذهب دون الصلاة في الحرير، مع كونه غير سائر بغير  
على تحريم لصلاة به عن نسي و اهل بيته عليهم السلام و قيد العالم بالنصب: بحرح العاقل به، فلا يبطل  
صلاته، لارتفاع النهي، و شاوّل العاقل بحكمه يبطل صلاة العالم بالنصب انتهى.

(١) هكذا في نسخ المطبوعة والمخطوطة التي عندنا: ولكن الظاهر (يعنيها) بدل (بعد ها) كما



## وان جهل الحكم

من جميع ما ينبت من الارض كالقطن والكتان والحشيش.

وكذا الفرق بين النهي الصريح وغيره ليس بجيد: لانه اذا وحدهم الله  
فالدليل جارء صرح المحقق ايضا— بين خاتم ذهب ومال الغير، وبين الحرير  
الذي ليس بساتر، بالطلاق فيه دونهما، لوجود النهي الصريح عن الصلاة في  
الحرير دونهما: وارتضاه الشارح— مما يتعجب منه:

ومما ذكرنا من الدليل على البطلان ظهر فائدة قيد المصنف رحمه الله:  
عالمًا بالغصب: ويمكن استفادة علم التحريم ايضا منه، فاستفد.

ومعنى قوله: «(وان جهل الحكم)» جهل بطلان الصلاة في  
المفصوب، لا التحريم، فافهم: فلا تبطل صلاة الجاهل بهما، ولاناسيهما، لعدم  
جريان الدليل: وقد صرح بها الشارح بعدم تكليف الناس، فالجاهل بالطريق  
الاولى، لكونه تكليف الغافل، ولما نقل (ان الناس في وسع مما لا يعلمون) (١):  
نعم لو كان دليل آخر يدل على اشتراط اباحة الثوب في نفس الامر والبطلان مع  
عدمها لثبت المطلوب:

وكذا لو ثبت وجوب التكليف حين فعل الصلاة، بالترك والاشتغال  
بتحصيل العلوم وشرائط الصلاة، يتم الدليل الذي يعتقده: فيسقط باعتقادي،  
اعتقاد المصنف لا الشارح ومن قال بمقائله، ومن اين ذلك الثبوت، والاحتياط  
واصح.

قوله: «(من جميع ما ينبت من الارض)» صفة لثوب: لعل مراده  
بالثوب هاما يستر، كما هو الظاهر من قوله (والحشيش).  
وقوله فيما سياتي «(ولو بالورق)» كالصريح في جواز الورق ونحوه  
مع الاختيار.

والاصل—والامر المطلق من غير منع، وحصول الفرص ظاهرا— يقتضيه: مع

(١) — جامع احاديث الشيعة باب A من ابواب المصنوعات، حديث ٦— ولفظ الحديث هكذا: من

عزالي التالي عن النبي صلى الله عليه وآله قال: الناس في سعة ما لم يعلموا.

وجلد ما يؤكل لحمه مع التذكية وان لم يدبغ: وصوفه وشعره وريشه ووبره وان كانت ميتة.  
مع غسل موضع الاتصال.

رواية علي بن جعفر: ان اصاب حشيشا يستر به عورته، اتم صلاته (١) فلا يضر مع الدروس.

والظاهر عدم اختلاف في الجواز فيما ينبت من الارض.  
وكذا في جلد ما يؤكل، مع التذكية سواء دبغ اولم يدبغ عند الاصحاب على ما نقل وكذا في صوفه واخواته وان اخذ من الميتة، للاصل، والاجماع، والاية المطلقة (٢) وعدم المنع.

اما وجوب غسل الموضع على تقدير القلع - تخيراً بينه وبين القلع كما هو مراد المصنف - فغير ظاهر: لان مجرد الاتصال بالميتة من غير رطوبة، ما ثبت كونه موجباً للغسل، والرطوبة غير ظاهرة، والاصل المدم، وان كان لغسل وارداً مطلقاً (٣) وفي خصوص نحو الصوت اذا اخذ من الميتة (٤) لكنه يمكن الحمل على كونه رطباً، او الاسحاب: للجمع بين الأدلة، والاصل دليل قوي.  
وكذا استثناء سائر هذه الاشياء من الميتة، فان ما ورد فيها غير مقيد به، ويؤيده حكم الاصحاب بطهارة العظم، من دون الغسل، والانفحة، مع انه ظاهر تلاقيهما مع الرطوبة.

والا قوى منه طهارة لبن الميتة كما مر في بعض الروايات (٥) وبعض الأقوال، نعم لا يبعد وجوب ازالة ما اتصل به من الميتة.

(١) الوسائل باب (٥٠) من ابواب لباس المصلى قطعة من حديث -١-

(٢) سورة النحل: ي (٨٠) قال تعالى (ومن اصواها واوبارها واشعارها اثاثاً ومناعاً).

(٣) - الوسائل باب (٥٦) من ابواب لباس المصلى حديث -٤- ونقطة الحديث (عن جعفر بن محمد عن ابيه عليهما السلام قال قال جابر بن عبدالله الانصاري: ان دباعة الصوف والشعر غسله بالماء واي شيء يكون اظهر من الماء) و الوسائل باب (٣٢) من ابواب الاطعمة المحرمة حديث -٣-

(٤) - الوسائل باب (٥٦) من ابواب لباس المصلى حديث -٥- ونقطة الحديث (ان علياً عليه السلام

قال: غسل الصوف لميت ذكاته) (و باب ٢٣ من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٣).

(٥) - الوسائل باب (٦٨) من ابواب احتجاسات حديث -٢- ونقطة الحديث (عن الحسين بن زرارة

قال: كنت عند ابي عبد الله عليه السلام وفي يسأله عن اللبن من الميتة والبيضة من الميتة ومعه الميتة؟

والخمر الخالص، والسنباب، والممتزح بالحرير: ويحرم الحرير  
المحفص على الرجال.

قوله: «(والخمر الخالص الخ)» لاختلاف في جواز الصلاة في وبر الخمر  
الخالص، عما لا تجوز الصلاة معه.

والاصل، والامر المطلق - وعدم ثبوت التحريم - يدل على جواز الصلاة  
في جنده وحل لحمه: والاختبار الكثيرة ايضا (١) ولا يكفي الحكم بظهارته كما  
نقل عن المعتبر: والاجماع المنقول يدل على حل لحمه، «حيث اجمعوا على عدم  
جوزها في غير المأكول، فيكون هو مستثنى عن حيوان البحر كالسمك لمفلس  
ان ثبت كلية التحريم في حيوان البحر غير السمك، الا ان يكون مستثنى من  
تلك القاعدة فتأمل وانما البحث والخلاف في جلده.

وكذا جواز الصلاة في الحرير المزوج - بحيث لا يصدق فيه  
الحرير - اجماعى.

وكذا جواز لبس الحرير للمرأة اجماعى على ما نقل.  
واما صلاتها فيه فقيه خلاف: وبدل على عدم الجواز، حبر دال على  
منعها من الحرير (٢)، محمول على الصلاة: والاصل، والامر المطلق (٣)، وجواز  
اللبس مع عدم المانع صريحا صحيحا والشهرة دليل الحواز: مع الجمع بالكراهة،  
والاحتياط ظاهر.

والظاهر ان عدم جواز الصلاة فيه للرجال، بل عدم لبس الافى الحرب  
والضرورة، مما لا خلاف فيه: وعليه الاختبار ايضا، مثل صحيحة اسماعيل بن  
سعد الاشعري (الثقة) قال: سألته عن الثوب الابريسم، هل يصلى فيه الرجل؟  
قال لا (٤) ولا يضر الاضمار كما مر، ومكاتبة محمد بن عبد الجبار (الثقة) في

صل: كل هذا ركني

(١) - الوسائل، باب (١٠) من ابواب لباس المصلى تراجع

(٢) - الوسائل، باب (١٣) من ابواب لباس المصلى حديث - ٥ -

(٣) - راجع الوسائل باب ١٦ من ابواب المصلى.

(٤) - الوسائل، باب (١١) من ابواب لباس المصلى حديث ١ - ولفظ الحديث (عن اسماعيل بن سعد

لاحوص (في حديث) قال: سألت ابا العباس الرضا عليه السلام هل يصلى الرجل في ثوب ابريسم؟ فقال لا

## الا التكة والقلنسوة.

الصحيح قال: كتبت الى ابي محمد عليه السلام اسأله هل يصلى فى قلنسوة حرير محض او قلنسوة ديباج؟ فكتب عليه السلام لا تحل الصلاة فى حرير محض (١) ولا تنصر الكتابة لعامر، وغيرهما من الاخبار:

فتحمل صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع - قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الصلاة فى الثوب الديبا ج؟ فقال: ما لم يكن فيه التماثيل، فلا لباس (٢) - على الممتزج، او الصرورة، او الحرب: لحمل المطلق على المقيد الوارد فى الاخبار، وللإجماع: مع انه قد يكون الديبا ج من غير الحرير، كما كان فى الخبر السابق اشارة اليه، من حيث العطف عليه.

واما استثناء التكة والقلنسوة ونحوهما، مما لا تتم الصلاة فيه، فلا يظهر وجهه، بل ظاهر الاخبار هو التحريم، والمكاتبة صريحة فى تحريم القلنسوة، وهى العمدة فى الاخبار فى هذه المسئلة، وكذا صحيحة محمد بن عبد الجبار الثقة، قال: كتبت الى ابي محمد عليه السلام اسأله، هل يصلى فى قلنسوة عليها وبرمال يؤكل لحمه، او تكة حرير محض، او تكة من وبر الارانب؟ فكتب: لا تحل الصلاة فى الحرير المحض، وان كان الوبر ذكيا حلت الصلاة فيه انشاء الله (٣) وفى هاتين المكاتبتين دلالة واضحة على عدم الجواز فى مثل التكة والقلنسوة مما لا تتم الصلاة فيه:

فلا تعارضهما مشافهة الحلبي - عن ابي عبد الله عليه السلام قال: كما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا لباس بالصلاة فيه، مثل التكة الابريسم والقلنسوة والحف والربار يكون فى السراويل ويصلى فيه (٤) - لصحتهما، وعموم

رواه فى التهذيب مصمرا وهى الكاهى عن الرضا عليه السلام ولعل عدم صرر الاصصار لاجل وثاقة الراوى وانه لا يروى الا عن المصوم عليه السلام.

(١) - الوسائل، باب (١١) من ابواب لباس المصلى حديث - ٢ -

(٢) - الوسائل، باب (١١) من ابواب لباس المصلى حديث - ١٠ -

(٣) - الوسائل، باب (١٤) من ابواب لباس المصلى حديث - ٤ -

(٤) - الوسائل، باب (١٤) من ابواب لباس المصلى حديث - ٢ -

صحيحة مشافهة اسماعيل المتقدمة، وضعف سند هذه باحمد بن هلال (١)، و  
وحدتها، واطلاقها: فيحمل على المقيد بالمتزوج، او الضرورة، او الحرب: وامر  
من الاصل و غيره لا يرفع، فالتحريم اوضح، وهو مذهب البعض، بل هو ظاهر  
كلام المصنف في المختلف، ونقل عن ابن الجنيذ ذلك في ديج (٢) منه  
والمعلم به: (٣).

وبالغ في الفقيه، فانه قال: تحرم الصلاة في تكة رأسها ابريسم.  
و ايضا في ظاهر المكاتبين دلالة على عدم جواز الصلاة فرضا كانت  
اونفلا، رجلا كان او امرئة، في جميع الحالات، خرج الضرورة والحرب،  
لدليلهما، بغي الباقي تحته: و كانه لذلك قال في الفقيه: وردت الرخصة في  
لبس ذلك للنساء ولم تردد بجوار صلاتهن: فالنهي عن الصلاة في الابريس  
المحصن، على العموم للرجال والنساء حتى يحصنن خبر بالاطلاق لهن في  
الصلاة فيه كما خصنن بلبسه.

و نقل الشارح ذلك عن المفيد رحمه الله: ويدل على ذلك ايضا عموم  
النهى الوارد للرجال والنساء الا في حرير مخلوط بخز في رواية زرارة قال سمعت  
ابا جعفر عليه السلام ينهى عن لباس الحرير للرجال والنساء الا ما كان من حرير  
مخلوط بخز (٤) حيث وقع الاجماع على جواز لبسه، فيحمل على الصلاة: وهي  
السد موسى بن بكر الواقفي (٥): فالاولى اجتناب النساء عن الصلاة فيه:  
والمصنف قال في المنتهى: والقولان قويان، فنحن في هذا من المتوقفين

(١) - وسند الحديث كما في الوسائل (سعد، عن موسى بن الحسن، عن احمد بن هلال، عن ابن ابي  
عمير، عن حماد، عن الطائي).

(٢) - قال المختلف: مسألة قال ابن البراج: الثواب اذا كان ديج ديباج او حرير محصن، لم تحر الصلاة  
فيه، والشيع رحمة الله جور الصلاة فيه في مثل ذلك، وهو الوجه انتهى

(٣) - قال في المختلف: قال ابن الجنيذ: ولا يختار للرجل حاصة الصلاة في الحرير المحصن، ولا  
النصب، ولا المشيع من الصنف، ولا الثواب الذي علمه من حرير محصن انتهى.

(٤) - الوسائل باب (١٣) من ابواب لباس المصلي، حديث ٥ -

(٥) - وسنده كما في التهذيب هكذا (محمد بن علي بن محبوب، عن العباس بن معروف، عن علي بن  
مهران، عن فضالة بن ايوب، عن موسى بن بكر، عن زرارة).

و يجوز الركوب عليه، والافتراش له، والكف به، ويجوز للنساء.

انتهى.

نعم: الظاهر جواز الافتراش و الوقوف عليه للكل، كما هو المشهور:  
للأصل، و عدم اطلاق اللبس المحرم عليه، والتصريح في صحيحة على بن جعفر  
المتقدمة، حيث قال: وسألته عن الفراش الحرير، و مثله من الديباج، والمصلى  
الحرير، و مثله من الديباج، هل يصلح للرجل النوم عليه، والتكأته، والصلاة (عليه  
يب)؟ قال: يعتشره و يقوم عليه ولا يسجد عليه (١) وفيه أيضا دلالة ما، على ان  
الديباج ليس بحرير، ولا يفهم جواز الاتكاء بل يتبادر الى الفهم التحريم: لانه  
سال عن جوازه و صرح (ع) بجواز غيره: لكن ليس بصريح، بل ظاهر: والأصل، و  
عموم مثل (من حرم ربة الله - ٢ - يدل على الجوار.

و اما الالتحف والتدثر به، فيحتمل التحريم، لانه لبس: و هو لبس  
اللتحف: فعلى تقدير وجود ما يدل على عموم تحريم اللبس، يحرم، وليس بواضح  
مع مامر، والاجتماع غير ظاهر ولعل دليل استثناء الكف (٣) على ما هو المشهور...  
من الحریم بمقدار أربع أصابع - عدم صدق لبس الحرير، والصلاة في الحرير،  
فلا يتناوله الاخير المتقدمة،

وفيه تامل: لان الطاهر، انه لبس وصلاة فيه، كالتكة والقلنسوة.  
و يؤيد الجواز. مامر من الأصل، و عدم تحريم الزينة، والاوامر  
المطلقة.

و خمر جراح المداينى، عن ابي عبدالله عليه السلام، انه كان يكره ان  
يبس القميص المكفوف بالديباج ويكره لباس الحرير الحديث (٤) وفيه أيضا  
تامل: لانه ليس بصريح في عدم التحريم، و لهذا عطف عليه (و يكره لبس

(١) الوسائل، باب ١٥ من أبواب لباس المصلى حديث - ١ - وقد استظف في الوسائل بعد قوله ع والمصلى  
لحرير حملة (ومثله من الديباج) مع بقائه في التهذيب والكنزى فراجع.

(٢) سورة الاعراف، الآية - ٣٢ -

(٣) - عسر في روض الحجاب لكف بقوله بان يجعل في رؤس الاكمام، والمذيل، وحول الزينى انتهى والمراد  
بالزريق كما عن القاموس: ما انحاط بالعنق منه.

(٤) الوسائل باب ١٦ من أبواب لباس المصلى حديث - ٩ -

الحرير) مع انه حرام كما مر.

على ان السند ليس بصحيح، لوجود قاسم بن سليمان المجهول (١) و  
جراح ايضا مهمل.

فكان العمدة الشهرة، والاصل، و اطلاق الامر، و عدم تحريم الزينة  
المفهومة من الاية.

و ليست بحجة: لعدم حجية الشهرة، و اضمحلال الاصل، و تنقيح  
الوامر، و تخصيص عدم تحريم الزينة، بالاخبار المتقدمة، و ليس فيه اجماع:  
لان ابن الجنييد بالغ و حرم في ظاهر كلامه، الصلاة في ثوب علمه حرير، بل  
حرم الدبج ايضا (٢).

(قال الاصمعي: لا ادري اعربي هو ام معربي) كما نقل في المختلف: الا  
ان يكون المراد الكراهة، فانهم كثيرا يعبرون عنها بالتحريم.  
و اما التقدير با ربع اصابع: فكانه ما خوذ من العرف، و خبر العامة (٣) و  
ليس بواضح، فينبغي الاجتناب.

و اما لسه للصبيان: فالاصل، مع سائر مامر، و عدم تكليفهم، و ظهور  
التحريم في لبس المكلفين، والشهرة العظيمة بين العامة والخاصة: تدل على  
الجواز: و عدم وجوب المنع من لبسهم على من يقدر، ولا خصوصية للنولي، و خبر  
جابر (كنانزع) لا يدل على التحريم: قالوا: لاحتمال التورع و غيره، بل لا يبعد  
دلالة على الجواز: حيث قال (كنانزع عن الصبيان و تركه على

(١) - سند الحديث كما في التهذيب هكذا، احمد بن محمد البرقي، عن ابيه، عن انصر بن سويد،  
عن القاسم بن سليمان، عن جراح المدائني، عن ابي عبد الله عليه السلام

(٢) - دبج بالمنع، نقش و نكار، دماح كشاد دينا مروش، دياح بالكردية، معرب از فارسي است  
منتهى الارب دبج دبعاء و دبج نقشه، مر به، حسه، و الطيلسان ر به بالديباح. الثوب الذي ثداء و لحته  
حرير، فارسية المنعد.

(٣) - صحيح مسلم. كتاب اللباس والزينة. حديث - ١٨ - و لنظ الحديث (عن سويد بن غفلة، ان  
عمر بن الخطاب خطب بالعاهية فقال: يهي نبي الله صلى الله عليه وآله) و سلم عن بس الحرير الاموصع  
اصميين او ثلاث اواربع).

و يكره السواد عدى العمامة والخف.

(الحوارى-١-) فانه يفهم منه انه كان ملبوسا لهم و يكون النزاع حال البلوغ والاصل التحليل، و هو مذهب، المحقق، المصنف فى المنتهى، والاحتياط ظاهر: مع ان المجوزين مثل المصنف فى التذكرة والمختلف والشهيد فى الذكري قالوا بالكراهة على ما نقله فى الشرح.

قوله: «(ويكره السواد عدى العمامة الخ (٢))» دليل كراهة السواد، عدى العمامة والخف: و كذا الكساء: هو الحبر المرفوع عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: يكره السواد الا فى ثلاثة، الخف، و العمامة، والكساء (٣) ولا يخفى انه يدل على الكراهة مطلقا.

و كان القنسوة اشد كراهة، لما روى عن الصادق عليه السلام. قال: قلت له: اصلى فى القنسوة السوداء؟ فقال: لا تصل فيها فانها لباس اهل النار (٤).

وروى عن امير المؤمنين عليه السلام، فيما علم اصحابه: لا تلبسوا السواد فانه لباس فرعون (٥).

وفى رواية اخرى: انه لباس اهل النار (٦).

- (١) - سنن ابي داود: الجزء الرابع، كتاب اللباس: باب فى الحرير للنساء، حديث - ٤٠٥٩ -  
ولفظ الحديث (عن جابر: كنا نرعه عن الفلمان وتركه على الجوارى).  
(٢) - علم ان المصنف قدس سره فى الارشاد، بعد ما نقل الفروع الراجعة الى ليس الحرير ولديناج، تعرض لكراهة لبس السواد، بقوله: ويكره السواد عدى العمامة والخف الخ وبعد انتهاء البحث عن لمكروهات، تعرض لاحكام الصلاة فى حلة الميتة، بقوله: وتحرم فى حلة الميتة الخ والنسج المحظورة التى عندما من شرح الارشاد (معجم العائدة) على هذا المتوال ايضا.  
ولكن فى نسخة المطبوعة عكس ذلك فانه بعد شرح الفروع الراجعة الى ليس الحرير ولديناج، تعرض بحرمة الصلاة فى حلة الميتة، ثم تعرض لمكروهات اللباس.  
وبحر اقتضاى فى ذلك ما فى الارشاد والنسج المحظورة، فتعطل.  
(٣) - الوسائل ماب ١٩ من ابواب لباس المصلى، حديث - ١ -  
(٤) - الوسائل باب (٢٠) من ابواب لباس المصلى حديث - ١ -  
(٥) - الوسائل باب (١٩) من ابواب لباس المصلى حديث - ٥ -  
(٦) - الوسائل باب (١٩) من ابواب لباس المصلى، قطعة من حديث - ٧ - وباب (٢٠) من ابواب



والواحد الرقيق غير الحاكى للرجال.

وهذه أيضا تدل على عموم الكراهة: فالاجتناب عنها أولى:

وماورد كراهة الصلاة في السود فقط في الاحار، حتى يحتاج الى التاويل بشدة الكراهة في الصلاة، او يحتمل المطلق على المقيد كما تعب فيه الشارح.

نعم ماورد من المنع عن النعل الاسود (١) يحتمل شموله للخف ايضا، فيحتمل استثناء الخف على عدم تأكيد الكراهة فيه بالنسبة، ويحتمل اختصاصه بالنعل فقط.

واما دليل كراهة الصلاة في الثوب الواحد الرقيق غير الحاكى يَلَوْن، فهو الاحتياط والمبالغة في الستر: ولايعد التعميم حال الصلاة وغيرها، فيحرم لو كان حاكيا للون، لعدم الستر عرفا.

واما مع حكاية الشكل، فليس بظاهر التحريم: لصدق الستر عرفا: بل الظاهر الجواز، والاكتفاء به في الصلاة: والاحتياط امر آخر: ويظهر من المنتهى عدم التحريم فيه حينئذ حيث قال: اما لو كان القميص رقيقا يحكى شكل ماتحته، لالونه جازان يأتزربارار ويزول الكراهة حينئذ، ويفهم منه عدم الكراهة الا مع حكاية الشكل:

وفي الخبرين - في الفقيه وفي الكافي: ان النورة سترة (٢) - دلالة واضحة عليه.

واما الثوب الواحد الصفيق: فالظاهر عدم الكراهة، للاصل، ولخبر محمد بن مسلم عنه عليه السلام قال: في الرجل يصلى في الثوب الواحد؟ قال: لا بأس اذا كان صفيقا (٣).

ولا يخفى ان مراده عدم الكراهة، من جهة عدم كونه ثوبا واحدا رقيقا: فلا يضر الكراهة، من جهة عدم العمامة، وعدم الرداء وعدم السراويل: فسقط بحث الشارح والشهيد.

(١) - الرسائل باب (٣٨) من ابواب احكام الملابس، فراجع

(٢) - الرسائل باب (١٨) من ابواب آداب الحمام، عظمه من حديث ١

(٣) - الرسائل باب (٢٢) من ابواب لباس المصلى حديث - ٢ -

وان يأتزر على القميص.

وان مفهوم الخبر يدل: على البأس مع عدم الصفق، فيحتمل الكراهة في الرقيق الغير الحاكى، فيكون دليلا لها والتحريم في الحاكى، فافهم.

واما كراهة الاتزار فوق القميص: فنقل المصنف، عن الشيخ والسيد، و رده: لوقوع الخبر بين الصحيحين، صحيحة موسى بن عمر بن بزيع (على ما في المنتهى: فالخبر صحيح) و اما في الاستبصار ابن يزيد، فليس بصحيح عن الرضا عليه السلام اشد الارار والمنديل فوق قميص في الصلاة؟ فقال: لا بأس به (١).

و صحيحة موسى بن القاسم البجلي، قال: رايت ابا جعفر الثاني عليه السلام يصلى في قميص قد اتزر فوقه بمنديل، و هو يصلى (٢).

ثم قال: انما المكروه، التوشع فوق القميص: لقول بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام قال: قال الارتداء فوق التوشع في الصلاة مكروه، والتوشع فوق القميص مكروه (٣) و في الصحيح عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: لا ينبغي ان تتوشع بازار فوق القميص وانت تصلى، ولا تتزر بازار فوق القميص اذا انت صليت، فانه من زى الجاهلية (٤) انتهى.

ان كان التوشع غير شدالميزر فوق القميص، كان كلامه حقا: ويفهم من قوله: (اما شدالوسط بما يشبه الزمار فمكروه) انه التوشع. وان كان خبر ابي بصير، يشعر بانه شدالميزر فوق القميص. اذ الظاهر عدم الفرق بين الميزر والازار، الا ان يحمل على شدالوسط.

مع ان المراد بشدالوسط بما يشبه الزمار، ايضا غير واضح.

وان لم يكن غير التوشع، فينبغي القول بالكراهة، لصحيحة ابي بصير، و حمل الخبر بين الاولين على الجواز، او الضرورة (٥).

(١) - الوسائل باب (٢٤) من ابواب لباس المصلى حديث - ٥ -

(٢) - الوسائل باب (٢٤) من ابواب لباس المصلى حديث - ٦ -

(٣) - الوسائل باب (٢٤) من ابواب لباس المصلى حديث - ٣ -

(٤) - الوسائل باب (٢٤) من ابواب لباس المصلى حديث - ٦ -

(٥) - قال في اسروص. ان الوضوح في الاصل عند اهل اللغة شيء يشق على الوسط والتوسع مأخوذ

و يشتمل الصماء، او يصلى بغير حنك.  
والثام والتقاب للمرأة، و يحرم لومنع القراءة.

و قال ايضا: لا يكره شد الوسط بميزر تحت القميص، ولا اعرف فيه خلافا، ولكن نقل في الفقيه خبرا (١) يدل على الكراهة. وكذا كراهة العكس ايضا، و انه التوشع كما مر في الخبر السابق.  
و اما كراهة اشتغال الصماء، فدليلة الخبر (٢) والتفسير هو مقول عن الشيخ (٣) وفي الخبر ايضا (٤).

و دليل كراهة الصلاة بغير حنك: فكاه اخبار دالة على استحباب التحنك، اما مطلقا، عند التعم، او حال السفر والحاجة (٥) وليس للصلاة فيها ذكر (٦) و مع ذلك فالمعجب من الصدوق الحكم بالبطلان بدونه (٧) مع عدم نقل في كتابه الا ما اشرنا اليه فكاه فهم التحريم مطلقا، من الخبر المطلق، و حمله على حال الصلاة فقط، فحكم بالبطلان لترك الواجب، وهو بعيد.  
ثم الطاهر من العرف واللغة والخبر، عدم حصوله من غير العمامة، و عدم الكراهة مع عدمها، الا من جهة فقد العمامة.

و دليل كراهة الثام للرجل، والتقاب للمرأة — مع عدم منع القراءة والتحريم معه — الخبر (٨).

منه، قال في الصباح: الوشاح يسج من اديم عريضا ويرصع بالموهر وتشد المرأة بين عنقها وكسحها. يدل: توشعت المرأة، اذا لبسته، قال ورسا فانوا: توسج الرجل ثوبه. وانكسج ما بين الحاصرة الى الصنع الحلف، انتهى.

(١) — الوسائل باب (٢٤) من ابواب لباس المصلى حديث — ٤ —

(٢) — الوسائل باب (٢٥) من ابواب لباس المصلى فراجع

(٣) قال الشيخ في المبسوط: يكره اشتغال الصماء وهو ان يتحنف بالازر ويدخل طرعه من

تحت يده ويحتملها على منكب واحد كمثل اليهود انتهى.

(٤) — الوسائل باب (٢٥) من ابواب لباس المصلى حديث — ١ —

(٥) — الوسائل باب (٢٦) من ابواب لباس المصلى فراجع.

(٦) — ولكن نقل في المستدرک، باب (٢١) من ابواب لباس المصلى، حديث — ٢ — عن عولي

الثاني، عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال: من صلى بغير حنك فاصابه داء لا دواء له فلا يلوم لانه

(٧) — قال في الفقيه في باب لباس المصلى: وسعت مشايخنا رضى الله عنهم، يقولون لا يجوز

الصلاة في الطائفة، ولا يجوز للمعتم ان يصلى الا وهو متحنك انتهى.

(٨) — الوسائل باب (٣٥) من ابواب لباس المصلى، فراجع

والقباة المشدود في غير الحرب والامامة بغير رداء.

واستصحاب الحديد ظاهراً:

وفي ثوب المتهم:

والخلخال المصنوع للمرأة:

و وجوب القراءة بحيث يمكن السمع، اما لو منع السماع فقط، مع حصول القراءة الذي لولاه لسمع، فالظاهر عدم التحريم. فقول الشارح (اوساعها) محل تأمل.

و اما دليل كراهة القباة المشدود— بل معناه ايضا— فغير واضح، و هل المراد به شد الوسط او شد ما على اطراف القباة والاولى اجتنابهما. و دليل كراهة الامامة بغير رداء الخبر (١) و كذا دليل استحبابه للأمام، الخبر (٢).

و اما استحباب الرداء لغيره في الصلاة (٣) او مطلقا فغير ظاهر: نعم يمكن مطلقا، خصوصا للمنفرد لو ثبت فعلهم عليهم السلام كذلك .

و اما كيفية الرداء: فالأولى ان يضع وسطه على العاتق ثم يجعل ما على اليسرى خلف يمينه، فيكون احد طرفيه على قدام اليمين والاخر خلفه لورود الخبر بذلك .

و كذا كراهة استصحاب الحديد ظاهرا، وزوالها بالستر (٤) .

و كذا في ثوب المتهم مطلقا (٥) فلا اختصاص،

بالغصب ولا بالحامة، ولا بالحائض وغيرها. وكذا يكسره الخلخال المصنوع للمرأة وللصبي ايضا: للصحيحة في الكافي والتهذيب والفقهاء عن علي بن جعفر عن

(١-٢) الوسائل باب (٥٣) من ابواب لباس المصلي حديث ١- ٢

(٣) قد استدل في الروض على عموم الاستحباب: بتطبيق الحكم على مطلق المصلي في عدة احوال، مثل ما رواه زرارة عن سائر عليه السلام. ادعى ما يحرر بك ان تصلي فيه بقدر ما يكون على مكبيك مثل صاحب حطاف: الوسائل باب ٥٣ من ابواب لباس المصلي حديث ٦- وغير ذلك من الروايات، فراجع.

(٤) الوسائل باب (٣٢) من ابواب لباس المصلي فراجع

(٥) الوسائل باب (٤٩) من ابواب لباس المصلي فراجع

أخيه أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل صلى وفي كفه طير؟ قال: إن خاف الذهاب عليه فلا لباس، قال: وسألته عن الخلاخل هل تصلح للنساء والصبيان لبسها؟ فقال: إذا كانت صماء (صمًا كما) فلا لباس، وإن كانت لها صوت فلا (يصلح - ففيه) (١): ولكن غير مقيد بحال الصلاة: وظاهر الخبر التحريم، فعمل على الكراهة، لعدم الصراحة، بل لعدم القائل.

و كذا في دي التمثال مطلقاً: لصحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع في الفقيه، أنه سأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الصلاة في الثوب المعلم؟ فكره ما فيه من التماثيل (٢) وغيره من الأخبار: فليس هنا صحيح صريح في التحريم، فالقول بالكراهة لا بأس به.

وقال المصنف في المنتهى: إذا غيرت الصورة زالت الكراهة، لما في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا بأس أن تكون التماثيل في الثوب إذا غيرت الصورة منه (٣) وفي آخر: يكفي لذلك إزالة إحدى عينيها (٤).

وإذا صلى و كان في قلبه التماثيل يغطيه بثوبه، ولا بأس باليمين وغيره للخبر (٥).

ولو صلى على بساط فيه ذلك، لا بأس أيضاً إذا كان له عين واحدة، ولو كان له عيناان فلا، لما في صحيحة محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن التماثيل تكون في البساط لها عيناان وانت تصلي؟ فقال: إن كان لها عين واحدة فلا بأس، وإن كان لها عيناان فلا (٦).

و كذا في التراجم السود: إن كان عليها صورة مع البروز، ويحول

(١) - الوسائل باب (٦٣) من أبواب لباس المصلي حديث - ١ -

(٢) - الوسائل باب (٤٥) من أبواب لباس المصلي حديث - ٤ -

(٣) - الوسائل باب (٤٥) من أبواب لباس المصلي حديث - ١٣ -

(٤) - لعل المراد الخبر الدال على أنه إن كان لها عيني واحدة فلا بأس به وإن كان لها عين واحدة فلا.

فراجع الوسائل باب (٤٥) من أبواب لباس المصلي حديث - ٧ -

(٥) - الوسائل باب (٤٥) من أبواب لباس المصلي حديث - ١ - ٦ - ١١ -

(٦) - الوسائل باب (٤٥) من أبواب لباس المصلي حديث - ٧ -

و تحرم في جلد الميتة، و ان دبغ. و جلد ما لا يؤكل لحمه، و ان ذكى و دبغ، و صوفه، و شعره، و وبره، و ريشه.

بالمواراة، او يجعلها خلفه للخبر (١) و في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج انه سال ابا عبدالله عليه السلام عن الدراهم السود تكون مع الرجل و هو يصلي: مربوطة او غير مربوطة؟ فقال: ما اشتبهى ان يصلي و معه هذه الدراهم التي فيها التماثيل: ثم قال: ما للناس بدمن حفظ بضائعهم، فان صلى و هي معه، فلتكن من خلفه و لا يجعل شيئا منها بينه و بين القبلة (٢).

ولا يبعد الكراهة مطلقا، والتخفيف بالسبب، لما ورد من عدم دخول الملك في بيت فيه كلب او تمثال جسد (٣) و يفهم من الاخبار الصحيحة: عدم تحريم ابقاء الصورة: و كذا الصورة في الخاتم.

والظاهر من الصورة، اعم من صورة الحيوان كما في خبر عمار بن موسى، قال: سالت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يلبس الخاتم فيه نقش مثال الطير، او غير ذلك؟ قال: لا يجوز الصلاة فيه (٤) حملت على الكراهة لعدم الصحة: و يؤيد المصوم، الاخبار المتقدمة، فافهم.

قوله: «(و تحرم في جلد الميتة الخ)» اما دليل عدم جوار الصلاة فيما حل فيه لحياة من الميتة مثل جلدها، فالاجماع على ما نقل، حتى من القائل بظهارته و دبغ من الاصحاب. و الاخبار ايضا، مثل صحيحة محمد بن مسلم قال سألته عن الجلد الميت ايلبس في الصلاة اذا دبغ؟ قال: لا، ولو دبغ سبعين مرة (٥) و صحيحة محمد بن ابي عمير عن غير واحد عن ابي عبدالله عليه السلام في الميتة؟ قال: لا تصلي في شئ منه و لا في شئ (٦).

- (١) - ابوسائل باب (٤٥) من ابواب لباس المصلي، على بعضها (الاباس بذلك اذا كانت مواراة) وهي آخرها (فلا تجعلها من بين يديك واحفظها من خلفك) وغير ذلك.
- (٢) - ابوسائل باب (٤٥) من ابواب لباس المصلي حديث - ٣ -
- (٣) - ابوسائل باب (٣٣) من ابواب مكان المصلي، راجع
- (٤) - ابوسائل باب (٤٥) من ابواب لباس المصلي دليل حديث - ١٥ -
- (٥) - ابوسائل باب (١) من ابواب لباس المصلي حديث ١
- (٦) - ابوسائل باب (١) من ابواب لباس المصلي حديث - ٢ - والتسع بانكسر واحد شوي لمن

وأما عدم جوازها في شيء مما لا يؤكل لحمه - من الشعر والوبر والصوف والجلد إلا ما استثنى على ما سنذكره - فادعى المصنف الإجماع في المنتهى على تحريمها في جلد مما لا يؤكل لحمه - إلا ما استثنى - مثل حدد الحشرات كالقنفذ والبربوع (١).

واستدل أيضا بالبجاسة، لعدم قبول التذكية المطهرة، لأن رهاق الروح سبب للموت، وكون الذبيح مطهرا إنما يثبت بالشرع وليس بثابت فيها: ومعلوم عدم عموم الدليلين: وكذا ادعى الإجماع على الثلاثة الأولى إلا ما استثنى، فهو مجمل:

واستدل أيضا ببعض الأخبار مثل حديث ابن بكير قال: سأل زرارة أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في الثعالب والعك والسجاب وغيره من الوبر؟ فأخرج كتابا زعم أنه أملاء رسول الله صلى الله عليه وآله: أن الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله، فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلى في غيره مما أحل الله أكله: ثم قال: يا زرارة هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله فأحفظ ذلك يا زرارة: فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه والبأنه وكل شيء منه جائز، إذا علمت أنه ذكي وقد ذكاه الذبيح، وإن كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله وحرم عليك أكله فالصلاة في كل شيء منه فاسد، ذكاه أم لا مع أولم يذكره (٢) وهذا في سنده إبراهيم بن هاشم، لا بأس به: وابن بكير لعنه الله، قيل ثقة فطحي، كانه لذلك قال في المختلف والمستهى موثق ابن بكير، مع أنه قيل ممن أجمعت، ويؤيد القبول، نقل ابن أبي عمير عنه الذي قد أجمعت على تصحيح ما صح عنه: مع الشهرة. وفي متنه بعض شيء، ولا يضر. ويهمل منه طهارة بول وروث الدواب واليغال والحمير وكل ما يؤكل لحمه، وبجاستهما مما لا يؤكل

وهو ما يدخل بين الأصمعي في العمل العربي مستد إلى الشراك، مجمع.

(١) - البربوع نوع من العارضة قصير اليدين طويل الرجلين - المنجد.

(٢) - الوسائل باب (٢) من أبواب لباس المصلي حديث - ١ - وسند الحديث كما في الكافي

هكذا (على بن إبراهيم عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن بكير قال الخ).

لحمه: و انه لابد من العلم بالذكاة: و ان الذكاة تقع على ما لا يؤكل لحمه، ولا تنفع في الصلاة فيما ذكر منه. ومكاتبة ابراهيم بن محمد الهمداني، قال: كتبت اليه، يسقط على ثوبي الوبر والشعر مما لا يؤكل لحمه من غير تقية و لا ضرورة؟ فكتب: لا تجوز الصلاة فيه (١) وهي مكاتبة غير صحيحة مع الاصمار، و قصور ما في المتن، و قريب منه بعض الاخبار الاخر (٢) فليس ها صحيح صريح. فالعمدة لاجماع لو كان، والخبر الاول.

ثم الطاهر من كلام بعض القوم: انه كلما لم يعلم انه ما كحل اللحم لا يجوز الصلاة في شيء منه اصلاً، حتى عظم يكون عروة للسكين والمرمى وغير ذلك، فالمشكوك والمجهول لا يجوز الصلاة فيه.

والاصل، و طلاق الامر، والشهرة في العمل، و بعض الاية الدالة على تحصيل كل ما حلق (٣)، والزينة، واللباس، و حصر المحرمات (٤) و كذا الاخبار، مثل الاخبار الصحيحة، في ان كل ما اشتبه بالحرام فهو حلال (٥)، والسعة (٦) و عدم الحرج (٧) يدل على الجواز ما لم يعلم انه مما لا يؤكل:

و يدل عليه حكمهم بطهارة كل شيء حتى يعلم انه نجس (٨)، ولولا ذلك لاشكل الامر، اذ لم يعلم كون كثير الثياب المعمولة والفراء والسقر لاط

(١) - لوسائل باب (٢) من ابواب لباس المصلي حديث - ٤ -

(٢) - لوسائل باب (٢) من ابواب لباس المصلي مراجع

(٣) - اشارة الى قوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا) البقرة (٢٩)

(٤) - اشارة الى قوله تعالى (قل لا اجد قيما اوحي الى من امر على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة و

وما مسفوحا سورة الانعام: (١٤٥).

(٥) - الكافي، كتاب المصيبة باب التولدر حديث - ٣٩ -

(٦) - جامع احاديث الشيعة باب (٨) في الشبهة الوحوية والتحريمية حديث - ٦ - ولفظ الحديث

(عولي انتالي عن انبي صلى الله عليه وآله: الناس في سعة ما لم يعلموا).

(٧) - قال تعالى (هو احتياكم و ما جعل عليكم في الدين من حرج) سورة الحج: (٧٨).

(٨) - لوسائل باب (٣٧) من ابواب النجاسات حديث - ٤ - ولفظ الحديث (عن ابي عبدالله

عليه السلام) (في حديث) قال: كل شيء طيف حتى تعلم انه قدر، اذا علمت فقد قدره و ما لم تعلم فليس عليك).



(الغلاط-ط)(١) و ما عمل لغمد السيف والسكين كذلك، الا ان يكتبى بالقلن، و هو ايضا مشكل، لعدم حصوله بالنسبة الى كثير من الناس فيبقى الجواز مالم يعلم او يعلن قلنا غالبا.

وكذا الحكم في طهارة الجلود على مامر، ويدل عليه اكتفائهم بمجرد كونه في يد المسلم: مع انه لا يشترط عند (البعض-ح) الذبح المظهر عبد. لأصحاب، بل كونه في بلد غالب اهله مسلم، وان لم يعلم ان صاحب اليد مسلم، كما يدل عليه ظاهر كلام المنتهى (٢) في يد مسلم او في بلد لغالب و عدم العلم بالموت. وقال: يؤيده عليه صحيفة اسحاق بن عمار عنه عليه السلام: قلت: فان كان فيها غير اهل الاسلام؟ قال: اذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس (٣) ثم ذكر صحيفة البرنظي التي سيجيئ والاسحاق وان قيل انه فطحي، الا انه ثقة لا بأس به في مثله فتأمل:

ولا يصر حكمهم - بان الحيوان مالم يعلم انه حلال يحكم بتحريمه - على تقدير التسليم: لان ذلك يلحق بالمعلوم في اكل اللحم فقط، ان كان لدليل لا في جميع الاحكام المترتبة على ما هو حرام في الحقيقة: نعم ان كان علم، وما وجد فيه دليل التحليل، فيحرم لوجود دليل التحريم، وهو عدم وجود الاشياء التي عينها الشارع علامة للتحليل. بل ظاهر بعض الاخبار يدل على الجواز مالم يعلم انه ميتة، مثل صحيفة الحلبي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام: الحفاف عندما في السوق نشتر بها، فماترى في الصلاة فيها؟ فقال: صل فيها حتى يقال لك انها ميتة بعينها (٤) وفيها دلالة على قبول الواحد من غير قيد العدالة، لعله صاحب

(١) - غلاط بلد بالروم تنسب اليه الثياب مجمع التجرى - غلاط - سجلات اسد ربه ومعنى، غلاطون بالفتح وصم الغطاء شهرى است بروم ويسوى انه حامة واسوب كسد، منتهى الارب في لغة العرب، (٢) - قال في المنتهى، يكتبى في العلم بالحد كيه وحده في يد مسلم، اوى سوق المسلمين، وفي بلد، العايب فيه الاسلام وعدم العلم بالموت انتهى.

(٣) - الوسائل باب (٥٠) من ابواب الحاسات قطعة من حديث - ٥ -

(٤) - الوسائل باب (٥٠) من ابواب الحاسات حديث - ٢ - هكذا في النكاهي، واما في الشهدى فلفظه هكذا (عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الحفاف التي تدع في السوق فقال استروصل فيها حتى يعلم انه ميت بعينه).

## عدي ما استثنى

اليدين عليه أيضا في الجملة صحيحة البزنطى عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الخفاف يأتى السوق فيشتري الخف، لا يدري أذكى هو أم لا، ما تقول في الصلاة فيه وهو لا يدري، يصلى فيه؟ قال: نعم، أنا اشتري الخف من السوق ويصنع لى وأصلى فيه وليس عليكم المسئلة (١).

و أما الاستثناء: فالظاهر أن شعر الإدمى مستثنى مطلقاً: ويدل عليه الضرورة، لأنه ما يفك عنه الإقلا، وصحيحة على بن ريان (الثقة) قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام هل تحوز الصلاة في ثوب يكون فيه شعر من شعر لائن أو أظفاره، من قبل أن ينفضه ويلقيه عنه؟ فوقع: يجوز (٢) و صرح بالاستثناء في الذكرى.

ومن المستثنيات وبر الخبز، بالإجماع، والاحبار (٣): بل جلده، أيضاً عني الظاهر، ونقل الشارح فيه أيضاً الإجماع عن المعتمد، وإن كان فيه خلاف.

لصحيحة سعد بن سعد (الثقة) عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن جنود لخنز؟ فقال: هوذا نحن نلبس، فقلت: ذلك لو برجعت فداك! قال: إذا حل وبره حل جلده (٤) و صحيحة معمر بن حلال قال: سألت أبا الحسن لرضا عليه السلام عن الصلاة في الخنز؟ فقال صل فيه (٥) وهي عامة فيهما. فتخصص العمومات الدالة عني عدم الجواز في غير المأكول، على تقدير كونه غير مأكول والمعجب أن المصنف قال في المتهى: الرخصة وردت في وبر الخنز لا في جلده، فيبقى على المنع المستفاد من العموم.

و أما الاستنجاب: فاحتلف فيه الروايات، ويدل على تحريم الصلاة فيها العمومات الدالة على المنع. ويدل عليه بخصوصه أيضاً حديث ابن بكير المتقدم. ويدل عني الحواز أخبار، منها صحيحة الحلبي (الثقة) عن أبي عبد الله

(١) - الوسائل باب (٥٠) من أبواب النجاسات حديث ٦-

(٢) - الوسائل باب (١٨) من أبواب لباس المصلى حديث ٢-

(٣) - الوسائل باب (٨) من أبواب لباس المصلى راجع

(٤) - الوسائل باب (٦٠) من أبواب لباس المصلى حديث ١٤-

(٥) - الوسائل باب (٨) من أبواب لباس المصلى حديث ٥-

عليه السلام قال: سألته عن الفراء والسمور والستجاب والتعالب واشباهه؟ قال: لا بأس بالصلاة فيه (١).

ولا دلالة في صحيحة علي بن يقطين (الثقة) - قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء والسمور والفنك والتعالب وجميع الجلود؟ قال: لا بأس بذلك (٢) ولا في صحيحة ريان بن الصلت (الثقة) قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن لبس الفراء والسمور والستجاب والحواصل (٣) وما أشبهها، والمناطق والكيسحت (٤) والمحشو بالقر والخفاف من اصناف الجلود؟ فقال: لا بأس بهذا كله إلا الثعالب (٥) - لعدم صراحتها في جواز الصلاة فيها: و كان المصنف في المنتهى استدلالاً بعمومها وعدم التفصيل.

وفيها دلالة على جواز الحشو بالقر، وهي صحيحة الحسين بن سعيد (٦) ايضاً لتصريح بذلك وقد حملها في التهذيب والمنتهى على لفز غير الاريسم تبعاً للصدوق في العقبة فتأمل فيه.

ومأمور من الاصل، وعدم تحريم الزينة، والا وامر لمصلحة بضاً، دليل الحواز، وتخصيص العمومات، وحمل ما يدل على الجمع بخصوصه على الكراهة، طريق الجمع. ولكن ما يفتى حينئذ في حديث ابن بكير دلالة وصحة على تحريم غير الستجاب، ويلزم القول بالحواز في الثعالب واشباهها ايضاً. وحمل دليل الحواز على التقية على طريق الجمع ايضاً سالم عن المحذورات، ولكن ليس في الجمع صحيحة صريحة، مع مأمور، ونقل المصنف عن الشيخ الاجماع على جوازها في الستجاب.

(١) - الوسائل باب (٤) من ابواب لباس المصلى حديث - ٢ -

(٢) - الوسائل باب (٥) من ابواب لباس المصلى حديث - ١ -

(٣) الحواصل جمع حوصل. وهو طير كبير له حوصلة عظيمة يتحد منها الغرو. مجمع البحرين.

(٤) الكيسحت بالفتح فالكسوت: وهو بجلد الميتة المموج وقيل هو الصاعري لسهو مجمع البحرين.

(٥) - الوسائل باب (٥) من ابواب لباس المصلى حديث - ٢ -

(٦) - الوسائل باب (٤٧) من ابواب لباس المصلى حديث - ١ - ولفظ الحديث (عن الحسين بن

سعيد قال فرأت في كتاب محمد بن ابراهيم الى الرضا عليه السلام يسأله عن الصلاة في ثوب حشوه قر؟ فكتب اليه - قرأته لا بأس بالصلاة فيه).

وفي الثعالب والارانب ايضا وايات مختلفة، تدل على التحريم. اربعة عشر حديثا، منها صحيحة على بن مهزيار قال: كتب اليه ابراهيم بن عتبة: عندنا جورب وتكك تعمل من وبر الارانب، فهل تجوز الصلاة في وبر الارانب من غير ضرورة ولا نقية؟ فكتب عليه السلام: لا تجوز الصلاة فيها (١) وصحيحة محمد بن مسلم قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن جلود الثعالب يصلي فيها؟ قال: ما احب ان اصلي فيها (٢) وما في صحيحة ريان المتقدمة (الاثعالب) لكن فيه تأمل، وصحيحة اسماعيل بن سعد المتقدمة، عن الصلاة في جلود السباع؟ فقال: لا تصل فيها (٣): ونقل في المنتهى الاجماع على التحريم في السباع، والاختار كثيرة فيه: وفسر بما لا يكتفى في العذاء بغير اللحم: وفي صدقه حينئذ على ما سبق تأمل.

وكذا ادعى الاجماع في المسوخ، وان قيل بانه ظاهر ويقبل التذكية. ولتي يدل على الجواز صحيحتا الخلى، (٤) وعلى بن يقطين (٥)، وما في المكاتبه الصحيحة لمحمد بن عبد الجبار المتقدمة، (فان كان الوبرذكيا حلت الصلاة فيه ان شاء الله) (٦) في جواب السؤال عن التكة عن وبر الارانب. والاحار الاخر غير صحيحة. والجمع بالحمل على الكراهة جيد، لظاهر صحيحة محمد بن مسلم (٧) و مكاتبه محمد بن ابراهيم، قال: كتبت اليه، اسأله عن الصلاة في جلود الارانب؟ فكتب مكروه (٨) وكذا (٩) على الذكي وغيره، كما يشعر به بعض الاختار المتقدمة، وتدل عليه ايضا صحيحة جميل عن بي

(١) - الوسائل باب (٧) من ابواب لباس المصلي حديث - ٣ -

(٢) - الوسائل باب (٧) من ابواب لباس المصلي حديث - ١ -

(٣) - الوسائل باب (٦) من ابواب لباس المصلي حديث - ١ -

(٤) - الوسائل باب (٤) من ابواب لباس المصلي حديث - ٢ -

(٥) - الوسائل باب (٥) من ابواب لباس المصلي حديث - ١ -

(٦) - الوسائل باب (١٤) من ابواب لباس المصلي حديث - ٤ -

(٧) - الوسائل باب (٧) من ابواب لباس المصلي حديث - ١ -

(٨) - الوسائل باب (٧) من ابواب لباس المصلي حديث - ٢ -

(٩) - عطف على قوله: على الكراهة.

عبدالله عليه السلام قال: سألت عن الصلاة في جلود الثعالب؟ فقال: دا كانت دكية فلاناس (١)، هذه مع مكاتبة محمد بن عبد الحار، يؤيد هذا الحمل، وحمل به المطلق على المقيد.

ولكنهما خلاف المشهور بين الاصحاب، ويلزم حمل الاخبار لكثيرة على الكراهة، والظاهر ان لا تصور فيه مع وجود الخلاف. وصرح في الفقيه بالرخصة في الخرا المعشوش بوبر الارانب. نعم بقي ما لا خلاف فيه تحت لاجماع لو كان.

واعلم ان المصنف رجع عدم الجواز في الثعالب والارانب، باشهرة، وكثرة الاخبار، والاحتياط. وهو غير طاهر. نعم لا بأس بالاحتياط مع الامكان. واعلم ايضا: ان الشارح قال— بعد قوله (على اصح القولين) في شرح قول المصنف (والسنباب)— والروايات فيه مختلفة، وجمعتها لا تحلوس شيئا. ما ضعف في السند، او اشكال في المتن. واقرى دلالة على الصحة: صحيحة ابي على بن راشد عن ابي جعفر عليه السلام، صل في العك والسنباب (٢) وليس من الجابين صحيح غيرها، الا انها تضمنت حل الصلاة في العك، ولا يقولون به: (٣).

وفيه تأمل، لانه بعد الحكم بعدم ما يصلح دليلا من لروايات: القول بالصحة مشكل، الا ان يكون للاصل. وايضا قد عرفت فيما سبق وجود الصحيح على ان رواية ابي على بن راشد— التي قال انها صحيحة، وقوى دلالة على الصحة ليست بصحيحة في الكتب الثلاثة على ما رأيتها، وما سماها في المنتهى ايضا بها، نعم سماها في المختلف بها: قال لشيخ في التهذيب والاستنصار: على بن مهزيار عن ابي على بن راشد قال: قلت لابي جعفر عليه السلام ما تقول في المرء اتى شيئا يصلي فيه؟ قال: اتى المرء قست: لك

(١)- الباقى باب (٧) من ابواب لباس المصلى حديث -٩-

(٢)- ابواب (٣) من ابواب لباس المصلى حديث -٥-

(٣)- انى ها انتهى كلام الشارح

## وفيما يسترظهر القدم، كالشمشك لا الخف والجورب

والسحاب والسمور؟ قال: صل في الفرك والسجاب، واما السمور فلا تصل فيه .  
قلت: فالثالب يصل فيهما؟ قال: لا (١) الحبر: والطريق الى علي بن مهزيار  
(لثقة) صحيح، ولكن ابي علي بن راشد غير ظاهر، لعله يعرفه: ولعل مقصود  
المصنف الصحة الى ابي علي، وهو يفعل كثيرا مثله، مثل ما مرفى الصحيح عن  
اسحاق: ولهد قال رواه ابو علي في الصحيح، وما قال صحيحته، فتأمل. ولهذا في  
بعض الاوقات يقول في المنتهى: في الصحيح عن فلان الثقة: ولو كان لك فيه  
تردد، فتتبع، فانك تجد، فتأمل:

واما طريق هذه الرواية في الكافي، فصيف لسهل بن زياد (٢) وغيره،  
فلعل حصل له الظن بالصحة من كلام المختلف، ويكون وجه عدم صحة رواية  
الحلي عنده اشتراك العاص (٣)، ولكن ظاهر كونه ثقة لمن تتبع، فانه ابنا  
المعروف، بقرينة سابقة ولاحقة، والتصريح به في مثل هذا السند مع تسميته هذه  
بالصحة في المنتهى، وعدم صراحة غيرها في الصلاة في السجاب كما مر.

قوله: «(و فيما يسترظهر القدم الخ)» الظاهر عدم التحريم فيما  
يسترظهر القدم ولا ساق، كالشمشك: لعدم الدليل، عليه ولا على كراهته، الا  
مجرد وقوع الخلاف، وعدم نقل صلاتهم عليهم السلام فيه: ولعل في جواز  
الصلاة في حر موق— كما يدل عليه خبر ابراهيم بن مهزيار في الكافي (٤)  
واستحباب الصلاة في العمل العربي، للاخبار الصحيحة (٥)—اشارة ما، اليه: لان

(١) — الوسائل نقل صدر الحديث في باب ٣ من ابواب لباس المصلي حديث—٥— وديله في باب ٧  
من ابواب حديث ٤ .

(٢) — سند الحديث كما في الكافي هكذا (علي بن محمد، ومحمد بن الحسن، عن سهل بن زياد،  
عن علي بن مهزيار، عن علي بن راشد).

(٣) — سند الحديث كما في التهذيب هكذا (محمد بن احمد بن يحيى، عن العاص، عن ابن ابي  
عميرة عن حماد، عن الحلي).

(٤) — الوسائل باب (٣٨) من ابواب لباس المصلي حديث - ١ -

(٥) — الوسائل باب (٦٧-٦٣) من ابواب لباس المصلي راجع - ١ -

وعورة الرجل قبله ودبره: ويجب سترهما مع القدرة:

فوقه أيضا سيور (١) ربما تكثر، وتستر كثيرا من ظهر القدم: و فسر الشارح الحرموق— باقلا عن الذكرى— بأنه خف واسع قصير يلبس فوق الخف: فهو اعم مما له ساق ام لا، بل ظاهرانه لاساق له، و يكون هو الذي يعمل من الجلد و يلبس فوق الجاقشور وهي الحبر تصريح بجواز الصلاة فيه وعدم الباس.

واما تفسير الشارح الجورب: بأنه نعل مخصوص له ساق: فالظاهر انه ليس كذلك، ولا يقال له الحبل، ولا يلبس بدله، بل شئني ركيك يعمل من اصوف غالبا، يلبس فوقه الخف والعمل ليحفظ الرجل من البرد ونحوه والعرق والوسخ ونحوها.

قوله: «(و عورة الرجل الخ) نقل في المنتهى عدم الخلاف بين المسلمين في وجوب ستر العورة في الصلاة، مع الاتفاق منا بالشرطية فيها. وتدل عليها اعادة الصلاة مع تركه حتى مع النسيان ايضا. والظاهر ان وجوبه في الصلاة ليس بمقيد مناظر، فوجه التقييد في الشرح غير واضح: وفي غيرها مقيد به.

والظاهر انه يحرم النظر اليها مطلقا، ولعله ايضا اجماعى، وفي بعض الاخبار اشارة اليه، مثل ما رواه في التهذيب صحيحا عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا ينظر الرجل الى عورة اخيه (٢) وفي عدة اخبار: عورة الرجل المؤمن على المؤمن حرام: وان فسر في بعض الاخبار باذاعة سره (٣) ولكن يمكن تعميمه.

وما نقل في الفقيه مثل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل (قل

(١)— والبر الذي يقدر من الجلد والجمع سيور كملس وطفوس، ومنه الحديث: كانوا يتهادون السيور من يديه الى مكة. مجمع البحرين.

(٢)— الوسائل باب (٣) من آداب العمام حديث — ١—

(٣)— الوسائل باب (١٥٧) من أبواب أحكام العشرة. فراجع ونقط الحديث (عن عبد الله بن مسعود قال: غلب له عوره المؤمن على المؤمن حرام؟ قال نعم، قلب بعض مقلبيه) قال: ليس حيث تذهب انما هو اذاعة سره).

للمؤمنين يعصوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك اركى لهم -١- فقال: كل ما كان في كتاب الله تعالى من ذكر حفظ الفرج فهو من الزنا الا في هذا الموضع، فانه للحفظ من ان ينظر اليه (٢).

وفي بعض الاخبار والايات والعقل دلالة على تحريم الكشف للمحترم، وغير العاقل، وغير البالغ في الجملة.

وما كونه عورة الرجل: القصب والبيضتين والدبر فقط. فلان الاصل لعدم خرج هذه بالاجماع وبقي الباقي تحت الاصل، وفي مفهوم الآية والاخبار لمقدمة دلالة ما عليه ايضا، فافهم، واصرح معها مارواه في الفقيه والتهذيب: ان المخذ ليس من العورة (٣) ومارواه ايضا فيه مسدأ عن ابي يحيى الواسطي عن بعض اصحابه عن ابي الحسن الماصي عليه السلام قال: العورة عورتان: القبل والدبر، والدبر مستور بالليتين فاذا سترت القصب والبيضتين فقد سترت لعورة (٤) وفيه تصريح بدخول البيضتين في القبل: فلا يحتاج في المتن الى قيد. (ولاشيان) كما قيل: ومارواه ايضا في الفقيه عن ابي جعفر عليه السلام: فيطلى عانته وما يليها، ثم يلف ازاره على اطراف احليله ويدعوني فاطلى ساير جسده: فقلت له يوما من الايام: الذي تكره ان نراه فقد رأيت! قال كلا ان البورة سترة: والمدعو والقائل هو شيخ كبير قيم الحمام (٥) والشهرة ايضا يؤيده: فما ذهب اليه ابن لبراج وابوالصلاح: من كون العورة ما بين السرة والركبة، او الى نصف الساق فغير ظاهر الدليل، وما نقل لهما الا بعض الاخبار العامة، مع وجود مخالفه عنه، بل هو اكثر واصرح. ويمكن الحمل على الاستحباب ايضا، للجمع: مع انه قد يكون

(١) - سورة النور: (٣٠).

(٢) - الوسائل باب (١) من احكام الخلوة حديث -٣-

(٣) - الوسائل باب (٤) من ابواب آداب الحمام حديث -٤-

(٤) - الوسائل باب (٤) من ابواب آداب الحمام حديث -٢-

(٥) - الوسائل باب (١٨) من ابواب آداب الحمام حديث -١- صدر الحديث كما هي الفقيه هكذا

روى عن عبيد الله المرافعي، قال: دخلت حماما ما بالسيدة، فادنا شيخ كبير، وهو قيم الحمام، فقلت له: يا شيخ يس هذا الحمام؟ فقال لابي جعفر محمد بن علي، فقلت: اكان يدخله؟ قال: نعم، قلت: كيف كان يصح؟

قال: كان يدخل فيه، فبهذه يظن الح



مرادهما ذلك، لأن كثيراً ما يقال على المستحب، الواجب: وعلى المكروه، عدم لجواز.

وأما عورة المرء فلا خلاف في كون كلها عورة: يجب سترها في الصلاة مطلقاً، عدى الوجه والقدمين، وفي غيرها من الأحيى: وفي تحريم تكرار النظر إليها من المحترم مطلقاً: ويؤيد الإجماع بعض لايات والأخبار. (١)  
وأما ستر هذه الأشياء في غير الصلاة، سيجب البحث عنه في النكاح.  
وأما حال الصلاة فنقل في المنتهى الإجماع على عدمه في لاوين ماء، وفي الأول من المسلمين مطلقاً.

وأما الأخير، فاستدل عليه بالخبر الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليها السلام: والمرءة تصلى في الدرع والمقنعة إذا كان الدرع كتيفاً (٢) قال المصنف: الدرع هو القميص، قاله في الصحاح: وليس القميص غالباً ساتراً لظهر القدم. وستدل على الأولين بالآية الكريمة (ولا يدين زينتاً إلا ما ظهر منها) (٣) —  
بابه قال ابن عباس: هو الوجه والكف (٤) ثم قال: والقدمان ليس ظهرهما با فحش من الوجه والكفين:

و يمكن أن يقال: إنما ثبت بالاجماع غيرها، فبقيت الثلاثة تحت الأصل: و أيضاً لا فرق بين كون القدمين واليدين والوجه، في أنها في محل الريئة، و أنها مما ظهر، فيكون هما أيضاً داخليين في الاستثناء: و أيضاً ليس الدليل على ذلك نص صريح، بل ظاهر، فإن الذي نقل عنه في لمنتهى هو إجماع، و قوله صلى الله عليه وآله: المرءة عورة (٥) و صحيحة زرارة قال:

(١) — الوسائل باب ١٠٤ من أبواب مدمات النكاح

(٢) — الوسائل باب (٢٨) من أبواب لباس المصلى حديث — ٧ —

(٣) — سورة النور: (٣١).

(٤) — الدرا مشهور في التفسير المأثور: قال: و أخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله: إلا ما ظهر منها، قال: رصه الوجه وباطن الكف.

(٥) — روه الترمذى في باب (١٨) من الرضا (ع)، حديث (١١٧٣) ولفظ حديث: . عن عبدالله بن أبي صبي الله عليه وآله وسلم قال: المرءة عورة: فإذا حرجت استشرقها (اشيطان).

سألت ادا جعفر عليه السلام عن ادنى ما تصلى فيه المرأة؟ قال: درع ومحفة فتشرها عسى راسها وتجلل بها (١): فالاجماع انما يثبت في غيرهما كما امر: والاولى مطلقة، مع عدم الدلالة: والثانية ليست بصريحة، اذ الغالب في العرف ان الملحمة تلبس بحيث يبقى القدمان: بل الظاهر ان دلالتها على عدم ستر القدمين اقوى منها على الستر: على ان الظاهر ان ليس الملحمة بواجبة. ونقل في المنتهى الاجماع من المسلمين على عدم وجوب الازار، وانه مستحب، والظاهر انها (٢) الازار، فتحمل على الاستحباب. ويدل على عدم الوجوب خبر محمد بن مسلم المتقدم.

وايضا الشريعة السهلة: ونفى الحرج والضيق عقلا ونقلا— يدل عليه: وايضا العادة سيما في القرى والبدو جار بعدم ستر القدمين من غير نقل المنع عنهم عليهم السلام ولا عن اهل العلم من ذلك: ولان الغالب ليس عندهم القدرة على ذلك الا بالتعب، فالتكليف بعيد.

ولولا خوف لاجماع المدعى لامكن القول باستثناء غيرها من الرأس وما يظهر غالبا ايضا، فتأمل. ويدل عليه ايضا ما سيحيىء من الاخبار الدالة على جواز كشف الرأس للامة و الجارية (٣) فانها تدل على المطلق. والجمع بين الادلة ايضا بالحمل على الاستحباب، طريق واضح، فتأمل.

ولذى يدل على امتشاء الحارية والامة: على ما قيل: مثل ما روى في الصحيح: ولا يسنى للمرأة ان تصلى الا في ثوبين (٤) وفي الاخرى: الامة تغطي رأسها؟ قال: لا (٥) وفي الموثق عن الصادق عليه السلام لابس المرأة المسلمة الحرة ان تصلى وهي مكشوفة الرأس (٦) وفي آخر، قال: لابس ان تصلى المرأة

(١) - الوسائل باب (٢٨) من ابواب لباس المصلى حديث ٩-

(٢) - يعنى المنحفة

(٣) - الوسائل باب (٢٩) من ابواب لباس المصلى فراجع

(٤) - الوسائل باب (٢٨) من ابواب لباس المصلى قطعة من حديث ١٠ -

(٥) - الوسائل باب (٢٩) من ابواب لباس المصلى قطعة من حديث ٤ -

(٦) - الوسائل باب (٢٩) من ابواب لباس المصلى حديث ٥ -

## ولو بالورق و البطين

فان فقد صلى عاريا قائما مع امن المطلع، وجالساً مع عدمه: و يؤمى  
فى الحالين راکعاً و ساجداً. وجسد المرأة كله عورة عدى الوجه والكفين  
والقدمين. و يجوز للامة والصبيّة كشف الرأس.

المسلمة وليس على راسها قناع (١) وحملت على الصبيّة، معللاً بعدم اشكليف،  
فتامس. وبالإجماع: والظاهر انها عامة لولم تكن خاصة بالبالغة، للفظ المرأة  
المسلمة، و حملها على الامة الاولى، وتكون الصبيّة مستثنى (مستثناة - ط)  
بالإجماع: وادعى عليه الإجماع وعلى الامة ايضاً:

وبالجملة لا يخفى تأييد هذه الاخبار للاستثناء المتقدم، لان ظاهرها عدم  
وجوب ستر الرأس فكيف القدم: والاولى لها فى الصلاة ستر البدن بالثوبين،  
والظاهر عدم دخولهما تحتها، فتأمل: والاحتياط ظهران امكن.

قوله: «(ولو بالورق الح)» قدمضى ما يدل على ان مثله يكفى مع  
امكان غيره: ويدل عليه ما مر: من ان العورة سترة.

قوله: «(فان فقد الح)» يدل على ضعف مذهب ابي ادريس (و هو  
وحوب القيام مطلقاً) (٢) محتجاً بان القيام شرط) بعض الاخبار، منها صحيحة  
عنى بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن رجل قطع عليه، او غرق  
متاعه، فبقى عرياً و حضرت الصلاة، كيف يصلى؟ قال: ان اصاب حشيشاً  
يستتر به عورته اتم صلاته بالركوع والسجود، وان لم يصب شيئاً يستر عورته او ما  
وهو قائم (٣) وفيها دلالة على كون الحشيش ساتراً فى الجملة.

و صحيحة عبدالله بن سنان قال: سألته عن قوم صلوا جماعة وهم عراة؟  
قال يتقدمهم الامام بركبتيه ويصلى بهم جلوساً و هو حالس (٤) و حسنة ررارة

(١) - الوسائل باب (٢٩) من ابواب لباس المصلى حديث - ٦ -

(٢) - قال في السرار: فاما العريان، فان قدر على ما يستر به عورته من خرق او ورق و حشيش او طين  
يغطي به وحب عليه ان يستره، فان لم يمكن ذلك صلى قائماً مؤمياً بالركوع والسجود، سواء كان بحيث  
لا يطلع عليه غيره، او بحيث يطلع عليه غيره انتهى.

(٣) - الوسائل باب (٥٠) من ابواب لباس المصلى حديث - ١ -

(٤) - الوسائل باب (٥١) من ابواب لباس المصلى حديث - ١ -

ويستحب للرجل مترجم جميع جسده:

(لأبراهيم) قال: قلت لابي جعفر عليه السلام رجل خرج من سفينة عريانا، او مسب ثيابه ولم يجد شيئا يصلي فيه؟ فقال: يصلي ايماء: وان كانت امرئة جعلت يدها على فرجها، وان كان رجلا وضع يده على سؤته، ثم يجلسا فيوميا ايماء، ولا يسجدان ولا يركعا فيبدوا ما خلفهما، تكون صلاتهما ايماء برؤسهما، قال وان كانا في ماء او بحر لحي لم يسجدا عليه، وموضع عنهما التوجه فيه، يؤمها في ذلك ايماء رفعهما توجه ووضعهما (١) وفيها ايماء للي تقديم ما يمكن الشتر على العريان، ووضع اليد على العورة، وان الايماء بالراس، وان الصلاة في الماء ايضا بالايماء لا بالسجود والركوع، وفي الشتر ركافة ماء فتامل، وغيرهما.

وتبدل على ضعف مذهب السيد، حيث قال: بوجوب الجلوس مطلقا، محتجا بضعف مذهب ابن ادريس بحجته.

وحيث كان خبر الحلوس مقرونا بوجود العبر، وعدم الامن عن المطالع دون خبر القيام - كان التفصيل: بان يصلي جالسا مع عدم الامن، وقائما معه، مناسبا، ومويدا بمرسلة ابن مسكان عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام... الى قوله عليه السلام: قاله يصلي عريانا قائما ان لم يره احد، فان رآه احد صلى جالسا (٢) وبالشهرة ايضا: فكان مذهب المصنف اولى.

قوله: «(ويستحب للرجل مترجم جميع جسده) الظاهر ان مراده غير الوجه واليدين لدلالة بعض الاخبار على اولوية كشف اليد بالدعاء (٣) بل سائر مواضع السجود فانه لا شبهة في استحباب وضعهما مكشوفة على الارض حتى عين المركبة ايضا، وقد صرح بان يجعل السراويل فوقها ان كان، والا يرفع باقي الثياب عنها:

(١) - الوسائل باب (٥٠) من ابواب لباس المصلي حديث - ٦ -

(٢) - ابوسائل باب (٥٠) من ابواب لباس المصلي حديث - ٣ -

(٣) - الوسائل باب (١٣) من ابواب الدعاء حديث ٣ - وفيه عن ابي عبد الله عليه السلام، قال:

ذكر لرعية، وابن. باقر. رحيته الى السماء، وباب ١٤ من هذه الابواب حديث - ١ -

## وللمرأة ثلاثة أثواب درع وقميص وخمار

ولعل دليله المبالغة في الترويق الكشف في الجملة وبالنسبة الى بعض الاعضاء الخروج عن الخلاف: وفعلهم صلوات الله عليهم ذلك في الاكثر، وما نقل عنه صلى الله عليه وآله: من انه اذا صلى احدكم فليلبس ثوبه فان الله احق ان يتزين له: وايضا يدل عليه آية الزينة على الظاهر فيشملة ظاهر قوله تعالى (خذوا زينتكم عند كل مسجد - ١) اي عند كل صلاة فتأمل، وما دليل استحباب الثلاثة للمرأة فالخير (٢) مع بعض مامن.

والظاهر استحباب ستر انقدمين لها، للخروج عن عدم التصريح في الادلة بذلك، سيما بطيهما، حتى تحرج عن عدم التصريح في اكثر العبارات باستثنائهما، فظنى انه ترك للظهور، والطريق لاولى، لكن، ما نقل عن الشيخ وابي الصلاح في المختلف، (٣) يدل على عدم الاستثناء غير لوجه، فاستحباب سترهما للخروج عن خلافهما ايضا.

وظاهر ان مراد المصنف بالدرع هنا غير القميص، وان لمرادبه الازار والمدحمة كما ورد في الخبر (٤) ولعل التعبير للاشارة الى عدم اشتراط ما وقع في الخبر، بل المراد ستر البدن بثوبين كما هو لمتعارف، ولو مثل القميص والخبة، وستر الراس بخمار، ولا يبعد افضلية اختيار ما في الخبر، بل تغطية الراس بالازار ايضا كما هو لمتعارف، وقد مر في الخبر، ليكون عليه (عليها - ظ) ايضا ثوبان.

وقال الشارح: والافضل منه التسرول، واكمل منه اضافة ارداء، واتم الجميع التحنك ايضا.

و يفهم منه استحباب الرداء، و ما رأيت ما يدل عليه، بل ما فهمت

(١) سورة الاحرف: (٣١)

(٢) - وسائل باب ٢٨ من ابواب لباس المصلي فراجع

(٣) - قال في المختلف: قال الشيخ في الاقتصاد: واما المرأة الحرة فان جميعها عورة يحجب عليها

ستره في الصلاة ولا تكشف غير الوجه فقط الى ان قال: وقال ابو الصلاح المرأة كلها عورة وفل من جرى بحرة البالغة درع سابع الى القدمين وخمار انتهى.

(٤) - الوسائل باب ٢٨ من ابواب لباس المصلي حديث - ٨

### (المطلب الثاني في المكان)

يجوز الصلاة في كل مكان مملوك أوفى حكمه كالمأذون فيه صريحاً، أو فحوى، أو بشاهد الحال: ولو كان محبوساً أو جاهلاً، لأناسياً جاز.

الالإمام، فتأمل، لعلمهم فهموا من بعض الأخبار، مثل ما يدل على وضع شيء على العائق إذا كان عارياً، ولو بمثل التكة، فتأمل، قد مر مع عدم دليل صريح في استحباب التحنك أيضاً إلا أنه مشهور بل لم يظهر خلافه.

قوله «(يجوز الصلاة في كل مكان الخ)» الظاهران المراد بالمكان: هو المكان العرفي عاماً، أو عرفهم الخاص لو كان، كما يفهم من تعريف ولد لمصنف فخر المحققين: أنه ما يستقر عليه المصلي ولو بوسائط، وما يلاقي بدنه وثيابه، وما يتخذ بين مواضع الملاقات من موضع الصلاة، كما يلاقي مساجده ويحاذي بطنه وصدره. والتعريف ظاهر في كونه حقيقة، فيكون لفظاً مشتركاً بينه وبين ما عرف به في اشتراط الطهارة، ولا يرد على من قال بالاشتراك — مش المحقق: أن الاشتراك خلاف الأصل فلا يصار إليه بالضرورة، وهنا بالضرورة: لا مكان لمجار — لأنه أيضاً خلاف الأصل، مع أنه إذا ثبت يحب القول به، نعم إذ أمكن هو والمجار، وقبلا المحار أولى، كان الأولى ارتكابه دونه.

واعلم أنه أدخل الصمى في الصريح: وإن الصمى والفحوى وشاهد الحار، موقوف على عدم ظهور قرينة دالة على الكراهة، فلو علم الضيف بكرة المصيف صلاته، من حيث اختلافه له في المذهب والاعتقاد مثلاً، لم يصح صلاته، كذا ذكره الشارح. بل يمكن مثله في الصريح أيضاً، وإن يقول صل، ولكن معلوم أنه يكره ذلك، ويقول ذلك للخوف والتقية وغير ذلك.

ولحاصل أن هذه الأشياء مفيدة للإباحة مع عدم ظهور ما يدل على المنع، دلالة أقوى، ومساوئها.

لعل الحكمة في التوسعة، لتلاشك على الناس الطهارة والصلاة في

وتبطل في المغضوب مع علم الغصبية وان جهل الحكم، ولو كان  
محبوسا او جاهلا لاتاميا جاز.

الصحارى: مع ظهور ما يدل على الجواز من العقل، بانه يحصل المنع للصاحب من  
غير ضرره، فلا يحتاج الى كون المالك الان بحيث يجور اديه، لانه حصل الاذن  
فى امثاله لمامر.

فلو كان مال الطفل، يمكن الجواز لذلك، ولقوله تعالى (ولا تقربوا مال  
اليتيم الا بالتي هي احسن (١)).

ولا يحتاج ان يقول له، من له الاذن، ولو كان الحاكم، مع انه قد لا يكون،  
وعلى تقديره ليس له مثل ذلك. لان تصرفه لا بد وان يكون مع المصلحة على  
ما قيل، فاذا فرصا ذلك يكفى ذلك.

بل انا لا استبعد ذلك كله فى المكان المغضوب مع الشرايط وتحصيص  
المنع بالغايب، بل الجواز له ايضا مع العلم وقدمر اليه الاشارة.

واعلم ايضا ان سبب بطلان الصلاة فى الدار المعصوبة مثلا، هو النهى  
عن الصلاة فيها، المستعاد من عدم جواز التصرف فى مال غيره، وان النهى  
مفسد للعبادة، فلا تبطل صلاة المصطر، ولا الناسى، بل ولا الجاهل. لعدم النهى  
حين الفعل، ولان الناس فى سعة ما لا يعلمون (٢) وان كان فى الواقع مفصر و  
معاقبا بالتقصير.

ولعل قول المصنف (وان جهل الحكم) المراد به عدم علمه بالاطلاق،  
لا بالتحريم، وان كان طاهر كلامه غير ذلك، وهم من غير هذا المحل ايضا،  
فلو فرض اباحة مقدار ما يصح وضع الاعضاء عليه حال الصلاة من المكان، والباقي  
مغضوبا، لصحت الصلاة عند من لا يرى البطلان لحق الادمى، فى وسعة الوقت،  
واذا تحققت ان سبب بطلانها حينئذ هو لزوم اتحاد المأمور به والمنهى عنه تحققت  
ايضا عدم بطلان عبادة مالم تتحدا، ومالم يكن التصرف فى لمكان نفسه عبادة  
ومأمورا مثل الصوم (ولو كان عبارة عن التوطين) فى مكان مغضوب. وكذا الزكاة

(١) سورة الانعام (١٥٢) وسورة الاسرى. (٣٤)

(٢) - جامع احاديث الشيعة باب (٨) الشبه الوجوبية والتحريمية فى المعدلة حديث - ٦ -

والخمس والكفارات وقراءة القرآن وغيرها مما ليس الكون عبادة فيه بحيث تبطل بطلان صله. نعم يلزم بطلان الاخذ والاعطاء والكيل والوزن والتسليم في ذلك المكث لو كان عبدة، وعد ذلك تصرفا في ملك المير مجردا عن القيام والاستقرار في ملك الغير وعدم الثواب عليه.

واظهار ان بطلانه لا يستلزم بطلان ادائها، لان الطاهر ان ذلك ليس بشرط ولا جزء اذ المقصود يصل الى المستحق متقربا، وليس ذلك لامثل كون الحصة في لطف المعصوب وتخليصها من التمس على طريق العصب، والميران المعصوب، ولو قيل بالشرطية او الجبرية لأثر في البطلان.

واما الصوم وقراءة القرآن فلا وجه للبطلان فيه اصلا، ولا ثمة لما قيل: ان المكان لا بد لهذه الامور، والامر بها يستلزم الامر به فيجتمع الامر والنهي فيبطل، اذ قد لا يستلزم ذلك، فان ذلك من ضروريات الجسم، ولو سلم، يلزم بطلان ذلك الامر، اى تصرف الخاص، وغير معلوم كونه شرطا لتمام تلك العادة، فتبطل. فلا تبطل فتأمل فيه.

واما الطهارة في المعصوب: فان قلنا ان احراء الماء على العصور مثلاً تصرف في ملك الغير - حيث وقع في قضاء الغير، اوانه متصل بالعضو الذي عني المكان، فاجراء الماء عليه مستلزم لتصرف ما، في المكان: لكنه بعيد - فلا يصح، والاصح.

وكانه الى هذا ناظر قول المصنف في المنتهى، حيث قال: يبطلان الصلاة في المكان المعصوب بخلاف الطهارة ولكن فرق ايضا بينها وبين ترك انقاد الحريق والغريق، حيث حكم ببطلان الصلاة في الدار المعصوبة، وصحتها حين ترك لانقاد، وذلك غير جيد. الا ان يقال صلاته غير منهية حينئذ، بل كلاهما واجبان لا ان احدهما أكد، هكذا حقق المصنف. والطاهر حينئذ تحريم الصلاة وبطلان وجوبها، فتصير نهيا محضاً، فان انقاد مثل السبي ص مقدم.

وسكن مجيئ بطلان الوضوء من جهة انه مأمور بالخروج عن المكان



العصبي، فاشتعل به عن ذلك فصار حراماً فيبطل. وهذا إنما يتم لو فرض ما بعينه فيه، من حيث هو، عن الخروج عن المكان الفصبي حتى يحصل المسافة. ويمكن أن يقال: لا شك أنه مأمور بالوضوء في المكان المباح، إذا الشارع لا يجوز الوضوء في المكان الفصبي، وهو ظاهر، والمفهوم عرفاً ولغة من مثل هذا الكلام عدم الرضا بالوضوء في المكان الفصبي وبطلانه فيه وعدم قوله منه في ذلك لمكان، فتأمل. ولأنه لم يأت بالمأمور به عرفاً وعلى حسب تعارف العامة كما هو الظاهر، أنه المعتبر في خطاب الشرع، لا الأمور الدقيقة التي لا يدركها إلا الحدائق مع أعمال الحدائق التام والفكر العميق.

نعم العقل يجوز الصحة لو صرح بأنه لو فعلت في لمكان الفصبي بعد بهيك عنه، لصح، وعوقبت بما فعلت من مخالفة الأمر في الجملة. ولمثله يمكن القول بالبطلان في كثير من لعبادات، بن بعض لمعاملات والمساكنات وغيرها أيضاً، حتى بالبطلان في البيع يوم الجمعة وقت تحريره، بن بطلان النكاح في المكان على تقدير تحريره مالم يفهم من دليل، صحته. وتحقيق ذلك كله في التعليقات على العضدي. ولعل نظر المتقدمين إلى هذا حيث حكموا ببطلان العص، والطهارة في المكان لمقصوب كما هو المشهور الآن أيضاً بين المتأخرين قبل حدوث هذا التحقيق والتدقيق. ثم اعلم أن الشارح (١) حكم هنا ببطلان الوضوء وأداء الركوة والخمس والكفارة، بل الصوم في الجملة بمجرد أن المكان من ضرور بانه، نقلاً عن الشهيد، مع ما عرفت هنا وفيما مر من اعتراضه على بطلان العبادة باللهي وليس له سبب الأدل، ونقل القطع عن المصنف بالبطلان في ذلك كله، ولعله نظر إلى ما صورناه أخيراً لما عرفت، والله يعلم.

(١) - قال في روض الجنان وكما تبطل الصلاة فيه هكذا ما اشبهه من الأعداء التي من ضرورتها لمكان. وإن لم يسطر فيها الاستعراض كالطهارة وأداء الركوة والخمس والكفارة وقرئ القرآن المندوب، وأما الصوم في المكان المقصوب فقطع الفاصل بعوازه لعدم كونه هلاً لا مدخل ليكون فيه، ويمكن مجيء الإسكالات فيه أعيان البنية فانها محل فيتوجه على المكان كالقراءة انتهى.

ولو امره بالخروج من المأذون، وقد اشتغل بالصلاة تممها خارجا. وكذا لو ضاق الوقت، ثم امره قبل الاشتغال.

قوله: «(ولو امره بالخروج الخ)» اظهر الاحتمالات، القطع والصلاة خارجا مع السعة مطلقا، والآ فالصلاة خارجا، بحيث لم يمع من الخروج الواجب، لتجمع بين الحقيقتين. ولا يعد حينئذ عدم الالتفات واتمام الصلاة، لو كان الاذن صريحا، سيما اذا كان هو السبب في كونه في ملكه. وحينئذ يمكن في الضمني ايضا، وعدم لزوم شيء على المالك على تقدير الاذن الصريح اذله ان يرجع، للاستصحاب. وللناس مسلطون على اموالهم (١) وعدم التصرف في مال الغير الا باذنه. واللزوم في بعض الافراد، لدليل: مثل اللزوم باذنه في الرهن والدفن، وكأنه الراهن والدفن، فلا يجوز له الاخراج. بخلاف الاذن في الصلاة فانه لا يضره لمنع، ولا يلزم محذور. اذ لا يفعل هو حراما، ولا يامر بالحرام. لأنه مع عدم اذنه، القطع واجب، لاحرام.

وما يفهم من ظاهر عبارة المصنف، ففيه فوت كثير من اركان الصلاة مع امكان عدمه.

وما قيل: من عدم الالتفات ايضا، فهو اعم منه.

و اما ما اختاره المصنف - من الاتمام على تقدير الاذن صريحا، قياسا على الرهن والدفن - ففيه مامر، ولا يخفى: وعلى تقدير الثاني، فالصلاة خارجا مع الصيق، وفي الخارج مع السعة: لان في قوله (كن) لادلالة على الصلاة باحدى الدلالات الثلاث، والثاني اصعب. ففيه، انه كيف كان يصلي؟ فالاولى في التعليل في الاخير مامر، فتأمل، وهو الوجه في الصلاة خارجا مع الصيق، والامر بالخروج قبل الشروع (٢).

(١) - رواه في الموالى في امر المملك الثالث.

(٢) - من مخصص ما افاده قدس سره مستفاد من روح البقاء، فانه بعد ان ذكر في المسئلة وجوها لربعة، قال: رابعها، امره بين ما لو كان الاذن في الصلاة، او في الكون المطلق، او بشاهد الحال، او لمجرد فيتمها في الاول مطلقا ويخرج في الثاني مصلحا مع الصيق، ويضمها مع السعة: وهذا هو الاحود. ووجهه في الاول، انه اذا كان المالك في الامر فلازم شرعا، يخص في اللزوم، فلا يجوز له الرجوع بعد التحريم، كما لو ادن في دهر لميت في ارضه، وادن في رهن ماله على دين الغير، فانه لا يجوز له الرجوع بعدها.

## ويجوز في النجس مع عدم التعدي

**قوله: «(ويجوز في النجس الخ)»** دليل عدم اشتراط طهارة المكان عن الجاسات الغير المتعدية، والمتعدية المفعولها غير موضوع السجود. الاصل، والاوامر المطلقة، مؤيداً بخبر زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الشاذكونة (١) (وهي حصير صفي) يكون عليها الجنابة، ايضاً صلى عليها في المحمل؟ فقال: لا بأس (٢) وهي محمولة على اليوسة، للاجماع على عدم الجواز مع الرطوبة. وان كان في السند في الاستنصار، على من حكم المشترك (٣)، الا ان الطاهر انه الثقة مقرينة كثرة نقل احمد بن محمد عنه، وتسمية مثله صحيحاً، وابان بن عثمان، وهو ايضا ثقة ولا يضر القول: بانه باوسى، لعدم الثبوت، ولأنه قيل: ممن اجمعت عنه، وهو مقبول عند المصنف، وكثيراً ما يسمى الخبر الواقع هو فيه بالصحيح.

وبخبر محمد بن ابي عمير، قال قلت لابي عبدالله عليه السلام: صلى على الشاذكونة، وقد اصابها الجنابة؟ فقال: لا بأس (٤) وان كان في السند

وهي النواهي ان الادب في الاستقرار، لا يدل على اكمال الصلاة بما حدى الدلالات فيه اهم من اتصاله، والعام لا يدل على الخاص. ولزوم العارية انما يكون بسبب من المالک والشروع في الصلاة ليس من فعله وانعوى. وشاهد الحال، اصعب من الادب المطلق. وانما القطع مع الصحة، بالاستمرار لنشأها بها فوات كثير من اركانها، مع القدرة على الاتيان بها على الوجه الاكمل، بخلاف ما لو صاف الوقت، فانه يخرج بصلتها مؤنيا للركوع والسجود بحيث لا يتأخر في الخروج، من المعتاد، مستجيلاً بما امكن. فاقصد اقرب الطرق، تعلماً من حق الادمي المصيق بحسب الامكان، انتهى محل الحاجة.

(١) - شاذكونة مفتوح الدال المعجمة ثياب غلاظ تعمل بدمس والى يدها سبب الحافظ ابو يوب الشاذكوني، لانه كان يبيعها. وقيل هي حصير صغير سجد للافتراء.

(٢) - الوسائل باب ٣٠ من ابواب النجاسات، حديث ٣-

(٣) - سنده في الاستنصار هكذا (احمد بن محمد، عن علي بن حكم، عن ابان بن عثمان، عن

زرارة)

(٤) - سنده في التهذيب هكذا (احمد بن محمد، عن حماد بن محمد، عن يونس، عن سعد بن عبدالله، عن احمد بن محمد، عن صالح، عن السكوني، عن محمد بن ابي عمير، قال قلت لابي عبدالله عليه السلام.

وهي الاستنصار هكذا (احمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن صفوان، عن صالح التلي عن محمد بن ابي عمير، قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام).

ويمكن ان يكون المراد من قول الشارح (وهو اشياء اخرى) عرقه السد الاول، او استبعاد نقل محمد

ويشترط طهارة موضع الجبهة دون باقى مساقط الاعضاء.

محمد بن صالح السلي، وهو مجهول: وفيه اشتباه آخر. وهما مؤيدان بالشهرة، ولا يضر كون السؤال عن الصلاة في المحل في الاول.

لان لجاسة تضردائما الا في الموضع المستثنى، وليس المحمل منه. وعدم التفصيل ايضا يدل على التعميم. ولا تعارضهما موثقة عبدالله بن بكير (الفتحى الثقة) قال: سالت ابا عبدالله عليه السلام. عن الشاذكونة يصيبها الاحتلام، اي صلى عليها؟ فقال: لا (١) لوجود عبدالله: مع الندرة: وعدم الصراحة بالنجاسة واليبوسة: فقد يكون المراد احتلام الرجل عليها مع رطوبة المنى: مع امكان حمله على الكراهة، لجميع.

فقول ابي الصلاح—بأشترط طهارة جميع المساقط: وقول السيد بجميع مساقط البدن على ما نقل— غير ظاهر الدليل، حتى يظهر. وفي صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام ايضا دلالة عليه، حيث قال: وسأله عن البوارى يصيبها البول هل تصلح الصلاة عليها اذا جعت من غيران تغسل؟ قال: نعم، لا بأس (٢).

واما دليل اشترط خلوه عن المتعدية الغير المعفوة، وخلو موضع الجبهة المعتبر لصحة الصلاة عليها مطلقا. وهو ما يصدق، لا الدرهم: فهو الاجماع، وبعض الاحبار (٣)

بن ابي عمير عن الصادق عليه السلام، مع عدم ادراكه كما يستفاد من تبيح المقال ج ٢ صفحته ٦١ فراجع ولكن الوسائل نقل الحديث في موضعين: احدهما في باب ٣٠ من ابواب النجاسات حديث ٤ عن صالح السلي. وثانيهما في باب ٣٨ من ابواب مكان المصلي حديث ٤— عن صالح الكوسى، ملاحظ، وعلى كل تقدير، مما في المتن من (محمد بن صالح السلي) غير صحيح، فلهذا اشتباه من النسخ، وان كان في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة هكذا.

(١)— الوسائل باب ٣٠ من ابواب النجاسات، حديث ٦—.

(٢)— الوسائل باب (٢٩) من ابواب النجاسات حديث ٣—

(٣)— الوسائل باب (٣٠) من ابواب النجاسات، فراجع.

وكذا يشترط وقوع الجبهة في السجود على الارض او ما انتته مما لا يؤكل ولا يلبس.

وكذا دليل اشتراط كون موضع الجبهة: بالمعنى المذكورة الارض، ومما استه من النبات الذي لا يؤكل عادة كالثمار، ولا يلبس كالقطن. هو الاجماع على ما نقل، مع الاخبار الكثيرة: منها صحيحة حماد بن عثمان (الثقة، في لمقيه وفي التهذيب ايضاً، لكن صحة طريقه اليه غير واضح) عن ابي عبدالله عليه السلام به قال: لسجود على ما انبتت الارض الا ما اكل اوليس (١) وصحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت له اسجد على الرمت؟ يعني القير، فقال: لا، ولا على الثوب الكرسف، ولا على الصوف، ولا على شئ من الحيوان، ولا على طعام، ولا على شئ من ثمار الارض ولا على شئ من الرياش (٢) وصحيحة الفضيل بن يسار وهر يدب معاوية حميما عن احدهما عليهما لسلام قال: لا لباس بالقيام على المصلي من الشعر والصوف اذا كان يسجد على الارض، فان كان من نبات الارض فلا لباس بالقيام عليه والسجود عليه (٣) وحسن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال الجبهة كلها من قصاص شعر الراس الى الحاجبين موضع السجود، فايما سقط من ذلك الى (على كا) الارض اجزأك مقدار الدرهم، او مقدار طرف الانملة (٤) وصحيحة زرارة في الفقيه عنه عبه السلام انه قال: ما بين قصاص الشعر الى طرف الانف مسحد، فما اصاب الارض منه فقد احزأك (٥) لانه روى ذلك اولاً عن سماعة (٦) عن ابي عبدالله عليه لسلام، ثم قال: وروى زرارة عنه مثل ذلك، وطريقه اليه صحيح، وصحيحة على بن يقطين في الفقيه و لتهذيب، قال سألت ابا الحسن الماضي عليه السلام عن الرجل يسجد على المسح و الساط؟ قال: لا لباس اذا كان في حال التقية، ولا لباس بالسجود

(١) - الوسائل باب (١) من ابواب ما يسجد عليه حديث - ٢ -

(٢) - الوسائل باب (٢) من ابواب ما يسجد عليه حديث - ١ -

(٣) - الوسائل باب (١) من ابواب ما يسجد عليه حديث - ٥ -

(٤) - الوسائل باب (٩) من ابواب السجود حديث - ٥ -

(٥) - الوسائل باب (٩) من ابواب السجود حديث - ٤ -

(٦) - ط عن (مسند المايطي) كما في الفقيه.

عنى الثيب في حال التقيّة (١) وصحيحة زرارة (فيها) عن أحدهما  
عنه لسلام به قال: قلت له: الرجل يسجد و عليه قلسوه أو عمامه؟ فقال: إذا  
مس شيئ من حشته الارض فيمابين حاحيه وخصاص شعره فقد اجزء عنه (٢).  
ولاحبار في ذلك كثيرة، وفيها كفاية (٣).

وفيها أيضا دلالة ظاهرة على عدم اشتراط مقدار الدرهم في الجبهة كما  
نقل عن ابن بابويه. على ان كتابه حال عنه. مع نقل هذه الاخبار فيه. مع  
صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام، قال سألته: الى قوله: فاسجدوا على  
لمروحة وعلى اسواك وعلى عود (٤)، وفي الاخبار الكثيرة دلالة عليه، تركت  
ذكرها لكفاية ذلك، وجمعت اكثرها في رسالة على حده. مع الاصل، والشهرة،  
ولاوامر بمطلقة. فحمل الدرهم، على الافصل، لو كان، بل كلامه ايضا، لان  
كثيراً ما يقول الوحوب، والظاهر ان مراده شدة الاستحباب.

وفي لقير: اختلفت الرواية، فمن في المعبد في الصحيح عن معاوية بن  
عمار انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الصلاة على الفار؟ فقال: لا بأس به (٥)  
وعن معلى بن خنيس عنه عليه السلام عن الصلاة على القفر (٦) والقير؟ فقال:  
لا بأس به (٧) وهذه بقها الشيخ ابصاعن معاوية بن عمار حيث سأل المعلى وهو  
حاضر. و نكها غير صحيحة على التقديرين. وذكر في الكافي والاستبصار عن  
ابي الحسن الرضا عليه السلام قال: لا تسجد على القير (ولا على القفر - صا) ولا

(١) - الوسائل باب (٣) من ابواب ما يسجد عليه حديث - ١ - ٢ -

(٢) - الوسائل باب (١٤) من ابواب ما يسجد عليه حديث ٢

(٣) - وسألتني تلمذ البحث في بيان المراد من الاكل واللبس عند قول المائى قلنسوه (و يجتنب

المشبه بالحنس الخ)

(٤) - الوسائل باب (١٥) من ابواب ما يسجد عليه، قطعة من حديث - ١ - ٢ -

(٥) - الوسائل باب (٦) من ابواب ما يسجد عليه، حديث - ٥ -

(٦) - القفر بالفتح، شيء يشبه بالقير، قاموس.

(٧) - الوسائل باب (٦) من ابواب ما يسجد عليه، حديث - ١ - لكن من الحديث عن التهذيب هكذا

(سأل المعلى بن حمزة يا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن السجود على القفر والقير الخ).

### على الصاروخ (١).

وليس في سندها من لم يصرح بالتوثيق غير على بن اسماعيل (٢):  
والظاهر انه الذي ذكره في الخلاصة، وقال: انه خير فاضل، وما ذكر غيره وكذا  
ذكره في رجال ابن داود، آخره وليس هذا ذاك، لانه من اصحاب امير المؤمنين  
عليه السلام كما قاله الشيخ في فهرسته: وحمل الشيخ الاولى على التقية  
والضرورة، واستحسسه المصنف في المنتهى: ويمكن ان يقال هذه مؤيدة  
بالشهرة، بل القائل بغيرها غير معلوم و (٣): بصحيفة زرارة المتقدمة: وبعموم  
الاخبار الكثيرة الصحيحة: في عدم الجواز على غير الارض ونباتها، ولا شك انه  
خرج عنها، ولا يسمى بها كالذهب والفضة وسائر المعادن.

على انه لا صراحة في الاولتين على جواز السجدة على القير  
كما ترى (٤): وايضا قد يكون (القار) الواقع في صحيفة معاوية غير القير من  
الاشياء السود، فلولا ذلك كله لكان القول بالجواز اولي، وحمل ما يدل على  
النفي على الكراهة.

وكذا اختلفت الرواية في القطن والكتان. ولكن دلت على عدم ما مر في  
عمومات الاخبار من استثناء ما اكل ولبس، ومعلوم انهما اعظم الملبوسات.  
وايضا استثنائهما بخصوصهما في رواية ابي الفضل (٥) وما في صحيفة زرارة من  
عدم الجواز على العمامة (٦) وفي حسنة ايضا ولا على الكرسف (٧).

(١) - الوسائل باب ٦ من ابواب ما يسجد عليه، حديث ١.

(٢) - في الحديث كما في التهذيب والاستبصار هكذا (لعمري محمد، عن علي بن اسماعيل، عن  
محمد بن عمر بن سعيد، عن ابي الحسن الرضا عليه السلام).

(٣) - عطف على قوله قدس سره (بالشهرة).

(٤) - لان مورد السؤال في الحديث، هو الصلاة على القير، لا السجود عليه، لكن تقدم آخري  
لتهذيب، من ان مورد، هو السجود على القير.

(٥) - الوسائل باب ١ من ابواب ما يسجد عليه، حديث ٦ - والصحيح (عن ابي العباس، العجلي  
عبد الملك) راجع.

(٦) - الوسائل باب ١٤ من ابواب ما يسجد عليه، حديث ٢.

(٧) - الوسائل باب ٢ من ابواب ما يسجد عليه، حكمة من حديث ١.

وذكر الشيخ انخاراً دالة على الجواز على القطن والكتان والثوب، وليس فيها واحد نقي. وحمل البعض على التقية لئلا يأمروا في صحيحة على (١) والبعض على الضرورة لخبر منصور بن حازم (٢) والشهرة مؤيدة. فمذهب السيد بالجواز بعيد، مع ان له مذهبا آخر موافقا لشنهرة، فهما جيدان.

ووقع الاختلاف فيها ايضا في نصح موضع السجود (٣) ومسح التراب عن الجبهة في الصلاة (٤) والجمع بالكراهة والجواز احسن.

وكذا يندفع اختلاف الاخبار - في وضع الانف على ما يصح السجود عليه - بالحمل على الاستحباب، لصحيحة زرارة قال: قال ابو جعفر عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله: السجود على سبعة اعظم: الجبهة، واليدين، والركبتين، والابهامين من الرحلين. وترغم بانفسك ارغاما: اما الفرض فهذه السبعة، واما الارغام با لانف فسهة من السبي (ص) (٥) وفي الاخبار المتقدمة ايضا دلالة عليه: حيث وقع الاكتفاء في السجود بحزء ما بين القصاص والحاجب، ومثل قوله عليه السلام: وليس على الانف سبعة (٦) وان الجبهة الى الانف، اي ذلك اصبت به الارض في السجود اجزأك والسجود عليه كله افضل (٧): فحمل ما يدل على وضع الانف ايضا، على الاستحباب لئلا يأمروا. ويحتمل ان يكون ذلك ايضاً من ادالسيد، الله يعلم.

فعلم بما سبق: ان وضع الجبهة كلها مع الانف - بوضع طرف الاعلى، على ما نقل عن السيد - اولى: ثم دونه الجبهة، ودونه مقدار الدرهم.

(١) - الوسائل باب ٣ من ابواب ما يحد عليه حديث - ١ - ٢.

(٢) - الوسائل باب ٤ من ابواب ما يحد عليه حديث - ٧.

(٣) - الوسائل باب ٧ من ابواب السجود، راجع.

(٤) - الوسائل باب ١٨ من ابواب السجود، راجع.

(٥) - الوسائل باب ٤ من ابواب السجود حديث - ٢.

(٦) - الوسائل باب ٤ من ابواب السجود حديث - ١ - وفي (السجود) بدل سبعة.

(٧) - الوسائل باب ٩ من ابواب السجود حديث - ٣.



ولا يصح السجود على الصوف والشعر والوبر والجلد والمستحيل  
من الأرض إذا لم يصدق عليه اسمها كالمعادن.  
والوحل  
فإن اضطرأوا .

واعلم: أن هي باب زياداب النهذيب حديثا صحيحا عن عبي بن جعفر  
عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن المرأة تطول قصتها، فإذا سجدت وقع  
بعض جبهتها على الأرض، وبعض يغطيها الشعر، هل يحور ذلك؟ قال: لا حتى  
تضع جبهتها على الأرض (١): فلو كان به قائل لا يمكن القول بالوجوب لها. وحمل  
مما سبق على الرجال، ولكن الظاهر أنه لا قائل بالوجوب وبالفارق، فتحمل على  
الاستحباب، ويكون لها أكدوا ولي.

وأما الدليل على عدم الجواز على المستحيل من الأرض، فقد مر ما يكفي:  
ويؤيده الشهرة، بل ما يعرف الخلاف فيه. وصحيفة محمد بن الحسين (كانه ابن  
أبي الخطاب الثقة): أن بعض أصحابها كتب إلى أبي الحسن الماصي عليه-  
السلام يسأله عن الصلاة على الزجاج؟ قال: قلما نعد كتابي إليه تفكرت  
فقلت هو مما أثبتت الأرض، وما كان لي أن أسأل عنه قال: فكتب إليه: لا تصل  
على الزجاج، وإن حدثتك نفسك أنه مما أثبتت الأرض، ولكنه من الملح  
والرمل، وهما مسموخان (٢) أي خرجا عن الأرضية، فكذلك كن ما خرج عنها،  
وهو ظاهر.

وأما عدم جواز الصلاة على الوحل، فوجهه عدم الاستقرار مع روية  
عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن حدالطين الذي لا يسجد عليه  
ما هو؟ فقال: إذا غرقت الجهة ولم تثبت على الأرض (٣).

فلو اضطرأوا ولرواية عمار أيضا عنه عليه السلام فإذا رفع رأسه، من

(١) - الوسائل باب ١٤ من أبواب ما يسجد عليه حديث-٥.

(٢) - الوسائل باب ١٢ من أبواب ما يسجد عليه حديث-١.

(٣) - الوسائل باب ١٥ من أبواب مكان المصلى حديث-٩.

و يجوز على القرطاس و ان كان مكتوبا

الركوع، فليؤم بالسجود ايماء وهو قائم الحديث (١) ويؤيده الشهرة. ويمكن عدم صدق الارض عليه.

وكذا عدم الاستقرار، وعدم الارضية، يدل على عدم الجواز على الارض السبحة لتي يكون مملحة، ولا يستقر عليه الجبهة.

وكذا لا يجوز على الثلج: لانه ليس بارض ولا نباتها، مع انه يؤكل، ويدل عليهما صحيحة معمر بن حلال (الثقة) قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن السجود على الثلج؟ فقال: لا تسجد في السبحة ولا على الثلج (٢) فيبغى حمل ما قيل بكرهه الصلاة في السبحة على غير ما قلناه لما مر. وبعد حمل النهي في هذه الرواية على الكراهة او التحريم. وايضا يدل على الثلج فقط ما في رواية داود الصرمي عنه عليه السلام: ان امك ان لا تسجد على الثلج فلا تسجد عليه، و ان لم يمكنك فسهو و اسجد عليه (٣): ولا يبعد تقديم الثوب عليه، كما قاله لمصنف في المنتهى، لكثرة الروايات فيه (٤) وانه من البات في الجملة.

ودليل جواز السجود على القرطاس — ولو كان مكتوبا، بل ولو كان من جنس الملبوس — الاصل: والا المطلقة و امر: و صدق كونه مما ينبت، مع عدم صدق الملبوس عليه الا ان، لخروجه عنه: و صحيحة جميل بن دراج عن بي عبدالله عليه السلام، انه كره ان يسجد على قرطاس عليه كتابة (٥) و ظاهر الكراهة، الجور، وان سبها الكتابة: و صحيحة علي بن مهزيار، قال سأل دود بن فرقد ابا الحسن عليه السلام عن القراطيس و الكواغذ المكتوبة عليها، هل يجوز

(١) — الوسائل باب ١٥ من ابواب مكان المصلي دليل حديث — ٤ — وصدر الحديث هكذا (فان سأله، ارجل يصيه لمصر وهو في موضع لا يقدر على ان يسجد فيه من الطين ولا يجد موضعا خافا؟ قال، يفتح لصلاه، فاد ركع طيركع كما يركع اذا صلى فاد رجع الحديث

(٢) — الوسائل باب ٢٨ من ابواب مكان المصلي حديث — ١.

(٣) — الوسائل باب ٢٨ من ابواب مكان المصلي حديث — ٣.

(٤) — الوسائل باب ١٥ من ابواب مكان المصلي حديث — ٥. و باب ٢٨ من ابواب مكان المصلي

حديث ٢ — ٤.

(٥) — الوسائل باب ٧ من ابواب ما يسجد عليه حديث — ٣.

وعلى يده ان منعه الحرولا ثوب معه

السجود عليها، ام لا؟ فكتب: يجوز (١) وصحيحة صفوان الجمال قال رايت ابا عبد الله عليه السلام، في المحمل يسجد على القرطاس، واكثر ذلك يؤمى ايماء (٢) فكان الايماء: لانه كان معذورا، او كانت نافلة، فتأمل والظاهر الاجتناب احوط، سيما عن المعمول من غير نبات الارض، بل عن المشتبه ايضا: ولا يبعد وجوب الاجتناب عنهما، للاخبار المتقدمة الدالة على اشتراط كون المسجد الارض او ما تنبته، وعدم ثبوت التصريح في الخبر الصريح بالكاغذ، و ان كان من غير نبات الارض، فيحمل على غيرهما، ويكون سبب ترك التفصيل ما صدر عنهم عليهم السلام من تلك الاخبار المتقدمة، فتأمل: فانه لا بد من تخصيصها، او تخصيص الكاغذ، ولعل التخصيص في الاولى، اولى: وفي الثانية احوط.

ودليل الجواز عند الحر والضرورة على اليد ولعل (مراده-خ) ظهورهما، ليقع موضع السجود على الارض - هو خبر ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت له اكون في السفر فتحضر الصلاة و اخاف الرمضاء (٣) على وجهي كيف اصنع؟ قال: تسجد على بعض ثوبك: فقلت: ليس على ثوب يمكنني ان اسجد على طرفه وذيله؟ قال: اسجد على ظهر كفك فانها احدى المساجد (٤) و يدل اخبار كثيرة على جواز السجود على مثل كفه من ادى الحر والبرد (٥) و على جوارها على الثوب من القطن او الكتان اذا كان ثلجا (٦) و على الجواز على الثوب مطلقا للتقية كما مر (٧).

(١) - الوسائل باب (٧) من ابواب ما يسجد عليه حديث - ٢

(٢) - الوسائل باب (٧) من ابواب ما يسجد عليه حديث - ١

(٣) - رمض يوما رمضاء من باب تصب، فتشد حره. ورمضت قلعه بالحر، احترقت: ورمضت الرضاء احترقت، مجمع البحرين.

(٤) - الوسائل باب (٤) من ابواب ما يسجد عليه، حديث - ٥.

(٥) - الوسائل باب (٤) من ابواب ما يسجد عليه، حديث ٢-٣.

(٦) - الوسائل باب (٤) من ابواب ما يسجد عليه حديث - ٧.

(٧) - الوسائل باب (٣) من ابواب ما يسجد عليه، فراجع.

و يجتنب المشتهة بالجس في المحصور دون غيره.

و يدل أيضا على حوار القيام على الصوف وغيره مما لا يجوز السجود عليه مع كون المسجد مما يصح، مثل صحيحة الفصيل بن يسار و يزيد بن معاوية عن أحدهما عليهما السلام قال: لا بأس بالقيام على المصلي من الشعر والصوف، إذا كان يسجد على الأرض، وإن كان من نبات الأرض فلا بأس بالقيام عليه والسجود عليه (١) و كذا خبر حمران عن أحدهما عليهما السلام: فإذا لم يكن حمرة جعل حصي على الطيفسة حيث يسجد (٢) والحمرة بالضم سجادة صغيرة تعمل من سعف النخل. و مثله رواية الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: دعا أبي بالخمرة فأبطلت عليه فأخذ كفا من حصي فجعله على البساط ثم سجد (٣).

فرواية غياث بن إبراهيم — عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام: أنه قال: لا يسجد الرجل على شيء ليس عليه سائر جسده (٤): فكان المراد من جنس ما يسجد عليه — يمكن حملها على الكراهة: لأنه لا شك في أولوية وقوع جميع لأعضاء على ما يصح اسجود عليه، بل الأرض، بل التراب: مع أنه قيل (غياث) فاسد العقيدة: وحملها الشيخ على التقية. لعل الأول أولى، وإن كان فساد لعقيدة قرينة لها.

قوله: «(ويجتنب الخ)» الطاهر من سوق الكلام، أن المقصود المسجد فقط، ويحتمل المكان مطلقا، ولكن مع التقييد بالرطوبة المتعدية الغير المعفوعة عنها. و يحتمل القيد الأخير في المسجد أيضا، ولكن كلامهم خال عن ذلك فالظاهر التعميم.

ثم هذا الحكم في غاية الاشكال، كما اشرت اليه في بحث لائين، المشتهة طاهرهما بالجس: إذا العقل والنقل يقتضي عدم الاجتناب، سيما أدلة: كل شيء طاهر حتى تعلم أنه نجس. وحكمهم بطهارة الماء لوثيقن وقوع الجاسة اما على الماء أو على اطراف الطرف الذي هو فيه باليقين: وكذا في أحد

(١) — الوسائل باب ١ من أبواب ما يسجد عليه حديث ٥.

(٢) — الوسائل باب ٢ من أبواب ما يسجد عليه حديث ٢.

(٣) — الوسائل باب ٢ من أبواب ما يسجد عليه حديث ٣.

(٤) — الوسائل باب ٨ من أبواب ما يسجد عليه حديث ٤.

الموصفين: وكذا حكمهم في ناحة التمر الواقع فيه تمرات محرمة الاكل العدة، وغير هذه، وهو الموافق للقوانين.

ولا يضر الحكم باجتناّب المشتبه بذات المحرم، لعدم كونه الاصل في ذلك كونها ذات المحرم، وكونها حلال، مع الاحتياط في القروح. وكذا في المشتبه بالميتة والمذكي، لانهم يقولون هما ايضاً: الاصل عدم الذكاة وانه ميتة حتى يتحقق.

نعم لا فرق بينها، اي المشتبه من الامكة، وبين الاناثين، والثوب المشتبه بالنجس: على انه لا دليل لهم على ما رأياه الا في الاناثين، فانه ورد خبران (١) غير صحيحين:

فقياس البعض عليهما—دون البعض من غير دليل،—محل التامل، لعلة اجماع، ولكن غير معلوم في الاناثين ايضاً حيث نقل المصنف هناك الخلاف عن بعض اصحابنا، مثل محمد بن مسلم (٢): بوجوب الوضوء بهما، والفصل بالثاني، ثم الصلاة.

وقد استدلل هناك المصنف بيقين شغل الذمة والنجاسة، فلا يزيله لا يقين مثله. واطن يمكن جعله دليلاً على خلافه، والقول بان اصل الطهارة يفيد صهرة كل واحد من الاناثين بخصوصه، بمثل ما مر في صاحبي اتوب المشترك مع وجود المنى المتيقن كونه من احدهما.

ولعجب من الشارح يقول هذا كله لا كلام فيه: فكانه ثبت عنده اجماع: من هذا طهران جعله مخصوصاً بالمسجد اولى، لاشتراط الطهارة فيه مطلقاً، ولقلة الاشكال.

ثم الظاهر انه لا شك ان المفهوم من الرواية و من كلامهم، سيما دليل لمتهى: ان سبب وجوب الاجتناب هو النجاسة والاشياء بها، فهو استعمال

(١) المسائل باب ٨ من ابواب الماء المطلق حديث ٢-١٤.

(٢) قال في المنتهى ص ٣٠ ج ١: (وقال ابن الماجشون ومحمد بن مسلم: لا يضرى، ويتوضأ

بكل واحد منهما وعلى بعد ان يغسل بالثاني ما لم يسه من الاول

المشبه، بالرطوبة يصير حكمه حكم المشته، للدليل بعينه: ولانه يلزم صحة الصلاة بالوصوء بالماء انذى وقع فيه جميع الثياب المشبه الامقدار النجس: مع ان احتمال نجاسة الماء اكثر منه يقينا: وكذا مع استعمال تلك الامكنة مع الرطوبة بالثوب والبدن الامقدار موضع الجاسة، ثم الصلاة حينئذ في مكان طاهر مع عدم صحتها في جزء من تلك الامكنة، وان لم يكن المسحضان عمما، وموضع السجدة فقط ان خصصنا، مع اشتراط يقين الطهارة، بل الطهارة الشرعية و هو بعيد. فعلى القول بوجوب الاجتناب، ينبى الحكم بالتعدى كما يظهر من المصنف في بحث الاناء حيث قال: ولو انقلب احد المشتهين ثم اشبه الثاني بمتيقن الطهارة وجب الاجتناب، على ما قاله الشارح (١)، حيث قال: واللاحاق— اى الحاق ما اصاب احدهما من طاهر، بحيث ينجس بالملاقات لو كان نجسا— بالمحس المشته في احكامه الى ان يحصل المطهر يقينا، وهو اختيار المصنف في استعمال احد الاناثين الخ فتأمل فيه: فانه عاريت غير هذا شيئا من المصنف يصلح لاحد ذلك، وفيه تأمل: فلا يظهر متانة دليل المحقق الثانى الذى اشار اليه بقوله: ويحتمل الثانى: اى عدم اللاحاق— وقوفى الحكم بنجاسة ماشك في نجاسته على المتيقن، وهو الطاهر المشته بالنجس مع الحصر— لا باقلنا ليس سببه على ما فهم الا الجاسة، فلا معنى لعدم تعدى حينئذ

١— قوله (على ما قاله لشارح) متعلق بقوله (ينبى الحكم بالتعدى) وحيث ان في كلام المصنف اشارة الى ما قاله اشارح فنحن نذكر كلام الشارح طوله لايضاح المطلب. قال في رد المحتار اما لكلام فيما لو اصاب احدهما حسا طاهرا بحيث ينجس بالملاقة لو كان الملاهى معلوم النجاسة فهل يجب احتنايه كما يجب احتنايه بالاقاء ويجب غشه بماء متيقن الطهارة كان نجسا اى يبقى على اصل الطهارة يحصل الاول لانجاسه بالنجس في الاحكام فالملاقى له امان من اوشبهه بالنجس وكلاهما موجب للاحتياط واللاحاق بالنجس المشبه في احكامه الى ان يحصل المطهر بما وهو اختيار المصنف في المنتهى في استعمال احدا لاثني المشه طاهرها بالنجس والحتمه في التهايه من شكلا للحكم : يحصل الثانى وقوفه في الحكم بنجاسة ماشك في نجاسته على المتيقن وهو الطاهر المشته بالنجس مع الحصر واستصحاب باسحاله التى كانت قبل الملاقة فان احتمال علاقات النجس لا يزيل علم الاصل المقصود به ومجرد الشك لا يزيل الرعين الا فيما نص اوضح عليه. ولمع مساواة المشبه بالنجس له في جميع الاحكام فان عين المتنازع وانما استحقق لنجوه به في وجوب الاحتياط ومنه قطع المحقق الشرح على ولا يجرى مما به ديبه وان كان الاحتياط حكما اخر.

سيما على تقرير الشارع، فانه.

قال: يكون المشبه نجساً يقياً، فكيف يكون الدليل على القول بعدم نجاسة ما يلاقيه ملاقة ثبت كونها منجساً في النجس اليقيني - متياً، نعم لو قيل الاجتناب حكم ثابت على خلاف الاصل - بالنص او الاجماع، تعبداً محضاً، فلا يتعدى الى غيره - لكان وجهاً لا يخلو عن متانة، لعله مقصود المحقق، وقد عرفت مافيه، فتأمل. ثم بعد الحكم لا ينبغي التعدي عما اجمع عليه وثبت دليله، فكان ذلك على تقدير وجوده ليس الا في المحصور.

واما تحقيق المحصور وغيره؛ فحواله الى العرف الغير المضبوط لا يخلو عن اشكال:

وينبغي ان ينشأ على تعذر الاجتناب والتعسر الذي لا يتحمل مثله، وعدمهما. وهو ايضاً لا يخلو عن اشكال، لعدم ضبط التعسر الا بالعرف ونحوه، ويكون مثل ماير المحال الى العرف: فينبغي كونه حيث لا عفو لا طاهراً كما يفهم من كلامهم: وهذا ايضاً يدل على عدم قوة دليل الاجتناب، لانه لو كان دليلاً قوياً ما كان يستثنى منه شيء، كما لو ثبت نجاسة غير المحصور تعييناً (يقيناً - سخ) يجب الاجتناب مهما امكن، فيجب التيمم لو كان ماء. وايضاً الحصر هنا ليس في كلام الشارع حتى يحال الى العرف، حيث لا شرع، ولا عرف، ولا لغة.

وايضاً قد لا يكون في اجتناب غير المحصور حرج اصلاً، بان يكون له موضع ظاهر بجبته. وكذا في اكل المشبه بالميتة والمذكي، واجتناب الاجنبية المشبهة بذات المحرم، فتأمل فيه جيداً، واحتط سيما في الكاح، فان لروح اشد مبالغة كما ورد في بعض الاخبار. (١)

ولعل المراد (٢) بالاكل واللبس، جنبهما، كما يشعر به استثناء القطر والكتان. فانه بمنزلة استثناء الملبوس، فتأمل: ولأستثناء ما اكل وبس من

(١) - الوسائل باب ١٢ من أبواب آداب القاضي حديث ١٤ ١٥ - ١٦ لا يحتمل له المناسب بيان  
هذا المطلب عند شرح قول المصنف (مما لا يؤكل ولا يلبس) المذكور سابقاً.

(٢) - لا ينبغي ان المناسب بيان هذا المطلب عند شرح قول المصنف (مما لا يؤكل ولا يلبس) المذكور سابقاً.

النبات، فيكون لمستثنى النبات المأكول والملبوس، وهو الجنس مهما، لا المعدل لهما، ولم يرد في بعض الاخبار: من الصلاة على الصوف والشعر، مع السجود على الارض (١) وللمنع في رواية علي بن ريان قال: كتب بعض اصحابنا ليه بيد ابراهيم ابن عقبة يسأله (يعني ابا جعفر عليه السلام) عن الصلاة على الحمرة بمدينة؟ فكتب: صل فيها ما كان معمولاً بحيوطة، ولا تصل على ما كان معمولاً بسيوره (٢) فكان المنع لوقوع السجدة على السير، ومعلوم انه غير ملبوس في هذه الحالة، وغير ذلك من الاخبار وذلك هو المفهوم من قول الاصحاب.

وايضاً ظهر مما سبق عدم الجواز على المعدن، وصرح في بعض الاخبار على عدم الجواز على الذهب والفضة (٣).

وايضاً معلوم، الجواز على الارض، وان شويت، لعدم الخروج عن الارضية، بصدق الاسم، وللاصل، وقد يوجد في خبر صحيح الجواز على الجص فهو اولى. وهو مروي بطرق مختلفة، رواه الشيخ عن الحسن بن محبوب قال: سأل ابا الحسن عليه السلام عن الجص توقد عليه بالمذرة وعظام الموتى، ثم يجصص به المسجد، يسجد عليه؟ فكتب اليه بخطه: ان الماء والثار قد طهرا (٤) فيدل على الجواز على الجص، ولكن في مضمونها تردد: من حيث عدم ظهور طهارة الماء له، بل النار ايضاً: الا ان يقال: بعدم بحاسة الارض قبل الاحراق، لليبوسة: ويكون المراد طهارة مامعه من العذرة التي احترقت وصارت دخاناً او رماداً او غير ذلك، فتأمل.

ويضاً: الطاهر ان المراد بالاكل واللبس، ماهو العادة بين اكثر الناس، او في الحملة ولو في قطر واحد، فيعم المنع للصدق، ويحتمل اختصاص اهله به، ويحتمل الاختصاص بالاكل لو كان العادة له خاصة، والمنع حينئذ مطلقاً،

(١) - الوسائل باب ١ من ابواب ما يسجد عليه حديث ٥.

(٢) - الوسائل باب ١١ من ابواب ما يسجد عليه حديث ٢.

(٣) - الوسائل باب ١٢ من ابواب ما يسجد عليه حديث ٢.

(٤) - الوسائل باب ١٠ من ابواب ما يسجد عليه حديث ١.



و يكره ان يصلي والى جانبه او قدامه امرئة تصلى ، على رأى :  
و يزول المنع مع الحائل ، او تباعد عشرة اذرع ، او مع الصلاة خلفه .

والعدم مطلقا كما هو الطاهر .

والظاهر ان الاكل بسبب العلاج والدواء فى بعض الامور ما لم يصر عادة لا يصر . الله يعلم ، والاجتناب احوط ، فلا يترك بوجه .

قوله : « (ويكره ان يصلى الخ) » دليل الجواز حسنة حريز عن ابى عبدالله عليه السلام فى المرئة تصلى الى جنب الرجل قريبا منه ؟ فقال : اذا كان بينهما موضع رحل فلا بأس (١) .

وصحيفة معاوية بن وهب (الثقة) سال ابا عبدالله عليه اسلام عن الرجل والمرئة يصليان فى بيت واحد ؟ فقال : اذا كان بينهما قدر شبر صلت بحذاء وحدها وهو وحده لا بأس (٢) والظاهر ان القيد بالوحدة لاشتراط التقدم فى الجماعة : الله يعلم :

وصحيفة رواية عن ابى جعفر عليه السلام : اذا كان بينها وبينه ما يتخطى او قدر عظم الذراع فصاعدا فلا بأس (صلت بحذاء وحدها) (٣) وصحيفة جعفر عن ابى عبدالله عليه السلام قال لا بأس ان تصلى المرئة بحذاء الرجل وهو يصلى الحبر (٤) وترك التقييد يدل على العموم : بل صريحها عدم اعتبار عشرة اذرع ، والحائل : والثلاثة الاخيرة فى الفقه .

والظاهر ان التقييد المذكور ، لشدة الكراهة بدونه حيث لا قائل مرواها معه : ووجه دلالتها على الجواز مطلقا مع القيود المذكورة (٥) ، عدم القائل بالجواز وزوال التحريم بالقيود المذكورة : بل يشترط الحائل ، او بعد عشرة اذرع ،

(١) - الوسائل باب ٥ من ابواب مكان المصلى حديث - ١١ .

(٢) - الوسائل باب ٥ من ابواب مكان المصلى حديث - ٧ .

(٣) - الوسائل باب ٥ من ابواب مكان المصلى حديث - ٨ هكذا فى النسخة ولكن لم ينقل جملة (صلت بحذاء وحدها) فى الوسائل .

(٤) - الوسائل باب ٤ من ابواب مكان المصلى حديث - ٤ .

(٥) - القيود المذكورة فى الروايات اربعة : الاولى ، الفصل بمقدار موضع الرجل . والثانية ، فصل بشبر . والثالث والرابع ، الفصل بغير ما يتخطى ، او بعد عظم الذراع .

اوالتأخير، على ما نقل عنهم. ولو لاذلك لكان القول بالتحريم بدون القيود المذكورة متجها.

و يؤيد الجواز اختلاف القدر المذكور، ولفظ: (لابأس).

ولا دلالة على الجوار - مع اشتراك محمد، وان كان الظاهر انه ابن مسلم الثقة - في صحيحة محمد عن احدهما عليهما السلام قال سألته عن الرجل يصلي في زاوية الحجرة وامرئته او ابنته تصلي بحذاء في الزاوية الاخرى؟ قال: لا ينبغي ذلك فان كان بينهما شبراً اجزاء (١): لان لفظة (لا ينبغي) يطلق على التحريم كثيراً. و يؤيده قوله (فان كان اه) ... والظاهر انه (الستر) بالسين المهملة والتاء المنقطة بنقطتين من فوق: لا الشبر، بالشين المعجمة والباء المنقطة بنقطة واحدة من تحت، كما يفهم من المنتهى والتعذيب، حيث قال: يعني اذا كان الرجل متقدماً للمرءة بشبر: لان كون كل واحدة في زاوية من البيت يدل على ان بينهما اكثر من شبر، فلا يحتاج الى ذلك التقييد بل يصير لغواً.

وايضاً قد لا يحتاج الى التقييد بالتقدم، فتأمل: وايضاً لا يشترط شبر بالاتفاق، فليس العمدة خبر محمد بل غيره مثل صحيحة جميل، نعم يدل عليه اخبار اخر لكها غير صحيحة.

ويدل على التحريم اخبار غير صحيحة، وصحيحة محمد عن احدهما عليهما السلام قال: سألته عن المرءة تزامن الرجل في المحمل يصليان جميعاً؟ فقال: لا، ولكن يصلي الرجل، فاذا فرغ صلت المرءة (٢) وظاهر (لا) نهي، وهو للتحريم.

وفيه دلالة ايضاً على تقديم الرجل في الصلاة اذا كان المكان لايسع لصلاتهما معاً، وقال في المنتهى: ولو صلت متقدمة صحت اجماعاً، وفيه تأمل.

(١) الوسائل باب ٥ من ابواب مكان المصلي، حديث ١ - وانحدث في الوسائل وتهديب

وانكافى عن محمد بن مسلم، راجع.

(٢) - الوسائل باب ٥ من ابواب مكان المصلي حديث ٢

ورواية على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال: سالت عن امام كان في الظهر فقامت امرته بحiale نصلى وهى تحسب انها العصر، هل تفسد ذلك على الصوم؟ وما حال المراءة في صلاتها معهم وقد كانت صلت الظهر؟ قال: لا يفسد ذلك على القوم، وتعيد المراءة (صلاتها-ح) (١) وجه الدلالة، امر المراءة بالاعادة: وسبب عدم بطلان صلاة غيرها، بطلان صلاتها، وعدم انعقادها صحيحة، لتوجه المنع اليها فقط مع انعقاد صلاتهم.

ففيها دلالة ما، على اختصاص الاحيرة بالبطلان على القوم به لاصلاتهما معا، وهو المعقول، والاصل:

وايضا مارواه عمار الساباطي عن ابي عبدالله عليه السلام انه سأل عن الرجل يستقيم له ان يصلى وبين يديه امرئة تصلى؟ قال: لا يصلى حتى يجعل بينه وبينها اكثر من عشرة اذرع، وان كانت عن يمينه وعن يساره جعل بينه وبينها مثل ذلك، فان كانت تصلى خلفه فلا بأس، وان كانت تصيب ثوبه، وان كانت المراءة قاعدة او قائمة في غير صلاة فلا بأس حيث كانت (٢).

وكان مضمون هذه مذهب الشيخ واتباعه على ما نقل، وان كان لا يفهم من كلام الشيخ المفيد ذلك، بل ظاهره المنع من صلاتها في صف الرجل: ولعل التقييد باكثر من الاذرع من باب المقدمة، فلا ينافي مذهبهم لدى هو الاكتفاء بال عشرة.

ويمكن الجواب عن الاولى: بانها ليست بعامّة، فيحتمل تخصيص المنع عن صلاتها معا بالمزاملة لوجه غير ظاهر، كتقديم الرجل، لانه على تقدير تحريم الجمع لا يلزم تقديمه، فظهر منه ضعف بناء وجوب تقديم الرجل على القول بتحريم المحاذات، والتدب على كراهتها. فافهم: عني انه غير ظاهر انها في الصلاة المندوبة او الفريضة، سائرا او بعد النزول: مع عدم صراحة النهي عن المحاذات المبحوث عنها، واحتمال الحمل على الكراهة، لجمع بينها وبين

(١) - الوسائل باب ٩ من ابواب مكان المصلى حديث-١

(٢) - الوسائل باب ٧ من ابواب مكان المصلى حديث-١.

ما تقدم حيث دلت على الجوار، اذا كان بينهما قدر شبر، والظاهر وجود ذلك بينهما في صورة المراملة، مع عدم قول المستدل برفع التحريم بذلك ايضا: هذا هو العمدة في الجواب عن الكل: فهذا دليل الكراهة مع الخلاف في المحادات.

وعن الثاني بعدم ظهور صحته، وان قالها في المنتهى، لاني ماريته الا في التهذيب عن العياشي عن جعفر بن محمد، قال: حدثني العمركي عن عبي بن جعفر. وطريقه الى العياشي غير ظاهر، الا ان يكون باعتبار ما قيل: ان طريقه الى علي بن جعفر صحيح، ويعم المسند والمرسل، وفيه تأمل.

عني ان دلالتها ايضا غير واضحة اذ قد يكون الاعداء بسبب الاقتداء في العصر على المصلي ظهرا، وليس بدليل على عدم ذلك ايضا، لاحتمال لبطلان بسبب المحاذاة، ولوقوع خبر صحيح بجواز اقتداء العصر على الظهر (١).

و ايضا يؤيده عموم ادلة الجماعة، وانه مذهب الاكثر، فهي مجمة ليست بدليل على شيء و يحوز الحمل المتقدم.

وعن الثالث: بضيق (٢) عمار و احمد بن الحسن بن علي بن فضال و مصدق بن صدقة بانهم فطحون على ما قيل. مع ركافة في المتن من حيث التطويل، وبما مر، والاصل، والا و امر المطلقة الكثيرة مؤيدات قوية.

واقوى ما يدل على عدم الجواز صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألته عن المنة تصلي عند الرجل؟ فقال: لا تصلي المنة بحيال الرجل الا ان يكون قدامها ولو بصدرة (٣) فهي تدل على الاعتبار في التقدم بالصدر فيحمل على الكراهة لما مر.

واعلم انه ما ذكر مساواة المسجد للموقف هنا، و يذكره في بحث السجود: ولعل بحث المساواة بينهما بمعنى عدم ارتفاع المسجد عليه باز يد من لبنة، و كان الجواز الى مقدار اللبنة اجماعا، ولا شك في الشهرة، وعدم ظهور

(١) - لوسائل باب ٥٣ من ابواب صلاة الجماعة حديث ١

(٢) - وسند الحديث كما في التهذيب هكذا (محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن بن

علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد الدائمي، عن مصدق بن صدقة، عن عمار الساباطي.

(٣) - لوسائل باب ٦ من ابواب مكان المصلي حديث - ٢ -

القائل بالمنع.

و بدل عليه الاصل، والاوامر المطلقة، وعدم الدليل على المنع: ويدل على وجوب المساواة المذكورة، ما روى في الكافي (في الحسن: لوجود ابراهيم) عن عبدالله بن سنان (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن موضع جهة الساجد، أيكون ارفع من مقامه؟ فقال: لا ولكن (ليكن يب) ( يكون كا) مستويا (١).

واما التحديد فكانه للاجماع او الشهرة، وعدم القائل بغيره: ويؤيده ما روى في زيادات التهذيب عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن السجود على الارض المرتفعة؟ فقال: اذا كان موضع جبهتك مرتفعا عن موضع بدنك قدر لينة فلاباس (٢) وكانه الى هذا اشار في الكافي بقوله. وفي حديث اخر في السجود على الارض المرتفعة؟ قال: اذا كان موضع جبهتك مرتفعا عن رجليك قدر لينة فلاباس (٣) و احبار اخر.

ويدل ايضا على ذلك، ماورد في حرالجهة اذا وقعت على المرتفعة، مثل صحيحة معاوية بن عمار قال: قال ابو عبدالله عليه السلام اذا وضعت جبهتك على نبكة (٤) (كانها التل) فلا ترفعها ولكن جرّها على الارض (٥) و قريب منها خبر حسين بن حماد (٦).

و لعل عدم الرفع بسبب عدم جواز زيادة السجود، فيدل على تحريم زيادة السجود عمداً، وانها تحصل بالرفع وان كان المسجد ارفع من اللبنة، لان النبكة محمولة على ذلك المقدار، لقوله عليه السلام (لكن حرّها) ويمكن حمل

(١) - الوسائل باب ١٠ من ابواب السجود حديث ١

(٢) - الوسائل باب ١١ من ابواب السجود حديث ١ -

(٣) - الوسائل باب ١١ من ابواب السجود حديث ٣

(٤) - النبكة ما التحريك بتعليم النزل على الباء وقد تسكن الباء: الارض التي فيها صعود و برون، ولئل تصغير ايضا مجمع البحرين.

(٥) - الوسائل باب ٨ من ابواب السجود حديث ١ - ولا يحتمل ان جملة (كانها التل) يست حره من الحديث، بل هو موضح له.

(٦) - الوسائل باب ٨ من ابواب السجود حديث ٢ -

ماورد بالرفع— مثل ما في خبر الحسن بن حماد، كذا في الاستبصار. ولعله حسين كما مر. عن ابي عبدالله عليه السلام اسجد فتقع جبهتي على الموضع المرتفع؟ قال: ارفع راسك ثم ضعه (١)— على ما حمله الشيخ عليه من عدم مكان وضعه على الموضع المستوي الابرار، ولو كان هذا الخبر صحيحا لأمكن حمل غيره على الكراهة.

والظاهر من كلام بعض الاصحاب: انه اذا كان المرتفعة مقدار اللبنة و اقل، لا يجوز الرفع و يجب الجبر، واذا كان زائداً يجوز الرفع ولا يحصل التكرار، وبذلك جمعوا بين هذه الاخبار، ولكن باباه قوله عليه السلام (ولكن جرها) الا ان يحمل على الاستحباب. وحينئذ لادلالة هي مثل صحيحة معاوية على هذا المطلب، ويؤيد حملهم: انه اذا كان المقدار المذكور معتبراً في المسجد، فمالم يحصل، لم يحصل السجدة، فلا محذور في صحيحة معاوية في الرفع: ولكن ظاهر اكثر الاخبار وجوب الجبر وعدم جواز الرفع مطلقاً: فحينئذ، اما ان يحمل على الاستحباب لحصول قدر الواجب، والتساوي الحقيقي المستحب، وأحفظ كذلك، على ما قالوا، او على وقوعها على المرتفعة، مع وقوعها على ما لا يصح السجود عليه، وهو بعيد: لان الظاهر المتبادر من الاخبار ان سبب الجبر الارتفاع وايضا في لاخير (أحول وجهي الى مكان مستو؟ قال: نعم جر—٢—).

ثم اعدم ان بعض المتأخرين كما اوجبوا عدم علو المسجد عن القدمين بالمقدار المذكور فكذا اوجبوا العكس: لما تقدم في حسنة عبدالله بن سنان من قوله عليه السلام (وليكن مستويا (٣)).

بل اوجبوا المساوات بين المساجد السبع للآخر، حيث قال فيه (عن

(١)— الوسائل باب ٨ من ابواب السجود حديث —٤—

(٢)— الوسائل باب ٨ من ابواب السجود قطعة من حديث —٢—

(٣)— الوسائل باب ١٠ من ابواب السجود قطعة من حديث —١— وسند الحديث كذا في الكافي

هكذا (عن ابي ابراهيم، عن ابيه، عن ابي عمير، عن عبدالله بن سنان) ولا يخفى ان هذا الخبر بطريق شيخ صحيح، فلاحظ الوسائل، كما سيأتي انسيه عليه.

موضع بدنك) (١) فانه يشمل الكل: وفيه تأمل، لعدم صحة الخبر الاول: فانه حسن عني الطاهر، وان كان الظاهر قبول ابراهيم، الا ان الخروج عن الاصل و عموم الا و امر، بمثله، لا يخلو عن شيء، مع عدم صراحته في منع المرتفع، وعدم الامر بالتساوي، مع ان الظاهر من التساوي غير ما شرطوا. فحمل التساوي على الاستحباب لا يخلو عن قوة كما هو المشهور بين الاصحاب.

وان حملة على الوجوب والتقييد بعدم الزيادة عن اللبنة لا يخلو عن تكلف، واثبات الوجوب بمثله مشكل.

والحبر الاخير غير صحيح لوجود الهدى في الطريق، وهو غير معلوم، ولهذا ما قال المصنف: في المنتهى انه صحيح.

مع ان دلالة بالمفهوم على الباس فيما اذا كان المسجد ارفع من القدمين فلا يفهم المساواة بين الكل، وهو قد يكون للمكروه.

وايضا الظاهر من البدن هنا، القدم والرجل كما يفهم من الكافي والتهذيب (٢) والمنتهى، فالاستحباب غير بعيد، مؤيداً بالاصل، والاوامر المطلقة، الا فيما اذا كان الجبهة مرتفعاً بالمقدار المذكور، لدعوى الاجماع على ذلك في المنتهى، ولما قيل في الذكرى: انه قول الاصحاب: ولصحة الحسنة المتقدمة في التهذيب: ولو لاعدى القائل، لكان القول بالاستحباب فيه ايضاً متحهاً، لما نقل في المنتهى، عن الشيخ في الصحيح عن ابي بصير قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يرفع موضع جبهته في المسجد؟ فقال: اني احب ان اضع وجهي في موضع قدمي، وكرهه (٣) اي الرفع، فيحمل على المساواة المستحبة التي اختيرت في المنتهى والذكرى لهذه، ولقوله في صحيحة عبدالله المذكور (وليكن مستويا) وان كان بلفظ الامر.

(١) - الوسائل باب ٦١ من ابواب الجود قطعة من حديث - ١ - ومند الحديث كما في التهذيب هكذا (محمدين على بن محبوب، عن التهذيب، عن ابن ابي عمير، عن عبدالله بن سنان).  
(٢) - فانه قد حمل في التهذيب لفظة (يديك ورجليك) بدلا من (بدنك) وانما ما في الكافي،  
مقدم.

(٣) - الوسائل باب ١٠ من ابواب الجود حديث - ٢ -

ويكره أيضا في الحمام، وبيوت الغائط، ومعاطن الأبل، وقرى  
العمل، ومجرى الماء، وأرض (والأرض—خ) السبخة، والرمل، والبيداء،  
ووادى ضبجان، وذات الصلاصل، وبين المقابر من دون حائل أو بعد  
عشرة أذرع، وبيوت النيران، والخمور، والمجوس، وجواذ الطرق، وجوف  
الكعبة وسطها، ومرابط الخيل والحمير والبغال، والتوجه إلى نار مضرمة،  
او تصاوير، او مصحف مفتوح، او حائط ينز من بالوعة، او اسان مواجه،  
او باب مفتوح، ولاباس بالبيع والكنائس، ومرابض الغنم وبيت اليهودي  
والنصراني.

وكذا غيرها مما يدل على عدم ارتفاع القدم عن الجبهة، لعدم الصحة  
والصراحة، وعدم الاجماع. ولهذا ما ذكر في المنتهى الا عدم جواز ارتفاع  
المسجد، وهو مثل رواية عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن  
المريض ابخل له ان يقوم على فراشه ويسجد على الارض؟ قال: فقال: اذا كان  
الفرش غليظا قدر آجرة او قل استقام له ان يقوم عليه ويسجد على الارض، وان  
كان اكثر من ذلك فلا (١) والاحتياط يقتضي ملاحظة عدم الارتفاع بالمقدار  
المذكور، خصوصا في الموقف، لهذه الرواية ونحوها، فتأمل.

**قوله: «(ويكره ايضا في الحمام الخ)»** يدل على الكراهة في الحمام  
وغیره مرسله عبدالله بن الفضل عن حدثه عن ابي عبدالله عليه السلام قال: عشرة  
مواضع لا يصلي فيها: الطين، والماء، والحمام، والقبور، ومسائر الطريق، وقرى  
النمل، ومعاطن الأبل، ومجرى الماء، والسبخ، والثلج (٢).

ان كان المراد الطين الذي تستقر عليه الجبهة في الجملة، فمكروه،  
والافحرام كما مر.

والظاهر ان المراد بالحمام: ما يقال عرفا انه حمام، فلا يبعد دخول  
المسبخ، ويحتمل اختصاصها بالداخل، لمناسبة معنى اللغة، والاصل، واكثر  
الاستعمال، وغلبة كونه مظنة النجاسة.

(١) - الوسائل باب ١٦ من أبواب السجود حديث - ٢ -

(٢) - الوسائل باب ١٥ من أبواب مكان المصلي حديث - ٦ -



و ورد خبر صحيح على عدم الالباس فيه. رواه في الفقيه عن علي بن جعفر قال احاه موسى بن جعفر عليهما السلام عن الصلاة في بيت الحمام؟ فقال: اذا كان الموضع نظيفا فلا بأس (١) قال الصدوق يعني المصلح.

والاصل، وعموم الاوامر، وعدم صحة حر عبد الله، وظاهر خبر علي بن جعفر - يدل على الجواز، ووجود النهي مع الخلاف، دليل الكراهة، فالقول بالتحريم - ان كان دليله هذا الخبر ونحوه - يكون ضعيفا.

وكان الكراهة في الطرق، مخصوصة بالجواد، لعله المراد بالمكان، لوقوع (لاباس ان يصلى في الطواهر التي بين الجواد) في حسنة الحلبي (٢) ويحتمل العموم، لبعض الاخبار وشدة الكراهة في الجواد، لما نقل عن الرضا عليه السلام، كل طريق يوطئ و يتطرق كانت فيه جادة اولم يكن لا ينفى الصلاة فيه، قلت: فابن اصيلي؟ قال: يسه و يسره (٣) و لصحيفة محمد بن مسلم قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في السفر؟ فقال: لا تنصل على الجادة و اعتزل على جانبها (٤).

وفي حسنة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام، قال سالت عن الصلاة في مراتض الغنم فقال: صل فيها ولا تنصل في اعطان الابن الا ان تحاف على متاعك الضيعة فاكنسه و رشه بالماء وصل (٥) و كذا في صحيفة محمد بن مسلم (٦).

ونقوله عليه السلام (فاكنسه الخ) يحمل النهي على الكراهة، مع عدم لنحاسة، و لما مر من الاصل، والا و امر في الروايتين، وصل في مراتض الغنم. و ورد في خبر سماعة: في مراتض الغنم والبقران نضحته بالماء وقد كان يا سا

(١) - الوسائل باب ٣٤ من ابواب مكان المصلي حديث ١

(٢) - الوسائل باب ١٩ من ابواب مكان المصلي حديث ٢

(٣) - الوسائل باب ١٩ من ابواب مكان المصلي حديث ٣

(٤) - الوسائل باب ١٩ من ابواب مكان المصلي حديث ٥

(٥) - الوسائل باب ١٧ من ابواب مكان المصلي حديث ٢

(٦) - الوسائل باب ١٧ من ابواب مكان المصلي حديث ١

فلا لباس بالصلاة فيها (١) فكانه يكره فيها ايضا، ولكن لا يكون مثل الكراهة معاطن الابل فتامل، وقال فيه ايضا: فامامرا يض الخيل و البغال فلا (٢) فتحمل على الشدة، وهو يشعر بنجاسة البول والروث منهما كما مر.

ووجه الكراهة في قرى النمل ومجرى الماء عامر في مرسلة عبدالله بن الفضل، فاعرفه وكذا ورد النهي في مسجد، حائط قبلته، يتر من بالوعة يبال فيها (٣).

وورد لباس ايضا في السباح (٤) وهو دليل الكراهة: وحمل الشيخ على موضع لا يتمكن من وضع الجبهة، فيكون للتحريم.

وورد التفصيل في الخبر (٥) بان الكراهة انما يكون لعدم وقوع الجبهة مستوية، وفي الارض المستوية لباس. فكان المراد بقوله (مستوية) مع الاستواء في الجملة بحيث يصلح للصلاة، فتدل على الكراهة.

وفي صحيحة العيص بن قاسم (٦) جواز الصلاة في البيع والكنائس، وجوز جمعها مسجدا، وهو مع اشتراط الطهارة في المسجد وآله، يدل على طهارة اهلها، فانه يبعد عدم مباشرتهم آلة المسجد بالرطوبة. بل ارض المسعد، فتامل: وفي صحيحة اخرى: الصلاة مع الرش فيهما، وفي بيت المجوس (٧)، فتدل على الكراهة في الجملة.

وايضا ورد خبر في عدم الصلاة في بيت فيه حمر او مسكر (٨) محمول على الكراهة لما مر. وكذا روى النهي عن الصلاة وبين يديه مصحف مفتوح (٩) وفيها لباس اذا كان المصحف في الغلاف. وكذا السلاح (١٠).

(١-٢) - الوسائل باب ١٧ من ابواب مكان المصلي حديث ٤ -

(٣) - الوسائل باب ١٨ من ابواب مكان المصلي حديث ٢ -

(٤-٥) - الوسائل باب ٢٠ من ابواب مكان المصلي فراجع.

(٦) - الوسائل باب ١٣ من ابواب مكان المصلي حديث ١ -

(٧) - الوسائل باب ١٣ من ابواب مكان المصلي حديث ٢-٤ -

(٨) - الوسائل باب ٢١ من ابواب مكان المصلي فراجع

(٩) - الوسائل باب ٢٧ من ابواب مكان المصلي حديث ١ -

(١٠) - الوسائل باب ٣٠ من ابواب مكان المصلي حديث ٦ -

وكذا فيها النهي عن الصلاة في مقابلة الحديد (١).

وكذا ورد النهي في مواجهة النار في احوار متعددة (٢) ولو كانت هي قنديل (٣) و انه لو كان فوقاً فهو اشر (٤): وقد ورد في صحيحة علي بن جعفر عن ابي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلي والسراج موضوع بين يديه في القبلة؟ فقال: لا يصلح له ان يستقبل النار (٥) وهذه تدل على التحريم.

فكان الشهرة، والاصل، والاوامر المطلقة مع ما قال الشهيد في الشرح: ان (لا يصلح) عبارة الكراهة غالباً - دليل الحمل على الكراهة، مؤيداً بما ورد في مرفوعة ابراهيم الهمداني قال: قال ابو عبد الله عليه السلام لا باس ان يصلي الرجل والار والسراج والصورة بين يديه، ان الذي يصلي له اقرب اليه من الذي بين يديه (٦) و مثله ما في مرفوعة عن محمد بن مسلم عن الكاظم عليه السلام: ان الذي كنت اصلي له كان اقرب الي (٧)، في المنزلة مع المارة.

و ورد النهي عن محاذاة التمثال في صحيحة محمد بن مسلم قال: قلت لابي جعفر عليه السلام، اصلي و التماثيل قدامي و انا انظر اليها؟ قال: لا، اطرح عليها ثوباً. ولا باس بها اذا كانت عن يمينك او شمالك او خلفك او تحت رجبك او فوق رأسك: و ان كانت في القبلة فائق عليها ثوباً وصل (٨) و قريب منه قوله عليه السلام: فاصلي و بين يدي الوسادة و فيها تماثيل طير فجعلت عليها ثوباً (٩) لعله في الصحيح، و فيها دلالة على جواز ابقاء صورة التماثيل، ولو كانت

(١) - الوسائل باب ٣٠ من ابواب مكان المصلي حديث - ٢ -

(٢) - (٤-٣) - الوسائل باب ٣٠ من ابواب مكان المصلي فراجع

(٥) - الوسائل باب ٣٠ من ابواب مكان المصلي حديث - ١ -

(٦) - الوسائل باب ٣٠ من ابواب مكان المصلي حديث - ٤ -

(٧) - الوسائل باب ١١ من ابواب مكان المصلي حديث - ١١ - و لفظ الحديث، عن محمد بن

مسلم، قال: دخل ابو حبيبة على ابي عبد الله عليه السلام، فقال له: رأيت ابنك موسى يصلي والناس يمرون بين يديه، فلا يهاهم، و فيه ما فيه؟ فقال ابو عبد الله عليه السلام: ادعوا لي موسى، فدعى، فقال له: يا بني ان اباحبيبة يدكر انك كنت صليت والناس يمرون بين يديك، فلم تنههم، فقال: نعم يا ابي، ان الذي كنت اصلي له كان اقرب الي منهم، يقول الله عز وجل: ومن قرب اليه من حل النور يد، قال، صممه ابو عبد الله عليه السلام الي نفسه، ثم قال: يا بني انت وامي يا مستودع الاسرار.

(٨) - (٩) - الوسائل باب ٣٢ من ابواب مكان المصلي حديث - ١ - ٢ -

صورة حيوان: و سبب الحمل على الكراهة، الشهرة، والاصل، والاوامر المطلقة، فتأمل.

و يمكن استخراج كراهة الصلاة في بيوت الغائط، مما ورد في رواية المضيل قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: اقوم في الصلاة فارى قداسي في القبلة العذرة؟ فقال: تنح عنها ما استطعت (١) و من عدم دخول الملائكة بيتا يكون فيه البول (٢) كذا قيل، فتأمل.

و ورد ايضا النهي عن الصلاة في الحديد: مثل حرم على الرجال ان يلبسه في الصلاة اى الحديد و جوز في السفر كون السكين في خفه اوفى سراويله او المفتاح يحشى ان وضعه، ضاع اوفى وسطه منطقة من حديد (٣).

وبالجملة حور لضرورة. وخوف الضيعة. و كل آلة السلاح منه عند ملاقات العدو، و لكن الخبر ضعيف، فلا تبعد الكراهة. وفي رواية اخرى، لا تجوزا لصلاة في شئ من الحديد فانه نجس ممسوخ (٤). فالاجتناب عن مباشرته بالرطوبة ايضا احوط. وفي حبر آخر، لا يصلى الرجل وفي يده خاتم حديد (٥).

و في رواية عمار عدم جواز الصلاة بين القبور، الا ان يكون بينه وبين القبور عشرة ذراع من بين يديه و كذا الخلف واليمين واليسار (٦) و ظاهر الشيخ المفيد عدم جواز الصلوة الى شئ من القبور الا ان يكون بين الانسان وبينه حائل لذلك الخبر. و لكن الخبر ضعيف، و ما مر يدل على الجواز، فالكراهة غير بعيد. و في حبر معمر بن خلاد عن الرضا عليه السلام قال: لا باس بالصلاة بين

(١-٢) - الوسائل باب ٣٦ من ابواب مكان المصلي حديث ١ و في باب (٣٣) حديث ٤ .  
(٣ ٤) - الوسائل باب ٣٢ من ابواب لباس المصلي حديث ٦ و لفظ الحديث (و جعل الله الحديد في الدين ربه النجس و شياطين محرم على الرجل المسلم ان يلبسه في الصلاة الا ان يكون قبال عدو فلا باس به، فان قلت فالرجل يكون في السر مع السكين في خفه لا يستغنى عنه. او في سراويله مشدودا، و معصا يحشى ان وضعه صاع، او يكون في وسطه المنطقة من حديد؟ قال: لا باس بالسكين والمنطقة سمار في وقت ضرورة، و كذا مفتاح ادا، خاف الطسعة والسياد، ولا باس بالسيف و كل آلة السلاح في الحرب، و في غير ذلك لا تحوز الصلاة في شئ من الحديد فانه نجس ممسوخ).

(٥) - الوسائل باب ٣٢ من ابواب لباس المصلي حديث ٨ -

(٦) - الوسائل باب ٢٥ من ابواب مكان المصلي حديث ٥ -

المقابر مالم تتخذ القبور قبلة (١) لعله صحيح: ففيه دلالة على عدم الحوز الى لقون و طاهره عام في قبر الامام عليه السلام وغيره: ولكن قال اشيع المفيد رحمه الله وقد روى انه لا بأس بالصلاة الى قبلة فيه قبر امام (٢) والاصل ما قدمناه ولعله.

يعنى به عدم الجواز مطلقا، وباقي الاصحاب على خلافه، و عملهم مؤيد.

والاصل - والعمومات، وماورد من الصلاة عند قبر الحسين عليه السلام تعدل كذا وكذا (٣)، و كذا في التوقيع المفقول في التهذيب عن الفقيه عليه السلام: اما السجود على القبر فلا يجوز في نافلة ولا فريضة ولا زيارة، بل يصح خده الايمن على القبر. و اما الصلاة فانها خلفه يجعله الامام، ولا يجوز ان يصلى بين يديه، لان الامام لا يتقدم، و يصلى عن يمينه وشماله (٤) وما وقع في الروايات من الصلاة عند الرأس (٥) يؤيد عدم الكراهة، فالقول بالكراهة غير بعيد في غير قبر المعصوم عليه السلام، الا ان يجعل قبره عليه السلام خلفه فانه يكره حينئذ لمامر، و عدم التصريح بالتحريم الى القبر في الصحيح المتقدم: و يؤيد عدم الكراهة عند قورهم عليهم السلام، الامر بصلاة الزيارة عندها (٦) و خصوصا قبر الحسين عليه السلام لمامر، و لماورد في اتمام الصلاة عنده (٧): و لهذا يقول

(١) - الوسائل باب (٢٥) من ابواب مكان المصلى حديث - ٣ -

(٢) - لورده في النسخة في باب ما يحوز الصلاة فيه من اللباس والسكان الخ، وفيها (قد قيل) بدل (وقد روى) ولكن في التهذيب بقوله كما هنا فراجع

(٣) - الوسائل باب (٦٩) من ابواب السرار وما يباح به، فراجع.

(٤) - الوسائل باب (٢٦) من ابواب مكان المصلى حديث - ١ - وصدر الحديث كما في التهذيب هكذا (محمد بن عبد الله الحميري قال: كتبت الى الفقيه عليه السلام اسأله عن رجل يروى قبور الانبياء هل يجوز له ان يسجد على قبرهم لا وهل يجوز له ان يصلى عند قبور ان يقوم وراء القبر ويحمل القبر قبلة و يدم عند رأسه ورجليه) وهل يجوز ان يتقدم القبر و يصلى ويحمله حلقه ام لا؟ فاجاب وقرأت لتوقع ووجه مسحت ١. سجود الخ

(٥) - الوسائل باب (٢٦) من ابواب مكان المصلى حديث - ٤ - وباب (٦٩) من ابواب السرار وما يباح به حديث - ٥ -.

(٦) - الوسائل ابواب (٢) - ٣٢ - ٦٢ - ٦٩ - ٨٨ - وغيرها من ابواب المزار.

(٧) - الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة المصلي، فراجع.

الاصحاب: ان المشاهد جمع المسجدية و المشهدية. فان ذلك باعتبار الفضيحة والشرف. والاحتياط عدم ايقاع القرينة فيها، وان فاتته الفضيلة المذكورة في الرواية في مشهد الحسين عليه السلام، ويمكن استثنائه فقط لما مر عند قبره.

واما عدم الكراهة مع الحائل، ولو كان ثوبا او عترة ولو عرصا. فدليله غير وضع، الا انه قال في لمتتهى: لو كان في الموضع قبر، او قبران، لم يكن بالصلاة فيه باس، اذا تباعد عن القبر بنحو من عشرة اذرع، او جعل بينه وبينه حائلا، بلا خلاف، والظاهر، انه اراد بالحائل: ما لا يرى بعده القبر كما يفهم من دليبه، نعم روى الزوال في عشرة اذرع واذا ثبت زوال الكراهة أو التحريم بالحائل، زال في قبورهم عليهم السلام لوجوده.

ويؤيد الجواز مطلقا ما روى في الفقيه عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عبيهما السلام قال: سألته عن الصلاة بين القبور، هل تصلح؟ فقال: لا باس به (١) ومثله رواية علي بن يقطين في الصحيح عن ابي الحسن عليه السلام (في الاستبصار (٢) فالذي في الروايات - من نفى الصلاة بين القبور - يحمل على الكراهة.

واما الكراهة مع قبر واحد: فيمكن اخذها مأمرا، فتأمل، فانهم صرحوا بعدم اشتراط القبور، بل يكفي القبر الواحد.

ويدل على عدم الصلاة في الرمل: خبر صحيح (٣) للحروالتشوي، ولانه لا يستقر جيدا، فلا يحصل الحصوع.

وكذا الامكنة الواقعة في طريق مكة: البيداء (٤) والصحبا (٥) وذات

(١) الوسائل باب (٢٥) من ابواب مكان المصلي حديث ١

(٢) الوسائل باب (٢٥) من ابواب مكان المصلي حديث ٤

(٣) - بظاهر منظره نفس سره الى حديث - ١ - باب ١٢ من بواب ما يسجد عليه من حج.

(٤) - البيداء هي موضع محصور بين مكة والمدينة، على ميل من دى الحليفة (روى لحيان)

ونقل عن ابن ادريس قال: لانها ارض حصى على ما روى في بعض الاخبار ان جيش اسمعيل بن ابي بها قاصد مدينة الرسول (ص) يحسف الله تعالى به تلك الارض (دخيره).

(٥) صحاح ما صاد لمصعبه المفتوحة والحرم الساكنة من بناحية مكة (روى لحيان).

### الصلصال (١).

وهي المواضع المخصوصة المذكورة في الشروح: للاخبار الصحيحة الكثيرة (٢) و ظاهرها التحريم، حملت على الكراهة: كإنها للصل والشفرة و غيرهما.

و كأ دليل الكراهة في بيوت النيران التي أعدت لها— سواء كان الال فيها النارام لا. ولكن الطاهر وجودها فيها في الحملة— قوله عليه السلام: لا تصل في بيت فيه خمر أو مسكر (٣): ويدل على الكراهة بمحرد وجودهما فيه، وإن لم يكن معداً لذلك: هذا إذا كان جمرًا بالقطعة من تحت. وقال في المنتهى لتلايصل التشبيه (التشبه— خ ل) بعباد النيران. و دليل كراهة بيوت المجوس قدمر.

و دليل كراهة المكتوبة في الكعبة حديث صحيح (٤) دال على النهي، حمل على الكراهة لغيره. وإن لم يكن صحيحاً (٥) مع العمومات، والجبر بالشهرة فتأمل.

وقدمر دليل كراهة الصلاة إلى البار والتساوير: وإن الصحيح يدل على التحريم، إلا أن يلقي عليها ثوب، أولم يكن لها عين ولو واحدة (٦) واحتياط الاجتناب خصوصاً عن مقابلة النار (النيران— خ ل) والتساوير، لحجر الصحيح بالمنع.

ولا دليل على كراهة الصلاة إلى باب مفتوح.

وقدمر ما يدل على كراهتها في البيع والكتائيس أيضاً، وإن كان بيت

(١)— الصلصال جمع صلصال وهو الطين الحر المحنوط بالرمل صارت يصلاد حاف أي بصوت فاداً طبع بانار هو الصغار نقله المحمدي عن أبي حنيفة، وبذلك كراهتها الشهيد رحمه الله، وفي نهاية المصنف أن ذات الصلصال والصلصان والبيداء مواضع خفف (روى عن الجنان).

(٢)— الوسائل باب (٢٣) من أبواب مكان المصلي فراجع

(٣)— الوسائل باب (٢١) من أبواب مكان المصلي حديث ١—

(٤)— الوسائل باب (١٧) من أبواب القطة حديث ١— ٣— ٤—

(٥)— الوسائل باب (١٧) من أبواب القطة حديث ٦—

(٦)— الوسائل باب (٣٢) من أبواب مكان المصلي، فراجع

المجوس اشد، و ورد الخبر بنفي الباس عن بيت فيه يهودى او نصرانى، و لباس فى بيت فيه محوسى (١) فكأن الصلاة فى بيته مكروهة، و فى بيت هو فيه كذلك.

و اعلم ان الاجتناب عن مقابلة النار والتمثال احوط للخبر الصحيح، و عدم صحة المعارض؛ والظاهر عدم الخلاف فى الاخير على ما رايت. و نقل لمصنف فى المنتهى عن ابن بابويه - بعد نقل ما فى صحيحة عيسى بن جعفر عنه عليه السلام: لا يصلح ان تستقبل النار (٢) - انه قال: هذا هو الاصل الذى يجب ان يعمل به، فاما الحديث المروى عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) فهو حديث مقطوع السند، روته ثلاثة من المجتهدين: الحسين بن عمرو و عن ابيه عن ابراهيم الهمداني، و هم مجهولون. ولكنها رخصة اقترنت بها علة، صدرت عن ثقات، ثم اتصلت بالمجهول و الانقطاع؛ فمن اخذ بها لم يكن مخطئاً، بعد ان يعلم ان الاصل هو النهي، وان الاطلاق رخصة و اربعة رخصة (٤).

قلت: المراد بالعلة قوله عليه السلام (ان الذى يصلى له اقرب اليه من الذى بين يديه) و هى موحودة فى روايات احر مثل مرفوعة محمد بن مسلم (٥). ولو لاهدا الكلام من الصدوق الثقة - الدان على شهادته بصورها عن الصادقين عليهم السلام، مع الشهرة، و عدم صراحة الصحيحة فى الطلاق و عدم

(١) - الوسائل باب (١٦) من ابواب مكان المصلي حديث - ١ - و يحفظ الحديث (عن ابي عبد الله عليه السلام) ان لا تصل فى بيت فيه محوسى ولا ناس فان صلى فيه يهودى او نصرانى.

(٢) - الوسائل باب (٣٠) من ابواب مكان المصلي حديث ١

(٣) - الوسائل باب (٣٠) من ابواب مكان المصلي حديث - ٤ - و يحفظ الحديث الحسين بن عمرو عن ابيه عمرو بن ابراهيم الهمداني رفع الحديث قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا ناس ان يصلى الرجل ونار والسراج و الصورة بين يديه؛ لأن الذى يصلى له اقرب اليه من الذى بين يديه.

(٤) - انظر هنا انتهى ما نقله المنتهى عن 'الفتية'.

(٥) - الوسائل باب (١١) من ابواب مكان المصلي حديث - ١١ - ولا يصح ان الحديث مرفوعة عن علي بن ابراهيم عن محمد بن مسلم لامر مرفوعة محمد بن مسلم كما فى التمس و هى الباب احاديث اخر دة على المطلوب مزاجع



تتمة: صلاة الفريضة في المسجد افضل، والنافذة في المنزل.

الجبور، لقوله (لا يصلح) فانه دال على عدم صلاحية المصلي لاستقبال النار، وليست بصريحة في المص - لكان القول بالمنع متعباً: فحمل الهمي على الكراهة لا يبعد: والاحتياط لا يترك.

و كذا الاحتياط في عدم الفريضة جوف الكعبة: لصحيفة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: لا تصل المكتوبة في الكعبة (١) و حمل على الكراهة. لغير الصحيح (٢) والشهرة و عموم الاوامر، فتأمل، فان القول بالتحريم لا يحلوعى قوة. لعدم حجة غير الصحيح، والشهرة، و تخصيص العمومات: لكن ارتكاب خلاف الاصل، والشهرة و عموم الايات والاخبار: لا يخلوعن شئ، فتأمل واجتهد.

واعلم انه لا دليل لهم على الكراهة في بيوت اليران، ومواجهة لانسان: بل في اخبار عدم محاذاة الرجل والمرأة، ما يشعر بعدم الكراهة في مواجهة الانسان: حيث ذكر فيها عدم الكراهة بقوله (ولو لم يكن يصلى فلا باس) (٣) فتأمل: و كانه لذلك ما ذكره المصنف هنا.

و كذا الكراهة في مواجهة باب مفتوح، ولكن ذكره الاصحاب، فتأمل. قوله: «(صلاة الفريضة في المسجد افضل الخ)» لا شك ولا خلاف بين المسلمين في افضلية الفريضة في المساجد، والاخبار بذلك متظاهرة: ويكفي في ذلك ما روى عن علي عليه السلام ق: لا صلاة لمن لم يشهد الصلوات المكتوبات من حيران المسجد اذا كان فارغاً صحيحاً (٤) و ما روى عنهم: قال: قال النبي صلى الله عليه وآله من سمع الداء في المسجد فخرج من غير علة فهو منافق الا ان يريد الرجوع اليه (٥) وغيرهما من الاخبار الكثيرة جداً.

(١) - الوسائل باب (١٧) من ابواب القبلة حديث - ١ -

(٢) - الوسائل باب (١٧) من ابواب القبلة حديث - ٢ -

(٣) - الوسائل باب (٤) من ابواب مكان الصلوة حديث - ٥ - ٦ -

(٤) - الوسائل باب (٢) من ابواب احكام المساجد حديث - ٣ -

(٥) - الوسائل باب (٣٥) من ابواب احكام المساجد حديث - ١ -

و اما كون النافلة في البيت افضل من المسجد، فما رايت له دليلا الا ما اشار اليه في المنتهى بقوله: لاشتماله على مفردة التهمة بالتضييع (١). و ما في بعض اخبار العامة (٢) ولا يخفى ما فيه. و عموم الاخبار يدل على افضليتها فيه ايضا: مثل من مشى الى المسجد لم يصع رجله (رجليه - خ ل) على رطب ولا يابس الا سبحت له الارض الى الارضين السابعة (٣) ذكره في الفقيه، ثم قال فيه: وقد اخرجت هذه الاخبار مسندة.

و روى فيه ايضا عن الصادق عليه السلام انه قال: مكة حرم الله و حرم رسوله و حرم على بن ابي طالب عليهم السلام، الصلاة فيها بمائة الف صلاة، والدرهم فيها بمائة الف درهم. والمدينة حرم الله و حرم رسوله، و حرم على بن ابي طالب، الصلاة فيها بعشرة آلاف صلاة، والدرهم فيها بعشرة آلاف درهم: والكوفة حرم الله و حرم رسوله و حرم على بن ابي طالب الصلاة فيها بالف صلاة، و سكت عن الدرهم (٤). و لعل المراد المسجد الواقع فيها، للتبادر، و لهذا فهمه الاصحاب، و لما رواه في التهذيب عن عمار بن موسى عن ابي عبدالله عليه السلام قال سالت عن الصلاة في المدينة: هل هي مثل الصلاة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: لا، ان الصلاة في مسجد رسول الله الف صلاة، والصلاة في المدينة مثل الصلاة في ساير البلدان (٥) وفيه ايضا دلالة على

(١) - هكذا في جميع النسخ المخطوطة والمطبوعة التي عندها والذي نقله في مفتاح الكرامة عن جميع البرهان ما هذا لفظه (ما رايت له دليلا الا ما ذكره في المنتهى، من مفردة التهمة بالتضييع).

واما ما في المنتهى في الفصل الآخر من احكام المساجد وفي لوائح مكان المصلي ما هذا لفظه (اما النافلة)، فذهب علمائنا الى ان ايقاعها في المنزل، لأن ايقاعها في حال الاستتار يكون ابلغ في الاخلاص، كما في قوله تعالى: ان تبدوا الصدقات فنساءه وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم).

(٢) - سنن ابي داود: ج ١ (باب صلاة الرجل الطلوع في بيته) حديث - ١٠٤٣ - و ١٠٤٤ - و لفظ الثاني (عن زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: صلاة المرء في بيته افضل من صلاته في مسجد هذا الا المكتوبة) و ايضا في ج ٢ (باب في فصل الطلوع في البيت) حديث - ١٤٤٧ - و ١٤٤٨ - وفيه (عليكم بالصلاة في بيوتكم، فان خير صلاة المرء في بيته الا الصلاة المكتوبة).

(٣) - الوسائل باب (٤) - من ابواب احكام المساجد حديث - ١ -.

(٤) - الوسائل باب (٤٤) من ابواب احكام المساجد حديث - ١٢ -.

(٥) - الوسائل باب (٥٧) من ابواب احكام المساجد حديث - ٩ -.

## المطلب.

و يدل على الفضيلة لخصوص المكتوبة في مسجد الحرام: ما رواه في  
لفقيه، في القوي، عن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر عليه السلام انه قال: من  
صلى في المسجد الحرام صلاة مكتوبة قبل الله منه كل صلاة صلاها مديوم  
وجب عليه الصلاة و كل صلاة يصلها الى ان يموت (١).

و على افضلية النافلة في المساجد بالخصوص ما رواه الشيخ في  
التهذيب عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام،  
اني لاكره الصلاة في مساجد هم؟ فقال: لا تنكره، فما من مسجد ينني الا عسى  
قبر نبي او وصي نبي قتل فاصاب تلك البقعة طشة (رشة - خ ل) (٢) من دمه  
فاحب الله ان يذكر فيها، فادفنها الفريضة والوافل واقض ما فاتك (٣) كانه  
صحيح: لان الطاهر ان طريقه اليه في التهذيب صحيح، و ان لم يكن ذكر في  
كتب الرجال، الا انه مرسل، لكنه مرسل ابن ابي عمير.

وفيه بعض الاحكام الاخر، مثل جوازها على القبر، وعدم كراهة الصلاة  
في قبور المعصومين، واستحباب الذكر والقضاء فيها، وانه لا دخل للباني.

وما في حديث (٤) عبد الله بن يحيى الكاهلي: في افضلية مسجد الكوفة  
عن بيت المقدس، عن امير المؤمنين عليه السلام: وصل في هذا المسجد فان  
الصلاة المكتوبة فيه حجة مبرورة، والنافلة عمرة (٥) و ما في خبر هارون بن  
خارجة في بيان فضل مسجد الكوفة: و ان الصلاة المكتوبة فيه لتعدل بالف  
صلاة، و ان النافلة فيه لتعدل بخمسة صلاة، و ان الجلوس فيه بغير تلاوة ولا ذكر

(١) - الوسائل باب (٥٢) من ابواب احكام المساجد حديث - ١ -

(٢) - الطنسي والطشيش، المطرافضي قاله العوهرى، صحيح البحر بن

(٣) - الوسائل باب (٢١) من ابواب احكام المساجد حديث - ١ -

(٤) - هكذا في النسخ المطبوعة والمخطوطة التي عدنا ولكن الصحيح في حديث سماعين بن زيد

مولي عبد الله بن يحيى الكاهلي كما في الكافي فلاحظ.

(٥) - الوسائل باب (٤٥) من ابواب احكام المساجد فطحه من حديث ١

و يستحب اتخاذ المساجد

لعبادة، ولو علم الناس ما فيه لأتوه ولو حبوا (١) و في غيره ولو على الثلج (٢) و قال بوجعفر عليه السلام لابي حمزة الثمالي: المساجد الاربعة: المسجد الحرام، و مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، و مسجد بيت المقدس، و مسجد الكوفة.

يا ابا حمزة، الفريضة فيها تعدل حجة، و النافلة تعدل عمرة (٣).  
و ايضا، التكليف بان يجئيء من المسجد الى البيت، ثم يرجع اليه للفضيلة، بعيد، خصوصا في نافلة المغرب، فالفضيلة مطلقا غير بعيدة.  
و في الجهر في نافلة الليل ليتنبه النائم (٤) ايضا اشارة اليه ايضا.  
و ايضا الطاهر فعله صلى الله عليه وآله النافلة في المسجد و لهذا نقل عددها، و فعله الوثيرة تارة، و تركه اخرى، في المسجد مشهور.  
الا ان الشارح نقل خبراً دالا على افضليتها في البيت كما هو المشهور، لكن السند والمحل غير ظاهر (٥).

و ايضا لا كلام في استحباب اتخاذ المساجد، و يدل عليه قوله تعالى (انما يعمر مساجد الله الاية-٦-) على بعض الوجوه.  
و يكفيه شاهداً ما روى في الكافي والتهذيب، في الحسن (لوجود

(١) - الوسائل باب ٤٤ من ابواب احكام المساجد قطعة من حديث -٣-

(٢) - الوسائل باب ٤٤ من ابواب احكام المساجد قطعة من حديث -١٨-

(٣) - الوسائل باب ٦٤ من ابواب احكام المساجد حديث -١-

(٤) - الوسائل باب ٢٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث -١- ونظير الحديث (عن بعض من سأل، انه سأل ابا عبد الله عليه السلام، عن الرجل يقوم آخر الليل فيرفع صوته بالقرآن؟ فقال سمع للرجل اذا صلى في الليل ان يسمع اهله، فكيف يقوم القائم و يتحرك المتحرك).

(٥) - قال في الروض بطل قول المصنف (والنافلة هي المبركة). وما يقوم مقامه من لامكة الثيرة للحسن والشخص افضل من المسجد، لان فعلها في السرائح في الاجلاس و بعد من الرباء و -وس- الشيطان، وهذا عليه السلام اصل الصلاة صلاة المبركة في بيته الا المكتوبة: و امر صلى الله عليه وآله اصحابه ان يصعدوا النوافل في بيوتهم الخ اقول: تقدم آحادنا في موضع الحديث. ولاحظ ايضا في الوسائل باب ٦٩ من ابواب احكام المساجد حديث -٧- عليه (وافضل من هذا كله صلاة يصليها الرجل في بيته حيث لا يراه الا لله عز وجل يطلب بها وجه الله تعالى).

(٦) - سورة التوبة الاية-١٨-

## مكشوفة

ابراهيم) عن ابي عبيدة العذاء قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: من بنى مسجدا بنى الله له بيتا في الجنة، قال ابو عبيدة فمرىي ابو عبدالله عليه السلام في طريق مكة وقد سويت با حجار مسجدا، فقلت له جعلت فداك نرجو ان يكون هذا من ذاك؟ قال: نعم (١) و ايضا مشهور بين العامة والخاصة: ولو كمحصص قطاة (٢) ويشعر به بناء ابي عبيدة.

و يدل ايضا على عدم اشتراط بناء حقيقى، و صحة جعل الميتة من الارض مسجدا مطلقا، من غير اشتراط كون سبق الملك، و كونها في غير المفتوحة عنوة.

و ايضا يمكن ان يكون المفتوحة عنوة، تصير بقصد المسجدية ملكا، ثم يصير مسجدا، كما قيل: في عتق المأمور بعتقه، او انها لما كانت لمصلحة المسلمين والمسجد منها، وقد حصل الرخصة بالمسجدية في العمومات من غير تخصيص، يكون ذلك كافيا: ولهذا صرح في الدروس بجواز جعل المفتوحة عنوة مسجدا: فيحتمل المنع عنه— لانه مهبوق بالملك و لا ملك للجاعل— بعيدا: على انه قبل تملك لتبعية الاثار في زمان الغيبة، فتأمل.

و ايضا لا كلام في استحباب كونها مكشوفة، مع كراهة المسقوفة، الا ان يسقف بالحصر والوارى من غير وضع طين: كما يدل عليه خبر الحلبي قال: سئل ابو عبدالله عليه السلام عن المساجد المظلمة تكره القيام فيها؟ قال: نعم: ولكن لا يصركم الصلاة فيها اليوم، ولو كان العدل لرأيتم انتم كيف يصنع في ذلك (٣)

(١) - الوسائل باب (٨) من ابواب احكام المساجد حديث ١ -

(٢) - الوسائل باب (٨) من ابواب احكام المساجد حديث ٢ - ولفظ الحديث (عن ابي جعفر عليه السلام انه قال: من بنى مسجدا كمحصص قطاة من الله له بيتا في الجنة الحديث) ونقل ابن ماجة في سننه: (كتاب المساجد والجماعات: حديث (٧٣٨) ولفظ الحديث (عن جابر بن عبدالله: ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من بنى مسجدا لله كمحصص قطاة او اصغر بنى الله ببيتا في الجنة).

(٣) - الوسائل باب (٩) من ابواب احكام المساجد حديث ٢ - فان السند في التهذيب هكذا محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابيه عن ابن ابي عمير الخ والظاهر ان المراد من احمد بن محمد هو ابي عيسى عيني المراد من (ابو احمد) هو محمد بن عيسى.

## والمیضاة علی ابوابها

و فی سندہ فی التہذیب محمد بن عیسیٰ ابی احمد و هو غیر مصرح بتوثیقہ: قال فی المنتہی، رواہ الشیخ فی الصحیح، قائل، نعم ہو فی الکافی حسن لوجود ابراہیم فیہ.

و حسنة عبدالله بن سنان الطويلة، فی بیان كيفية بناء مسجده صلى الله عليه وآله، الى قوله: ثم اشتد عليهم الحر، فقالوا يا رسول الله (ص) لو امرت بالمسجد فظلل؟ فقال: نعم، فامر به، فاقيمت فيه سواري من جذوع النخل، ثم طرحت عليه العوارض والخصف والاذخر: فماشوا فيه حتى اصابتهم الامطار، فجعل المسجد يكف عنهم، فقالوا يا رسول الله لو امرت بالمسجد فطين؟ فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله لا، عريش كعريش (١) موسى فلم يزل كذلك حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله: و كان جداره قبل ان يظلل قائم، فكان اذا كان الفيئ ذراعاً، و هو قدر مريض عنز صلى الظهر، و اذا كان ضعف ذلك صلى العصر (٢) و فی الخبر تنبيه على ترك التعمير في الدنيا حتى في المساجد، و كون ذلك بمقدار الضرورة، فتنبه. و فيه ايضا بيان وقت الظهر والعصر، فكانه للمتأمل كما مر، و سندہ جيد، قال فی الذکری، بعد رواية الحلبي: لعل المراد به تظليل جميع المسجد، او تظليل خاص، اوفى بعض البلدان: والا فالحاجة ماسة الى التظليل لدفع الحر والقر.

و دليل كون الميضاة: يعني محل الطهارة والبول والعايط على باب المسجد، و كونها مكروهة داخله - مع عدم كونها مسجداً بان يكون سابقة، او استشيت - ما نقل عنه صلى الله عليه وآله جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم و شرائنكم و بيعكم، واجعلوا مطاهركم على ابواب مساجدكم المساجد (٣) و غيره.

(١) - العريش، ما يستظل به عيسى من سحب النخل مثل الكعج فيقيم فيه مدة الى ان يصرم النخل جميع البحرين.

(٢) - الوسائل باب (٩) من احكام المساجد حديث - ١ -

(٣) - الوسائل باب (٢٧) من ابواب احكام المساجد حديث - ٢ - و ديله في باب (٢٥) حديث

والمنازة مع حائطها  
و تقديم اليمنى دخولا واليسرى خروجاً.  
والدعاء عندهما

و دليل كراهة طول المنازة، واستحبابها مع الحائط: امر امير المؤمنين عليه السلام بهدم المنازة الطويلة، ثم قال: لا ترفع المنازة الا مع سطح المسجد (١).

و اما تقديم اليمنى دخولا واليسرى خروجاً: فكانه للتيمن والشرف كما قاله في المنتهى، ويحتمل النص (٢).  
ودليل استحباب الدعاء دخولا وخروجاً الخبر (٣).

و دليل استحباب دخوله مطهراً: فيدل على استحباب الوضوء لدخوله، او الغسل ايضاً، قوله عليه السلام: اذا دخلت المسجد و انت تريد ان تجلس، فلا تدخله الا طاهراً: و اذا دخلته فاستقبل القبلة ثم ادع الله واسأله و سم حين تدخل و احمد الله وصل على النبي صلى الله عليه وآله (٤) وحمل على الذنب.  
ويحتمل حمل النهى على التحريم، فيكون اشارة الى تحريم مكث الجنب و نحوه في المساجد.

روى سماعة: قال اذا دخلت المسجد فقل: بسم الله والسلام على رسول الله ان الله و ملائكته يصلون على محمد وآل محمد، والسلام عليهم و رحمة الله و بركاته، رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب فضلك: و اذا خرجت فقل مثل ذلك (٥): و روى في الفقيه صحيحاً عن عاصم بن حميد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام.

قال من دخل سوقاً او مسجد جماعة فقال، مرة واحدة: اشهدان

(١) - الوسائل باب (٢٥) من ابواب احكام المساجد حديث - ٢ -

(٢) - الوسائل باب (٤٠) من ابواب احكام المساجد راجع

(٣) - الوسائل باب (٣٩ - ٤١) من ابواب احكام المساجد راجع

(٤) - الوسائل باب (٣٩) من ابواب احكام المساجد حديث - ٢ -

(٥) - الوسائل باب (٣٩) من ابواب احكام المساجد حديث ٤

وتعاهد النعل  
واعادة المستهمل  
وكنسها

لا اله الا الله وحده لا شريك له، والله اكبر كبيرا، والحمد لله كثيرا، وسبحان الله بكرة واصيلا، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم، وصلى الله على محمد وآله اجمعين عدلت حجة مبرورة (١) اي مقبولة.

و دليل استحباب تعاهد النعل: ما نقل عنه صلى الله عليه وآله: تعاهدوا نعالكم عند ابواب مساجدكم ونهى ان يتنعل الرجل وهو قائم (٢).  
و ظاهره التعاهد عن النجاسة، و كراهة التنعل قائما مطلقا، ولا يبعد اختصاصه بالرجل، و يحتمل التعميم كباقي الاحكام، و اختصاصه بالمسجد بعيد.

و دليل استحباب اعادة المستهمل ظاهر، وقدم.  
و دليل استحباب كنس المسجد يمكن جعله مامرا. و ماروي عنه صلى الله عليه وآله من كنس المسجد يوم الخميس و ليلة الجمعة فاخرج منه من التراب ما يدر في العين غفر الله له (٣) ولعل التخصيص باليومين لكثرة الثواب، و كذا التقييد باخراج التراب.

و يدل على استحباب اخراج التراب، و عدم كراهة الكنس في الليل (كما هو المشهور عند العوام) الا ان يجعل ليلة الجمعة بيانا لماسبق و عظما تفسيره، و الظاهر خلافه. و الظاهر عدم كون الواو بمعنى او، و الظاهر ترتب الحكم على كل واحد، بسوق المبالغة، و قلة الفعل والمخرج، و كثرة الثوب، مع احتمال كون المغفرة مرتبة عليهما. و في الخبر اشارة الى المبالغة في الكنس، و عدم توقف لقول على العمل الكثير، فان الله يقبل اليسير و يعفو عن الكثير.

(١) الوسائل ج ١ (١٨) من ابواب آداب التجارة حديث ٣

(٢) الوسائل ج ١ (٢٤) من ابواب احكام المساجد حديث ١ -

(٣) الوسائل ج ١ (٣٢) من ابواب احكام المساجد حديث ١ - ولا يحصى ان في الوسائل (يوم

الخميس ليلة الجمعة) بدون الواو ولكن في التهذيب (يوم الخميس وليلة الجمعة) مع الواو.



والأسراج فيها

و يجوز نقص المستهمل خاصة.

واستعمال آله في غيره.

ويكره الشرف والتعليق.

والمحاريب الداخلة.

و دليل استحباب الأسراج: ما نقله في الفقيه و التهذيب عنه صلى الله عليه وآله: من اسرج في مسجد من مساجد الله سراجا، لم تزل الملائكة و حملة العرش يستغفرون له مادام في ذلك المسجد ضوء من ذلك السراج (١).  
و دليل جواز نقص ما اشرف على الانهدام خصوصا بقصد العمارة ظاهر، بل يكون مستحبا، و كذا عدم جواز غيره.

و دليل استعمال آله— من الفرش و السرج و نحوهما، بل احباره ايضا كما هو الطاهر، مع خرابه و عدم رجاء عوده، و عدم صلاحيتها له اصلا— كانه التعمير المطلق، و عدم الملح المعقول، و ما على المحسنين من سبيل، و كون الكل لله. فلا تعاوت كونه هنا او هناك، كما يفهم من المنتهى. و اما النقل لغير ما ذكرنا، مثل الاستفناء و كون الفيراج، و كثرة المصلي فلا يظهر، فتأمل.  
و دليل كراهة الشرف (٢): ما روى عن علي عليه السلام رأى مسجدا بالكوفة قد شرف فقال: كانه بيعة، و قال: ان المساجد تبنى جماء، لا تشرف (٣) و كون مسجده من قامة تدل عليه.

و دليل كراهة المحراب الداخل— لعله كناية عن علامة المحراب بنيت على وجه ارض المسجد، او عملت في وسط الحائط. و يمكن التحريم بعد الوقفية، فتأمل، فان مجرد العلامة التي على وجه حائطه لا يكره— هو ما روى عن علي عليه السلام: انه كان يكسر المحاريب اذا رآها في المساجد ويقول: كانها

(١) — الوسائل باب (٣٤) من ابواب احكام المساجد حديث — ١—

(٢) — الشرح واحدة الشرفات وهي مثلثات او مربعات مبي متقاربة في اعلى سور او قصر المسجد:

وهي منتهى الاربع: شرفة بالضم كناية عن شرف كصرد جمع.

(٣) — الوسائل باب (١٥) من ابواب احكام المساجد حديث — ٢—

وجعلها طريقاً

والبيع فيها و الشراء، و تمكين المجانين، و انفاذ الاحكام و تعريف الضوال

و انشاد الشعر و اقامة الحدود و رفع الصوت (+)

مذاهب اليهود (١) و ليس في الرواية، الداخلة. (٢)

و كان كراهة جعله طريقاً، لما عي الخبر: انه نهي لغير ذلك (٣): و كأن في بعض الاخبار: لا تجعل المسجد طريقاً الا ان تصلي ذها باواياها (٤).  
و لعله يستحب دخول المسجد اولاً و الخروج آخرأ، لما روي: ان احبهم الى الله اولهم دخولا و آخرهم خروجاً (٥).

و دليل كراهة البيع و الشراء، و تمكين المجانين و الصبيان، ايضاً قد مر: لعله الغير المميز الذي يصلي.

و يدل عليها و على كراهة رفع الصوت، و الحدود، و انفاذ الاحكام، و تعريف الضالة: ما رواه في الفقيه و التهذيب، قال: جنبوا مساجدكم صبيانكم و مجانينكم، و رفع اصواتكم، و شرائكم، و بيعكم، و الضالة، و الحدود، و الاحكام (٦)  
وقد قيد البعض انفاذ الاحكام بالدوام، لفعل امير المؤمنين عليه السلام في مسجد الكوفة على ما نقل: و يحتمل العموم، و فعله عليه السلام لحصول الجواز.  
و دليل كراهة انشاد الشعر: ما روي في التهذيب و الكافي: كانه في

(+) - تقدم دليلهما آتياً.

(١) - الوسائل باب (٣٦) من ابواب احكام المساجد حديث - ١ -

(٢) - قال الشهيد ره في الذكرى: قال الاصحاب: المراد بها (اي الرواية) المعارف الدائنة، وفي الوسائل بعد نقل ما في الذكرى، قال: ولعلهم فهموا ذلك من لفظ (الكفر) نؤمن الشيء، او من الظرفية.

(٣) - لم يجد حديثاً في النهي عن حمل المسجد طريقاً بهذه المباشرة، ولعله استفادها من احاديث انشاد اصالة في المسجد بان يقال للمشد لا رد الله عليك لغير هذا بيت، راجع باب (٢٨) من احكام المساجد حديث - ٢ -.

(٤) - الوسائل باب (٦٧) من ابواب احكام المساجد حديث - ١ - و لفظ الحديث لا تجعلوا المساجد طرقاً حتى تصلوا فيها ركعتين.

(٥) - الوسائل باب (٦٨) من ابواب احكام المساجد راجع

(٦) - الوسائل باب (٢٧) من ابواب احكام المساجد حديث - ٤ -

## و عمل الصنائع، و دخول من فيه رائحة ثوم او بصل،

الصحيح: عن جعفر بن ابراهيم عن علي بن الحسين عليهما السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله من سحتموه ينشد الشجر في المسجد فقولوا له فض الله فاك، انما نصبت المساجد للقرآن (١).

فيدل على كراهة غير القرآن من الكلام ايضا، ولو كان بالعربي، ويكون العجمي اشد للنهي في صريح الخبر عن التكلم به في المسجد (٢) ولظاهر عدم استثناء شيء.

وقد استثنى مدح اهل البيت، وراثي الحسين عليه السلام، وبيت حكمة، وامتشهاد مسألة: وفي الخبر كراهة اشاد الشجر في شهر رمضان ولو كان فينا (٣) و هو دال على العموم: ولا يلزم المنع من المدح، لجواز لخلاص عن كراهيته بحمله غير موزون بتغيير ما، مع ان الاستثناء غير بعيد في المسجد.

ويمكن استخراج كراهة عمل الصنائع من قوله عليه السلام ( بما نصبت المساجد للقرآن) و من قول احدهما عليهم السلام (في الصحيح في التهذيب، قاله في المنتهى: مع ان محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن (٤) في طريق: فهو دليل على توثيقهما كما اظن) قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن سل السيف في المسجد، و عن برى البهل في المسجد، و قال: انما بنى لغير ذلك (٥).

و دليل كراهة دخول المسجد من (لمن - ظ) معه رائحة كريهة: ما روى عنه صلى الله عليه وآله: من اكل شيئا من المؤذيات ريحها فلا يقرب من

(١) - الوسائل باب (١٤) من ابواب احكام المساجد حديث - ١ -

(٢) - الوسائل باب (١٦) من ابواب احكام المساجد حديث ١ - ٢ - ولفظ الحديث (يحيى لبي صلى الله عليه وآله عن رطانه الا عاحم في المساجد): الرطانة: الكلام بالاعجمة (مجمع البحري)

(٣) - الوسائل باب (١٣) من ابواب آداب الصائم حديث - ٢ -

(٤) - وسد الحديث كما في التهذيب هكذا (علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس

عبد الرحمن، عن العلاء، عن محمد بن مسلم)

(٥) - الوسائل باب (١٧) من ابواب احكام المساجد حديث ١ -

و التنخم والبصاق.  
و قتل القمل فيستره بالتراب.  
و رمى الحصاة خذفا.  
و كشف العورة

#### المسجد (١).

و دليل كراهة البصاق و النخامة: ما روى عنه عليه السلام: من وقرب بنخامته المسجد لقي الله يوم القيامة صاحكا قد اعطى كتابه يمينه (٢) و صحبة عبد الله بن سنان من تنجع في المسجد ثم ردها في جوفه لم يبرء في جوفه الا ابرئته (٣) و غير ذلك من الاخبار: و في بعضها: سترها بشيء كمارته (٤).

و دليل كراهة قتل القمل ثم الستر غير واضح: بل ورد جواز قتل مثله في الصلاة: و لعله لروم الاشتغال، و ماورد في ستر البصاق دليلها: و روى دفنه بغير قتل (٥).

و دليل كراهة الرمي خذفا: (٦) ما روى عنه صلى الله عليه وآله اُبْصَرَ رجلا يخذف بحصاة في المسجد فقال: ما زالت تلمس حتى وقعت الخ (٧): و لعل المراد بالخذف هنا مطلق الرمي، اولشدة الكراهة بهذا الوجه، و يحتمل اختصاص الكراهة به، كما هو ظاهر الرواية والعبارة.

و كراهة كشف العورة: يدل عليها ما روى عنه صلى الله عليه وآله قال

(١) - الوسائل باب (٢٢) من ابواب احكام المساجد حديث - ٦ -

(٢) - الوسائل باب (٢٠) من ابواب احكام المساجد حديث - ٢ -

(٣) - الوسائل باب (٢٠) من ابواب احكام المساجد حديث ١

(٤) - الوسائل باب (١٩) من ابواب احكام المساجد حديث - ٤ - و لفظ الطهث (ان عيا

عليه السلام قال: البرأى في المسجد خطية و كفارته دعة).

(٥) - الوسائل باب (٢٠) من ابواب فواطع الصلاة حديث - ٤ - و لفظ الحديث (كان ابرجهم عليه

السلام اذا وجد قسمة في المسجد دفنها في الحصى).

(٦) - الخذف بانحاء والذال المحتملين: قال في مجمع البحرين المشهور في تفسيره ان تضع

الحصاة في بطن ابهام يديك اليمنى و يد قفها بظفر السبابة:

(٧) - الوسائل باب (٣٦) من ابواب احكام المساجد حديث - ١ - و تمام الحديث (ثم قال: العدف

في المنادى من احلاق موه بوط ثم تلا عليه السلام وثأبون في يديكم المكر: قال هو العدف).

و تحرم الزخرفة، و نقش الصور.  
واتخاذ بعضها في ملك او طريق وبيع آلتها، وتملكها بعد زوال آثارها.  
وادخال النجاسة اليها

كشف السرة والفخذ والركبة في المسجد من العورة (١) فهو يشعر بكراهة كشفها في المسجد، و ان لم يكن ناظرا، كالعورة مع عدمه.

و دليل حمل الهوى في الاخبار على الكراهة، عدم الصحة، او عدم القول بالتحريم، او وقوع ما يدل على خلافه، كما ورد في البصاق فعلهم عليهم السلام بغير ستر ايضا (٢) و في انشاد الصالة (٣).

و ورد في الشعر في المسجد: لباس به (٤) وقد حمل على ما قل و كثر فائدته، كببت شعر حكمة و شاهد مسئلة، و مدح الأئمة عليهم السلام؛ و مرأى الحسين عليه السلام و ليس ببعيد، لعدم العموم في دليل الكراهة، والصحة ايضا غير واضح، و ان كانت ظاهرة، فتأمل: فان العلة وعدم العلم دليل الكراهة.

قوله «(وتحرم الزخرفة الخ)» دليل تحريم الزخرفة بالذهب و نقش الصور: فقال في المنتهى انه البدعة: و يدل على تحريم النقش ما روى في التهذيب عنه عليه السلام: سئل عن الصلاة في المساجد المصورة؟ فقال: اكره ذلك، و لكن لا يضركم ذلك اليوم ولو قد قام العدل لرأيتكم كيف يصنع في ذلك (٥) والرواية غير صحيحة ولا صحيحة، والبدعة غير ظاهرة. فالكراهة غير بعيدة كما نقل عن الدروس، نعم لو ثبت تحريم التصوير مطلقا، يلزم تحريم ذلك الفعل في المسجد ايضا: لا الصلاة، ولا الابقاء، تأمل.

اما تحريم اتخاذها، ولو قليلا، في ملك او طريق: وبيع آلتها، وتملكها ولو بعد زوال آثاره: فهو ظاهر؛ ولانه تحريم واخراج الوقت عما وقف له.  
وتحريم ادخال النجاسة اليها قدم.

(١) - الوسائل باب (٣٧) من ابواب احكام المساجد حديث - ١

(٢) - الوسائل باب (١٩) من ابواب احكام المساجد حديث - ١ - ٣

(٣) - الوسائل باب (٢٨) من ابواب احكام المساجد حديث - ١

(٤) - الوسائل باب (١٤) من ابواب احكام المساجد حديث - ٢

(٥) - الوسائل باب (١٥) من ابواب احكام المساجد حديث - ١

وازالتهافيها.

واخراج الحصى منها فيعاده.

والتعرض للكنائس والبيع لاهل النعمة.

ولو كانت في ارض الحرب او باداهاها، جاز استعمال آلتها في المساجد.

وازالتهافيها: ان كانت سببا للتنجيس، فهو مجمع عليه، على الظاهر، كما مر، ويدل عليه تعليقه في المنتهى (٥):

وان لم يكن سبباً للتنجيس، فان كان الادخال مطلقاً حراماً، حرمت لاجله، والا، فلا.

واما تحريم اخراج الحصى: فكانه لاجراج شئ من الوقف عن كونه وقفاً، وكأنه تخريب ايضاً.

ويدل عليه ايضاً ما روى وهب بن وهب عن جعفر عن ابيه عليهم السلام قال: اذا اخرج احدكم الحصاة عن المسجد فليردها مكانها اوفى مسجد آخر فانها تسبح (١).

والتخريب غير معلوم. مع كونه قليلاً لا يضر بالمسجد بوجه، وكأنه مثل القمامة: والرواية غير صحيحة، لان وهب بن وهب ضعيف جداً: ورده الى مسجد آخر ايضاً، يدل على عدم الاهتمام بدخوله في الوقف، والا لكان المناسب وجوب رده الى ما اخرج منه، فالكراهة غير بعيدة: قال المصنف في المنتهى: ويكره اخراج الحصى منها، لما روى الخ، كما قال في غيره من المكروهات.

ودليل تحريم التعرض للبيع والكنائس: تحريم اذاهم بعد العهدة، وتقريرهم على الجزية.

ودليل جواز استعمال آلتها في الصورة المذكورة: زوال سبب المنع: مع صحيحة العيص بن القاسم، قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن البيع

(٥) قال في المنتهى (ويحرم ادخال النجاسة اليها لقوله (من) جنبوا مساجدكم النجاسة، وفضل النجاسة فيها: لانه ينمها).

(١) - الوسائل باب ٢٦ من ابواب احكام المساجد حديث ٤.

والكائنات، هل يصلح نقصها لبناء المساجد؟ فقال: نعم (١) فكانها محمولة عليها، للاجماع و نحوه، وفيه تأمل: لان الظاهر استعمال الكفار اياها برطوبة، فكانه محمول على العدم، للاصل: وهو بعيد، او على طهارتها بالشمس. وهو كذلك، او على بعد التطهير: وهو ايضا كذلك، والعبارة حالية عنه، مع انه ورد جعل الكائين والبيع مسجدا (٢) فكانه مستثنى من، فتأمل.

وروى كراهة الاتكاء ايضا في المساجد عنه صلى الله عليه وآله: الاتكاء في المسجد رهبانية العرب، ان المؤمن يجلسه مسجده، وصومعته بيته (٣).

وجواز الصلاة في البيت او المسجد المطين بما فيها التبن: قال في الفقيه: مثل: اي ابوالحسن الاول عليه السلام عن الطين فيه التبن، يطين به المسجد، او البيت الذي يصلى فيه؟ فقال: لا بأس (٤) فان: الظاهر ان المراد صحن المسجد والبيت، ولو كان السطح لدل على تسقيف المسجد.

وروى في الصحيح عن الجهم يطبخ بالعدرة ايصبح ان يخصص به المسجد؟ فقال: لا بأس (٥) وفيه دلالة على تطهير العدرة بالان فتأمل كما مر.

وروى كراهة الوضوء من البول والغائط في لمسجد، في الخبر الصحيح (٦).

وفي الحسن عنه عليه السلام مثل عن النوم في المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله؟ قال: نعم، فاین يتنام الناس (٧): يحتمل اختصاصه بمن ليس له منزل، او فيما زاد بعده صلى الله عليه وآله لما روى في الحسن عن

(١-٢) - الوسائل باب ١٢ من ابواب احكام المساجد حديث- ١-٢.

(٣) - الوسائل باب ٢٩ من ابواب احكام المساجد حديث- ١.

(٤) - الوسائل باب ٦٥ من ابواب احكام المساجد حديث- ١.

(٥) - الوسائل باب ٦٥ من ابواب احكام المساجد حديث- ٢.

(٦) - الوسائل باب ٥٧ من ابواب الوضوء حديث- ١ ونقطة الحديث (عن رفاعة بن موسى قال سألت

اب عبد الله عليه السلام عن الوضوء في المسجد؟ فكرهه من البول والغائط).

(٧) - الوسائل باب ١٨ من ابواب احكام المساجد حديث- ٣.

زرارة قلت لأبي جعفر عليه السلام، ما تقول في النوم في المساجد؟ فقال: لا بأس به إلا في المسجدين، مسجد النبي صلى الله عليه وآله والمسجد الحرام: قال: وكان يا خديدي في بعض الليل فيتنحي ناحية ثم يجلس فيتحدث في المسجد الحرام فرمى بياضه وهو ميت. فقلت له في ذلك؟ فقال: إنما يكره أن ينام في المسجد الحرام الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، فاما النوم في هذا الموضع فليس به بأس (١) فيهم اختصاص الكراهة بالجزء من المسجدين الذين كانا مسجداً في زمانه (ص) لا مطلقاً فتأمل:

وروى في التهذيب عن يونس بن ظبيان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام خير مساجد نساكنكم البيوت (٢) فيدل على اختصاص فضيلة المسجد بالرجاء كما هو المذكور في الكتب والمشهور بينهم، فتخصص العمومات بها: أو تحمل هذه على عدم روجهن، أما إذا وقع فيها فيكون الأفضل لهن أيضاً الصلاة فيها مع السترة للعمومات، مع عدم صراحة هذا الخبر وصحته، الله يعلم.

ففيه اشعار على عدم خروجهن للزيارة أيضاً، ولو كان لزيرة المعصومين عليهم السلام سيما في بلادهم، ويرون (ويرين ط) قبته من البيت، ويحصل لهن ثواب الزيارة حيثئذ: لما رواه في الفقيه صحيحاً عن حنان بن سدير (الثقة) عن أبيه (وإن قيل إنه واقفي، من الممدوح) قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام يا سدير، تزور قبر الحسين عليه السلام في كل يوم؟ قلت جعلت فداك، لا، قال: ما أجفاكم قال: فتزوره في كل شهر؟ قلت، لا، قال: فتزوره في كل سنة؟ قلت قد يكون ذلك: قال يا سدير ما أجفاكم للحسين عليه السلام: أما علمت أن الله تبارك وتعالى ألف ألف ملك شعث غبر يسيرون ولا يفترون: وما عليك يا سدير أن تزور قبر الحسين في كل جمعة خمس مرات، أو في كل يوم مرة؟ قلت جعلت فداك بيننا وبينه فراخ كثيرة! فقال لي اصعد فوق سطحك، ثم التفت يميناً ويسرة ثم ارفع رأسك إلى السماء، ثم تنحون نحو القبر: تقول السلام

(١) - الوسائل باب ١٨ من أبواب أحكام المساجد حديث - ٤.

(٢) - الوسائل باب ٣٠ من أبواب أحكام المساجد حديث - ٤.



عليك يا ابا عبدالله، السلام عليك ورحمة الله وبركاته: يكتب لك بذ لك زورة: والزورة حجة وعمره: قال سدير فربما فعلت ذلك في الشهر اكثر من عشرين مرة (١) وهذه موجودة في الكافي ايضاً.

ومع ذلك لا يبعد الاستحباب اذا كن لا يراهن احد ولا يرونه (يرينه ظ)، مع عدم مفسدة اخرى، او مطلقاً بناء على العمومات في ثواب الزيارات والترغيبات، وعدم حرمانهن من الثواب قريباً: فيكن مثابة بالزيارة، وان كن معاقبة بعدم التستر، كما في الصلاة منكشف الوجه مع الناظر المحترم، والنظر اليه، مع احتمال البطلان حينئذ: ولكن لاشك ان الستر اولى، الله يعلم.

واعلم انه قد ورد اخبار كثيرة صحيحة وغيرها: في جواز بناء المسجد على موضع النجس مثل بثر الغائط بعد طمعه بالتراب، بحيث لا تشم منه الرائحة (٢) فيعلم عدم اشتراط الطهارة في المسجد بحيث يكون التحت ايضاً داخلاً وكذا الفوق.

وايضاً ورد اخبار بجواز تغيير المسجد وتحويله اذا كان في المنزل (٣) وحملها الاصحاب على مجرد اسم المسجد ليحصل ثواب المسجد من دون احكامه، من عدم جواز تنجيسه، وكونه وقفاً.

واما تحقق المسجدية، فقيل: لا بد له من صيغة مع نيته الوقفية والصلاة: واطن انه يكفي مجرد قصد كونه وقفاً وخارجاً عن ملكه للمسجدية، وان اكثر المساجد كذلك، وذلك يهم من الذكرى، الا انه يمكن بعيداً ان يكون له التغيير والتبديل، ما لم يقع الصيغة والززوم، ويحمل ماورد في المنزل عليه: والظاهر عدم جواز التغيير، وتحقق المسجدية بمجرد القصد المذكور، ويحمل ما في المنزل على عدم قصد الخروج عن ملكيته والوقفية، بل مجرد جعله مصلًى ومسجداً لحصول الثواب بصلاته فيه، او غيره فتأمل، وسيحیی له تحقيق اشاء الله في مجله.

(١) - الوسائل باب ٣٣ من ابواب التراب وما يناسبه حديث - ٢.

(٢) - الوسائل باب ١١ من ابواب احكام المساجد، فراجع.

(٣) - الوسائل باب ١٠ من ابواب احكام المساجد، فراجع.

### المقصد الخامس :

في الاذان والاقامة: وهما مستحبان في الفرائض اليومية خاصة: اداء وقضاء، للمنمرد والجامع، للرجل والمرأة: اذا لم تسمع الرجال:

قوله: «(وهما مستحبان: الخ)» لاشك ولاخلاف في كونهما عبادة مشروعة.

واما استحبابهما فيما يشرعان فيه— ولو كان للرجل، جماعة: ومغربا وصبيحا. خلافا لبعض الاصحاب في الوجوب حينئذ— فلما في صحيحة زرارة قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل نسي الاذان والاقامة حتى دخل في الصلاة؟ قال: فليمض في صلاته، فانما الاذان سنة(١) وهي ظاهرة في المندوب: فحصر الاذان في السنة: دون الوجوب وعدم التفصيل: دليل العموم، وما في صحيحة داود بن سرحان قال عليه السلام: ليس عليه شيء(٢) اى على ناسيهما حتى دخل.

والصحيحة عمر بن يزيد قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الاقامة بغير الاذان في المغرب؟ فقال: ليس به بأس، وما أحب ان يعتاد(٣).

وصحيحة عبيدالله بن علي الحلبي قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل، هل يجزيه في السفر والحضر اقامة ليس معها اذان؟ قال: نعم، لا بأس به(٤) وصحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: يجزيك اذا خلوت في بيتك اقامة واحدة بغير اذان(٥).

وظاهر هذه الاخبار يدل على عدم وجوب الاذان في شيء من الصلوات ولو جماعة: وبانضمام عدم القول بوجوب الاقامة فقط، يفيد استحبابها ايضا. وما يدل على وجوب الاذان والاقامة، بعض الاخبار الغير الصحيح: مثل:

(١) — الوسائل باب ٢٩ من ابواب الاذان والاقامة حديث— ١.

(٢) — الوسائل باب ٢٩ من ابواب الاذان والاقامة حديث— ٢.

(٣) — الوسائل باب ٦ من ابواب الاذان والاقامة حديث— ٦.

(٤) — الوسائل باب ٥ من ابواب الاذان والاقامة حديث— ٣.

(٥) — الوسائل باب ٥ من ابواب الاذان والاقامة حديث— ٤.

لاتدع الاذان في الصلوات كلها فان تركته فلا تتركه في المغرب والفجر (١) ومثل: لاتصل الغداة والمغرب الا باذان واقامة، ورخص في سائر الصلوات با لاقامة، والاذان افضل (٢) ومثل ما روى عن احدهما عليهم السلام قال: ان صليت جماعة لم يجز الاذان واقامة، وان كنت وحدك تبادر امرأ تخاف ان يفوتك، تجزيك اقامة، الا الفجر والمغرب، فانه ينبغي ان تؤذن فيهما وتقيم (٣).

ولا يخفى ان في سند الاول صباح بن سيابة (٤)، وهو مجهول، وفيه شيء اخر: وفي الثاني ذرعة وسماعة (٥): وفي الثالث — مع دلالة على شدة استحبابه فيهما، للغة (ينبغي) فهو مؤيد للحمل عليها — القاسم بن محمد، المشترك، وكذا علي بن ابي حمزة وابي بصير (٦)، فلا يكون حجة على وجوبهما في الجماعة ايضا.

وايضا يدل على الوجوب: الامر الواقع في اخبار صحيحة بقطع الصلاة، والاعادة بعدها لمن نسيهما حتى دخل فيها.

مثل صحيحة علي بن يقطين قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل ينسى ان يقيم الصلاة، وقد افتتح الصلاة؟ قال: ان كان قد فرغ من صلاته فقد تمت صلاته، وان لم يكن فرغ من صلاته فليعد (٧) وكذا ما في صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: في الرجل ينسى الاذان والاقامة

(١) — الوسائل باب ٦ من ابواب الاذان والاقامة حديث ٣. وبقية الحديث (فانه ليس فيهما نقص).

(٢) — الوسائل باب ٦ من ابواب الاذان والاقامة حديث ٥.

(٣) — الوسائل باب ٧ من ابواب الاذان والاقامة حديث ١ — وروى عنه في باب ٦ من ابواب حديث ٧.

(٤) — وسند كما في التهذيب هكذا الحسين بن سعيد، عن صفائه، عن معاوية بن وهب، او ابن عمار عن الصباح بن سيابة.

(٥) — وسنده كما في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد، عن الحسن ابيه، عن ذرعة، عن سماعة).

(٦) — وسنده كما في الكافي هكذا (محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي بن ابي حمزة، عن ابي بصير).

(٧) — الوسائل باب ٢٨ من ابواب الاذان والاقامة حديث ٤.

و يتأكدان في الجهرية، خصوصا الغداة والمغرب.

حتى يدخل في الصلاة؟ قال: ان كان ذكر قبل ان يقرأ، فليصل على النبي صلى الله عليه وآله وليقم، وان كان قد قرء فليتم صلاته (١) لعل مراده: الصلاة عليه (ص) بقصد الخروج والقطع: وصحيفة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا افتتحت الصلاة فنسيت ان تؤذن وتقيم ثم ذكرت قبل ان تركع فاصرف واذن واقم واستفتح الصلاة، وان كنت قد ركعت فاقم على صلاتك (٢) وجه الدلالة انه على تقدير الاستحباب لامعنى للامر بقطع الصلاة الواجبة لنسيان المندوب، فيكونان واجبين.

والجواب بالمنع. كما في قطع الصلاة الواجبة للافتداء. وبان الاختلاف في الاخبار يدل على استحباب القطع. وبانه يفيد الوجوب مطلقا ولا قائل مشهور به. وبان القائل بوجوب القطع غير ظاهر. وبانه لامعنى لوجوب القطع والاهادة لنسيانهما، فتأمل.

فيحمل على الاستحباب، للجمع، والاصل، والشهرة. مع عدم مستند خال من شيء، للوجوب. ولكن الاحتياط عدم الترك، خصوصا في الجماعة، وفي الفجر والمغرب.

فهم منها: استحباب الرجوع للناسي مطلقا، ويكون مستحبا قبل الفراغ، وقبل الركوع أكد، وقبل القراءة اشد: وشدة استحبابهما للجماعة، والفجر والمغرب.

واما التأكيد في مطلق الجهرية: فكانه استفيد من استحباب الجهر، وليس بمفيد ويحتمل ايضا.

واما استحبابهما للنساء: فيهم من عموم بعض الاخبار، واخذ حكمهن عن حكم الرجل.

وصحيفة ابن سنان قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المرأة تؤذن للصلاة؟ فقال: نعم، حسن ان فعلت، و ان لم تفعل اجزئها ان تكبر، و ن

(١) - الوسائل باب ٢٩ من ابواب الاذان والاقامة حديث - ٤.

(٢) - الوسائل باب ٢٩ من ابواب الاذان والاقامة حديث - ٣.

ويسقط اذان العصر يوم الجمعة، وفي عرفه، وعن القاضي المؤذن في اول ورده.

تشهدان لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله. (١)

وقال المصنف في المنتهى: يجوز ان تؤذن المرثة للنساء و يعتدون به، ذهب اليه علمائنا.

فيحمل ما في صحيحة جميل - قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المرثة اعليها اذان و اقامة؟ فقال: لا (٢) - على نفى شدة الاستحباب، او سماع الاجنبى، فانه قال: صوتها عورة لا يجوز اسماعها الرجال فيفسد: فلا يجوز اعتداد الرجال على اذانها، و نقل الاعتداد عن الشيخ، ورده به (٣).

وليس بواضح تحريم اسماع صوتها، لعدم الدليل الصالح له، وسيجيئ، نعم الاولى ترك الاسماع والاستماع، قاله حمل جيد.

و كأن دليل استحبابهما في اليومية: منها الجمعة: الاجماع، قال المصنف في المنتهى: ولا يؤذن لغير الصلوات الخمس، وهو قول علماء الاسلام، ويستحب للصلوات الخمس اداء و قضاء للمنفرد والجماعة: على خلاف مضي: اشارة الى قول البعض بالوجوب للبعض.

قوله: «(ويسقط اذان العصر الخ)» لا شك بل لاخلاف في سقوط اذان العصر يوم الجمعة اذا جمع بينها و بين الظهر، بمعنى عدم استحبابه كما كان:

و اما لولم يجمع فهل يسقط ام لا؟ فاستدلوا لهم على الاول (٤) - بالجمع، وبسقوط التوافل: و بسقوطه في الجمع بين الظهرين مطلقا على ما روى في الصحيح من الاخبار: بانه صلى الله عليه وآله جمع بين الظهرين و

(١) - الوسائل باب ١٤ من ابواب الاذان والاقامة حديث - ١.

(٢) - الوسائل باب ١٤ من ابواب الاذان والاقامة حديث - ٣.

(٣) - قال في المنتهى (قال علمائنا اذا أدت المرة اسرت بصوتها لثلاث يسمعه الرجال وهو عورة) وقال أيضاً (قال الشيخ انه يستد باذان نهن للرجال، وهو صغيف، لانها ان حهرت ارتكبت معصية والنهاي يدل على المسد).

(٤) - اي على الحكم الاول وهو سقوط اذان العصر يوم الجمعة.

العشائين بآذان و اقامتين في الحضر من غير علة (١) وفي هذه الصحيحة في الفقيه: من صلى بآذان و اقامة صلى خلفه صفان من الملائكة، ومن صلى باقامة بغير آذان صلى خلفه صف واحد و احد الصف ما بين المشرق والمغرب (٢) وفيها دلالة على عدم وجوب الاذان مطلقا، بل الاقامة ايضا: فتأمل - يدل على عدم: و كذا عموم ادلة الاستحباب، مع عدم الدليل الواضح: و عباراتهم و ان كانت عامة، فليست بحجة سببها مع الدليل المذكور.

وايضا: الكلام في انه حرام ام لا: فقبل بالتحريم، لانه بدعة، لرواية حفص بن غياث عنه عليه السلام: الاذان الثالث يوم الجمعة بدعة (٣): والبدعة حرام وضلالة كما دلت عليها صحيحة مروية في نافلة شهر رمضان جماعة: انها بدعة، الاوان كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة سبيلها الى النار (٤).

فسقط ما نقل عن الشهيد: ان البدعة ليست بحرام، بل مالم يكن في زمانه ص، و هي قد يكون مكروهة و حراما الخ (٥).

ولانه عبادة، ما وقع الشرع به فيحرم لكونه اختراعا في الشرع. والظاهر عدم التحريم، للاصل، و عموم مشروعية الاذان: و عدم فعلهم - و انقل عنهم عليهم السلام - لا يدل على التحريم، و هو ظاهر. والرواية غير صحيحة، لحفص: و غير صريحة، لجواز كون المراد به الاذان الثاني للظهر او الجمعة، و كونه ثالثا باعتبار الاقامة: و هو الذي مشهور انه بدعة عثمان، او معاوية، و لا يحتاج الجواز الى النقل بخصوصه، و يكفي كونه ذكرا في الجملة، و ادلة مشروعية على العموم فلا يبعد بقاء اصل استحبابه، و يكون السقوط للترخص و عدم شدة الاستحباب: فلا يضر قصد استحبابه بخصوصه ايضا، ولولم

(١) - الوسائل باب ٣٢ من ابواب الموقيت مراجع.

(٢) - الوسائل باب ٤ من ابواب الاذان والاقامة حديث ٦ - ونقلها في الفقيه بعد صحيحة عبد الله بن سنان مرسل بقوله (وروي) ملاحظ الفقيه باب الاذان والاقامة.

(٣) - الوسائل باب ٤٩ من ابواب صلاة الجمعة وادائها حديث ١.

(٤) - الوسائل باب ١٠ من ابواب نافلة شهر رمضان حديث ١.

(٥) - فان في روض العنان نقلا عن الذكرى ملاحظة: ان البدعة لا تدل على التحريم فان المراد بها مالم يكن في عهد النبي ص ثم يبعد بعده و هو اعم من الحرام والمكروه انتهى:

يقصد فلا ينبغي التحريم أصلاً. نعم مع القصد يحتمل، ويحتمل تحريم القصد فقط، وسيجيئ تحقيقه في اذان يوم الجمعة ثانياً.

وبدل على الجواز، عدم التحريم في القاضى، والجامع في غير هذا الموضع بالاتفاق، مع جريان عمدة دليل التحريم وهي كونه بدعة. وكذا الكلام في يوم عرفة ومزدلفة، بل السقوط هنا أولى، لرواية صحيحة بعدم فعله من (١) وأنه ليس بسنة.

ثم الظاهر عدم اشتراط سقوط النافلة، بسقوط الاذان الثاني (لثانية) للجمع؛ لتعليقهم بانه للوقت، ولا وقت، وقد حصل الاعلام بالاول، فمادام وقعتا في الوقت الواحد، يسقط. ويفهم من كلام الشارح - ومن بعض المواضع الاخر؛ مثل رواية محمد بن حكيم عن ابي الحسن، عليه السلام قال: سمعته يقول: اذا جمعت بين صلاتين فلا تطوع بينهما (٢) وصحيحة منصور عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن صلاة المغرب والعشاء بجمع؟ (٣) فقال: باذان و اقامتين لا يصلى بينهما شيئاً، قال: هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله (٤)؛ - ان الجمع انما يتحقق مع سقوط النافلة، بل التعقيب ايضاً؛ لان الاصل عدم السقوط، وليس بمعلوم، السقوط الامع حذف النافلة والتعقيب، وان كان صدق الجمع في الجملة يقتضيه ظاهراً.

و ليس بمعلوم عدم فعل النافلة، عن رواية دالة على سقوطه على تقدير الجمع؛ وهي مثل صحيحة الفضيل وزرارة وغيرهما عن ابي جعفر عليه السلام: ان رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر باذان و اقامتين، و جمع بين المغرب والعشاء باذان واحد و اقامتين (٥) وفي الفقيه: في الحضر من غير

(١) - الوسائل باب ٣٦ من ابواب الادان والاقامة حديث ١-٣ - وقوله (وانه ليس سنة) إشارة الى مفهوم الحديث الاول من هذا الباب.

(٢) - الوسائل باب ٣٣ من ابواب المواقيت حديث ٢.

(٣) - في النسخة المطبوعة في التهذيب (ايجمع؟) بدل قوله: (بجمع).

(٤) - الوسائل باب ٣٤ من ابواب المواقيت حديث ١.

(٥) - الوسائل باب ٣٢ من ابواب المواقيت حديث ١١.

وعن الجماعة الثانية اذالم يتفرق الاولى.

علة (١).

بل ناظر الى فعل النافلة مع سقوط الاذان: صحيحة ابي عبيدة (الثقة) قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كانت ليلة مظلمة و ربيع و مطر صلى المغرب، ثم مكث قدر ما يتنفل الناس، ثم اقام مؤذنه ثم صلى العشاء الاخرة ثم انصرفوا (٢).

و ايضا يبعد عنه اسقاط النافلة من غير عذر مع دخول وقتها: فيمكن سقوط الاذان و الاختصار على الاقامة مطلقا، مع افضلية الجمع بين الاذان والاقامة الامع ترك النافلة، فانه لا يبعد حينئذ افضلية ترك الاذان لئلا يترتب غير متحقق الا في هذه الصورة مع وجود الادلة العامة على استحبابه، سيما مع النافلة والتعقيب، فتأمل: فيترك نافلة المغرب وتصلى بعد العشاء في المزدلفة، ويحتمل كونها اداء حينئذ، وقضاء كما هو مقتضى وقتها مطلقا.

و ايضا صرحوا بان الاذان الاول اذا وقع في وقت اية الصلاتين، يكون لهما، سواء الاولى ام الثانية، لخروج وقت الأخرى، وليس بيميد: وقد يكون للاولى مهما، مع خروج الوقت، لتقدمها، و عدم العلم بانه للوقت فقط: و لهذا لو صلاهما في وقت واحدة منهما، مع عدم الجمع - بان يفصل بينهما بزمان كثير، شرط عدم خروج وقت تلك الواحدة - يؤذن لهما و يقيم.

لا ان يقال: هذا داخل في الجمع، فيسقط، ولكنه غير معلوم، ولا يقال لغة له الجمع، ولا عرفا: و شرعا غير ظاهر.

ولا شك في عدم سقوط استحباب الاذان الثاني في الورد، للقاضي. للعموم، ومشروعيته في الاداء، وكونه كالاداء، ووجوده في الخبر في الصلاة المعادة (٣) فالسقوط رخصة: الله يعلم.

واما سقوطهما عن المصلي في موضع صلى فيه الجماعة، مع عدم تفرقهم. فالظاهر انه راجع، لافضل في فعلهما، كالاذان الثاني يوم الجمعة.

(١) - الوسائل باب ٣٢ من ابواب المواقيت حديث - ١.

(٢) - الوسائل باب ٢٢ من ابواب المواقيت حديث - ٣.

(٣) - الوسائل باب ٥٤ من ابواب صلاة الجماعة حديث - ٧.



لورود المنع بقوله عليه السلام أحسنت وادفعه وامنعه اشد المنع: في رواية أبي علي قال: صلينا في المسجد الفجر فانصرف بعضنا وحلّس بعض في التسبيح، فدخل علينا رجل المسجد فاذن فمنعناه ودفعناه عن ذلك: فقال الصادق عليه السلام: أحسن ادفعه عن ذلك وامنعه اشد المنع: فقلت فان دخلوا فارادوا ان يصلوا فيه جماعة؟ قال: يقومون في ناحية المسجد ولا يبدوا بهم امام (١) وفي رواية أبي بصير: الرجل يدخل المسجد وقد صلى القوم، أيؤذن ويقيم؟ قال: أي، أبو عبد الله عليه السلام: اذا كان دخل ولم يفرق الصف، صلى باذانهم و اقامتهم، وان كان تفرق الصف اذن و اقام (٢) وفي رواية زيد بن عبيد عن آبائه عليهم السلام قال: دخل رحلان المسجد وقد صلى علي عليه السلام بالناس، فقال لهما علي عليه السلام ان شئتما فليؤم احدهما كما صاحبه ولا يؤذن ولا يقيم (٣) فكانها محمولة على عدم التفرق، وهو غير متحقق مع جلوس البعض معقبا كما دلت عليه الرواية الاولى.

وهذه تدل على الاهتمام بالجماعة، والاولى تدل على عدم العلم بالمسئلة، فتأمل فيه، وهي يدل على سقوطهما عن المفرد والجامع. والظاهر عدم اشتراط المسجد، لعدم التقيد في كلام الامام عليه السلام: وظاهر الجواب يدل على العلة، وهي وجود الجماعة.

فيكون السقوط مطلقا عند العامل بها: مع عدم الصحة: لمقارنتها بالفتوى والشهرة: فتخصيص المصنف بالجماعة الثانية، غير واضح: الا ان تخصيص الاخبار بها، لما مر من الرواية الدالة على اعادتهما، للجمع بينهما. اما من لم يعمل بها فلا يقول بالسقوط: ويؤيده ما روى عن أبي عبد الله

(١) - الوسائل باب ٦٥ من ابواب صلاة الجماعة حديث ٢ - وصدر الحديث هكذا (عن أبي علي، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فأتاه رجل، فقال: جعلت فداك صلينا الخ).

(٢) - الوسائل باب ٦٥ من ابواب صلاة الجماعة حديث ١.

(٣) - الوسائل باب ٦٥ من ابواب صلاة الجماعة حديث ٣.

عليه السلام انه سال عن الرجل اذا ادرك الامام حين سلم؟ قال: عليه ان يؤذن و يقيم ويفتح الصلاة (١).

وكذا عموم ادلة استحبابهما والترغيب فيهما مع عدم صحة المسقط. ويمكن القول هنا بان السقوط اولى، للتخفيف والرخصة: للروايات المتقدمة، خصوصاً رواية ابي بصير، فان سد هاليس فيه الابان (٢)، فانه لا باس به: وعلى بن الحكم، والظاهر انه الثقة، ويكون المنع محمولاً على المبالغة، والاولى على من لم يقبه ولم يعتقد، وان كان بعيداً.

و ورد اخبار بسقوطهما لسما عهما عن الغير: بقول الباقر عليه السلام، على ما روى: فاني مررت بجعفر وهو يؤذن و يقيم فلم اتكلم فاجزأني ذلك (٣) وفي رواية عمرو بن خالد عن ابي جعفر عليه السلام قال: كنا معه فسمع اقامة جاره بالصلاة، فقال: قوموا، فقمنا وصلينا معه بغير اذان ولا اقامة: قال ويجزئكم اذان جارك (٤) وفي هذه الاخبار دلالة ما، على عدم وجوبهما، لكن السد غير صحيح (٥).

ورواية عمار عن ابي عبدالله عليه السلام - قال: سئل عن الرجل يؤذن و يقيم ليصلي وحده، فيجئ رجل اخر فيقول له نصلي جماعة، هل يجوز ان يصليا بذلك الاذان والاقامة؟ قال: لا، ولكن يؤذن و يقيم (٦) - يدل على استحباب الاعادة لو اذن واقام بنية الافراد، ثم جاء اخر ويقول له نصلي الجماعة: ولا يضر عدم صحة السند في مثله.

(١) - الوسائل باب ٢٥ من ابواب الاذان والاقامة حديث - ٥.

(٢) - وسند الحديث كما في التهذيب هكذا (احمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن ايان، عن

ابي بصير).

(٣) - الوسائل باب ٣٠ من ابواب الاذان والاقامة حديث - ٢.

(٤) - الوسائل باب ٣٠ من ابواب الاذان والاقامة حديث - ٣.

(٥) - وسند الحديث كما في التهذيب هكذا (سعد عن ابي الحواء الميموني عن عبد الله، عن

الحسين بن علون، عن عمرو بن خالد).

(٦) - الوسائل باب ٢٧ من ابواب الاذان والاقامة حديث - ١.

و كفيته: ان يكبراربعا، ثم يشهد بالتوحيد، ثم بالرسالة، ثم يدعوا الى الصلاة، ثم الى الفلاح، ثم الى خير العمل، ثم يكر، ثم يهلل مرتين مرتين: والاقامة كذلك، الا انه يسقط من التكبير الاول مرتان، ومن التهليل مرة، ويزيد مرتين: قد قامت الصلاة: بعد: حتى على خير العمل.

ولا اعتبار باذان الكافر، وغير المميز وغير المرتب: ويجوز من المميز.

قوله: «(و كفيته الح)» لا يمد العمل بالكيفية المذكورة المشهورة. ودل عليها بعض الاحبار الصحيحة (١) وان دلت الاحبار على غيرها ايضا (٢) مثل كونها مثني مثني، فحمل على الاستحالة والتقية. ويحتمل التخيير، مع افضية المشهورة، والحمل على الحق.

قوله: «(ولا اعتبار باذان الكافر الخ)» العمدة في الادلة: الاجماع المنقول، والاصل: والفراغ للمؤذنين (٣) و كونه اميا (٤) — يدل عليه ايضا. و يدل على جواز الاعتداد باذان الصبي: الخبر (٥) بل بالاجماع المنقول، على الظاهر، لعل المراد به المميز: والخبر مروي عن امير المؤمنين عليه السلام كان يقول: لا بأس ان يؤذن الغلام قبل ان يحتلم، ولا بأس ان يؤذن المؤذن و هو جنب، ولا يقيم حتى يغتسل (٦) ولا يضر عدم صحة السند (٧)، مع

(١-٢) — الوسائل باب ١٩ من ابواب الاذان والاقامة، فراجع.

(٣) — الوسائل باب ٢ من ابواب الاذان والاقامة، فراجع.

(٤) — الوسائل باب ٣ من ابواب الاذان والاقامة حديث — ٢ — ولفظ الحديث (المؤذن مؤتمن، والامام

صام) وفي حديث — ٦ — من هذا الباب (وقان الصادق عليه السلام في المؤذنين، انهم الاماء) وفي حديث — ٧ — من هذا الباب ايضا عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول (المؤذنون بهذه المؤمنين على صلاتهم وصومهم ولحمهم ودمائهم الحديث) التي غير ذلك فراجع.

(٥ ٦) — الوسائل باب ٣٢ من ابواب الاذان والاقامة حديث ٢ — ومن دلت الحديث في باب ٩

من ابوابنا حديث — ٦ — وفي الباب روايات اخر فراجع.

(٧) — فان سنده كما في التهذيب في باب الاذان والاقامة هكذا (الحسين بن سعيد، عن سعد بن

عبد الله، عن محمد بن الحسين، عن انحس بن موسى الحشاب، عن غياث بن كلوب بن هجر المعيني، عن اسحاق بن عمار)

وفي باب الريا دلت هكذا محمد بن احمد بن يحيى عن انحس بن موسى الحشاب، عن غياث بن

و يستحب ان يكون عدلاً صيماً،

بصيراً بالاوقات.

قائماً على مرتفع.

انها صحيحة في باب الزيادات.

و كأن دليل اشتراط الترتيب ايضاً، الاجماع: و صحيحة زرارة عن الصادق عليه السلام قال: من سها في الاذان فقدم او اخر، اعاد على الاول الذي اخره حتى يمضي على اخره (١) ولانه عبادة متوقفة على السماع، و ماسمع الا بالترتيب: ومعنى شرط الترتيب: عدم الاعتداد بغير المرتب: ولا يعد الاثم مع اعتقاد مشروعية عدم الترتيب عمداً.

قوله: «(ويستحب ان يكون عدلاً)» استحباب كونه عدلاً: بمعنى شدة استحباب اختيار العدل ذلك، وترك الفاسق او نصب الحاكم اياه ظاهراً، وان لم نقل بجواز تقليده، لحصول الظن القوي، بل العلم مع القرائن. و كذا لبصرة والبصرة، ورفع الصوت: ويدل عليه ما في صحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: اذا اذنت فلا تحفين صوتك، فان الله ياجرك مدصوتك فيه (٢). و القيام على المرتفع: يدل عليه الفعل في زمانه صلى الله عليه وآله على ما نقل (٣).

و يدل عليهما قوله صلى الله عليه وآله: اذا دخل الوقت يا بلال اعل فوق الجدار وارفع صوتك بالاذان (٤).

كلوب، عن اسحاق بن عمار.

(١) - انوسائل باب ٣٣ من ابواب الاذان والاقامة حديث ١ -

(٢) - انوسائل باب ١٦ من ابواب الاذان والاقامة حديث ٥ -

(٣) - مس ابي داود ج ١ (باب الاذان في المساء، حديث ٥١٩ - ولفظ الحديث (عن امرء من بني الحارث قلت لك بيتي من طول بيت حول المسجد و كان بلال يؤذن عليه المجر، فيأتي بسجرة فيجلس على البيت، ينظر الى السجرة الحديث).

(٤) - انوسائل باب ١٤ من ابواب الاذان والاقامة حديث ٧ - ولفظ الحديث هكذا (عن ابي عبدالله عليه السلام، قال كان طول حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، قائمه، فكان يقول لبلال: اعل).

مستقبلاً للقبلة.

متانياً في الاذان

محدراً في الاقامة، واقفاً على اواخر الفصول.

متطهراً، قائماً على مرتفع مستقبلاً للقبلة.

وكذا الاستقبال: مع وجود الامر في الخبر (١).

و يدل على استحباب التأني قوله عليه السلام: اذا اذنت فترسل: اي تمهل (٢) و ماروى عن الصادق عليه السلام انه قال: التكبير جزم (٣) في الاذان مع الافصاح بالهاء والالف (٤).

والوقف و الحذر ايضاً موجودان في الخبر (٥) والوقف: بمعنى اسكان اواخر الفصول هنا على ما قالوه، وفي الخبر اشارة اليه: ففيه كما سيجيئ اشارة الى جواز الوقف بمجرد حذف الحركة: ويشترط انقراء (السكون خ لـ) معه بمقدار قطع النفس. والخبر هو حصة زرارة: قال قال ابو جعفر عليه السلام: الاذان جزم بافصاح الالف والهاء والاقامة حذر (٦) وفي حصة اخرى في انفقيه عن الصادق عليه السلام: الاذان والاقامة مجرومان (٧) وفي الاخر موقوفان (٨).

ويدل على اشتراط الطهارة والقيام مستقبل القبلة في الاقامة دون الاذان بالمعنى المذكور، صحيحة ابن سنان (اظنه عبدالله) عن الصادق عليه السلام قال: لا بأس ان تؤذن وانت على غير طهور، ولا تقيم الا وانت على وضوء (٩) و

(١) - جامع احاديث الشيعة، باب ٢٣ في الادان، وعنوان الباب (يستحب ان يكون لمؤذن مستقبل القبلة الخ) وفي الوسائل باب ٤٧ من ابواب الادان والاقامة، وعنوان الباب (باب حوار الادان الى غير القبلة واستحباب استيعالها خصوصاً في الشهادتين الخ).

(٢) - قال في المنتهى ص ٢٥٦: روى الجمهور عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال اد فترسل، واذا اذنت فاطهروا الخ.

(٣) - في المعنى المذكور، يريد بالجزء الأماك عن اشباع لحركة، والتمنى فيها، وقطعها اصلاً. يقال حرمت الشيء جرماً باب ضرب فقصه عن الحركة. مجمع البحريين.

(٤) - الوسائل باب ٨٥ من ابواب الادان والاقامة حديث ٣.

(٥) - الوسائل باب ٢٤ من ابواب الادان والاقامة فراجع

(٦) - الوسائل باب ٢٤ من ابواب الادان والاقامة حديث ٢.

(٧) - الوسائل باب ١٥ من ابواب الادان والاقامة حديث ٤ - ٥.

(٨) - الوسائل باب ٩ من ابواب الادان والاقامة حديث ٣.

تار كالكلام خلالهما.

والكلام لغير مصلحة الصلاة بعد قد قامت الصلاة.

صحيفة عبدالله بن سنان قال: لا باس بالمسافران يؤذن وهوراكب و يقيم و هو على الارض قائم (١) و صحيفة محمد بن مسلم قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام يؤذن الرجل و هو قاعد؟ قال: نعم، ولا يقيم الا و هو قائم (٢) و صحيفة احمد بن محمد عن العبد الصالح عليه السلام قال: يؤذن الرجل و هو جالس، ولا يقيم الا و هو قائم. وقال: تؤذن وانت راكب، ولا تقيم الا وانت على الارض (٣) و صحيفة محمد عن احدهما عليهما السلام قال: سالت عن الرجل يؤذن و هو يمشى، او على ظهر دابته، او على غير طهور؟ فقال: نعم اذا كان التشهد مستقبل القبلة فلا باس (٤) لعل القيد لشدة الاستحباب.

وكان به استدلال الشيخ على اشتراط القبلة في شهادتي الاذان، ونقل عنه

في المنتهى.

وفي خبر آخر: اذا اقيمت الصلاة، فاقم مترسلا فانك في الصلاة (٥) و فيه دلالة على اشتراط ماسبق من الطهارة، والاستقبال، وتحريم الكلام، ويدل عليه ايضا صحيفة عمرو بن ابي نصر قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام يتكلم الرجل في الاذان؟ قال: لا باس: قلت في الاقامة؟ قال: لا (٦) ورواية ابن ابي عمير.

قال: سالت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يتكلم في الاقامة؟ فقال: نعم، فاذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة: فقد حرم الكلام على اهل المسجد الحديث (٧) و غير ذلك من الاخبار، ولكن غير صحيحة: ويحتمل الصحة في رواية ابن ابي عمير: وفيها دلالة على تحريم الكلام، بعد: قد قامت الصلاة:

(١) - الوسائل باب ١٣ من ابواب الادان والاقامة حديث - ٤.

(٢) - الوسائل باب ١٣ من ابواب الادان والاقامة حديث - ٥.

(٣) - الوسائل باب ١٣ من ابواب الادان والاقامة حديث - ٦.

(٤) - الوسائل باب ١٣ من ابواب الادان والاقامة حديث - ٧.

(٥) - الوسائل باب ١٣ من ابواب الادان والاقامة قطعة من حديث - ٩.

(٦) - الوسائل باب ١٠ من ابواب الادان والاقامة حديث - ٤.

(٧) - الوسائل باب ١٠ من ابواب الادان والاقامة قطعة من حديث - ٧.

لاقبله ولايبعد ان يكون المراد به الاشتراط بالمعنى المذكور سابقا: ويشعر به صحيحة محمد بن مسلم قال: قال ابو عبد الله عليه سلام: لا تكلم اذا اقامت الصلاة فانك اذا تكلمت اعدت الاقامة (١) وفيه اشعار ايضا بتخصيص التحريم على المؤذن.

والظاهر عدم الاشتراط، وعدم التحريم، للاصل، و الشهرة و وجود المبالغة في المندوبات كثيرا، و ظهور الخبر الاول فيها: وصحيحة حماد بن عثمان قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم بعد ما يقيم لصلاة؟ قال: نعم (٢) وكذا ما في خبر الحسن بن شهاب، قل: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: لا بأس ان يتكلم الرجل وهو يقيم الصلاة (لصلاة—ح ل)، وبعد ما يقيم انشاء (٣) فالحمل على المبالغة والكراهة طريق صالح للجميع.

ولا يحتاج الى الحمل على حال التعذر والضرورة: والاحتياج الى الكلام بما يتعلق بمصلحة الصلاة، بناء على ما ذكر في بعض الاخبار الغير لصحيحة (٤) وصحيحة زرارة في الفقيه قال: اذا اقيمت الصلاة حرم الكلام على امام واهل المسجد الا في تقديم امام (٥) مع مخالفة الشهرة والكثرة، ولزوم الحمل على خلاف الطاهر في الموضعين: فان الطاهر هو التعميم في الكلام، وعدم التفاوت الا بحسب الضرورة، ولا ضرورة في التقديم والتأخير، بل معها ايضا كالصلاة، فتأمل.

وكذا يمكن حمل ما يدل على اشتراط الامور السابقة، على الاستحباب والمبالغة لعدم الصراحة عن الامام عليه السلام في البعض، وعدم الصحة في البعض، ووجود مثلها في الندب، والمشهرة، وللاصل: والاحتياط يقتضي عدم الترك.

(١) — الوسائل باب ١٠ من ابواب الاذان والاقامة حديث ٣.

(٢) — الوسائل باب ١٠ من ابواب الاذان والاقامة حديث ٩.

(٣) — الوسائل باب ١٠ من ابواب الاذان والاقامة حديث ١٠.

(٤) — الوسائل باب ١٠ من ابواب الاذان والاقامة مراجع

(٥) — الوسائل باب ١٠ من ابواب الاذان والاقامة حديث ١.

فاصلا برکعتین، او بسجدة، او جلسته:

وفی المغرب بخطوة اوسکة

و اما الفصل بیہما بما ذکر: ففی الاخبار (۱) وفی بعضها اقل التسبیح بیہما لحمدلہ (۲) وفی البعض رایت الصادق علیہ السلام ادن واقام من غیر ان یفصل بیہما بجلوس (۳) وفی البعض رکعتین بینہما فی الطهرین (۴) وفی المعجریضا (۵) وفی بعض اخر رکعتین مطلقا (۶) وفی البعض التعمود والتسبیح اواکلام (۷) و هو یدل علی عدم قصور الکلام بیہما، و ماورد فیہ من النہی یحمل علی ما فیہما، او یحمل ہذا علی الدعاء و نحوه.

و ما المغرب: فانه روى فیہ نفس (۸) کانه المراد بالسکة، و حمت علی ضیق الوقت، لماورد فی اخرى عن الصادق علیہ السلام قال: من جلس فیما بین اذان المغرب والاقامة کان کالمتشعط یدمه فی سبیل اللہ (۹) و هو جمع حسن.

و ینبئ ترک الخطوة لعدم الخبر (۱۰) ولو ترک السجود لکان احسن لذلك (۱۱).

و لعل لهم دلیلا، فانہما مشہور ان بینہم.

- (۱) - الوسائل باب ۱۱ من ابواب الادان والاقامة فراجع، و عوائد الباب (باب استعیاب الفصل بین الاران والاقامة بحسب اوکلاء او تسبیح اورکعتین او نفس او سجود)
- (۲) - الوسائل باب ۱۱ من ابواب الادان والاقامة قطعة من حدیث - ۵
- (۳) - الوسائل باب ۱۱ من ابواب الادان والاقامة حدیث - ۹.
- (۴) - الوسائل باب ۱۱ من ابواب الادان والاقامة قطعة من حدیث - ۱۳۰
- (۵) - الوسائل باب ۸ من ابواب الادان والاقامة قطعة من حدیث - ۷.
- (۶) - الوسائل باب ۱۱ من ابواب الادان والاقامة حدیث - ۲.
- (۷) - الوسائل باب ۱۱ من ابواب الادان والاقامة حدیث - ۴.
- (۸) - الوسائل باب ۱۱ من ابواب الادان والاقامة حدیث - ۷.
- (۹) - الوسائل باب ۱۱ من ابواب الادان والاقامة حدیث - ۱۰.
- (۱۰) - و یدل علیہ ما رواه فی جامع احادیث الشیعة باب (۲۶) من الادان، حدیث - ۱۳ . و لفظ حدیث (عن عہ انصا علیہ السلام قال: و ان احیت ان تجلس بین الادان والاقامة فافعل، فان فیہ فضلا کثیرا، و ان دیک علی الامام، والمتمرد فیحطونہا بالقلہ حظرة برجلہ البنی ثم تقول، الحدیث)
- (۱۱) - مدد علیہ ما رواه فی الوسائل باب ۱۱ من ابواب الادان والاقامة حدیث - ۱۴ - ۱۵ مر جمع



والالتفات يميناً وشمالاً  
ومع التشاح يقدم العلم.  
ومع التساوى يقرع.  
و يجوز ان يؤذنوا دفعة.  
والافضل ان يؤذن كل واحد بعد فراغ الاخرى.  
و يؤذن خلف غير المرضى.

و لعل دليل كراهة الالتفات: فوت الاستقبال المستحب.  
و كان دليل تقديم العلم - باحكام الاذان، او مطلقاً مع التشاح -  
فضيلة العلم: وكذا الصفات المرجحة عقلاً، ونقلًا. ونقوله صلى الله عليه وآله:  
يؤذن لكم خياركم. (١).

ومع (بعد نسخ ل) التساوى، القرعة!  
ودليل جواز الاذان دفعة: الاصل، وعموم الادلة.  
وافصلية اذان كل واحد بعد الفراغ: لعل دليل عدم الخلط، وعدم حصول  
الاضطراب.

و اما الاذان خلف غير المرضى الخ: فدليله بعض الاخبار الدالة على  
الايمان في المؤذن وان كان ظاهر بعض الاخبار: الاكتفاء بالاسلام (٢) بل جواز  
تقليد مؤذنيهم في الوقت (٣).

و الذى يدل على اشتراط الايمان، هو خبر عمار عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال سئل عن الاذان هل يجوز ان يكون من غير عارف؟ قال: لا يستقيم  
الاذان ولا يجوز ان يؤذن به الارجل مسلم عارف، فان علم الاذان واذن به، ولم يكن  
عارفاً لم يجز اذانه ولا اقامته ولا يقتضى به (٤).

(١) - الوسائل باب ١٦ من ابواب الاذان والاقامة طه من حديث ٣.

(٢) - الوسائل باب ٣ من ابواب الاذان والاقامة حديث ٤.

(٣) - الوسائل باب ٣ من ابواب الاذان والاقامة حديث ١. و نعه ابي حنيفة (قال ابو عبد الله

عليه السلام: صل الحصاة نادان هؤلاء فانهم اشد شئ مولظة على الوقف).

(٤) - الوسائل باب ٢٦ من ابواب الاذان والاقامة حديث ١٦.

فان خاف الفوت اقتصر على التكبيرتين، وقد قامت الصلاة.  
والحكاية.

ويكره الترجيع لغير الاشعار  
والتثويب بدعة

فان خشى فوت الصلاة اقتصر على تكبيرتين، و على قوله: قد قامت الصلاة: لان ذلك اهم فصول الاقامة وفي رواية معاذ بن كثير عن الصادق عليه السلام: قال اذا دخل الرجل المسجد وهو لا ياتم بصاحبه، وقد بقي على الامام اية او ايتان فخشى ان هواذن و الاثم ان يركع: فليقل: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله اكبر لا اله الا الله وليدخل في الصلاة (١).

و دليل استحباب حكاية الاذان ولو في الخلاء بخصوصه، بعض الاخبار (٢) لكن من غير تبديل: حوالة، بحوالة: اى لاحول ولا قوة الا بالله: ولا يبعد امثال ماورد في الخبر الصحيح، وترك الاستخراج بالاجتهاد: بان المستحب هو الذكر، و غيره مكروه، فيكون الحوالة كذلك: و هو مدخول بالنص، فيكون مستثنى عن الكلام، الا ان يثبت الرواية في خصوصها.

و اما استحباب ترك القرآن و الدعاء، والاشتغال بحكاية الاذان كما قالوا: فغير ظاهر، لان الكل عبادة، ولم يعلم استحباب ترك احدهما للآخر الا بدليل. نعم ينبغى ترك الكلام والاكل وغير ذلك، والاشتغال بحكايته.

واما كراهة الترجيع - اى تكرار الشهادتين، او الاعم، لغير الاشعار - فلانه يشعر بالمشروعية مع عدم الحاجة.

واما كون التثويب بدعة. وهو الصلاة خير من اليوم: فلانه غير منقول، بل في الاخبار عدم معرفته عليه السلام، له روى في الحسن (٣) (لابراهيم) عن

(١) - الوسائل باب ٣٤ من ابواب الاذان والاقامة، حديث ١.

(٢) - الوسائل باب ٤٥ من ابواب الاذان والاقامة حديث ٢.

(٣) - سند الحديث كما في النكاهي هكذا (على بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن معاوية بن وهب) وهذا اسد كما ترى ليس فيه ابراهيم، فقوله نفس سره (هي النفس لابراهيم) لمستهوس فلمه الشريب.

التشريب الذى يكون بين الاذان والاقامة؟ فقال: مانعرفه (١) اى مانقول به، فهو مشعر بالتقية. وفى الاخبار ما يدل على جوازه وفعلهم عليهم السلام (٢) حمل عليها.

والعمدة انه تشريع، وتغيير للاذان المنقول، وريادة بدل، ما هو ثابت شرعا، فيكون حراما. ولو قيل من غير اعتقاد ذلك، بل مجرد الكلام، فلا يبعد كونه غير حرام.

و اما استحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله كلما ذكره فى اذانه، او ذكره غيره. فالامر به بخصوصه فى الاذان موجود فى الكافى فى الحسن (لابراهيم) عن زرارة قال: قال ابو جعفر عليه السلام اذا اذنت فانصح بالالف والهاء، وصل على النبي (صلى الله عليه وآله) كلما ذكرته او ذكره عندك (فقيه) ذاكر فى اذان او غيره (٣) ومثله صحيحا فى الفقيه.

وفيه لا يحزىك من الاذان الا ما اسمعت نفسك، او فهمته (٤) مع العمومات: فلولم نقل بالوجوب لعدم القائل اوقلت، فلا قل من الاستحباب. ولا يبعد استحبابه بغير الصوت بحيث يفهم عدم كونه من الاذان خصوصا عند من لم يعرف. لعل فى بعض الروايات اشارة الى ذلك، حيث اخفا الصوت بما يستحب قوله عند بعض الايات (٥)، مثل لا بشئ من آلائك رب اكذب: فى آية الرحمان (٦).

وورد فى الكافى خبر مرفوع اليهم عليهم السلام، قال: يقول الرجل اذا فرغ من الاذان وجلس (اللهم اجعل قلبى باراً ورزقى دارا واجعل لى عند قبر

(١) - الوسائل باب ٢٢ من ابواب الاذان والاقامة، حديث ١.

(٢) - الوسائل باب ٢٢ من ابواب الاذان والاقامة، حديث ٢-٣-٤.

(٣) - الوسائل باب ٤٢ من ابواب الاذان والاقامة، حديث ١. وصدر الحديث فى باب (١٥) من

ابوابنا حديث ١.

(٤) - الوسائل باب ١٥ من ابواب الاذان والاقامة حديث ١٠-٦. و باب ١٦ حديث ٢-٢ باب

٤٢ - حديث ١ - من ابواب الاذان والاقامة.

(٥) - الوسائل باب ٢٠ من ابواب القراءة فى الصلاة حديث ٨.

(٦) - الوسائل باب ٢٠ من ابواب القراءة فى الصلاة حديث ٤-٦.

نبيك (ص) قرارا و مستقرا - ١ - وفي التهذيب، مع انه منقول عن الكافي، مضروب عبي، قبر، و رسولك، بدل نبيك، وصلى الله عليه وآله بعده (٢) كانه احسن: وفي بعض المواضع (و عيشي قارا) بعد بارا: و لعل القرار، هو المقر والمستقر: و يحتمل كون الاول بحسب الظاهر، والاخر بحسب الحقيقة و هو القرب المعنوي والاستقرار عنده في رحمة الله، لا مجرد الدفن عنده، او بالعكس: و قيل: الثاني بالنسبة الى الدنيا، والاخر بالنسبة الى الآخرة، ولفظ القبر باباء، و لعل المراد ما اشرناه.

وورد ايضا: ان رفع الصوت باذان في منزله، موجب لكثرة الولد، ورفع السقم عنه وعن عياله (٣).

وورد ايضا تكرار الفصول لارادة الجماعة (٤)، واخبار الناس،

والنيام فيدل على جواز ايقاظ النائم للصلاة.

وروي تقديم اذان الفجر لمن كان وحده، لافي الجماعة (٥).

و لا باس بالنداء في الفجر قبله، والسنة مع الفجر: وفي الصحيح يؤذن

بليل ينفع الجيران لقيامهم الى الصلاة (٦) وفيه ايضا اشارة الى مامر من جواز

الايقاظ، وانه لا يكون بين الاذان والاقامة الا الركعتان؛ كلها في الصحيح (٧): و

في الصحيح ايضا: و ان شئت زدت على التثويب (حتى خير العمل) (٨) مكان

(١) - الوسائل باب ١٢ من ابواب الاداء والاقامة حديث - ١.

(٢) فان لمع لحدث في التهذيب هكذا (قال يقول الرجل اذا فرغ من الاداء وحسن نهم احسن قلبي دارا ورقي دارا واحل لي عن فقير رسول الله صلى الله عليه وآله قرارا و مستقرا - فراجع التهذيب باب عدد فصول الاداء والاقامة و وصفهما (رسولك غ).

(٣) - الوسائل باب ١٨ من ابواب الاداء والاقامة حديث - ١.

(٤) - الوسائل باب ٢٣ من ابواب الاداء والاقامة حديث - ١.

(٥) - الوسائل باب ٨ من ابواب الاداء والاقامة حديث - ٦.

(٦-٧) - الوسائل باب ٨ من ابواب الاداء والاقامة حديث - ٧.

(٨) - هكذا في النسخ المطبوعة والمخطوطة التي عندها، ولكن في الوسائل والتهذيب (حتى على

(الصلاة خير من النوم) (١) فيه منعه في الجنة: و ان حتى على خير العمل تثويب، ولا بأس به، لوجود المعنى: فيحمل ما وقع فيه فعل التثويب وعدم معه، على ذلك، فتأمل.

و نقل في المقيمه: قال ابو جعفر عليه السلام لمحمد بن مسلم، يا محمد بن مسلم: لا تدعن ذكر الله على كل حال ولو سمعت المنادي ينادى بالاذان وت على الخلاء فاذكر الله عز وجل، وقل كما يقول المؤذن (٢) فكان الاصحاب من هنا— حيث اشهر بقول الذكر— اخذوا حذف الحيلة: واما التبديل بحوالة فقير ظاهر. فكانه من عموم الذكر: ولعل قوله عليه السلام (قل كما يقول المؤذن) اعم، ولا يبعد اطلاق الذكر على الحيلة ايضا، لانه الداء الى صلاة هي عبادة الله: و كذا الفلاح، وخبرتها عن كل عبادة الله، ذكره تعالى، فتأمل.

وقال في المقيمه: روى الحارث بن مغيرة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: من سمع المؤذن يقول: اشهدان لا اله الا الله، واشهد ان محمداً رسول الله: فقال: (مصدقا محتسبا: وانا اشهدان لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله، اكتفى بها عن كل من ابي وجحد، واعين بها من اقر بها وشهد): كان له من لاجر عدد من انكر وجحد وعدد من اقر واشهد (٣): و طريفه اليه صحيح، وهو ثقة ثقة في كتاب التجاشي فصح الخبر انشاء الله.

واعلم انه قال في المقيمه. وروى ابو بكر الحنظلي و كيب الاسدي عن ابي عبد الله عليه السلام انه حكى لهما الاذان فقال: الله اكبر الله اكبر. الله اكبر. الله اكبر، اشهدان لا اله الا الله. اشهدان لا اله الا الله، اشهدان محمداً رسول الله. اشهدان محمداً رسول الله، حتى على الصلاة. حتى على الصلاة، حتى على الفلاح. حتى على الفلاح، حتى على خير العمل. حتى على خير العمل، الله اكبر. الله اكبر، لا اله الا الله. لا اله الا الله، والاقامة كذلك (٤) وكذا في التهذيب وفي

(١) - وسائل باب ٢٢ من ابواب الاداء و الاقامة حديث ٢.

(٢) - وسائل باب ٤٥ من ابواب الاداء و الاقامة حديث ٢.

(٣) - وسائل باب ٤٥ من ابواب الاداء و الاقامة حديث ٣.

(٤) - الوسائل باب ١٩ من ابواب الاداء و الاقامة حديث ٩.

الاستنصار أيضاً: لكن في الآخر الله أكبر أربع مرات، والظاهر أنه غلط في السج، وقال في الفقيه بعد قوله (والاقامة كذلك) ولا بأس أن يقال في صلاة الغداة على أثر حى على خير العمل. الصلاة خير من النوم مرتين للثقة. (١) فكانه تتممة الخبر فهو صريح في الثقة، ولكن يكون المراد مع إخفاء (حى على خير العمل) وهذا لسد في الفقيه الظاهر أنه صحيح، لأن طريقه فيه لى الحصرمى (٢) صحيح وهو ثقة كما قيل وسمى الخبر الذى هو فيه بالصحة في الكتب، وهو موافق للمشهور بين الطائفة، وغيره من الاخبار، لكن يحتاج قوله. والاقامة كذلك، الى تاويل فيقول بأنه كذلك في أكثر فصوله، فلا ينافيه الحذف والزيادة بدليل آخر.

ثم قال: وقال مصنف هذا الكتاب رضى هذا هو الأذان الصحيح لا يزداد و لا ينقص منه، والمفوضة لمهم الله قد وضعوا اخباراً وزادوا في الأذان محمد وآل محمد خير البرية، مرتين، وفي بعض رواياتهم بعد أشهدان محمداً رسول الله، أشهدان علياً ولي الله، مرتين، ومهم من روى بدل ذلك أشهد ان علياً أمير المؤمنين حقاً، مرتين.

ولا شك في ان علياً ولي الله وأنه أمير المؤمنين حقاً، وان محمداً وآله صلوات الله عليهم خير البرية، ولكن ليس ذلك في أصل الأذان، وإنما ذكرت ذلك ليعرف بهذه الزيادة المتهمون بالتفويض والمدلسون أنفسهم في جملتنا. انتهى (٣).

فيسمى اتباعه لأنه الحق، ولهذا يشنع على الثاني بالتغيير في الأذان احدى كان في زمانه صلى الله عليه وآله فلا يبغي ارتكاب مثله مع التشنيع عليه.

(١) - الوسائل باب ١٩ من أبواب الأذان والاقامة دليل حديث - ٩.

(٢) - طريقه الى الحصرمى و كلب الاسدى كما في نسخة ألفيه هكنا (و ما كان فيه عن أبي بكر الحصرمى و كليب الاسدى، فقد رويته عن أبي رضى الله عنه عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن أبي الحسين بن أبي الخطاب، عن عبد الله بن عبد الرحيم الاصم، عن أبي بكر عبد الله بن محمد الحصرمى و كليب الاسدى).

(٣) - الوسائل باب ١٩ من أبواب الأذان والاقامة تحت رقم ٢٥ - نقل كلام الصدوق قدس سره

### (النظر الثاني: في الماهية)

وفيه مقاصد، الاول: في كيفية اليومية.

يجب معرفة واجب افعال الصلاة من مندوبها، وإيقاع كل منهما على وجهه. فالواجب سبعة.

ولا يتوهم عن المنع الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله فيه، لظهور خروجه منه، وعموم الاخبار الدالة بالصلاة عليه مع سماع ذكره (١) ولخصوص الخبر الصحيح المنقول في هذا الكتاب عن زرارة (الثقة) وصل على النبي صلى الله عليه وآله كلما ذكرته، او ذكره ذاكر عنده في اذان ا و غيره (٢) ومثله في الكافي في الحسن (ابراهيم) كما مر.

قوله «(يجب معرفة واجب افعال الصلاة الخ)» و علم ان لذي تقتضيه الشريعة السهلة، والاصل، عدم الوجوب على التعصيل والتحقيق المذكور في الشرح وغيره، واظن انه يكفي الفعل على ما هو المأمور به، وفي الاخبار اشارة اليه كما مر البعض، وستقف على امثاله ايضا خصوصا في مسائل الحج: اذا الطاهر ان الغرض ايقاعه على شرايطه المستفادة من الادلة، واما كونه على وجه الوجوب فلا. وغير معلوم انه داخل في الوجه المأمور به، بل الطاهر عدمه، فلا يتم الدليل: بان فعل الواجب على الوجه المأمور به موقوف على المعرفة والعلم فيدونه ما اتى بالمأمور به على وجهه، فيبقى في عهدة التكليف.

وعلى تقدير تسليم الوجوب، لانسلم البطلان على تقدير عدمه، خصوصا عن الحاهل والغافل عن وجوبه، وعن الذي اخذه بدليل مع عدم وظيفته ذلك، وكذا المقلد لمن لا يجوز تقليده، ولاخفاء في صعوبة العلم الذي اعتبروه، سيما بالنسبة الى النساء والاطفال في اوائل البلوغ. فانهم كيف يعرفون المحتهد

(١) - الوسائل باب ١٠ من ابواب التشهد حديث ٣. وباب ٣٤ من ابواب الذكره مرجع

(٢) - الوسائل باب ٤٢ من ابواب الاذان و الإقامة حديث ١.

وعدالته، وعدالة المقلد والوسائط، مع انهم ما يعرفون العدالة: ومعرفتهم ياها وحدهم عنهم، فرع لعلم بعدالتهم: ومعرفة العدالة، ما يحصل عاليا بالامعرفة الواجبات والمحرمات، وهم الى الان ما حصلوا شيئا: وليس بمعلوم لهم العمل بالشياع: بان فلانا عدل، مع عدم معرفتهم حقيقة العدالة، بل ولا بالعدل، ولا بالمعاشرة: وتحقيقهم ذلك كله بالدليل لا يخفى صعوته، مع عدم الوجوب عليهم قبل البلوغ على الظاهر، بل بعده ايضا، لعدم العلم بالتكليف بها: نعم يمكن فرض الحصول، فحينئذ يصح التكليف، ولكن قد لا يكون، والمراد اعم.

والحاصل انه لا دليل يصلح، الا ان يكون اجماعا، وهو ايضا غير معوم لى. بل ظنى: انه يكفى فى الاصول، الوصول الى المطلوب كيف كان بدليل ضعيف باطل، وتقيد كذلك، كما مر اليه الاشارة.

وعدم نقل الاجاب عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام والسلف، بل كانوا يكتفون بمجرد الاعتقاد، وفعل صورة الواجبات: ومثل تعليم النبي ص الاعرابي، مع ان الصلاة معلوم اشتغالها على ما لا يحصى كثرة من الواجبات، وترك المحرمات، والمندوبات. وكذا سكوتهم عنهم السلام عن اصحابهم فى ذلك.

وبالجملة: لى ظن قوى على ذلك، من الامور الكثيرة وان لم يكن كل واحد منها دليلا، فالمجموع مفيدله، وان لم يحصرنى الان كله.

وان امكن الوجوب على العالم المتمكن من العلم على الوجه لمشروط: على ان دليلهم لو تم، لدل على وجوب القصد حين الفعل، وانه غير واجب اجماعا: ولكن ظنى لا يفى من العلم شيئا، فعليك طلب الحق، ولاحتياط ما استطعت.

فقول الشارح— صلاة المكلف بدون احد الامرين (اى الاجتهاد والتقليد) مع شرايطه باطلة، وان طابق اعتقاده وايقاعه للواجب والدب لمطلوب شرعا— محل التامس، بعد تسليم الوجوب ايضا، خصوصا على فاعده: وهى ان الامر بالشئ لا يستلزم النهى عن صده الحاص، ومعه دليل. ان الهى فى العدة



مستلزم للفساد.

وكذلك قوله بعده: (وكما يجب معرفة الواجب من الدب يجب ايقاع كل منهما على وجهه فيوقع الواجب على وجه الوجوب والمدوب على وجه الدب، فلو خالف: بان نوى بالواحد الدب عمداً اوجهاً بطلت الصلاة، للاحلال بالواحد على ذلك الوجه المقتضى للبطلان الا ما استثنى وليس هذا منه (١)).

على انه قد لا يتأتى الفعل على وجه الدب مثلاً، مع اعتقاده وعلمه الان بالوجوب مثلاً: ويمكن تصويره في الجملة.

وايضاً بعد فرض العلم لا ينبغي تفريع الجهل، الا ان يؤل بالنسيان. وايضاً دليل لا يدل على البطلان، بل على التحريم، وبطلان ذلك الفعل على تقدير تسليم ماسبق: ولما ان لانسلم، بل نقول: وقع القصد غير صحيح ولا على وجه الشرع، واما الفعل، فلا يخرج بمجرد قصده عما كان مع علمه واعتقاده: وبطلانه اما يستلزم بطلان الصلاة لو علم انه جره منها، بحيث لو ترك على اى وجه يبطل الباقي، وذلك غير معلوم.

وقوله فيما بعد «(ولعدم اتيانه بالمامور به الخ)» ممنوع، لمامرانه من اين يعلم ان القصد على ذلك الوجه، داخل في الوجه المامور به، بل المامور به، الفعل على الوجه المعتبر المستعاد، واما كونه واجباً فهو مستعاد من اصل الامر به فليس بدخل في المامور الخارج عنه، وهو ظاهر، مع انه قد يفضل عنه فيما بعد وقوله «(يمنع اعادته لتلايلزم زيادة افعال الصلاة عمداً)» قد يقال انه ليس من افعال الصلاة على الوجه الاول: ولو اكتفينا بالصورة، فمن اين الدليل على ان الزيادة في افعالها مطلقاً مبطلّة عمداً اوجهاً، وعلى هذا الوجه.

وايضاً اما يتحقق الزيادة بعد فعل الثاني، والظاهر انه ليس بمبطل، ولو صح لبطلان مسلم في العائد فعلة على وجه الدب مع علمه، فإين الدليل على المحال.

وكذا قوله «(ولو عكس، بان نوى بالمندوب من الافعال الوجوب، فان كان الفعل ذكرا بطلت الصلاة ايضا، للنهي المقتضى للفساد، ولانه كلام في الصلاة ليس منها، ولا مما استثنى منها، وان كان فعلا كالطمأنينة اعتبر في الحكم باطلا الكثرة (١): الى قوله: مع احتمال البطلان به مطلقا، للنهي المقتضى للفساد، و يؤيده ان ترك الصلاة لا يعتبر فيها الكثرة عدى الفعل الكثير كالكتف والاستدبار، ودحوه تحت الفعل الكثير انما يتم لولم يكن النهي حاصلا في اول الفعل الذي مجردة كاف في البطلان)».

لانه لو سلم لنهي مطلقا، فاين دلالة على الفساد و البطلان للصلاة: والعجب انه ما سلم البطلان في نفس العبادة، لتغاير الوجهين، فكيف يقول ها ببطلان الصلاة لنهي (على تقدير التسليم) عن فعل مندوب غير جزء واجب و لاشط، على قصد لوجوب، و انه يدل على فساد اصل الصلاة:

نعم لو ثبت النهي، وان كل كلام اجنبى في الصلاة يطلها، يتوجه البطلان في الذكر فقط: ولكن المطلق غير طاهر، بل يحتمل رجوع النهي الى لقصد فقط، لا اصل الفعل، لانه اعتقد كونه عادة وراة عليه عدم جوار الترك، وذلك غير معلوم الضرورية، بل بالقصد فقط مع عدم فوت شئ من العبادة برعمة يضا، ففعل الصلاة مع جميع واجباته، غاية الامر انه اراد تأكيد عبادة ما كانت مؤكدة، خطأ، وتعهدا فما حصل وهو بعيد، فلا يضر باصلها، هذا.

و يحتمل البطلان في الاول (٢)، فانه ترك واجبا برعمة، لانه فعل ندبا، و ان لم يخرجه عنه، ونكى ما فعله على ذلك الوجه. بل فعل على غير ذلك الوجه، فيبقى في العهدة:

لعل يكون استقراب الشهيد هي البيان (٣) الصحة في العكس مطلقا

(١) - ونعم العبارة هكذا (التي تعتبر في الفعل الخارج عن الصلاة: وان لم يكن كثير الم تبطل،

ويقع لمراء مع احتمال الخ)

(٢) - يعني بالاول: ما لو نوى الواجب التنب عدا أو جهلا.

(٣) - اشارة الى ما نقله في روضي الحيا، بعد العبارة المتقدمة قوله: واستعرب الشهيد رة الخ

(لأن بيته الوجوب إنما افادت تأكيد النذب، إذا لوجب والنذب يشتركان في الادن في الفعل، وينفصل الواجب عنه بالمنع من الترك. وبه هذا القدر مع كون الفعل مشروعاً في نفسه غير مؤثر).

إشارة إلى ما ذكرنا في عدم بطلانه. فلا يرد عليه قوله (ويضعف بانه تأكيد للشيء بماينا فيه الخ) لانه يبعد خفاء مثله على مثله: كيف وقد قال هو ايضاً رحمة الله: ويشتركان، وينفصل الواجب عنه بالمنع: وهو صريح، بعدم بقاء النذب مع الوجوب مع انه امر مقرر واضح في الاصول والفروع: فيكون مراده، بتأكيد النذب: تأكيد كونه عبادة فتأمل.

ثم (١) ان عدم التأييد بالمؤيد المذكور ظاهر، وان ثبت البطلان بوقوع التروك بدليل، بان يكون ترك شرط مثلاً، مثل الاستدبار، وسر العورة، وترك قيام، اوضح بالبطلان به:

لعدم الثبوت فيما نحن فيه، بل وقع وجود الترك فقط على تقدير التسليم، الا ترى انه يوزع في البطلان بالكتف، على تقدير تسليم تحريمه، ووقوع النهي عنه: وبالحملة معلوم عدم دلالة مجرد وجوب ترك شيء في الصلاة، على بطلانها على تقدير الفعل. نعم، قد يفهم ذلك من المقام والقرائن مع صريح النهي، وليس فيما نحن فيه:

وهي قوله (٢) (ويجانب ايضاً الخ) تأمل: اذ على تقدير اعتبار ذلك في امرها، لا يلزم كون الكل كذلك حتى ولو كان اه فتأمل.

(١) - اراد من سره بالمؤيد المذكور ما نقله آتياً من الروض، بقوله: 'ويؤيده ان تروك الصلاة الخ.'

(٢) - والانسب نقل عبارة روض الجنان، حتى يظهر مقصود الشارح قدس سره، فانه بعد رده ما نقل

عن الشهيد في البيان، بقوله: ويصح بانه تأكيد للشيء بماينا فيه الخ قال: 'وورد، بان الآية انما تؤثر في الشيء المعاني لمصلحة الشارع، وما جعله الشارع مدياً يستحيل وقوعه واحياً، فكان النوى نوى المعال، فلا تؤثر فيه، كما لو نوى الصعود الى السماء، ويحاي: بان المانع قصد ذلك وتصويره بصورة الواجب، وان لم يكن كذلك شرعاً، ولو كان المعنى من ذلك ما يطابق مراد الشارع لم يتصور زيادة الواجب فان المكلف اذا اتى به لم يتصور كون ما ياتى على صورته واجباً انتهى.'

وكانك عرفت بما مرما في قوله (واعلم ان المعتبر في الفعل الكثير هنا مجموع مانوى به الوجوب لا القدر الزائد على المندوب: فلونوى بجلسة الاستراحة الوجوب، لم يستثن منه مسمى الجلوس، واعتبار الكثرة في الباقي وعدمها، لوقوع المجموع غير مشروع باعتبار النية، فلا يصرف منه الى الاستراحة المشروعة شيء، لثنافي الوجه، واحتمل الشهيد في بعض تحقیقاته: تخصيص الحكم بالزائد، فلا تبطل الا ان يكون الزائد كثيراً الخ).

لان مبنى كلام الشهيد هنا: على عدم بطلان الدب بقصد الوجوب، فحينئذ ذلك يقع صحيحا، وما بعده ان كان كثيراً تبطل به الصلاة، لانه الخارج فقط: فلكثرة يحتمل اعتبارها بعد اسقاطه، لا المجموع:

والظاهر ان الشارح هنا سلم عدم البطلان الامع الكثرة، والاما كان الاحتياج الى الكثرة وتحديدها، فلو كان القصد يضر ويبطل الفعل ويخرجه عن العبادة، فالحق مع الشارح، والا فالحق ما قاله الشهيد.

اما القول في المسئلة، فالظاهر وجوب العلم في الجملة، والفعل على ذلك الوجه كذا لك.

وايضاً الطاهر الصحة مطلقا على تقدير الاتطابق على ما قاله الشارح: وعلى تقدير العدم فان كان عالما عامداً، وقصد بالواحب الندب، ان امكن: فالظاهر البطلان مع الاكتفاء به ان كان جزء ركناً، ام لا: لنية الفقد، ولكل امره مانوى، وانما الاعمال بالنيات (١).

وفي العكس: ان كان قولاً زائداً على الحرف، يبطل على تقدير القول ببطلانها بالكلام مطلقاً.

ويحتمل الصحة في الذكر، والدعاء، والقرآن المجوز في الاثناء.

وان كان فعلاً، يبطل مع الكثرة، ويصح بدونها.

وان كان ناسياً يصح عنه مطلقاً، ويبطل عن الجاهل، مع احتمال كون

الجهل عذراً، وهو بعيد.

الاول: القيام وهو ركن تبطل الصلاة لو اخل به عمداً او سهواً.

واما الذى يفعل من غير اعتقاد وجوب وندب، بل يفعله بانه عبادة مثلاً، ولا يعتقد كما هو، ولا يدل، فالظاهر فيه الصحة ايضاً، لله يعلم. بل لا يعد الصحة في الفاعل مطلقاً، ولو كان دهنه خالياً حال فعله بانه عبادة، كما يفعل كثيراً من اجزاء الصلاة غافلاً حين فعه عن ذلك بالكلية، فتأمل، الله يعلم.

قوله: «(الاول القيام، وهو ركن الخ)» ادعى في المنتهى اجماع المسلمين على وجوب القيام، بل على ركنيته ايضاً، وليس بصريح. ولا شك في وجوبه منتصباً، للأجماع والاخبار، مثل ما روى في الفقيه، حيث قال: وقال: في حديث آخر ذكره له، ثم استقبل القبلة، ولا تقب وجهك عن القبلة فتفسد صلاتك، فان الله عزوجل يقول لنبيه صلى الله عليه وآله في المريضة: (قل وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره—١—) وقم منتصباً، فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من لم يقم صلبه (خ—تل) في صلاته، فلا صلاة له، واحشع ببصرك لله عزوجل، ولا ترفعه الى السماء، وليكن حذاء وجهك في موضع سجودك (٢). وهو يدل على الوجوب والشرطية معاً: وعلى عدم اعتبار القبلة للنافلة، وقدر البحث فيه.

وقد ذكر قبل هذا خبراً عن زرارة (٣) فالظاهر ان هذا ايضاً عنه، فيكون صحيحاً، فمعنى قوله: «(ذكره له)» ذكر ابو جعفر عليه السلام ذلك الخبر لزراعة، بقوله (ثم استقبل) وقد ذكره في موضع آخر. وقال ابو جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة (الطويلة التي يستمد منها اكثر افعال الصلاة) واقم صلبك (٤).

واما الركنية فغير ظاهر، نعم يمكن فهم الطلال بسياته من ظاهر هذا

(١) - سورة البقرة، الآية ١٤٤.

(٢) - الوسائل باب ٩ من ابواب الصلاة حديث—٣.

(٣) - الوسائل باب ٩ من ابواب الصلاة حديث—٢.

(٤) - الوسائل باب ٩ من ابواب افعال الصلاة، قطعة من حديث—١.

## و يجب على الاستقلال

الحبر، حيث فهم البطلان مع عدمه: وكذا البطلان مع التكرار: بل ركبته أيضاً على ما يفهم من كلامهم، مثل الشارح، لأنهم يقولون: اما الركن القيام حال الية، وتكبيره الاحرم، والمتصل بالركوع، ولا يتصور نقصانه وزيادته، الا بزيادة الركوع ونقصانه، فلا بد من البطلان، غاية الامر يكون مستنداً الى الركوع، ولا يتحقق استناد لبطلان اليه: ولكن لى فيه تأمل، لعدم ظهور دليل على ذلك صدى.

عسى ان جعل القيام المتصل بالركوع ركناً لا فائدة نحتها (تحت - ظ) وانه يمكن سهوه من غير سهو الركوع، بان يركع عن الانحناء سهواً، والظاهر تحقق الركوع حينئذ، لعدم دخول الانحناء عن قيام في حقيقته، فتأمل. ثم علم، ان الظاهر ان المراد بالقيام الواجب - المعترف في الواجبات - هو الاستقلال، في لقيام، وعدم الاستناد الى شيء، بحيث لو لم يكن لوقع. ويدل عليه صحيحة ابن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: لا تمسك بخمرك (١) وانت تصلى، ولا تستند لى جدار الا ان تكون مريضاً (٢).

وابن سنان مشترك، وان كان الظاهر انه عبدالله الثقة، الا انه يرجع عليه ما ليس فيه مثله: وكذا الكلام في احمد بن محمد، والنضر، (٣) فتأمل. فان الاصل مع ما تقدم دليل الاستحباب، والاحتياط ظاهر.

ويدل على عدم الوجوب صحيحة على بن جعفر (المذكورة في لقيه وتهذيب) سأل حاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل هل يصلح له ان يستند الى حائط المسجد وهو يصلى؟ او يضع يده على الحائط، وهو قائم من غير مرض ولا علة؟ فقال: لا بأس (٤).

واخبار اخر في التهذيب، مثل مثل عن التكاية في الصلاة على الحائط

(١) - لعمري، بالتمسك ما وراءك من خوف، او حيل، او شجرة، ومنه قوله عليه السلام: لا تمسك بخمرك وانت تصلى، اى لا تستند اليه في صلاتك، مجمع البحرين

(٢) - ابوسائل باب ١٠ من ابواب القيام حديث - ٢

(٣) - سند حديث كذا في التهذيب هكذا (احمد بن محمد، عن النضر، عن ابن سنان، عن ابي

عبدالله عليه السلام)

(٤) - ابوسائل باب ١٠ من ابواب القيام حديث - ١

فان عجز اعتمد

فان عجز قعد

فان عجز اضطجع واوماً ، فان عجز استلقى

يعينا وشمالاً؟ فقال: اى الصادق عليه السلام، لا بأس (١). وايضاً سئل عن الرجل يصلى متوكياً على عصى، او على حائط؟ فقال: لا بأس بالتوكأ على عصى والاتكاء على الحائط (٢).

وكان الأصحاب حملوها على عدم الاعتماد على الوجه المذكور، بل مجرد الاتصال، للاولى (٣) وكانه للشهرة، فان الخلاف عن ابي الصلاح موجود، وكانه حمل الاولى على النذب، للأصل، وظاهر صدق القيام المأمور به، والاوامر المطلقة، والكثرة، وعدم صراحة الاولى والاوّل احوط.

ثم على تقدير وجوبه فغير معلوم كونه داخلاً فى ماهية القيام الركنى: للأصل، وصدق القيام بدونه، والله يعلم، فتأمل.

ولوضح الخبر الاول، فلا يبعد القول المشهور، للشهرة، وعدم صراحة الثانية فى كون الصلاة فريضة، مع ان الظاهر من القيام، الاستقلال وعدم المعاونة فى الصلاة بالغير، ويدل على وجوب القيام اخبار اخر.

وعلى تقدير وجوب الاستقلال: فان عجز اعتمد وجوباً ولو كان بالاجرة.

فان عجز بالكلية الاً عن العلوس، جلوس، ولو كان بزيادة المرضى والمشقة التى لا تتحمل، كانه للأجماع على ما يفهم من المنتهى، ونفى الحرج، مع عدم سقوطها، وعدم الانتقال من الاعلى مع امكانه، الى الادنى.

فان عجز عن ذلك ايضاً بالكلية، اضطجع، والحث فى الاعتماد حينئذ مثل القيام. لعل الاضطجاع على الايمن اولاً، ثم الايسر، ثم الاستلقاء كما يدل عليه ما نقل فى العقبيه، قال: وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: المريض يصلى قائماً، فان لم يستطع صلى جالساً، فان لم يستطع صلى على جنبه الايمن، فان لم يستطع صلى على جنبه الايسر، فان لم يستطع استلقى واوماً «يماء» وجعل

(١) — الوسائل باب ١٠ من ابواب القيام حديث—٢

(٢) — الوسائل باب ١٠ من ابواب القيام حديث—٤.

(٣) — اى صحيحة ابن سنان المتقدم اعماً.

ويجعل قيامه فتح عينيه، وركوعه تغميضهما، ورفعته فتحهما، وسجوده الاول تغميضهما، ورفعته فتحهما وسجوده ثانياً تغميضهما، ورفعته فتحهما، وهكذا في الركعات.

وجهه نحو القبلة، وجعل سجوده اخفض عن ركوعه (١).  
ويدل عليه في الجملة ايضاً، حسنة ابي حمزة (كانه الشمالى الثقة) عن ابي جعفر عليه السلام في قول الله عزوجل: (الذين يدكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم - ٢ -) قال: الصحيح يصلى قائماً، (وقعوداً) المريض يصلى جالساً، (وعلى جنوبهم) الذى يكون اضعف من المريض الذى يصلى جالساً (٣).  
ولعل في جمع الجنوب، اشارة الى الصلاة بجميع الجنوب، فيكون مقدماً على الاستلقاء، ولا يكون هو مذكوراً، او انه اعم من الاستلقاء ايضاً، لانه فيه ايضاً يقع بعض الجنب على الارض، وبعض الاخبار خال عن الترتيب بين الجنبيين، كعبارة المصنف، والترتيب اولى، كما في الرواية المذكورة.  
ثم الاولى، بل الواجب ان لا يؤمى لو قدر على رفع المسجد، للامكان، مع انه معلوم كونه اولى من الايماء، ولعله لاحلاف عندنا فيه، ويدل عليه صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: سالت عن المريض كيف يسجد؟ فقال: على خمرة او على مروحة، او على سواك، يرفعه اليه هو افضل من الايماء، وانما كره (من كره) السجود على المروحة، من اجل الاوثان التى كانت تعبد من دون الله، وانا لم نعبد غير الله قط، فاسجد على المروحة والسواك وعلى عود (٤).  
والظاهر انه يريد بالافضلية الوجوب، وفيه دلالة ايضاً على عدم اشتراط الدرهم في السجدة.

والظاهر ان الايماء بالراس مقدم على العين، وان كان المذكور في الاخبار هو الايماء بالعين بالغمض والفتح، وجعل السجود اغمض.

(١) - الوسائل باب ١ من ابواب القيام حديث ٦٥.

(٢) - سورة آل عمران، الآية ١١٩.

(٣) - الوسائل باب ١ من ابواب القيام حديث ١.

(٤) - الوسائل باب ١٥ من ابواب ما يسجد عليه حديث ١ ٢.



ولو تجدد عجز القائم، قعد، ولو تجددت قدرة العاجز، قام.  
ولو تمكن من القيام للركوع خاصة وجب.

ثم الطاهر انه لا خلاف عندنا في وجوب الانتقال من الحالة الادون الى الاعلى والباء على ما فعل من الصلاة: وبالعكس كما يفهم من المنتهى: لكن هل يقرء حال الانتقال لو حصل حال القراءة: فثالث الاحتمالات، الترك في الاول، والقراءة في الثاني، كما في الالفية: للاولوية: والظاهر الترك مطلقاً كما هو مذهب البعض. لان الظاهر بعض الاخبار اشتراط الاستقرار حال القراءة: مثل قوله عليه السلام على ما روى في باب الاقامة في الكافي، وليتمكن في الاقامة كما يتمكن في الصلاة، فانه اذا اخذ في الاقامة فهو في صلاة (١) وايضاً ما روى في الكافي عن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال في الرجل يصلي في موضع ثم يريد ان يتقدم؟ قال: يكف عن القراءة في مشيه حتى يتقدم الى الموضع الذي يريد، ثم يقرء (٢): ولانه لا شك في اعتباره قبل حصول هذه الحالة، فيستصحى الله يعلم،

وايضاً لا شك في انه لو تمكن من القيام ليركع عن قيام فقط: يجب ذلك.

وانه لو كان قيامه خلقة، او لمرض، واصلاً الى حد الركوع، يقوم، ثم ينحني للركوع: ولا يبعد اعتبار ما يفعله الصحيح، ويحتمل الاكتفاء بصدق الانحناء، الله يعلم.

والطاهر ان ركوع الجالس يتحقق بانحنائه، بحيث يسمى عرفاً: ويسبغى ان ينحني بحيث يحاذي وجهه ركبتيه، او موضع جبهته، ويرفع اليديه عن ساقيه، ويجلس متربعا حال القيام، ويتورك في التشهد وبين السحدين: كل ذلك على الافضل، لا الوجوب: للاصل، ونقل الاجماع على عدم وجوب التربع في المنتهى، ولما في بعض الاخبار: يجلس كيف اراد متربعا وممدود الرجلين وغيره (٣) ولكن الافضل التربع المشهور، لانه اقرب الى حال القيام، ولقول

(١) - الوسائل باب ١٣ من ابواب الاداء والاقامة قطعة من حديث - ١٢.

(٢) - الوسائل باب ٣٤ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ١.

(٣) - الوسائل باب ١١ من ابواب القيام - راجع.

الثاني النية : وهي ركن تبطل الصلاة بتركها عمداً وسهواً :  
ويجب ان يقصد فيها تعيين الصلاة، والوجه، والتقرب، والاداء،  
ولقضاء. وإيقاعها عند اول جزء من التكبير، واستمرارها حكماً الى  
المراع، فنوبى الخروج، او الرياء ببعضها، او غير الصلاة بطلت.  
الثالث، تكبيرة الاحرام:

الصادق عليه السلام: كان ابي اذا صلى جالساً يتربع (١) وفي قوله عليه السلام  
(اذا قوى قام—٢—) دلالة على وجوب القيام، والبناء بعد الجلوس، فتأمل.  
قوله: «(الثاني النية)» ما عرفت منها الا قصد فعل المقصود لله تعالى:  
اي لامثال امره وطلباً لرضاه، للاجماع المقول في المنتهى وغيره، ولا ثمة في  
البحث: في انها ركن اوشروط: بعد ان تحقق اجماعهم على ما نقل في المنتهى:  
ان تركها عمداً وسهواً مبطل، وتكرارها مع التكبير كذلك: ومعلوم ان فعلها لاله  
مطل، وكذا بعاصها، فان لم يكن فعل ذلك خارجاً عن الصلاة مبطلاً، وامكن  
التلافي، فتلافي صحت، والا بطلت وامانية الخروج بمجردهما:  
فالظاهر عدم البطلان بها، الا ان يفعل شيئاً على ذلك الوجه، فيكون مثل مامر،  
فتأمل.

ودعى ايضاً في المنتهى الاجماع على مقارنتها اول التكبير، ولو كان  
الاجماع متحققاً فذلك، والا فلا دليل يصلح، نعم لا بد ان لا يكون غافلاً عن  
الفعل غير قاصد لله، ولو اريد بها هذا المقدار، فليس يبيد وجوبها.

قوله: «(الثالث تكبيرة الاحرام)» وكان وجوبها باجماع المسلمين:  
وركنيتها: بمعنى البطلان بتركها عمداً وسهواً: قول العلماء الانادر من العامة على  
ما نقله في المنتهى، فكاه اجماعى عدنا: ويدل عليه ايضاً اخبار كثيرة  
صحيحة، مثل صحيحة زرارة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل ينسى  
تكبيرة الافتتاح؟ قال: يعيد (٣) وصحيحة محمد عن احدهما عليهما السلام (كانه

(١) الوسائل ج ١١ من ابواب القيام قطعة من حديث ٤.

(٢) — الوسائل ج ٦ من ابواب القيام قطعة من حديث ٣— ونقطة الحديث (اذا قوى فليقم).

(٣) — الوسائل باب ٢ من ابواب تكبيرة الاحرام حديث ١.

محمد بن مسلم الثقة، لنقل العلأ عنه وغيره) في الذي يذكر انه لم يكبر في اول صلاته؟ فقال: اذا استيقن انه لم يكبر، فليعد، ولكن كيف يستيقن (١) وصحيحة على بن يقطين قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل ينسى ان يفتح الصلاة حتى يركع؟ قال: يعيد الصلاة (٢).

وحمل ما يدل على خلافه على الشك: في التهذيب والمنتهى، وهو صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام عن رجل نسي ان يكبر حتى دخل في الصلاة؟ فقال: اليس كان من نيته ان يكبر؟ قلت: نعم قال: فليمض في صلاته (٣) وصحيحة البرزنجي عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال: قلت له رجل نسي ان يكبر تكبيرة الافتتاح حتى كبر للركوع؟ فقال: اجزئه (٤): وحمل الاولى غير بعيد، لان قوله (اليس الخ) دال على ان حصل له الشك، فيبني على فعلها، لانه كان من قصده ان يفعل، فالظاهر فعلها، للعادة والقصد:

وحمل الثانية لا يخلو من بعد: ولو لم يكن الاجماع لكان حملها على الاجزاء مع تكبير الركوع، والاول على عدم الاجزاء مع عدمه - جيداً، لحمل المطلق على المقيد. او على الاستحباب: لان حبر ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام قال في الرجل يصلي فلم يعتنع بالتكبير، هل تحزبه تكبيرة الركوع؟ قال: لا، بل يعيد صلاته اذا حفظ انه لم يكبر (٥) ليس بصريح في الاعادة اذ لم يذكر الا بعد تكبيرة الركوع: فيحتمل ان يكون مع عدم الذكر الى ان يكبر له لا تجب الاعادة، وقوله تجب: مع انه غير صحيح: لكن الاجماع ظاهراً، وعدم القائل، والاحتياط، وظاهر خبر ابن ابي يعفور، مع الاشعار فيه: بانه قد يقال: لم يفتح مع الشك: لقوله (اذا حفظ) بعد قول القائل (لم يفتح): ومجيب النسيان

(١) - الوسائل باب ٢ من ابواب تكبيرة الاحرام حديث - ٢.

(٢) - الوسائل باب ٢ من ابواب تكبيرة الاحرام حديث - ٥.

(٣) - الوسائل باب ٢ من ابواب تكبيرة الاحرام حديث - ٩.

(٤) - الوسائل باب ٣ من ابواب تكبيرة الاحرام حديث - ٢.

(٥) - الوسائل باب ٣ من ابواب تكبيرة الاحرام حديث - ١ - ولا يخفى ان الحديث منقول في

الكافي عن الفضل بن عبد الملك اوابن ابي يعفور وفي التهذيب عنهما تراجع.

وهي ركن تبطل الصلاة بتركها عمداً أو سهواً.  
وصورتها: الله اكبر: فلو عكس، أو أتى بمعناها مع القدرة، أو قاعداً معها، أو قبل استيفاء القيام، أو أدخل بحرف واحد— بطلت.  
والعاجز عن العربية يتعلم واجباً.

بمعنى الشك وكثرة الاخبار، وقوله عليه السلام (كيف يستيقن)— مؤيداً لإعادة  
والركنية بالمعنى المذكور.

وأما الركبة: بمعنى كون الزيادة أيضاً موجباً لإعادة: فما رأيت ما يدل  
عليه ولا على النية، ولا على القيام المتصل.

قوله: «(وصورتها: الله اكبر الخ)» قال في المنتهى: الصيغة التي  
تعتقد بها الصلاة الله اكبر، وعليه علمائنا. ومن هذا يفهم الاجماع على وجوب  
هذه، بمعنى انه لو ترك هذه الصورة— ولو بالمرادف، أو بتغييرها، كتحريف  
منكر أو بالعكس وغيره— يبطل الصلاة: ويجب الإعادة للأخبار المتقدمة، لعدم  
الاتيان بتكبير الافتتاح الواجب حينئذ: ولانه ليس بمنلقى من الشارع غيرها،  
فيتعين. مع فعله صلى الله عليه وآله أيها: وقوله صلى الله عليه وآله صلوا كما  
رايتموني أصبى (١) على ما روى.

وكذا فعله من غير قيام، لما مر من وجوب القيام، بل ركنيته في الأركان

عندهم.

ولكن ذلك كله مع الاختيار:

فلو عجز عن الصورة المذكورة يأتي بمعناه، ولو كان بغير العربية، لعدم  
جوار سقوط التكليف بمثله، والأمر بالاتيان بما استطيع، ولا يبعد الاجماع: حيث  
قال في المنتهى: الذي نذهب إليه انه لا تعتقد الصلاة بمعناها، ولا بغير العربية،  
إلى قوله: ولو عجز وجب التعلم، فإن خشي الموت كبر بلغته، وبه قال الشيخ،  
إلى قوله: وقال قوم من الجمهور يكون كالأحرس: ثم نقل عن الشافعي وابن

(١)— رواه البخاري، والدارمي، وأحمد بن حنبل: قال البخاري في صحيحه، في كتاب الأدب،

باب ١٨ عن أبي قلابة، قال حدثنا مالك (أي النبي صلى الله عليه وآله) وسند أبي قلابة يرجع إلى  
أهل بيته فاقبوا منهم وعصوهم ومروهم، وذكر أشياء أحفظها أو لا أحفظها: وصلوا كما سمعوني أصبى (ج )

والاخرس يعقد قلبه و يشير بها.

الجنيد الانعقاد بـ (الله الاكبر) ورده بوجود (اكبر) منكراً كما هو المشهور في حسنة حماد الطويلة (١) وقال: انهارواها الشيخ في الصحيح عن حماد. وفي السند في التهذيب وفي الكافي (ابراهيم) فكانه ثقة عده، ولكن كثيراً يعبر عنه بالحسنة وهي صحيحة في الفقيه.

وكذا الكلام لو تغير بالتقديم والتأخير، وان كان ظاهر قوله تعالى (وذكر اسم ربه فصلی - ٢ -) يدل على جواز امثالها، بل ما يصدق عليه اسم الله، فكانه تعين بالبيان.

واما وجوب عقد قلب الاخرس مع التحريك والاشارة، فكانه لاجتماعهم، مع وجود خبر في القراءة والشهد بالاشارة والتحريك (٣) وانه لا بد له من شيء يدل على كونه في الصلاة، ويكون اولها، ومجرد قصد ذلك لا ينهي، فيضم اليه ما يشعر به: مع ان التحريك كان واجباً فلا يقطع. والكل كماترى، والاحتياط واضح: ولو كان لاجماع فهو دليل، وعدم ظهور الخلاف.

والظاهر ايضاً وجوب اسماع نفسه تحقيقاً او تقديرأ، اذ لانعم الخلاف، ويدل عليه بعض الاخبار الصحيحة، مثل صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام، قال: لا يكتب من القراءة والدعاء الا ما سمع نفسه (٤) وورد خلافه ايضاً في صحيحتين (٥):

ولو لم يكن اجماع، وكان قاتل بجواز الترك - كان حمل صحيحة زرارة على الندب حسناً، مع صراحتها في التكبير، للجمع.

(١) - الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة حديث ١.

(٢) - سورة الاعلى. ١٥.

(٣) - الوسائل باب ٥٩ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ١ - ولفظ الحديث (عن ابي عبد الله عليه السلام قال تلبية الاخرس وتشهد وفائده انحر في الصلاة يحرك لسانه وشاته باصبعه) ولا حظ حديث ٢ - من هذا الباب انما هي قوله عليه السلام وكذا لك الاخرس في القراءة في الصلاة والتشهد وما ليدرك

(٤) - الوسائل باب ٣٣ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ١.

(٥) - الوسائل باب ٣٣ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٤ - ٥.

و يتخير في السبع ايها شاء جعلها تكبيرة الافتتاح: ولو كبر ونوى الافتتاح، ثم كبر ثانياً كذلك، بطلت صلاته، فان كبر ثالثاً كذلك، صحت.

ويستحب رفع اليدين بها الى شحمتي اذنيه.

قوله: «(ويتخير الخ)» الظاهر عدم الخلاف في التوجه، بسبع تكبيرات، في الفرائض، احداها الواجبة، قال في المنتهى: لا خلاف بين علمائنا فيه، في كل فريضة، وقبل عن البعض استحبابه في سبعة مواضع: الاول كل فريضة، واول نوافل الليل، واول الوتر، واول نافلة المغرب، واول نافلة الاحرام، واول التوبة ونافلة الزوال: ثم رجع المطلق، لا لطلاق الاخبار، ولكونه ذكراً، فتأمل.

ويدل عليه صحيحة زيد الشحام، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الافتتاح؟ فقال: تكبيرة تجزيك، قلت: والسبع؟ قال: ذلك الفضل (١) وصحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: التكبيرة الواحدة في افتتاح الصلاة تجزي، والثلاث افضل، والسبع افضل كله (٢) وهذا يدل على التبعض ايضاً مع غير الدعاء.

ويدل على الدعاء كما هو المشهور حسنة الحلبي (٣) وفي رواية اخرى: اذا افتتحت الصلاة فكبر، ان شئت واحدة، وان شئت ثلاثاً، وان شئت خمساً، ون شئت سبعة (٤) فيدل على اختيار الفرد.

قال في المنتهى: قال اصحابنا: والمصلي بالخيار ايها شاء جمعها تكبيرة الافتتاح، فان نوى بها اول التكبيرات، وقعت البواقي في الصلاة الخ. واعلم انه لا خلاف بين المسلمين - على ما قاله في المنتهى - في استحباب رفع اليدين بتكبيرة الاحرام.

والظاهر انه يجزى الى محاذاة الوجه واليدين، وهو مصموم اكثر الاخبار

(١) - الوسائل باب ١ من ابواب تكبيرة الاحرام، حديث ٢.

(٢) - الوسائل باب ١ من ابواب تكبيرة الاحرام حديث ٤.

(٣) - الوسائل باب ٨ من ابواب تكبيرة الاحرام حديث ١.

(٤) - الوسائل باب ٧ من ابواب تكبيرة الاحرام حديث ٣.

## واسماع الامام من خلفه.

الصحيحة (١) ويؤيد تفسير قوله تعالى (فصل لربك وانحر-٢-) برفع اليد فيها الى محادة النحر (٣).

ويكون منضمة الاصابع، متوجه بطن الكف الى القبلة، كما يدل عليه صحيحة منصور (٤).

ويستحب رفع الصوت في تكبيرة الاحرام، للأمام، واحفاء غيره من التكبيرات السبع كما في الخبر (٥).

وكذا التعمد: يدل على رجحانه، فعلهم عليهم السلام، ووجوده في رواية التوجه (٦).

وعلى عدم الوجوب، بعض الروايات مع الاصل، مثل ما في صحيحة حماد (قال بخشوع، الله اكبر، ثم قرء الحمد-٧-) وما روى عنه عليه السلام (فاذا قرئت فسم-٨-) والشهرة.

فالاية (٩) محمولة على الاستحباب في غير الصلاة مطلقا، وفيها في الركعة الاولى منها باتفاقهم، كما يفهم.

والمشهور استحباب الاخفات في التعمد. وفي بعض الاخبار الجهر (١٠). واختيار ما هو ظاهر قوله تعالى (واذكروا ربك في نفسك الآية-١١-) كانه اولى.

(١)- الوسائل باب ٩ من ابواب تكبيرة الاحرام، مراجع.

(٢)- سورة الكوثر، الآية-٢.

(٣)- الوسائل باب ٩ من ابواب تكبيرة الاحرام حديث-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧

(٤)- الوسائل باب ٩ من ابواب تكبيرة الاحرام حديث-٦.

(٥)- الوسائل باب ١٢ من ابواب تكبيرة الاحرام ملاحظ.

(٦)- الوسائل باب ٨ من ابواب تكبيرة الاحرام حديث-١٠.

(٧)- الوسائل باب ٦ من ابواب افعال الصلاة، قطعة من حديث-١.

(٨)- لم يجد حديث بهذا اللفظ، ولكن الحكم مستمد من حديث ٨ باب ١١ من ابواب القراءة في

الصلاة، مراجع.

(٩)- المراد قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) لنحل، الآية-١٨.

(١٠)- الوسائل باب ٢٦ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٣ و باب ٥٧ من هذه الابواب

حديث ٥.

(١١)- سورة الاعراف، الآية-٢٠٥.

## وعدم المدين الحروف.

والظاهر من الاحبار: ان رفع اليدين حين التكبير (١) ولا يبعد ان يكون الانتهاء برجوعهما الى محلتهما: وقول البعض: بانتهائه بانتهاء الرفع، غير واضح: مع ان الغالب لم ينشئ التكبير بانتهاء الرفع، لترسل في التكبير.

واستحباب عدم المدين الحروف— مثل مد الالف الذي بين السلام والهاء، بحيث لا يخرج عن موضوعه، وكذا مد (الله) بحيث تصير همزة الاستفهام، ومد (اكبر) بحيث تصير جمعاً لكبر وهو الطبل (٢)— فدليلة اخراج الحروف على ما هو عليه من الصفات الحسنة مبالغة فيه، وهو حسن ومطلوب: كذا قيل:

والذي اظن انه لو وصل الى الاستفهام، والجمع، يكون حراماً وباطلاً، لانه تبديل الصيغة الشرعية: فظاهر العبارة، وكذا عبارات البعض، والمصنف في المنتهى، يدل على الاستحباب والكراهة فقط: قال فيه، قال في المبسوط: يجب ان يأتي باكبر على وزن افعّل، فلومد خرج عن المقصود، لانه حينئذ يصير جمع كبر، وهو الطبل: وهو جيد مع القصد، واما مع عدمه فانه بمنزلة مد الالف: ولانه قد ورد الاشباع في الحركات الى حيث ينتهي الى الحروف، في لغة العرب، ولم يخرج بذلك عن الوضع.

وفيه تأمل واضح: للتغيير وعدم الفرق بين وجود حرف وعدمه في القراءة، والتجوز بهذه المثابة في كل موضع غير ظاهر: الا ان يريد قليلاً بحيث لا يصل الى تلك المرتبة التي يحصل معها الاستفهام، والجمع، ولكن ظاهر كلام المنتهى خلاف ذلك.

وايضاً: الطاهر انه لو اتى بالية لفظاً، يأتي بقطع همزة (الله): لعدم اعتباره في نظر الشارع: ولعدم صدور (الله) عن الشارع (الا بهمزة القطع—ح ل).  
الا مقطوعاً: فيصدق التغيير مع عدم النقل فيه.

واما البطلان مع التكرار: فقد عرفت انه فرع كون التكبير ركناً بالمعنى المشهور، وما عرفتاه. ومع ذلك لا يبعد اشتراط تكرار النية في البطلان، فانه بغير

(١) — الوسائل باب ٩ من ابواب تكبيرة الاحرام، فراجع.

(٢) — الكبر مفتاحين الطبل له وجه واحد وجمعه كبار مثل حبل وجبال: مجمع البحرين.



الرابع، القراءة: وتجب في الثنائية، وفي الأوليين (١) من غيرها، الحمد.

النية كانه ليس بتكبيره الاحرام، بل ذكر مجوز، الا ان يقصد به الاحرام، فتأمل.  
واما اشتراط البطلان، بعدم قصد ابطال السابق مع النية، فهو بناء على ان مجرد قصد الابطال مبطل، والظاهر خلافه كما مر، فتأمل.  
قوله: «(وتجب في الثنائية) قال في المنتهى: ويتعين الحمد في كل ثنائية، وفي الاوليين من الثلاثية والرابعة، ذهب اليه علمائنا اجمع، ويدل على وجوبها مارواه محمد بن مسلم، عن ابي جعفر الباقر عليه السلام قال: سألته عن الذي لا يقرء فاتحة الكتاب في صلاته؟ قال: لا صلاة له الا ان يقرئها في جهر او اخفات (٢).

وقال ايضاً (٣): ان بسم الله الرحمن الرحيم، آية من اول الحمد، ومن كل سورة (هي في اولها) الا البرائة، وهي بعض سورة في اثناء النمل.  
فيجب في الصلاة قرائتها مبتدءاً بها في اول الفاتحة، وهو مذهب فقهاء اهل البيت عليهم السلام.

ويدل عليه اخبار صحيحة، مثل صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام، عن السبع المثاني والقرآن العظيم، اهي الفاتحة؟ قال: نعم، قلت: بسم الله الرحمن الرحيم، من السبع المثاني؟ قال: نعم، هي افضلهن (٤) واخبار اخر.

وتدل على كونها جزء من كل سورة ايضاً، صحيحة معاوية بن عمار قال: قلت: لابي عبدالله عليه السلام اذا قمت للصلاة، اقرء بسم الله الرحمن الرحيم، هي فاتحة الكتاب؟ قال: نعم، قلت: فاذا قرأت فاتحة القرآن، اقرء

(١) - في الثانيين المشايخين من بعد، ثنية الاولى، : يحور ماله، تشبه وثه، والاول شهر، رومن حاك

(٢) - الوسائل باب ١ من ابواب القراءة في الصلاة حديث-١.

(٣) - اي قال في المنتهى: وعبارته المنتهى هكذا (مسئلة. بسم الله الرحمن الرحيم آية من اول الحمد ومن كل سورة الا البرائة: وهي معنى آية من سورة المل).

(٤) - الوسائل باب ١١ من أبواب القراءة حديث-٢.

## وسورة كاملة.

بسم الله الرحمن الرحيم، مع السورة؟ قال: نعم (١) وغير ذلك.  
وما يدل على غير ذلك، فحمله الشيخ على الترك تقية او الخفية.  
ولولا الاجماع لكان الحمل على جوار الترك، وفعلها ندباً، اولى، لكثرة  
احبار صحيحة صريحة في الترك، مثل صحيحتي عبدالله ومحمد ابي الحبي  
ص بي عبدالله عليه السلام، انهما سألاه عن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم،  
حين يريد ان يقرأ فاتحة الكتاب؟ قال: نعم، ان شاء سراوان شاء جهراً، فقالا:  
افقرئها مع السورة الاخرى؟ فقال: لا (٢).  
ويمكن حملها على النافلة، كما حملها في المنتهى: ولا يعد القول  
بجوار تركها مع السورة، لجواز النافلة فقط، والتبعض ايضاً، وعلى غير الصلاة  
ايضاً، لعدم الصراحة فيها: ولكن الظاهر انه في الصلاة، وترك التفصيل يدعي  
المعوم.

ففيهما اشعار بعدم تعيين الجهر والاضمات، فانهم.  
واما وجوب السورة في محلها، ففيها خلاف عند الاصحاب، واختلفت  
الروايات: واختار اكثر المتأخرين وجوب سورة كاملة حال الاختيار: قال في  
المنتهى ذهب اليه اكثر علمائنا.  
ولا خلاف بين اهل العلم في جواز الاقتصار على الحمد لصاحب  
الضرورة: وكذا في حوازه مع صيق الوقت في الفريضة: وجواره مطلقاً في التوس.  
وجوز البعض الاقتصار عليه اختياراً مع سعة الوقت في الفريضة ايضاً،  
نقل ذلك عن بعض المتأخرين مثل المحقق في المعبر، مع بعض المتقدمين  
مثل الشيخ في النهاية

دليل الوجوب: وقوعها في الصلاة البيانية (٣) فتكون واجبة: وانها لاشك  
في مواظبته صلى الله عليه وآله مع قول (صلوا كما رايتموني صلى - ٤ -)

(١) - الوسائل باب ١١ من ابواب القراءة حديث - ٥.

(٢) - الوسائل باب ١٢ من ابواب القراءة حديث - ٢.

(٣) - الوسائل باب ١ من ابواب احوال الصلاة حديث - ٩.

(٤) - مسند حماد بن حنبل ج ٥ ص ٥٣ ولفظ الحديث (... فقال لهما اذا حضرت الصلاة فادبا

وروايات عامة (١)، وخاصة، تقتصر على الصحيح من الثانية: منها رواية يحيى بن أبي عمران الهمداني، قال كُتبت إلى أبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك، ما تقول في رجل ابتداءً بـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في صلاته وحده في أم الكتاب، فلما صار إلى غير أم الكتاب من السورة تركها، فقال العباسي، ليس بذلك بأس؟ فكتب بخطه عليه السلام: يعيدها مرتين، على رغم أنه (٢). فإذا كان ترك التسمية في السورة موجباً لإعادة، فتركها مطلقاً بالطريق الأولى، فتكون واجبة: وفي الدلالة تأمل ما، فانه يحتمل انه لو قرء فلا بد من البسملة في السورة:

والظاهر عدم توثيق يحيى، فانه قال في الخلاصة: انه يونس، وغير مذكور في رجال ابن داود: فقله في المنتهى: مارواه الشيخ في الصحيح عن يحيى الخ، دل على صحته اليه ههنا، فلا ينفذ: وهي صريحة في وجوبها في السورة:

ومنها رواية منصور بن حازم (الثقة) قال: قال ابو عبد الله عليه السلام لا تقرأ في المكتوبة باقل من سورة ولا باكثر (٣) ويحتمل صحتها: وكان عدم التصريح بالصحة لمحمد بن عبد الحميد بن سالم (٤)، لاحتمال التوثيق المذكور فيه راجعاً إلى أبيه (٥)، فانه محتمل، فتأمل، ولكن قالوا بصحة ما فيه محمد

وافيهما ويؤمكما أكبركما وصلوا كما روي (أصله).

(١) - مسند أحمد بن حنبل ج ٥ ص ٣٠٥ ولفظ الحديث (عن أبي قتادة عارض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقرأ في الركعتين الأولىين من الظهر والعصر فاتحة الكتاب وسورة وهي الركعتين بفاتحة الكتاب) وهي من أبي داود باب ما جاء في القرار في الظلم حديث ٧٦٨ إلى غير ذلك من مسند.

(٢) - الوسائل باب ١١ من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٦ - وبعد قوله (على رغم أنه) اضاف (يعني العباسي) وفي جامع احاديث الشيعة ضبط (العباسي ح ل) وقال في مرآة العقول بعد قوله (يعني العباسي): هو هشام بن ابراهيم العباسي وكان معارض الرضا عليه السلام وكذا الحواد عليه السلام.

(٣) - الوسائل باب ٤ من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٢.

(٤) - وسند الحديث كما في الكافي هكذا (لمحمد بن ابراهيم، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عبد الحميد، عن سيف بن عميرة، عن منصور بن حازم).

(٥) - قال النجاشي في كتابه ص ٢٦٦: (محمد بن عبد الحميد بن سالم النخعي، ابو جعفر، روى

المذكور، فيدل على توثيقه، ولأنهم قالوا: إن طريق الفقيه إلى متصوِّرين حازم صحيح، مع وجوده في الطريق، فتأمل:

والظاهر ان المراد بالسورة غير الفاتحة، لانها لاتسمى سورة في هذا  
المقام، بل مقابلة لها، ولانها لو كان المراد بها اياها، ما كان المناسب، النهي عن  
الاكثر منها.

ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الرجل يقرأ السورتين في الركعة؟ فقال: لا، لكل سورة ركعة (١).

ومثلها ما في رواية عمر بن يزيد عنه عليه السلام، أقرء سورتين في ركعة؟ قال: نعم، قلت اليس يقال: اعط كل سورة حقها من الركوع والسجود؟ فقال: ذاك في الفريضة، فاما في النافلة فليس به بأس (٢)، وحملها— على انه ان اختار سورة فلا ينقصه، ولا يقرء اثنتين منها— بعيد.

وظن يدل على وجوب السورة صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: من غلط في سورة فليقرء (قل هو الله احد) ثم ليركع (٣)، للامر. والالكان ينبغي ان يقول: فليترك ثم ليركع، عطاء عدم وجوبه معيا. ومثلها موجود في الاخبار لآخر، وكذا الاخبار الدالة على الاكتفاء حال الضرورة والحاجة والمرضى كما سيجيئ.

وقد استدل بالآية، أي (فأقروا-٤-) مع ضم مقدمات كثيرة: ولادلالة،  
أذ ظاهر القرآن أن الخطاب مخصوص بجماعة في وقت خاص، لانه في مطلق

عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين له كتاب الوارد الخ) قوله  
وكان ثقة يحتمل رجوع ضميره إلى الأب أو الابن.

(١) ابواب باب ٤ من ابواب المرأة في الصلاة حديث ٣- ونلفظ الحديث (لكل ركعة سورة) وفي باب ٨ من تلك الابواب حديث ١- نقله بلفظ (لكل سورة ركعة). والاول منقول عن الاستبصار والثاني منقول عن التهذيب وراجع.

(۲)۔ المومئیل باب ۸ میں ابواب الفرائض فی الصلاة حدیث ۵۔

(۳)۔ انیسواں باب ۴۳ من احوال القرات فی الصلاۃ حدیث ۱۔

(٤) - سورة النمل، آيات ٢٠ - وصام الآية الشريفة (ان ربك يعلم انك تقوم لدنى من ثلثي الليل وبصمه وثلثه، وصائفة من الدين معك والله صبر الليل والنهار علم ان نمنصوه كتاب عليكم فافروا نيسر من القرآن الآية).

الصلاة، وهو ظاهر.

ودليل عدم الوجوب، الاصل، ومثل صحيحة علي بن رثاب عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: ان فائحة الكتاب تحوز وحدها في الفريضة (١) ومثلها في الصحيح روى علي بن رثاب عن الحلبي عنه عليه السلام (٢).

فعلى، رواها تارة بلا واسطة، وتارة بواسطة. والشيخ في التهذيب جعل مثلها قدحا في الحديث في مواضع. والظاهر انه ليس كذلك، فالاصل فيها (على) فكان لذلك، ترك في الاستبصار، الثانية.

وايضاً، قد يكون الحلبي من غير المشهورين الذين هم ثقات. وايضاً، طريق الشيخ الى الحسن بن محبوب (٣) قالوا حسن، الا ما اخذ من كتبه ومصنفاته، فانه صحيح، وقد يكون هذه حسنة، بل هو الظاهر، لان الشيخ رواه عنه بغير واسطة، وغير معلوم كونه من المصنفات.

ويمكن ان يقال انها (٤) ليست بصريحة في حواز الاكتفاء لكل احد، في جميع ركعات جميع الفرائض، في جميع الاوقات: بل غير ظاهر لمن نظر فيما قبل الآية وتفرعها (٥)، ولان في العرف ما يفهم جمع (ما) كما هو مقتضى عموم ما (٦)، بل الاكتفاء بادنئ شيء، اذ هو ظاهر: ولانه يبعد في كلام الله بكون ما يدل طاهراً على وجوب جميع ما امكن، حتى جميع القرآن في الصلاة، والمراد سورة، اعتماداً على الاجماع، مع الزيادة فتأمل.

فيحتمل تخصيصها بمن لم يعلم غيرها، وفي صيق الوقت، وفي بعض

(١) - الوسائل باب ٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ١٠.

(٢) - الوسائل باب ٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٣.

(٣) - سند الاوّل كما في التهذيب هكذا (سند بن عبدالله، عن حماد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب) وسند الثانية هكذا (الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن الحلبي) ولا يخفى ان في الحديث الثاني (تحري) بدل (تجيز) ملاحظ.

(٤) - في الآية الشريفة

(٥) - فان قوله تعالى (فاقرؤا) متفرع على قوله تعالى (ان ربك يعلم الآية).

(٦) - هكذا في النسخ المخطوطة التي عندنا، وفي النسخة المطبوعة هكذا (ولان يعرف ما منهم

جميع ما هو مقتضى عموم (ما الخ).

الركعات، وبعض الصلوات مثل المندورة مع التقييد بعدم السورة، أو مطلقة؛  
والأولى حملها على حال الضرورة التي اتفق الكل على اجزاء الماتحة  
حينئذ، للجمع بين الاخبار، ووجوب حمل المطلق والعام على المقيد والخاص،  
لورودهما في اخبارشتي، منها صحيحة عبدالله بن سنان (الثقة) عن ابي عبد له  
عليه السلام قال: يجوز للمريض ان يقرأ في الفريضة فاتحة الكتاب وحده،  
و يجوز للصحيح في قضاء صلاة التطوع بالليل والنهار (١) وفيه تأمل: وصحيحة  
عبدالله بن عيسى الحلبي (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس ان يقرأ  
الرجل في الفريضة بفاتحة الكتاب في الركعتين الاولتين اذا ما اعجلت به حاجة  
او يحدث شيئاً (٢) كذا في الاستبصار: وفي التهذيب (او تخوف شيئاً) (٣) كانه  
اصح: قال في القاموس: لباس القدر والشدة، فلا يمكن ان يقال: مفهومها لباس  
في ترك السورة، وهو لا يدل على التحريم، والأولى مؤيدة، فتأمل.

وفيها ايضاً دلالة على عدم الاكتفاء بها مع عدم القيد: فما بقي ما يدل  
على عدم الوجوب الا الاصل، وهو يضمنحل بالدليل والشهرة، والاحتياط ايضاً  
مؤيد، فتأمل فيه.

وكذا ما يدل على تعيين السورة في المواضع (٤) وعلى عدم العدول من  
سورة الى اخرى (٥): وفي بعض هذه الاخبار ايضاً دلالة على وجوب اتمام  
السورة (٦) والظاهر ان كل من يقول بوجوبها يقول بوجوبه ايضاً:

فما يدل على جواز التبويض يؤل: مثل رواية عمر بن يزيد قال قلت لابي  
عبد لله عليه السلام: يقرأ الرجل السورة الواحدة في الركعتين من الفريضة؟ قال:  
لا بأس: اذا كانت اكثر من ثلاث آيات (٧) وعمر مشترك، وان كان الظاهر انه

(١) - الوسائل باب ٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ٥.

(٢) - جامع الحديث لائحة باب ٦ في القراءة حديث - ١٥ ولكن في النسخة التي عندها من  
الاستبصار (او يحدث شيء).

(٣) - الوسائل باب ٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ٢.

(٤) - الوسائل باب ١٥ و ١٦ و ٢٢ و ٢٤ من ابواب القراءة في الصلاة.

(٥) - الوسائل باب ٣٥ و ٦٩ من ابواب القراءة في الصلاة مراع.

(٧) - الوسائل باب ٦ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ٣.

هو الثقة، فيحمل على تكرارها في الركعتين، ويؤيده انه ما يعرف القائل بمصمونها: وان الطاهر انه لا يوجد سورة اقل من ذلك، مع احتمال التقية:

وصحيحة اسماعيل بن الفضل (الثقة) قال: صلى بنا ابو عبد الله عليه السلام او ابو جعفر عليه السلام فقرأ بفاتحة الكتاب وآخر سورة المائدة، فلما سئم انتفت الينا، فقال: اما اني اردت ان اعلمكم (١) فحملت على التقية، بقرينة قوله (مقال الح) ويحتمل ان يكون نافلة يحوز فيه الجماعة: او اظهر ذلك، تقية: وحمل صحيحة سعد بن سعد الاشعري (الثقة) - عن ابي الحسن عليه السلام قال: سأئته عن رجل قرء في ركعة الحمد ونصف سورة هل يجزيه في الثانية ان لا يقرء الحمد ويقرء ما بقي من السورة؟ فقال: يقرء الحمد ثم يقرء ما بقي من السورة (٢) - على النافلة: لصحيحة علي بن يقطين (اشقة) قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن تبعض السورة؟ فقال: اكره، ولا بأس به في النافلة (٣) وحمل الكراهة على التحريم: ويحمل ايضاً على الضرورة كما مر لمام. وفي هذه الاخبار كلها دلالة ما، على وجوب السورة، فافهم: ولو كان القائل بالوجوب في الجملة - من غير وجوب الاتمام - لكان القول به لا بأس به، لهذه الاخبار الصحيحة التي كالصريحة: وحمل الاول الدالة على وجوب اتمامها مع عدم الحاجة على الاستحباب، وهذه على الجواز، ولكنه غير ظاهر، فالمشهور غير بعيد مع تأمل في دليله.

واعلم انه قد تحققت مما سبق، انه ما بقي في خبر علي بن رثاب بواسطة وغير واسطة، دلالة على مذهب من يقول بعدم وجوب السورة على ما هو مقتضى الاصول. وان احتمال التقية ليس بموجب لألوية حمله عليها، من حمله على الضرورة، ولا بمانع من حمل ما تنصص وجوبها على الاستحباب، والاخرى على الجواز.

فقول الشارح - وحملنا على الضرورة، جمعاً بين الاخبار - وعنى التقية،

(١) - الوسائل باب ٥ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ١.

(٢) - الوسائل باب ٤ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٦.

(٣) - الوسائل باب ٤ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٤.

و يتخير في الزايد بين الحمد وحدها واربع تسيبحات، وصورنها:  
مبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر.

لانه مذهب العامة وهو اولى: اذلولها لأمكن الجمع بينهما بحمل ماتضمن السورة على الاستحباب والاخرى على الجواز— محل التأمل: لوجوب حمل المطلق على المقيد، كما مر، ولأن التقية موجبة لجواز الحمل عليها، لامانة من الحمل على الجواز والاستحباب. ولأن دفع احتمال الحمل على الاستحباب على تقدير التقية، ليس بموجب لأولويتها من الحمل على الضرورة (١) بل لابد من المرجحات المقررة: على ان الدفع غير ظاهر، بل هو ايضاً احتمال، فلا بد من رجحان احد الثلاثة بالوجه المقررة، وقد عرفت الرجحان والدلالة والاحتمال، فتأمل.

قوله: «(ويتخير في الزائد الخ)» دليل التحير في الجملة، الاجماع والنص، وهو الاخبار الدالة على الحمد والتسبيح، قال في المنتهى: ذهب اليه علمائنا، فلا كلام في التخيير وجواز كل منهما.

انما الكلام في تعيين التسبيح، وكميته، والافصلية. والظاهر اجزاء الاربع، كما هو مذهب الاكثر، لصحيفة زرارة، قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: ما يجزى من القول في الركعتين الاخيرتين؟ قال: ان تقول: مبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر، وتكبر وتركم (٢) وهي صحيفة في الكافي والتهذيب.

ولكن ينفي ان يزيد في آخره الاستغفار، يقول: استغفر الله: واللهم اعمر لي، لصحيفة عبيد بن زرارة الانية (٣).

ولا يبعد التخيير بين الاربع والتسعة، بحذف (الله اكبر) في الآخر،

(١) وفي هامش بعض النسخ المحظوظة التي عندنا، بعد قوله: (على الضرورة) هكذا (لانه على تقدير حمل على الضرورة الاحتمال مرتفع، وقوله: لأمكن الجمع بينهما، بحمل ماتضمن السورة الخ مشترك بينهما، لان الحمل على التقية ايضاً للجمع بين الاخبار، فيمكن ان يقال حينئذ: الجمع ممكن بطريق آخر).

(٢) — الوسائل باب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة، حديث—٥.

(٣) — الوسائل باب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة، حديث—١.



والتكرار ثلاثاً وهو مذهب الفقيه لصحيفة زرارة أيضاً (١).

وأما غيرهما، فالظاهران الأولى تركه، لصحة هذين، وصراحتهما مع كثرة القائل، فإن غيرهما إما لم يوجد معه قائل، أو وجد ولم توجد الصحة والصراحة، ولو وجدنا القائل لقلنا بالتخيرييه وبين مضمون صحيفة عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين الأخيرتين من الظهر؟ قال: تسبح وتحمد الله وتستغفر لذنبك، وإن شئت فاتحة الكتاب فإياها تحميد ودعا (٢) وبين مضمون صحيفة عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا قمت في الركعتين الأخيرتين لا تقرأ فيها. فقل الحمد لله وسبحان الله والله أكبر (٣) الظاهران المراد بقوله (لا تقرأ). عدم تعيين الفاتحة أو غيرها من السورة ويحتمل أن يكون نفيًا حالًا، ويدل عليه عدم الغاء في (لا تقرأ) ووجوده في (قل) وقال الشيخ في التهذيب: فإما نهاه أن يقرأ معتقداً بأن غيرها لا يجزى.

والظاهر الاكتفاء بمرة واحدة: أو بالتسعة: لعدم ثبوت الزيادة بدليل، فلا ينبغي اختيار الزيادة لأوجوبها ولا استحبابها: بمعنى استحباب زيادة ما فوق المرة، والثلاثة مع حذف، الله أكبر، أو كون المجموع (أي تكراره ثلاثاً) أفضل أفراد التخير، لعدم الدليل، الا ترى لو زاد الفاتحة لأحتمل الضرر والبطالان، وكذا لو زاد التسبيح على الثلاثة. ومجرد وجود القائل لا يجعله راجحاً، فقول بعض الأصحاب— بأنه أحوط، وبعضهم بأنه مستحب— محل التأمل. ونجد الاختصار أولى في هذا الزمان لعدم ظهور دليل القائل مع عدمه، لعل كان له دليلاً، وما وصل البناء، ولكن لا ينبغي اختياره لمجرد ذلك والآفة قليد.

وأما التخصيل: فلا شك في تفضيل القراءة عليه للأمام، لصحيفة معاوية بن عمار. قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القراءة خلف الإمام في

(١) — الوسائل باب ٥٦ من أبواب القراءة في الصلاة حديث—١— ولفظ الحديث (محدث علي بن الحسين بإساده عن زرارة عن أبي حمزة عليه السلام، أنه قال: لا تقرأ في الركعتين الأخيرتين من الأربع ركعات المعروفات شيئاً، إماماً كتب أو غير إمام، قال: قلت: فما تقول فيهما؟ قال: إذا كنت إماماً، أو وحدهم قل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله، ثلاث مرات، مكمله سبع تسبيحات، ثم تكبر وتركع)

(٢) — الوسائل باب ٤٢ من أبواب القراءة في الصلاة حديث ١

(٣) — الوسائل باب ٥٦ من أبواب القراءة في الصلاة حديث—٧—

الركعتين الأخيرتين؟ فقال: الامام يقرء بفاتحة الكتاب ومن خلفه يسبح، فإذا كنت وحدك فاقراء فيهما وان شئت فسبح (١) ويفهم ان التسبيح للمأموم الفصل من السكوت.

ويدل عليه ما روى في الصحيح عن بكر بن محمد الازدي، قال المصنف في المنتهى انه صحيح والظاهر انه كذلك قال ابو عبد الله عليه السلام اني لا اكره للمؤمن ان يصلي خلف الامام صلاة لا يجهر فيها بالقراءة، فيقوم كانه حمار. قال: قلت: جعلت فداك فيصنع ماذا؟ قال: يسبح (٢) ولرواية جميل قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عما يقرء الامام في الركعتين في آخر الصلاة؟ فقال: بفاتحة الكتاب ولا يقرء الذين خلفه و يقرء الرجل فيهما اذا صلى وحده بفاتحة الكتاب (٣) وفي سندها على بن السدي (٤) المجهول: ولما ثبت جواز التسبيح للامام ايضاً بالاجماع، حمل القراءة له على الافضل، فلا يبنى تركها له ويحمل ما في هذه، للمفسر د على الجواز فقط، لرواية على بن حفصة عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الركعتين الأخيرتين ما يصنع فيهما؟ فقال: ان شئت فاقراء فاتحة الكتاب، وان شئت فاذكر الله فهو سواء، قال: قلت: فاي ذلك الفصل؟ فقال: هما والله سواء ان شئت سبحت وان شئت قرأت (٥).

حملة الشيخ وغيره على المنفرد، لعامة من ترجيح القراءة للامام ولصحيحة منصور بن حازم (الثقة) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا كنت اماماً فاقراء في الركعتين الأخيرتين بفاتحة الكتاب، وان كنت وحدك فيسمعك فعدت اولم تفعل (٦) وبولا الاجماع على التخيير للامام ايضاً، لكان الحمل على طاهرها، من وجوب القراءة للامام متعباً، فحمل على الاستحباب لذلك.

(١) الوسائل باب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٧.

(٢) الوسائل باب ٣٢ من ابواب صلاة الجماعة حديث ١٠.

(٣) الوسائل باب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٤.

(٤) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (محمدين على بن محبوب عن علي بن السدي، عن ابن

ابي عمير، عن جميل بن دراج)

(٥) الوسائل باب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٣.

(٦) الوسائل باب ٥١ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ١١.

و يفهم منها التسوية للمنفرد حيث قال بعد الترحيح للامام. (وان كنت الخ ومع ذلك لا يبعد اولوية اختيارها للمنفرد ايضا: لفصلة الفاتحة: ووجود (فاقرؤا)(١): ووجود الخلاف في التسبيح بانه مرة او ثلاثة او غيرهما.

ولسعض مامر، مثل الامر بالقراءة في صحيحة معاوية بن عمار بقوله (فاقرءفيهما، ثم الاتيان بان شئت(٢)، فان سوق الكلام يدل على ان التسبيح رخصة، وما في رواية جميل(٣).

ولرواية محمد بن حكيم قال سالت ابا الحسن عليه السلام ايما افضل القراءة في الركعتين الاخيرتين اوالتسبيح؟ فقال: القراءة افضل(٤) ولايحتاج الى الحمل على الامام فقط، لاحتمال كونها افضل للامام، وكان للمنفرد ايضاً افضل لكن دونه في الفضيلة، ويكون الأمر للامام، والتخير للمنفرد، للمبالغة له، دونه: مع عدم صحة مايدل على التسوية في رواية علي بن حنظلة مع عمومها المتروك با دليل واحتمال التأويل، ولايعارض ذلك الخلاف في جهر البسلة، فان الظاهران تحريمه— مع انه غير مصرح به عن ابن ادريس فيما نقل عنه في المنتهى وغيره— ضعيف كوجوبه، لكون الجهر بها من علامات المؤمن لماورد في الخبر المنقول في المصباح في زيارة الاربعين(٥) ولصحيحة صفوان. قال. صليت خلف ابي عبدالله عليه السلام اياماً فكان يقرأ في فاتحة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كانت صلاة لايجهر فيها بالقراءة جهر بسم الله الرحمن الرحيم واحفي ماسوى ذلك(٦)، وظاهر التأسى يقتضى استحبابه، لان الظاهران اختيار مثله(٧) لا يكون الا للرجحان، والوجوب غير معلوم، بل منفي بالادلة، فيبقى الاستحباب له، فبا لتاسى يشبث لغيره ايضاً مطلقاً اماماً كان اوغيره، مع احتمال اختصاصه بالامام، فلا اشكال في الاستحباب للامام، وهو

(١) — الوسائل باب ٢٠.

(٢) — الوسائل باب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث—٢.

(٣) — الوسائل باب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث—٤.

(٤) — الوسائل باب ٥١ من ابواب القراءة في الصلاة حديث—١٠.

(٥) — الوسائل باب ٥٦ من ابواب المراتل حديث—١.

(٦) — الوسائل باب ١١ من ابواب القراءة في الصلاة حديث—١.

وجه آخر لرجحان الإمامة واختياره الفاتحة.

ويطل القول بالتحريم، لانه مايقول احد باختصاصه بالمتفرد، بل المنقول عن ابن ادريس هوالتحريم في الاخيرتين مطلقا.  
وكذا ما نقل عن علي بن الحسين عليهما السلام. قال: يا ثمالى انما هو الجهر بـ بسم الله (١) وسيجئ تحقيق هذا مع متن هذه الرواية، وهو مطلق، كذا في المنتهى، وليس بمعلوم كونه امام جماعة له مدخل، بل منفي بالأصل، ككونه امام الاصل وغير ذلك: مع انه غير معلوم كونه مصليا بالجماعة لاحتمال الخلف (٢) بالمعنى اللغوي وعدم علمه عليه السلام بالمأمور.

وكذا رواية حنان بن سدير قال: صليت خلف ابي عبدالله عليه السلام (اياماً ثل) فتعوذ باجهان ثم جهر بـ بسم الله الرحمن الرحيم (٣) وان لم تكن صحيحة لجهل بعض رجاله. وهو عبدالصمد بن محمد (٤)، مع القول في حنان بانه واقفي، واشتماله على جهر التعوذ المشهور خلافه، ويعلم خلافه ايضاً من صحيحة صفوان، الا انه مؤيد، وقد يقال باجهاره ايضاً، ولكن الظاهر ان الاخفاء اولى، لصحيحة صفوان (٥) مع الشهرة، وتحمل هذه على الجواز.

ثم الظاهر انه يجب مراعاة الترتيب والاعراب المنقولين في التسيبحات المذكورة والاختفاء ان كان واجباً في القراءة، كأن الدليل اجزاء المنقول، مع عدم العلم باجزاء غيره، وان كان واقعاً في بعض الروايات كما مر في مثل صحيحة

(١) - الوسائل باب ٢٦ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ٤ - ولفظ الحديث (عن بي حمزة قال. قال علي بن الحسين عليهما السلام. يا ثمالى، ان الصلاة اذا اتممت جاء الشيطان الى قرين الامام فيقول 'هل ذكر ربك؟' فان قال: نعم، ذهب، وان قال: لا، ركب على كتفيه، فكان امام القوم حتى يصروا، قال 'فقد حست فداك: اليس يقرؤون القرآن؟' قال: بلى، ليس حيث تذهب يا ثمالى انما هو الجهر بسم الله الرحمن الرحيم).

(٢) - اشارة الى صحيحة صفوان المتقدمة من قوله: (صليت خلف ابي عبدالله عليه السلام).

(٣) - الوسائل باب ٢٦ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ٣.

(٤) - سند الحديث كما في التهذيب هكذا (محمد بن علي بن محبوب، عن عبدالصمد بن محمد،

عن حنان بن سدير).

(٥) - الوسائل باب ١١ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ١ - ونقله ايضاً في باب ٥٧ من ابواب

القراءة في الصلاة حديث - ٢ - من صفوان عن عبدالرحمان ابن ابي نجران بمكس ما هنا، فلاحظ.

ولولم يحسن القراءة وجب عليه التعلم.

عبدالله بن علي الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذقمت في الركعتين لا تقرأ فيها قل: الحمد لله وسبحان الله والله اكبر (١) لان لقائل بها غير ظاهر. ويحتمل التأويل بحيث ينطبق على المشهور بان الريادة التي في الاخرى مقبولة: فيكون المراد ولا اله الا الله والله اكبر، مع الترتيب السابق، لعدم ذكر الترتيب هنا، وان كان ظاهره خلاف ذلك: مع انها مشتملة على عدم القراءة مطلقاً، فيحتمل الحمل على الصيق. وبالجمله لا يخرجها عن المشهور، فان الظاهر انه اسلم خصوصاً الفاتحة، الله يعلم.

قوله: «(ولولم يحسن الخ)» الظاهر ان لا يكون مراده لتعلم بحيث يحفظ كما هو الظاهر، ادل دليل على وجوبه من الحفظ، بل الظاهر جوازه من المكتوب، للاصل، والسهولة، وصدق القراءة، فخرج عن عهدة الأمر، واجرئه لانه للاجزاء. وغير معلوم صيرورة القراءة حقيقة في القراءة عن الحفظ، بحيث يصار اليه وجوباً، ولهذا لو نذر القراءة تجزى في المصحف، بل أولى كما قيل، ودلت عليه الرواية.

كانه لاحلاف في ان القراءة من المصحف أولى، الا انها في الصلاة عن الحفظ أولى. لعدم بقاء التوجه، والعادة، والخروج عن الخلاف، واجمع بين الأدلة، مثل ما روى مرسلأ في كتاب الحميري، وسألته عن الرجل والمرأة يضع المصحف امامه ينظر فيه ويقرأ ويصلي قال: لا يعتد بتلك الصلاة (٢) وتحمل على الكراهة، مع ما في سندها، ودالاتها، وكانه لذلك قال البعض باستحبابها حفظاً.

بل اطن جوازها بطريق التقليد، من غير استقلال ولا يجب التعلم الا مع عدم ذلك.

ويدل على الجواز من المصحف ما رواه في باب الريادة عن الحسن بن زياد الصيقل قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام ماتقول في الرجل

(١) - الوسائل باب ٥١ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ٧

(٢) - الوسائل باب ٤٦ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ٢

فإن ضاق الوقت قرء ما يحسن.

يصلى وهو ينظر في المصحف يقرء فيه يصع السراج قريباً منه؟ فقال: لا بأس بذلك (١) ورواه لأماس بهم (٢)، والكل ثقات، إلا أن فيهم إبان بن عثمان ولا يضر، والحسن وهو غير معلوم، ويحتمل أن يكون الحسن بن زياد العطار الثقة الموعود في كتب الرجال يكون له لقبان العطار والصيقل، الله يعلم، مع أنه لا يضر جهالة لأماس.

ثم لظاهر من قوله رحمه الله الاكتفاء بما يحسن من العاتحة والسورة، من غير لزوم عوض مالم يحسن منهما، ودليله الأصل، وأن الواجب إنما هو العاتحة والسورة كاملة، مع الإمكان، وأما مع عدمه فلا: وعليه: يمكن حمل ما تقدم من الاختبار - لدالة على الاكتفاء ببعض - على مأمور. ووجوب العوض يحتاج إلى دليل: وعدم دلالة قوله (فاقرأ ما تيسر من القرآن) ظاهر.

ويضاً المفروض ضيق الوقت، فالظاهر أن المراد: أنه ما بقي من الوقت المقدار قراءة ما يحسن، مع ما بقي من الأفعال، فبالتعويض يخرج الوقت: إلا أن يقيّد بأن المراد عدم الزيادة على مقدار الواجب من القراءة، أي العاتحة، وسورة قصيرة كاملة: فعلى تقدير إمكان التعلم، يجب الاشتغال، إلى أن لا يبقى لا وقت ما يعلم، بناء على عدم وجوب العوض، وعلى القول به إلى مقداره أيضاً.

أو يقال، يحتمل أن يكون الوقت باقياً للتكرار والتعويض، وغير باق للتعلم، بحيث علم به ليقين أنه ما يتعلم في هذا المقدار من الوقت، وأمكن فرض العلم به لئلا من التعلم في زمان كثير، فيكون هو المراد بالضيق.

ويفهم من كلام المصنف في المستهى: عدم وجوب عوض السورة مع الجهل بها، وتعلم التعلم وسعة الوقت، وإمكانه مع صيقه، بالاجتماع، حيث قال: لو لم يحسن إلا الحمد، وإمكانه التعلم، وكان الوقت واسعاً، وجب عليه التعلم، لأنها كالحمد في الوجوب: أما لو لم يمكنه التعلم أو ضاق الوقت صلى بالحمد وحدها، للضرورة: ولا خلاف في جواز الاختصار على الحمد في هذه المواضع،

(١) - الوسائل باب ٤١ من أبواب القراءة في الصلاة حديث - ١.

(٢) - روى حديث كما في التهذيب هكذا (الحمد بن محمد بن عيسى، عن العاصم بن معروف، عن

عيسى بن مهزيار، عن صفوان بن أيوب، عن إبان بن عثمان عن الحسن بن زياد الصيقل).

وفي النافذة للمعارف المختار (١):

وهذا الكلام كالصریح فی سقوطها، وعدم وجوب العوض عنها بالاجماع. فايجاب بعض الاصحاب— مثل الشيخ علي رحمه الله التعويض مطلقا، ودعواه عدم التصريح لاحد بالسقوط حيث، بل التصريح بعدم السقوط على ما نقل عنه في بعض الحواشي المنسوبة اليه، حيث قال: وكذا يفهم من التقييد بسعة الوقت، انه مع الضيق لا تجب، وليس كذلك، اذ لا دليل على السقوط هنا، اذ لا يسقط شيء من الامور المعتبرة في الصلاة لضيق الوقت، ولا اعلم لاحد التصريح بسقوط السورة للضيق، بل التصريح بخلافه موجود في التذكرة— محل التأمل، الا ان يكون مراده السقوط مع العلم بها لضيق الوقت، الا انه خلاف ظاهر كلامه، لان الحاشية مكتوبة على قول المحقق في المختصر (وفي وجوب سورة مع الحمد في الفرائض للمختار مع السعة وامكان التعلم قولان، اظهرهما الوجوب) هذا هو الاصح. ويفهم من التقييد بالمختار، ان المضطر كالمریض الذي يشق عليه قراءتها كثيرة، او من اعجلته حاجة، لا يجب عليه السورة، وهو حق: وكذا يفهم الخ.

على انه لا يسقط شيء من الامور المعتبرة في الصلاة لمشقة ايضا الا بدليل. والظاهر انه لا يحتاج الى كثرة المشقة، لخلو الخبر عن ذلك، بل الموجود مطلق المريض، ولانه معها ينبغي سقوط العاتحة ايضا، فتأمل فيه.

وانه لا يبعد ادخال سقوط وجوب سورة لضيق الوقت، في الدليل: لان عدم قوت الوقت، حاجة: او اولى، واعتباره اهم من ارتكاب مشقة: بل لا يبعد شمول قوله عليه السلام في الرواية (اذا كنت مستعجلا، او عجلني شيء—٢—) وقوله (او تحوف شيئا—٣—) لما نحن فيه: مع الاحبار الصحيحة غير المقيدة بشيء: فتحمل عليه: مع تصريح العلامة رحمه الله بالاجماع مرتين: احدهما، هو

(١)— الى هنا كلام المتن.

(٢)— الوسائل باب ٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث—٤.

(٣)— الوسائل باب ٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث—٢.

ولولم يحسن شيئاً سبحانه الله تعالى وهله وكبره بقدر القراءة، ثم يتعلم.

ماقاله فى المستهى، فى قوله: ولولم يحسن الى آخره كما مر. وثانيهما، ما قال فيه: انه لاختلاف بين اهل العلم فى جواز الاختصار على الحمد فى النافلة، وكذا فى جوازه مع صيق الوقت فى الفريضة، فهوادل على عدم الخلاف فيه: فعدم السقوط بما ولما به كلامه ايضاً غير ظاهر، فتأمل: وبالجملة الاصل عدم الوجوب، فالمدعى يحتاج الى دليل. ووجوب العوض، لا يثبت بمجرد انه يمكن العوض، وانه مثله وانه يجب القراءة والقيام بقدرها، فاذا تعدر بحسب القيام مع البذل.

نعم بما نقوا العوض- بالتسبيح اذالم يحس شيئاً من القرآن، فى حديث الاعرابي (١) على ما فى الشرح، مع عدم الخلاف فيه على الظاهر- يجب القول به، ولاختصار على ما يفهم من ظاهره وهو المرة الواحدة بالتسبيحات الاربع، لا التكرار بحيث يساوى السورة والحمد، بل لا يستحب ايضاً كما نقله عن المعتمر، لعدم الدليل، واحتمال الضرر مع قصد الوجوب او الاستحباب للوظيفة، على انا مانعرف اشتغال رواية الاعرابي على التسبيحات الاربع، نعم الظاهر ذلك من الشرح (٢) على ما نقل من الذكرى من اختياره مامر.

وظاهر المتش ليس فيه (الحمد) (٣)، فيكفى التسبيح والتهليل والتكبير: الا ان يكون هو مراداً ايضاً، فحذف، وكونه بدلا من الفاتحة فى الجملة، مؤيد لكون المختار الاربع، كما قاله الشهيد والشارح: ولكن صحيحة عبد الله بن سنان

(١)- سنن ابى داود الجزء الاول. باب ما يجرى الامس والاعصى من القراءة، حديث- ٨٤٢- ولفظ الحديث (مر عبد بن ابى اوفى، قال جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى لا استطيع ان اجد من القرآن شيئاً عظيماً ما يجرى منى، قال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر لا حول ولا قوة الا بالله) قال: يا رسول الله هذا الذى عروجل صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال قل (اللهم لرحمنى ولرزدنى وعافنى واهدنى) فلما قام قال هكذا بيده، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لما هذا فقد ملا بيده من الخير.

(٢)- قال فى روى الحافظ. وفى الذكرى صرح بكون الخلاف فى وجوب مساوته للفاتحة، او الاجتزاع بما هو اقل من ذلك، واختار فيها وجوب ما يجرى من الاخيرين، وهو سبحان الله.

(٣)- يعنى ليس فى كلام المصنف (الحمد لله) فانهم.



قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: ان الله فرض من الصلاة الركوع والسجود، الا ترى لو ان رجلاً دخل في الاسلام لا يحسن ان يقرأ القرآن اجزئه ان يكبر ويسبح ويصلي (١) يدن على اجزاء التكبير والتسبيح، فلا يجب غيرهما، ويكفي مرة.

فقول المصنف هذا: بقدر القراءة: غير طاهر، ولو قلنا ان امرئ به لفاتحة فقط لعدم وجوب التعويض بمقدارها عند الجهل على ما مر، ونقل عدم الخلاف في عدم تعويض غيرها عن الذكرى، وهو مؤيد لما مر في كلام المحقق. وايضاً الظاهر ان يكفي التكبير والتسبيح لما مر في صحيحة عبد الله؛ فلو لم يكن في المتن التهليل ايضاً لكان اولي: ويحتمل ان يكون المراد بالتكبير، تكبيرة الاحرام: فيكون التسبيح وحده كافياً كما هو الظاهر: ويحتمل ان يكون امرئ بالتسبيح تسبيحات الاربع كما هو مذهب الذكرى: وفي هذه دلالة على عدم تكرار الفاتحة وغيرها من القرآن للتعويض: لانه اذا صحت الصلاة مع التسبيح والتكبير فقط، فمع الفاتحة، او بعض القرآن، تصح بالطريق لاولي، من غير احتياج الى التعويض بما يعلم، فتأمل.

ولو لم يعلم الكل، لا يبعد ايجاب ما يعلم: وفرض عدم العلم بشي مع كونه مسلماً مكلفاً بعيد، بل لا يمكن، للشهادة، ولعظ الله اكبر للاحرار.

ولاشك في انه كما يجب تعلم الفرائض، يجب تعلم التسبيح على تقدير عدم العلم ببقية الاذكار.

واعلم انما علمنا وجوب التعويض في غير ما مر. وادانت في غيره ايضاً بدليل من اجماع ونحوه، يجب.

وما علمنا دليلاً على وجوب تكرار السورة بقدر الفاتحة لو كانت المعلومة اياها دونها وان قالوا: وقانوا ايضاً غيره من الفروع الكثيرة في هذا الباب تركها، لعدم ظهور الدليل: وكأنه لذلك ترك اكثرها في المستهمل.

(١) - الوسائل باب ٣ من ابواب الفرائض في الصلاة حديث - ١.

والاخرس يحرك لسانه و يعقد قلبه.  
ولايجزى الترجمة مع القدرة.  
ولامع اخلال حرف حتى التشديد والاعراب.

واما دليل تحرك لسان الاخرس مع الاشارة بالاصبع وعقد القلب معه  
وقد مر مثله في تكبيرة الاحرام- فالرواية (١)، وعدم سقوط الميسور بالمعسور (٢)،  
ولا شك انه احوط، ومعه تحصل البرائة، وبدونه غير معلوم. فتأمل.

ويصاً معلوم عدم اجراء الترجمة، مع القدرة: لعلم صدق القرنة: بل  
الظاهر عدمه مع العجز ايضاً لذلك: ولانه كلام غير القرآن فلا يؤمن من البطلان  
مع قصد الوظيفة. فتأمل فيه، فينبغي التسبيح مع العدم، ثم لا يبعد ترجمته، وكان  
المرد يقول (ولا تجزى الترجمة مع القدرة) عدم اجزاء ترجمة التسبيح مع القدرة  
عليه وجزئه مع لعجز، فيشمر بعدم اجزاء ترجمة القرآن مطلقاً.

ومعلوم من وجوب القراءة بالعربية المسقولة تواتراً، عدم الاجزاء، وعدم  
جوار الاخلال بها حرفاً وحركة، بنائية واعرابية وتشديداً ومدأً واجباً، وكذا تبديين  
الحروف وعدم اخراجها عن مخارجها لعدم صدق القرآن: فتبطل الصلاة مع  
الاكتفاء بها، ومع عدم الاكتفاء ايضاً اذا كانت كذلك عمداً، ويكون مثله من  
الكلام الاجنبى مبطلاً، والافتصح مع الاتيان بالصحيح.

وكانه لاخلاف في السبعة (٣)، وكذا في الريادة على العشرة، واما  
الثلاثة لتي بينهما فالظاهر عدم الاكتفاء، للعلم بوجوب قراءة علم كونها قرآناً،  
وهي غير معلومة: وما نقل انها متواترة غير ثابت.

ولا يكفي شهادة مثل الشهيد: لاشتراط التواتر في القرآن الذي يجب  
ثبوته، بالعلم: ولا يكفي في ثبوته، الظن، والخبر الواحد، ونحوه كما ثبت في

(١) - وسائل باب ٥٩ من أبواب القراءة في الصلاة حديث ١.

(٢) - روه عوالي اللئالي.

(٣) - يعني لاخلاف في جواز القرنة معراءة احد الفراء السبعة، ولاخلاف في عدم جواز بقراءة بقراءة  
مازاد على قرءه العشرة كقراءة ابن مسعود وابن عباس علي ما ذكره في روض النجاة، واما الثلاثة التي  
بينهما وهي قرعة ابي جعفر ومغلوب وحلف فقد احتلوا فيها.

الاصول: فلا يقياس بقبول الاجماع بنقله، لانه يقبل فيه قول الواحد. وكيف يقبل ذلك، مع انه لو نقل عنه صلى الله عليه وآله ذلك، لم يشت: فقول المحقق الثاني والشهيد الثاني - انه يجرى ما فوق السبع الى العشرة، لإشهادة الشهيد بالتواتر، وهو كاف، لعدالته واخباره بثبوته كقول الاجماع - غير واضح. نعم يجوز له ذلك اذا كان ثابتاً عنده بطريق علمي وهو واضح.

بل يفهم من بعض كتب الاصول. ان تجوز قراءة ما ليس بمعلوم كونه قرآناً يقيناً فسق، بل كفر: فكل ما ليس بمعلوم انه يقيناً قرآن، منتهى كونه قرآناً يقيناً، على ما قالوا.

ثم الطاهر منه وحوب العلم بما يقرأ قرآناً، انه قرآن: فينبغي لمن يجزم انه يقرأ قرآناً تحصيله من التواتر فلا بد من العلم. فعلى هذا فالظاهر، عدم جواز الاكتفاء بالسماع من عدل واحد، مع عدم حصول العلم بالقرائن، مثل تكرره في اللسان بحيث يعلم.

واما لمجرد التلاوة، فلا يبعد الاكتفاء بغير العدل ايضاً، لان المنقول بالتواتر لا يحتل، مع ان خصوصية كل كلمة كلمة من الاعراب والباء وسائر الخصوصيات قليلاً ما يوجد العدل العارف بذلك: فاشتراط ذلك موجب لسرعة ذهاب القرآن عن البين، ولما ثبت تواتره فهو مأمون من الاحتلال لفسقه، مع انه مضبوط في الكتب. حتى انه معدود حرفاً حرفاً وحركة حركة. وكذا طريق الكتبة وغيرها مما يفيد الظن الغالب، بل العلم بعدم الزيادة على ذلك والنقص: فلا يبعد الاحذ في مثله عن اهله غير العدل، والكتب المدونة: لحصول ظن قريب من العلم بعدم التغير.

على ان عفة الشيخ والتلميذ حين القراءة عن خصوص الالفاظ، كثيرة، ولهذا لا يوجد مصحف لا يكون فيه غلط الا نادراً، مع انه قرء فيه على المشايخ وقراء القاري، بل القراء:

مع اننا مانحه احداً يعرف خصوصية جميع ذلك بالحفظ بل يبنى على مصحفه الذي قرء فيه مع ما فيه.

ولامع مخالفة ترتيب الآيات.  
ولامع قراءة السورة أولاً.

نعم لا بد أن يكون موثوقاً به وعارفاً ناقلاً (ناقداً—ظ) في الجملة ليحصل الوثوق بقوله ومصحفه في الجملة وهو ظاهر، ومع ذلك ينبغي الاحتياط، خصوصاً إذا كانت القراءة واجبة بنذر وشبهه.

ويحتمل على تقدير حصول غلط في القراءة المنذورة، عدم وجوب القضاء إذا كان الوقت معيناً خارجاً، غاية ما يجب إعادة المخلوط فقط، ويكون الترتيب ساقطاً للنسيان، وعدم التعمد، سيما مع تصحيحه على العارف. ويحتمل عادة الآية فقط، ومع باقي السورة، والسورة أيضاً.

وكذا في غير المعين، مع احتمال أولوية إعادة الكل هنا: وفي المستاجر كذلك: مع احتمال إسقاط بعض الاجرة المقابل للملط: وسقوط الكل، لعدم فعله ما استاجر، وهو بعيد، لبذل الجهد، وعدم توقف صحة المعص على آخر: مع أن الظاهر أنه ينصرف إلى المتعارف، وهذا هو المتعارف هنا سيما في الصلاة، فإنه لا يضربها تركها بالكلية سهواً وغلطاً: ولأنه ليس بأعظم من الصلاة والحج والصوم، فإنه لا يبطل بترك كثير من الأمور غلطاً ونسياناً، بل البعض عمداً أيضاً. فتأمل فيه: نعم لو فرض الغلط الفاحش يتوجه ذلك، ومع التقصير يحتمل البطلان بمجرد الغلط. الله يعلم.

وأما باقي صفات الحروف. من الترفيق والتفخيم والغنة والاعظاف والاختفاء فالظاهر عدم الوجوب بل الاستحباب، لعدم الدليل شرعاً، وصدق القرآن لغة وعرفاً، وإن كان عند القراء واجباً، ما لم يؤد إلى زيادة حرف ونقصائها، وعدم إخراج الحروف عن مخرجها، ومد وتشديد، ومع ذلك ينبغي رعاية ذلك كله والاحتياط التام.

ومعلوم أيضاً وجوب الترتيب بين الآيات، فإن الفاتحة هي المرتبة. وكان دليل وجوب تقديم الفاتحة على السورة: المواظبة، مع قوله

صلى الله عليه وآله صلوا. (١) وانصلاة النسيان (٢) وحصول البرئة به، وعدم الحصول بغيره يقينا، ولايبعد كونه اجماعياً.

وما البطلان بالترك، فيحتمل مع قصد التوظيف للعالم والجاهل: ويحتمل في الاخير الصحة، مع احتمال الصحة في لاول ايضاً، مع الاتيان بالوجوب بعد ذلك: لانه قرآن، ولايخرج بذلك القصد عنه، فيكون القصد مهياً فقط، فتأمل:

واما الناسي: فالظاهر انه يعيد ما لم يركع، وبعده لا يضر: لان القراءة ليست بركن، فلا تنطل نسيانها بالكلية، فبا لتقديم بالطريق لاولى.

ويدل على البطلان عمداً، وعدم البطلان نسياناً، وكونه غير ركن احبار، مع الاصل، والشهرة: وهي صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما.

عبيد السلام قال: ان الله عروجل فرص الركوع والسجود: والقراءة سنة، فمن ترك القراءة متعمدا اعاد الصلوة، ومن نسي القراءة فقد تمت صلاته ولا شيء عليه (٣) وفي اخرى قلت لابي عبدالله عليه السلام اني صليت المكتوبة فسيت ان قرء في صلاتي كلها؟ فقال: اليس قد اتممت الركوع والسجود؟ قلت: بلى، قال فقد تمت صلاتك اذا كان ناسياً (اذا كانت نسياناً - خ ل) (٤) وامثلهما كثيرة، وفيهما كفاية.

والمراد بالنسي في الاولى، الواجبة بها: وفيهم اشعار بعدم لبطلان مع

(١) - رواه البخاري والدارمي واحمد بن حنبل. قال احمد بن حنبل في ج ٥ ص ٥٣ عن مالك بن الحويرث وهو يوسلهم انهم اتوا النبي صلى الله عليه وسلم هو وصاحبه به اوصاحبه له، فقال احدهما ص حين به ايوب لو حالده فقال لهما اذا حضرت الصلاة فادعوا لهما وليؤمكما كبركما وصداكما يروى اصلى، وروى الدارمي، في الصلاة (باب من احتج بالامانة) عن مالك بن الحويرث ان النبي رسول الله صلى الله عليه وآله في تمر من غصن وحن شبيهة فاقمنا عنده عشرين ليلة، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رقيقاً فقمنا راي شوقنا الى اهلنا قال ارجعوا الى اهلكم فكبروا فيهم فمروهم وضمهم وصلوا كما رايتهم يروى اصلى، فاداحصرت الصلاة فيؤدون لكم احدكم ثم يؤمكم اكبركم.

(٢) - الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة حديث ١.

(٣) - الوسائل باب ٢٧ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٢.

(٤) - الوسائل باب ٢٩ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٢. والحدث مروي عن منصور بن

## ولامع الزيادة على السورة.

تحقق الركوع والسجود، فلا ركن غيرهما، فالية والتكبير ليستا بركنين، لكن هي  
الثاني حبار وقد مرت. والحلاف ايضاً غير ظاهر، بل الظاهر انه اجماعى.  
وايضاً يدل على المطلوب مصمرة سماعة قال: سألت عن الرجل يقوم في  
الصلاة فينسى فاتحة الكتاب؟ قال: فليقل، استعبد بالله من الشيطان الرجيم  
الله هو السميع العليم، ثم ليقرأها مادام لم يركع، فانه لاصلاة له حتى يبدأ بها  
في جهرا واخلصة فانه اذا ركع اجزأ من شاء الله (١) وفيه دلالة على استحباب التعوذ  
المذكور: وانه بعد الركوع لا بأس بعدم القراءة، وقبله بقرء، ويمكن فهم عدم تعيين  
الجهر والاخلصات، فتأمل.

واما دليل عدم الاجراء مع الزيادة على سورة غير الفاتحة: فكأنه الهى  
الوارد في مثل ما مر في الاخبار من قوله عليه السلام (ولا باكثر (٢)) وقوله  
عليه لسلام (لا، لكن سورة ركعة) (٣) وغيرهما من الاخبار: وانها ليست بمقولة  
ولاموحودة في البيانية وفعلهم عليهم السلام دائماً كان على الترك.  
وفي غير الخبرين الاولين دخل واضح: وهما محمولان على الكراهة،  
فن المراد من قوله (ولا باكثر) انه يكره ذلك، او على قصد الوجوب والوظيفة؛  
وكذا (لكل سورة ركعة) والعمدة في الحوازي الاصل، وكونه قرآناً، وصحيحة  
على بن يقطين، قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن القرآن بين السورتين هي  
المكتوبة والنافلة؟ قال: لا بأس (٤) وموثقة زرارة لعبد الله بن بكير. انمقوب فيه  
الاجماع على تصحيح ما صح عنه. قال. قال: ابو جعفر عليه السلام اما يكره ان  
يسمع بين السورتين في الفريضة، فاما النافلة فلا بأس (٥) وهذا المسئلة واضح

(١) - الوسائل باب ٢٨ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٢

(٢) - الوسائل باب ٤ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٢ - ولفظ الحديث (عن منصور بن حازم

قال: قال ابو عبد الله عليه السلام لا تقرأ في المكتوبة ناقل من سورة ولا باكثر)

(٣) - الوسائل باب ٤ من ابواب القراءة في الصلاة. حديث ٣ - وفي باب ٨ من ابواب

حديث ١ - عراجم

(٤) - الوسائل باب ٨ من ابواب الفريضة في الصلاة حديث ٩.

(٥) - الوسائل باب ٨ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٢.

عند عمولنا، ولكن وقف فيه المصنف في المنتهى، وجزمها بالتحريم. وكان كثرة التقوى والاحتياط دعت الى ذلك قدس الله روحه وافاض علينا من بعض فضله.

وايضا انه لما اوجب السورة بهاتين الروايتين، فاذا حملتا على الكراهة، لم يبق لوجوب السورة دليل: ويمكن ان يقال: ليس الدليل منحصرا فيهما كما عرفت: مع ان المصنف ما صرح بصحة الاولى، كانه لوجود محمد بن عبد الحميد، و توثيقه غير ظاهر، لاحتمال رجوع التوثيق الى ابيه المصريح بتوثيقه. (١)

وانه قد تحمل بالنسبة الى قوله عليه السلام (ولا باكثر) على الكراهة، لوجود المعارض الصحيح الصريح: و غاية ما يلزم حمل النهي على الاعم، و هو المرجوحية، و تعيين فرد منه بمعنى الكراهة لقرينة، و غيره بمعنى التحريم لشك: اول حذف فعل اخر لقوله (ولا باكثر) و يعطف الجملة على الجملة يكون الاولى للتحريم و الثانية للكراهة، لقرينة: على انه قد يكون معناها التحريم مطلقا، ولا ينافي كراهة القرآن، لانه يكون معناه بقصد الوظيفة والاستحباب.

و كذا الثانية: و قد نقل المحقق الثاني عدم الخلاف في التحريم حينئذ، مع ان الثانية مع حمل قوله (لا) على الكراهة، يبقى (يفى خ ل) الحجية في قوله (لكل سورة ركعة) على ان مثل هذا لا يوجب ذلك، لانه لو كان النهي للكراهة بدليل، و لا دليل سواء على وجوب السورة، يجب القول بعدم الوجوب كما نقل عن المعبر.

ثم اعلم ان المحقق الثاني و الشهيد الثاني عمدا القرآن المسحوث عنه، بحيث يشمل زيادة كلمة اخرى على السورة الواحدة، ولو كانت من تلك السورة، او افاتحة، و اخرجاعى البحث ما هو لغرض صحيح، مثل اصلاح، بل اخرج الاول ما هو لا كمال، ايضا. و ايضا قال: لا خلاف في التحريم، بل البطلان مع قصد المشروعية و الاستحباب و وظيفة القراءة، وفيه تأمل، اذ اكثر الادلة و اقواها يفيد

سورة اخرى: ولانه اذا كان ذلك مما لا نزاع فيه - ومعلوم ايضا جوار قراءة القرآن عندهم مطلقا في الصلاة الابيس الفاتحة و بين السورة بحيث يحل ترتيبهما - فمابقى محل للنزاع، الا ان يستثنى ما بينهما بقصد القرآن، من الجائز ويخص القرآن به؛ او يقيد المتنازع فيه بقصد القرآن ويستثنى ذلك من الجائز ايضا، و بغير ذلك من الاعتبارات.

ولكن ما وجد شيئا يطمئن اليه القلب: و ان امكن مثل هذه الاعتبارات، فاما ان يخص القرآن المتنازع فيه بالسورة الكاملة في محل القراءة كما هو ظاهر بعض الادلة و كلام الجماعة، و يخص الجوار بغيرها، او يكون النزاع بينهم في الجواز وعدمه بحيث يكون معدودة من القراءة المعتبرة في الصلاة، او مجرد الجواز وعدمه في هذه الحالة، و يكون الجوار في غيرها من الاحوال مثل الركوع و السجود و ما بينهما و القنوت و ساير الحالات.

و كأن في قوله رحمه الله هنا عدم الاجزاء مع كذا و كذا و عدم التصريح ببطلان الصلاة و التحريم، اشارة الى انه قد يجوز، و نصح بالاعادة، فلا يستلزم البطلان على ما اشرنا الى البعض، و يستخرج الباقي بالتأمل.

و اعلم ان نقل الاجماع من المحقق الثاني مؤيد لحمل قوله عليه السلام (ولا باكش) على التحريم و وظيفة الصلاة، بل الظاهر و التبادر هنا من الهى ذلك: لان الغرض بيان افعال الصلاة و وظائفها، و معلوم ان ليس المراد نهى قراءة القرآن في الصلاة، فانهم يجوز و نهى مطلقا، و لغرض آخر، مثل (ادخلوها بسلام) للاذن بالدخول، و يدل عليه الروايات (١) و كلامهم، فلا يكون المراد من النهى هنا ذلك المجزى، ولا ما يكون هو داخل فيه بالاجماع و الظاهر و القرائن و قدمراليه الاشارة فيما سبق، فاضمحل شبهة تضعيف دليل وجوب السورة، و ارتفع استبعاد القول بوجوبها مع القول بكراهة القرآن كما عرفت.

و اعلم ايضا ان المصنف تردد في المنتهى في البطلان مع القول بالتحريم، لانه فعل كثير فيكون حراما: و الظاهر من وجه التحريم كونه مباحا



و يجب الجهر في الصبح، وأولتي المغرب، وأولتي لعشاء، والاختفات في البواقي

بكلام لادميين، والتردد في البطالان لاجله، ولكون قرآن، و ن كان حراما:  
و الا و امر المطلقه، واستثناء القرآن مطلما، و عدم دلالة النهي على التحريم، و الاصل — مؤيد للصحة و عدم البطالان.  
و ان في هذه الاخبار — الدالة على كراهة القرآن، مع القول بها — دلالة على وجود الكراهة في العبادات بمعناها الحقيقي. ادلائراغ لاحد في ان الاولى ترك السورة الثانية بمعنى عدم حصول ثواب اصلا بفعله، بل انما النزاع في الاثم و عدمه، و سيجيب زبادة تحقيق ذلك.

قوله: «(و يجب الجهر الخ)» قال في المستهى اقل لجهر الواجب ان يسمع غيره لقريب، او يكون بحيث يسمع لو كان سامعا، بلاخلاف بين لعلماء: و الاختفات ان يسمع نفسه، او بحيث يسمع لو كان سامعا، و هو وفاق؛ ويدل عليه ما رواه سماعة في الكافي، قال: قاله عن قول الله عزوجل (ولا تجهر بصلاتك و لا تخافت بها) (١)

قال: المخافنة مادون سمعك، و الجهر ان ترفع صوتك شديدا (٢) و لا دلالة في الآية على الجهر و الاختفات على ما ادعيا: ذنقل في مجمع البين و غيره له معان، الاول: النهي عن اشاعة الصلاة عند من يؤذيك، و لا تخافت عند من يتمسها، الى قوله: و رابعها: لا تجهر جهرا تشتغل به من يصلي فركك، و لا تخافت حتى لا تسمع، نقله عن الجبائي، و قال: و قريب منه ما رواه اصحابنا عن بي عبدالله عليه السلام انه قال: الجهر بها رفع الصوت شديدا و المخافنة ما لم يسمع اذنك، و اقرء قراءة وسطا. (و ابتغ بين ذلك سبيلا) اي بين الجهر و المخافنة الخ (٣) قال: في الفقيه، وليكن ذلك «(ي رفع الصوت في القراءة

(١) سورة الاسراء. ١١٠.

(٢) — انوار باب ٢٣ من أبواب القراءة في الصلاة حديث — ٢.

(٣) مجمع البيان الجزء السادس، سورة مئ اسرائيل. ص ٤٤٦.

وسطا، لان الله عزوجل يقول، ولا تجهر بصلاتك، (١) الآية. فالآية تدل على عدم الوجوب كما قسنا، وقرئ به في الكشف وقال ايضا (٥): ولا تجهر حتى يسمع المشركون ولا تخافت حتى لا يسمع من خلفك: فيه انه يختص ببعض الصلاة. وقال ايضا، ولا تجهر بصلاتك كلها. ولا تخافت بها كلها، وابتع بين ذلك سبيلا بان تجهر بصلاة الليل و تحافت بصلاة النهار، و نقل هذا في مجمع البيان ايضا (٢):

و بالجملة ما نقل كونها في الجهر و الاخفات على الوجه المشهور، و ظاهرها دليل عدم الوجوب كما نقل عنه عليه السلام في مجمع البيان، و اسنده الى الاصحاب، و لا يضر الاصحاب و عدم صحة السند، لانه مؤيد.

و يدل على قل الاخفات ايضا حسنة زرارة (لابراهيم) عن ابي جعفر عليه السلام قال: لا يكتب من القراءة و الدعاء الا ما اسمع نفسه (٣).

و حمل ما دل على خلافه، على الصلاة معهم تقيته مثل صحيحة الحبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته هل يقرأ الرجل في صلاته و ثوبه على فيه؟ قال: لا بأس بذلك اذا سمع اذنيه المهمة (٤) و صحيحة على بن جعفر عن نبيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألته عن الرجل يصلح له ان يقرأ في صلاته و يحرك لسانه بالقراءة في لهواته من غير ان يسمع نفسه؟ قال: لا بأس ان لا يحرك لسانه يتوهم توهم (٥).

لقول الصادق عليه السلام في حديث مرسل قال يجزىك من القراءة معهم مثل حديث النفس (٦).

(١) لقيه د. د. ١٥ وصف الصلاة من فاتحتها الى خاتمتها، قطعه من حديث- ١٧

(٥) اي في الكشف.

(٢)- مجمع بيان ج ٦ سورة بني اسرائيل ص- ٤٤٦ نقله عبد ثالث الاقوال في معنى الآية.

(٣)- نوساقل باب ٣٣ من ابواب القراءة في الصلاة حديث- ١

(٤) نوساقل باب ٣٥ من ابواب لباس المصلي حديث- ٣ و روه ايضا في باب ٣٣ من ابواب

القراءة في الصلاة حديث- ٤.

(٥) نوساقل باب ٣٣ من ابواب القراءة في الصلاة حديث- ٥.

(٦)- نوساقل باب ٥٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث- ٣.

ولولا خوف الاجماع لكان القول بلمضمون الصحيح اولى، لبعد الحمل، مع عدم الضرورة، و الاشعار بالكلية، مع ان المؤيد ضعيف السند، و بعد وصول التقية الى هذه الرتبة فانه يحوز ان يسمع نفسه لاغير ولا يكون مثل حديث النفس الذى هو محض التصور و التخيل، الا ان يحمل على ما فوقه: و الجمع بين الاخبار، مع صحة ما يوافق الاصل، بحمل الاولين على الاستحباب، جمع حسن: و هذا ايضا مؤيد لعدم وجوب الجهر و الاخفات على الوجه المذكور، فتأمل.

و الظاهر انه مع ذلك لا بد من انصمام العرف، بان يسمى جهرا او اخفاتا: و قيل لا بد من ظهور جوهر الحروف و علمه، ليتحقق التباين الكس.

و اما دليل وجوبها على الرجال في موضعها مطلقا، للامام و المنفرد و المؤدى و القاضي، فهو الشهرة، و رواية زرارة (قال في المنتهى: رواها الشيخ في الصحيح) عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت له رجل جهر فيما لا ينبغي ان يجهر فيه، و انهى فيما لا ينبغي الاخفاء فيه؟ فقال: اى ذلك فعل متعمدا فقد نقص (نقص خ) صلاته و عليه الاعادة، و ان فعل ذلك ناسيا او سهيا ولا يدري فلا شئ عليه و قدمت صلاته (١) و مداومتهم مع الناس (٢) و قوله صلى الله عليه و اله (صلوا كما رايتموني صلى) (٣).

و يمكن ان يقال: الشهرة ليست بحجة: والخبر في صحته تام، و ان قيل في المنتهى و غيره انه صحيح، لعدم نقله في الكتابين مسندا الى زرارة، بل قال: روى حرير عن زرارة، و صحة طريقه الى حرير غير ظاهر، لانه مادكر طريقه اليه في آخر الكتابين، مع ان في حرير ايضا تاملما، نعم انه صحيح في انفيه: و الذى مسند في التهذيب صحيحا (٤)، لادلالة فيه الا بمفهوم ان في العامد باس، و هو اعم من المطلوب:

(١) - الوسائل باب ٢٦ من ابواب القراءة في الصلاة حديث-١.

(٢) - الوسائل باب ٢٥ من ابواب القراءة في الصلاة فراجع.

(٣) - رواه احمد بن حنبل في ح ٥ من مسنده في ٥٣ و رواه اندرسي في (كتاب الصلاة) باب من

احق بالامانة.

(٤) - الوسائل باب ٢٦ من ابواب القراءة في الصلاة حديث-٢.

و مداومتهم عيهم السلام، مع عدم العلم بوجه الوجوب، لا يفيد الوجوب كما هو ثابت: وفعلهما في البيانية مع القول غير ثابت:

و قال في المنتهى قال علم الهدى في المصباح: هو من وكيد السن، حتى روى: انه من تركها عامدا اعاد: وقال ابن الجنيدي هو مستحب.

ويمكن ان يستدل عليه: بالاصل، والا وامر المطلقة بالقراءة والصلاة، و ظاهر قوله تعالى (ولا تجهر) الآية، حيث يقتضي الاكتفاء بالتوسط في مطلق الصلاة، و صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال: سالت عن الرجل يصلي من الفريضة ما يجهر فيه بالقراءة، هل عليه ان لا يجهر؟ قال: ان شاء جهر و ان شاء لم يفعل (١) هذه اصح، حيث لا غبار في الروايات (٢) مع الاسناد، و دل: لان رواية زرارة يحتمل الاستحباب، و يؤيده قوله: «(فيما لا ينبغي) و هو ظاهر في الاستحباب: و يكون (نقص) بالمهمل، فيكون المراد نقص ثوابه، و يؤيده (و قدمت) فانه في مقابل النقص، و (النقص) ليس بصريح في البطلان، لانه غير دال على التفصيل المطلوب المشهور، و هو ظاهر، و يكون الاعادة للاستحباب، لا الوجوب، و هو كثير، و يكون من المبالغة في السنن كما هو المتعارف:

و يؤيده عدم قوة دليل الوجوب بحيث يفيد.

و ايضا الظاهر من قوانينهم عدم كون الجهل عذرا في ترك الواجبات و الشرايط. بل يجمعونه اسوء من الناسي، لضم التقصير في التحصيل. فالحمل على الاستحباب محتمل واضح.

و يعد حمل الثانية مع مامر على التقية، على ان مذهب بعضهم موافق لنا على ما نقل في المنتهى (٣) فلا الجاء الى التقية، و ايضا مؤيد بقول اكثر

(١) - البوتل باب ٢٥ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٦.

(٢) - روت الحديث كما في التهذيب هكذا (احمد بن محمد، عن موسى بن القاسم، عن علي بن

جعفر).

(٣) - قال في المنتهى. مسألة و يجب على المصلي الجهر في الصبح واوليتي المغرب واوليتي امساء ولاحقات في ثالث المغرب وظهرين معا ولاحرتين من المساء، ذهب اليه اكثر علمائنا، وهو قول ابن

## الامة:

و يعد ايضا حمله على التخخير بين الجهر العالي فوق اقل الجهر و به  
لعدم الفهم و التبادر.

و يؤيده ايضا مثل صحيحة محمد بن مسلم عنه عليه السلام لا صلاة الا ان  
يقربها (اي بالماتحة) في جهر أو اخفات (١) و امثالها كثيرة مثل صحيحة محمد  
و عبدالله ابني الحلبي المتقدمة (٢) فتأمل.

ثم اعلم ايضا ان لادليل على وجوب الاخفات على المرأة: في الاخفاتية،  
و في الجهرية مع سماع الاجنبي صوتها: و ليس بثابت كون صوتها عورة: و بعد  
تسليم الوجوب، هي بطلان صلاتها ايضا تأمل ما، لجواز رجوع النهي الى الزيادة  
في الحركة بحيث يحصل الجهر. و القراءة الواجبة تتحقق بدونها، فكان النهي في  
غير العبادة فتأمل فيه.

و ايضا انه على تقدير الوجوب؛ لو نسي شيئا منهما في محله، في اثناء  
القراءة، يعود الى ما يجب: ولا يستأنف القراءة كذا افاده في المنتهى ره للأصل، و  
لرؤم زيادة تكرار، ولأنه لو ذكر بعد الفراغ لم يعد و كذا حكم البعض في الاثناء،  
و ايضا يمكن الاستدلال عليه برواية زرارة المتقدمة (٣) التي هي دليل الاصل.

و ايضا قال في المنتهى المستحب في نوافل الليل الجهر و في نوافل  
النهار الاخفات و هو مذهب علمائنا اجمع:

و استدل عليه بالخبر من العامة و الخاصة (٤) و بان فيه تسيها للنائم،

بي ليلا من الجمهور الخ.

(١) - الوسائل باب ١ من ابواب القراءة في الصلاة، عظة من حديث - ١.

(٢) - الوسائل باب ١٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ٢.

(٣) - الوسائل باب ٢٦ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ١.

(٤) - قال في المنتهى، الحادي عشر. المستحب في نوافل النهار التخفات و في نوافل الليل الجهر

بإقراءة وهو مذهب علمائنا اجمع، لما رواه ابوهريرة عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: اذا رأيتم من سمعه  
لقراءة في صلاة النهار فارجموه بالبر و من طريق الحارث بن اسيد عن الحسن بن الفضال عن بعض  
اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام قال: السنة في صلاة النهار بالاخفات و السنة في صلاة الليل بالجهر،  
لح اقوال رواه في الوسائل ب - ٢٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ٢.

و اخراج الحروف من مواضعها، والبسملة في اول الحمد والسورة، والمؤالة، فيعيد القراءة لو قرء خلالها.

فيدل على جوز تنبيهه و هو موجود في علة الجهر في صلاة الليل، وفي الخبر الصحيح ايضا موجود (١) و هو مؤيد للاصل.

قوله: «(واخراج الحروف الخ)» قد عروجه: وقال الشارح ويستفاد من تخصيص الوجوب بمراعاة المخارج و الاعراب: عدم وجوب مراعاة لصفات المقررة في العربية: من الجهر، و الهمس، و الاستعلاء، و نظائرها: و هو كذلك: بل مراعات ذلك مستحبة:

الظاهر به كلام حسن، و قدمرت اليه الاشارة. و قد مروحوب لبسملة في اول كل سورة وقعت فيها، و انه اجماعى عبد الاصحاب.

و ظاهره ايضا وجوب المؤالة بين الكلمات: بمعنى عدم السكوت الطويل المخل، و عدم قراءة شيء بينها الا ما استثنى، مثل الدعاء بالرحمة، و الاستعاذة عن النعمة عند آيتيهما و كذا رد السلام الواجب، و قول الحمد لله آه لعطسة اولغيره: و الدعاء لمن دعاه حينئذ على الاحتمال: و بعض لا قول المستحبة عند بعض الايات، و اما مطلق الذكر و الدعاء فغير ظاهر: و ان كان ظاهر بعض عبارات الاصحاب ذلك: قال في المنتهى: يجوز ان يقطع القراءة بسكوت اودعاء و ثناء لا يخرج به عن اسم القارى. و لانعرف فيه خلافا بين علمائنا: و هو ظاهر في المطلق.

قوله: «(فيعيد القراءة الخ)» الظاهر ان مراده قراءة ما ليس بحاثر له قرائته: و انه اعم من العامد والناسي: ولا يضر كونه غير مشهور من مذهبه مع صحته: و وجهه انه مع الاخلال بالمؤالة الواجبة لا يكون تلك القراءة معتبرة، فكانها متروكة مع نقاء وقتها، فتجب الاعادة مطلقا: ولا تبطل الصلاة ولو كان عمداً، لان النهي المبطل في العبادة، بالمعنى الذى اشرنا اليه. وهو صيرورة العبادة بنفسها منهيها عنها، ومعنوم عدم ذلك هنا، وهو واضح، فيكون في العمد موافقا للميسوط والنهاية، وفي النسيان الجماعة، فلا يكون خارقا للاجماع.

ولونوى القطع وسكت اعاد بخلاف ما لو فقد احدهما.

فقول الشارح— اما الاول: اى عطلان الصلاة فى العمد، فلتحقق الهى المقتضى للفساد ومذهب الجماعة فى لعمد واضح— غير واضح— سيما على ما مر منه، نعم لو ثبت بطلان الصلاة بالتكلم— بمثل ما قرء فى الخلال. بدليل انه كلام احثى وان كان قرآناً وذكرأ ودعاء، غير مجوز لتحريمه— فيلحق بكلام الادميين، فتبطل بتعمده الصلاة لوصح مذهب الجماعة: ولكن فيه تأمل، اذ قد يمنع ذلك.

ويمكن كون مراده الناسى فقط، ولكنه بعيد من العبارة ومعلوم ان المراد بالقراءة خلالاتها ما لا يبقى معها الموالاة، ويضربها لتفريعه على قوله (والموالاة). فقول الشارح— امامع النسيان فيشكل الحكم ببطلان القراءة مطلقاً، والتعليل بالاخلال بالموالات كذلك، فان الكلمة والكلمتين لا يقدحان فى الموالات، فلو قيدت الاعداد بما يخل بالموالات عرفاً، كان حسناً— مشكلاً. لان عدم القدح بما ذكره غير ظاهر، ولو كان ظاهراً فالقيد به ظاهر مما سبق كما قلناه، بل ولو كان كذلك يشكل البطلان فى العمد ايضاً، لحصول الموالاة حينئذ، ولا يجب غيرها حينئذ، فلانتهى، ولا ترك واجب، فلا يكون قولهم فى العمد ايضاً واضحاً، بل يجب التقييد وهو واضح. فتأمل.

و يجوز كون المراد العامد فقط وذلك غير بعيد، ويكون موافقاً للمبسوط فيهما الا انه ما صرح بحال النسيان وهو البناء، بل اكتفى بالمفهوم والظاهر انه ارجح، لان النسيان عن رواه لو ترك سهواً بالكلية لا يضر؛ ولانه لا شك فى صحة قراءة ماسق، وغير معلوم اشتراط وقوع ما بعده بلا فصل مطلقاً والاصل مؤيد. الله يعلم وبالجملـة العبارة مجملـة. لكن الاجمال فى المتن ليس بعيب سيما عن مثله ره.

وقوله **(ولونوى)** ايضاً لا يخلو عن اجمال. والظاهر ان المراد نية قطع القراءة عمداً بقصد عدم العود، و (بالسكوت) القطع امتثالاً للنية، و (بالاعداد) اعادة الصلاة. ووجهه حينئذ انه قد قطع الصلاة: لأنه ترك واجباً فيها عمداً، وانه مثل نية قطع الصلاة معه.

## وتحرم العزائم، في الفرائض.

ومعلوم عدم الاعادة بمجرد السكوت بلائية القطع الا ان يطول بحيث يخرج عن كونه مصلياً فيعيد الصلاة، او قارياً فيعيد القراءة.

وهذا ظاهر لا يحتاج الى التكلف في الفهم.

وامانية القطع مع القراءة، فغير مبطل على ما يفهم من المتن. ويحتمل بطلان الصلاة حينئذ. قيل بل تبطل حينئذ بالطريق الاولى: لانه راد القراءة التي ليست من الصلاة.

ويمكن ان يقال مراد المصنف انه مع القراءة ما بقى نية القطع: اذ لا تجتمع نية القطع مع القراءة للصلاة ولو قرء لغيرها، فهو مثل الاول، فكانه سكت وقطع: لان المراد به عدم القراءة لأجل الصلاة وامثال الية. واظن الصحة في الاول، ما لم يقع مفسد من سكوت طويل وغيره، وكذا في نية قطع الصلاة، ونية فعل المنافى ولم يفعل، وقد اشرت الى مثله فيما مر.

وبالجملة المفسدات محصورة وليس عندنا دليل على كون مجرد نية المفسد يكون كذلك الا مع فعله. مع الاصل، والاوامر المطلقة الدالة على الاجزاء، وقوله عليه السلام الصلاة على ما افتتحت (١).

واما عدم البطلان مع القطع، لا بقصد عدم المود، مع عدم مناف آخر، مثل السكوت الطويل فظاهر. بل وفاق. سواء كان ناوياً للمود او غافلاً، بل متردداً، وفيه تأمل. واظن الصحة بالطريق الاولى، بالنسبة الى عامر. ويعلم مما ذكرنا حال نية قطع الصلاة، فتأمل. فان الكل يحتاج الى التأمل. وسيظهر الحق ان شاء الله.

قوله: «(وتحرم العزائم في الفرائض)» تحريم قراءة احدى العزائم الاربع في الفريضة غير ظاهر، الا مع القول بوجوب سورة كاملة، وتحريم القرآن،

(١) - لم يثر في الكتب الاربعة على حديث بهذه العبارة، ويمكن ان يكون مراده ما رواه في باب ٢ من ابواب اسية حديث ٢ ولفظ الحديث (عن معاوية، قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قام في الصلاة المكتوبة معها نظر فيها باطلا، او قام في النافلة نظر فيها مكتوبة؟ قال: هي على، ما استح الصلاة عليه) مع روى في الفصل التاسع من كتاب عوالي اللئالي عن النبي صلى الله عليه وآله الصلاة على ما افتتحت عليه.



مع القول بعورية سجودها، وعدم جواز زيادة السجود لمثلها ايضاً في الصلاة، وان التأخير بمثل الركوع وما بعده يتنافى الفورية، ولا يظهر الخلاف في غير الاولين وقد عرفت حالهما ايضاً.

والظاهر عدم الخلاف في عدم حواز الاكتفاء بقرائتها، على تقدير وجوب سورة كاملة، وتحريم اتمامها فيها، والبطلان معه. اما لزيادة السجدة المبطنة، واما لترك السجدة الفورية المنافية.

والبطلان حينئذ لا يظهر الا بامره، من كونه مأموراً بسجود ابتلاوة هوراً، فيكون مهياً عن غيرها، وهو يدل على الفساد في العبادة. فتأمل. فانه يلزم من البطلان هنا القول بان الامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده الخاص، الا ان يكون بدليل آخر من اجماع ونحوه.

واما الروايات فمختلفة: فمنها ما يدل على المنع، مثل رواية سماعة قال: من قرء: اقرء باسم ربك فاذا ختمها فليسجد، فاذا قام فليقرء فاتحة الكتاب وليركع، قال: واذا ابتليت بها مع امام لا يسجد فيجزيك الايماء والركوع ولا تقرء في الفريضة، اقرء في التطوع (١) ورواية زرارة عن احدهما عبيهما السلام. قال: لا تقرء في المكتوبة بشئ من العزائم، فان السجود زيادة في المكتوبة (٢).

ولكن الاولى ضعيفة لسماعة و عثمان بن عيسى فانهما واقفيان (٣)، وبانها مقطوعة على سماعة غير واصله الى الامام مع ان القائل بمضمونها ايضاً غير واضح. مع انها مخصوصة بـ (اقرأ) على الظاهر.

والثانية فيها عبدالله بن بكير (٤) الواقفي، ولكن قيل انه ممن اجمعت: والقاسم بن عروة، قال المصنف في المنتهى ما يحضرنى الآن حاله ويفهم من

(١) — الوسائل. اورد قطعة منه في باب ٣٧ من ابواب القراءة في الصلاة حديث—٢— وقطعة منه في

باب ٤٠ من ابواب حديث—٢—

(٢) — الوسائل باب ٤٠ من ابواب القراءة في الصلاة حديث—١—

(٣) — سند الحديث كما في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة).

(٤) — سند الحديث كما في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد، عن القاسم بن عروة، عن ابن بكير،

عن زرارة).

وما يفوت الوقت بقرائته.

رجال ابن داود مدحه، فقصور هم ليس منحصراً فيما قاله الشارح من سماعة وعبد الله.

وبالجملة لا يبعد القول بتحريمها، مع قراءة آية السجدة، وبطلان الصلاة حينئذ، سيما مع الاكتفاء بها في الصلاة. ويفهم كون ذلك اجماعياً، فهو دليله، مع الريادة، أوترك الفورية، وحملت الاخبار الدالة على التحريم مع قراءة آية السجدة، على ظاهرها، كما هو ظاهر قوله (فإن السجود زيادة في المكتوبة). وعلى الكراهة، ما يكون دلالة على المنع مطلقاً. ويقال بكراهة بعضها من دون السجدة، فلو كان مراد ابن الجنيد ذلك فلا بأس مع وضوح الاحتياط.

ثم على تقدير التحريم مطلقاً، أومع القيود السابقة، لا يظهر البطلان بمجرد الشروع، بل بالتمام، بل بقراءة آية السجدة: لأن رجوع النهي إلى العادة بالمعنى المضمر غير واضح.

لا أن يفهم أن الغرض هو النهي عن الصلاة في هذه الحالة، وليس بظاهر.

أو يقال أنه كلام اجنبى حينئذ، وهو أيضاً غير واضح لما مر غير مرة. فقول الشارح— فعلى القول بالتحريم مطلقاً كما ذكره المصنف والجماعة، أن قرء العزيمة عمداً بطلت صلاته بمجرد الشروع في السورة وإن لم يبلغ موضع السجود للنهي المقتضى للفساد الخ— غير واضح. مع أنه قد يكون مراد المصنف عدم قرائتها بالتمام، وجعلها السورة المعثرة فيها.

قوله: «(وما يفوت الوقت الخ)» الطاهر منه، ومن كلام الشارح بصاً، التحريم بمجرد الشروع فتسقط للهي. وفيه تأمل لجواز الترك في وقت يسع سورة أقصر، فلا تبطل الصلاة ما أمكن ذلك، بل لا يحرم ما لم يتحقق ذلك.

بل يمكن الصحة أيضاً بعيداً على تقدير تحقق ضيق الوقت بحيث لا يسع لتلك السورة ولا لغيرها. فيصير الوقت ضيقاً، وضيق الوقت لا يجب فيه سورة فيصح. إلا أنه ارتكب الحرام في إسقاطها ونقص الوقت الواجب صرفه في القراءة الواجبة، ولكن لما لم تكن تلك القراءة محسوبة منها فلا تبطل الصلاة باللهي

## وقول آمين

عنها. ويحتمل الإبطال. لأن النهي أخرجها عن كونها عبادة وإنما حينئذٍ تصير كالكلام الأجنبي، فتأمل فيه لما تقدم. هذا كله إذا لم يقصد الوظيفة، ومعه وهو الظاهر، التحريم بمجرد الشروع، ويحتمل البطلان. فتأمل.

وأما تحريم قول آمين وبطلان الصلاة بها، فهو المشهور.

قال في المنتهى: قال علمائنا يحرم قول آمين وتبطل الصلاة به. قال الشيخ: سواء كان ذلك في آخر الحمد وغيره، سرا وجهراً، للأمام والمأموم، وعلى كل حال.

وادعى الشيخان والسيد المرتضى رحمهم الله إجماع الإمامية عليه، ولا يظهر دعواه على البطلان والعموم، فتأمل. وقال الشارح المستند مع ذلك صحيحة جميل عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إذا كنت خيف امام فقرأ الحمد وفرغ من قرائتها فقل أنت (الحمد لله رب العالمين) ولا تقل آمين (١) وهذه تدل على استحباب قول (الحمد لله رب العالمين) للمأموم بعد فراغ الإمام من قراءة الفاتحة. ومارواه الحنبي قال سألت أبا عبدالله عليه السلام. أقول آمين إذا فرغت من فاتحة الكتاب؟ قال: لا (٢).

واستدل أيضاً بأنه قال صلى الله عليه وآله: هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين (٣) وآمين من كلامهم: إذ ليست بقرآن ولا ذكر ولا دعاء، وإنما هي اسم للدعاء، وهو اللهم استجب، والاسم مغاير لمسماء: وقال إن التحريم والبطلان يعلمان لقوله: سواء كان ذلك في آخر الحمد وغيره حتى القنوت وغيره من مواطن الدعاء.

وانت تعلم أن الإجماع غير ثابت، ولهذا نقل في الشرح الكراهة عن بعض الأصحاب، والاحتمال عن المعبر، وإن رواية جميل ليست بصحيحة كما

(١) - الوسائل باب ١٧ من أبواب القراءة في الصلاة حديث - ١.

(٢) - الوسائل باب ١٧ من أبواب القراءة في الصلاة حديث - ٣.

(٣) - روه في الفصل التاسع من غزالي اللغالي.

قاله الشارح. بل حسنة (لأبراهيم) مع عدم التصريح بـ (أب) جميل (هـ) ومعارضة  
باصح منها رواها أيضاً جميل في الصحيح. قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن  
قول آمين في الصلاة، حين تقرأ فاتحة الكتاب. قال ما أحسنها وأحص بها  
الصوت (٢).

وحملها على التقية ليست باولى من حمل غيرها على الكراهة، وحملها  
على الجواز، وإن ياباه لفظة ما أحسنها، فتحمل على أن ما أحسن جوازه، فتأمل.  
ويحتمل أن يكون (ما أحسنها) بضم الهمزة وتشديد السين، أي ما أعده حسناً،  
فيكون صريحاً في الكراهة، فتأمل، ورواية الحلبي ضعيفة (لمحمد بن سنان) مع  
اشتراك (ابن مسكان) (٣) ولكن اظن أنه عبد الله لنقله عن محمد الحلبي قال  
في المنتهى أنها موثقة، وليس بواضح.

وإن الإجماع والروايات لوسلما، فهما في آخر الحمد لا غير كما  
هو الظاهر، ويشعر به قول المنتهى (وقال الشيخ) حيث اسند التعميم إليه فقط،  
وما قال به ولانقل عن غيره. فافهم.

وأما الاستدلال الذي يدل على العموم: ففيه أنه مبني على كون أسماء  
الأفعال. أسماء لالفاظها، لا لمعانيها، وهو خلاف الظاهر والتحقيق كما حقق  
المحقق الرضوي في كتابه.

ومن جملة أدلته: أن العرب يقول صه مثلاً ويريد معنى اسكت.  
ولا يخطر بباله لفظة اسكت، بل قد لا يكون مسموعة له أيضاً أصلاً.  
وأصل البرائه، والأوامر المطلقة تقتضي الصحة، وعدم التحريم، وكذا  
صحيحة جميل المتقدمة.

ولكن الاحتياط والشبهة يقتضي الترك، وعدم الفتوى بالتحريم أيضاً:

(٥) أي لم يقل في الرواية أن (جميل) من ذراح أو غيره فافهم.

(٢) الوسائل باب ١٧ من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٥. وألفظ الحديث (قال سألت أبا عبد الله  
عليه السلام عن قول بناس في صلاة جماعة حين يقرأ فاتحة الكتاب: كميس، قال ما أحسنها وأحص  
الصوت بها).

(٣) سند الحديث كم في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان،  
عن محمد الحلبي).

وعلى تقدير التحريم لا يثبت البطلان: لانه لا يتم دليل ان النهى مفسد. والاستدلال المتقدم قد عرفت مافيه، مع عدم ثبوت ما نقل عنه صلى الله عليه وآله، وعلى تقديره لا يدل عليه، بل على التحريم ايضاً، وعلى تقدير التسليم لا يتم الامع دليل ان النهى مفسد، وقد عرفت مراراً.

وامتدل المصنف فى المنتهى وذكره الشارح بانه: ان كان النطق بها تأمينا للدعاء، لم يحرم الا لمن قصد الدعاء. لانه كلام بغير ذكر ودعاء، فيدخل تحت النهى فيكون حراماً ومبطلاً، وليس المقصد شرطاً بالاجماع، ولا قائل بالتفصيل فيحرم مطلقاً: وبانه على هذا التقدير يحتاج الى الدعاء، ولا دعاء. ولا اشتراط قصد استجابة الدعاء، ولو كان عائباً.

فاندفع اعتراض الشارح: بانه يستدعى دعاء حاضراً او غائباً والغائب موجود.

وكذا اعترضه على استدلاله واستدلال المحقق: بانه لو قال (اللهم استجب) لم يجر فكذا ما بمعناه وهو آمين. بقوله: يضعف بانه دعاء عام باستجابة ما يدهى به فلا وجه للمتنع منه.

لان المراد مع عدم قصد الدعاء المتعارف، بل مجرد القول به، مثل القول بآمين عند الخصم. او يريد ان (١) اسكات الخصم. ولعله لا يجوز عندهم. نعم يمكن ان يقلب الدليل الاول: بانه على طريق استجابة الدعاء، وقصدها، وسبقه، يلزم عندكم حوازه، فيلزم مطلقاً: لعدم القائل بالفرق.

على ان عدم القول بالواسطة مسموع، اذ قد يقال انه انما يجوز بعد الدعاء، ويؤيده انما يقولون به بعد آخر الحمد، المشتمل على الدعاء، وهو: اهدنا الصراط المستقيم آه.

ويمكن ان يقال: المنع جاء من الاجماع والنص مطلقاً، فيستثنى من الدعاء مطلقاً.

ولهم ايضاً ان يمنعوا عدم الحواز مع عدم قصد الدعاء، للنصوص عندهم

ويستحب الجهر بالبسملة في الاخفات.

بخصوص هذا اللفظ، فيكون مستثنى من الكلام الاجنبى على تقدير كونه منه. ولكن المصنف رد بعضها بعدم الصحة عندهم ايضاً لعدم الوثوق بابي هريرة عندهم لأثبات الخيانة عليه و غيره(\*)، واما قوله للتقية: فعلى تقدير الاجاء اليها لاتزاع فى جوازه، بل وجوبه. لكن الاجاء بعيد، لجواز الاخفاء عندهم، بل الاشتراط والألوية. وعلى تقديرها لايتوهم البطلان بتركه، لانه نهى فى العبادة: لما عرفت معناه وهو غير متحقق هنا وهو ظاهر.

وكذا الكتف وغيره مما ليس بثابت كونه داخلاً فى العبادة، او شرطاً لها، بحيث لوترك لزم ترك العبادة، فيلزم البطلان مثل مسح جميع الرأس والعنق والاذنين، بخلاف غسل الرجلين، فانه بدل المسح الحزء، او غيرها مما يعلم بالتأمل فى المسائل الاصولية.

قوله: «(ويستحب الجهر بالبسملة الخ)» قد عرفت دليله. ونز يدها ما ذكره الشارح، وهو ما روى عن على بن الحسين عليهما السلام انه قال: ان الامام اذا لم يجهر بها ركب الشيطان على كتفه وكان امام القوم حتى ينصرفوا (١) والظاهر انه نقلها معنى، وهى التى ذكرناها من قبل مجعلاً: وهى ما روى عن ابي حمزة الثمالى قال: قال على بن الحسين (ع) يا ثمالى: ان الصلاة اذا اقيمت جاء الشيطان الى قرين الامام فيقول هل ذكر ربك؟ فان قال نعم ذهب، وان قال لا ركب على كتفيه، وكان امام القوم حتى ينصرفوا، قال فقلت جعلت فداك. اليس يقرؤون القرآن؟ قال: بلى ليس حيث تذهب يا ثمالى، انما هو الجهر بـ بسم الله الرحمن الرحيم (٢).

(\*) وهى بمنتهى بعد نقل حديثين احدهما عن ابي هريرة وثانيهما عن وائل بن حجر، فان والحواب عن الحديث الاولين بالجمع من صحة سندهما فان ابا هريرة اتفق له مع عمر بن الخطاب - واقعة يشهد فيها عليه بانه عدو الله وعدو المسلمين وحكم عليه بالحياتة و اوجب عليه عشرة آلاف دينار و لزمه بها بعد ولاية بهجرته: و اذا كانت هذه حاله فكيف يركن اليه و يوثق بروايته. وهن عن ابي حنيفة انه لم يعمل مروايه ابي هريرة انتهى

## والترتيل

وقال أيضاً هذه الرواية تتناول جميع الصلوات والاولتين والاخيرتين:  
والناسي يقتضى شمول الامام وغيره.

وانت تعلم بعد الناسي هنا لتخصيص الامام بالذكر. وكون المراد امام  
الجماعة، لا المعصوم. وايضاً الظاهر منها الركعة الاولى، وان كان اللفظ عاماً.  
واما ضعف مذهب التحريم فقدم، ويفهم منها ايضاً.

واما الوجوب في الاخفائية (١) فقد علمت ضعفه مما مر من الاحبار الدالة  
على عدم وجوب الجهر سيما في الاخفائية: ومثل صحيحة عبيد الله و محمد  
المتقدمة. حيث قال فيها (ان شاء سراوان شاء جهراً) (٢) اى البسمة في الحمد،  
وقد انها وامثالها تدل على عدم تعيين الجهر والاخفات، وحملها المصنف في  
المنتهى على الاخفائية، وهذا ايضاً دليل على نفي التحريم والوجوب معاً مطلقاً.  
واما القول باختصاص استحباب الجهر بالامام: فليس بضعيف مثلها،  
لقصور دليله، ولكن الظاهر ان التعميم اولى لم امر.

واما استحباب الترتيل—الذى هو تعيينها: اى تبين الحروف بغير مبالغة  
على ما ذكره في المنتهى— فللمفهوم من رواية الكيى باسنادها الى ابي  
عبد الله عليه السلام انه سئل عن قول الله عز وجل (ورتل القرآن ترتيلاً) (٣) فقال:  
قال امير المؤمنين عليه السلام بينه تبيان، ولا تهذه هذاشعر، ولا تشره نثر لرميل:  
ولكن اقرعوا به قلوبكم الفاسية، ولا يكون هم احدكم اخر السورة (٤).

و يفهم استحبابه من هذه الرواية، ومما نقله في لمنتهى من رواية بعض  
الاصحاب عن الصادق عليه السلام قال: ينبغي للعبد اذا صلى ان يرتل في قرائته،  
فاذا مر بآية فيها ذكر الجنة وذكر النار سئل الله الجنة وتعوذ بالله من النار، واذا مر

(١) قال في الروض. وقول ابن البراج بوجوب الجهر بها في الاخفائية مطلقاً، وبى الصلاح بوجوبه  
في رولى يظهر من بدعه عدم الدليل الموجب آه.

(٢) — الوسائق باب ١٢ من ابواب القراءة في الصلاة، قطعه من حديث—٢

(٣) — المزمع ٤.

(٤) — الوسائل باب ٣٩ من ابواب قرائة الفرق حديث—١.

والوقوف على مواضعه

وقصار المفصل في الظهرين والمغرب، ومتوسطاته في العشاء، ومطولاته في الصبح، وهل أتى في صبح الاثنين والخميس، والجمعة والاعلى ليلة الجمعة في العشائين، والجمعة والتوحيد في صبيحتها، والجمعة والمناقين في الظهرين والجمعة.

١ يا ايها الناس ويا ايها الذين آمنوا يقول ليكن ربنا (١) وحمل الآية عليه، لذلك الخبر، مع الاصل، وعدم وجوب الرائد على نحو الاخراج عن المخرج في الجملة، بل للأجماع على عدم الترتيل بالمعنى المذكور.

واما استحباب الوقوف في مواضعها، فلعدم وجوبه، واولويته في موضعه بالاجماع ظاهراً، والجواز مطلقاً ما لم يحل بالنظم.

وما يوجد في عبارات القراء من ان الوقف، واجب، ولازم، وقبيح، وجائز: الظاهر انهم لا يريدون بها المعنى الشرعي: وقد اشار اليه الجزري. بقوله (وليس في القرآن من وقف وجب):

ولو ارادوه ايضاً، ماوجب علينا تقليدهم: مع اتفاق الاصحاب، ووجود الروايات: مثل ما روى في الصحيح في زيادات التهذيب عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألت عن الرجل يقرء في الفريضة بفاتحة الكتاب وسورة اخرى في النفس الواحد؟ قال: ان شاء قرء في نفس وان شاء غيره (٢).

نعم روى كراهة قراءة التوحيد بنفس واحد، قال في الكافي محمد بن يحيى باسناد له عن ابي عبد الله عليه السلام قال: يكره ان يقرء قل هو الله احد في نفس واحد (٣) ولا يبعد كون مثله واطول، كذلك، بل بالطريق الاولى.

والظاهر انه كذلك، اكثر احكام القراءة التي ما ثبت وجوبها شرعاً، مثل الانحاء والاظهار والعمه وغيرها. الله يعلم.

قوله: ((وقصار المفصل الخ)) الظاهر ان ليس هذا الاسم مذكوراً في

(١) - الوسائل باب ١٨ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ١.

(٢) - الوسائل باب ٤٦ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ١.

(٣) - الوسائل باب ١٩ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ٢.



اخبار الاصحاب، واظن انه مذكور عند العامة (١) وذكره الشيخ على الطرسى رحمه الله فى تفسيره: قيل انه من محمد (ص) الى آخر القرآن مفصل، ومنه الى عم مطولات، ومنه الى الصحى متوسطات، ومنه الى الآخر قصار: وما ارى على هذا التفصيل دليلاً بخصوصه. وفى بعض الروايات دلالة على قراءة المتوسطات فى العشاء والظهر بالسوية وكذا القصار فى المغرب والعصر، وفى الصبح بالطول: مثل صحيحة محمد بن مسلم فى التهذيب، قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام القراءة فى الصلاة فيها شئ موقت؟ فقال: لا. الا الجمعة تقرأ فيها بالجمعة والمنافقين. قلت فإى السور نقرأ فى الصلاة؟ قال: اما الظهر والعشاء الاخرة تقرأ فيهما سواء: والعصر والمغرب سواء: واما الغداة فاطول: واما الظهر والعشاء الاخرة، فصبح باسم ربك الاعلى، والشمس وضحاها ونحوها، واما العصر والمغرب فاذا جاء نصر الله واليهيكم التكاثر ونحوها، واما الغداة فعم يتسائلون، وهل اتيك حديث العاشية، ولا اقسم بيوم القيامة، وهل اتى على الانسان حين من الدهر (٢).

وهذه صريحة فى عدم وجوب تعيين سورة، حتى الجمعيتين فى الظهرين يوم الجمعة، الا الجمعة، من وجهين، وسيأتى البحث فيهما.

فايجابهما فيهما، كما نقل عن بعض الاصحاب ليس بثابت، بل منفي بها، وبالاصل، وبالاوامر المطلقة، والشهرة، مع عدم دليل صالح له. وقياسهما،

(١) - رواه احمد بن حنبل فى مستدرج ٤ ص ٦ وص ٣٤٣ ولفظ الحديث (وحرب المفصل من ق حتى تحم) وقال الشيخ فى البيان: وقال اكثر اهل العلم: المفصل من سورة محمد (ص) الى سورة الدس، وقال آخرون. من ق الى الناس، وقالت مرة ثالثة وهو المحكمى من ابن عباس، نه من سورة انصحى الى الدس، وقال السيوطى فى الاتقان: هي (النوع الثامن عشر فى جمعه ورتبه) واحتلف فى اوله (اي المفصل) على اثنى عشر هجلاً: احدها: الثانى، العجرات: الثالث، القتال. الرابع، انجائية: لحمس الصافات: سادس، الصف: السابع، تارك: الثامن الفتح: التاسع، الرحمن: العاشر: الانسان: الحادى عشر، صبح. اثنى عشر، الصحى، انتهى ملخصاً.

وقال الرزقاني فى شرح الموطأ ج ١ ص ٢٤٤: وهل اوله الصافات، او العاشية، او الفتح، او الحجاب، او قاف، او الصف، او تارك، او صبح، او الصحى الى آخر القرآن لقوال اكثرها مستقر.

(٢) - الوسائل باب ٧٠ من ابواب القراءة فى الصلاة حديث ٥ وباب ٤٨ حديث ٢.

والظهر فقط على الجمعة، غير مناسب للأصول، ولا دلالة في الرواية عن الباقر عليه السلام— أن الله أكرم بالجمعة المؤمنين فسنها رسول الله صلى الله عليه وآله بشارة لهم، والمنافقين، توبيخاً للمنافقين. ولا ينبغي تركهما، فمن تركهما متعمداً فلا صلاة له(١)— على وجوبهما في شيء منهما، للفتة (السنة) و (ينبغي): وعدم تعيين الصلاة، فقد يكون المراد الجمعة، وقد جعلت دليلاً على استحبابهما فيهما، وفي الجمعة أيضاً بقرينة (ينبغي): وهي بعينها مثل دليل الجهر والاختصاص.

قال في الشرح: وبظاهر هذه الرواية تمسك الصدوق حيث أوجب السورتين في الجمعة وظهرها، واختاره أبو الصلاح، وأوجبهما المرتضى في الجمعة، وروى عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام من صلى الجمعة بغير الجمعة والمنافقين أعاد الصلاة في سفر أو حضر(٢) ولا حجة في الأخبار على مختار الصدوق، لعدم ذكر الظهر فيها على الخصوص(٣).

مع ما مر من النفي عن الظهرين: بل في الجمعة تحمل على الاستحباب، لما مر، وصحيفة على بن يقطين عن الكاظم عليه السلام في الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بغير سورة الجمعة متعمداً؟ قال: لا بأس بذلك(٤) والظاهر عدم القول بوجوب المنافقين حينئذ، ولا بالوجوب في الظهرين: والاحتياط ظاهر.

وأما استحباب باقي ما ذكر في المتن: فعليه الروايات مع اختلافها، ولهذا اختلف القول فيها.

واظن أن اختيار (أنا أنزلناه في ليلة القدس) في الأولى، والتوحيد في الثانية، غير بعيد، لما ذكر في الفقيه. أنها سورة أهل البيت، وإن الدعاء بعد

(١)— الوسائل باب ٧٠ من أبواب القراءة في الصلاة حديث—٢.

(٢)— الوسائل باب ٧٢ من أبواب القراءة في الصلاة حديث—١.

(٣)— إلى هنا كلام الشارح رحمه الله.

(٤)— الوسائل باب ٧١ من أبواب القراءة في الصلاة حديث—١.

التوحيد مستجاب (١) فيناسب اختياره للقنوت، مع اختيار دعاء بعده، مثل: اللهم اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا في الدنيا والاخرة: للرواية المعتبرة (٢) وليكن بعد ذكر الثناء على الله بكلمات الفرج تبعاً للاصحاب. ولرواية في قنوت يوم الجمعة في التهذيب (٣) بحيث يفيد عمومه، فارجع اليه.

قال في الفقيه: انما يستحب ان يقرء في الاولى الحمد وانا انزلناه لانها سورة النبي واهل بيته صلوات الله عليهم اجمعين فيجعلهم المصلي وسيلة الى الله تعالى و يقرء في الثانية سورة التوحيد، لان الدعاء على اثره مستجاب، والقنوت على اثره، وللرواية المنقولة في الكتب مثل الكافي باسناده الى علي بن راشد قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام جعلت فداك، انك كتبت الى محمد بن الفرج تعلمه: ان افضل ما يقرء في الفرائض: انا انزلناه، وقل هو الله احد: وان صدرى ليضيق بقرائتهما في المجر؟ فقال (ع): لا يضيق صدرى بهما فان الفضل والله فيهما (٤) وايضاً ذكر في التوقيع المنسوب الى محمد بن عبد الله بن جعفر الثقة المعظم الحميري عن صاحب الامر عليه السلام قال وروى في ثواب القرآن في الفرائض وغيرها ان العالم (اي الكاظم، عليه السلام) قال عجباً لمن لم يقرأ في صلاته انا انزلناه في ليلة القدر كيف تقبل صلاته وروى ما زكت صلاة لم يقرء فيها قل هو الله احد وروى ان من قرء في فرائضه الهمزة اعطى من الثواب قدر الدنيا، فهل يجوز ان يقرء الهمزة ويدع هذه السور التي ذكرناها مع ما قدروى انه لا تقبل صلاة ولا تركوا الا بهما؟ (هذا سؤال محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، وذكر بعده التوقيع) التوقيع: الثواب في السور على ما قدروى، واذا ترك سورة مما فيه الثواب وقرء قل هو الله احد، وانا انزلناه. لفضلهما اعطى ثواب ما قرء، وثواب السورة التي ترك، ويجوز ان يقرء غير هاتين السورتين وتكون

(١) الفقيه باب وصف الصلاة من فاتحتها الى خاتمتها تحت رقم - ٣٦.

(٢) الوسائل باب ٧ من ابواب القنوت ورد بهذا المصود ثلاث روايات وفي اثنين منها رد في آخرها جملة (انك على كل شيء قدير).

(٣) - الوسائل باب ٧ من ابواب القنوت حديث - ٤.

(٤) - الوسائل باب ٢٣ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ١.

والضحى والم نشرح سورة، وكذا الفيل والأيلاف، ويجب البسمة بينهما.

صلاته تامة ولكنه يكون قد ترك الافصل (١).

وكانه لذلك اختاره الصدوق في الفقيه: الا في صلاة العشاء والعدة والظهرين للجمعة ويومها، حيث قال: وافضل ما يقرأ في الصلوات في اليوم واليلة في الركعة الاولى الحمد وانا انزلناه وفي الثانية الحمد وقل هو الله احد الا في صلاة العشاء الاخرة ليلة الجمعة (٢).

ومع ذلك لا يبعد اختيار الجمعيتين في الجمعة او الظهرين للخروج عن الخلاف على ما نقل وظاهر ما مر من الروايات.

قوله: «(والضحى والم نشرح سورة الخ)» نقل على ذلك صحيحة زيد الشحام: قال صلى بنا ابو عبد الله عليه السلام الفجر فقرأ الضحى والم نشرح في ركعة واحدة (٣) ونقل عن كتاب احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: لا تجمع بين سورتين في ركعة واحدة الا الضحى والم نشرح وسورة الفيل ولاء يلاف قریش (٤) ودلالتهما على جواز قرائتهما فقط، مع عدم العلم بسند الثانية: غاية الامر تكون بعير الكراهة ايضاً، ويكون مستثنى من القرآن، وفي هذه الرواية دلالة على عدم القرآن، ولا يدل على الوجوب: بل على تقديره ايضاً، لا يدل على كونهما واحدة: بل في الثانية دلالة على تعددهما كما قاله الشارح، مع انه نقل عن زيد صحيحاً ايضاً انه صلى بنا وقرأ ابو عبد الله عليه السلام الضحى والم نشرح (٥) وهي ظاهرة في الركعتين، وهي الصحيح عنه ايضاً صلى بنا ابو عبد الله عليه السلام فقرأ في الاولى والضحى وفي الثانية الم نشرح لك صدرك (٦).

(١) - الوسائل باب ٢٣ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ٦.

(٢) - فقيه: باب وصف الصلاة من فاتحتها الى خاتمتها تحت رقم ١٤٠ وقال بعد ذلك (٥) الافصل ان يقرأ في الاولى منها الحمد وسورة الجمعة، وفي الثانية الحمد وسبح اسم).

(٣) - الوسائل باب ١٠ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ١.

(٤) - الوسائل باب ١٠ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ٥.

(٥-٦) - الوسائل باب ١٠ من ابواب القراءة في الصلاة حديث - ٢-٣.

ويجوز العدول عن سورة الى غيرها ما لم يتجاوز النصف.

وحمل الشيخ الأولى على ركعة واحدة، والثانية على السابعة.

وما وجد له داع سوى ما يفهم من قوله في الاستبصار من الاجماع، حيث قال: لان هاتين السورتين واحدة عند آل محمد صلوات الله عليهم وينبغي ان يقرنهما موضعاً واحداً ولا يفصل بينهما بسم الله الرحمن الرحيم في الفرائض، والظاهر انه يريد بـ (ينبغي) يحب. وانهما سورتان للفصل: وان البسمة جزء من كل منهما للكتابة، وبعض الاحبار، بل الظاهر اجماعهم، كما يظهر من البحث في تلك المسئلة وعموم ادلتها.

فأقول بالسقوط مع القول بوجوب الجمع بعيد، وابتعد عنه كونهما سورة واحدة، ولعل مرادهم بانهما واحدة وجوبهما في القراءة جميعاً، وانهما بمنزلة سورة واحدة في القراءة بعد الفاتحة. ولكن ياباه قول الشيخ (وينبغي الح) وكذلك البحث في القيل ولا يلاف بل القول بوجوبهما ابتعد، لعدم الرواية الصحيحة.

قوله: «(ويجوز العدول عن سورة الى غيرها الخ)» اما دليل جواز العدول في الجملة: فهو الاصل، والاوامر المطلقة في القراءة: فان بعد العدول ايضاً تصدق القراءة، وصحيحة الحلبي قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل قرء في الغداة سورة قل هو الله احد؟ قال: لا بأس، ومن افصح سورة ثم بداله ان يرجع في سورة غيرها فلا بأس الا قل هو الله احد ولا يرجع منها الى غيرها، وكذلك قل يا ايها الكافرون (١) ومثلها رواية عمرو بن ابي نصر عنه عليه السلام فقال يرجع من كل سورة الا من قل هو الله وقل يا ايها الكافرون (٢) وهما يدلان على جواز العدول مطلقاً: وكذا على عدم جواز العدول عن التوحيد والتجديد بعد الشروع فيهما، ولو بالسمة، بقصدهما، بشرط ان (يقصد خ ل) يصدق الشروع بالتلفظ بشي منهما،

(١) الوسائل باب ٢٥ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٣٥ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ١ و صدر الحديث هكذا (قال قلت

لابي عبدالله عليه السلام الرجل يقوم في الصلاة فيريد ان يقرأ سورة فيقرأ قل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون؟ فقال: يرجع من كل سورة الخ).

وكذا الشهرة: بل الاجماع على الطاهرة: ويؤيده الهى عن ابطال العمل.  
واما عدم جوار العدول، بعد تجاوز النصف كما هو رأى المصنف  
والشيخين: كما قاله الشارح اوبلوغ النصف، كما هو رأى الغير- فما رأيت  
ما يصلح له.

لعل الاجماع على عدم الجواز بعد التجاوز، مع عموم ادلة الجواز: دليل  
المصنف والشيخين: ويحمل عليه، النهى عن ابطال العمل مؤيداً: وماروه  
عبيد بن ررارة (فى الموثق لعبدالله بن بكير الذى ادعى فيه الاجماع) عن ابي  
عبدالله عليه السلام فى الرجل يريد ان يقرء السورة فيقرء غيرها؟ فقال له: ان  
يرجع ما بينه وبين ان يقرأ ثلثيها (١). وهو يدل على الجواز بعد التجاوز عن  
النصف ايضاً: فكانه حملت على الشروع فى الثلث الثانى، بالاجماع: فكانت  
دليلاً لهم ايضاً: وهذا الحمل غير بعيد.

واما صحيحة الحلبي والكناني- ورواها ايضاً ابوبصير (٥) عن ابي عبدالله  
عليه السلام فى الرجل يقرء فى المكتوبة بنصف السورة، ثم ينسى فيأخذ فى  
أخرى حتى يفرغ منها ثم يذكر قبل ان يركع؟ قال: يركع ولا يصبره (٢)- فلا دلالة  
فيها على مطلوب الشيخ، بل ولا غيره، لانه مع النسيان، وليس فيه ذكر لعدم  
العدول اصلاً. الا بمفهوم ضعيف بعيد.

ويحتمل ان يكون معناه: ينسى ما فيه فتعمد ذكر غيره او ينسى فشرع  
بطريق الخط والنسيان فى أخرى.

نعم يمكن جعلها دليل جواز العدول الى النصف: بان يقال لو لم يكن  
العدول عمداً جائزاً لكان قراءة السورة الثانية غير معتبرة، فيكون كمن ترك القراءة

(١)- الوسائل باب ٣٦ من ابواب القرائة فى الصلاة حديث-٢.

(٥)- سند الحديث كما فى التهذيب هكذا (سند، عن احمد بن محمد، عن محمد بن ابي عمير، عن  
حماد بن عثمان، عن عبيد الله بن على الحلبي- والحسين بن سعيد، عن على بن الحسان عن ابي بصير  
الكناني- واحمد بن محمد بن ابي نصر، عن المشي الحنط، عن ابي بصير، جميعاً عن ابي عبد الله  
عليه السلام).

(٢)- الوسائل باب ٣٦ من ابواب القرائة فى الصلاة حديث-٤.

الا في التوحيد والجهد فلا يعدل عنهما الا الى الجمعة والمنافقين.

نسياناً وذكر قبل الركوع، فيجب القراءة باتمام ما ترك، فتأمل:

وفي هذه الرواية بناء على المعنى الثانى دلالة على عدم وجوب قصد السورة، وانه لو نسي القصد وشرع في سورة بلا قصد، اوقصد سورة وقرء غيرها نسياناً، لصحت القراءة، ولا تجب الاعادة ولو ذكر قبل الركوع فافهم.

ولعل دليل غير المصنف هو انهى عن ابطال العمل. مثل قوله تعالى (ولا تبطلوا اعمالكم) (١) خرج قبل الصف بالاجماع، وبصب الاخبار عليه، وبقي الباقي تحت النهى. وفيه تأمل، لعدم ظهور (لا تبطلوا) في ذلك: ولهذا المشهور عند الاصحاب عدم وجوب عبادة بالشروع الا الحج المندوب.

وقيل معناه لا تبطلوا بالكفر، اى لا تكفروا، فان الكفر هو المطلق لجميع الاعمال. وايضاً الظاهر من بطلان العمل جعل فعله كلا فعله، بان لا يحصل لما فعله اجر وثواب ولا تسلم عدم حصول الثواب بقراءة البعض المقر، وبالجملة الظاهران القطع والترك غير الابطال، نعم لو كان القطع في الاثناء يوجب عدم الثواب بالكلية، بل العقاب: لا يبعد دخوله فيه:

على انه لا وجه لترك عموم الاخبار المعمول بها، فانها كما يجوز تقييدها بالنصف، يجوز اخراجها عن الآية، وتقييد الآية بغيرها: كما هي مخصصة بامور كثيرة وتخصيص ما حصص بهذه المثابة بحيث ما بقى تحتها الا قليل، اولى مما لم يدحه ذلك: مع موافقته للأصل، والاوامر المطلقة (٥).

والظاهراته لارجحان لكونها مقطوعة المتن، لعدم ظهور الدلالة، مع حجية الاخبار الطاهرة. فعلم مما ذكرنا ان لا شاهد لغير المصنف والشيخين، لان لا شاهد لهم ولغيرهم شاهد.

واما جواز العدول عن الجهد والتوحيد الى الجمعيتين في الجمعة، بل استحبابه ايضاً ما لم يتجاوز النصف. فالظاهر عدم الخلاف فيه، ولصحيحة

(١) - محمد آية ٣٣ وسام الآية الشر يفترط (طبعوا الله واطيعوا الرسول ولا تبطلوا اعمالكم)

(٥) - لى لا يرجع الآية على الاخبار مدعى ان الآية الشر يفترط قطعية المصدر وذلك لعدم ظهور دلالتها

و ظهور دلالة الاخبار.

محمد بن مسلم (الثقة) عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يريد أن يقرأ سورة الجمعة في الجمعة، فيقرأ قل هو الله أحد: قال: يرجع إلى سورة الجمعة (١) ولصحيحة الحنبل عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا افتتحت صلاتك بقل هو الله أحد وأنت تريد أن تقرأ غيرها فامض فيها ولا ترجع، إلا أن تكون في يوم الجمعة فأنك ترجع إلى الجمعة والمناقضين منها (٢).

وكان العدول عن قل يا أيها الكافرون: بالاجتماع المركب: وفيه تأمل، مع النهي المتقدم فلا تغفل، لعدم ظهوره.

وقيل إن المراد في الأولى: أن المصلي كان في نفسه قراءة سورة الجمعة لاستحبابها، فقرأ قل هو الله أحد نسياناً فيكون مخصوصة بالناسي. وليست بظاهرة فيه، لجواز أن يكون في نفسه قراءة الجمعة لفرض ثم بدله فقرأ قل هو الله أحد الخ فليست بمخصوصة بالناسي، ولا بالعالم القاصد ثواب الجمعة أولاً وآخرأ: نعم مخصوصة بالنقل إلى الجمعة فقط.

فيمثل ما مر يرجع إلى المناقضين مع ما مر فيه ويندفع بالثانية.

ولعل معنى الثانية: أن من أراد الرجوع بعد الافتتاح بها يجب عليه الماضي ولا يجوز له الرجوع إلا أن يكون في الجمعة فيجوز الرجوع اليهما: فهما يدلان على جواز الرجوع عن قل هو الله أحد اليهما للعامة والناسي والجاهل، فالاختصاص بالناسي العالم غير ظاهر، ولهذا ما حصه المصنف.

ويحتمل أن يكون المراد، من قرأ قل هو الله أحد والحال أنه يريد قراءة غيرها فلا يجوز له الرجوع إلا إلى الجمعة والمناقضين يوم الجمعة في صلاتها ويحتمل الظهر أيضاً.

ويبعد ادخال العصر: كما فعله الشارح. مع ما مر من المنع. فلاحتياط هو الترك في العصر. بل في الظهر أيضاً إلا أنه مذكور في عبارات الأصحاب، مثل المصنف في المنتهى والصدوق في الفقيه: وأما العصر، فما أذكر الآن أنها

(١) — الوسائل باب ٦٩ من أبواب القراءة في الصلاة حديث — ١.

(٢) — الوسائل باب ٦٩ من أبواب القراءة في الصلاة حديث — ٢.



و مع العدول يعيد البسملة، و كذا يعيدها لو قرئها بعد الحمد من غير قصد سورة بعد القصد.

مذكورة في غير كلام الشارح.

واما عدم جواز الرجوع عنهما مع التجاوز فلا ارى له دليلاً، وظاهرهما يقتضي الجواز مطلقاً، فغير بعيد لو لم يكن خلاف الاجماع، والظاهر لاجماع. بل الخلاف فيه كما يقتضيه ظاهر بعض العبارات، حيث عموماً ولا يدل الخبر (١) الذي يدل على جواز النقل الى النفل والاستيناف بالسورتين، على عدم حواز النقل الى السورتين مع التجاوز لجواز الامرين معاً على التخيير بالسوية، او على التعصیل، اذ لا يجب النقل الى النفل ولا الى احدى السورتين بالاجماع على ما نقل في المنتهى. ولا منافاة حتى يحتاج الى الجمع، مع ان وجوه الجمع غير منحصر في الحمل على تجاوز النصف: على ان هذا الجمع يستلزم تخصيص المسئلة بانه انما يعدل الى النقل مع عدم بلوغ النصف وهو غير مستحسن، بل ليس بمعلوم انه مراد الاصحاب بالعدول والاستيناف خصوصاً عند القائل بوجوبهما، فتأمل.

والقول بان النقل بغير ضرورة غير جائز، ممنوع. الا ترى الاستيناف للاذان والجماعة مع النقل، على انه لا ضرورة هنا الى النقل ايضاً، نعم لا بد من الدليل وهو موحود، وهو صحيحة صباح بن صبيح (الثقة) قال قلت لابي عبدالله رحل اراد ان يصلي الجمعة فقرأ قل هو الله احد؟ قال: يشمها ركعتين ثم يستأنف (٢) وانظاهران الاستيناف للسورتين. فمنع ابن ادریس - بعد هذه الرواية الصحيحة الصريحة - مبنی على عدم قبوله للخبر الواحد مع تحريم قطع الصلاة الواجبة قطعاً. والاحتياط يقتضي العمل بقوله لما مر من عدم الوجوب، الا ان يقال: الموجب للسورتين اولا يوجب هذا، وذلك غير ظاهر.

ثم اعلم ان في هذه الاخبار دلالة ما، على عدم وجوب قصد السورة قبل البسملة، وعدم الاعادة على تقدير نسيان القصد والشروع ولو ذكر قبل الركوع:

(١) - كما سيأتي عن قريب.

(٢) - الوسائل باب ٧٢ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٢.

حيث ما قيد الرجوع الى سورة بالقصد السابق، ولا النهي عن الرجوع منها بقصد سابق. وصحيحة الحلبي وابي الصباح الكتاني ادل. وكذا الاصل، وعموم الاوامر المطلقة: والامر بقراءة السورة من غير قيد: وما في صحيحة معاوية بن عمار من غلط في سورة فليقرء قل هو الله احد ثم ليركع (١) وفيه دلالة على وجوب السورة، ووجوب العدول للفلط: وعدم الاحتياج الى الصبر حتى يتذكر. وعدم وجوب الجمعتين في الظهر والجمعة فافهم.

وايضاً في هذه الاخبار دلالة على جواز القران لابمعنى السورتين. وكذا في اتفاقهم بجوز العدول، فدل على ان النزاع بينهما، لافي مطلق قراءة شيء آخر مع السورة، حتى تكرر كلمة من العاتحة قبل السورة كما قاله الثانيان: مع لقول بجواز قراءة القرآن في جميع احوال الصلاة، الأحلال القرآنة: لعدم الموالاة. فقول المصنف هنا وغيره بوجوب قصد السورة قبل البسملة غير واضح الدليل.

والقول بانه يحتاج الى النية لاشتراكها بين السور فلا يتعين السورة الأبا، غير واضح ايضاً: لان نية الصلاة يكفي لأجزائها بالاتفاق ولو فعلت مع الغفلة والذهول، ويكفيه قصد فعلها في الجملة: واتباع البسملة بالسورة تعين كونها جزءاً لها، وذلك كاف: مع عدم تسليم اشتراط ذلك التعيين قبل القرآنة.

وبا لحملة بمثل هذا يشكل ايجاب شيء والبطلان مع عدمه، والاعادة بعد قراءة السورة لاجله، مع جهل اكثر المسلمين عن مثله، وعدم معنوية الجاهل عندهم: على انه منقوص بالمشتركات الكثيرة، مثل التخيير بين التسبيحات والعاتحة: بل قراءة العاتحة فانه يحتمل وجوها غير قراءة الصلاة، وكذا السورة ولتسيبحات بل جميع الافعال: ويؤيده عدم وجوب تعيين القصر والاتمام في مواضع التخيير: وعدم وجوب تعيين الواجب من الذكر مع التعدد واحتمال كل وحدة الواجبة، لا لاولى فقط كما قيل.

فلو جرى لسانه بسورة مع البسملة فالظاهر الصحة مع القول بوجوب القصد:

لفوات محله، ولزوم التكرار بغير دليل، وكون النسيان عذراً.

و يؤيده ما رواه في الشرح عن البنزطى عن ابي العباس في الرجل يريد ان يقرأ السورة فيقرأ في اخرى؟ قال: يرجع الى التي يريد وان بلغ النصف (١) ولا يضره القطع لما مر (٢)، ولأنه مؤيد: ويدل على ان بعد النصف لا يرجع، فبعد الاتمام بالطريق الاولى: وفيه اشعار بجواز الرجوع من سورة الى اخرى بعد النصف ولا يجوز بعد التجاوز كما هو رأى المصنف، بل ظاهرها يدل على جواز ترك القصد الى غيره عمداً، فتأمل: وعدم وجود ما يصلح دليلاً في الآثار دليل على عدم الوجوب.

ثم قال الشارح (بقي في المسئلة اشكال: وهو ان حكمه باعادة البسملة لو قرأها من غير قصد— بعد القصد ان كان مع قرائتها اولاً عمداً لم يتجه القول بالاعادة، بل ينبغى القول بطلان الصلاة، للنهي عن قرائتها من غير قصد وهو يقتضى الفساد: وان كان قرئها ناسياً، فقد تقدم القول بان القراءة خلالها نسياناً موجب لاعادة القراءة من رأس. فالقول باعادة البسملة وما بعدها لا غير، لا يتم على تقدير العمد والنسيان، والذي ينبغى القطع به فساد لقراءة على تقدير العمد للنهي وهو لذي اختاره الشهيد في البيان وحمل الاعادة هنا على قرائتها نسياناً). وما اجد ههنا اشكالا لجواز اختيار العمد، واعادة البسملة متجهة.

قوله: «(ينبغي القول بطلان الصلاة الخ)» قلت (ينبغي) يجب: وان النهى ممنوع، وای نهى واقع، بل النهى الضمني— الذي لو سلم على تقدير القول بوجوب القصد بالبسملة— انما هو بمعنى عدم الاكتفاء بها مع السورة، وعلى طريق قصد الاجزاء بها في السورة: على انه لا يفهم من وجوب القصد بالبسملة، تحريم قرائتها بدونه. وكذا لا يفهم من وجوب الموالاة في القراءة، لما سنذكر: مع انه قد مر منه مراراً ان الامر لا يدل على النهى عن الضد الخاص وانه غير مبطل.

(١) — الوسائل باب ٣٦ من ابواب القراءة في الصلاة حديث—٣.

(٢) — نعم نقلها في الشرح وفي الذكرى مقطوعاً ولكن نقلها في الوسائل عن الشهيد في الذكرى عن

ابي العباس عن عبيد الله عليه السلام، راجع باب ٣٦ من ابواب القراءة في الصلاة حديث—٣.

الخامس. الركوع، وهو ركن تبطل الصلاة بتركه عمداً و سهواً:  
في كل ركعة مرة.

وان السهي لو سلم فعن هذه القراءة فقط، فتبطل تلك بمعنى انه لا يحسب، ولو استدركها صحت القراءة، والصلاة ايضاً: لانه قد مر مراراً انه ماثبت بطلانها بكل كلام اجنبى منهي حتى قراءة القرآن والدعاء. نعم: القول يبطلان القراءة بمعنى عدم لاكتفاء بها اذا كان عمداً متبج، كما اختاره آخر أو نقله من البيان: وفيه دلالة واضحة على ما ذكرناه مراراً من معنى دلالة النهي على البطلان، وعدم ثبوت البطلان لكل منهي حتى القرآن فافهم.

وكذا يجوز اختيار النسيان قوله: «(فقد تقدم الخ)» قلت ماتقدم: والظاهر ان مراده فيما تقدم، من خلال ما بين آي الفاتحة وآي السورة لا بينهما. اذ لا دليل عليه الا ما مر من وجوب الموالاة بين الآيات كما صرح به الشارح ومن لزوم الاخلال نظم القرآن. اما عدم جواز آية بينهما لا بقصد وظيفة الصلاة، فليس بظاهر النهي عنه، مع اتفاقهم بجواز القرآن والذكر والدعاء في جميع احوالها الا ما استثنى، وليس بظاهر كون هذه الحالة مستثناة، بل الظاهر عدمه، لعدم الدليل. وايضاً ينفي ان يقول بفساد الصلاة. بدل قوله بفساد القراءة، لانه مقتضى دليبه وكلامه السابق: لعل النسخة غلط. فتأمل.

و يؤيد عدم بطلان الصلاة بذلك، جواز القرآن عند الشارح بالمعنى الأعم، وادلته تشمل المتعارف فيه: الا ان يقال انه قد علم كون عدم جواز قراءة شيء في خلال باسمعى الأعم شامل لهذه الصورة باجماع ونحوه: وبالجملة ما فهمت الاشكال، وبعد ثبوته ما فهمت دوعة بما ذكره، بل بعينه موجود، الا ان لا نقول بالاشكال وهو المطلوب الله يعلم فتأمل.

قوله: «(وهو ركن)» الظاهر انه لا خلاف في ركنيته على ما نقل، الا ان الشيخ حصص ذلك بأشائية والثلاثية واولى الرباعية (١)، فلا يرى البطلان

(١) - وقال شيخ في المبسوط. الركوع ركن من اركان الصلاة من تركه عمداً لو ناسيا عطت صلاته اذا كان في الركعتين الأولى من كل صلاة وكذلك ان كان في الثالث من المغرب، وان كان في الركعتين الاخيرتين ان تركه متعمداً بطلت صلاته، وان تركه ناسياً وسجد للمحدثين أو واحدهمهما

و يجب فيه الانحناء بقدر ان يصل راحته ركبته.

بترك الركوع في الاخيرتين نسياناً مع تيقنه بعد السجدة، فانه يسقطهما و يأتي بالركوع ويتم الصلاة، وذكر له بعض الروايات الغير الصحيحة (١) وغير الصريحة، مع المعارضة بالاصح والاكثر: مثل صحيحة رفاعه (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن رجل ينسى ان يركع حتى يسجد و يقوم؟ قال: يستقل (٢) وفي صحيحة ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا يقن الرجل انه ترك ركعة من الصلاة وقد سجد سجدتين وترك الركوع استأنف لصلاة (٣) وغيرها.

واما بطلان الصلاة بزيادته حتى يتم معنى الركن عند الاصحاب، فما اذكر الآن ما يدل عليه كما في غيره الذي مر، يفتح الله عيننا.  
قوله: «(و يجب فيه الانحناء الخ)» الطاهرانه به يتحقق، لا انه واجب من واجباته مثل الذكر.

قال المصنف في المنتهى: ويجب الانحناء بلا خلاف، لانه حقيقته: وقدره ان يكون بحيث يبلغ يده الى ركبته، وهو قول اهل العلم كافة، الا باحيفه، فانه اوجب مطلق الانحناء.

واستدل المصنف بصحيحة معاوية بن عمار وابن مسهم والحبي، قالوا: وبلغ بطراف اصابعك عين الركبة، فان وصلت اطراف اصابعك الى ركوعك الى ركبتك اجزءك ذلك واجب ان تمكن كفك من ركبتك (٤) وهي صحيحة صريحة في المطلوب، مع عدم الخلاف: وفيها بصاً استحباب الوضع، وهو موجود في اخبار شتى.

واعلم انه من وصل الى حد الركوع بسبب، يجب عليه الانحناء في

اسط الحقة وقام وركع و يتم صلاته الخ.

(١) - الوسائل باب ١١ من ابواب الركوع فراجع.

(٢) - الوسائل باب ١٠ من ابواب الركوع حديث ١.

(٣) - الوسائل باب ١٠ من ابواب الركوع حديث ٣.

(٤) - الوسائل باب ٢٨ من ابواب الركوع حديث ٢ ولا يخفى انه لم يقن في الوسائل تمام الحديث

ولكنه موجود في المنتهى: وكذا في صحيحة زرارة، لاحظ باب ٢٨ من ابواب الركوع، حديث ١.

والذكر فيه مطلقاً على رأى، والطمانينة.

الجمعة، للفرق، كما قالوه.

وكذا يجب على من لم يقدر - ولو بالاعتماد، ولو بأجرة - الأيماء بالرأس، ثم بالعين كما مر، لما في خبر إبراهيم الكرخي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل شيخ لا يستطيع القيام إلى الخلاء ولا يمكنه الركوع والسجود؟ قال: ليؤم برأسه أيماء، وإن كان له من يرفع الخمرة إليه فليسجد، وإن لم يمكنه ذلك فليؤم برأسه نحو القبلة أيماء (١).

وايضاً إن المصنف نقل في المنتهى الإجماع على وجوب الطمانينة (٢) بقدر الذكر الواجب، وهي السكون حتى يرجع كل عضو مستقره، وقال: نه قول عثماننا أجمع. ونقل عن الشيخ، أنها ركن، ورد - إن كان بالمعنى المتعارف - بعدم الدليل. واستدل على الوجوب بحديث تعليم الأعرابي من الجمهور (ثم أركع حتى تطمئن راکعاً) (٣) وهو صريح.

ومن طريقنا ما في صحيحة زرارة: فإذا ركعت فصف قدميك، إلى قوله: واقم صبيك (٤) وما فهمت دلالة، ولعل الإجماع يكفي.

قوله: «(والذكر الخ)» قال في المنتهى: ويجب فيه الذكر، ذهب إليه علمائنا أجمع.

وأما تعيينه، فالظاهر أنه يكفي مطلقه، كما هو رأى المصنف وجماعة: للأصل والأوامر المطلقة، وللأخبار الصحيحة الصريحة، مثل صحيحة هشام بن الحكم (الثقة، في باب زيادات التهذيب، وهي حسنة في الكافي، لابراهيم)

(١) - الوسائل باب ٢٠ من أبواب السجود، حديث ٩.

(٢) لا يحصى إن الاتمه كانت بيان وجوب الطمانينة في الركوع، بعد قوله (والذكر فيه مطلقاً) ليظن

الشرح مع المتن.

(٣) - رواه البحارى في صحيحه (باب وجوب انقراة للامام و الماموم في الصلوات كلها...) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله دخل المسجد، فدخل رجل فصلّى، فسلم على النبي فردّه وقال: أرجع فصل فإني لم فصل، ثلاثاً، فقال: والذى بعثك بالحق ما أحسن غيره، فسلمى، فقال: إذا قمّت إلى صلاة فأكبر، ثم اقرأ مايسر لك من القرآن، ثم أركع حتى تطمئن راکعاً، ثم أرفع حتى تعتدل قائماً، ثم سجد حتى تطمئن ساجداً، ثم أرفع حتى تطمئن حالساً، وأصل ذلك في صلاتك كلها.

(٤) - الوسائل باب ٩ من أبواب أعمال الصلاة، طبعه من حديث ٣.

عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: ايجزى ان اقول مكان التسبيح في الركوع والسجود: لا اله الا الله والحمد لله والله اكبر؟ فقال: نعم، كل هذا ذكر الله (١).

وصحيحة هشام (في الكافي، كانه ابن سالم الثقة، بقريّة تصريح الشيخ في باب زيادات التهذيب، وكذا العلامة في المنتهى) قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام، يجزى عنى ان اقول مكان التسبيح في الركوع والسجود، لا اله الا الله والله اكبر؟ قال: نعم (٢).

قال في باب زيادات التهذيب، بعد الاولى: سعد، عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حماد بن عثمان، عن هشام بن سالم، عن ابي عبدالله عليه السلام، مثله. لعله الذى نقلناه عن الكافي، لاتحاد السند من محمد الى الآخر الا انه ما صرح بابن عثمان وابن سالم. فحينئذ يعلم كونهما في الكافي ولكن يلزم مسامحة في قوله: مثله، لوجود العلة (٣) و (والحمد لله) في الاولى، بخلاف الثانية، وقد يكون غير ما في الكافي.

فينبغي حمل ما يدل على تعيين بعض التسيبحات — مثل صحيحة علي بن يقطين عن ابي الحسن الاول عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يسجدكم يجزيه من التسبيح في ركوعه وسجوده؟ فقال: ثلاث تسيبحات، وتحزيه واحدة (٤) وصحيحة زرارة: وواحدة تامة تجزى (٥) — على تأكيد الفضل، والاستحباب، للجمع.

على انه لامتنافاة، وهو ظاهر: ومع ذلك ينبغي الاحتياط، واختيار (سبحان ربي العظيم وبحمده) ثلاثاً، في الركوع، و (سبحان ربي الاعلى

(١) — الوسائل باب ٧ من ابواب الركوع حديث ١

(٢) — الوسائل باب ٧ من ابواب الركوع حديث ٢.

(٣) — اي لوجود قوله عليه السلام (كل هذا ذكر الله) و هو المراد بالحمد: مصداقاً له في الاولى (والحمد لله) وليس في الاخر

(٤) — الوسائل باب ٤ من ابواب الركوع حديث ٤.

(٥) — الوسائل باب ٤ من ابواب الركوع قطعة من حديث ٢.

وبحمده) ثلاثاً، في السجود: لما في بعض الاخبار: وافضل منه سبع، كما دل عليه حسنة هشام بن سالم (الثقة، لوجود القاسم بن عروة (١) الممدوح في الحمله في رجال ابن داود) قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام، عن التسبيح في الركوع والسجود؟ فقال: تقول في الركوع (سبحان ربي العظيم) وفي السجود (سبحان ربي الاعلى) الفريضة من ذلك تسبيحة، والسنة ثلاث، والفضل في سبع (٢) ولما في صحيحة حرير (سبحان ربي العظيم وبحمده) ثلاث مرات في ترسل (ترتيل - كا) (٣) وكذا في السجود.

فينبغي عدم الاستعجال المفهوم من قوله: في ترسل، كما في الاذان والقرائة، وغيرها من الاخبار، حتى ورد، عد ستين منه عليه السلام (٤) وثلاثاً او اربعاً، وثلاثين مع لجماعة (٥) وحملت على ارادة اهلها. وايضاً روى ابوبكر الحصرمي، قال قلت لابي جعفر عليه السلام اي شيء حد الركوع؟ فقال تقول: (سبحان ربي العظيم وبحمده) ثلاثاً في الركوع، و (سبحان ربي الاعلى وبحمده) ثلاثاً في السجود، فمن نقص واحدة نقص ثلث صلاته، ومن نقص اثنتين نقص ثلثي صلاته ومن لم يسبح فلا صلاة له (٦). ثم اعلم ان في هذه الاخبار دلالة على جواز التأويل: مثل ارادة المبالغة، واطلاق الاجزاء على الكامل، وذكر الحد، وارادة حد الكمال: فيشمل بعض التأويلات: وامثالها يوحد في الروايات الأخر مثل ذكر الرب في خبر

(١) - سند الحديث كما في التهذيب هكذا (سعد بن عبدالله، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن حسين بن سعيد ومحمد بن خالد البرقي، والعباس بن معروف، عن القاسم بن عروة، عن هشام بن سالم).

(٢) - الوسائل باب ٤ من ابواب الركوع حديث - ١.

(٣) - الوسائل باب ١ من ابواب الركوع قطعة من حديث - ١ الا ان فيه حريز عن زرارة فراجع

(٤) - الوسائل باب ٦ من ابواب الركوع حديث ١ ولفظ الحديث (عن ابان بن مغيب قال دخلت

على ابي عبد الله عليه السلام وهو يصلي فمدت له في الركوع والسجود ستين تسبيحة).

(٥) - الوسائل باب ٦ من ابواب الركوع حديث ٢ والترديد من الراوى. ولفظ الحديث هكذا (عن

حمزة بن حمزة و الحسن بن زياد قالوا: دخلنا على ابي عبدالله عليه السلام وعده فوه صلى بهم العصر.

وقد كنا صبي فمدت له في ركوعه. سبحان ربي العظيم اربعاً او ثلثاً و ثلثين مرة)

(٦) - الوسائل باب ٤ من ابواب الركوع حديث - ٥.



ورفع الرأس منه، والطمأنينة منه قائماً.  
ولو عجز عن الانحناء او ماء، والراكم خفقة يزيد يسيراً.  
وينحني طويل اليدين كالمتوسى.

الثمالي عن علي بن الحسين عليه السلام واردة الجهر بالبسملة (١) كما مر فتنبه،  
فان ائمتنا ينهون على اشياء بالاشارات كما وقعت الاشارة منهم الى اردة التقية  
في الاخبار، تبينها على احتمال ذلك في كلامهم، فاداً لم يبينوا ذلك بسبب  
ينبغي الحمل عليها، لصدور ما ينافيه، فتأمل.

وايضاً يدل على استحباب التكبير للركوع قوله عليه السلام في الصحيح:  
فقل وانت منتصب الله اكبر ثم اركع (٢) قوله: « ورفع الرأس منه الخ » في  
المنتهى: رفع الرأس من الركوع، والطمأنينة: ذهب اليه، اي الى وجوبهما:  
علمائنا اجمع. واستدل عليه بالاخبار مثل ما في حسنة حماد بل صحيحته (ثم  
استوى قائماً) مع قوله بعد ذلك (هكذا صل) (٣) وفي رواية ابي بصير في  
الكافي: اذ ارفعت رأسك من الركوع فاقم صلبك، فانه لاصلاة لس لا يقيم  
صلبه (٤).

ونقل القول بالركنية في الطمأنينة عن الشيخ والبحث فيها كالاولى.  
ودليل ايماء العاجز، وزيادة المنحني خفقة يسيراً، والسقوط عند العجز،  
ظاهر مع انه قد مضى مايكفي دليلاً.

واما انحناء طويل اليدين وقصيرهما، كالمتوسى، فدليله غير واضح،  
ولا يبعد القول بالانحناء حتى تصل الى الركبتين مطلقاً، لظاهر الخبر (٥) مع عدم

(١) اشاره الى ما في الحديث (هل ذكره) الوسائل باب ٢١ من ابواب القراءة في الصلاة  
حديث ٤ و لفظ الحديث (عن ابي حمزة قال. قال علي بن الحسين عليهما السلام يا ثمالي ان الصلاة اذا  
اقمت جاء الشيطان الى قدمي الامام فيقول. هل ذكره؟ فان قال نعم ذهب وان قال لا ركب على  
كعبه فكان امام القوم حتى يصروا. قال: قلت لعلك. ليس يقرؤن القرآن؟ فان سئ ليس حيث  
تذهب يا ثمالي. انما هو الجهر. بسم الله الرحمن الرحيم).

(٢) الوسائل باب ١ من ابواب الركوع قطعة من حديث ١.

(٣) الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة قطعة من حديث ١.

(٤) الوسائل باب ١٦ من ابواب الركوع حديث ٢.

(٥) الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة حديث ٤ و هو قوله عليه السلام (و بلغ اطراف

ويستحب له التكبير قائما رافعا يديه، ورد الركبتين، و تسوية الظهر،  
ومد العنق، والدعاء، والتسبيح، ثلاثا او خمسا او سبعا، وسمع الله عند الرفع.  
ويكره الركوع ويدها تحت ثيابه.

المافى وعدم التعذر: نعم لو وصل بغير الانحناء، يمكن اعتبار ذلك، مع امكان  
الاكتفاء بما يصدق الانحناء عليه.

وبل دليل المشهور، الشهرة، وصرف الاخبار الى المتعارف الكثير  
الشائع، وغيره محمول عليه، فتأمل: ولا شك انه احوط في الطويل: وفي القصير  
ينبغي اعتبار ما قلناه.

والظاهر عدم وجوب تكبير الركوع، ولا رفع اليدين به، ولا اشتراط القيام  
فيه، للاصل، وعدم الدليل الواضح، مع الشهرة العظيمة، وبعض الروايات، مثل  
صحيفة زرارة الآتية، وصحيفة حماد (١) فانه ترك الرفع فيهما في تكبير  
الركوع.

ويبعد الاجماع المنقول عن السيد، في وجوب الرفع: ويحتمل ارادة  
الاستحباب، و هو كثير في كلامهم: ويؤيده كونه في مقابلة ابي حنيفة، حيث  
حرم الرفع في غير الافتتاح.

ويدل على الاستحباب المذكورات، روايات (٢) سيما صحيفة حماد  
وصحيفة زرارة الآتية، في تعليم الصلاة.

ويدل على الكراهة الركوع ويدها تحت ثيابه، خبر سماعة عن ابي  
عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يصلي، فيدخل يده في ثوبه؟ قال: ان  
كان عليه ثوب آخر، ارار او سراويل، فلا بأس: وان لم يكن فلا يجوز له ذلك: و

اصابعك غير مبركة، فان وصلت اطراف اصابعك في ركوعك الى ركبتيك احرم ذلك).

(١) - اوسائل باب ١ من ابواب اعمال الصلاة، حديث ١٠ ولفظ الحديث (ثم قال: انه اكبر، و  
هو قائم ثم ركع).

(٢) - اوسائل باب (١- ٢) من ابواب الركوع، فهي بعضها (فعل وانبت منصب، لله اكبر) وفي  
بعض اخر (اذا اردت ان تركع وسجد، فارفع يديك و كبر، ثم اركع وسجد) وفي اخر (رفع يديك  
في صلاة ريتك) وايضا (رفع اليدين في التكبير هو المبركة) الى غير ذلك، فراجع

ادخل يداً واحدة ولم يدخل الاخرى فلا لباس (١).

ولعل المراد بعدم الجواز الكراهة، لعدم الغائل بالتحريم، على لظاهره، مع عدم الصحة (٢) وصحيفة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يصلي ولا يخرج يديه من ثوبه؟ فقال: ان اخرج يديه فحسن، وان لم يخرج فلا لباس (٣).

ولو كان الدليل هو الخبر المذكور: ففي العبارة التخصيص بالركوع: والتعميم بحيث يكون عليه شيء آخر من الثياب أولاً، غير مقصود على ما هو ظاهره: ولعل في ذكر اليدين اشارة الى عدم الكراهة الواحدة كما فهم من الرواية: ويدل عليه أيضاً استحباب كشف اليد اوفى الكم: ودلالته عامة واعم من الرواية، ولكن في الدلالة شيء.

والنداء ايضاً حال الركوع كما سيأتي مذكور في صحيفته: وكذا قول: سمع الله لمن حمده الحمد لله رب العالمين، وزيادة اهل الجبروت والكبرياء والمظلة لله رب العالمين (٤).

ثم اعلم ان الظاهر على تقدير تعدد التسبيح: الواجبة واحدة: واليه التعيين: ولولم يعين لا يعدد صرف الاولى اليه مع الصحة، والأ فالصحيح، مع احتمال الكل.

وايضاً الظاهر عدم انحصار الفضل في السبع لمامر: ولما روى في الصحيح عن ابي بن تغلب (في زيادات التهذيب) قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام وهو يصلي فعددت له في الركوع والسجود ستين تسبيحة (٥).

وايضاً ينبغي ان يعمل بما في صحيفته زرارة عن ابي جعفر عليه السلام

(١) - الوسائل باب ٤٠ من ابواب لباس المصلي، حديث-٤ والراوى عن ابي عبد الله عليه السلام كما في الكافي والوسائل (عما) مراجع.

(٢) - لان اكثر رواياته سليمة، مراجع.

(٣) - الوسائل باب ٤٠ من ابواب لباس المصلي، حديث-١

(٤) - الوسائل باب ١ من ابواب الركوع قطعة من حديث-١ وباب ١٧ من هذه الابواب حديث-٣.

(٥) - الوسائل باب ٦ من ابواب الركوع حديث-١.

قال اد اردت ان تركع فقل وانت منتصب الله اكبر، ثم اركع، وقل: اللهم لك ركعت ولك اسلمت ولك آمنت وعليك توكلت وانت ربي خشع لك قلبي وسمي وبصري وشعري وبشري ولحمي ودمي ومنخي وعصبي وعظامي وما اقلته قدماي غير مستكف ولا مستكبر ولا مستحسر، سبحان ربي العظيم وبحمده، ثلاث مرات في ترسل (ترتيل خ ل)، وتصف في ركوعك بين قدميك تجعل بينهما قدر شبر، وتمكن راحتيك من ركبتيك، وتضع يدك اليمنى على ركبتيك اليمنى قبل اليسرى و (بلغ) (لقم خ ل) باطراف اصابعك عين الركبة، وفرج اصابعك اذا وضعنها على ركبتيك، واقم صلك، ومد عنقك، وليكن نظرك بين قدميك، ثم قل، سمع الله لمن حمده وانت منتصب قائم الحمد لله رب العالمين اهل الجبروت والكبرياء والعظمة لله رب العالمين، تجهر بها صوتك، ثم ترفع يديك بالتكبير وتختر ساجداً (١).

لعل ترك رفع اليد في الاول للظهور، وللإشارة إلى عدم وحونه، وثلاث تسبيحات لأقل الفضيلة، وقدر الشبر لنهايتها، لما ثبت في غيرها من الخمس والسبع، بل الستين، وقدر اصبع او ثلاث اصابع: والمراد بالتلقيم باطراف الاصابع ملىء الكف من الركبة.

وكانه يجوز الاعراب الثلاثة في (اهل): و (المطمة) مرفوع بالابتداء، و (لله رب العالمين) خبره.

وفي قوله (ثم ترفع يديك وتختر ساجداً (٢) — حيث ترك القيد بحال القيام — إشارة إلى عدم اشتراطه في التكبير، والظاهر انه افضل حيث قيد به في غيره، مثل صحيحة حماد وصرح المصنف في المنتهى بالجواز ونقله عن الشيخ ويدل عليه ايضاً خبر علي بن الحسين عليه السلام كما سيأتي. والمراد بالترسل: التأنى، وعدم الاستعجال: والترتيل كما في القراءة:

(١) — وسائل باب ١ من أبواب الركوع حديث — ١.

(٢) — الوسائل باب ١ من أبواب افعال الصلاة، فقه من حديث — ١.

**السادس السجود:** ويجب في كل ركعة سجدتان هما معاركن، تبطل الصلاة بتركهما معاً، عمداً و سهواً، لا يترك أحديهما سهواً، ويجب في كل سجدة وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه، وعدم علو موضع الجبهة عن الموقف بازيد من لبنة، والذكر فيه مطلقاً على رأى، والسجود على سبعة أعضاء: الجبهة، والكفين، والركبتين، وإبهامى الرجلين، والطمأنينة فيه بقدر الذكر، ورفع الرأس منه، والجلوس مطمئناً عقيب الأولى، والعاجز عن السجود يؤمى، ولو احتاج الى رفع شيء يسجد عليه فعل، وذو الدمع يحفر لها ليقع السليم على الأرض، وإن تعذر سجد على أحد الجبينين، فإن تعذر فعلى ذقنه، ويستحب له التكبير قائماً، والسبق بيديه الى الأرض، والأرغام بالأنف، والدعاء، والتسبيح. ثلاثاً. أو خمساً. أو سبعاً، والتورك، والدعاء عنده، وجلسة الاستراحة، وبحول الله، والأعتماد على يديه عند قيامه، سابقاً برفع ركبته، ويكره الإقعاء. (٥)

وكذا في ذكر السجود، وقد صرح بعدم الاستمجال في خبر آخر (١). ولعل الجهر لغير المأموم: لما ثبت الاختفاء له في اذكاره ودلت عليه صحيحة حفص بن البختري. قال ينبغي للأمام أن يسمع من خلفه التشهد ولا يسمعه شيئاً (٢).

**قوله: «(السادس السجود الح)»** قال المصنف في المنتهى: السجود شرعاً وضع الجبهة على الأرض. وهو صريح في عدم دخول وضع باقى الأعضاء في الحقيقة، فيكون واجباً من واجباته كالذكر.

ولعل المراد بالأرض ما يجوز السجود عليه عندهم، أو يكون ادخال غيرها فيها بدليل، ثم عمم السجود باصطلاح آخر (٣): وفيه من المبالغة على كونه على

(٥) لا معنى أن الشارح قد سره لمالم يتعرض لشرح هذه العبارات مرتين، بل قد صرح بعض عبارات وأمر بعضها على خلاف المتن قلنا وصحاحها دقة، فنعني..

(١) الوسائل باب ٥ من أبواب الركوع حديث ٥ و لفظ الحديث (عن داود الأبررى عن أبي عبد الله عليه السلام قال أدنى التسبيح ثلاث مرات وإن ساجد لا تمحل بهن).

(٢) الوسائل باب ٦ من أبواب التشهد. حديث ١.

(٣) حيث قال المصنف في المنتهى. بعد قوله وضع الجبهة على الأرض. ويجب فيه السجود على

الأرض ما لا ينحني، فينبغي عدم الترك.

وقد ادعى على كونهما واحين في كل ركعة: الاجماع: بل على ركنيتهما، بمعنى انه لو تركنا اوزيد تامعاً تبطل الصلاة: دون كل واحدة منهما، وان صدق عليه حينئذ ترك الركن في الجملة، لظهور ترك الكل بترك الجزء: لعدم الدليل ببطلانها بالترك على هذا الوجه، لان الدليل هو الاجماع وبعض الاخبار، وهما مادلاً على البطلان حينئذ، بل دلاً على الصحة، فالمراد بترك الركن تركه بالكلية بحيث ما يبقى منه ما يعتبر جزءاً او عبادة.

ولاشك في اعتبار السجدة الواحدة، وكونها عبادة: للاخبار والاجماع وعدم ذلك في اجراء النية والتكبير، بل قيل لاجزاء للنية فانه ما لم يصح الكل لم يعد ذلك الجزء عبادة: وعلى تقدير التسليم. يقال انما ثبت شرعاً البطلان بترك هذا الركن بالكلية بخلاف غيره.

واما دليل البطلان بزيادة الأركان بخصوصه، فغير ظاهر: فكانه الاجماع، وحمل عليه بعض الاخبار المطلقة، لكن لادلالة لها على زيادة الاركان ولو سهواً.

وايضاً الظاهر ان لا خلاف في وجوب الطمأنينة فيه بقدر الذكر: ويدل عليه ما في رواية تعميم المسي بصلاته. من قوله عليه السلام (ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً) كما في الركوع (١).

ولكلام في ركنيتها، وتعيين الذكر، ومقداره: مثله في الركوع، فيجوز مطلق الذكر. والتسييح المشهور انحوط، للخروج عن الخلاف وظاهر بعض الاخبار (٢): واقل العvisلة في اختيار ذلك، المشهور واكثرهما كما مر في

الاعضاء السبعة لجهه والكفان وركنيتان..

(١) - جامع خاديت لسبعة، باب ٢ من ابواب كمية الصلاة وآدابها، فقرة من حديث - ١٠ ومي

صحيح البخاري (باب وجوب امرأة للامام وماموم).

(٢) - تقدم في بحث الركوع

الركوع: بترسل. امام، وقول الشيخ رحمه الله - بطلان الصلاة بترك السجدة الواحدة اذا كانت من الاولين من الرباعية والثانية والثلاثية كما في الركوع - مستند الى صحيحة البرنطى (في التهذيب والكافي) قال سألت ابا الحسن عليه سلام عن رجل يصلي ركعتين ثم ذكر في الثانية وهو راكع انه ترك سجدة في الاولى؟ قال كان ابو الحسن عليه السلام يقول اذا ترك (تركت خ ل) السجدة في الركعة الاولى فلم يدر واحدة او اثنتين استقبلت الصلاة حتى تصح لك ثنتان، واذا كان (كنت خ ل) في الثالثة والرابعة فتركت سجدة بعد ان تكون قد حفظت الركوع اعتدت السجود (١).

وليس من قوله (واذا كان الخ) في الكافي، بل في التهذيب والامتنان:

ولا يخفى انها ليست بصريحة في مطلوبة: بل ظاهرها الاعادة مع الشك في كونها واحدة او اثنتين: فيحتمل كون ذلك لعدم تحقق الركن.

مع ان اكثر الاصحاب على عدم الفرق بين الاولين وغيرها، للاخبار الكثيرة: مثل رواية اسماعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل نسي ان يسجد السجدة الثانية حتى قام فذكر وهو قائم انه لم يسجد؟ قال: فليسجد مالم يركع، فاذا ركع فذكر بعد ركوعه انه لم يسجد فليمض على صلاته حتى يسلم ثم يسجد فانها قضاء (٢)، قال: وقال ابو عبد الله عليه السلام ان شك في الركوع بعد ما سجد فليمض، وان شك في السجود بعدما قام فليمض، كل شيء شك فيه بعد ما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه (٣) وسنده جيد ليس فيه غير موثق الا محمد بن عيسى الاشعري (٤) ابو احمد المذكور في القسم الاول من الخلاصة المدحوخ في الجملة:

(١) - الوسائل باب ١٤ من ابواب السجود حديث ٣.

(٢-٣) الوسائل باب ١٤ من ابواب السجود حديث ١ و هي باب ١٥ من هذه الابواب حديث ٤ و

في باب ١٣ من ابواب الركوع حديث ٤.

(٤) - سنده كما في التهذيب هكذا (سند، عن احمد بن محمد، عن ابيه، عن عبد الله بن سمير، عن

اسماعيل بن جابر).

ويفضاً يدل عليه رواية محمد بن منصور (١) ولكن مسنده غير واضح مع الاضمار (٢).

ومع ذلك لا يبعد القول بمضمون رواية الشيخ لصحتها وتفصيلها وحمل المجمل عليها.

ويبقى حملها على الذكر بعد الركوع، فانه ينفي الاعداد حينئذ، لانه لا يمكن التدارك وقبله يمكن التدارك: مع انها غير صريحة في المطلوب: ويحتمل كون المنسى السجدين معا فلا يفيد تدارك السجدة: وحينئذ لا فرق بين الاولين وغيرهما: وما يفهم العرق صريحاً منها فافهم.

واما كون السجدة الواحدة ركناً كما نقل عن ابن ابي عقيل فليس بواضح الدليل، بل الدليل على خلافه واضح.

واما دليل وضع الجهة على ما يصح السجود، فقد مضى، بحيث فهم منه اجزاء وصول بعض الجهة من غير اشتراط الدرهم كما نقل عن البعض، فلا يبعد الاكتفاء بما يصدق في باقى الاعضاء بالطريق الاولى، لعدم نقل الخلاف وصدق الاسم:

ويحتمل الاستيعاب لاحتمال اقتضاء العرف ذلك، مع عدم النص بالاجزاء في الجملة: ولهذا قال المصنف في المنتهى عندى فيه تردد بعد ان جزم بالأجزاء قبله، ويبقى ان لا يترك ذلك، لذلك.

واما دليل وجوب التساوى بين المساقط والمسجد فقد مر (٣): والظاهر عدم الوجوب لآ عدم ارتفاع المسجد عن الموقف لعدم الدليل على غيره الا بتكلف، الا ان يثبت الاجماع والظاهر ان الاجماع، على المستثنى فقط كما يفهم من المنتهى والذكرى، وما اوجب في المنتهى الآ عدم رفع الجهة عن الموقف بالمقدار المذكور.

(١) - الوسائل باب ١٤ من ابواب السجود، حديث ٦.

(٢) - مسنده كما في التهذيب هكذا (احمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن احمد، عن موسى بن

عمر، عن محمد بن منصور قال: سأله الخ).

(٣) - اى في مكان المصلي مراجع.



وكذا من البحث عن السجود على الأعضاء السبعة، وكأنه اجماعى  
الاصحاب، ويدل عليه الاخبار(١).

وكذا عن استحباب وضع الانف على ما يصح السجود، دون وجوبه:  
والعمدة فيه الخبر الصحيح(٢) مع الاصل، وعدم دليل صالح: ورواية عمار- عن  
جعفر عن ابيه عليهما السلام قال: قال على عليه السلام: لا تجزى صلاة لا يصيب  
الانف ما يصيب الجبين(٣) وهى مع ضعفها ومعارضتها باقوى منها- محمولة  
على الاستحباب.

وفىها دلالة على ان المراد بالارغام: ليس وضع الانف بالتراب، كما هو  
فى اللغة، وان كان ذلك اولى.

ثم الظاهر: ان يتأدى الاستحباب بوضع جزء مامنه: ونقل عن السيد  
الموجب: الطرف الاعلى، واختياره اولى.

ثم ان الظاهر: عدم الخلاف، فى وجوب رفع الرأس عن السجدة الاولى  
والجلوس مطمئنا بما يسمى، كما فى الرفع عن الركوع: ويدل عليه، الصلاة  
البيانية مع قوله صلى الله عليه وآله (صلوا)(٤) وصحبة حماد(٥) وغيرها،  
فتأمل.

وينبغى الجلوس متوركاً: والاستغفار حينئذ بين تكبيرتين، بقوله:  
(ستغفر ربى واتوب اليه) فى التهذيب وفى الفقيه زيادة (الله) قل (ربى)  
(٦) والكل حس، لما فى صحبة حماد(٧).

واما دليل ايماء العاجز عن السجود بالكلية: بالرأس اولاً، ثم بالعين:

(١)- الوسائل باب ٤ من ابواب السجود، مراجع.

(٢)- الوسائل باب ٤ من ابواب السجود حديث-٢ ولفظ الحديث (اما لفرس عهد نبيك والا عام  
بالانف منه من رسول الله صلى الله عليه وآله).

(٣)- الوسائل باب ٤ من ابواب السجود حديث-٤.

(٤)- البخارى (باب الاذان للمسافر اذا كانوا جماعة و الاقامة).

(٥)- الوسائل باب ٦ من ابواب افعال الصلاة قطعة من حديث-١ و لفظ الحديث (ثم رفع رأسه من  
السجود، فلما استوى حاله قال: الله اكبر).

(٦-٧)- الوسائل باب ٦ من ابواب افعال الصلاة حديث-١.

وكذا رفع الشئ ولو بالاجرة اليه ليسجد ان امكر. فقد مر في بحث الركوع: ومعلوم ايضاً من عدم سقوط الميسور بالمعسور (١) ومن، اذا امرتكم شئ فتو بما استطعتم (٢) وغير ذلك.

وكذا تحفير دى الدمل - ليقع السليم من محل الوجوب، على ما يصح السجود عليه - يعلم مما سبق ايضاً.

مع ان روية مصادف بخصوصها تدل عليه: قال: حرج بي دمس، وكنت اسجد على جانب، فرأى ابو عبد الله عليه السلام اثره فقال ما هذا؟ فقلت: لا استطيع ان اسجد من اجل الدمل، فانما اسجد منحرفاً: فقال لي لا تفعل ذلك ولكن احفر حفيرة واحمل الدمل في الحفيرة حتى تقع جبهتك على الارض (٣) وفي السند - مع الارسال (٤)، وضعف مصادف - اسحاق بن عمار: ولا يضر، لانه مؤيد: لعل فيها اشارة الى كون الجاهل في مثله معذوراً، وعدم التعليم لمشبه قبل وقوعه، حيث ما اوجب القضاء وماذمه على ترك انشوائه، والعمل بما يتحمله حساً. ولو تعذر ذلك، اما لاستيعاب محل العرض، او لعدم مكان العمل، لامرأ، سجد على احد الجبينين، ذكره الاصحاب: بل يفهم عدم الخلاف في تقديمه على الذقن من الشرح.

والظاهر استخير بينهما، ولا يبعد كون اليمنى اولى من اليسار، والحروح عن خلاف الصدوقين كما قاله في الشرح.

وان تعذر سجد على الذقن: ولا يبعد وجوب كشفه، بحيث يصل الشرة

(١) - رواه ابن ابي حمزة الاحمدي في عوالي اللآلي عن رسول الله صلى الله عليه وآله

(٢) - صحيح مسلم (باب فرض الحج مرة في العمر) عن ابي هريرة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ايها الناس قد فرض الله عليكم الحج، فحجوا فقال رجل: اكل عام ما رسول الله صكت حتى فيها ثلاثاء، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو طلت معي لوجدت، ولما استطعتم. ثم قال دروي ماتركتكم، فانما هلك من كان فيكم بكثرة سؤالهم واحتلالهم على انبيائهم. فاد امرتكم شئ فتو بما استطعتم و اذا هيئتكم عن شئ فدموه).

(٣) - الوسائل باب ١٢ من ابواب السجود حديث ١.

(٤) - سند الحديث كما في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد، عن حماد بن يحيى، عن معاذ بن

عمار، عن بعض اصحابه، عن مصادف).

على ما يصح السجود عليه، لانه الدق: ولو تعذر اكتفى بالشعر: وهذا الحكم ايضاً مشهور بينهم، بل لا يبعد كونه اجماعياً، وتدل عليه ايضاً مرسله على بن محمد باساده عن الصادق عليه السلام، وقد سئل عن بجهته علة لا يقدر على السجود عليها؟ قال: يضع دقه على الارض: ان الله تعالى يقول (و يخروا للاذقان سجداً — ١) (٢) وهذه وان كانت مطلقة، لكن الظاهر انها مقيدة بعدم امكان وضع الصحيح من محل المرض، بالمقل والقل، والحبر المتعذر.

واما تقييدها بتعذر الحبيس، فكانه للاجماع والشهرة.

والظاهر ان المراد بالتعذر هو المشقة الشديدة كما في غير هذه المسئلة.

وان المراد بالارض ما يصح السجود عليه، او على طريق التمثيل والاولوية.

ودليل استحباب التكبير قائماً رافعاً، هو الشهرة، بل الاجماع: والخلاف المنقول عن السيد في وجوب الرفع فقط، لا يدل على خلافه في وجوب التكبير: ولا يرد انه لا يعقل وجوب كفيته الممتنع، فانه بمعنى الشرط والوجوب المقيد، فلا يشرع بدونه، كالوصوء للصلاة المندوبة وغيره.

وبدل على الرجحان في الجملة، الاخبار، مثل صحيحة حماد (٣) وما في صحيحة زرارة: فاذا اردت ان تسجد فارفع يديك بالتكبير وخر ساجداً وابدأ بيديك اهـ (٤).

لعل دليله السيد، ولكن فيه تأمل، لورود كثير من المندوبات في هذا الخبر بنقطة الامر: مثل (وابدأ) بحيث يطرأ عدم ارادة الوجوب، وعدم صحة الاستدلال على الوجوب بمجرد، مع مخالفته للشهرة العظيمة: والاصل دليل قوي، قد بقوى بالشهرة، مع ضعف ما يدل على الوجوب لما قلناه، ويؤيده ترك

(١) - سورة الاسراء - ١٠٧

(٢) - الوسائل باب ١٢ من ابواب السجود حديث - ٢.

(٣) - الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة قطعة من حديث - ١ ولفظ الحديث (ثم كبر وهو قائم و رفع يديه حيال وجهه وسجد الفح).

(٤) - الوسائل باب ٢ من ابواب افعال الصلاة قطعة من حديث - ٣.

ذلك لرفع في صحيحة زرارة وحماة للركوع كما مر: حيث قال: فإذا أردت أن تركع فقل وست متصب، الله أكبر، (١) ولو كان واجباً لما حسن تركه: والظاهر عدم الغائل بافراق.

ولعل هذه لروية وحسنه الحلبي الآتية، هو دليل من أوجب التكبير، غير تكبيرة الافتتاح: وما مر من اشتغالهما على المندوبات الكثيرة— بحيث يفهم، أن ليس سوقهما لبيان الواجبات، مع الأصل، والشهرة— يرجع الاستحباب، ويؤيده ما يدل على أجزاء التكبير الواحد، مثل صحيحة زرارة في الفقيه: إذا كنت كبرت في أول صلاتك، بعد الاستفتاح بأحدى وعشرين تكبيرة، ثم نسيت التكبير كله، أولم تكبره، اجزئك التكبير الأول عن تكبير الصلاة كلها (٢) وصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إذا كنت اماماً اجزئتكم تكبيرة واحدة، لأن معك ذال الحاجة والضعيف والكبير (٣) فأمل فيه.

ثم الظاهر عدم اشتراط الحلوس لتكبير السجود، كالقيام في تكبير الركوع، لا أنه أولى، للأصل وحسن الذكر: ذكره في المستهق، ونقله عن الشيخ وحوزه، ولكن عدم تركه أولى، والرفع مع الهيئة، لظاهر الرواية الصحيحة (٤) في بيان تعليم الصلاة.

وقد فهمت دليل استحباب سبق وضع اليدين على الأرض قبل الركبتين: من قوله عليه السلام (وأبدأ بيديك تضعهما على الأرض قبل ركبتك—هـ) مع عدم القائل بالوجوب على الظاهر: والأصل، والأوامر المطلقة.

وينبغي الدعاء بما في حسنة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إذا سجدت فكبر وقل: اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت وعليك

(١) — الوسائل باب ١ من أبواب الركوع قطعة من حديث—١.

(٢) — الوسائل باب ٦ من أبواب تكبيرة الاحرام حديث—١.

(٣) — الوسائل باب ٦ من أبواب تكبيرة الاحرام حديث—٩.

(٤) — الوسائل باب ١ من أبواب افعال الصلاة، قطعة من حديث—١ ولفظ الحديث (ثم رفع رأسه من

السجود فلما استوى حالاً قال، الله أكبر).

(٥) — الوسائل باب ١ من أبواب افعال الصلاة قطعة من حديث—٣.

توكت، وانت ربي، سجد وجهي للذي خلقه، وشق سمعه ونصره، الحمد لله رب العالمين، تبارك الله احسن الخالقين: ثم قل: سبحان ربي الاعلى: ثلاث مرات: فاذا رفع رأسك، قل بين السجدين: اللهم اعصر لي وارحمني واحرمي وارفع عني (وعافسي) اني لما انزلت الي من حير فقير، تبارك الله رب العالمين (١) ويفهم منها حواز الاختصار بحذف (وبحمده) (٢) ويجوز ذكرها ايضاً، لقول الاصحاب، وغيرها من الرواية، مثل صحيحة حماد (٣) وفيها ايضاً دلالة ماء على عدم وجوب رفع اليدين بالتكبير، والا لما حس الشرك، وايضاً في بعض الاخبار ان رفع اليد بالتكبير زينة (٤) فيدل عليه: وكذا في صحيحة حماد: ثم رفع رأسه من السجود، فلما استوى حالساً، قال: لله اكبر (٥) حيث ترك ارفع، فلو كان واجباً لما ترك: ولو فعل، لما نقله حماد هكذا.

وادل من ذلك قوله عليه السلام في تكبيرة الاحرام: وقال بحشوع، الله اكبر (٦)، فانه اذا لم يجب في التكبير الواجب، لم يجب في غيره بالطريق الاولى.

وايضاً قد يقال: فيها دلالة ماء على وجوب الجلوس بين السجدين، فان الامر بالدعاء بينهما، يستلزمه: ولما ثبت استحباب الدعاء لدليل، نفى وجوب لجلوس، فتأمل فيه.

(١) - الوسائل باب ٢ من ابواب السجود حديث-١.

(٢) - انظر ان النسخة التي كانت عند المصنف لم يكن لفظ (وبحمده) ولكنها موجودة في نسخة من الكافي والتهذيب والوسائل.

(٣) - الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة قطعة من حديث-١ ولفظ الحديث (وسجد و وضع يديه الى الارض قبل ركعته، وقال سبحان ربي الاعلى و بحمده ثلاث مرات له).

(٤) - الوسائل باب ٩ من ابواب تكبيرة الاحرام حديث-١٤ ولفظ الحديث (وان لك شيئاً ربه و ان ربه الصلاة رفع الايدي عند كل تكبيره) واصناف باب ٢ من ابواب الركوع حديث- ٤ ولفظ (عن زرارة قال: قل ابو عبد الله عليه السلام: رفع يديك في الصلاة ربهتها).

(٥) - الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة قطعة من حديث-١.

(٦) - الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة قطعة من حديث-١ والصحيح مانعه لتأخر كما في التهذيب و عبارة الحديث في الوسائل هكذا (محشوع واستكانة فقال: الله اكبر)

ويبغى الجمع بين هذا الدعاء، والاستغفار المفهوم من صحيحة حماد (١) على مامر، ويمكن التوزيع باعتبار الاوقات. وما التورك، فهو مفهوم من صحيحة حماد (٢).

واما جلسة الاستراحة: وهي الجلوس بعد السجدة الثانية فلا خلاف في كونها راجحة على الطاهر: وانما الخلاف في الوجوب والاستحباب، وما نقل الوجوب الا عن السيد.

والاصل، ولاوامر المطلقة، وتركها في تعليمه صلى الله عليه وآله الصلاة للمسيء (٣) وعدم فعلها في تعليمه عليه السلام حماداً الصلاة، لعدم النقل: مع نفيه الامور الدقيقة من المندوبات، مثل ضم بعض الاصابع وبشر البعض - دليل على عدم الوجوب.

وماروى عن ابي بصير - قال: قال ابو عبد الله عليه السلام اذا رفعت رأسك في (م - خ) في السجدة الثانية من الركعة الاولى حين تريد ان تقوم، فاستو جالساً ثم قم (٤) وان دل بظاھرہ على الوجوب، ومثله اخبار اخر (٥) الا انه لعدم صحة السند، مع مامر - يحمل على التنب، للجمع بينه وبين مامر، وبين موثقة زرارة (لعبدالله بن بكير (الثقة) وهو ممن اجمع: قال رأيت ابا جعفر و ابا عبد الله عليهما السلام اذا رقا رؤسهما من السجدة الثانية بهضا ولم يحلما (٦).

والعجب من السيد: يذهب الى وجوب امثاله، بامثاله، مع عدم قبوله الخبر الواحد من العدر. لعل له دليل آخر غيره، وينقل في اكثر هذه المسائل، الاجماع، وليس بثابت بحيث ينفع مع هذه الشهرة العظيمة: وهو اعرف بما قال:

(١-٢) الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة عظيمة من حديث ١ و لفظ الحديث (ثم بعد على حانبه الايسر و وضع ظاھر قدمه اليسرى على باطن قدمه اليسرى، وقال استغفر الله ربى وثوب اليه).

(٣) - جامع احاديث الشيعة باب ٢ من ابواب كيفية الصلاة وادائها حديث - ١٠ عن عوالي الثاني، و قريب منه ما في صحيح البحارى (باب وجوب القراءة للامام والماموم في الصلوات كلها في العصر و بصر، و ما يجهر فيها وما يحذف).

(٤) - الوسائل باب ٥ من ابواب السجود حديث - ٣.

(٥) - الوسائل باب ٥ من ابواب السجود فرائع.

(٦) - الوسائل باب ٥ من ابواب السجود حديث - ٢.

ولعله أراد شدة الاستحباب، فيصح الاجتماع، فانه كثيراً ما يقال للتدب، الوجوب، وللكرهية التحريم: وهو كثير في كلام المتقدمين، مثل الشيخ المفيد، والصدوق، على ما رأينا وغيرهما، على ما قيل.

ودليل استحباب تقديم الركعتين عند القيام، معتمداً على كفيه (مع القول المذكور)، صحيحة أبي بكر الحضرمي، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام. إذا قمت من الركعتين (الركعة - خ كا) فاعتمد على كفيك. وقيل بحول الله (وقوته كا) أقوم واقعد: فإن علياً كان يفعل ذلك (١) وغيرها أيضاً: وفي صحيحة رفاعه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول، كان على عليه السلام إذا نهض من الركعتين الأولتين: قال بحولك وقوتك أقوم واقعد (٢) وفي صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا جلست في الركعتين الأولتين (أوبين خ) فتشهدت ثم قمت: فقل بحول الله وقوته أقوم واقعد (٣) وهذه تدل على استحباب هذا القول بعد القيام من التشهّد:

ويدل على استحبابه عند مطلق القيام، كما هو المتبادر من المتن صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال إذا قمت من السجود قلت: اللهم ربي بحولك وقوتك أقوم واقعد: وإن شئت قلت: واركع واسجد، (٤) وصحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا قام الرجل من السجود، قال بحول الله وقوته أقوم واقعد (٥): ولعل ما ذهب إلى الوجوب أحد، فحمل على الاستحباب: ولما مر.

وأما دليل كراهة الإقعاء: فأخبار مثل صحيحة معاوية بن عمار وابن مسلم والحلي قالوا لا تقع في الصلاة بين السجدة كإقعاء الكلب (٦) وفي الموثق عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تقع بين السجدة إقعاء (٧)

(١) - الوسائل باب ١٣ من أبواب السجود حديث - ٥

(٢) - ٣ - ١ - ٥ - الوسائل باب ١٣ من أبواب السجود. حديث - ٤ - ٣ - ١ - ٢

(٦) - الوسائل باب ٦ من أبواب السجود حديث - ٢.

(٧) - الوسائل باب ٦ من أبواب السجود حديث - ١.

**السابع التشهد:** ويجب عقيب كل ثنائية، وفي آخر الثلاثية والرابعة أيضا

ومافى صحيحة زرارة لطويله: وإياك القعود على قدميك فتأذى بذلك ولا تكن قاعداً على الأرض فتكون أما قعد بمعصك على بعض فلا تصرف لتشهد والدعاء (١) والعلة المذكورة هي التشهد جارية في غيره، وكأنه إجماع. و ماورد في جوار بين السجدين في صحيحة الحلبي (٢) فيمكن حملها على الجواز أو على التقية..

قال في المنتهى: الإقواء عبارة عن أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض ويجلس على عقبيه، وقال بعض أهل اللغة: هو أن يجلس الرجل على يتيه ناصباً فخذه، مثل إقواء الكلب: والاول أولى، لأنه تفسير الفقهاء، ويمكن فهمه من بعض الروايات، مثل صحيحة زرارة، وإياك القعود على قدميك الحديث.. قوله: (و يجب عقيب كل ثنائية الخ) قال في المنتهى: وهوى التشهد واجب في كل ثنائية مرة، وفي ثلاثية ورباعية مرتين، وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام، فدليل وجوبه الإجماع.

و يدل عليه أيضا بعض الاخبار المذكورة في احكام السهو، مثل ما روى في حصة وصحيحة زرارة عن احدهما عليهما السلام (و اربع سجعات و هو قائم بفاتحة الكتاب و يتشهد-٣) وفي رواية ابي بصير (و يرجع و يتشهد-٤) و صحيحة محمد بن احمد عن احدهما في الرجل يفرغ من صلاته و قدسى التشهد حتى ينصرف؟ فقال (ع) ان كان قريبا رجع الى مكانه فيتشهد، والا طلب مكانا نظيفا فتشهد فيه، فقال: اما التشهد سنة في الصلاة (٥): لعله اراد بها، الواجب بالسنة و عدم الركنية، و عدم البطال بتركه سهوا.

(١) - الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة ففصله من حديث- ٣.

(٢) - الوسائل باب ٦ من ابواب السجود حديث- ٣.

(٣) - الوسائل باب ١١ من ابواب الحظ في الصلاة حديث- ٣.

(٤) - الوسائل باب ٩ من ابواب التشهد حديث- ٤ و الحديث عن محمد بن علي الحلبي فراجع.

(٥) - الوسائل باب ٧ من ابواب التشهد حديث- ٢.



## الشهادتان والصلاة على النبي وآله عليهم السلام

و ما يدل على قضائه، مثل ما في قوله في الصحيح، قال: ينصرف فيتوضأ فان شاء رجع الى المسجد، وان شاء قضى بيته، وان شاء حيث شاء فقد قيتشهد ثم يسلم،، وان كان الحدث بعد الشهادتين فقد مضت صلاته (١).  
و هذا يدل على عدم وجوب السلام: و وجوب الشهادتين: ولعله محمول على من نسي التشهد واعتقد تمام الصلاة فحدث، والاوجب الاعادة على ما قالوه، فتأمل.

و ايضا يدل عليه ايجاب سجود السهو على من قام ناسيا و ذكر بعد الركوع: و هي احبار كثيرة، مثل صحيحة سليمان بن خالد قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ان يحل في الركعتين الاوليتين؟ فقال: ان ذكر قبل ان يركع فليجلس، وان لم يذكر حتى يركع فليتم الصلاة حتى اذا فرغ فليسلم، (وسلم وسجد - خ ل) و ليسجد سجدتي السهو (٢) وفيه دلالة ما على وجوب السلام: و كونهما بعده، و لو كانا للقيصة.

و اما ما يدل على تعيينه فهو روايات مختلفة و اوضحها سندا و موافقة للمذهب ما رواه الشيخ في الكتابين عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام التشهد في الصلوات؟ قال مرتين، قال قلت كيف مرتين؟ قال: اذا استويت جالسا فقل اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له، و اشهد ان محمدا عبده ورسوله، ثم ينصرف، قال قلت، قول العبد، التحيات لله (الصلوات) اطيبات له؟ قال هذا للطف من الدعاء يلطف به العبد ربه (٣).

و اظن صحة هذا السند لان الظاهر ان احمد، هو ابن محمد بن عيسى الثقة، واليه صح طريق الشيخ، لنقله عن علي بن حكم و التصريح به في مثله، و

(١) الوسائل باب ١٣ من ابواب التشهد حديث ١ و صدر الحديث هكذا (عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يحدث بعد ان يرفع رأسه في السجدة الاخيرة و قبل ان يشهد؟ قال: ينصرف الحديث).

(٢) الوسائل باب ٧ من ابواب التشهد حديث ٣

(٣) - الوسائل باب ٤ من ابواب التشهد حديث ٤.

بالجملة ذلك واضح عند المتتبع. و ان علي بن حكم هذا هو الثقة الكوفي، لان الشيخ رحمه الله ما ذكر في فهرسته الا ذلك و نقل بالطريقين نقل احمد بن محمد عنه: و كثيراً ما يسمى العلامة الخبر الواقع يوفيه مع نقل احمد عنه، بالصحة: و هو لا يعد كثيرة، و قد سمي في المنتهى هذا السند بعينه صحيحاً في بحث افضلية ما يقرء في الصلاة: قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام القراءة في الصلاة فيها شيء موقت الح: (ابا - ط و يى) ايوب هو ابراهيم بن عيسى الثقة: و محمد بن مسلم واضح، و ما اعرف وجه عدم تسميته هنا بذلك في المنتهى:

فهى تدل على وجوب التشهد فيها مرتين، فيكون المراد بالصلاة هنا غير الثنائية.

و يمكن ان يكون المراد بالمرتين الشهادتين، و هو اولى: و على تعيينه؛ و عدم اجزاء مطلق الشهادة: و على وجوب الجلوس مستوياله: و عدم وجوب الزائد على ما فيها؛ و عدم وجوب التسليم؛ بل الصلوة ايضاً: الا ان يحمل على الانصراف عن التشهد، و هو بعيد: و يمكن ايجابها بدليل آخر كما سيحيى، فيكون المعنى فينصرف بعدها: و يؤيده ما رواه في الموثق عن عبد الملك بن عمرو الاحول (الممدوح في الخلاصة، وفي رجال ابن ابي داود نقلاً عن الكشي ثقة و ليس في كش ثقة، بل روى عن عبد الملك رواية دالة على مدحه و توثيقها لعبد الله المجمع عليه) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: التشهد في الركعتين الاولتين، الحمد لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له، و اشهد ان محمداً عبده و رسوله، اللهم صل على محمد و آل محمد و تقبل شفاعته و ارفع درجته، (١) و حرج (الحمد لله)، و (تقبل شفاعته الخ) عن الوجوب بالاجماع و بقى الباقي تحته.

و صحيحة زرارة ايضاً قال: قلت لابي جعفر عليه السلام ما يجزى من القول في تشهد الركعتين الاولتين؟ قال: ان تقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له، قلت: فما يجزى من تشهد الركعتين الاخيرتين؟ فقال

## الشهادتان (١).

و الطاهر ان الاجماع واقع على عدم الفرق بينهما، و عدم الاكتفاء في الاولى بالشهادة الواحدة: و على عدم الفرق بينهما في وجوب القيود و عدمها، فيمكن زيادة الى آخره: اي: و اشهد ان محمداً عبده و رسوله، و يكون محذوفاً للظهور و الشهرة، و يدل عليه الاجماع والاخبار، فيكون قوله (الشهادتان) اشارة اليهما، بان يكون الالف و اللام للمعهد.

و يدل على التسوية و عدم الفرق وجوباً صحيحة احمد بن محمد عن احمد بن محمد بن ابي نصر، قال قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت فداك التشهد الذي في الثانية يحزى ان اقول في الرابعة؟ قال: نعم (٢).

فينبغي حمل غيرها عليها: اوردتها، لعدم القول به، و ضعف السند، مثل ما رواه حبيب الخثعمي (فيه خلاف و الظاهر انه ثقة، و في الطريق سعد بن بكر) عن ابي جعفر عليه السلام يقول اذ اجلس الرجل للتشهد فحمد الله اجزئه (٤) و مثله ما رواه بكر بن حبيب المجهول: لو كان كما يقولون واجبا على الناس هلكوا انما كان القوم يقولون ايسر ما يعلمون اذا حمدت الله اجزئك (عك كا) (٥) و حملهما الشيخ و المصنف على الزيادة على الشهادة: مع ضعف السند: فينبغي الاحتياط باختيار ما في صحيحة محمد: بل ما في رواية عبد الملك الممدوح في الخلاصة و رجال ابن داود كما مر في الاول، و في الثاني ما رواه ابو بصير فيه، و هو الطويل المذكور في التهذيب و المصباح و الذكرى و غيرها، و سيحیی: بل الاولى في الاول ايضاً ما رواه فيه لكن بزيادة (اشهد) بعد الواو، و قبل (ان محمداً).

(١) - الوسائل باب ٤ من ابواب التشهد حديث-١.

(٢) - الوسائل باب ٤ من ابواب التشهد حديث-٣.

(٣) - و سند الحديث كما في التهذيب هكذا (احمد بن محمد، عن ابن ابي عمير، عن سعد بن بكر، عن حبيب الخثعمي).

(٤) - الوسائل باب ٥ من ابواب التشهد حديث-٢.

(٥) - الوسائل باب ٥ من ابواب التشهد حديث ٢ و الراوى، بكر بن حبيب، راجع.

## والجلوس مطمئناً بقدره ويستحب التورك

و الظاهر عدم الخلاف في وجوب الجلوس مطمئناً بقدره و قدر الصلاة،  
قال في المنتهى: ذهب اليه علما ثنائيا اجمع، وهو قول كل من اوجب التشهد،  
و استحباب التورك: و ايضا يفهم من مثل صحيحة حماد (١): و كذا  
يفهم وجوب التشهد منها، و من مداومتهم: مع القول في البيانية (صلوا) (٢).  
و ذلك يفيد وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم و على  
آله: و يدل عليه ايضا ماورد في الترغيب و التحريض بالصلاة عليه و آله كلما  
ذكر، و ان تركها موجب لدخول النار (٣): و قول ابي جعفر عليه السلام و صل على  
النبي (ص) كلما ذكرته او ذكره ذاكر عندك في اذان او غيره (٤) و روى ذلك  
في الكافي في بحث الاذان صحيحا.  
فتلك الاخبار اما مخصوصة بهذه الحالة، لعدم القول بالوجوب على المشهور  
الا في هذه الحالة او هذه الحالة داخلة فيها..  
و تلك الاخبار كثيرة من طريق العامة (٥) و الخاصة، و كانه اجماع.

(١) - ابوسائل باب ١ من افعال الصلاة حديث ٢

(٢) - صحيح البخاري (باب الاذان للمسلم اذا كانوا جماعة و الإقامة، و كذلك بفرقة و جمع، و قول  
المؤذن الصلاة في الرحا في الليلة الباردة او المطيرة).

(٣) - ابوسائل باب ٤٢ من ابواب الذكر و غيره فراجع.

(٤) - ابوسائل باب ٤٢ من ابواب الاذان و الإقامة حديث ١.

(٥) - رواه البخاري في صحيحه في تفسير سورة الاحزاب، عند تفسيره لقوله تعالى (ان الله و ملائكته  
يصلون على نبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه و سلموا تسليما) و رواه مسلم في صحيحه، باب الصلاة  
على النبي، حديث ٤٠٥ - و لفظ الحديث (عن ابي محمد الانتصاري، قال: اتانا رسول الله صلى الله عليه  
(وآله) و سلم و نحن في مجلس سعد بن عباد، فقال له بشير بن سعد: امرنا الله ان نصلي عليك يا رسول الله،  
فكيف نصلي عليك؟ قال: صككت رسول الله صلى الله عليه (وآله) و سلم حتى تمينا انه لم يأسه، ثم قال  
رسول الله، قولوا (اللهم صل على محمد و على آل محمد كما صليت على ابراهيم، و بارك على محمد و على  
آل محمد كما باركت على آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد. و السلام، كما علمتم) و روه لترمذي  
في ح ٥ حديث ٣٢٢٠ في تفسير سورة الاحزاب. و رواه ابن ابي دلود في سننه، كتاب الصلاة، باب الصلاة  
على النبي صلى الله عليه (وآله) و سلم بعد التشهد. و رواه الدرر في سننه، كتاب الصلاة باب الصلاة  
على النبي صلى الله عليه (وآله) و سلم: و رواه النسائي، كتاب السهو (باب كيف الصلاة على النبي صلى الله  
عليه (وآله) و سلم).

قال المصنف في المنتهى: ويجب فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقيب الشهادتين، ذهب إليه علمائنا اجمع في التشهد الاول والثاني: واستدل بـ (صلوا) في الآية (١) و بروايات من طريق العامة، منها ما روى جابر الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام عن ابن مسعود الانصاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من صلى صلاة لم يصل فيها على وعلى اهل بيتي لم تقبل منه (٢) وهو مذكور في الخلاف (٣): وبصحيحة زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: من تمام الصوم اعطاء الزكوة، كما ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تمام الصلاة، ومن صام ولم يؤدها فلا صوم له اذا تركها متعمدا، ومن صلى ولم يصل على النبي (ص) وترك ذلك متعمدا فلا صلاة له، ان الله تعالى بدأ بها قبل الصلاة، فقال (قد افلح من تزكى و ذكر اسم ربه فصلى—٤) (٥).

و يفهم منه ان المراد بالزكوة في الآية، الفطرة: وان التقديم في الذكر قديكون للاهتمام، و لو كان بالاول: و الظاهر ان تركها لا يضر بصحة الصوم على ما يفهم من كلام الاصحاب، فكلها محمولة على المبالغة: لدليل الاجماع ونحوه، ولو تم ذلك في الصوم لا يلزم ارتكاب مثله في الصلاة، لعدم الدليل: وفي صحتها تأمل، لوجود ابي بصير المشترك (٦): وعدم ذكرهم الطريق الى ابن ابي عمير في كتابي الخلاصة و رجال ابن داود و قد روى عند مقطوعا: و الظاهر ان الطريق اليه صحيح كما يفهم من فهرسته رحمه الله، والمشارك هو الثقة، للحكم بالصحة في ذلك المخروا مثاله: ولعله معلوم عنده كونه الثقة، فلا يضر اشتراكه عندنا. و اعلم انه قد ادعى المصنف في المنتهى اجماع علمائنا ايضا، على

(١) — سورة الاحزاب، الآية—٥٦.

(٢) — جامع احاديث الشيعة، كتاب الصلاة، في التشهد والتسليم، حديث—٣٥.

(٣) — الخلاف، كتاب الصلاة (مسئلة ١٣٢).

(٤) — سورة الاعلى، الآية ١٤—١٥.

(٥) — الرسالة باب ١٠ من ابواب التشهد حديث—٢.

(٦) — لاحظ ان للرواية سند آخر صحيح، وهو كما في النسخة هكذا (حماد بن عيسى عن حرير عن

ابي بصير وزرارة قالا. قال ابو عبد الله عليه السلام).

و الزيادة في الدعاء.  
ومندوبات الصلاة ستة: الأول: التسليم على رأى.

وحوب لصلاة على آله عليهم السلام: و ان المجزى من الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله ان يقول (اللهم صل على محمد وآل محمد) و يدل عليه ايضا ما روى عن طريقهم عن كعب الاحبار في كيفية الصلاة عليه حيث قال: قد عرفنا لسلام عليك فكيف الصلاة قال: اللهم صل على محمد و آل محمد (١).

و العجب انهم يحذفون الآل و يتركون هذا المنقول، حتى في هذا الخبر، و يقولون (قال) صلى الله عليه، افاده بعض السادة رحمه الله، و هو سيد حسن السفطى، و يدل على ذلك غيره ايضا..

والظاهر ان المراد بآله صلوات الله عليه وآله، الأئمة مطلقا، و فاطمة عليها السلام حقيقتا لا تغليا، يدل عليه وضع الآل لفة، ثم عرفا ايضا، و بعض الاخبار ايضا: ولا يدل على الاختصاص بامير المؤمنين و فاطمة و ولديهما صلوات الله عليهم اجمعين، الروايات الواقعة في سبب نزول آية التطهير: لانهم كانوا موجودين في ذلك الزمان، والحصر كان اضافيا، حيث يقول لبعض نسائه الى حبر، ولهذا اثبت الاصحاب عصمتهم بالآية فلا ينبغي قول المحقق الثاني و الشهيد الثاني به (٢).

و استحباب زيادة الدعاء يفهم مما رواه في التهذيب في رواية ابي بصير الطويلة في التشهد (٣).

قوله: «(التسليم على رأى الخ)» اعلم ان هذه المسئلة من مشكلات

(١) - كذا في متن كما ان في المتن ايضا كذلك، ولكن الظاهر ان الراوى (كعب بن صبرة) كما في سنن ابي داود (بحر الاول)، كتاب الصلاة باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله) و سلم بعد التشهد (عن كعب بن صبرة، قال: قلنا اوفالوا يا رسول الله، لم نرنا ان نصلى عليك، و ان نسم عليك، واد السلام فقد عرفناه، فكيف نصلى عليك؟ قال: قولوا: اللهم صل على محمد و آل محمد كما صليت على ابراهيم و بارك على محمد و آل محمد كما باركت على آل ابراهيم اترك حميد حميد).

(٢) - قال في روض الحسان. و المراد بآل محمد على و فاطمة و الحسنان عليهم السلام للنقل: و يطلق على باقي الأئمة الاثنى عشر تغليا.

(٣) - الوسائل باب ٣ من ابواب التشهد حديث-٢.

المن: ولهذا ترى العلامة افتى مرة بالوجوب في بعض مصنفاته مثل المنتهى، و  
اخرى بالندبية كسائر كتبه، واشكالها من وجهين: اصل الوجوب او الندب، ثم  
تعيين، الواجب والمخرج، و هو اشكل: لكثرة اختلاف الاقوال، لاختلاف  
الروايات.

و الذي يظهر على الظن هو الندبية، للاصل، والا وامر المطلقة، وعدم  
ذكره في تعليمه صلى الله عليه وآله المسمى بصلاته (١): والجواب، بعلمه، بعيد:  
اذا لعرابي ما يعرف ذلك كيف وما يعرفه الان اجلة العلماء من العامة والخاصة:  
وعدم ذكره في مثل بيان افعال الصلاة بقوله (انما صلاتنا هذه تكبيرة و  
قراءة وركوع وسجود (٢) ) وغير ذلك:

والجواب:- بانه معلوم دخول غيرها فيها، فلا يراد الحصر:- ليس بسديد، لان  
دخول شيء آخر بدليل، لا ينافي عدم دخوله.

وصحيفة الفضيل وزرارة ومحمد بن مسلم (في الزيادات) عن ابي جعفر  
عليه السلام قال: اذا فرغ من الشهادتين فقد مضت صلاته، فان كان مستعجلا في  
امري يخاف ان يفوته فسلم وانصرف اجزئه (٣).

و قوله (فقد مضت) مع (قد) التحقيقية: تدل على عدم وجوب السلام،  
فيكون قوله (فسلم) للاستحباب: وفيها دلالة ايضا على عدم وجوب

(١)- رواه البخاري في كتاب الادان. (باب وجوب لقراءة للامام و تسامع في الصوت كلها  
في الحرم والسر وما يجر فيها وما يخاف) و لفظ الحديث هكذا: (عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم دخل المسجد، فدخل رجل صلى، فلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرد، وقال  
ارجع فصل، فانك لم تفل، فرجع يصلي كما صلى، ثم جاء فلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال  
ارجع فصل فانك لم تفل، ثلاثا، فقال والذي بشك بالحق ما احسن عبره صمسي فقال: 'داقت لى  
الصلاة فكبر ثم اقرء ما تيسر منك من القرآن، ثم لركع حتى تطمئن راكعا، ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد  
حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا، و افضل ذلك في صلاتك كلها) و قريب منه في (جامع  
احاديث شعبة) باب ٢ بدء الصلاة و كيفيتها و آدابها حديث- ١٠ في موالى التالى فراجع.

(٢)- قطعة من الحديث المنقول آنفا عن جامع احاديث الشعبة باب ٢ بدء الصلاة و كيفيتها و آدابها

حديث- ١٠.

(٣)- الوسائل باب ٤ من ابواب التشهد حديث- ٢.

غير الشهادتين: كأنَّ المراد بهما مأمراً، لما قرأ.

و مافي صحيحة زرارة (ان كان الحدث بعد الشهادتين فقد مضت صلاته-١) و لعل المراد بهما مأمراً، و لا يستبعد ادخال الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله فيهما: لان في العرف يقال التشهد ويراد المجموع، و يعمل الفقهاء، فلا استبعاد في الادخال و الافراد بدليل آخر كما مر.

و مافي حديث آخر (و يتشهد ثم ينام قبل ان يسلم؟ قال: قدمت صلاته-٢) لكنه غير صحيح.

و صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام، قال: سأله عن الرجل يكون حنف الامام فيطول الامام بالتشهد فيأخذ الرجل البول، او يتخوف على شيء يفوت، او يعرض له وجع، كيف يصنع؟ قال: يتشهد هو و ينصرف ويدع الامام (٣).

و رواية الحسن بن جهم، قال: سأله (يعني ابا الحسن عليه السلام) عن رجل صلى الظهر والعصر فحدث حين جلس في الرابعة؟ فقال: ان كان قال: أشهد ان لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله فلا يعد، و ان كان لم يتشهد قبل ان يحدث فليعد (٤).

و فيه دلالة على عدم وجوب السلام، بل الصلاة ايضاً، لكن نوجبها بدليل آخر، فكان التقدير هنا، الى آخره.

و ايضاً يدل على عدم الزيادة على ما ذكر فيه: و قد مضى الزيادة: و لو كان صحيحاً كان القول باجزاء الشهادتين مطلقاً، مع التغيرات، مثل الاكتفاء (بالواو) عن (اشهد) حسناً؛ مع معاضدته بالاصل: و باجزاء الشهادتين

(١) - الوسائل باب ١٣ من ابواب التشهد قطعة من حديث-١.

(٢) - الوسائل باب ٣ من ابواب التسليم قطعة من حديث-٦ و صدر الحديث من غالب بن عثمان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سأله عن الرجل يصلي المكتوبة فيتقضى صلاته ويتشهد (الح).

(٣) - الوسائل باب ٦٤ من ابواب صلاة الجماعة حديث-٢.

(٤) - الوسائل باب ١ من ابواب مواعيد الصلاة حديث-٦ كذا في التهذيب، و في الوسائل بزيادة (و اشهد) قبل (ان محمداً) فراجع.



في الصحاح من الاخبار كما مر، الا ان في الطريق عباد بن سليمان (١) وليس  
بمذكور بمدح ولا ذم، فتأمل و احتط.

وما في حسنة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: قال اذا التفتت  
في صلاة مكتوبة من غير فراغ فاعد الصلاة اذا كان الالتفات فاحشا، و ان كنت  
قد تشهدت فلا تمد (٢) محمول على مامر: وفيها دلالة ايضا على الاكتفاء بمطلق  
التشهد، وعلى ان الالتفات عن القبلة مالم يكن فاحشا لم يضر، وقد دل عليه  
المعتبر من الاخبار ايضا، و ان القبلة ليست بشرط في النافلة كما دل عليه بعض  
الاخبار المعتبرة التي في بيان نزول (قول و جهك—٣) حيث قال: ان الله  
عز وجل يقول لبيه في القرية (قول و جهك) (٤) و قد مر: وفيها ايضا (٥) ان  
المرور لا يضر، وينبغي الدفع: و انه يجوز الصلاة مع الرعاف الكثير الذي لا يرقى  
مع حشواته، و عدم تطويلها اذا خشي ان يجيئ الدم، فيه دلالة على نجاسة دم  
الرعاف و ضربه بعد الخروج.

و صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يصلي  
ثم يجلس فيحدث قبل ان يسلم؟ قال: تمت صلاته (٦) ولا يضر وجود ابان بن  
عثمان (٧) في الطريق، لانه نقل عن الكشي: انه قال: ممن اجتمعت العصابة  
على تصحيح ما صح عنه، و ما ثبت كونه ناووسيا، بل نقل عن الكشي، قال:  
محمد بن مسعود حدثني علي بن الحسن بن فضال. قال: كان ابان بن عثمان

(١) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (محمد بن احمد بن يحيى، عن عباد بن سليمان عن  
سعد بن سعد، عن محمد بن القاسم بن هليل بن يسار، عن الحسن بن النعمان).

(٢) الوسائل باب ٣ من ابواب قواطع الصلاة حديث—٢.

(٣) سورة البقرة الآية—١٤٤.

(٤) الوسائل باب ٩ من ابواب القبلة، قطعة من حديث—٣.

(٥) اي في صحيحة الحلبي، و الحديث بتمامه موقوف في التهذيب، باب كرمية الصلاة من ابواب  
تزيادات ج ١ ص ٢٢٨ الطبعة القديمة.

(٦) الوسائل باب ٣ من ابواب التسليم حديث—٢.

(٧) و سندها كما في الوسائل هكذا (الحسين بن سعيد، عن صفاء، عن ابان بن عثمان، عن

ناووسيا، و يعارض مثل هذه الشهادة الكشي، مع ان علي بن الحسن بن فضال  
فطحي غير مقبول: على انه لامناقات (١) وهو ظاهر. و لهذا قال المصنف  
في الخلاصة و الاقرب عندي قبول روايته، و ان كان قاسد المذهب للاجماع  
المذكور، و سمي الاخبار بالصحة مع وقوعه في الطريق:

والمعجب انه نقل عنه خلافة في حاشيته على الخلاصة عن ولده، و انه قال  
في المنتهى انه واقفي لا تعويل على روايته:

و ما في حسنة زرارة (في الكافي) عن ابي جعفر عليه السلام. و ان كان  
الحدث بعد التشهد فقد مضت صلاته (٢).

و موثقة زرارة في الزيارات قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل  
يحدث بعد ما يرفع رأسه من السجود الاخير؟ فقال تمت صلاته: و اما التشهد سنة  
في الصلاة، فيتوضأ و يجلس مكانه، او مكانا نظيفا، فيتشهد (٣) و قريب منه ما  
في الكافي في الموثق عن عبيد بن زرارة (٤)، و لعل المراد بالسنة ما ثبت وجوبه  
بها، و ان الحدث وقع بعد اعتقاد الخروج عن الصلاة نياها: و حملها الشيخ و  
المصنف على من احدث بعد التشهد الواجب، للاجماع على وجوب الاعادة  
مع الحدث في اثنائها، و هو بعيد. و لعل الاول اقرب: و هما يجريان (٥)  
في حديث التسليم، لكن لا ضرورة.

و ما في صحيحة محمد عن احمد هما (ع) في الرجل يفرغ من صلاته و  
قدسى التشهد حتى ينصرف فقال: ان كان قريبا رجع الى مكانه فتشهد،  
والاطل مكانا نظيفا فتشهد فيه، وقال اما التشهد سنة في الصلوة (٦) و  
قدم معناها: و لعل الامر بالرجوع الى مكانه للاستحباب، و دلالة على المطلوب

(١) اي لا مناقاة بين كونه ناووسيا و كونه من اصحاب الاجماع.

(٢) - الواسط باب ١٣ من ابواب التشهد دليل حديث ١ و في التهذيب (بعد الشهادتين).

(٣) - الوسائل باب ١٣ من ابواب التشهد حديث ٢٠.

(٤) - الوسائل باب ١٣ من ابواب التشهد حديث ٤.

(٥) - يعني ان الحملين المذكورين يأتیان في حديث زرارة المتقدمه آنفا.

(٦) - الوسائل باب ٧ من ابواب التشهد حديث ٢.

## طاهرة

و مافى صحيحة وحسنة زرارة عنه عليه السلام فى صلاة الاحتياط، (و يشهد ولاشئء عليه) (١) ولا قائل بالفصل والاخيرتان ليستا فى الزيادات:

و قد مر بعض مايدل عليه ايضا، مثل صحيحة محمد بن مسلم: و صحيحة معاوية بن عمار قال: قال ابو عبد الله عليه السلام اذا فرغت من طوافك فأتى مقام ابراهيم عليه السلام فصل ركعتين و اجعله اماما و اقرء فى الاولى منهما سورة التوحيد قل هو الله احد و فى الثانية قل يا ايها الكافرون ثم تشهد و احمد الله و اتن عليه و صل على النبي صلى الله عليه و آله و اساله ان يتقبل منك الحديث (٢) و صحيحته ايضا عن ابي عبد الله قال: تدعو بهذا الدعاء فى دبر ركعتى طواف الفريضة، تقول بعد التشهد: اللهم ارحمنى (٣):

و اما مايدل على الوجوب؛ فقبل المداومة، و ليس بشئ؛ و الفعل مع (صلوا): و التأسى، و فيه ان الوجوب انما يفهم لو علم الوجه: فانه (ص) كان يفعل الاعم، فماتم يعلم فعله على سبيل الوجوب، يحمل على الندب مع القرية، و من المعلوم كون التسليم كذلك فهو بالحقيقة دليل الندب.

و ماروى عنه (ص) العامة (٤) و الخاصة (٥) - (مفتاح الصلاة الطهور و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم) و هى مشهورة - فيه المنع من صحة السند: و الشهرة لا يكفى فى مثلها، و عدم وضوح الدلالة، اذ كونه محللا لا يستلزم وجوبه،

(١) - الوسائل باب ١١ من ابواب الحلل الواقع فى الصلاة، طعة من حديث - ٢

(٢) - الوسائل باب ٧١ من ابواب الطواف حديث - ٣

(٣) - الوسائل باب ٧٨ من ابواب الطواف حديث - ١

(٤) - سنن ابي داود، كتاب الطهارة، (باب ٣١ - فرض الوضوء)، عن على رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم، «مفتاح الصلاة الطهور و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم» و رواه ترمذى ايضا فى كتاب الطهارة (باب ٣ ما جاء ان مفتاح الصلاة الطهور و رواه ايضا، ابن ماجه و الدارمي، و محمد بن حنبل.

(٥) - الوسائل باب ١ من ابواب الوضوء حديث - ٤ عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و اله: «مفتاح الصلاة الوضوء و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم» و رواه فى الفقه ايضا ان امير المؤمنين عليه السلام، مراجع.

على انه معلوم عدم حصر المحلل فيه، اذ لا شك ان جميع منافيات الصلاة محللة، غاية الامر لا تجوز فيها. ويحتمل كونه كذلك على سبيل الاستحباب، فانه يحللها ايضا القعود الطويل مثلا؛

و الا وامر الكثيرة جدا في اخبار الصحيحة— مثل (هكذاصل) مع فعله عليه السلام في خبر حماد—(١) فيه، ما في فعلهم، مع التاسي، فانه معلوم من ذلك الخبر: ان المقصود تعليم الصلاة في الجملة، وانها مشتملة على المنذوبات اكثر من الواجبات:

و لا يمكن اثبات الوجوب بمثله و القول بانه خرج ماثبت عدم وجوبه لبقى الباقي: — لاننا نظن عدم قصد مثله في امثاله، ولهذا ما امر حماد بالقضاء. و انه عدل فكانه (ع) ما علمه الا الصلاة الكاملة كما يدل عليه سوق الخبر.

على ان السلام غير موجود في طريق العقية و الذي هو الصحيح، بل في طريق الكافي و هو حسن لبراهيم.

و مثل قولهم سلم و يسلم— في مقام الامر في مواضع كثيرة (٢) — فيه، انه و ان وقع ذلك كثيرا جدا، ولكن ما وقع شئ منه في بيان كيفية الصلاة، و بيان حصر افعالها، بل وقع استطرادا في بيان صلاة الاحتياط، و قضاء المنسى: او سجود السهو او طريق التسليم للأمام و المنفرد والمأموم.

نعم و ردفي الزيادات خبر ابي بصير، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل صلى الصبح فلما جلس في الركعتين قبل ان يتشهد رفع؟ قال: فليخرج فليغسل انفه ثم ليرجع فليتم صلاته فان آخر الصلاة التسليم (٣) ولكن فيه انه ليس بصحيح: و معارض لما سبق (ان اخرها التشهد): ولا تصرح ايضا، لان

(١)— الوسائل باب ١ من أبواب افعال الصلاة حديث—٢ و لفظ الحديث (فلما فرغ من التشهد سلم،

فقال: يا حماد هكذاصل)

(٢)— راجع الوسائل أبواب التسليم

(٣)— الوسائل باب ١ من أبواب التسليم حديث—٤.

الجزء المستحب أيضا آخر؛ وبعد التسليم، يحمل على الاستحباب: للجمع بين الإخبار، مع مراعات الأصل؛ وكذا سائر ما يدل عليه.

والأصل دليل قوي، سيما مع عدم قوة كثيرة في دليل إفادة الأمر للوجوب مطلقا، ووجود أكثر المندوبات بصيغة الأمر؛

وكانى رأيت الصحيحتين في صلاة الطواف الدالتين على عدم الوجوب (١).

والاحتياط ليس بدليل. مع أنه لا يمكن اعتقاد وجوب ما ليس بثابت، وجوبه، بل وقد يناقش في إمكان فعله أيضا على هذا الوجه؛ وكونه ممن لم يثبت عنه ذلك يكون احتياطا، بل قد يكون خلاف الاحتياط؛ لأنه قد تعرض بفعل شيء من العبادات على غير وجه اعتقد. وقد أشار إلى مثله المصنف في المنتهى في بحث رفع اليدفي التكبير، للاحتياط وفي المختلف أيضا موجود مثله.

نعم يمكن الاحتياط في الفعل على طريق الشرطية، كما تقضى، وتعاد، وكسائر العبادات على ما هو المشهور بين الأصحاب، ولكن على طريق الوجوب فلا؛ مع أنه قد يناقش فيه أيضا، بل الاحتياط في مثله مشكل؛ إلا أنني أظن أن الأحسن هو الاكتفاء بالقربة فقط، وفيه أيضا قد يناقش، ولكن أظن أمكانه وعدم الضرر به؛ فإن مثل خبر (حماد) يدل على أن مجرد فعل المأمور به يكفي، حيث ما فصل الواجب عن الندب، وما قال أفعله على وجهه فتأمل.

و أيضا لا يدل وجوبه في السجود للسهو أن ثبت (على ما ياتي) على وجوبه؛ لعدم الفصل؛ لأنه ممنوع؛ فإن القول بالوجوب هنا للدليل، وعدم المعارض، لا يستلزم القول في غيره؛ ولو صح لأمكن القلب، بأنا قد أثبتنا عدمه في الصلاة، فكذا في سجود السهو لعدم الفصل؛ والظاهر من كلام الشيخ وجوبه في السجدة، وصرح بعدمه في الصلاة؛ الله يعلم.

و يدل على وجوب السلام، بطلان الصلاة بزيادة ركعة أو أكثر عمدا أو سهوا، وبطلان صلاة المسافر إذا صلاها تماما عمدا، فإن السلام لو لم يكن واجبا

(١) الوسائل باب ٧١ حديث ٣ وباب ٧٨ من أبواب الطواف حديث ١.

لخرج عنها بالصلاة، على محمد وآله صلى الله عليه وآله فلا تضر تلك الزيادة، و  
هذا احسن الادلة:

واجيب عنه بان القائل بالاستحباب يقول بعدم الخروج الأبنية،  
او بالسلام، او فعل المنافى، و ذلك مفهوم من الذكرى، و نقل الشارح الأيماء  
فيه عن الشهيد (١) وعن الشيخ على:

و فيه بعد واضح، لانه قريب من القول بوجوب المخرج، و التخيير بين  
السلام و المنافى، و قد منع القائل به في الذكرى، على ان الشيخ الذي هو رئيس  
القائلين «قال: في الزيادات، بعد خبر ابي بصير: قوله عليه السلام (اخر الصلاة  
التسليم)، معمول على الافضل؛ و اما اتمام الصلاة فلا بد منه، لان من اتمامها  
الاتيان بالشهادتين على ما بيناه» (٢)

و هو يشعر بان الخروج يحصل بغيرها. لكن في بعض عباراته اشعار بان  
يحصل بالسلام علينا. فهو مؤيد لما نقل:

و يمكن ان يقال انه يخرج باخر التشهد، ما لم يقصد و لم يفعل ما يدل  
على العدم؛ و ان يقال: و ان قلنا بالخروج عنها باخر التشهد كما هو الظاهر و يدل  
عليه ظاهر بعض الاخبار، و كلام البعض، مثل قولهم (لا يضر قصد وجوب السلام  
حيث وقع خارجها)

لكنه قد ورد النص و الاجماع بخصوصه، على انه اذا زاد ركعة، و ازيد  
في الصلاة بقصد كونه من الصلاة عمدا او سهوا قبل فعل المبطل تبطل الصلاة، و  
ذلك لا ينافي القول بالخروج قبله اذ قد يبطلهما الخارج بالكلية مثل السعة  
و العجب على ما نقل وهو اقرب مما مر من القول بان آخر الصلاة، الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وآله مع عدم الخروج عنها بها كما مر: و قد صرح به

(١) - قال في روض الجنان: فان الصلاة انما تتم عند القائل عند التسليم، بنية الخروج،  
او بالتسليم وان كان مستحيا، او فعل المنافى ولم يحصل: وهذا الجواب لا يوجد صريحا في كلام القائلين  
بالندب، نعم يمكن استنباطه منه، و قدأ و ما، اليه الشهيد به من غير تصريح و كذلك المحقق الشيخ عبي  
رحمه الله انتهى.

(٢) - في هذا كلام الشيخ.

القائل بالتدب مثل الشارح.

و بالجملة يمكن الجمع بين استحباب السلام و البطلان بالزيادة،  
فيرتكب (و ان كان بعيدا) للدليل: و على هذا لا يضر قصد و جوب التسليم  
لو امكن: على انه يرد على ما قيل: انه غاية الامر يكون الزيادة منافية فلا يبنى  
البطلان، بل يكون مخرجة كسائر المنافيات و كالسلام كما قلتم: والمرجع هو  
النص و الاجماع.

ثم الظاهر انه لو كان المخرج احد الامور، لا يضر قصد و جوب التسليم مع  
قطع النظر عما مر، لانه لا دليل على البطلان بمثله، الا في اثناء الصلاة، بحيث  
لا يكون المصلي بعده خارجا عنها؛ مع انك قد عرفت ان الدليل على هذا غير تام،  
وليس على غيره دليل:

ويحتمل كون مجرد قصد ذلك منافيا و مخرجا، فتقع خارجها بالكيفية،  
او بعد الشروع؛ فلا يحتاج الى ارتكاب انه انكشف بعده انه كان خارجا؛ فانه بعيد  
جدا.

و كذا جمل السلام منافيا، فان ذلك ايضا بعيد على ما يفهم، ولكن  
الاول ابعد. و يعارض هذا الدليل القوي ما وقع، من عدم ضرر الزيادة، لو جلس  
في الرابعة مقدار التشهد، فانه يعارضه، ويدل على عدم البطلان بالزيادة مطلقا،  
و استحباب السلام بل التشهد؛ الا ان يحمل على فعله، و يكون ما يدل  
على البطلان مخصوصا با تمام المسافر، او على مامر: فكأن سبب البطلان فعل  
الحضر في السفر فلا يجزى، كالصوم: فكأنه يمتد وجوب الاربعة فيه ايضا ابتداء و  
انتهاء، مع نهى الشارع ذلك. ولهذا لو فعل ذلك جاهلا لصح؛ كانه بالاجماع  
و الخبر الدال على كون الجاهل فيه، و الجهر معذورا، و قد تقدم. و سيجب تحقيق  
البطلان بالزيادة ان شاء الله.

وليس في (وسلموا) (١) في الآية، دلالة، على وجوب السلام  
في الصلاة، و هو ظاهر.

و صورته: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، او، السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

و اما تعيين المخرج، فالظاهر هو التحير بين: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته، كما هو رأى المتأخرين، مثل المحقق و المصنف و الشهيد فى أكثر كتبه: ولا يضر قوله فى الذكرى: انه مذهب مستحدث فى زمان المحقق، او قريب منه: بعد ثبوت الدليل: ولكن لا يناسب منه ذلك.

وما الدليل: فقد نقل الاجماع فى الذكرى و غيره، على اجزاء الثانى و كونه مخرجا و سلاما، و هو مشهور بين اهل الاسلام.

و يدل عليه ما نقل من طرقهم فعلى صلى الله عليه وآله ذلك (١) و ماروى فى الزيادات فى الصحيح عن على بن جعفر، قال: رايت اخوتى موسى و اسحاق و محمدا، بنى جعفر يسلمون فى الصلاة عن اليمين و الشمال السلام عليكم و رحمة الله، السلام عليكم و رحمة الله (٢)

و لكن لم يكن ذلك الا فى المأموم اذا كان على يساره احد: فلا يبعد كون ذلك حال التقية، ولهذا ترك (و بركاته) حيث لم يكن عندهم، مع وجوده عندنا.

و ما فى رواية ابي بصير «ثم تؤذن القوم فتقول وانت مستقبل القبلة، السلام عليكم» (٣)

و ماروى من طرقهم عن امير المؤمنين عليه السلام انه كان يسلم عن يمينه

(١) - عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم، انه كان يسلم عن يمينه و عن يساره، السلام عليكم و رحمة الله، السلام عليكم و رحمة الله. مس الترمذى (٢٢١) - باب ما جاء فى التسميم على الصلاة) و عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه و سلم كان يسلم فى الصلاة بليحة واحدة الخ مس الترمذى (٢٢٢) باب من يسلم و فى مستد احمد بن حنبل عن عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه و سلم بالليل (ثم يسلم بليحة واحدة) اسلام عليكم يرفع بها صوته حتى يوقظنا الخ ج ٦ ص ٢٣٦ و فى الوسائل باب ٢ من ابواب التسليم حديث - ١٤

(٢) - الوسائل، باب ٢ من ابواب التسليم حديث - ٢.

(٣) - الوسائل، باب ٢ من ابواب التسليم، قطعة من حديث - ٨.



وشما له السلام عليكم، السلام عليكم (١)

وفي جامع البرنطى على ما نقل في المنتهى وغيره عن عبدالله بن ابي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام، قال سألته عن تسليم الامام وهو مستقبل القبلة قال: يقول: السلام عليكم (٢)

و صدق السلام المطلق (في تحليلها التسليم-٣): و (آخر الصلاة التسليم-٤) و (سلم) الموجود في الاخبار الصحيحة الكثيرة، بل هو المتبادر. ثم انه ادعى الاجماع في المنتهى في جواز حذف (و بركاته) و احتار جواز الاختصار على قول (السلام عليكم) ويدل عليه الاخبار المتقدمة، و ان كان الظاهر في البعض انه للثنية، و ليس الاجماع الا مع ضم (ورحمة الله) و هو مذهب ابي الصلاح على ما نقل في المنتهى، فلا ينبغي التغير على تقدير اختياره، مقدما للخروج.

و اما الدليل على الاول، فهو الصدق، و الاخبار عن اهل البيت عليهم السلام، مثل رواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: اذا كنت اماما فانما التسليم ان تسلم على النبي (عليه وآله السلام- يب) وتقول: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فاذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلاة، ثم تؤذن القوم فتقول و انت مستقبل القبلة، السلام عليكم و كذلك اذا كنت وحدا، تقول: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، مثل ما سلمت و انت امام (٥). و رواه مروان بن مسلم عن ابي كهمش عن ابي عبدالله عليه السلام،

(١)- مس ابن ماجة (٢٨ باب التسليم) حديث- ٩١٧ و هبط الحديث (عن بي موسى قال. صلى بنا على يوم الحمل صلاة ذكرنا صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله) و سلم، انى ان قال: سلم على يمينه و على شماله).

(٢)- الوسائل باب ٢ من ابواب التسليم حديث- ١١.

(٣) رواه ابن ماجة، والترمذى، و احمد بن حنبل، و ابى داود عن على رضى الله عنه، قال: قل رسول الله صلى الله عليه وآله) و سلم: مفتاح الصلاة الطهور، و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم، و في الوسائل باب ١ من ابواب الوضوء حديث- ٤ و باب ١ من ابواب التسليم مرجع

(٤)- الوسائل باب ١ من ابواب التسليم: قطعة من حديث- ٤.

(٥)- الوسائل باب ٢ من ابواب التسليم حديث- ٨.

قال: سألته عن لركعتين الاولتين اذا جلست فيهما للتشهد، فقلت و انا حائس: السلام عليك ايها النبي و رحمة الله و بركاته، انصرف هو؟ قال: لا، ولكن اذا قلت: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فهو لانصراف (١) و صحيحة الحلبي قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: كلما ذكرت الله عزوجن به والبي صلى الله عليه وآله فهو من الصلاة، فان قلت: السلام علينا و على عباد الله الصالحين فقد انصرفت (٢)

و بها استدل في النهاية، على عدم الخروج بالسلام عليه (ص)، مع دعوى الاجماع على ذلك، فلا يضر مثل قول (وسلام على المرسلين) في القنوت مثلاً، مع انه موافق للفظ القرآن، وعلى عدم جواز التعيين (٣) ايضاً، لانه المنقول. ويدل عليه ايضاً رواية ابي بصير في التشهد الطويلين (٤)

و ايضاً استدل بصحيحة الحلبي في المنتهى على بطلان الصلاة على تقدير تقديم السلام علينا على التشهد، لانه يلزم الخروج عن الصلاة قبل تمامها، وقبل التشهد الوجوب. و بما رواه الشيخ في الزيادات باسناده عن ميسر عن ابي جعفر عليه السلام قال شيان يفسد الناس بهما صلاتهم، قول الرجل تبارك اسمك و تعالى جدك و لا اله غيرك: و انما هوشى قالته الجن بجهالة فحكى الله عنهم: و قول الرجل السلام علينا و على عباد الله الصالحين (٥) و لا ريب في انه ليس المطلوب اسقاط هذا بالكلية، بل تقديمه على التشهد، و هذه موجودة في الفقيه ايضاً:

و لعل عدم الريب، للاجماع و الاخبار المتقدمة: و قد نقل الاجماع على عدم وجوبهما معاهي الذكرى و النهاية و غيرهما، فثبت التخيير.

(١) - الوسائل باب ٤ من ابواب التسليم حديث-٢.

(٢) - الوسائل باب ٤ من ابواب التسليم حديث-٦.

(٣) - هكذا في النسخ المخطوطة و المطبوعة التي عينا، و لكن الظاهر (التعيين) بدل (لتعيين) كقول: السلام على عباد الله الصالحين و علينا، نوافذ: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، لو لم يحذف، كما مثل بهما في المنتهى

(٤) - الوسائل باب ٣ من ابواب التشهد حديث-٢.

(٥) - الوسائل باب ١٤ من ابواب التشهد حديث-٦.

و أعلم ان القول في التعيين، اشكل من القول بالوجوب، او التندب: ادقد نقل عن يحيى بن سعيد القول بتعين الاول: للروايات المتقدمة: و لكن ليست فيها دلالة واضحة سيما في الصحيحة: فعلى تقدير وجوب الثاني، يحتمل بطلان الصلاة باختيار الاول: و يؤيده ما يدل على البطلان به مطلقا كما مر: و نقل عن السيد و انى الصلاح وجوبه: فلو اختاره يحتمل البطلان بناء على مذهب يحيى، و ظاهر بعض الروايات الدالة على كون المخرج محصرا فيه، فيكون السلام الاجنبي، الغير المخرج واقعا فيها، على كلا التقديرين عند الآخر فما بقي ثمة احتياط.

فقول المصنف و المتأخرين — مثل الشهيدين و المحقق الثاني: انه لو سلم بقصد الوجوب فلا يضر بالصلاة بوجه — محل التامل: و كذا قول الشهيد في الذكرى — بان الاحتياط للدين ان يأتي بهما جميعا، مقدما للسلام علينا و على عباد الله الصالحين، ناويا به التندب، ثم يأتي بالثانية بنية الوجوب، لا العكس.

فانه لم يأت به خبر منقول ولا مصنف مشهور سوى ما يوجد في بعض مصنفات المحقق و من بعده، مع اختياره في الرسالة. انه ما يقدمه منهما يكون واجبا و الثاني مستحبا، ولو عكس لم يجز.

و كذا ظاهر المحقق و المصنف في المنتهى — محل التامل: اذ لا يخرج بما ذكره في الذكرى عن خلاف الرسالة. بل عن خلاف المحقق و المصنف، فانهما قالا بايهما بدء كان الآخر مستحبا. و عن خلاف موجب الثاني لاحتمال البطلان، لوقوع السلام الثابت بالاخبار، انه مخرج، بغير قصد الاخراج و الوجوب، بل عن خلاف يحيى الموجب له ايضا، حيث قدمه بنية التندب، مع عدم الاخراج.

نعم لو ثبت انه لا يضر — لانه مثل الدعاء و الشاء في التشهد، و بعد الشهادتين، كما دل عليه بعض الروايات، خصوصا ما يدل على تعيين التشهد، و يحمل غيره على القبل، كما نقلناه عن المصنف، و ظاهره عدم الخلاف و الريب فيه، و لم يكن قصد التندب يضر عند يحيى، و يحمل كلام الرسالة و نحوها من

كلام المحقق و العلامة على انه لم يجزء فلا بد من الاتيان بالمجزى، فلا تبطل، او على انه حمل الاول مندو با ومخرجا، و الثاني واجبا مبطلاً. و هو غير بعيد. لخرج عن الخلاف و تم الاحتياط.

ثم قال فيه: ولو ابى المصلى الآ عن احدهما فيختار (السلام عليكم) فانه مخرج بالاجماع و لا يضر بصلاته بوجه. وفيه ايضا تأمل. لانه يلزم السطال بناء على ما ذكره يحيى بن سعيد من تعيين الأول، و بناء على بعض الروايات المتقدمة، مع عدم دليل صالح له باعترافه، و الاجماع، مانعه مع وجود المخالف.

و بالجملة لا احتياط هنا، بل ينهى ارتكاب ما هو الاقل محذورا، و فيه ايضا تأمل، نظرا الى الشهرة، و الى قول المتقدمين، مثل الشيخ في التهذيب: فانه قال: من قال (السلام علينا و على عباد الله الصالحين) فقد انقطعت صلاته، فان قال بعد ذلك، السلام عليكم و رحمة الله و بركاته جاز، و معلوم ان مراده مع صحة الصلاة، و كذا ذكره في مصباح المتعبد. و نقل في التهذيب روية ابي بصير في التشهد الطويل ايضا (١)، و الصدوق في المعية: فانه قال في التشهد: قل في تشهدك، بسم الله الى قوله. السلام علينا و على عباد الله الصالحين، ثم تسلم و انت مستقبل القبلة الخ.

و كذا بالنسبة الى الاخبار سيما ما نقل في تعليم التشهد كما سنذكره و قول المتأخرين مثل الشهيد و الثانيين في حاشيتيهما على الارشاد و الشرايع، قال زين الدين في شرح الكتاب (٢) (و الذي استفيد من بعض الاخبار و احتاره جماعة تقديم، السلام علينا، و تأخير السلام عليكم، دون العكس) و غير ذلك: فالظاهر اختيار الجمع و تقديم الاول، لما تقدم: و لانه ان لم يكن مخرجا يكون من تنمة التشهد، كما و رد في العبارات و الروايات: و ان كان مخرجا فلا كلام: بخلاف العكس فانه غير موجود في العبارات و الروايات كما اعترف به الشهيد:

(١) - الوسائل باب ٣ من ابواب التشهد حديث - ٢.

(٢) - اي في روض الجنان.

و ينبغي ترك نية التدب و الوجوب، فانه الاولى على الظاهر؛ لما مر و لعدم ثبوت دليل الوجه خصوصا في المشتبهات و المشكلات: و ان كان للمناقشة فيه مجال.

و لا يبعد اختيار مدلول الروايات، لعدم العلم بالاجماع و ظهور الخبر مع بقاءه في الكتب المعتمدة، ذكره رئيس المجتهدين و المحدثين محي الدين في مثل المصباح و التهذيب الذين عليهما مدار الدين.

قال في التهذيب، الحسين بن سعيد عن النضر عن زرعة عن ابي بصير: و زرعة و ان قيل انه واقفي، لكن قيل مع ذلك ثقة و يبعد الكذب في مثل هذا النقل، و لهذا قبله العلماء مثل الشيخ و جعله عمل المسلمين.

و كذا الصدوق في كتابه المضمون بصحته مع حجته بينه و بين ربه: و بالجملة يحصل الظن القوي بصدوره عنه عليه السلام مع غيره من الأخبار المشتركة معه في المضمون، و فتوى العلماء كما عرفت. و اختاره العلامة ايضا في المنتهى و نقل النضر الثقة (كانه ابن مويذ) عنه: و الظاهر ان ابا بصير ايضا، المشهور الثقة، و لهذا ما يصحح في الكتب، بل حكم بالصحة مع توثيق غيره، و لا شك في حصول ظن قوي بصحة فعله: بل اقوى مما في غيره: و لكن ظني لا يغني عن جوع.

روى ابو بصير عن ابي عبدالله عليه السلام. قال: اذا جئست في الركعة الثانية فقل: بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الاسماء لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له، و ان محمد عبده و رسوله ارسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعة، اشهد انك نعم الرب و ان محمداً نعم الرسول اللهم صل على محمد و آل محمد و تقبل شفاعته في امته و ارفع درجته ثم يحمد الله (حمد الله — يس) مرتين او ثلاثا، ثم تقوم، فاذا جلست في الرابعة، قلت: بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الاسماء لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و اشهد ان محمداً عبده و رسوله ارسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعة، اشهد انك نعم الرب و ان محمداً نعم الرسول، التحيات لله و الصلوات الطاهرات الطيبات الزاكيات

ويخرج به من الصلاة .

(الغاديت نل) الراتحات السابقات الناعمات لله ما طاب وزكى و طهر وخلص و  
صلى لله، و اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و اشهد ان محمدا عبده و  
رسوله ارسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعة اشهد ان ربي نعم الرب و ان  
محمدا نعم الرسول و اشهد ان الساعة آتية لا ريب فيها و ان اله يبعث من  
في القبور الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله، الحمد لله  
رب العالمين اللهم صل على محمد و آل محمد و بارك على محمد و آل محمد (و  
سلم على محمد و على آل محمد- نل) و ترحم على محمد و على آل محمد  
كما صليت و باركت و ترحمت على ابراهيم و على آل ابراهيم انك حميد مجيد،  
للهم صل على محمد و على آل محمد و اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان و  
لا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم، اللهم صل على محمد  
و آل محمد و امنن على بالجنة و عافى من النار، اللهم صل على محمد و آل محمد  
و اغفر للمؤمنين و المؤمنات و لمن دخل بيتي مؤمنا و للمؤمنين و المؤمنات و لا تزد  
الظالمين الا تبارا، ثم قل السلام عليك ايها النبي و رحمة الله و بركاته السلام  
على انبياء الله و رسله، السلام على جبرئيل و ميكائيل و الملائكة لمقربين  
السلام على محمد بن عبدالله خاتم النبيين لانبي بعده، والسلام علينا و على  
عباد الله الصالحين، ثم تسلم (١).

و الطاهر: انه ليس بشرط في جوار تقديم، السلام علينا الخ على، السلام  
عليكم، كالسلام على النبي، ذكر جميع ما في هذه الرواية و لا البعض، كما فهم  
من كلام الاصحاب، و بعض الروايات: فلا يضر في الاختصار حيث صعب حفظ  
ما فيها، هذا نهاية ما وصل اليه فهمي و الله المعين و المفهم.

و في قوله: (ويخرج به) اي باحدهما: اشارة الى انه مع الاستحباب،  
يخرج بالسلام، لا بالصلاة، من دون انصاف مخرج: و يحتمل عدم الخروج مع  
بقاء قصد الاستمرار حتى يسلم، او يفعل غيره، كما مر.

(١) - الوسائل باب ٣ من ابواب التشهد حديث ٢. ولفظ الحديث بين مائتة في الوسائل و تهذيب

و يستحب (عن -خ) ان يسلم المنفرد الى القبلة و يشير بمؤخر عينيه (١) الى يمينه، و الامام بصفحة وجهه و المأموم على الجانبين ان كان على يساره احد، و الآخر يمينه.

قوله: (و يستحب ان يسلم الخ) دليل استحباب التسليمة الواحدة للامام و المنفرد، و تسليمتين للمأموم، صحيحة عبد الحميد بن عواص عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ان كنت تؤم قوما اجزئك تسليمة واحدة عن يمينك، و ان كنت مع امام فتسليمتين، و ان كنت وحدك فواحدة مستقبل القبلة (٢)

و يدل على اشتراط المرتين بوجود انسان على يسار المأموم، كما صرح به الشيخ في التهذيب و غيره، صحيحة منصور، (كانه ابن حازم، و هو ظاهر، و صرح به في الاستبصار) قال: قال ابو عبد الله عليه السلام الامام يسلم واحدة، و من وراه يسلم اثنين، فان لم يكن عن شماله احد يسلم واحدة (٣) فيحمل المطلق على المقيد. و علم التقييد و التأويل، فانه اطلق اولاً و قيده ثانياً.

و يدل ايضا عليه رواية عنبسة بن مصعب (٤) و الظاهر من الاحد الانسان و صرح به الشيخ في التهذيب.

و ايضا الظاهر: ان المقصود، السلام عليه. و لهذا تردد في وجوب الرد، مثل وجوبه على المأموم في الرد على الأمام. و الظاهر العدم فيهما، للأصل، و غير ظاهر تسمية ذلك تحية؛ بل هو تسليم الصلاة، و لو ظهر ذلك للمأموم و من على يساره يجب الرد؛ و لكن (الظهور - خ) الظاهر بعيد؛ و الاحتياط يقتضي الرد. فكلام بعض الاصحاب في تعميمه، و لو كان حائطا، مانعاً له دليلاً.

و يمكن حمل صحيحة زرارة و محمد بن مسلم و معمر بن يحيى و

(١) - (مؤخر العين كمنى الذي يلي الصدغ) مجمع البحرين.

(٢) - الوسائل باب ٢ من ابواب التسليم حديث - ٣.

(٣) - الوسائل باب ٢ من ابواب التسليم حديث - ٤.

(٤) - الوسائل باب ٢ من ابواب التسليم حديث - ٦.

اسماعيل كلهم عن ابي جعفر عليه السلام قال يسلم تسليمه واحدة اماما كان او غيره (١) على مأموم لم يكن على يساره احد، كما قاله الشيخ، ولما مر من حمل المطلق على المقيد، ويحتمل الجواز من دون الفضيلة:

و يدل على الفصل، و ان الواحد هو الانسان ايضا، رواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام المتقدمة: و انما التسليم ان يسلم على النبي عليه وآله السلام و تقول السلام علينا و على عباد الله الصالحين فاذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلاة، ثم تؤذن القوم فتقول و انت مستقبل القبلة السلام عليكم، و كذلك اذا كنت وحدك، تقول السلام علينا و على عباد الله الصالحين، مثل ما سمعت و انت امام، فاذا كنت في جماعة فقل مثل ما قلت و سلم على من على يمينك و شمالك فان لم يكن على شمالك احد فسلم على الذين على يمينك، ولا تدع التسليم على يمينك ان لم يكن على شمالك احد (٢).

ثم الذي يستفاد من الاخبار تسليم الامام على اليمين، فكأنه المراد بالإيماء بصفحة الوجه؛ و كذا المأموم الذي ليس على يساره احد: والذي على يساره احد، يسلم على اليمين و الشمال.

و اما المنفرد يسلم تجاه القبلة و يؤمى بمؤخر عينيه، فما رأيت له دليلا: و كذا التسليم الامام الى القبلة مع الإيماء بصفحة وجهه.

و الطاهر من التسليم على اليمين و الشمال هو المتبادر و المتعارف، و ليس مرادهم انه يسلم متوجهاً الى القبلة ثم الاشارة الى اليمين بعد اتمامه.

و تجاه القبلة كانه مأخوذ من رواية ابي بصير، و الإيماء الى اليمين من غيرها: فلا تضاد.

ولكن الطاهر انه على اليمين: و ليس في رواية الرنطى في جامعه عن ابي بصير— قال: قال ابو عبدالله عليه السلام اذا كنت وحدك فسلم تسليمه واحدة

(١) — الوسائل باب ٢ من ابواب التسليم حديث - ٥.

(٢) — الوسائل باب ٢ من ابواب التسليم حديث - ٨.



الثاني: التوجه بسبع تكبيرات، بينها ثلاثة ادعية، احداها تكبيرة الافتتاح.

على يمينك (١) — دلالة على الايماء بمؤخر العين، ولا في رواية ابن عواص، على تسليم الامام تجاه القبلة كما ذكره في المنتهى، بل ما قلناه من التفصيل. و قال في المنتهى، ولا شك في الجواز و انما الكلام في الافضل، و نقل عدم الايماء عن المبسوط.

واعلم انه لا ينبغي الاكتفاء في الفتوى بمجرد ما ذكره بعض الاصحاب، مثل الايماء بمؤخر العين، لقوله في النهاية مع تركه في المبسوط، وجعل من على اليسار اعم من الحائط لذكر ابن بابويه ذلك، للتساهل في سنن المستحبات، مع حسن الظن بانهم لا يقولون مثله عن رأى.

لا نه لا بد من دليل، وقد لا يكون ما اعتقدوه دليلا، دليلا عند المفتي، كما مرفى حديث البرزطي، و مثل دلالة استحباب الجلوس، على استحباب السجدة بين الاذان و الإقامة كما ذكره الشارح: نعم لا يبعد العمل بالسنة المنقولة، مع عدم صحة سندهما، للرواية المعتبرة المشهورة بين العامة (٢) و الخاصة (٣): ويمكن تميمها مع عدم العلم بالمستند، و ظهور عدم الفتوى بغير الخبر، فتأمل. و كانه من جملة القصد بالسلام على الانبياء، و الأئمة، و الملائكة، و المامومين، و الامام، و من على اليسار: فان دليله غير واضح: والظاهر ان مثله لا يقال الا عن نص، الله يعلم.

قوله «(الثاني: التوجه بسبع تكبيرات الخ)» ولا شك في استحباب ذلك في الجملة: و نقل في التهذيب عن علي بن الحسين بن بابويه في رسالته، انه في سبع صلوات، و قال: ولم اجده خيرا مسندا: و تفصيل ما ذكره: اول كل

(١) — الرسائل باب ٢ من ابواب التسليم حديث— ١٢

(٢) — جامع احاديث الشيعة باب ٩ من ابواب المقتضات حديث ٨٠ و لفظ الحديث (عنة الداعي و من طريق العامة روى عبدالرحمان العلواني مرفوعا الى جابر بن عبد الله الانصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله من بلغه من الله صليقة فاحديها و عمل بها ايمانا بالله و رجاء ثوبه اعطاه الله تعالى ذلك و من لم يكن كذلك).

(٣) — الرسائل باب ١٨ من ابواب مقدمة العبادات: مراجع.

فريضة، وأول ركعة من صلاة الليل، وفي المفردة من الوتر وأول ركعة من نافلة الزواجر، وأول ركعة من نوافل المغرب، وأول ركعة من نافلة الاحرام. وقال: هذه الستة المواضع التي ذكرها، وزاد الشيخ في ركعة الوتيرة. وكذا في استحباب البعض ثلاثا أو خمسا، ومن دون الادعية تدل عليه الاخبار (١) والاقوال.

وأما الادعية: فالذي يدل عليه حسنة الحلبي (لأبراهيم المذكورة في الكافي) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا افتتحت الصلاة فارفع كفيك ثم أبسطهما بسطا ثم كبر ثلاث تكبيرات، ثم قل اللهم الخ ثم تكبر تكبيرتين، ثم قل ليك الخ، ثم تكبر تكبيرتين، ثم تقول وجهت الخ ثم تعوذ من الشيطان الرجيم ثم اقرأ فاتحه الكتاب (٢).

والظاهر منه الاستحباب في كل صلاة، إلا ان يُريد بها الفريضة اليومية للتبادر فلا يفهم السبع: ولظاهر المصنف كما صرح به المصنف في المنتهى وظاهر سائر الكتب.

وايضا ينبغي الاحتفات فيها بالأللام في تكبيرة الاحرام، ورفع اليد لقوله عليه السلام (فارفع كفيك)، واختيار الأخيرة للاحرام. ولا شك ان المراد استحباب السبع لكل واحدة واحدة لوجوب الاحرامية.

وان المراد بثلاثة ادعية ما ذكرناه، ففي العبارة بثلاثة ادعية ما ذكرناه، ففي العبارة تسامح. لعدم وقوع الكل بينها، وصرح بها في المنتهى، ولو ثبت الدعاء بعد السادسة - بقوله: يا محسن الخ كما ذكره الشارح، ويوجد في بعض الحواشي - ليتم من غير مسامحة، إلا انه غير مشهور، وغير ما صرح به في غير هذا الكتاب، مع عدم الاشعار بدعاء التوجه.

الدعاء الاول. على ما في الحسنة المذكورة، اللهم انت الملك الحق

(١) - الوسائل باب ١ من أبواب جهات الصلاة حديث - ١٠ و باب ١ - ٧ من أبواب تكبيره الاحرام.

(٢) - الوسائل باب ٨ من أبواب تكبيره الاحرام حديث ١.

**الثالث: القنوت:** ويستحب عقيب قراءة الثانية قبل الركوع ويدعو بالمنقول وفي الجمعة قنوت آخر بعد ركوع الثانية.

لا اله الا انت سبحانك انى ظلمت نفسى فاغفرلى ذنبى انة لا يغفر الذنوب الا انت.

**والثاني:** ليك وسعديك والخير فى يديك والشر ليس اليك والمهدى من هديت لاملجأ منك الا اليك سبحانك وحنانيك تباركت وتعاليت سبحانك رب البيت: وهى الفقيه، بعد (هديت) عبدك وابن عبدك ذليل بين يديك منك وبك ولك واليك لاملجأ ولا منجأ ولا مفر منك الا اليك تباركت وتعاليت سبحانك وحنانيك سبحانك رب البيت الحرام.

**والثالث:** وجهت وجهى للذى فطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة خيفاً مسلماً وما انا من المشركين ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين، وزاد فى الفقيه بعد (الارض) على ملة ابراهيم ودين محمد ومنهاج على، وحذف (عالم الغيب).  
**قوله: (الثالث. القنوت) لاشك فى كونه راجحاً؛ والادلة عليه كثيرة:**

وانما الخلاف فى وجوبه واستحبابه، والظاهر هو الثاني: للاصل، وصحیحة البنزطى عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال: قال ابو جعفر عليه السلام فى القنوت، ان شئت فاقنت وان شئت فلا تقنت، قال ابوالحسن عليه السلام واذا كانت التقية فلا تقنت وانا اتقلد هذا (١) ومارواه فى الصحيح عن عبد الملك بن عمرو (الممدوح فى الجملة) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن القنوت قبل الركوع او بعده قال لا قبله ولا بعده (٢) وصحیحة سعد بن سعد الاشعري قال: ليس القنوت الا فى الغداة والجمعة والوتر والمغرب (٣).

ولاشك فى دلالتها على عدم الوجوب: فما يدل عليه يحمل على

(١) - الوسائل باب ٤ من ابواب القنوت حديث - ١.

(٢) - الوسائل باب ٤ من ابواب القنوت حديث - ٢.

(٣) - الوسائل باب ٢ من ابواب القنوت طعة من حديث - ٦.

الاستحباب: لجمع، والشهرة مؤيدة. ولا يبعد كون مقصود الصدوق بالوجوب (١) تأكيد الاستحباب، فانه يقول ذلك في كتابه كثيراً.

ولا دلالة في الآية (٢) ولا في صحيحة وهب بن عبد ربه عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من ترك القنوت رغبة عنه فلا صلاة له (٣) لقوله (فلا) رغبة (٤).

وايضاً في الطريق، يونس (٥)، ولعله ابن عبدالرحمان، وليس بمعتمد عند الصدوق على الظاهر، لعله لذلك ماساه في المنتهى بالصحة، او لاشتراكه: ورواية وهب عنه عليه السلام قال: القنوت في الجمعة، والعشاء، والعنمة (٦) والوتر، والغداة، فمن ترك القنوت رغبة عنه فلا صلاة له (٧) لو كان وهب هو ابن عبد ربه الثقة. لكان الخبر صحيحاً كما هو الظاهر: ولا خفاء في عدم دلالتها على الوجوب، وعلى التقدير يحمل عليه الامر.

والذي يدل على الرجحان مطلقاً بل الاستحباب صحيحة صفوان الجمال. قال: صليت خلف ابي عبدالله عليه السلام اياماً فكان يقنت في كل صلاة يجهر فيها ولا يجهر فيها (٨) والذي يدل عليه مع تفسير المحل صحيحة زرارة وحسنه عن ابي جعفر عليه السلام قال: القنوت في كل صلاة في الركعة الثانية قبل الركوع (٩).

(١) قال الصدوق في النقيض، باب وصفي الصلاة من فاتحتها الى خاتمتها: (و القنوت سنة واجبة من تركها متعمد في كل صلاة، فلا صلاة له، قال الله عز وجل «و قوموا لله قانتين» يعني مطيعين داعين).

(٢) سورة بقره الآية ٢٣٨.

(٣) الوسائل باب ١ من ابواب القنوت حديث ١١.

(٤) هكذا في النسخ المطبوعة والمخطوطة التي عثنا، و لعل الصواب لسقاط لفظة (فلا).

(٥) سند الحديث كما في الكافي هكذا (على، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمان،

عن وهب بن عبد ربه)

(٦) هكذا في النسخ و لعل العنمة مصحف المغرب، او اراد ناظلة العشاء، او اراد من المغرب لعشاء.

(٧) الوسائل باب ٢ من ابواب القنوت حديث ٢.

(٨) الوسائل باب ١ من ابواب القنوت حديث ٣.

(٩) الوسائل باب ٣ من ابواب القنوت حديث ١.

و يدل على القنوتين في الجمعة ما صحيح.

وفي الوتر غير ثابت كون الثاني قنوتاً، ولكن لا شك في استحباب الدعاء بعد الركوع ايضاً كما هو المذكور في مظانه.

وايضاً لا شك في استحبابه في مطلق الصلاة، نافلة وفريضة: و يدل عليه الاخبار، مثل صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن القنوت؟ فقال: في كل صلاة فريضة و نافلة (١) ومثلها قوله عليه السلام في اخرى اقنت في كل ركعتين فريضة او نافلة قبل الركوع (٢)، وفيها اشارة الى استحبابه، فافهم.

و يدل على عدم القنوت بعد الركوع صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ما اعرف قنوتاً الا قبل الركوع (٣).

وينفي ذلك صريحاً في الوتر ايضاً، صحيحة يعقوب بن يقطين قال سألت عبداً صالحاً عليه السلام عن القنوت في الوتر والفجر وما يجر فيه، قبل الركوع او بعده؟ فقال قبل الركوع حين تفرغ من قرائتك (٤).

واما ما يدل على عدم تعيين شيء: ما رواه اسماعيل بن الفضل (في الصحيح على الظاهر) قال سألت ابا عبد الله (ع) عن القنوت وما يقال فيه؟ قال ما قصي الله على لسانك ولا اعلم فيه شيئاً موقناً (٥).

و يدل على كونه مطلق الدعاء، في غير الوتر، والاستغفار فيه: صحيحة عبد الرحمن (الظاهر انه ابن ابي عبد الله، الثقة) عنه عليه السلام. القنوت في الفريضة الدعاء، وفي الوتر الاستغفار (٦) كانه للافضلية، وقد روى صحيحاً في

(١) - الوسائل باب ١ من ابواب القنوت حديث - ٨.

(٢) - الوسائل باب ١ من ابواب القنوت حديث - ٩.

(٣) - الوسائل باب ٣ من ابواب الصور حديث - ٦.

(٤) - الوسائل باب ٣ من ابواب القنوت حديث - ٥.

(٥) - الوسائل باب ٩ من ابواب القنوت حديث - ١.

(٦) - الوسائل باب ٨ من ابواب القنوت حديث - ١ وفي نقل الحديث تقديم وتحرير ولفظ الحديث

(القنوت في الوتر الاستغفار وفي الفريضة الدعاء)

التهديب في قول الله عزوجل: وبالاسحارهم يستغفرون (١) في القنوت في آخر الليل سبعين مرة (٢) وصحيحاً في الفقيه، من قال استغفر الله ربي واتوب اليه في القنوت سبعين مرة ووطب عليه سنة، كتبه الله من المستغفرين بالاسحار، ووجبت له المغفرة من الله عزوجل (٣).

الظاهر من المواظبة، الاتصال. ولعله غير مراد، وانه لا يضره القنوت بحدراً، سيما مع العذر بغلبة النوم والنسيان.

وفي بعض الروايات في التهديب يجرى ثلاث تسبيحات (٤) وفي الكافي يجرى خمس تسبيحات (٥) وفي الزيارات، بسم الله الرحمن الرحيم (٦) كل هذا دليل عدم التعمين.

والظاهر انه يجوز الدعاء فيه، وفي سائر احوالها، للدين او الدنيا؛ وبى لسان كان: لعموم الاخبار الصحيحة الدالة على الدعاء والثناء والاستغفار، وصرح بالجواز في الفقيه بعد ما روى في الصحيح عن الحلبي سأل ابا عبدالله عليه السلام عن لقنوت فيه قول معلوم؟ فقال: اثن على ربك، وصل على نبيك، واستغفر لذنبك (٧) ونقل عن زرارة ومحمد بن مسلم في الصحيح كونه في كل الصوت: واستدل: بقول ابي جعفر الثاني عليه السلام لا بأس ان يتكلم الرجل في صلاه الفريضة بكل شيء يباحي به ربه عزوجل (٨). وبقول الصادق عليه السلام كلما حاجيت به ربك في الصلاة فليس بكلام (٩). وبان كل شيء ورد (١٠) فهو عام

(١) - سورة الفاتحة، الآية ١٨.

(٢) - الوسائل باب ١٠ من ابواب القنوت حديث ٧.

(٣) - الوسائل باب ١٠ من ابواب الصوت حديث ٢ والحديث متون بادي تفاوت مراجع

(٤) - الوسائل باب ٦ من ابواب القنوت حديث ٣.

(٥) - الوسائل باب ٦ من ابواب القنوت حديث ٩.

(٦) - الوسائل باب ٦ من ابواب القنوت حديث ٤ ولكن في زيادات التهديب (وهي ثلاث مرات،

بسم الله الرحمن الرحيم)

(٧) - الوسائل باب ٩ من ابواب القنوت حديث ٤.

(٨) - الوسائل باب ١٩ من ابواب الصوت حديث ٢.

(٩) - الوسائل باب ١٩ من ابواب الصوت حديث ٤.

(١٠) - الوسائل باب ١٩ من ابواب الصوت حديث ٣.

بعمومه حتى يرد النهي ولم يرد النهي عن الدعاء بالفارسية في الصلاة: ونقل عدم الجوار عن سعد (١) ، والجوار عن محمد بن الحسن الصفار وفتى به، وقال: ولولم يرد هذا الخبر لكنت أجيزه بالخبر الذي روى عن الصادق عليه السلام أن كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهى (٢) والنهي عن الدعاء بالفارسية غير موجود: وليس بعيد: والاحتياط يقتضي الترك، لقول سعد بن عبدالله الثقة وهو من أجلاء الأصحاب والرواة.

وكذا يحمل على الفضيلة ما روى في الكافي (في الحسن لإبراهيم بن هاشم عن سعد بن أبي خلف) عن أبي عبدالله عليه السلام قال يجزيك في القنوت، اللهم اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا في الدنيا والآخرة انك على شيء قدير (٣) لما مر.

والمشهور بين الأصحاب أن أفضل القنوتات كلمات الفرج وما رأيت فيه شيئاً، نعم روى ذلك في الفقيه في قنوت الترت (٤) وفي التهذيب في قنوت الجمعة ولا يبعد فهم العموم عنه: رواه الشيخ في باب الجمعة عن الحسين بن سعيد عن بعض أصحابنا عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: القنوت يوم الجمعة في الركعة الأولى بعد القراءة: تقول في القنوت: لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلي العظيم لا إله إلا الله رب السماوات السبع ورب الأرضين السبع وما فيهن وما بينهن ورب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد وآل محمد كما هديتنا به اللهم صل على محمد وآل محمد كما أكرمتنا به، اللهم اجعلنا ممن اخترته لدينك وخلقتك لحتتك، اللهم لا ترغ قلوبنا بعد اذهبيتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت

(١) - الفقيه ، قال: ذكر شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه، عن سعد بن عبدالله أنه كان يقول: لا يجوز الدعاء بالفارسية، وكان محمد بن الحسن الصفار يقول: أنه يجوز.

(٢) - الوسائل باب ١٩ من أبواب القنوت حديث ٣.

(٣) - الوسائل باب ٧ من أبواب القنوت حديث ١.

(٤) - جامع احاديث الشيعة باب (٧) في القنوت حديث ٢٠ والدعاء طويل وكلمات تفرج حرة

الوهاب (١) فلا يبعد اختياره لما قاله الاصحاب، ولتضمنه الثناء والصلاة المطلوبة قبل الدعاء:

ولو ضم الاستغفار— ولا يبعد حمله على طلب المغفرة والرحمة، ولو بقول: اللهم اغفر لنا الخ، فيكفي ما مر في حسنة ابن ابي حلف، ليكون مشتملاً على ما في الروايات وكلام الاصحاب— لكان اولي، ويكون اقرب الى الاجابة سيما اذا وقع بعد (قل هو الله احد) فانه نقل في الفقيه على ما مر انه يستجاب الدعاء بعده (٢) ونقل قول (لهم اغفر لنا) بعد كلمات الفرح في النقلة، وذكره الشارح ايضاً من غير ضم الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله، وينبغي ضم ذلك لما مر.

واما قول (كذلك الله ربي) مرتين فهو مذكور في بعض روايات التهذيب (٣) لافي القنوت، بل هو مستحب بعد. قل هو الله احد؛ وقيل السبب به ثلث القرآن، ومضمون (كذلك) هو قل هو الله احد فيتم معهما القرآن. والظاهر استحباب الجهر فيه مطلقاً لمير المأموم: لصحيحة زرارة: القنوت كنه جهار (٤) فيحمل غيرها (٥) على الجواز وكذلك: رفع اليدين مضمومة الاصابع الا اليهام وبسط الكف وجعله الى السماء محاذياً لوجهه للرواية الطويلة (٦).

والتكبير قبله وبعده، وقلبهما بعده، من غير ان يمر على الوجه في المراجعة، للنهي عنه في بعض الاخبار (٧) وخص في توقيعه عليه السلام النهي في المراجعة

(١) — الوسائل باب ٧ من ابواب القنوت حديث— ١.

(٢) — لعمري باب وصف الصلاة من ماتحتها الى حاتمها رقم ٣٦ قال. و يقرء في الثانية سورة التوحيد لان الدعاء على ثمره مستحب (و على لزوم القنوت مستحب).

(٣) — الوسائل باب ٢٠ من ابواب المرافعة في الصلاة حديث ١.

(٤) — الوسائل باب ٢١ من ابواب القنوت حديث— ١.

(٥) — لاحظ باب ٢٠ من ابواب القنوت.

(٦) — لم يشر على هذه الرواية الطويلة، نعم يستفاد منه الاطلاق من الاحاديث المتفرقة.

(٧) — الوسائل باب ٢٣ من ابواب القنوت حديث— ١.



## و لو نسيه قضاء بعد الركوع.

بحيث يشعر بأنه فعل كثير تبطل به الصلاة الفريضة، (١) فتأمل فيه وفي الفرق: وجور ذلك في النافلة، وبه جمع بين الاحبار: بألأمرار والمص: ولاحتياط واضح.

و يدل على استحباب القضاء بعد الركوع: صحيحة محمد بن مسلم و زرارة قالاً سألتنا أبا جعفر عليه السلام عن الرجل ينسى القنوت حتى يركع؟ قال: يقست بعد الركوع، فإن لم يذكر فلاشي عليه (٢) وبها استدل على عدم استحباب القضاء بعده، ويبقى حملها على الجواز كما هو ظاهر (فلاشي عليه): وعلى عدم كثرة الفصيحة مثل بعد الركوع، لما يجئ: ويحمل عليه ماورد في رواية معمر عن الباقر عليه السلام قال: القنوت قبل الركوع وإن شئت فبعده (٣) ونقل عن المحقق حواره بعده اختياراً أيضاً، لهذه الرواية، والاول أولى، لعدم صحة هذا مع قلة القائل، و احتمال التأويل.

و يدل على القضاء بعد الصلاة، موثق أبي بصير: قال: سمعت (سمعت—خ) يذكر عند أبي عبدالله عليه السلام قال: في الرجل إذا سهى في القنوت قست بعدما ينصرف وهو جالس (٤).

و يدل عليه، و لو في الطريق؟ صحيحة زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل نسي القنوت فذكره وهو في بعض الطريق فقال: يستقبل القبلة ثم ليقه، ثم قال: اني لا كره للرجل ان يرغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله او يدعها (٥) فمنع المصنف في النهاية من القضاء الا بعد الركوع في الثابتة لصحيحة محمد بن مسلم و زرارة المتقدمة،— بعيد.

واما ما يدل على نفي القضاء في صحيحة معاوية بن عمار (في المصية)

(١) — الوسائل باب ٢٣ من ابواب الصوت حديث ١.

(٢) — الوسائل باب ١٨ من ابواب الصوت حديث ١.

(٣) — الوسائل باب ٣ من ابواب الصوت حديث ٤ و فيه عن اسمعيل بن يحيى و معمر بن يحيى

ملاحظ.

(٤) — الوسائل باب ١٦ من ابواب الصوت حديث ٢.

(٥) — الوسائل باب ١٦ من ابواب الصوت حديث ١.

الرابع: شغل النظر قائما الى مسجده، وقائما الى باطن كفيه، و  
راكعا الى بين رجليه، وساجدا الى طرف انفه، ومتشهدا الى حجره.  
الخامس: وضع اليدين قائما الى فخذيه بحذاء ركبتيه، و  
قائما تلقاء وجهه، وراكعا على ركبتيه، وساجدا بحذاء اذنيه، ومتشهدا  
على فخذيه.

انه سئل ابا عبدالله عليه السلام عن القنوت في الوتر؟ قال: قل الركوع: قال فان  
نسيت اقلت اذا رفعت راسي؟ فقال: لا (١) — فيحمل على عدم الفضيلة، مع انه  
مخصوص بالوتر، وفيها دلالة على عدم القنوت بعد الركوع.

وهذه تدل على جواز التعقيب في الطريق، بالطريق الاولى. وفعل  
القنوت قبله كذلك، وعلى الترغيب في جميع السنن فافهم.  
واما استحباب باقى ما ذكر، فيهم من خبر حماد وغيره.

ولننقل هنا الاخبار المعتبرة التي اكثر افعالها مأخوذ منها واجبا وندبا،  
منها صحيحة زرارة في التهذيب والكافي عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا اردت  
ان تركع فقل و انت منتصب، الله اكبر؛ ثم اركع؛ و قل، (اللهم لك ركعت  
ولك اسلمت وبك آمنت وعليك توكلت، وانت ربي خشع لك قلبي وسمعي  
و بصرى و شعرى و بشرى و لحمى و دمى و مخى و عصبى و عظامى و ما اقلته  
قدماى غير مستكبر ولا مستكبر، (سبحان ربي العظيم و بحمده  
ثلاث مرات في ترتيل (ترسل - ح) و تصف في ركوعك بين قدميك، تجعل بينهما قدر  
شبر، وتمكن راحتك من ركتيك، وتضع يدك اليمنى على ركتك اليمنى  
قبل اليسرى، وبلغ باطراف (٢) اصابعك عين الركبة، وفرج اصابعك اذا  
وصعتها على ركتيك واقم صلبك، ومدعنتك وليكن نظرك بين قدميك: ثم  
قل، سمع الله لمن حمده، وانت منتصب قائم الحمد لله رب العالمين اهل  
الجبروت والكبرياء والعظمة لله رب العالمين، تجهر بها صوتك، ثم ترفع يديك

(١) — لوسائل باب ١٨ من ابواب القنوت حديث - ٥.

(٢) — وبلغ، باللام المشددة و عين المهملة من اليلع: اى احمل اطراف اصابعك كلها بالغة عين  
الركبة، و ربما يفرق بالعين معجمة، وهو تصحيف، نقل عن حاشية التهذيب عن الشيخ الزياتي قلبي سره.

### بالتكبير وتخرساجدا (١)

وحسنه حماد (لابراهيم، في الكافي والتهذيب، وهي صحيحة في الفقيه)  
قال: حماد بن عيسى (الثقة) قال لى: ابو عبد الله عليه السلام يوما (٢)  
اتحسن ان تصلى يا حماد؟ قلت (٣): يا سيدى انا احفظ كتاب حريز في الصلاة،  
قال: فقال عليه السلام: لا عليك (٤)، قم، صل (٥)، قال: فقامت بين يديه متوجها  
الى القبلة فاستفتحت الصلاة (٦)، وركعت وسجدت، فقال: يا حماد لا تحسن  
ان تصلى، ما اقبح بالرجل (٧) ان يأتى عليه ستون سنة، او سبعون سنة فما (٨)  
يقيم صلاة واحدة بحدودها تامة، قال حماد: فاصابنى في نفسى الذل فقلت:  
جعلت فداك، فعلمنى الصلاة، فقام ابو عبد الله عليه السلام مستقبل القبلة منتصباً  
فارسل يديه جميعاً على فخذه قدمه اصابعه وقرن (قرب—خ) بين قدميه، حتى  
كان بينهما (٩) ثلاثة اصابع مفرحات فاستقبل (١٠)، باصابع رجليه جميعاً (١١)،  
لم يحرفهما (لم يحرفها—كـايب) عن القبلة (١٢)، بخشوع واستكانة، فقال:  
الله اكبر، ثم قرأ الحمد بترتيل (بترسل يب)، وقل هو الله احد، ثم صبرهنيئة بقدر  
ما تنفس (يتنفس يب) و هو قائم، ثم رفع يديه حيال وجهه وقال: الله اكبر، وهو  
قائم، ثم ركع وملاء كفيه من ركبتيه مفرجات (١٣) ورد ركبتيه الى خلفه حتى  
(ثم يب) استوى ظهره حتى لوصب عليه قطرة (١٤) ماء اودهن لم تزل لأستواء ظهره  
(و رد ركبتيه الى خلفه—فقيه) ونصب (١٥) عنقه، وغمض عينيه، ثم مسح ثلاثاً  
بترتيل، وقال (١٦): سبحان ربي العظيم وبحمده ثم استوى قائماً، فلما استمكن

- |   |                                   |
|---|-----------------------------------|
| (١) — الواسئل باب ١ من ابواب الركوع حديث—١. | (٩) — قدر ثلاث—كـايب.             |
| (٢) — يا حماد تحسن ان تصلى—كـايب.           | (١٠) — مفرحات واستقبل كـا.        |
| (٣) — قال: فقلت كـا.                        | (١١) — القبلة—كـايب.              |
| (٤) — لا عليك يا حماد كـايب.                | (١٢) — وقال بخشوع لله اكبر—كـايب. |
| (٥) — فصل—كـايب.                            | (١٣) — مفرحات—كـايب.              |
| (٦) — ركعت—كـايب.                           | (١٤) — من ماء—كـايب.              |
| (٧) — بالرجل منك—كـايب.                     | (١٥) — ومدعهم—كـايب.              |
| (٨) — فلا—كـايب.                            | (١٦) — فقال—كـايب.                |

من القيام، قال: سمع الله لمن حمده، ثم كبر وهو قائم، ورفع يديه حيال وجهه (١) وسجد (٢) (ووضع يديه الى الارض قبل ركبتيه فقيه) فقال: سبحان ربي الاعلى وبحمده، ثلاث مرات، ولم يضع شيئاً (من بدنه—خ) (٣) على شيء منه وسجد على ثمانية اعظم (٤)، (الجهة، والكفين، وعيني الركبتين، ونامي ابهامي الرجلين، والانف، فهذه السبعة فرض، ووضع الانف على الارض سنة وهو الارغام)، ثم رفع رأسه من السجود، فلمما استوى جالساً قال: الله اكبر، ثم قعد على جابه (٥) الايسر، ووضع (٦) ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى وقال: استغفر الله ربي واتوب اليه، ثم كبر وهو جالس وسجد الثانية (٧)، وقال: كما قال: في الاولى، ولم يستعن (٨) بشيء من بدنه على شيء منه في ركوع ولا سجود، وكان مجتهداً ولم يضع ذراعيه على الارض، فصلى ركعتين على هذا (٩)، (ثم قال: يا حماد، هكذا، ولا تلتفت، ولا تعبث بيديك واصابعك، ولا تنزق عن يمينك ولا يسارك ولا بين يديك فقيه)

ويضعهم منه استحباب وضع اليد قبل الصلاة على فخذه على الوجه المذكور، وما ذكره الاصحاب: وكذا تغميض العين حال الركوع، وحمله الشيخ على النظر بين الرجلين، لخبر مسمع انه صلى الله عليه وآله نهى ان يغمض الرجل

(١) — ثم — كما — ب.

(٢) — وسط كفيه مصبومتى الاصابع بين يدي ركبتيه حيال وجهه — كما — ب.

(٣) — من حمده — كما — ب.

(٤) — لكفين وركبتي، ونامي ابهامي الرجلين، والجهة، والانف، وقال: سبعة منها فرض بسجد عليها، وهي التي ذكرها الله في كتابه، فقال: وان المساحد لله فلا تدعو مع الله احداً وهي لجهة، والكفان، والركبتان، والابهامان، ووضع الانف على الارض سنة — كما — ب.

(٥) — معده الايسر — كما — ب.

(٦) — وقد وقع ظاهر قدمه الايمن على باطن قدمه الايسر — كما — ب.

(٧) — سجدة الثانية — كما — ب.

(٨) — ولم يضع شيئاً — كما — ب.

(٩) — ونداء مصبومتا الاصابع، وهو جالس في التشهد، فلما فرغ من التشهد سجد، هذا يا حماد هكذا اصل — كما — ب. وفي الوسائل بعد قول: هكذا اصل (ولم يزد على ذلك شيئاً).

عينيه في الصلاة (١) وما يدل على النظر بينهما (٢) ويمكن التحيير، واحتاره في المستهى، ونقله عن الشيخ ايضا، ان لم ينظر فيغمض، وحمل خبر مسمع على غير حال الركوع، والجواز

وان النقل (٣) عن الامام لا يجب، بل يكفي النقل عن السائل عنه مع وجوده: وعدم السية لفظا، بل عدم الدقة، واشتراط الامور فيها، فتأمل: وملاحظة الوجه في الافعال حيث ترك التعليم على ذلك الوجه: واعتبار كتاب حريز ونقله، وغير ذلك من الاحكام.

مثل، عدم وجوب العلم بمنافيات الصلاة و احكام الشكوك، وعدم توقف صحة الصلاة عليه: وجواز الصلاة من غير سبب، وفي مطلق الوقت: و فعلها ليعلم انها صحيحة ام لا، وكذا فعلها للتعليم، فتأمل.

وحسنة وصحيحة زرارة فيهما عن ابي جعفر عليه السلام، قال: اذا قمت في الصلاة فلا تلتصق قدمك بالاخري، دع بينهما فصلا اصبعاً اقل (من-يب) ذلك الى شبراكثره واسدل مكبيك، وارسل يديك، ولا تشبك اصابعك، وتكونا على فخذيك قبالة ركبتيك، وليكن نظرك الى (في-يب) موضع سجودك، فاذا ركعت فصف في ركوعك بين قدميك تجعل بينهما قدر شبر، وتمكن راحتيك من ركبتيك، وتضع يدك اليمنى على ركبتك اليمنى قبل اليسرى، و بلع (بلع-يب) باطراف اصابعك عين الركبة، وفرج اصابعك اذا وضعتها على ركبتيك، فان (فاذا-كا) وصلت اطراف اصابعك في ركوعك الى ركبتيك بحره ك ذلك: واحب ان تمكن كفيك من ركبتيك، فتجعل اصابعك في عين الركبة وتفرج بينهما، واقم صلبك، ومد عنقك، وليكن نظرك الى ما بين قدميك: فاذا اردت ان تسجد فارفع يديك بالتكبير وخر ساجدا، و ابدء بيديك فضعهما على الارض قبل ركبتيك، تضعهما معا، ولا تعترش ذراعيك اقتراش

(١) الوسائل باب ٦ من ابواب فواطع الصلاة حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة قطعة من حديث ٣ و لفظ الحديث (و ليكن نظرك الى ما بين قدميك).

(٣) عطف على قوله (استجاب وضع اليد).

## السادس: التعقيب.

السبع (الامد ثل) ذراعيه، ولا تضعن ذراعيك على ركبتيك وفخذيك، ولكن تجبج بمرفقيك، ولا تلتق (لا تلتصق—كا) كفيك بركبتيك، ولا تسهما من وجهك، يس ذلك حيال منكبيك، ولا تجعلهما بين يدي ركبتيك و لكن تحرفهما عن ذلك شيئاً، وابسطهما على الارض بسطاً، واقبضهما اليك قبضاً، و ان كان تحتها ثوب فلا يضررك، وان افضيت بهما الى الارض فهو افضل، ولا تفرجن بين اصابعك في سجودك ولكن ضمن جميعاً.

قال: فاذا قعدت في تشهدك فالصق ركبتيك بالارض. وفرج بينهما شيئاً، وليكن ظاهر قدمك اليسرى على الارض وظاهر قدمك اليمنى على باطن قدمك اليسرى، واليتاك على الارض، وطرف ابهامك اليمنى على الارض، واياك والقعود على قدميك فتتاذى بذلك، ولا تكن قاعداً على الارض فيكون انما قعد بعضك على بعض، فلا تصبر للتشهد والدعاء (١).

ويستفاد منها احكام كثيرة فافهم وتامل.

وكانه يفهم منه ان يكون اليد ان مقبوضتين حين الرجوع اليه، ولكن ما ذكره الاصحاب: ولعل معاء، قبضهما اليه وحرهما الى نفسه فقط.

وقالوا: يستحب النظر حال الفتوت الى الكفين، لكراهة النظر الى السماء للصحيحة (٢) وكراهة التغميض، لما مر (٣) ومعلوم عدم اللزوم ولعل لهم وجهها آخر.

ولا يفهم منها ومن حديث حماد وضع اليد حال القيام على الهيئة الخاصة صريحاً الا بالطريق الاولى، او الاستصحاب من اول الصلاة.

واما استحباب التعقيب—وهو في اللغة قيل: هو الجلوس للدعاء بعد الصلاة. وينبغي ادخال الذكر والثناء ايضافيه، وحذف الجلوس. ويمكن ادخالهما في الدعاء بوصيحي في الخبر انه الدعاء بعدها،—فكانه لأجماع المسلمين

(١)—الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة حديث—٣.

(٢)—الوسائل باب ١٦ من ابواب القيام، حديث—١.

(٣)—الوسائل باب ٦ من ابواب فوطع الصلاة حديث—١.

كما يفهم من النهاية: وليس بموظف. ولكن الماثور عن اهل البيت اولى.  
وفصله عظيم: روى الشيخ فى التهذيب، وهو فى الكافى ايضا، عن  
مصور بن يونس عن ذكره عن ابي جعفر عليه السلام قال: من صلى صلاة فريضة  
وعقب الى اخرى فهو ضيف الله وحق على الله ان يكرم ضيفه (١) وروى  
فى الكافى مسنداً صحيحاً عن الحسين بن حماد عن ابي جعفر عليه السلام، قال:  
من قال فى دبر صلاة الفريضة قبل ان يثنى رجله. استغفر الله الذى لا اله الا هو  
الحى القيوم (ذو—خ ل) ذا الجلال والاكرام واتوب اليه، ثلاث مرات غفر الله  
عز وجل له ذنوبه ولو كان مثل زبد البحر (٢) وروى فيه ايضا مسنداً عن الحسن  
(الحارث ثل) بن المغيرة انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول: ان فضل الدعاء بعد  
الفريضة على الدعاء بعد النافلة كفضل الفريضة على النافلة، (٣) ثم قال ادعه و  
لا تقل قد فرغ من الامر فان الدعاء هو العبادة، ان الله عز وجل يقول «ان الذين  
يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين» (٤) وقال «ادعوني استجب  
لكم» (٥) (٦) وقال اذا اردت ان تدعوا لله فمجده واحمده، وسبحه، وهله، واثن  
عليه، وصل على النبى صلى الله عليه وآله ثم سل تعط (٧) وروى فيه  
ايضاً فى الحسن عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال الدعاء بعد الفريضة افضل  
من الصلاة تفلأ (٨) وفى صحيحة وليد بن صبيح عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال: التعقيب ابلغ فى طلب الرزق من الضرب فى البلاد يعنى بالتعقيب اندعاء  
بعقب الصلاة (٩) و صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال:

(١) — الوسائل باب ١ من ابواب التعقيب حديث—٥.

(٢) — الوسائل باب ٢٤ من ابواب التعقيب حديث—٤.

(٣) — الوسائل باب ٤ من ابواب التعقيب حديث—٢.

(٤—٥) — فاطر: ٦٠ ونمام الاية الشريفة (وقال ربكم ادعوني استجب لكم ان الذين يستكبرون  
عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين).

(٦) — الوسائل باب ٦ من ابواب الدعاء حديث—٤.

(٧) — الوسائل باب ٣٦ من ابواب الدعاء حديث—٦.

(٨) — الوسائل باب ٥ من ابواب التعقيب حديث—٢.

(٩) — الوسائل باب ١ من ابواب التعقيب حديث—١.

## و افضله تسبيح الزهراء عليها السلام.

الدعاء دبر المكتوبة افضل من الدعاء دبر التطوع كفضل المكتوبة على التطوع (١) وفي خبر آخر ما عالج الناس شيئا اشد من التعقيب (٢) وفي الصحيح عن معاوية بن عمار قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام رجلين افتتحا الصلاة في ساعة واحدة، فتلى هذا القرآن فكانت تلاوته اكثر من دعائه، ودعا هذا اكثر فكان، دعائه اكثر من تلاوته، ثم انصرفا في ساعة واحدة ايهما افضل؟ قال كل فيه فضل، كل حسن، قلت: اني قد علمت ان كلا حسن، وان كلا فيه فضل، فقال الدعاء افضل، اما سمعت قول الله عز وجل «وقال ربكم ادعوني استجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين (٣)» هي والله العبادة، هي والله افضل، هي والله افضل أليست هي العبادة هي والله العبادة، هي والله العبادة أليست هي اشدن؟ هي والله اشدن هي والله اشدن، هي والله اشدن (٤).

واما افضلية تسبيح الزهراء عليها السلام: فرواية ابن سنان، قال: قال ابو عبدالله عليه السلام من سبح تسبيح فاطمة (الزهراء يب-كا) عليها السلام قبل ان يثنى عليه من صلاة الفريضة غفر الله له ويبدء بالتكبير (٥) وما في رواية ابي هرون المكفوف عن ابي عبدالله عليه السلام، قال يا ابا هرون انا امر صبياننا بتسبيح فاطمة عليها السلام كما نأمرهم بالصلاة، فالزمه فانه لم يلزمه عبد فشق (٦) وفي صالح بن عتبة (٧) معه: وعنه عن ابي جعفر عليه السلام ما عبدالله بشيء من (التحميد خ-ل) التمجيد افضل من تسبيح فاطمة (ع) ولو كان شيء افضل منه لنحله رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة (ع) (٨) وهذه بظاهرها تدل

(١) - الوسائل باب ٤ من ابواب التعقيب حديث ١.

(٢) - الوسائل باب ١ من ابواب التعقيب حديث ٢.

(٣) - عاف: ٦٠

(٤) - الوسائل باب ٦ من ابواب التعقيب حديث ١.

(٥) - الوسائل باب ٧ من ابواب التعقيب حديث ١.

(٦) - الوسائل باب ٨ من ابواب التعقيب حديث ٢.

(٧) - و سنده كما في الكافي هكذا (محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن

اسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عتبة، عن ابي هرون المكفوف).

(٨) - الوسائل باب ٩ من ابواب التعقيب حديث ١.



على افضليته من كل تمجيد مطلقا، لامن الدعاء فقط عقيب الصلاة. وعنه عن ابي خالد القمط قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: تسبيح فاطمة (ع) في كل يوم في دبر كل صلاة احب الى من صلاة الف ركعة في كل يوم (١) لعل صمير (عنه) راجع الى صالح كما هو ظاهر التهذيب والكافي، وكأن ابو خادثة: ورواية ابن ابي بجران عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال من سبح الله في دبر الفريضة تسبيح فاطمة (ع) المائة مرة و اتبعها بـ لا اله الا الله مرة غفر الله له (٢) كذا في التهذيب، وفي الكافي: وفي دلالتها على افضيته من كل الادعية عقيب الصلاة تأمل، ولكنه ذكره الاصحاب، وليس ببعيد، لظاهر البعض مع التأيد بقولهم.

والظاهر استحبابه عند المنام ايضا، كما يدل عليه ما رواه الصدوق في الفقيه في بيان سبب شرعيته، فانه علمها رسول الله صلى الله عليه وآله عند المنام (٣) ولهذا نسبت اليها.

واما طريقته فهو المشهور عند الاصحاب: ويدل عليه بعض الاخبار: وفيما مر اشارة اليه: حيث قال: يبدء بالتكبير، والظاهر انه لا قائل مع ذلك بدون العدد المقرر (المقرر - المعدود - ل) والترتيب المشهور، مثل صحيحة محمد بن عذا (الثقة)، قال دخلت مع ابي علي ابي عبد الله عليه السلام فسأله ابي عن تسبيح فاطمة عليها السلام فقال: الله اكبر حتى احصى اربعا وثلاثين مرة ثم قال الحمد لله، حتى بلغ سبعا وستين، ثم قال سبحان الله، حتى بلغ مائة، يحصيها بيده جملة واحدة (٤) ومثلها رواية ابي بصير (٥).

وينبغي فعله بالتسبحة الحسينية. لما نقل في مصباح المتعبد. روى عن الصادق عليه السلام من ادار الحجر من قرية الحسين عليه السلام فاستغفر ربه مرة

(١) - الوسائل باب ٩ من ابواب التعقيب حديث - ٢.

(٢) - الوسائل باب ٧ من ابواب التعقيب حديث - ٣.

(٣) - الوسائل باب ١١ من ابواب التعقيب حديث - ٢.

(٤) - الوسائل باب ١٠ من ابواب التعقيب حديث - ١.

(٥) - الوسائل باب ١٠ من ابواب التعقيب حديث - ٢.

وأحدة كتب الله له سبعين مرة، وإن أمسك السبحة بيده ولم يسبح بها هي كل حبة منها سبع مرات (١) وفي التوقيع: سأل هل يجوز أن يسبح الرجل بطين القبر وهل فيه فضل؟ فأجاب عليه السلام يجوز أن يسبح به، فما من شيء أفضل منه، ومن فضله أن المسبح ينسى التسبيح ويدبر السبحة فيكتب له التسبيح (٢) وقريب منه كلام الدروس: وصرح بكونه من قبر الحسين عليه السلام، ولعله المراد هنا كما هو الظاهر.

وفيه أيضا و سئل عن السجدة على لوح من طين القبر هل فيه فضل؟ فأجاب بجوز ذلك وفيه الفصل (٣) وقال في الدروس: السجود على تربة الحسين عليه السلام أفضل الاعمال: ولعل المراد السجود عليه في الصلاة. والمراد بطين القبر، التراب القريب منه: وبتفاوت في الفضيلة قربا و بعدا: وما أخذ من قرب قبره عليه السلام بعد وضعه هناك أفضل على الظاهر. قال الصدوق في الفقيه المضمون، قال: يعني الصادق عليه السلام: السجود على طين قبر الحسين عليه السلام يورث الأرضين السبعة، و من كانت معه سبحة من طين قبر الحسين (ع) كتب مسجعا وإن لم يسبح بها (٤). ثم قال التسبيح بالأصابع، أفضل منه، بغيرها: لأنها مسئولات يوم القيامة، وسوق الكلام ظاهر في أن المراد أن التسبيح بها أفضل من غيرها من غير التربة الشريفة، وهو ظاهر.

ويبينى عدم ترك الدعاء فانه روى أنها (٥) مستجابة خصوصا بعد الفجر وبعد الظهر وبعد المغرب، و في الوتر فانه ورد في الرواية الاستجابة حينئذ (٦)

(١) - الواسط للباب ١٦ من أبواب التعقيب حديث - ٦.

(٢) - الواسط للباب ١٦ من أبواب التعقيب حديث - ٧. وصدر الحديث هكذا، (عن محمد بن أحمد عبد الله بن جعفر الحميري أنه كتب إلى صاحب الزمان عليه السلام يستأله هل يجوز الحديث

(٣) - الواسط للباب ١٦ من أبواب ما يسجد عليه حديث - ٢.

(٤) - الواسط للباب ١٦ من أبواب ما يسجد عليه حديث - ١.

(٥) - هكذا في نسخ المخطوطة والمطبوعة التي عنده و الصواب (أنه مستجاب).

(٦) - الواسط للباب ١ من أبواب التعقيب حديث - ٤.

وقال في الكافي (في حصة زرارة) عن ابي جعفر عليه السلام قال: اقل ما يجزيك من الدعاء بعد الفريضة ان تقول: اللهم اني اسالك من كل خير احاط به علمك، واعوذ بك في كل شر احاط به علمك، اللهم اني اسالك عافيتك في اموري كلها واعوذ بك من خزي الدنيا وعذاب الآخرة (١) وفي حصة اخرى له: قال: قال ابو جعفر عليه السلام لا تنسوا الموجبتين، اوقال عليكم بالموجبتين في هـ بر كل صلاة؟ قلت وما الموجبتان؟ قال تسأل الله الجنة وتعوذ بالله من النار (٢) و كان في الصحيح عن داود المحلى مولى ابي المعز قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: ثلاث اعطين سمع الخلايق الجنة، والنار، والحدور العين، فاذا صلى العبد وقال: اللهم اعتقني من النار وادخلني الجنة وزوجني من الحدور العين، قالت النار يارب ان عبدك قد سئلك ان تعتقه مني فاعتقه، وقالت الجنة يارب ان عبدك قد سالك اياي فاسكنه في، وقالت الحدور العين يارب ان عبدك قد خطبنا اليك فزوجه منا، فان هوانصرف من صلاته ولم يسأل الله شيئا من هذه قل الحدور العين ان هذا العبد فينا لراهد، وقالت الجنة ان هذا العبد في لراهد وقالت النار ان هذا العبد في لجاهل (٣).

والادعية كثيرة، وينبغي اختيار ما في التهذيب والكافي والفقيه وفي المصباح وباقي المظان مثل العدة وغيرها.

ويجوز ان يكون المعقب على هيئة الصلاة، على الافضل: وقال في الذكرى كلمائنا في الصلاة يافى التعقيب، ودليله غير واضح (٤) ويفهم عن التولية ان ما ينافيها مطلقا، يافى قضيلته: وكأه المراد في الذكرى.

نعم يمكن استحباب الاستقبال والبقاء على الطهارة، لورود الاستقبال والطهارة وايضا ورد في الخبر في التهذيب والفقيه صحيحا قال هشام بن سالم

(١) - الوسائل باب ٢٤ من ابواب التعقيب حديث-١.

(٢) - الوسائل باب ٢٢ من ابواب التعقيب حديث-١.

(٣) - الوسائل باب ٢٢ من ابواب التعقيب حديث-٢.

(٤) - الوسائل باب ١٧ من ابواب التعقيب حديث-٤ ولفظ المنقول (وقال الشيخ بهاء الدين في-

مفتاح العلاج وروى ان ما يصر بالصلاة يصر بالتعقيب).

لابي عبدالله عليه السلام اني اخرج في الحاجة واحب ان اكون معقبا؟ فقال: ان كنت على وضوء فانت معقب (١) وفيه دلالة على عدم اشتراط غيره، واستحباب البقاء عليه.

ولا يبعد استحباب عدم الكلام بين الادعية، لعدم الفصل فيحصل عدم التوجه؛ وكذا بعض الاشتغالات المانعة.

وروى ايضا صحيحا في الفقيه عن زرارة قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول: الدعاء بعد الفريضة افضل من الصلاة تنفلا وبذلك جرت السنة (٢)، وقال النبي صلى الله عليه وآله قال الله عز وجل يا بن آدم اذكرني بعد الغداة (الفجر خول) ساعة، و بعد العصر ساعة، اكفك ما اهمك (٣) وقال الصادق عليه السلام الجبوس بعد صلاة الغداة في التعقيب و الدعاء حتى تطلع الشمس بلغ في طلب الرزق من الضرب في الارض (٤) وروى هلقام بن ابي هلقام انه قال اتيت ابا ابراهيم عليه السلام فقلت له جعلت فداك علمني دعاء جامع الدنيا والاخرة واوجز؟ فقال: قل في دبر الفجر الى ان تطلع الشمس، سبحان الله العظيم وبحمده استغفر الله واسأله من فضله، فقال هلقام ولقد كنت من اموء اهل بيتي حالا فما علمت حتى اتاني ميراث من قبل رجل ما (ظننت ان خول) علمت بيني وبينه قرابة واني اليوم لمن اليسير اهل بيتي حالا وما ذلك الا ما علمني مولاي العبد الصالح (٥).

وايضا ينبغي قراءة آية الكرسي: لما روى في مجمع البيان عن علي بن ابي طالب عليه السلام قال سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله على اعمود المنبر وهو يقول من قرء آية الكرسي في دبر صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت: ولا يواظب عليها الصديق، او العابد: ومن قرأها اذا اخذ مضجعه امنه

(١) - الوسائل باب ١٧ من ابواب التعقيب حديث - ١.

(٢) - الوسائل باب ٥ من ابواب التعقيب حديث - ١.

(٣) - الوسائل باب ١ من ابواب التعقيب حديث - ٣.

(٤) - الوسائل باب ١٨ من ابواب التعقيب حديث - ٣.

(٥) - الوسائل باب ٢٥ من ابواب التعقيب حديث - ٥.

على نفسه وجاره وحارجاره (١)، وفيه بحث ذكرته في تعليقات الكشاف.

والفاتحة، وشهد الله، وقل اللهم ما لك الملك، الى قوله، غير حساب، فانه نقل ما يدل على استحبابها في بعض التفاسير، وفي العدة ايضاً (٢).

وينبغي ايضاً عدم ترك قل هو الله احد اثني عشر مرة مع الدعاء المشهور و رفع اليدين ثم المسح على الوجه، كما ورد في الرواية في هذه من بسط اليدين (٣) وفي اخرى في الفقيه قال ابو جعفر عليه السلام ما بسط عبد يديه الى الله عز وجل، الا استحي الله عز وجل ان يرد يدها صفراً حتى يجعل فيها من فضله و رحمته ما يشاء، فاذا دعا احدكم فلا يرد يديه حتى يمسح بهما على راسه ووجهه (٤) وفي خبر آخر على وجهه و صدره، وهذا في غير الفريضة (٥).

واما رفع اليدين بثلاث تكبيرات بعد الصلاة: فهو مشهور بين الاصحاب، وموجود في الكتب، وما رأيت سده (٦).

قال في المنتهى، مسئلة و افضل ما يقال ما نقل عن اهل البيت عليهم السلام: وهو انه اذا سلم كبر ثلاثاً يرفع يديه الى شحمتي اذنيه قبل ان يثنى رجليه. و روى صفوان صحيحاً قال رأيت ابا عبد الله عليه السلام اذا صلى وفرغ من صلاته رفع يديه جميعاً فوق الرأس (٧) فلو فهم القربة كما هو الظاهر، كان ذلك مستحباً مطلقاً للامام والماموم، وظاهر المنتهى اختصاصه بالامام، حيث قال: ويستحب له، اي للامام اذا فرغ من صلاته ان يرفع يديه فوق رأسه تبركاً، وذكر

(١) - مجمع البيان في فصل آية الكرسي ج ٢ ص ٣٦٠ ورواه في جامع احاديث الشيعة باب ٩ في التعقيب حديث - ١٢. عن الشيخ ابو الفتح الرازي في تفسيره.

(٢) - الوسائل باب ٢٤ من ابواب التعقيب حديث - ١ وفيه نقلاً عن لكاهي مع زيادة آية الكرسي.

(٣) - الوسائل باب ٢٩ من ابواب التعقيب حديث - ١.

(٤) - الوسائل باب ١٤ من ابواب الدعاء حديث - ١.

(٥) - الوسائل باب ١٤ من ابواب الدعاء حديث - ٢.

(٦) - لكنه معمول مستداً عن كتاب علل الشرايع فراجع الوسائل باب ١٤ من ابواب التعقيب،

حديث - ٢.

(٧) - الوسائل باب ٢٨ من ابواب التعقيب حديث - ٤ و يوجد اختلاف يسير في بعض انحاء الحديث

مع من ورواه في انكاهي باب التعقيب بعد الصلاة و الدعاء ص ٩٦ فراجع.

## الرواية.

ثم سجدة الشكر، والدعاء فيه، والبكاء، على ما يدل عليه الاخبار، ومدكورة في لكتب المدونة فيه، ثم مسح الجبهة مع الدعاء: لما روى مسنداً في الكافي عن ابي عبدالله عليه السلام قال تمسح بيدك اليمنى على جبهتك ووجهك في دبر المغرب والصلوات: وتقول: بسم الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم، اللهم انى اعوذ بك من الهم والحزن والسقم والعدم والصغار والذل والفواحش ما ظهر منها وما بطن(١).

و ما كون المسح اولا على موضع السجود، ثم المسح، فقد ورد في رواية اخرى رفعه في الكافي عن ابي عبدالله عليه السلام: دعاء يدعى به في دبر كل صلاة يصليها: فان كان بك داء من سقم او وجع فاذا قضيت صلاتك فامسح بيدك على موضع سجودك من الارض وادع بهذا الدعاء وامر يدك على موضع وجعك سبع مرات، تقول يا من كبس الارض على الماء، وسد الهواء بالسماء، واختار لنفسه احسن الاسماء، صل على محمد وآل محمد، وافعل بى كذا وكذا، وارزقنى كذا وكذا، وعافى من كذا وكذا(٢) وليس فيه دلالة على الكلية، ولا على الهيئة المذكورة.

وكذا ما روى في التهذيب بالاسناد عن رجل عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا اصابك هم فامسح بيدك على موضع سجودك ثم امر يدك على وجهك يعنى من جانب خدك الايسر وعلى جبهتك الى جانب خدك الايمن، كذلك وصفه لنا ابراهيم بن عبد الحميد، ثم قل: بسم الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمان الرحيم، اللهم اذهب عني الهموم والحزن، ثلاثا(٣).

(١) - الوسائل باب ١٤ من ابواب التعقيب حديث-١.

(٢) - الوسائل باب ٥ من ابواب سجدة الشكر حديث-٢.

(٣) - الوسائل باب ٥ من ابواب سجدة الشكر، بعد نقل حديث ٢ قال: رواه سنداً عن محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عبد الجبار، عن عبد الرحمن بن حماد، عن ابراهيم بن عبد الحميد، عن رجل، عن ابي عبدالله عليه السلام، وذكر الحديث الاول نحوه. اقول. مبنى بالحديث الاول ما يذكره المصنف عن العقبة بقوله: وفي رواية ابراهيم بن عبد الحميد الخ.

وفى الفقيه، وفى رواية ابراهيم بن عبد الحميد ان الصادق عليه السلام قال لرجل اذا اصابك هم فامسح يدك على موضع سحودك ثم امسح يدك على وجهك من جانب خدك الايسر وعلى جبهتك الى جانب خدك الايمن: (قال ابن ابي عمير، كذلك وصفه لنا ابراهيم بن عبد الحميد) ثم قل: بسم الله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمان الرحيم. اللهم اذهب عني الهم والحزن. ثلاثا (١)، وطريقه اليه حس؛ وهو ثقة فى الفهرست؛ و نقل عن الفضل بن شاذان انه صالح: وقيل واقفي: وقيل الواقفي غير ذلك، بل من رجال الكاظم عليه السلام: وبالجمله ما ذكره فى الفقيه اولى، وكان الاولى النقل مثله، ولعل فى التهذيب غلط، وكان الاصحاب من هنا اخذوا، فتأمل.

وينبغى ايضا ان لا يترك ما روى فى الفقيه فى موثق عبد الكريم بن عتبة عن الصادق عليه السلام، انه قال: من قال عشر مرات من قبل ان تطلع الشمس وقبل غروبها: لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير، كانت كفارة لذنوبه فى ذلك اليوم (٢).

وفيه ايضا روى حفص بن البختري عن الصادق (ع) انه قال: كان نوح (ع) يقول، اذا اصبح وامسى: اللهم انى اشهدك انه ما اصبح وامسى بي من نعمة او عافية فى دين او دنيا فمنك وحدك لا شريك لك لك الحمد و لك الشكر بها على حتى ترضى وبعد الرضى، يقولها اذا اصبح عشرا واذا امسى عشرا فسمى بذلك عبدا شكورا (٣) وفى موضع آخر ان قول مثل ذلك فى الصباح قبل الطلوع اداء لشكر ذلك اليوم الى الليل والمساء قبل الغروب كذلك (٤).

وقول رضىت بالله الخ، لما روى فى التهذيب باسناده عن محمد بن

(١) - الوسائل باب ٥ من ابواب سجدة الشكر حديث ١ وليس فى الوسائل حصة (قال: قال ابن ابي عمير كذلك وصف لنا ابراهيم بن عبد الحميد) ولكنه موجود فى الفقيه فلاحظ

(٢) - الوسائل باب ٢٥ من ابواب التهذيب حديث ٧.

(٣) - الوسائل باب ٤٩ من ابواب الذكر حديث ١.

(٤) - الوسائل باب ٤٩ من ابواب الذكر حديث ١١.

سليمان الديلمي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت له جعلت فداك، ان شيعتك يقول: ان الايمان مستقر ومستودع فعلمني شيئا اذا انا قنته استكملت الايمان؟ قال: قل في دهر كل صلاة فريضة: رضيت بالله رباً، وبمحمد نبياً، وبالاسلام ديناً وبالقرآن كتاباً، وبالكعبة قلة، وبعلى ولياً واماماً وبالحسن والحسين والأئمة صلوات الله عليهم اللهم اني رضيت بهم ائمة فارضني لهم انك على كل شيء قدير (١).

وينبغي اذا كان اماماً عدم تخصيص نفسه بالدعاء لما روى في الفقيه انه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صلى يقوم فاختص نفسه بالدعاء دونهم فقد خانهم (٢).

بل ينمى ذلك لكل احد، لا نه اسرع اجابة، مع حصول ثواب الدعاء للغير.

وينبغي الدعاء قبل الاشتغال بشئ، ولو كان نافذة المغرب. لما مر من افضليته الدعاء بعد الفريضة. ولما روى في التهذيب باسناده صحيحاً عن ابي العلاء الخفاف عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال: من صلى المغرب ثم عقب ولم يتكلم حتى يصلي ركعتين كتب له في عشرين، فان صلى اربعاً كتبت له حجة مبرورة (٣) وهذا يدل على ان الكلام غير الدعاء والتعقيب. فلا ينافي ما دل على كراهة الكلام بين فريضة المغرب ونافذة والتعجيل بها قبل الكلام. مثل نهاني ابو عبد الله عليه السلام ان اتكلم بين الا ربع ركعات التي بعد المغرب (٤) واستدل به في المنتهى والذكرى على كراهة الكلام بعدها قبل النافذة، فتأمل.

بل سجدة الشكر ايضاً لان فيها دعاء بعدها ويدل عليه ما في التوقيع، فاجاب سجدة الشكر من الزم السنن وواجبها، الى قوله، فاما الخبر المروي فيها بعد صلاة المغرب والاختلاف في انها بعد الثلاث او بعد الاربعة فان فصل الدعاء

(١) - الوسائل باب ٢٠ من أبواب التعقيب حديث - ١.

(٢) - الوسائل باب ٤٠ من أبواب الدعاء حديث - ٢.

(٣) - الوسائل باب ٣٠ من أبواب التعقيب حديث - ٢.

(٤) - الوسائل باب ٣٠ من أبواب التعقيب حديث - ١.



والتسبيح بعد الفرائض على الدعاء بعد التواهل كفضل الفرائض على التواهل، والسجدة دعاء وتسبيح فالأفضل ان يكون بعد الفرض وان جعلت بعد التواهل ايضا جازت (١)، ويدل عليه ايضا ما رواه جهم بن ابي جهيمة قال: رأيت ابا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام وقد سجد بعد الثلاث ركعات من المغرب، فقلت له جعلت فداك، رأيتك سجدت بعد الثلاث؟ قال ورأيتني فقلت نعم قال فلا تدعها فان الدعاء فيها مستجاب (٢) وما رواه في الاستبصار باسناده عن حمص الحوهرى، قال صلى بنا ابو الحسن على بن محمد عليهما السلام صلاة المغرب فسجد سجدة الشكر بعد السابعة! فقلت له كان آباؤك يسجدون بعد الثلاثة؟ فقال: ما كان احد من آبائي يسجد الا بعد السابعة (٣) وحملها الشيخ على الجواز والاولى على الاستحباب.

وفي قوله (ع) (لا تدعها الخ) اشارة الى ان هذا هو الأفضل، وتعليده موافق لما مر من الاخبار وفيه دلالة واضحة على افضلية التعقيب بعد الفريضة قبل النافلة.

ويمكن ان يكون اختيار الدعاء على تقدير وسعة الوقت، وكذا السجدة بعد الثلاث وتقديم النافلة في الضيق ويجمع بين الاخبار بذلك، مثل الجمع في اخبار الفصل بين اذان المغرب واقامتها كما فعله في الاستبصار.

وفي الفقيه: قال الصادق عليه السلام ان العبد اذا سجد وقال يا رب يارب حتى ينقطع نفسه. قال له الرب تبارك وتعالى لبيك ما حاجتك (٤).

وقال ايضا روى عبد الرحمان بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: من سجد سجدة الشكر وهو متوضاً كتب الله له بها عشر صلوات ومحى عنه عشر خطايا عظام (٥) وطريقه اليه صحيح وهو الثقة، فالخير صحيح. وصحان

(١) - الوسائل باب ٣١ من ابواب التعقيب حديث - ٣.

(٢) - الوسائل باب ٣١ من ابواب التعقيب حديث - ٢.

(٣) - الوسائل باب ٣١ من ابواب التعقيب حديث - ١.

(٤) - الوسائل باب ٦ من ابواب سجدة الشكر حديث - ٣.

(٥) - الوسائل باب ٦ من ابواب سجدة الشكر حديث - ١.

صحته وجرمه بانه من الصادق عليه السلام يدل على صحة الاولى .  
 وروى في التهذيب: كانه صحيح . عن مرازم (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: سجدة الشكر واجبة على كل مسلم، تتم بها صلاتك، وترضى بها ربك وتعجب الملائكة منك، وان العبد اذا صلى ثم سجد سجدتي الشكر، فتح الرب تعالى الحجاب بين العبد وبين الملائكة، فيقول يا ملائكتي انظروا الى عبدى ادى قربتى واتم عهدي ثم سجدلى شكرا على ما انعمت به عليه، ملائكتي ما ذاله؟ قال: فتقول الملائكة يا ربنا رحمتك، ثم يقول، ثم ما ذاله؟ فيقول الملائكة يا ربنا جنتك، فيقول الرب تعالى ثم ما ذا؟ فيقول الملائكة يا ربنا كفاية مهمة، فيقول الرب ثم ما ذا فلا يبنى شئ من الخير الا قالت الملائكة فيقول الله تعالى يا ملائكتي ثم ما ذا فتقول الملائكة يا ربنا لا علم لنا، فيقول الله تعالى لا شكر نه كما شكرنى واقبل اليه بفضلى واربه رحمتى (١) وفي الفقيه قال: من وصف الله تعالى ذكره، بالوجه كالوجه، فقد كفر واشرك. ووجهه، ابيائه وحببه صلوات الله عليهم وغير ذلك من الترغيب والادعية فيها، فلا يبنى تركه بوجه.

وينبنى الصاق الصدر والبطن والافتراش. لما روى في الكافي باسناد حسن الى جعفر بن عمى، قال: رأيت ابا الحسن الثالث عليه السلام وقد سجد بعد الصلاة فبسط ذراعيه على الارض والصق جوجوه بالارض في دعائه (ثيابـخ) (٢) وعن يحيى بن عبدالرحمان بن خاقان قال رأيت ابا الحسن الثالث عليه السلام سجد سجدة الشكر فافترش ذراعيه، فالصق صدره وبطنه بالارض، فسأله عن ذلك؟ فقال: كذا يجب (٣) (نحبـخ) وفيه صحيحا عن الحفص الاعور عن ابي عبدالله عليه السلام قال: كان على صلوات الله عليه اذا سجدت خوى

(١) - الوسائل باب ١ من ابواب سجدتى الشكر حديث ٥ - ومى الوسائل بعد نقل الحديث، قال: ورواه الصدوق باسناد عن احمد بن ابي عبدالله نحوه الا انه قال: (واريه وجهي) ثم قال. قال الصدوق: من وصف الله تعالى ذكره بالوجه الى آخره.

(٢) - الوسائل باب ٤ من ابواب سجدتى الشكر حديث ٣.

(٣) - الوسائل باب ٤ من ابواب سجدتى الشكر حديث ٢.

كما يتخوى البعير الضامر، يعنى بروكه (١).

وينبغى الصاق الخد الايمن والأيسر، والدعاء فيهما بالمنتقول: للرواية المشتحلة على الدعاء: اللهم انى اشهدك، الى قوله: ثم تعود للسجود، فتقول مائة مرة شكرا شكرا: ثم تسأل حاجتك انشاء الله (٢) ولما روى صحيحا عن اسحاق بن عمار فى الفقيه عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: كان موسى بن عمران (ع) اذا صلى لم ينفلت\* حتى يلصق خده الايمن بالارض وخده الايسر بالارض (٣) وزاد فى التهذيب، قال: وقال اسحاق بن عمار بن موسى الساباطى: رأيت من آبائى من يصنع ذلك، قال محمد بن سنان، يعنى موسى فى الحجر فى جوف الليل (٤) كأن فى العبارة تأملا: ولعل المراد: قال اسحاق: قال الامام (ع) رأيت الخ:

ولرواية محمد بن سليمان عن ابيه قال خرجت مع ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام الى بعض امواله فقام الى صلاة الظهر، فلما فرغ خروجه ساجدا فسمعت يقول بصوت حزين وتغرغر دموعه، رب عصيتك بلسانى ولوشئت وعزتك لآخر متنى وأثيتك ببصرى ولوشئت وعزتك لا كمتنى وعصيتك بسمى ولوشئت وعزتك لا صممتى وعصيتك بى ولوشئت وعزتك لكنمتى وعصيتك برجلى ولوشئت وعزتك لجدمتنى، وعصيتك بفرجى ولوشئت وعزتك لعقمتنى وعصيتك بجميع جوارحى التى انعمت بها على، وليس هذا جزائك منى، قال: ثم عصيت له ألف مرة وهو يقول العفو العفو قال ثم الصق خده الأيمن بالارض، فسمعت وهو يقول بصوت حزين بوئت اليك بذنبي عملت سوء وظلمت نفسي فاغفرلى فانه لا يغفر الذنوب غيرك يا مولاي، ثلاث مرات ثم الصق خده

(١) - الوسائل باب ٣ من ابواب السجود حديث ١.

(٢) - الوسائل باب ٦ من ابواب السجود حديث ١.

(٣) - وانما عن الصلاة انصرف عنها مجمع البحرين.

(٤) - الوسائل باب ٣ من ابواب السجود حديث ٢.

(٥) - الوسائل باب ٣ من ابواب السجود حديث ٣.

الايسر بالارض، فسمعتنه وهو يقول، ارحم من اساء واقترب واستكان واعترف  
ثلاث مرات، ثم رفع راسه (١) وفي المصباح ايضا كذلك الا انه قدم الفرج على  
الرجل (ولم يكن) بدلي، (وليس).

وينبني فعلها ايضا، عند حصول نعمة يذكرها: لما روى في التهذيب  
بالاسناد عن اسحاق بن عمار، قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا ذكرت  
نعمة الله عليك وكنت في موضع لا يراك احد فالصق خدك بالارض، واذا كنت  
في ملاء من الناس فضع يدك على اسفل بطنك واحسن ظهرك وليكن  
تواضعا لله عزوجل، فان ذلك احب: وتري ان ذلك غمز وجدته في اسفل  
بطنك (٢) وفيه اشارة الى غاية الملاحظة والتباعد، مما يفهم منه الرياء واخفاء  
العمل: وجواز اراءة العمل لغيره تحذرا عنه، فافهم.

والادعية في السجدة كثيرة، وينبني اما اختيار (اشهدك الخ) فانه روى  
في آخرها، (ثم نسل حاجتك) (٣) فالظاهر ان المراد انها تستجاب: او هذه: او  
التامل واختيار الافضل.

او قوله، عفوا وشكرا مائة مرة (٤)، او بعد كل عشرة اضافة، للمجيب (٥)  
واقفه ثلاثة للرواية (٦).

وروى في التهذيب صحيحا، عن ابن بكير قال: قلت لابي عبد الله  
عليه السلام قول الله عزوجل (اذكروا الله ذكرا كثيرا (٧)) ما ذا الذكر الكثير؟

(١) - الوسائل باب ٦ من ابواب سجدة الشكر حديث ٥.

(٢) - الوسائل باب ٧ من ابواب سجدة الشكر حديث ٥.

(٣) - الوسائل باب ٦ من ابواب سجدة الشكر حديث ٦.

(٤-٥) - اشارة الى حديثي رواهما في الوسائل باب ٦ من ابواب سجدة الشكر حديث ٢ و ٤ و  
لفظ الحديث (عن سليمان بن حمص المروزي انه قال كتب الي ابي الحسن الرضا عليه السلام قل في سجدة  
الشكر مائة مرة شكر اشكر، وان شئت عواصوا) ولفظ الآخر (عن علي بن الحسين عليهما السلام انه كان  
يجول في سجدة الشكر مائة مرة الحمد لله شكرا، وكلما قاله عشر مرات قال، شكر الله المجيب الحديث)

(٦) - الوسائل باب ٦ من ابواب سجدة الشكر حديث ٢ قال عليه السلام (و ادنى ما جرى فيها  
شكر لله ثلاث مرات).

(٧) - الاحزاب: ٤٦.

قال عليه السلام ان تسبح في دبر المكتوبة ثلاثين مرة (١) ويمكن كونه المراد في مثل قوله تعالى (واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون) (٢) ولعله يحصل في ضمن تسييحها عليها السلام.

وروى ايضا قوله (ع) ثلاثين مرة، «سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر» اذا فرغ من صلاته، ومن يدفعن الهمم والغرق والحرق والتردى في البئر واكل السبع وميته السوء والبلية التي نزلت على العبد في ذلك اليوم (٣) وروى في التهذيب عن حابر عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا انحرفت عن صلاة مكتوبة فلا تنحرف الا بانصراف لمن بنى امية (٤) وفي رواية اخرى كان عليه السلام يلعن ثمانية افسس (٥).

قال في الفقيه: وقال امير المؤمنين عليه السلام من اراد ان يكتال بالمكيال الا وفي فليكن آخر قوله: سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (٦) فان له من كل مسلم حسنة (٧) وكانه روى انه كفارة المجلس (٨)، فينبغي اختياره بعد الانصراف.

ولا ينبغي النوم بعد الصلاة، خصوصا بعد صلاة الليل. فانه روى في التهذيب مسد عن سليمان بن حفص المروزي، قال: قال ابو الحسن الاخير عليه السلام: اياك والنوم بين صلاة الليل والفجر ولكن ضجعة بلانوم لان صاحبه لا يحمد على ما قدما من صلاته (٩)، اي التائم بعد صلاة الليل قبل الفجر لا يحمد

(١) - الوسائل باب ١٥ من ابواب التهذيب حديث - ٣.

(٢) - الجامعة: ي ١٠

(٣) - الوسائل باب ١٥ من ابواب التهذيب حديث - ١.

(٤) - (٥) - الوسائل باب ١٩ من ابواب التهذيب حديث - ٢-١ هذا نقل بالعمى والا هي رواية

يعني اربعة من الرجال واربعة من النساء مراع.

(٦) - - لضافات. ي (١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢).

(٧) - الوسائل باب ٤ من ابواب الذكر حديث ١ الى صوم رب العالمين وورده في تهذيب

في التهذيب

(٨) - الوسائل باب ٣٧ من ابواب الكفارات حديث - ١.

(٩) - الوسائل باب ٣٥ من ابواب التهذيب حديث ١

عنى ما فعله من صلاته فى الليل، فكانه ما فعلها:

فما يدل على التخير — مثل رواية زرارة فى الموثق لعبد الله بن بكير عن ابي جعفر عليه السلام قال: انما على احدكم اذا انتصف الليل ان يقوم فيصلّى صلاته جملة واحدة: ثلاث عشر ركعة: ثم ان شاء جلس فدعى، وان شاء نام، وان شاء ذهب حيث شاء (١) — فكانه للجواز، اومع العذر.

وكذا بعد صلاة العجر: روى فى التهذيب وفى الفقيه، صحيحا عن العلاء (الثقة)، عن محمد بن مسلم (الثقة)، عن احد هما عليهما السلام قال: سألته عن النوم بعد الغداة؟ فقال: ان الرزق ييسر تلك الساعة، فانا اكره ان ينام الرجل تلك الساعة (٢) وكانه ليس المراد الاختصاص بالرجل كما يدل عليه العلة، وقال فيهما، وقال الصادق عليه السلام نومة الغداة مشومة تطرد الرزق وتصفرا اللون وتقبحه وتغيره وهونوم كل مشوم ان الله تعالى يقسم الارزاق ما بين طلوع العجر الى طلوع الشمس، فايّاكم وتلك النومة (٣).

وكان المن والسلوى ينزل على بنى اسرائيل ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس فمن نام تلك الساعة لم ينزل نصيبه، فكان اذا انتبه فلا يرى نصيبه احتاج الى السؤال والطلب (٤) وقال الرضا عليه السلام فى قول الله عز وجل فالمقسمات امرأ (٥) قال الملائكة تقسم ارزاق بنى آدم ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس فمن نام فيما بينهما نام عن رزقه (٦):

ويدل على كراهته فوت الثواب العظيم: قال فى التهذيب و الفقيه قال: رسول الله صلى الله عليه وآله من جلس فى مصلاه من (صلاة غـ ل) طلوع الفجر الى طلوع الشمس ستره الله من النار (٧).

(١) — الوسائل باب ٣٥ من ابواب التعقيب حديث— ٢.

(٢) — الوسائل باب ٣٦ من ابواب التعقيب حديث— ١.

(٣—٤) — الوسائل باب ٣٦ من ابواب التعقيب حديث— ٣— ٤.

(٥) — امداديات ١.

(٦) — الوسائل باب ٣٦ من ابواب التعقيب حديث— ٦.

(٧) — الوسائل باب ١٨ من ابواب التعقيب حديث— ٤.

روى في التهذيب بأسناده عن ابن عمر عن الحسن بن علي عليه السلام قال: سمعت أبا علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله أيما امرء مسلم جلس في مصلاه الذي صلى فيه الفجر يذكر الله حتى تطلع الشمس كان له من الأجر كحاج رسول الله (ص) وغفر له، فإن جلس فيه حتى يكون ساعة تحل فيه الصلاة فصلى ركعتين أو أربع غفر له ما سلف من ذنبه وكان له من الأجر كحاج بيت الله (١) كأنه يريد بحاج رسول الله زائرته:

ويدل على كراهة الصلاة بعد صلاة الصبح في الجسملة: وروى في التهذيب مسنداً عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله قال الله عز وجل يا بن آدم اذكرني بعد الفجر ساعة، واذكرني بعد العصر ساعة اكفك ما همك (٢) وروى عن جابر أيضاً في الفقيه عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن إبليس إنما يبيت جنود الليل من حين تغيب الشمس إلى مغيب الشفق ويبث جنود النهار من حين يطلع الفجر إلى مطلع الشمس، وذكر أن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يقول أكثر واذكر الله عز وجل في هاتين الساعتين وتمعنوا بالله من شر إبليس وجنوده، وعودوا صغاركم في هاتين الساعتين فانهما ساعتا غفلة (٣) وفي الفقيه: قال الباقر عليه السلام النوم أول البوار خرق، والقائلة نعمة، والنوم بعد العصر حرق والنوم بين العشائين يحرم الرزق (٤)، والنوم على أربعة أوجه، نوم الاتيياء عليه السلام على أفتيتهم لمناجاة الوحى، ونوم المؤمنين على إيمانهم، ونوم الكفار والمنافقين على يسارهم، ونوم الشياطين على وجوههم (٥).

وهذه تدل على كراهة النوم بعد العصر، وبين العشائين أيضاً؛ وعلى كراهة النوم على اليسار وعلى الوجه: واستحباب الأيمن: وعلى استحباب

(١) - الوسائل باب ١٨ من أبواب التعقيب حديث - ٢.

(٢) - الوسائل باب ١ من أبواب التعقيب حديث - ٣.

(٣) - الوسائل باب ٣٦ من أبواب التعقيب حديث - ٥.

(٤) - الوسائل باب ٤٠ من أبواب التعقيب حديث - ٤.

(٥) - الوسائل باب ٤٠ من أبواب التعقيب، قطعة من حديث - ٥.

## القيلولة.

ويدل عليه ايضا ما قال فيه، وروى قبلوا فان الشياطين لا تقبلوا (١) ويدل على كراهة النوم على الوجه ما قال فيه ايضا؛ وقال الصادق عليه السلام من رأيتموه نائما على وجهه فانبهوه (٢) وفيه دلالة على جواز إيقاف النائم كما في بعض الاخبار الصحيحة وقد تقدم:

ويدل على كراهة النوم في النهار مطلقا ما قال فيه، وقال الصادق عليه السلام ثلاثة فيهن المقت من الله عز وجل، نوم من غير سهر، وضحك من غير عجب، واكل على الشبع (٣): فكان القيلولة خارج عنه، اوهى مقيدة بالسهر:

ويدل على استحبابها ما روى فيه بقوله: واتى اعرابي النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله اني كنت ذكورا واني صرت نسيما؟ فقال اكنث تقيل؟ قال نعم، و قال و تركت ذاك؟ قال: نعم قال عد: فعاد فرجع اليه ذهنا (٤) ولا يبعد الكراهة مع عدم الحاجة لانه سبب الغفلة عن الله وذكره، الا ان يكون للاعانة على السهر كما ورد، نعم المعين على السهر القيلولة، كالسحور على الصوم (٥)، او الحاجة؛ ولو كان مجرد غلبته بحيث يصير ناعسا في العبادة، واما ما روى في زيادات التهذيب — عن ميمون بن خلاد قال ارسل آلي ابو الحسن الرضا عليه السلام في حاجة فدخلت عليه فقال انصرف فاذا كان غدا فتعال ولا تجئي الا بعد طلوع الشمس فاني انام اذا صليت الفجر (٦) فانه يدل على نومه بعده — فيحتمل ان يكون ذلك لبيان الجواز، اول السهر، فيحتمل عدم الكراهة حينئذ.

وحمله الشيخ على كون النوم لعذر، لعل ما قلناه داخل فيه ويحتمل كون

(١) الوسائل باب ٣٩ من ابواب التعقيب حديث ٣ و لفظ الحديث (قبلوا فان الشيطان لا يقبل)

(٢-٣) — الوسائل باب ٤٠ من ابواب التعقيب حديث ٦-٧.

(٤) — الوسائل باب ٣٩ من ابواب التعقيب حديث ١-٤.

(٥) — الوسائل باب ٤ من ابواب آداب الصائم حديث ٧- و لفظ الحديث (قال رسول الله صلى الله

عليه وآله تعاونا يا كل السحور على صيام النهار و بالنوم عند القيلولة على قيام الليل).

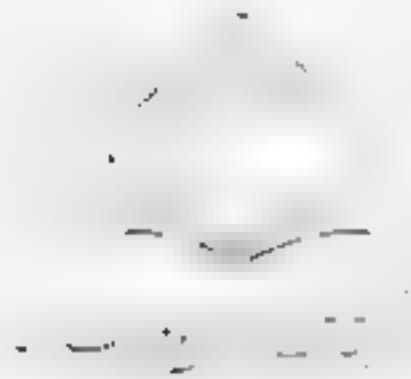
(٦) — الوسائل باب ٣٦ من ابواب التعقيب حديث ٨.



.....

مجيئه من غير اختياره ، وهو بعيد .

وينبغي الانصراف عن اليمين للرواية (١) .



(١) الوصائل باب ٣٧ من أبواب التعقيب ، فراجع .

## «المقصد الثاني في الجمعة»

وهي: ركعتان كالصبح عوض الظهر.

---

قوله: «المقصد الثاني في الجمعة» قال في المنتهى: يدل على وجوب صلاة الجمعة: الكتاب، والسنة، والاجماع.

أما الكتاب فقوله تعالى: «إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله»<sup>١</sup> والأمر للوجوب وقد فسر بالصلاة، والخطة الموجبة لوجوبها.

وأما السنة: فأرواه الجمهور، إلى قوله: ومن طريق الخاصة مارواه الشيخ في الصحيح، وابن يعقوب بإسنادهما عن أبي بصير، ومحمد بن مسلم جميعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام. قال: إن الله عز وجل فرض في كل سبعة أيام خمساً وثلاثين صلاة، منها صلاة واجبة على كل مسلم أن يشهدها إلا خمسة: المريض، والمملوك، والمسافر، والمرأة، والصبي<sup>٢</sup> وروي في الحسن والصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنما فرض الله على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة، منها صلاة واحدة فرضها الله في جماعة، وهي الجمعة، ووضعها عن

---

(١) سورة الجمعة، الآية ٩.

(٢) نواصل باب (١) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث — ١٤

ووقتها عند زوال الشمس يوم الجمعة إلى أن يصير ظل كل شيء مثله.

تسعة: عن الصغير، والكبير، والمجنون، والمسافر، والعدو، والمرأة والمريض، والأعمى، ومن كان على رأس فرسخين. <sup>١</sup> وفي الصحيح عن أبي بصير، ومحمد بن مسلم جميعاً، عن أبي جعفر عليه السلام قال: من ترك الجمعة ثلاث جمع متوالية طبع الله على قلبه <sup>٢</sup>.

وأما الإجماع فإنه لا خلاف بين المسلمين في ذلك، انتهى.

ولاشك ولا ريب في وجوبها في الجملة، بل هو ضروري لا يحتاج إلى الاستدلال: وإنما الكلام في كيفية وجوبها وشرايطها، وسيتحقق إن شاء الله تعالى. وكذا لا ريب في كونها ركعتين كالصبح.

قوله: «ووقتها - الخ» قال في المنتهى: والوقت شرط للجمعة، وهو لزوال إلى أن يصير ظل كل شيء مثله، وهو مذهب علمائنا أجمع إلا ما نقله الشيخ عن السيد المرتضى، أنه يجوز أن يصلى الفرض عند قيام الشمس يوم الجمعة ونقل في المختلف عن ابن إدريس أنه قال: ما وجدت ذلك في مصنفات السيد، بل وجدت خلافه، فإنه اختار في المصباح أنه لا يجوز إلا بعد الزوال. وكذلك الأذان، وهو الصحيح، ولعل شيخنا سمعه من المرتضى قدس سره في الدرس مشافهة.

ويدل عليه أخبار كثيرة، مثل صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى الجمعة حين تزلو الشمس قدر شراكه، ويخطب في الظل الأول، فيقول جبرئيل: يا محمد قد زالت الشمس فأنزل، فصل وإنما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين، فهي صلاة حتى ينزل الإمام <sup>٣</sup> ودلائلها من جهة التأسيسي ومن جهة أنه علم ذلك، وغيره غير معوم، فلا يجوز فيه ومن قول جبرئيل: «يا محمد قد زالت - الخ» فإن المفهوم منه أن الزوال هو الوقت.

(١) الوسائل باب (١) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث -

(٢) الوسائل باب (١) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ١٥

(٣) الوسائل باب (٨) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث -

و صحيحة ابن سنان، ( كانه عبدالله بقرينة نقل النضر عنه، وهو ابن سويد، لنقله عنه)، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال وقت صلاة الجمعة عند الزوال، ووقت العصر يوم الجمعة، وقت صلاة الظهر في غير يوم الجمعة، ويستحب التكبير بها<sup>١</sup> وصحيحته عنه أيضاً قال: لا صلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة<sup>٢</sup>.

وصحيحة زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن من الأمور أموراً مضيقاً وأموراً موسعة، وإن الوقت وقتان، والصلاة مما فيه السعة، فربما عجل رسول الله صلى الله عليه وآله وربما أخر، إلا صلاة الجمعة، فإن صلاة الجمعة من الأمور المضيق إنما لها وقت واحد حين تزول: ووقت العصر يوم الجمعة وقت الظهر في سائر الأيام<sup>٣</sup>. وبالجملية كون أول وقتها هو أول الزوال ظاهر في الجملية.

والأصل والنصوص، والاحتياط، وعدم دليل صالح لغيره، مع الأخبار الكثيرة، وتحقق كونه وقتاً دون غيره، وعدم ضبطه، دليل واضح على المطلوب. وأما آخر وقتها، فهو غير مبين في الأخبار صريحاً؛ ويحتمل امتداده بامتداد وقت الظهر كما هو مقتضى البدلية.

والاحتياط: وعدم تحقق ذلك مع عدم نقلها في غير أول الوقت ينفيه<sup>٤</sup>: والمساواة غير واجبة على تقدير ثبوت البدلية:

ولا يبعد كونه آخر فضيلة الظهر، فيكون صيرورة الظل مثل الشخص، وعبرة المنتهى المتقدمة تشعر بأنه المجمع عليه، ويؤيده أنه لا بد لآخره من وقت مضبوط بحيث لا يتغير وليس إلا ذلك، فإن مقدار فعلها كما يتبادر من بعض الأخبار والعبارات غير مضبوط فإنه قد يطول وقد يقصر، والشرعية السهلة تقتضي الوسعة، وإن التكليف عقدها بعد الزوال بلا فصل. شاق جداً، وقد يعرض الشغل وعدم الطهارة وقد يجتمع الناس، وقد لا يجتمع وبالجملة الظاهر من الشرع عدم جعل

(١) التكبير بعد سرعة المشي إلى السجدة لدرك صلاة الجمعة في أول وقتها

(٢) الوسائل باب (٨) من أبواب صلاة الجمعة وأدائها حديث ٥

(٣) الوسائل باب (٨) من أبواب صلاة الجمعة وأدائها حديث ٦

(٤) الوسائل باب (٨) من أبواب صلاة الجمعة وأدائها حديث ٣

(٥) أي بنى القرون بامتداد وقتها إلى آخر وقت الظهر.

ذلك ضابطاً، وهو الظاهر عند التأمل.

ويدل عليه بعض الاخبار المتقدمة، حيث يدل على أن وقت العصر يوم الجمعة. هو وقت الظهر في سائر الأيام، فيدل على أنه ليس بمقدار فعلها، بل القدمين والعامّة بعد الزوال كما مر في الظهر أنه بعدها، للنافذة:

وايضاً تدل عليه رواية اسماعيل بن عبد الخالق قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر، فقال: بعد الزوال بقدّم أو نحو ذلك الآ في يوم الجمعة أو في السمر، فإن وقتها حين تزول الشمس<sup>١</sup> والظاهر منها بيان أوله، ففي هذه لأخبار إشعار بأفضلية تقديم العصر يوم الجمعة، وأن وقت الجمعة وقت نافذة الظهر في غير يوم الجمعة من القامة والذراع والقدمين وغير ذلك كما مر.

ولكن الوسعة في الدين -وضيق ذلك الوقت غالباً عن الخطبة بعد الزوال واجتماع الناس. سيما مع تجويز التطويل في الخطبة، والعلم بدخول وقت حين الزوال مع عدم العلم بالخروج الى المثل، وعدم صراحة الأخبار فيها ذكر، وعدم دليل صالح للخروج سوى ذلك: ومعلومية عدم شمول الروايات ما زاد عن المثل، وعدميتها للأقل من المثل مع ظاهر نقل الاجماع في المنتهى على مامر، وعدم القائل الواضح بغيره -يرجح القول بالمثل كما اختاره المصنف وغيره.

ومع ذلك ينبغي الاحتياط والتعجيل بحيث يقع في مقدار ما استثنى للنافذة في غير يوم الجمعة، على أنه قد جوز النافذة بعد ذلك على مامر.

ولكن قال في العقبه: وقال أبو جعفر عليه السلام وقت صلاة الجمعة يوم الجمعة ساعة تزول الشمس ووقتها في السفر والحضر واحد وهو من المضيق وصلاة العصر يوم الجمعة في وقت الاولى في سائر الأيام<sup>٢</sup> وقال أبو جعفر عليه السلام أو وقت الجمعة ساعة تزول الشمس إلى أن تمضي ساعة<sup>٣</sup> فلا يبعد ملاحظة ذلك، فإنه ضامن لصحة ما فيه، مع جزمه بأنه عنه عليه السلام، وليس عندنا ما يحالاه،

(١) الوسائل باب (٨) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ٧-

(٢) (٣ و٢) الوسائل باب (٨) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ١٢-١٣- وعبارة حديث بعد

قوله إلى أن تمضي ساعة «محافظ عليها». فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا يزال الله عبده فيها خير إلا

فإن خرج صلاتها ظهراً، ما لم يتلبس في الوقت.  
ولا تجب إلا بشروط : الامام العادل، أو من يأمره.

بل الأخبار المتقدمة مؤيدة، له، وفي الكافي أيضاً مثل الخبر الأول، فلو لم يكن إجماع وإجماع في الساعة، ثمين المصير إليها، ولعله لا إجماع فتحمل على المشهورة، فإن انظار من أكثر الأخبار أن الغرض بيان أول الوقت ولهذا سوى بين الحصر والسفر، فالمقصود سقوط وقت النافلة التي كانت في الظهر حضراً، الله يعلم.

قوله: «فإن خرج - الخ» المراد بـ «صلاها ظهراً» فعل صلاة الجمعة، أي الواقعة يوم الجمعة وقت الظهر، ظهراً لا جمعة: وإطلاق الجمعة على صلاة الظهر، لاسماحة فيه، وهو واقع في الروايات: مثل «الجمعة في السفر ما أقره فيها؟ قال: أقرئها بقل هو الله أحد»<sup>١</sup> وهو كثير، ووجهه ظاهر لأن الوقت شرط، وقد مضى، والجمعة لا تقضى، والظهر لا يسقط إلا بفعلها، فيتعين فعل الظهر.

وأما اشتراط عدم التلبس بفعلها ظهراً، فيشربأنه اذا تلبس في الوقت ولو بالتكبير، علمأبانه يخرج الوقت بعده اوجهلاً، صحت الجمعة أداء وليس بواضح الدليل: لأن الوقت شرط، وقد خرج، فكيف تصح أداء في غير وقته. ولا يبعد تقييده بإدراك الركعة في الوقت، لما روي: من أدرك من الوقت ركعة، فقد أدرك<sup>٢</sup> وعدم الخلاف عندهم في ذلك على الظاهر، إلا أن يكون لهم دليل في الجمعة بخصوصها بإدراكها بمجرد التلبس، لأنه يدل الظهر، فكان وقته، وقته.

قوله: «ولا تجب إلا بشروط - الخ» قال في المنتهى: أما اشتراط الامام، أي المعصوم عندنا (أونائبه - خ) أوأذنه، فهو مذهب علمائنا أجمع، والحسن والاوزاعي، وحبيب بن أبي ثابت، وأبي حنيفة - الخ ثم استدلل عليه بما رواه الجمهور عنه صلى الله عليه وآله أنه قال: ارجع الى الولاية الفقيه، والحدود، والصدقات، والجمعة<sup>٣</sup> وقال في خطبته: من ترك الجمعة في حياتي أو بعد موتي، وله امام

(١) وسائل كتاب الصلاة باب (٧١) من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٢٠٠

(٢) الوسائل كتاب الصلاة باب (٣٠) من أبواب الوقت حديث ٤ ونظير الحديث (روى عن

البي صلى الله عليه وآله أنه قال: من أدرك ركعة من الصلاة بعد أدرك الصلاة).

(٣) المنتهى ص (٣١٧) مسئلة «يشترط في الجمعة الامام العادل».

هادل، أو جائز، استخفافاً بها، أو جحوداً لها، فلا جمع الله شمله، ولا بارك له في أمره الحديث<sup>١</sup> ثم استدل بأحاديث من طريق الخاصة. أظن ليس فيها دلالة على المطلوب، مثل حسنة زرارة، قال: كان أبو جعفر عليه السلام يقول: لا تكون الخطبة والجمعة وصلاة ركعتين على أقل من خمسة رهط، الإمام وأربعة<sup>٢</sup> ومثل حسنة محمد بن مسلم، قال: سألت عن الجمعة؟ قال: بأذان وإقامة، يخرج الإمام بعد الأذان، فيصعد المنبر، فيخطب. ولا يصلي الناس مادام الإمام على المنبر<sup>٣</sup> مع أنها مفيرة، نعم تدل على جواز الخروج بعد الأذان والخطبة على المنبر، وكراهة الصلاة مادام عليه.

وكذا ما في رواية سماعة فقال: أما مع الإمام فركعتان وأما من يصلي وحده فهي أربع ركعات بمنزلة الظهر<sup>٤</sup> مع أن قوله: «بمنزلة الظهر» غير مناسب، لأنها الظهر، إلا أن يرجع إلى قوله: «الركعتان» وهو بعيد، مع عدم صحة السند. فالعمدة في هذه المسئلة الإجماع، ولعل له سنداً ما وصل إلينا.

ويمكن كونه رواية حماد بن عيسى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: إذا قدم الخليفة مصراً من الأمصار جتمع بالناس ليس لأحد غير ذلك وهي مع عدم صحة السند، تفيد الأخص من المطلوب.

ومثلها رواية أبي العباس الآتية، وبالجملة، ما رأيت ما يصح سنداً له: مع أن الآية، والأخبار المعتبرة الكثيرة جداً غير مقيدة به، إلا أن الآية مجملة لا يفهم كون المراد منها صلاة الجمعة مفصلة إلا بالاجماع ونحوه، وكذا أكثر الأخبار خالية عن تفصيلها. مثل واحدة فرضها الله في جماعة وهي الجمعة ووضعها عن تسعة<sup>٥</sup> ومثل:

(١) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (٧٨) باب في مرض الجمعة حديث - ١٠٨١

(٢) الوسائل باب (٢) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ٢

(٣) الوسائل باب (٤) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ٧

(٤) الوسائل باب (٥) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ٣

(٥) الوسائل باب (٢٠) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ١

(٦) الوسائل باب (١) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها قطعة من حديث - ١

## وحضور أربعة معه.

ومنها صلاة واجبة على كل مسلم أن يشهدها الا خمسة—الخ<sup>١</sup> وغيرها، ولا يفهم التفصيل والاحكام الا بالاجماع.

والحاصل انا مانقدر أن نخفي الاجماع لضعفه، و نثبت بالانخبار والآية، للاجماع، فلا بدلنا من التشبث به واعتباره، وأهله يقولون بالتمديد.

وأما الانخبار فالظاهر منها العموم نعم يفهم كونها مقيدة بمن يكون اماماً للجماعة و يقدر على الخطبة لا غير، بل الظاهر منها نفى شرط آخر.

وأما اختصاص الاجماع في الشرط المذكور حال الظهور لا الغيبة فليس بظاهر من كلام المصنف في المنتهى. وبعض العبارات الأخر ظاهري في العموم، وليس عندي كتاب آخر حاضر: والشارح يدعي كونه حال الظهور فقط: ويدل عليه أن الآية والانخبار عامة بل دالة على عدم الشرط مطلقاً، والاجماع حال الظهور ظاهر من غير نزاع، فيقيد به، وأما في حال الغيبة فيبقى على ظاهرها، وسيجيئ زيادة تحقيق إن شاء الله.

قوله: «وحضور أربعة معه» وهو مذهب الأكثر. لعل دليله الأوامر المطلقة والعامة خرج الأقل بالاجماع وبقي الباقي تحتها. فيه أن الأوامر ما دللت إلا بالاجماع، والاجماع في الخمسة، وأيضاً يخرج الخمسة كما تحتها بالدليل.

وحسنه زرارة (لابراهيم بن هاشم) قال: كان ابو جعفر عليه السلام يقول: لا تكون الخطبة والجمعة وصلاة ركعتين على أقل من خمسة رهط، الإمام وأربعة<sup>٢</sup> ولا يخفى أن دلالة بالمفهوم ومع ذلك ليس بصريح في الوجوب

و رواية أبي العباس (كانه الفضل بن عبد الملك البقباقي الثقة) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أدنى ما يجزي في الجمعة سبعة أو خمسة أدناه<sup>٣</sup> وفي الطريق<sup>٤</sup> أبان

(١) الوسائل باب (١) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها قطعة من حديث — ١٤

(٢) الوسائل باب (٢) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث — ٢

(٣) الوسائل باب (٣) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث — ١

(٤) سننه كما في الكافي هكذا (الحسين بن محمد عن محمد بن عامر عن علي بن مهزيار عن

عصاة، عن أبان بن عثمان، عن أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام)



بن عثمان، قيل ناووسي، قال في المختلف: لا يقال ذلك. لانه وان كان ناووسياً، الا أن أبا عمر والكشي قال: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه والأقرار له بالفقه. وقبله في الخلاصة أيضاً لذلك، فيمكن جعلها صحيحة. ومع ذلك قال في المختلف والمنتهى موثق أبي العباس:

وفي دلالتها ايضاً على الوجوب خفاء، وضَمَّ سبعة يشمر بأنه الأدنى ايضاً، وذلك ما يمكن الا لجمع الذي جمع به الشيخ، وسيحكي.

وأقوى الأدلة صحيحة منصور عن أبي عبدالله عليه السلام قال يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فزادوا فان كانوا أقل من خمسة فلا جمعة لهم، والجمعة واجبه على كل أحد لا يعذر الناس فيه الا خمسة: المرأة والمملوك والمسافر والصبي والمريض<sup>١</sup> وهو مشترك ولكن الظاهر أنه ابن حازم الثقة كما صرح به في المختلف، الا أنه ليس مثل الصريح:

وفي دلالتها على الوجوب العبي تأمل.

وكذا رواية ابن أبي ينفور عنه عليه السلام قال: لا تكون جمعة ما لم يكن القوم خمسة<sup>٢</sup> وهذه أضعف مع ضعف السند<sup>٣</sup>، وقريب منها رواية الفضل بن عبد الملك (كانه البقباقي الثقة فالخير معتبر، ولا يضر وجود أبان بن عثمان لما مر) قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: اذا كان قوم في قرية صلوا الجمعة أربع ركعات، فان كان لهم من يخطب لهم جمعوا اذا كانوا خمسة نفر، وانما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين<sup>٤</sup> وفي السند تأمل كما عرفت، والدلالة غير واضحة كما مر، وظاهرها دالة على عدم اشتراط الامام، بل من يقدر على الخطبتين، فتأمل. فان مثله كثير في هذا المعنى، مثل صحيحة محمد بن مسلم<sup>٥</sup>.

(١) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ٧- و باب (١) حديث ١٦-

(٢) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ٨-

(٣) بوجود عثمان بن عيسى الرمي بالوقف، فان سنده كما في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد، عن

عثمان بن عيسى عن ابن مسكان، عن ابن أبي ينفور)

(٤) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ٦-

(٥) الوسائل باب (٣) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ١-

ونقل عن الشيخ والصدوق وابن حزة أنّ أقل العدد الذي يجب معه الجمعة عباً سبعة، ويستحب مع الخمسة بمعنى أفضل الواجبين، ودليلهم الأص، والاجماع على الوجوب بالسبعة، دون الأقل فإن الآية والأخبار مجملة فالمدار عليه وقد مر الجواب عن أدلة الوجوب، بالأقل و سيجي أيضاً.

و صحيحة عمر بن يزيد (الثقة على الطاهر) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة وليلبس البرد والعمامة، ويتوكأ على قوس أو عصا، وليقعد قعدة بين الخطبتين، ويجهر بالقراءة، ويقنت في الركعة الأولى منها قبل الركوع<sup>١</sup> إلا أن دلالتها على عدم الوجوب بالخمسة بالمفهوم لكنه مفهوم الشرط، وهو معتبر عند أكثر الأصوليين، ولو كانت واجبة على الأقل ما كان ينبغي التقييد في مثل هذه بمثل هذا القيد، وهو ظاهر.

و رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: يجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين ولا تجب على أقل، منهم الإمام وقاصيه، والمدعى حقاً، والمدعى عليه، والشاهدان والذي يضرب الحدود بين يدي الإمام<sup>٢</sup> وفي الطريق حكم بن مسكين<sup>٣</sup> وهو مجهول لأنه مذكور في رجال ابن داود بغير تعديل وجرح: إلا أنه مذكور في الأول<sup>٤</sup>، وغير مذكور في الخلاصة: وفي طريق الاستبصار الحسين بن عبيد الله الغضائري، وفي التهذيب نقل عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عنه، كأنه لا شعري الثقة واليه صح وان محمد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب الثقة على الظاهر لأنه ينقل لا شعري عنه. ولهذا ما قدح في رجاله إلا في الحكم

وهذه مذكورة في الفقيه أيضاً عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: تحب الجمعة على سبعة نفر من المؤمنين، ولا يجب على أقل منهم الإمام—الخ .

(١) الوسائل باب (٦) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ٥

(٢) الوسائل باب (٢) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ٩

(٣) في نسخة في التهذيب هكذا (محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين

عن الملا عن محمد بن مسلم)

(٤) اي في قسم المؤمنين. \* في نسخة: «المؤمنين»

## والجماعة.

لكن طريقه اليه لاصحيح ولا ضعيف، الا انه ضامن لصحة مافيه، وحجة بيه وبين ربه وقال فيه: قال زرارة قلت له: على من تجب الجمعة؟ قال: نعم على سبعة نفر من المسلمين ولا جمعة لأقل من خمسة من المسلمين أحدهم الامام، فاذا اجتمع سبعة ولم يخافوا أهمهم بعضهم وخطبهم<sup>١</sup>.

والظاهر أنه هنا من الخبر، وأنه عن أبي جعفر عليه السلام كما يدل عليه ما قبله وما بعده: فانه نقل زرارة عنه عليه السلام و كأنه حذف هنا للظهور: مع أنه معلوم أن مثل زرارة لا يتقل مثل هذه المسئلة عن غير الامام، ولا ينقله الصدوق في الكتاب المضمون. فصحت هذه أيضاً والمعارضة في الجملة. فلا بد من الجمع، وهو الدليل القوي، للشيخ، ولهذا استحسنته في الذكرى، وحمل أخبار الخمسة على الصحة ولو اجب التخيري، والسبعة على العيني، كما فعله في الكتابين، ورواية أبي العباس مشعرة به. فسقط جواب الشارح بعدم التكافؤ. لان دليل الخمسة صحيح، ودليل السبعة ضعيف، وصح استحسان الذكرى هذا إلا أن الكثرة مع الاول ولا احتياط الا بفعلها مع الخمسة، وفعل الظهر أيضاً فتأمل، فانه مع ذلك غير ظاهر الحصول، لعدم الجزم في النية. ولا شك في صحة الظهر بعد مضي وقت الجمعة، وفعلها أيضاً، وان ترك عمداً.

قوله: «والجماعة» كأن دليله الاجماع كما نقل في الشرح. قال في المنتهى: و لا تعرف فيه خلافاً، ويدل عليه بعض الاخبار أيضاً. مثل قوله عليه السلام: في حصة وصحيحة زرارة. واحدة فرضها الله في جماعة<sup>٢</sup> وفي صحيحة محمد بن مسلم، هل يصلون الجمعة جماعة؟ قال: نعم، [و] يصلون أربعاً اذالم يكن من يخطب<sup>٣</sup> وماي حصة زرارة المتقدمة، خمسة رهط الامام واربعة<sup>٤</sup> و يدل عليه اشتراط الامام

(١) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ٤

(٢) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها قطعة من حديث ١

(٣) الوسائل باب (٣) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ١٠ وصدر حديث «عن احد هما

عليهما السلام، قال: سأله عن اناس في قرية هل يصلون الحديث».

(٤) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها، قطعة من حديث ٢ وصدر الحديث

«فان كان أبو جعفر عليه السلام يقول: لا تكون الخطبة والجمعة وصلاة ركعتين على أقل من حصة رهط الحديث».

والخطبتان من قيام المشتملة كل منهما على حمد الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله عليهم السلام والوعظ وقراءة سورة خفية.

في الاخبار.

قوله: «والخطبتان - الخ» قال في المنتهى: وهو قول عامة أهل العلم الاحسن البصرى. ويدل عليه الاخبار ايضاً.

مثل ما في حسنة محمد. فيصعد المنبر فيخطب<sup>١</sup> ويصلون أربعاً ان لم يكن من يخطب<sup>٢</sup> وصحيحة عبدالله. انما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين فهي صلاة حتى ينزل الامام<sup>٣</sup> وغيرها من الاخبار الكثيرة على اعتبار الخطبة، وكونها اثنتين. ونقل الاجماع على كونها اثنتين ايضاً.

واما اشتغال الخطبة على الامور المذكورة، فليس عليه دليل واضح سوى الاجماع ان كان وأنه المفهوم من الخطبة. قال في المنتهى: (ولا يكفي الخطبة الواحدة، بل لابد من الخطبتين. فلو أدخل بواحدة منها فلا جمعة له. ذهب اليه علماؤنا أجمع، الى قوله: ويشترط في كل خطبة حمد الله والثناء عليه والصلاة على النبي وآله صلى الله عليهم و قراءة شيء من القرآن والوعظ. فهذه الأربعة لابد منها، فلو أدخل باحدها لم يجزيه. وبه قال الشافعي: وقال أبو حنيفة: تجزي من الخطبة كلمة واحدة الحمد لله، أو الله أكبر أو سبحان الله، أو لا اله الا الله ما شابه ذلك).

يشتر بالاجماع على اشتراط الأربعة عندنا. وإن المخالف منهم واستدل عليها ببعض الأخبار الغير الصحيحة والصريحة<sup>٤</sup> وبرواية سماعة المشهورة<sup>٥</sup> مع عدم الصحة واشتمالها على ما لم يقل بوجوبه.

وقالوا: لابد من كون القراءة بآية قامة الفائدة بالنسبة الى الخطبة، وإن لم تكن

(١) الوسائل باب (٦) من ابواب صلاة الجمعة وأدائها قطعة من حديث ٧-

(٢) الوسائل باب (٣) من ابواب صلاة الجمعة وأدائها قطعة من حديث ١-

(٣) الوسائل باب (٦) من ابواب صلاة الجمعة وأدائها حديث ٤-

(٤) راجع للمنتهى في آداب الخطبة ص ٣٣٦

(٥) الوسائل باب (٢٤) حديث ١- و ٢٥) من ابواب صلاة الجمعة وأدائها حديث ٢-

مشتملة على مقصد الخطبة، وليس بواضح المعنى، والدليل والاحتياط يقتضى قراءة سورة، وذكر ما في رواية سماعة، بل صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في خطبة يوم الجمعة، الخطبة الاولى - الح ١ وهي مذكورة في الكافي ومشتملة على الأمور المعتمدة والزيادة وقراءة سورة في الاولى، وأن الله يأمره الآية ٢ في الثانية. فيمكن فهم عدم وجوب السورة وكفاية الآية فيها، لعدم القائل بالفصل كما قيل مع مراعاة ما يشترط في الصلاة في الخطبة غير الاستقبال. لما تشعر به الرواية انها بدل الركعتين، وانها الصلاة مادام على المنبر و رعاية (ظ) ما في حسنة محمد بن مسلم قال: سألت عن الجمعة؟ فقال: أذان واقامة، يخرج الامام بعد الأذان فيصعد المنبر فيخطب، ولا يصل الناس مادام الامام على المنبر، ثم يقعد الامام على المنبر قدر ما يقرء قل هو الله احد، ثم يقول فيفتح خطبته ثم ينزل فيصل بالناس، ثم يقرء بهم في الركعة الاولى بالجمعة، وفي الثانية بالنافقين ٣ وهي تدل على اجماع الامام والخطيب، ويشعر به بعض الاخبار المتقدمة أيضاً فافهم، وكذا صحيحته المتقدمة في بيان الخطبة ٤.

ولا يبعد جوازها قبل الزوال لما مر في خبر جبرئيل «يا محمد قد زالت - الخ» ٥ ولا يدل ما في الحسنة المتقدمة - (يخرج الامام بعد الاذان) وكذا غيرها مثل (وهي الصلاة) -.

على أنه واجب كونها بعد الوقت، وليست الآية ايضاً صريحة في ذلك، نعم ظاهرها ذلك، خصوصاً الخبر على تقدير عدم جواز تقديم الأذان، فيحمل على التنبه للمتقدمة، والاحوط عدم ذلك وينبغي السلام على الجماعة. لما مر في الخبر ٦، وكذا الجلوس حتى يفرغ المؤذنون ٧.

(١) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ١ -

(٢) النحل: (٩٠)

(٣) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ٣ -

(٤) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ١ -

(٥) الوسائل باب (٨) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ٤ -

(٦) الوسائل باب (٢٨) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ١ -

(٧) الوسائل باب (٢٨) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ٢ -

وظاهر الأصحاب وجوب القيام حال الخطبة لما في بعض الروايات<sup>١</sup> وإن أول من جلس معاوية<sup>٢</sup>، ويظهر عدم الخلاف عندنا الامع العذر فينبغي حينئذ عدم امكان غيره، وكلامهم خال عنه.

وينبغي التفات الناس اليه والنضاه اليهم، لما روى أن كل واعظ قبله وأن كل موعوظ قبله للواعظ يعني في الجمعة والعيدين وصلاة الاستسقاء<sup>٣</sup> وبه قال الشافعي، بخلاف أبي حنيفة، كذا في المنتهى، وقال أيضاً، لو خطب مستقبل القبلة صححت الخطبة. ثم الظاهر من بعض العبارات وبعض الأخبار<sup>٤</sup> وجوب الجلوس بينها والاحتياط يقتضيه.

وأيضاً لا خلاف في وجوب تقديم الخطبتين على الصلاة، ويدل عليه الرواية أيضاً<sup>٥</sup>، قال في المنتهى: ولا يجب خطبهم عليهم السلام لأختلافها، وما نعرف خلافاً في ذلك، بل الاشتمال على مامر.

وليس بهيئد اشتراط الطهارة، ووجوبها فيها، لفعلهم، مع التأسي، ولأنها صلاة وبدل، والاحتياط يقتضيها والأصل ينفيها، مع عدم صراحة الأدلة، فتأمل. وقال في المنتهى، يشترط في الخطبتين أن يحضرهما العدد المعتبر في الجمعة، ذهب إليه علماؤنا، فلو حضر معه ثلاثة لم تصح: والاحتياط يقتضيه، مع ظاهر بعض الأخبار<sup>٦</sup>.

وايضاً ظاهرهم اشتراط حريتها وإن لم يعرفها العدد، وذلك مشكل، ولا يبعد رجحان لسان العدد مع تعذر غيرهم، سوى قراءة القرآن، خصوصاً في الوعظ،

(١) الوسائل باب (١٦) من ابواب صلاة الجمعة وأدائها حديث ٣ (قال عليه السلام بخطب قائماً، إن الله تعالى يقول وتركوك قائماً).

(٢) الوسائل باب (١٦) من ابواب صلاة الجمعة وأدائها حديث ١ -

(٣) الوسائل باب (٥٣) من ابواب صلاة الجمعة وأدائها حديث ٣ -

(٤) الوسائل باب (٦) من ابواب صلاة الجمعة وأدائها قطعة من حديث ٧ (قال عليه السلام ثم

يفعد الإمام على لسير قدر ما يقرء هل هو الله أحد ثم يقول الحديث).

(٥) الوسائل باب (١٥) من ابواب صلاة الجمعة وأدائها حديث ١ - ٢ - ٤ -

(٦) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الجمعة وأدائها حديث ٢ ولعظ الحديث (قال أبو حمزة

عليه السلام لا تكون الخطبة والجمعة وصلاة ركعتين على أقل من خمسة الحديث).

## وعلم جمعة أخرى بينهما أقل من فرسخ

لصدق الحمد والثناء والوعظ، وظهور أن الفائدة فهمهم مع ثنائه تعالى، ولا غرض في العربية إلا أنه كانت أولى للفصاحة والتأسي وغيره: فمع تعذر الفهم يمكن السقوط، مع إمكان بقاء التأسي ومراعاة ظاهر الخطب.

ثم الظاهر من كلامهم ويمكن الفهم من الرواية أيضاً وجوب الترتيب في مقاصد الخطبة، من الحمد، ثم الصلاة، ثم الوعظ ثم القراءة، والاحتياط يقتضيه.

قوله: «وعدم جمعة أخرى بينها - الخ» قال في المنتهى ذهب إليه علماؤنا، فكانه اجماعي، ويدل عليه أيضاً حسنة محمد بن مسلم عن أبي جعفر في الكافي والتحذير قال: يكون بين الجماعتين ثلاثة أميال، يعني لا تكون جمعة إلا فيها بينه وبين ثلاثة أميال وليس تكون جمعة إلا بخطبة، قال: فإذا كان بين الجماعتين في الجمعة ثلاثة أميال فلا بأس بأن يجتمع هؤلاء ويجمع هؤلاء<sup>١</sup> ورواية محمد بن مسلم في التهذيب عن أبي جعفر عليه السلام، قال: تجب الجمعة على من كان منها على فرسخين. ومعنى ذلك إذا كان إمام عادلاً، وقال: إذا كان بين الجماعتين ثلاثة أميال فلا بأس أن يجتمع هؤلاء ويجمع هؤلاء ولا يكون بين الجماعتين أقل من ثلاثة أميال<sup>٢</sup>.

والظاهر أنها معتبرة. وإن كان في إبراهيم بن عبد الحميد الواقع في الطريق<sup>٣</sup> قول منقول في الخلاصة عن الشيخ في كتاب رجاله، أنه وافق من رجال الصادق عليه السلام. وما رأيت ذلك فيه، بل ذكر فيه من غير مدح ولا ذم، بل قال: له كتاب وقال: في الفهرست ثقة. ونقل المصنف في الخلاصة عن الفضل بن شاذان، أنه قال: أنه صالح.

والظاهر أن الاعتبار بذلك بالنسبة إلى كل مصل عرفاً، فلو كان بين الإمام والعدد المعتبر، وبين الجماعة الأخرى ثلاثة أميال، ولم يكن ذلك بين غيرهم، بل

(١) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ١-

(٢) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ٢-

(٣) سند الحديث كما في التهذيب هكذا «محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد، عن

إبراهيم بن عبد الحميد، عن جميل، عن محمد بن مسلم».

والتكليف والذكورة، والتحرية، والحضر، والسلامة من العمى والعرج والمرضى والكبير المزمّن، وعدم بعد أكثر من فرسخين.

أنقص بمقدار معتد به، لم يصح جمعهم هنا، والفرض بعيد. إلا أن يعتبر القدر الحقيقي والمستقى. ويحتمل جعل الاعتبار بالنسبة إلى من انعقد به الجمعة، ليصح الجمعة حينئذٍ وبالنسبة إلى المسجد والموضع المعد لها، إن كان، والآ من نية المصلين. ويحتمل ذلك فيها أيضاً. والمحلة في البلدة الكبيرة والبلدة الصغيرة ذلك، الله يعلم. قوله: «والتكليف - الخ» عدم الوجوب على المجنون وغير البالغ، ظاهر ومجمع عليه، ومدلول الاخبار أيضاً.

وأما على المرأة والعبد والمسافر والأعمى والأعرج الذي لا يقدر على السعي والمريض والكبير، ومن بعد عن موضع انعقادها بأكثر من فرسخين - فلصحيحة وحسنة زرارة المتقدمة <sup>١</sup> وعلى الاخبار غيرها أيضاً، مثل رواية محمد بن مسلم المتقدمة <sup>٢</sup>. ويدل على بعضها أيضاً صحيحة المتقدمة <sup>٣</sup>. لعل الكبير والمجنون والأعمى داخلون في المريض.

وأن المراد بالوجوب في الصحيحة المذكورة، الوجوب على القريب إلى موضع الجمعة، والحاضر في البلد. ولأجل ذلك ما ذكر من كان على رأس فرسخين، وقال: «الأخسة المريض والمملوك والمسافر والمرأة والصبي».

وفصل في خبر زرارة وجعله اعم بالنسبة إلى الخارج والداخل، فقال: «ووضعها عن تسعة عن الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأة والمريض ومن كان على رأس فرسخين» فلا منافاة.

والظاهر عدم السقوط عن الخنثى، لعدم صدق المرأة عليها. وأيضاً، عدم تقييد الأعمى بالعاجز الغير القادر. بل المريض والكبير أيضاً،

(١) الوسائل باب (١) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ١ و لكن ليس في الكتب التي رأينا من الكافي والتبويب والفقيه والأماشي والحاصل في صحيحة وحسنة زرارة، حكم الأعرج الذي لا يقدر على السعي.

(٢) الوسائل باب (١) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ٢

(٣) الوسائل باب (١) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ١٤



لظاهر الخبر، إلا أن يكون هناك إجماع أو نحوه: والظاهر العدم ولا لذكر، فلا ينبغي التعلي عن النص بالاجتهاد وتقييده به إلا أن يقال يجب العمل بعموم الأدلة وما خرج بالدليل إلا المقيّد، بالاجماع، دون المطلق فتأمل.

قال في المنتهى هذا الحكم ثابت في حق المريض، لسائر أنواع المرض لعدم التخصيص، وتناول اسم المرض للجميع سواء زاد المرض بالحصول أو لم يزد، يسقط عنه، لحصول المانع فيها عن الجمعة، وقال الشافعي إنما تسقط عنه مع زيادة، أو حصول مشقة غير محتملة.

وأما السقوط للمطر: فاحتمل لرواية عبدالرحمن بن أبي عبدالله في الزيادات قال: قال أبو عبدالله عليه السلام لا بأس بأن تدع الجمعة في المطر وفي الطريق أبان كآته ابن عثمان، وقد عرفت حاله مراراً، على أنها صحيحة في الفقيه.

وعلى تقدير القول بالسقوط حينئذ فلا يبعد ذلك بالعدر الأقوي منه، مثل الوحل الكثير، والحر القوي، والثلج، والبرد الشديد، وكذا الخائف على نفسه: ولا يبعد كون الخائف على ماله ورضه أيضاً كذلك، وذكر الشارح خائف احتراق الخبز، وفساد الطعام ونحوهما، والمحبوس بباطل أوحق عاجز عنه أي الذي يخاف ذلك، وليس بعيد مع تحقق الضرر المسقط للواجبات.

وأيضاً ذلك من راجي العفو عن الذم الموجب للقصاص أو الصلح ولا يبعد الدية أيضاً لو صح الأول، والظاهر العدم إلا مع التحقق، وبالجملة يجب العمل بعموم الأدلة حتى يعلم التخصيص فتأمل.

واعلم أن الظاهر أن المراد بمن كان على رأس فرسخين، من كان على أزيد من ذلك، لوجوبها على من كان عليه، في حسنة محمد بن مسلم وزيارة عن أبي جعفر عليه السلام قال تجب الجمعة على كل من كان منها على فرسخين<sup>٢</sup> وفي حسنة محمد بن مسلم أيضاً قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الجمعة؟ فقال:

(١) الوسائل باب (٢٣) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ١ - وسنده كما في التهذيب هكذا

«سعد» عن أحمد، عن الحسن، عن هصالة، عن أداء، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله - «الح».

(٢) الوسائل باب (٤) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ٥ -

فإن حضر المكلف منهم الذكر وجبت عليهم وانعقدت به

يجب على كل من كان منها على رأس فرسخين فإن زاد على ذلك فليس عليه شيء والتصرف في الأولى أولى لوحدتها واجمالها في الجملة وبالنسبة مع ما يدل على أنه صلى الله عليه وآله إنها كان يصلي العصر في وقت الظهر سائر الأيام ليصل من حضره إلى منزله قبل الليل: وكذا تعيين المقدار بآته إذا صلى الغداة يصلي الجمعة في وقتها وكلاهما في الصحيح في الزيادات<sup>١</sup> وعموم الأدلة الدالة على الوجوب، وكون الاستثناء على خلاف الظاهر. وأيضاً الظاهر أنه إذا لم يكن المقدار معتدأ به عرفاً لم يتغير الحكم، ومعه أصل البرائة متبع حتى يعلم الخروج.

قوله: «فإن حضر-الخ» واعلم أنه لا كلام في عدم الوجوب والانعقاد بغير المكلف من الصبي والمجنون بوجه ظاهر، كالوجوب والانعقاد على من كان على الزند من فرسخين وحضر. فإن وجه الوجوب والانعقاد به حينئذ واضح، وهو عدم الوصف المسقط وإنما الكلام في العبد والمسافر والأعمى والأعرج والمريض والكبير والمرأة مطلقاً وظاهر كلام المصنف هنا هو الوجوب والانعقاد بغير المرأة مطلقاً، وعدمها بالمرأة.

ولعل الوجه: أن سقوطها للمشقة فهو رخصة منوطة بالعدة، فعلى تقدير عدمها لا يسقط ولأن الساقط هو السعي والشهود، لا الصلاة كما يدل عليه صحيحة محمد بن مسلم، واجبة على كل مسلم أن يشهدها إلا خمسة<sup>٢</sup> وسقوطه لا يستلزم سقوطها مطلقاً، فتجب وتنعقد بهم لعدم المانع مع صدق الرهط والقوم المشترط في العدد.

هذا كله جار في المرأة أيضاً إلا الأخير مع أنه يمكن أن يقال: العرض تغليب، كما في سائر الأحكام الشرعية: مع أن في بعض الروايات سبع نفر، وسبعة، أو خمسة، فيصدق عليها، فالفرق بينها وبين غيرها محل التأمل.

ونقل عن ابن إدريس الوجوب عليها وعدم الاعتقاد بها، وهذا الفرق غير واضح ولعل دليله عموم الآية، وبعض الأخبار الدال على الوجوب على كل

(١) الوسائل باب (٤) من أبواب صلاة الجمعة وأدائها حديث ٦-

(٢) الوسائل باب (٤) من أبواب صلاة الجمعة وأدائها حديث ١-

(٣) الوسائل باب (١) من أبواب صلاة الجمعة وأدائها حديث ١٤-

أحد، مع ما مرّ، وفهم اشتراط الرجل في العدد بجمرك. وقد مامرّ فيه من عدم ظهور العموم، وورد النفر، وسبعة وخمسة أيضاً ولا شك في صدقه عليها. ويحتمل التعليب أيضاً في الرهط كسائر الأحكام ولا يلزم حل ما يشمل النساء، مثل النفر على ما ينخص المذكور من الرهط والقوم لحمل المطلق على المقيد، لإمكان القول بعدم المناقاة فتأمل.

ثم الذي يقتضيه الظر والتأمل عدم الوجوب على واحد منها، للأصل والاستصحاب، ولسقوط الفرض ايضاً عنهم، لما في حسنة وصحيفة زرارة المتقدمة «ووضحها عن تسعة»<sup>١</sup> وما في صحيفة المنصور (واجبة الا على خمسة)<sup>٢</sup>.

فالإيجاب والانعقاد بهم الذي فرعه يحتاج إلى دليل. وما ذكر غيرنا من لعدم تسيم الرخصة لجواز كونه عزيمة كالقصر في السفر، وعدم تسيم المناط، وعلى تقديره قديكون مجرد مظنة فلا يتعدم بانعدامه كالقصر بزوال المشقة وسقوط الشهور والسعي، لاينا في سقوطها لدليل، وقد مرّ. ولا عموم للآية والاختبار، وعلى تقديره يقيد بغيرها.

نعم نقل في التهذيب رواية عن حفص بن غياث، حديثاً طويلاً فيه، قال: سمعت بعض موالهم يسأل ابن أبي ليلى، إلى قوله: <sup>٣</sup> ففترها إلى! فقال: الجواب عن ذلك، أن الله عزوجل فرض على جميع المؤمنين والمؤمنات، ورخص للمرأة والمسافر والعبد أن لا يأتوها، فلما حضروها، سقطت الرخصة ولزمهم الفرض الأول، فن أجل ذلك، أجزء عنهم. فقلت: عمن هذا؟ فقال: عن مولانا أبي عبدالله

(١) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ١

(٢) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ١٦

(٣) وثمة الحديث (عن الجمعة؟ هل تجب على المرأة والعبد والمسافر؟ قال ابن أبي ليلى: لا تجب الجمعة على واحد منهم ولا الخائف. قال الرجل: فما تقول: ان حضر واحد منهم الجمعة مع الامام فصلاه معه، فهل تجزئه تلك الصلاة عن ظهر يومه؟ قال: نعم قال له الرجل: وكيف يجري به ما لم يفترمه الله عليه بما فرضه الله عليه؟ وقد قلت ان الجمعة لا تجب عليه، ومن لم تجب عليه الجمعة فالقصر عليه ان يصل أربعاً، ويلزمك فيه معنى ان الله فرض عليه أربعاً فكيف احرمه عنه ركعتان مع ما يلزمك ان من دخل فيما لم يفترمه الله عليه لم يجزعه بما فرضه الله عليه؟ فاكأن عدلين ان ليلى فيها جواب وطلب اليه ان يصرها له فاني ثم سئلت عن ذلك ففترها إلى الحديث.

عليه السلام<sup>١</sup>.

لوضح هذا الكلام، ندل على عدم الفرق بين المرأة وغيرها، في الوجوب، وأن السقوط رخصة. وفيه اشعار بعدم السقوط عن غيرهم، والانعقاد، حيث ما فرق بين المرأة وغيرها. وقال عليه السلام: «فسقطت الرخصة» فالفرقان غير واضحين سيما الاول المشهور.

الا انها غير معتبرة. لحفص العامي، والقاسم بن محمد المشترك، وكذا سليمان المجهول، وعباد بن سليمان المجهول. وارسل بعض الموالى<sup>٢</sup>. وفي الزيادات في الصحيح، عن أبي همام (الثقة) عن أبي الحسن عليه السلام، قال: اذا صلت المرأة في المسجد مع الامام يوم الجمعة، الجمعة ركعتين. فقد نقصت صلاتها. وان صلت في المسجد أربعاً، فقد نقصت صلاتها. لتصل في بيتها أربعاً أفضل<sup>٣</sup> وهذه صحيحة دالة بظاهرها<sup>٤</sup> على صحة الجمعة، وأنها تجزئ عن الظهر منها، فتجب. لعدم استحباب الجمعة وسقوط الفرض، وأنها تجزئ لظاهر «نقصت صلاتها وتصل في بيتها أفضل». الأ أن في المتن اشتباهاً ما، من عدم صحة «نقصت» هل بالمعجمة، فيكون بطلت، أو بالمهمل، فيكون قلة الثواب، وعدم الأفضية، كما يشعر به «أفضل» والاحتياط لها الصلاة في بيتها أربعاً، وكذا لغيرها.

وأما مع الاتفاق فيحتمل اولوية الخروج، وفعل ما هو الواجب، ومع عدم لا يبعد الاستصحاب. لانه لا دليل الا هذه الصحيحة. وهي لا تفيد الوجوب الحتمي العيني لصلاة الجمعة عليها، بل التخيري ان أفادت.

ولكن قال في الشرح: ادعى بعضهم الاتفاق عليه أي على أن فعل المسافر

(١) الوسائل كتاب الصلاة باب (١٨) من ابواب صلاة الجمعة وأدليها حديث ١-

(٢) سند الحديث كما في التهذيب هكذا «سعد بن عبد الله» عن محمد بن الحسين، عن عبد بن سليمان، عن القاسم بن محمد، عن سليمان، عن حفص بن غياث، قال: سمعت - الحج -.

(٣) الوسائل باب (٢٢) من ابواب صلاة الجمعة وأدليها حديث ١-

(٤) وذلك بقربة الحملة الثانية، وهي قوله عليه السلام (وان صلت في المسجد اربعاً نقصت

صلاتها) والحديث تدل على مرحوعية خروجها عن المنزل.

والعبد الجمعة جائز، وإن لم تجب عليها، ويجزئها عن الظهر. ولكن البعض غير معلوم، كالمثقول. وعلى تقديره يكون وجوباً تخييرياً.

وعدم الرواح الى الجماعة المستنونة للعبد أولى مع عدم الاذن. لانه ما يجب عليه، فلا يبعد كونه تصرفاً في نفسه بغير اذن المولى، فلا يجوز فلا يصح ما يترتب عليه.

وأيضاً يؤيد عدم الوجوب على المسافر، أنه على تقديره يلزم جواز انعقادها مع كون الجميع مسافراً. والظاهر أنه لا يقول أحد بوجوبها، بل جوازها أيضاً سفرأ، ويفهم من الاخبار مثل صحيحة ربعي في الفقيه: ليس في السفر جمعة ولا فطر ولا أصحى<sup>١</sup>.

ومثل صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لنا صلوا في السفر صلاة الجمعة جماعة بغير خطبة<sup>٢</sup>.

وفي صحيحة جميل وصحيحة محمد بن مسلم: وتصنعون كما تصنعون في الظهر في غير يوم الجمعة<sup>٣</sup> فارتكابه بعيد، نعم يمكن منع الملازمة على بعد فتأمل. وبالجمللة أجد ان الأصل والاستصحاب راجع لعدم الدليل الناقل إلى الوجوب.

وأبعد من القول المشهور القول باحتسابهم من العدد مع عدم الوجوب، كانه يريد العيني وهو أيضاً بعيد، لأن الظاهر—على تقدير خروجه عن الذين تجب عليهم الجمعة، وسقوط فرضه عنهم—عدم الاحتساب (الاستحباب خ ل) ولا ينفع صدق شرط الاحتساب. وهو الرجولية، لأن مجرد ذلك لا يكفي، لأن عددها من المكلفين بها على الظاهر.

فالمسئلة فيها ثلاثة أقوال: الثالث الانتقاد وعدم الوجوب وعدمها وثبوتها

(١) الوسائل باب (١٩) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ١-

(٢) الوسائل باب (٧٣) من أبواب القراءة في الصلاة قطعة من حديث ٦-

(٣) الوسائل باب (٧٣) من أبواب القراءة في الصلاة قطعة من حديث ٨-٩-

(٤) الاول. الانتقاد والوجوب عليهم، الثاني عدم الانتقاد وعدم الوجوب.

والظاهر الأوسط، مع عدم الفرق بين المرأة وغيرها مطلقاً كما هو المشهور، ولا كما فعله ابن ادريس أيضاً الله يعلم.

ثم قول الشارح—وينبغي أن يستثنى أيضاً المريض الذي يوجب حضوره مشقة شديدة، أو زيادة في المرض، ونحوه من ذوى الأعذار الموجبة لذلك، ومن يخاف فوت المال أو النفس، للهبي عن العبادة على ذلك التقدير مقتضي للفساد—محل التأمل، لعدم تسليم التحريم في الكل نعم قد يصل الى تلك المرتبة فيحرم السمي للمشقة التي يحرم ارتكابها كما في الغسل والوضوء وترك التيمم والصوم في لمرض واستلزامه هلاك المال الواجب حفظه، والنفس كذلك مع أنه قد يناقش في البعض هنا، لجواز كونه رخصة ولطفاً ولا يصح القياس: ولهذا قال البعض بصحة حج المريض الساقط عنه الوجوب.

وقد في المنتهى: ولو حضر وجب عليه وانعقد به وهو قول أكثر أهل العلم، وقال فيه أيضاً: ولو كان الإمام مريضاً أو مجبوراً بالعدو كما لطرو شبه فتكلف الحضور، صحت أن يكون إماماً، اذا اجتمع الشرايط، لانعرف فيه مخالفاً وهو صريح فيما قلنا. وأيضاً نقل الاجماع على عدم وجوبها على الأعرج وعلى صحتها وانعقادها به أيضاً، في المنتهى.

وعلى تقدير تسليم التحريم يكون السمي حراماً لا الصلاة جماعة وجمعة الا أن تعرض المشقة أو الفوت معها أيضاً بحيث لا يجوز، فلا بد من التقييد به، بل لا يحتاج حينئذ الى الاستثناء لما عدم أن الصلاة باطلة على تقدير تحريمها بل تحجب الصلاة على حال يقدر دائماً ومطلقاً. وهو ظاهر، على انك تعلم أن النهي والفساد أيضاً انما يصح على ما ذكرناه مراراً، لا على اعتقاد الشارح من أن الأمر بالشئ لا يستلزم النهي عن الضد الخاص الا ان يقال: النهي وارد عن الصلاة مع المشقة وخوف تلف المال، فتأمل و أنه لا يستلزم الفساد، واستدل عليه، وقواه بوجوب الترتيب بين ماسك منى، مع الصحة بالاخلال، وبأنه قد يكون حراماً من جهة الاشتمال على الحرام والتصرف في ملك الغير مثلاً، لالكونها عبادة، وهذا يدل على ضعف الكلام السابق، وقد مضى مثله، وسيجي أيضاً.

ويشترط في النائب: البلوغ، والعقل، والايمان، والعدالة، وطهارة المولد، والذكورة.

قوله: (ويشترط في النائب-الخ) وقد ادعى الشارح الاتفاق على الستة الاول في امام الجمعة مطلقاً، البلوغ والعقل الى آخره: ولولا الاجماع المقول في المنتهى، لأمكن القول بصحة امامة الصبي الممين، مع الاعتماد عليه، لأن عباداته شرعية بظني: وقد صرح به في المنتهى في كتاب الصوم وغيره.

وابصاراً ورد الخبران بذلك مثل: لا بأس بالغلام الذي لم يبلغ الحلم أن يؤم القوم<sup>١</sup> واوله الشيخ بعدم البلوغ بالاحتلام، والبلوغ بغيره، لخبر أبي اسحاق عن السكوني، وخبر اسحاق بن عمار: ولا يؤم حتى يحتلم<sup>٢</sup> ويمكن التأويل بغير المميز وبامامة مثله وليس بصحيح من الطرفين والاصل والاجماع ينفيه وأما الايمان، فالظاهر انه هو التصديق اليقيني بالاصول الخمسة، ولولم يكن عن دليل. والشرح وغيره اعتبروه عن دليل. ويفهم مما نسب الى خواجه نصير الملة والدين عدم ذلك. وقد مر ما يمكن الاكتفاء به، ويؤيده عدم نقل تكليف من النبي والأئمة صدوات الله عليهم بذلك، بل الاكتفاء بمجرد القول في الاسلام والايمان، وأن الغرض إصابة الحق بأي طريق كان، وإن لم يكن الطريق صحيحاً، أو يكون فاسداً اذ لا فساد في المقصود بفساد الطريق.

وأما الدليل على اعتباره فهو الإجماع كما نقله في المنتهى، حيث قال: ويعتبر فيه الايمان، وهو مذهب علمائنا أجمع، وأن غيره فاسق كما نقل عن المصنف أي فسق أعظم من عدم الإيمان، وقال في الشرح ايضاً ومع ذلك للشارح كلام في عدم عدالة غير المؤمن في شرح الشرايع، ولنا ايضاً كلام عليه هناك.

ويدل على اعتبار الاعتقاد بامامة الأئمة كلهم. إجماعنا وصحيفة أبي عبد الله البرقي، قال كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام اتجوز جعلت فداك الصلاة خلف من وقف على أبيك وجلتك فأجاب عليه السلام لا تصل وراعه،<sup>٣</sup> والأخبار

(١) الوسائل باب (١٤) من أبواب صلاة الجماعة حديث ٣-٨

(٢) الوسائل باب (١٤) من أبواب صلاة الجماعة قطعة من حديث ٧-

(٣) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة الجماعة حديث ٥-

الكثيرة الدالة على توقف النجاة والقبول عند الله على اعتقاد الكل وإن الغير هالك<sup>١</sup> فلا يجوز جعل من لم يعتقد ذلك اماماً شافعاً، وأنه فاسق، إذ لافسق أعظم من اعتقاد غير الحق المستند إلى تقصيره وقلة تأمله، والاكتفاء بتقليد السابقين. واغماض العين عن الحق مع وضوح الطريق الموصل إلى الحق، وليس ذلك إلا مثل ترك الاعتقاد بآيات الواجب، والتوحيد، والصفات الثبوتية، والسلبية، والاعتقاد بالنبوة والمعاد، فكما لم يكن صاحبه معذوراً ويكون كافراً وفاسقاً، فكذلك هذا يكون غير مؤمن وفاسقاً. وهو واضح بعد ثبوت حقيقة مذهب الامامية، وهو ظاهر لمن أنصف وتأمل في القرآن العزيز وكتب الأخبار والسير سيما ما من طرقهم، فإنه أدل وأبعد عن الشبهة، مثل كتاب التفسير الثعلبي، وكتاب ابن طلحة الشافعي، وكتاب الشافعي المغازلي، ومسند أحمد بن حنبل، وخوارزمي، وبعض المواضع من الصحاح الستة، وقد جمع بعض الأصحاب منها في بعض المصنفات: مثل العلامة، وشيخ الطائفة، والشيخ إبراهيم في الفرقة الساجية والصراط المستقيم من بعض علماء الجبل، ومن أراد فليطلب منها.

وأما العدالة: فتعريفها بين علماء العامة والخاصة في الأصول والفروع مشهور، بأنها ملكة راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى والمروءة ويتحقق التقوى بمجانبة الكبائر، وهي ما توعد عليه بالنار في الكتاب أو السنة وعدم الإصرار على الصغيرة فعلاً أو حكماً، وهو عملها مع قصد ذلك مرة أخرى وقيل هو عدم الندامة والتوبة، والظاهر الأول، فإنه حيثئذ تكون مساوية للكبيرة. لاحتياجها، إلى الندامة والتوبة في زوال الفسق.

وإنه مع الغفلة<sup>٢</sup> والتردد بين الفعل وعدمه يكون مصراً فاعلاً للكبيرة، والظاهر علمه.

وقالوا: المراد بالمروءة ملكة تبعث على مجانبة ما يؤذن بخسة النفس ودناءة الهمة من المباهات والمكروهات، وصغار المحرمات مع عدم الإصرار كسرقة لقمة،

(١) الوسائل باب (١) - (٢٩) من أبواب محققات الصادقات.

(٢) عطف على قوله: «هو عدم الندامة».



ونظيف الميزان بحبة، و كالاكل في الأسواق والمجامع والبول في الشوارع وقت  
سوك الناس، وكشف الرأس عند من نيس كذلك، وكذا مدالرحل والنوم  
عندهم.

والظاهر انه ينتفى الكراهة بالنسبة الى الفاعل في غير صغار المحرمات، والتقيد  
بفعل هذه الامور عند من ينبغي ملاحظته وتعظيمه، والذي يشعر مثل هذا الفعل  
عنده بعدم اعتباره عنده وحفته، كما يشعر تعريفها، فيخرج فعل مثله عند أهله  
وأولاده وعبيده وجواريه وأمثالهم، ولا بد من كونها مما يستحق في العرف ويستكر  
من الفاعل مع عدم ورود الشرع به. مثل الحياء والكحل والتحنك في بعض  
البلاد، فليس بذلك باس، فان ما حثه الشارع فهو حسن، وليس بتقبيح الغير  
اعتداد، بل ذلك التقبيح قبيح وحرام. ومع ذلك يتفاوت بحسب الأشخاص  
والأحوال، وما نعرف مأخذ، ويمكن استخراجها من بعض الأخبار، لكن  
غير الأخيرة فان الشيء المباح لا قبح فيه، فيبعد منعه وقبحه في العدالة مع عدم قدح  
الصغيرة، ويحتمل أن يكون مجمعا عليه في غير العدالة التي اشترطها البعض في  
مستحق الزكاة والخمس، فانه صرح الشهيد رحمه الله على أنه على تقدير اشتراطها  
لا يحتاج الى المروءة.

واظهار مع ذلك لابد من المداومة على الصلوات في اول اوقاتها والتزام  
الجماعة، وعدم الترك، بالكلية كما يدل عليه الخبر المروى في كتاب الصدوق في  
الصحيح عن عبدالله بن أبي يعفور الثقة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام م  
تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم وعيهم؟ فقال: أن تعرفوه  
بالستر وانعفاف، وكف البطن والفرج واليد واللسان، ويعرف باجتناب الكبائر  
التي أوعدها تعالى عليها النار، من شرب الخمر والزني والربوا، وعقوق الوالدين،  
ولفرار من الزحف وغير ذلك، والدلالة على ذلك كله أن يكون ساترا لجميع  
عيوبه، حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه وتفتيش ما وراء  
ذلك، ويحب عليهم تركيته واظهار عدالته في الناس و يكون منه التعاهد للصلوات

الخميس إذا واطلب عليهن، وحفظ مواقبتهن بحضور جماعة من المسلمين، وأن لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاهم الا من علة، فاذا كان كذلك لازماً لمصلاه عند حضور الصلوات الخمس فاذا سئل عنه في قبيلته ومحلته قالوا: ما رأينا منه الا خيراً، مواظباً على الصلوات متعاهداً لأوقاتها في مصلاه فان ذلك تميز شهادته وعدالته بين المسلمين، وذلك ان الصلاة ستر وكفارة للذنوب وليس يمكن الشهادة على الرجل بانه يصلي اذا كان لا يحصر مصلاه ويتعاهد جماعة المسلمين، وانما جعل الجماعة والاجتماع إلى الصلاة لكي يعرف من يصلي ممن لا يصلي ومن يحفظ مواقبت الصلوات ممن يصيب، ولولا ذلك لم يمكن أحد أن يشهد على آخر بصلاح، لأن من لا يصلي، لا صلاح له بين المسلمين، فان رسول الله صلى الله عليه وآله هم بأن يحرق قوماً في منازلهم لتركهم الحضور لجماعة المسلمين، وقد كان فيهم من يصلي في بيته فلم يقبل منه ذلك. وكيف يقبل شهادة او عدالة بين المسلمين ممن جرى الحكم من الله عز وجل ومن رسول الله صلى الله عليه وآله فيه الحرق في جوف بيته بالنار وقد كان يقول صلى الله عليه وآله: لا صلاة لمن لم يصلي في المسجد مع المسلمين الأمن علة<sup>١</sup> وأمثالها كثيرة.

فيمكن فهم اعتبار الاجتناب عن الكبائر، ومن الاصرار على الصفات لانه كبيرة عند العلماء لما روي عنه صلى الله عليه وآله لا كبيرة مع التوبة، ولا صغيرة مع الاصرار في العدالة، وكذا يمكن فهم المواظبة على الجماعة والمواقيت، وتفسير الكبيرة أيضاً في الجملة، وأما الملكة المعتبرة فلا: ولا يفهم أيضاً ترك المروءة خصوصاً اذا كان مباحاً ولا يمكن اثباتها<sup>٢</sup> بعدم الاعتداد، مع عدم الملكة والأفعال الخسيسة في مثل هذه الأمور الجلية فتأمل.

ويمكن فهم ثبوتها بالشيع والمعاشره حيث علم انه اذا سئل في قبيلته ومحلته، شهد له بذلك: وأنه لا يجوز كتمان عدالته، ولا يجوز التفتيش ومنعته.

(١) الوسائل باب (٤١) من كتاب الشهادات حديث ١-

(٢) الوسائل كتاب الجهاد باب (٤٨) من ابواب جهاد النفس وما يتنسبه حديث ٢-

(٣) اي سكة وترك المروءة.

و يشعر بجواز غيبة الفاسق، ومن لم يحضر الجماعة، ومن لم يحفظ المواقيت ولكن يقتصر على ذكر ذلك والأولى الترك الآ مع الفائدة. وأنه بمجرد المواظبة عليها وعدم ظهور منكر منه يجوز الشهادة على خيريته وعدالته، وليس ذلك بعيد، لأنه قد يحصل من ذلك مع بعض القرائن العلم بخيريته، وكذا إذا تاب وفعل ما يسقط به الذنوب.

والحاصل أنه قد يعلم العدالة بآدنى معاشرة، لأن الإنسان قد يفهم من شخص حالة: يتيقن أنه مع تلك الحالة لا يخالف الشرع، وأن ما فهم من تقواه ليس إلا لله وليس لغرض من الأغراض وأن لم يعرف جميع المناكير والمعارف ولم يعاشره كثيراً. وهذا يخلص الإنسان عن الدور في تحصيل الواجبات مع العلم بالعدالة بنفسه، ولعل في هذا إشارة إليه.

وفي الاخبار الاخر أيضاً دلالة على اشتراط العدالة في امام الجماعة مثل ما روى في الفقيه وغيره عن أبي ذر أنه قال إن إمامك شفيحك إلى الله عز وجل فلا تجعل شفيحك سفيهاً ولا فاسقاً<sup>١</sup> وفي الفقيه أيضاً قال الصادق عليه السلام ثلاثة لا يصلح خلفهم، المجهول، والعالي وإن كان يقول بقولك والمجاهر بالفسق وإن كان مقتصد<sup>٢</sup> وفيه دلالة صريحة على عدم الاكتفاء بجهل الحال، بل لابد من العلم المتعارف، بالعدالة، فلا يدل التقيّد بالمجاهر، على الجواز في غيره، بعد التصريح بالعدم في المجهول وهو ظاهر: كيف والفسق مانع، والعدالة شرط، فما لم يحصل العلم بمصوله، ورفع المانع، لم يحصل المشروط والممنوع، ولا يكتفى في مثله الأصل بالعدم، كيف فانه يعتبر فيه الأمور الوجودية، وهي فعل الطاعات: بل قيل هي مكية وهي وجودية: والأصل في الكل عدم الفعل، فلا يكتفى بمجرد الاسلام، بل الايمان، مع ظهور الفسق كما هو مذهب الأكثر.

و لنا زيادة تحقيق في ذلك في بعض تعليقات الشرايع: وللشارح هناك كلام، يريد تقوية كفاية الاسلام، وأن غير المؤمن ليس فاسق، ولنا أيضاً كلام،

(١) الوسائل باب (١١) من ابواب صلاة الجماعة حديث - ٢

(٢) الوسائل باب (١١) من ابواب صلاة الجماعة حديث - ٤

ويفهم من هنا أيضاً ضعفه، فإن الرواية الصحيحة السابقة دلت على عدم جواز الاقتداء وراء الواقعة: ومن لم يكن عدواً لعدوه عليه السلام مع المحبة وأنه عدو فتأمل. ويؤيده أن الأصل عدم ترك القراءة وعدم الصحة بدونها والاعتماد على الغير، وعدم براءة الذمة بعد الشغل بالدليل، خرج الذي ثبت عدالته، بالآية، والاجماع، والاختيار وبقي الباقي تحت المنع، وكذا ثبوت الأحكام والفروج والأموال والحدود والقصاص وغيرها.

وفيه أيضاً وفي التهذيب أيضاً في الصحيح عن عمر بن يزيد سأل أبا عبد الله عليه السلام عن امام لا بأس به في جميع أموره، عارف، غير أنه يسمع أبويه الكلام الغليظ الذي يغيظهما أقره خلفه؟ قال: لا تقره خلفه ما لم يكن عاقاً قاطعاً أي لرحم<sup>١</sup> وفيها أيضاً دلالة على أن قطع الرحم والعقوق مانع وفسق، وكذا عدم عرفانه المذهب الحق وأن مجرد إسماع الكلام الغليظ للأبوين ليس بمانع ولا قطع ولا عقوق.

وروى فيها أيضاً عن الصادق عليه السلام معدن إسماعيل عن أبيه أنه قال: سألته عن الرجل تقارف الذنوب يصل خلفه أم لا؟ قال: لا.<sup>٢</sup> وروى إسماعيل بن مسلم أنه سأل الصادق عليه السلام عن الصلاة خلف رجل يكذب بقدر الله عز وجل؟ قال: ليمد كل صلاة صلاتها خلفه.<sup>٣</sup>

وفيه دلالة على اشتراط ظهور العدالة وأنه لا يمتنر الجاهل، حيث ترك التفصيل بأنه إن كان عالماً أوجاهلاً اهـ.

وقال أيضاً فيها قال إسماعيل: قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل يحب أمير المؤمنين عليه السلام ولا يتبرأ من عدوه، ويقول: هو أحب إلي من حالفه؟ قال: هذا مخلط وهو عدو فلا تفصل وراءه (خلفه يب) ولا كرامة إلا أن تتقيه<sup>٤</sup> وفيد

(١) الوسائل باب (١١) من أبواب صلاة الجمعة حديث ١—

(٢) الوسائل باب (١١) من أبواب صلاة الجمعة حديث ١٠— والمخيط مروي عن الرضا عليه السلام

فراجع.

(٣) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة الجمعة حديث ٨—

(٤) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة الجمعة حديث ٣—

أسماعيل في التهذيب والفقير بالجمع، وهو ثقة، فالخبر صحيح فيهما: وفيه دلالة على عدم كون الجاهل معذوراً في مثله للتقصير كما مر.

ويدل على الاهتمام بعدالة الامام وأفضليته، أنه منع في خبر الأمانة إلا الأفضل، قال في الفقيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إمام الغوم وافدهم، فقدّموا أنفسكم<sup>١</sup> وقال عليه السلام إن سركم أن تركوا صلاتكم فقدّموا حياركم<sup>٢</sup> وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: من صلى بقوم وفيهم من هو أعم منه لم يزل أمرهم إلى سفال إلى يوم القيامة<sup>٣</sup>.

وهذا يدل على تقديم الأعم على الأسن والهاشمي، بل الأقر، أيضاً فتأمل فإن في الجعفرية خلاف ذلك كما ستسمع: ويدل عليه أيضاً أن تقديم المفضل على الفاضل قبيح، وهو أصل من أصول الطائفة والظاهر أنه في مثل هذه لا يكون حراماً وخلافه واجباً، بل الأولى، كما يفهم من فعل بعض الأصحاب يقدمون على أنفسهم من هو أنقص أو يقال إنه حق له، فله أن يسامح بوجه، مثل رعاية صاحب مسجد أو منزل، أو لترغيب الناس بالصلاة وراه أمثاله:

وايضاً يدل على عدم اعتبار الفاسق مع أنه عيب اخروي بل دنيوي أيضاً المنع الوارد في بعض العيوب الظاهرة مثل ما روى في التهذيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال خمسة لا يؤمنون الناس على كل حال المجذوم والأبرص، والمجنون، وولد الزنى والأعرابي<sup>٤</sup>.

وفي الفقيه عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال خمسة لا يؤمنون الناس ولا يصلون بهم صلاة فريضة في جماعة الأبرص، والمجذوم وولد الرني والأعرابي حتى يهاجر والمخلود<sup>٥</sup>.

وقال لميرالمؤمنين عليه السلام لا يصلين احدكم خلف المجذوم والأبرص

(١) الوسائل باب (٢٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث ٢

(٢) الوسائل باب (٢٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث ٣

(٣) الوسائل باب (٢٦) من ابواب صلاة الجماعة حديث ١

(٤) الوسائل باب (١٥) من ابواب صلاة الجماعة حديث ٥

(٥) الوسائل باب (١٥) من ابواب صلاة الجماعة حديث ٣

## وفي العبد والابرص والاجذم والاعمى،

والحنون، والمحدود وولد الزنى، والاعرابي لا يؤم المهاجرين<sup>١</sup>.  
وقال عليه السلام الأغلف لا يؤم القوم وان كان أقرنهم لانه ضيع من السنة  
أعظمها، ولا تقبل له شهادة، ولا يصلى عليه، الا أن يكون ترك ذلك خوفاً على  
نفسه<sup>٢</sup>.

وقال الباقر والصادق عليهما السلام: لا بأس أن يؤم الاعمى إذا رضاه،  
وكان أكثرهم قراءة وأقربهم<sup>٣</sup> ولا يؤم صاحب الفالج الاصحاء<sup>٤</sup>.

وقال ابو جعفر عليه السلام: ان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى بأصحابه  
جالساً، فلما فرغ قال: لا يؤمن أحدكم بعدي جالساً<sup>٥</sup> وفيه دلالة ما، على التأسى.  
وايضاً ورد منع بأن يؤم المتيمم بالمتوضي<sup>٦</sup>.

وايضاً ورد المنع في العبد مع المدالة. وان كان بعض هذه جائزاً على  
الكراهة في الآخرين، والاختلاف في البعض. والفرص انه اذا كان مثل هذه  
العيوب مانعاً، فالفسق بالطريق الاولى عند ذوي البصائر.

ولا يبعد الاكتفاء بما في رسالة علي بن بابويه الى ابنه الصدوق، حيث قال:  
قال أبي في رسالته إليّ: لا تصل خلف احد الا خلف رجلين، أحدهما من تثق بدينه  
وورعه، وآخر تقيه بسيفه (وسوطه—خ ل) وسطوته وشناعته على الدين. وصل  
خلفه على سبيل التقية والمداراة، وأذن لنفسك وأقم واقراء لها، غير مؤتم به.

و يفهم ذلك مما رواه في الزيادات عن أبي علي بن راشد، قال: قلت لأبي جعفر  
عليه السلام ان مواليك قد اختلموا، فاصلى خلفهم جميعاً؟ فقال: لا تصل الا خلف  
من تثق بدينه وأمانته<sup>٧</sup> كأنها جامعة لصفة المدالة، ويدل على عدم الاعتبار

(١) الوسائل باب (١٥) من ابواب صلاة الجمعة حديث ٦-

(٢) الوسائل باب (١٣) من ابواب صلاة الجمعة حديث ١-

(٣) الوسائل باب (٢١) من ابواب صلاة الجمعة حديث ٣-

(٤) الوسائل باب (٢٢) من ابواب صلاة الجمعة فطعة من حديث ١-٢-

(٥) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة الجمعة حديث ١

(٦) الوسائل باب (١٧) من ابواب صلاة الجمعة حديث ٥-٦-٧-

(٧) الوسائل باب (١٠) من ابواب صلاة الجمعة حديث ٢-

بالاختلاف في القروع وغيره و روى في التهذيب عن عبدالله بن يزيد (المجهول) قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المجنوم والأبرص ، يؤمان المسلمين؟ قال: نعم، قلت: هل يتلى الله بها المؤمن؟ قال: نعم، وهل كتب الله البلاء الا على المؤمن<sup>١</sup>. وحله الشيخ على حال الضرورة، أو إمامته لمثله، للجمع بينه وبين ما تقدم من رواية محمد بن مسلم في الفقيه<sup>٢</sup> وأبي بصير في التهذيب وفي الكافي<sup>٣</sup> وقد ادعى صحتها المصنف في المنتهى والشارح. وليست بواضحة. لاشتراك ابن مسكان وأبي بصير<sup>٤</sup> وعدم صحة طريق الفقيه إلى محمد<sup>٥</sup> ولعلهما يعرفان انه عبدالله الثقة. وكذا أبو بصير.

و يؤيده حسنة زرارة (لأبراهيم، في الكافي) قال: قلت له: الصلاة خلف العبد؟ فقال: لا بأس به إذا كان فقيهاً، ولم يكن هناك أفقه منه<sup>٦</sup> وقال: قلت له: أصلي خلف الأعمى؟ قال: نعم إذا كان له من يسدده، وكان أفضلهم. وقال: قال أمير المؤمنين عليه السلام لا يصلين أحدكم خلف المجنوم والأبرص والمجنون والمحدود وولد الزنا. والاعرابي لا يؤم المهاجرين<sup>٧</sup> وهذه أيضاً تدل على عدم تقديم المفضل على الفاضل في الجملة. والجواز للعبد والأعمى.

والظاهر الموافق للأصل عدم الجواز للأبرص والاجنم كالمجنون والمحدود، لعدم العقل والفسق وولد الزنا، بناء على عدم عدالته. والاعرابي يحمل على الجاهل، أو بناء على عدم تقديم المفضل على الفاضل. ويؤيده أنه لو قيل بالجواز، كما في خبر

(١) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة الجماعة حديث ١-

(٢ - ٣) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة الجماعة حديث ٣-٥

(٤) سند الحديث كما في الكافي هكذا (جماعة) عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن صفية

بن أبيوب، عن الحسين بن عثمان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير.

(٥) وطريق الصدوق إلى محمد بن مسلم، كما في الشيعة هكذا (قال: وما كان فيه عن محمد بن مسلم

المضى. فقد رويته عن علي بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن جده أحمد بن أبي عبدالله لبرقي، عن أبيه محمد بن خالد، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم).

(٦) الوسائل، باب (١٦) من أبواب صلاة الجماعة حديث ١- وأورد ديله في باب (٢١) من هذه

الآبواب، حديث ٥-

(٧) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة الجماعة حديث ٦-

عبدالله، يلزم القول بحمل النهي للتحريم، على الكراهة وذلك خلاف الاصل والحقيقة. وبالجملية المنع موافق للأصل، وشغل النمة والاحتياط مع دعوى صحة الخبر من دون ظهور الفساد، والحسنة التي هي كالصحيحة، فيحمل خبر الجواز على ما قاله الشيخ (ره).

والظاهر جواز امامة العبد والاعمى، لهذه الرواية، وكثرة العلماء. ولصدق الاخبار العامة في جواز الجماعة والامامة. ويحمل على الكراهة خبر السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه (ع) قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا يؤم المقيد المطلقين، ولا يؤم صاحب الفالج الاصحاء، ولا صاحب التيمم المتوضئين، ولا يؤم الاعمى في الصحراء الا أن يوجه الى القبلة<sup>١</sup> على أنه لا ضرورة. وكذا روايته عن الصادق عن أبيه عن علي عليهم السلام أنه قال: لا يؤم العبد الا أهله<sup>٢</sup> ولا ضرورة ايضاً لجواز القول بظاهره، فيخصص العمومات بها. ويجوز القول بصحة إمامته مطلقاً للعمومات، وعدم صحة هذه فافهم. ويؤيده ما ذكره الشارح. أنه لا قائل بالعدم في الاعمى الا المصنف في النهاية.

ويدل على صحة امامة العبد، ما رواه في التهذيب صحيحاً عن محمد بن مسلم (الثقة) قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن العبد يؤم القوم إذا رضوا به، وكان أكثرهم قرآناً؟ قال: لا بأس به<sup>٣</sup> وفيه وفيما قبله أيضاً دلالة على تقديم الأفضل. ويدل عليه أيضاً ما رواه عن سماعة، قال: سألت عن المملوك يؤم الناس؟ فقال: لا، الا أن يكون هو أفقهم وأعلمهم<sup>٤</sup>.

قال في التهذيب: والاحوط أن لا يؤم العبد الا أهله<sup>٥</sup> لرواية السكوني المتقدمة. ويدل على صحة امامة الاعمى مع مأمراً، صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله

(١) الوسائل باب (٢٢) من أبواب صلاة الجماعة حديث - ١، وأورد حيله في باب (٢١) من هذه

الأبواب. حديث - ٧

(٢) الوسائل باب (١٦) من أبواب صلاة الجماعة، حديث - ٤

(٣) الوسائل باب (١٦) من أبواب صلاة الجماعة، حديث - ٢

(٤) الوسائل باب (١٦) من أبواب صلاة الجماعة، حديث - ٣

(٥) العبارة المتقولة للمصنف، فراجع



قولان. وفي استحبابها حال الغيبة وإمكان الاجتماع، قولان.

عليه السلام قال لا بأس بأن يصلي الاعمى بالقوم، وإن كانوا هم الذين يوجهونه<sup>١</sup> وقل في المنتهى في بحث إمامة الجماعة: ولا بأس بإمامة الاعمى إذا كان من ورثته من يسدده ويوجهه القبلة، وهو مذهب أهل العلم، لا نعرف فيه خلافاً، إلا ما نقل عن انس-الخ.

فقوله: <sup>٢</sup> «قولان» محل التأمل.

وكذا ما نقل عنه الشارح من القول به في النهاية، وأنه مذهب الأكثر في لتذكرة<sup>٣</sup> إلا أن يقال: الخلاف في إمامته بخصوص الجمعة وهو أيضاً بعيد. لأنه قال في المنتهى أيضاً: أنه لو حضر وجبت عليه الجمعة، لعدم العذر وتعتقد به، فلا فرق حينئذ بين الامامين، فتأمل. ويؤيده أنه قال: في بحث الجمعة وإمامها، ويجوز إمامة الاعمى، وهو قول أكثر أهل العلم. لأنه فقد حاسة لا يحل بشيء من أفعال الصلاة، فكان حكمه حكم فاقده السمع.

قوله: (وفي استحبابها حال الغيبة-الخ) قال في المنتهى: لو لم يكن الإمام ظاهراً هل يجوز فعل الجمعة؟ قال الشيخ في النهاية يجوز إذا أمنوا الضرر وتمكنوا من الخطبة، وذكر في الخلاف أنه لا يجوز، وهو اختيار المرتضى وابن إدريس وسائر وهو الأقوى عندي: لنا ما تقدم من اشتراط الإمام أو نائبه، فع الغيبة يجب الظهور لفوات الشرط.

واعلم أن ههنا أبحاثاً،

الاول: اشتراطها بالإمام المعصوم أو نائبه. أم لا:

الثاني: أن الشرط مخصوص بحال الظهور أو يشمل حال الغيبة أيضاً.

الثالث: أن المراد بالنائب هل هو الخاص، أو عام يشمل الفقيه حال العيبة.

(١) الوسائل باب (٢١) من أبواب صلاة الجماعة حديث-١

(٢) أي قول المصنف في الإرشاد.

(٣) قال في الروض: وأما الاعمى فلعلم تمكنه من الاحتياط من النجاسات أفق به المصنف في

نهاية مملأ بذلك، ونقله في التذكرة عن الأكثر، مع أن القائل به غيره، غير معصوم، فضلاً عن الأكثرية

الرابع: أن وجوبها على تقديره عيني أو تخيري وقد نقل الاجماع على الاشتراط، وظاهر عباراتهم هو الأعم، خصوصاً ما تقدمت من عبارة المنتهى وهي صريحة في العموم. وظاهرها تخصيص النائب بغير الفقيه حال الغيبة أيضاً. وبعض العبارات يشعر بالعموم مع التعميم في النائب لكن مع الوجوب التخيري وما نقل في الشرح عن أبي الصلاح مشعر بعدم الاشتراط مطلقاً حال الغيبة، لكن يكون هناك أيضاً الوجوب تخيرياً، لنقل الشارح وغيره الاجماع على عدم الوجوب العيني حال الغيبة. ولا دليل على الاشتراط، ولا على عدم الوجوب العيني على تقديره الا ما نقل من الاجماع.

والذي يظهر بالتأمل في الآية والأخبار هو عدم الاشتراط بوجه، والوجوب العيني، لأن ظاهر الأمر بل صريحه - مع عدم ورود شئ آخر، دال على التخيري - ولابدل عن المأمور به - هو الوجوب العيني، كما يفهم من النظر في دليل إفادة ظاهر الأمر الوجوب.

وعلى تقدير العموم لا شك في صرفه الى العيني مع عدم وجود ما يدل على التخيري ظاهراً للاستصحاب: والأصل عدم الغير والأخبار الدالة على الوجوب كثيرة جداً، وأكثرها صحيحة<sup>١</sup>، وفي بعضها التأكيدات والمبالغات الكثيرة المفيدة للظن القوي بالوجوب العيني الفوري المضيق المقتر بزمان قليل، وهو يظهر لمن تتبع: ولكن فيها إجمال ما: فالتمسك بالاجماع. فبملاحظة ذلك لا شك ولا ريب للتحصيل بالامام المعصوم أو نائبه حال الحضور والإمكان مع الوجوب العيني من غير نزاع لأحد فبملاحظة ذلك صارت الأدلة مخصوصة بحال حضور الإمام والوجوب العيني فلا بد لما جعل الأدلة مخصوصة به فابقي شئ من الأدلة لحال الغيبة وغير الواجب المذكور، أو جعلها مخصوصة بحال الغيبة مع الوجوب التخيري، وهم حال الحضور من موضع آخر أو جعلها بالنسبة إلى حال الحضور مخصوصة بالشرط، والعيني للاجماع وعدم النزاع، وعامة مع الواجب المراد حال

العيبة للاجماع. والوسط ظاهر الفساد، والاخير بعيد جداً. لبعد هذا الصهم من الآية والاخبار وعدم الاجماع على هذا الحكم، والا لكان الأنسب الاكتفاء به في اثبات المدعى وطرح الأدلة وهو ظاهر، وكيف يفهم من قوله تعالى « فاسموا » مثلاً الوجوب العيني حال الحضور وشرط الامامة، وعدمها حال الغيبة. وكذا من الأخيار

على أن مثل صحيحة زرارة (عنيتم عندكم) <sup>١</sup> مخصوصة بالمخاطب وصريح في العيني، ومثله موثق عبد الملك «مثلك يهلك» <sup>٢</sup> ولا يفهم غيرهما بحال. فكيف يحتمل بحيث يكون دليلاً على أن تكليف الغائب عن زمان ورود الأدلة، بالاجماع عندهم على اجراء حكم السابقين في اللاحقين أو بنقل خبر متواتر، والاجماع بعدم الفرق، وليس فيما نحن فيه شيء من ذلك، بل أصل الحكم الثابت في السابقين غير جار في اللاحقين، ولا يقولون به.

وهذا تبين أنه لا يمكن أن يقال ظاهر الأدلة هو العموم وعدم الاشتراط والوجوب العيني، ولما ثبت الاجماع على الشرط حال الحضور وعلى عدم الوجوب العيني: بقي بلا شرط، والوجوب التخيري وهو عمدة أدلة الموجبين.

وايضاً الظاهر منه القول بعدم اشتراط العقيه أيضاً، وهو ظاهر الأدلة لكثرة قول البعض: فانقول به يحتاج الى جرأة لما تقدم لأن فيه ترك ظاهر الأدلة، مثل العدول من العيني الى التخيري وغيره، ولهذا الشارح المبالغ يقول كثيراً: إن الفقيه نائب فالشرط حاصل. واثبات كونه نائباً في مثل هذا مشكل لعدم الدليل في الشرط إلا الإجماع وليس ذلك فيه، والأ لكان الواجب عينياً.

وبالجملة ينفي اما القول بالوجوب العيني من غير شرط النائب ايضاً ، لعدم

(١) الوسائل باب (٥) من أبواب صلاة الجمعة قطعة من حديث ١ - و لفظ الحديث هكذا (عن

زرارة: قال حشاً أبو عبد الله عليه السلام على صلاة الجمعة حتى قلنت انه يريد أن ماتيه، فقلت: بعدو حيك؟ فقال: لا، إنما عنيتم عندكم).

(٢) الوسائل باب (٥) من أبواب صلاة الجمعة قطعة من حديث ٢ - و لفظ الحديث هكذا (عن

عبد الملك عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال مثلكتك ولم يعمل مريضة فرمها الله! قال: قلت: كيف أصنع؟ قال: صلوا جماعة يعني صلاة الجمعة).

دليل الاشتراط، وردّ الاجماع، لعدم دخول المعصوم، وضعف حجّة الاجماع المنقول، وهو ظاهر لمن تأمل سيا لمن نظري رسالة الجمعة للشارح: ولكنه قول مع عدم الرقيق مع أنه شرط عندهم في الاصول والفروع من الخاصة والعامّة في المسئلة المبحوث عنها، وان كان دليله أيضاً ضعيف، ولكن يحتاج خلاف ذلك إلى جرأة عظيمة، ولكنه نقل في رسالة الجمعة ما يدل على القائل، فما بقي عذر للتارك الآ بعد (نقل خ) الاجماع وحاله واضح.

واما القول بالمنع والتحريم، وهو مذهب السيد ومن تابعه، وتخصيص الأدلة بالخضور والعيني كما هو ظاهرها والاجماع. وعدم إسقاط الظهر المتحقق المبرئ للذمة باليقين بالاحتمال، والاحتياط بفعل الظهر فواضح بالنظر الى الاجماع وكلام الأصحاب. لأنهم قالوا: لا وجوب عيناً بالاجماع، فلا كلام لأحد في فعل الظهر بناء على كلامهم، بخلاف الجمعة فإن المصنف في التنبه والسيد وغيرها على تعيين الظهر وتحريم الجمعة كما تقدم.

ولكن بالنظر في الأدلة سيا الآية، والأخبار الكثيرة الصحيحة يحصل الخوف العظيم بتركها.

ولو جمع بينها للأحتياط، لأمكن كونه أحوط.

مع توجه احتمال التحريم بالتشريع. ولا يندفع بعدم النهي عن الصلاة في قوله تعالى (أرأيت الذي ينهى عبداً إذا صلى) لعدم احتمال، وشبهة عدم الجزم بالنية. وهي لا تخلو عن ضعف سيا في أمثال هذه المسئلة مع تقديم الظهر، ولكن يحصل التأمل من جهة صلاة سادسة بالاجماع، واحتمال خروج وقت الجمعة.

وبالجملة الخلاص من الشكوك والشبهة للمؤمنين مما لا يمكن، إلا بظهور ولي الأمر، والناطق بالحق اليقين، ولما من دونه فالأمر صعب كثيراً، الله يفرج عنا الهموم، ودفع الشكوك والغموم بحق مدينة العلوم وبابها المعصوم بظهور وارث الحكم والعلوم، ولعل الحكمة في ذلك عدم الغفلة والاشتغال بجميع أنواع العبادات واكتساب الكمالات، لعله تقع حسنة من الحسنات عند الله من المقبولات، فلم يعذبه بعذاب أوجبه السيئات، ولكن مثل الغريق الذي يتشبث بالحشيشات

ولو صلى الظهر من وجب عليه التسمي لم تسقط، بل يحضر؛ فإن أدركها صلاتها وإلا أعاد ظهره وتدرك الجمعة بأدراك الإمام راکعاً في الشائبة.

رجاء لخلاص النفس من الغرق المهلكات الموقعة في أسفل الدرجات ولا بد من عدم الاعتداد بشيء مما يتفق له من العبادات وجعل الوسيلة إلى الدرجات العاليات محض الألفاف والإنعامات وشفاعة ذوي الشفاعات، والإيقاط إليه بالكلية في السر والعلايات بتصوير نفسه خالية من الخيرات إلا بعناية من واهب العظيات، أو يحصل لها من الكسر والتشويش والاضطراب وغلق القلب والانكسارات، مضافة على باقي المحن والبليات المعدات في الدنيا للمؤمنين والمؤمنات، واستحقاق المراتب العاليات والسعادات الأخرويات، وأظنها أعظم بالنسبة إلى من القتل، فإني ما أفهم مسألة خالية عن شيء من الشبهات إلا قبلة من الكثيرات، وكأنه يرشدك إلى الحكمة المذكورة، أنه شرط الشارع لقبول واحدة من الطاعات، من الشرايط الكثيرات، خصوصاً الإخلاص الدقيق في النية، وما شرط أصلاً لصحة السيئة، فتأمل، فإنها لا تخلو عن دقة، وفي إفهامها إباناً وعدم العفلة عن تلك، عين تلك الحكمة وهكذا، فتغفل مع ذلك النفس المذنبة المعاصية الكسلة الخاطئة، فإنها مفهومة مسئولة، ولا يجوز بعد ذلك الغفلة عن الخدمة، ولا بد من ترك السيئة والسمة<sup>١</sup> والكسلة وسائر المهلكات الخسيسة العظيمة الكثيرة والقليلة والحقيرة، والله المعين والموفق لعبادة وترك السيئة.

قوله: (ولو صلى الظهر - الخ) دليله واضح قال في المنتهى: ذهب إليه عمادتنا أجمع، ولأنه مأمور بالتسمي إلى الجمعة عالم تفت، فيجب، وتجب إعادة الظهر لأن ما صلاها امتثالاً للأمر، لعدم الأمر بها، بل النهي عنها.

قوله: (وتدرك الجمعة - الخ) هذه مبنيّة على أدراك الجماعة بأدراك الإمام راکعاً، وأدراك الصلاة بأدراك الركعة، والظاهر أن الثاني لا خلاف فيه، والاول فيه خلاف لأختلاف الأخبار. وذهب الشيخ في كتابي<sup>٢</sup> الأخبار لا النهاية فقط، إلى عدم الإدراك واشتراط أدراك تكبير الركوع، كانه كناية عن

(١) أي الفتور.

(٢) قال في التهذيب في باب أحكام الجماعة: ومن لم يلحق في تكبيرة الركوع فقد فاتته تلك الركعة.

ادراكه قائماً وقبل الركوع.

ودليله أخبار، مثل صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا تعتد بالركعة التي لم تشهد تكبيرها مع الإمام<sup>١</sup> وصحيحته عنه أيضاً قال: قال لي: ان لم تدرك القوم قبل أن يكبر الإمام للركعة فلا تدخل (تدخل — سخ) معهم في تلك الركعة<sup>٢</sup> وأخرى له عنه عليه السلام أنظمتها صحيحة أيضاً: قال إذا أدركت التكبير، قبل أن يركع الإمام فقد أدركت الصلاة<sup>٣</sup> وقد يستدل له بالاحتياط وأيضاً أن النعمة مشغولة بالصلاة مع القراءة وسقوطها قبل الركوع ثابت بالاجماع وبعده ليس بثابت.

قد يقال: أن مرجع الأخبار كلها محمد بن مسلم، ولو سلم كونه هو الثقة كما هو الظاهر، فيكون هنا خبر واحد، على أن الأهمية ما تدل الا بالمفهوم. وأنه لا احتياط في مثل صلاة الجمعة، إذ قد يأثم بالترك، نعم يتم ذلك في الجماعة المندوبة وأنه لا يدل على الوجوب خصوصاً مع قيام الدليل على خلافه وان سقوطها ثابت بالدلالة، وليس الدليل منحصراً في الأجماع على أننا قد نشير إليه أيضاً.

وأيضاً الجمع بين ما يدل على الجواز وبينها محملها على الكراهة بمعنى كون ثواب هذه الركعة جماعة أقل من الانفراد على ما أظن، لعدم المعنى للنهي منها لقلة ثوابها، بالنسبة إلى إدراك الإمام قبل الركوع مع فوت الجماعة وهو ظني في أكثر الكراهة في العبادات بخلاف ما قاله بعض الأصحاب أو على أنه لو لم يدركه قائماً يدركه في الركوع أيضاً غالباً إلا بتقصير في ملاحظة النية والتكبير، أو على ذلك الفرد الخاص — أولى من جمع الشيخ بحمل ما ينشأ فيها مع الكثرة رواية وفتوى وصراحة في الدلالة على الحقوق في الركوع إلى الصف مع الإدراك قبله. وهو بعيد جداً، مع أنه صريح بعضها ينفيه لما مستفاد عليه على أن هذا الحكم كان بالنسبة إلى محمد بن مسلم فقط ولا يعم إلا بالاجماع، ولا إجماع، ولا دليل غيره على أنها ليست

(١) الوسائل باب (٤١) من أبواب صلاة الجماعة حديث ٣

(٢) الوسائل باب (٤٤) من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢

(٣) الوسائل باب (٤٤) من أبواب صلاة الجماعة حديث ١

بصرحة فيما هو المطلوب، وهو الإدراك قائماً على الظاهر، لأنه يبعد أن لو أدركه قائماً بعد التكبير لا يكون مدركاً وإن كان الفرض بعيداً، و يحتمل قول الشيخ به، وقد يكون بالنسبة إليه فقط مانع به من الإدراك إلا مع التكبير، مثل تأن في النية أو التكبير: أو كونه مع إمام مستعجل. أو كونه مع إمام يتقي عنه، فلم يضطر لم يدخل، وقبل الركوع لا مفر، وأما بعده فلا، إذ قد يحتاج بفوتها حين الوصول. وإيضاً قد تفوته التسيبحات، أما بالكلية في الركوع أو المستحبة.

واستدل المصنف في المنتهى على الجواز بصحيفة سليمان بن خالد: (سمّاها حسنة، والظاهر أنه ليس بجيد، وإن كان في سليمان قول ما، فإن اعتبر ذلك فليست بحسنة أيضاً، والأكثر كما هو الظاهر من الخلاصة فصحيحة كما قاله في المختلف، ولا ينظر إلى اشتراك النضر، لأنه ابن سويد الثقة على الظاهر، لنقل الحسين بن سعيد عنه<sup>(١)</sup>) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل إذا أدرك الإمام وهو راكع وكبر الرجل وهو مقيم صلبه ثم ركع قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك الركعة<sup>٢</sup> وبحسنة الحلبي عنه عليه السلام أيضاً قال إذا أدركت الإمام وقد ركع فكبرت (وركعت - نسخ ل) قبل أن يرفع (الإمام - خ ل) رأسه فقد أدركت الركعة، وإن رفع [الإمام] رأسه قبل أن تركع فقد فاتت الركعة<sup>٣</sup> وهذه حسنة في الكافي والتهذيب لأبراهيم، وصحيحة في الفقيه.

وظاهر أن المراد برفع الرأس رفعه عن حد الركوع بالكلية، لا الشروع فيه قبل الرفع بالكلية.

وقد يستدل عليه بما رواه في الفقيه عن أبي أسامة - الثقة - أنه سأل عن رجل انتهى إلى الإمام وهو راكع؟ قال: إذا كبر فأقام صلبه، ثم ركع فقد أدرك<sup>٤</sup> وبما رواه فيه صحيحاً عن معاوية بن شريح عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إذا

(١) سند الحديث كما في التهذيب هكذا «الحسين بن سعيد، عن النضر، عن هشام بن سالم، عن

سليمان بن خالد».

(٢) الوسائل باب (٤٥) من أبواب صلاة الجماعة حديث - ١

(٣) الوسائل باب (٤٥) من أبواب صلاة الجماعة حديث - ٢

(٤) الوسائل باب (٤٥) من أبواب صلاة الجماعة حديث - ٣ وفيه عن معاوية بن ميسرة ملاحظ.

جاء الرجل مبادراً والامام راكع أجزئته تكبيرة واحدة لدخوله في الصلاة والركوع<sup>١</sup>. وذكر الشيخ أيضاً في التهذيب عنه، وقال في الفهرست «معاوية بن شريح به كتاب» وذكر الإسناد.

وبما روى فيه أيضاً—لتأييد التأويل المذكور سابقاً—طريقين إلى عبدالرحمان بن أبي عبدالله (واظن اعتبار أحدهما، ولا يضر وجود أبان بن عثمان فيه) عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إذا دخلت المسجد والإمام راكع فظننت أنك قد مشيت إليه رفع رأسه من قبل أن تدركه، فكبر واركع فإذا رفع رأسه فامسجد مكانك فإن قام فالحق بالصف وإن جلس فاجلس مكانك فإذا قام فالحق بالصف<sup>٢</sup>.

والعجب من الشيخ تأييده التأويل به، مع دلالة على نفي أصل المطلوب وإيضاً يدل عليه ما نقل من الإجماع على انتظار الإمام في الركوع إذا أحس بداخل، والاجماع على عدم الانتظار قبل الركوع لإمكان الإدراك فيه، قال في المنتهى في بحث أحكام الجماعة: قال علماؤنا يستحب للإمام إذا أحس بداخل أن يطير ركوعه حتى يلحق به، وبه قال الشافعي في أحد القولين، ثم قال في الفروع، لو أدركه وقد رفع رأسه من الركوع أو قبل أن يركع لم ينتظر، قولاً واحداً لعدم فوت الركعة قبل الركوع، وعدم اللحق بعده.

الا ان لا يسلم الشيخ، ولكن ذكر الرواية في التهذيب:

وأيضاً يدل عليه دليل هذه المسئلة من طرق العامة والخاصة، وهو ما رواه الشيخ في التهذيب عن جابر الجعفي قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام إني أؤم قوماً فأركع فيدخل الناس وأنا راكع فكم انتظر؟ قال: ما أعجب ما تسأل عنه يا جابر انتظر مثلي ركوعك فان انقطعوا، وآلأ فارفع رأسك<sup>٣</sup> وما رواه الصدوق في الفقيه عن رجل أنه سأل أبا جعفر عليه السلام قال: قلت له: إني امام مسجد الحلي فأركع فأسمع

(١) الوسائل باب (٤٥) من أبواب صلاة الجماعة حديث—٤

(٢) الوسائل باب (٤٦) من أبواب صلاة الجماعة حديث—٣

(٣) الوسائل باب (٥٠) من أبواب صلاة الجماعة حديث—١



ولو انقض العدد في الاثناء اتم الجمعة  
ولو انقضوا قبل التلبس بالصلاة سقطت.  
و يجب تقديم الخطبتين على الصلاة.

خيمان نعالهم وأنا راكع؟ فقال: اصبر ركوعك ومثل ركوعك، فان انقطعوا والآ  
فانتصب قائماً<sup>١</sup>.

وقال الشيخ في التهذيب: بعد ذكر هذه الأخبار الدالة على الحواز والمنع  
والتأويل والتأييد: والامام إذا صلى بقوم وركع ودخل أقوام فليطل الركوع حتى  
يلحق الناس الصلاة، ومقدار ذلك أن يكون ضعفي ركوعه، واستدل عليه برواية  
جابر الجعفي المتقدمة، وهو يدل على رجوعه عن القول بعدم الجواز فكانها صارت  
المسئلة غير معلوم المخالف، فتعين عدم المصير إلى المنع لعدم الرقيق، إلا أن يقال هذا  
باعتقاد شيخه لا باعتقاده، ولكن يسمى التنبيه وليس هذا دأبه ولا المتعارف بينهم.  
قوله: (فلوانقض العدد - الح) الظاهر انه لو انقض العدد كله أو البعض وبقي  
الامام، يتم الجمعة: ويدل عليه ظاهر قوله تعالى: «وتركوك قائماً»<sup>٢</sup> مع التأسى  
في غيره، وعدم ظهور الخلاف، فيكون الجماعة والعدد شرطاً في الابتداء لا  
الاستدامة.

وأما لو انقض الإمام: فان استخلف مع شرطه صححت، وأما بدونه فغير معلوم،  
والآية ليست بدليل، ولا دليل غيرها، وظاهر الشروط يقتضي لعدم: و «لا تبطلوا»  
ليس بدليل، وكذا الصلاة على ما افتتحت<sup>٣</sup>.  
والاستصحاب: وذكر الشارح المصحح، ونقل عن التذكرة إن أدرك ركعة صنع  
والآ فلا، وهو غير واضح.

وأما دليل السقوط على تقدير الانعصاص قبل التلبس، فهو فقد الشرط قبل

(١) الوسائل باب (٥٠) من ابواب صلاة الجماعة حديث - ٢

(٢) سورة الجمعة: ١١

(٣) سورة محمد: ٣٣ وتمام الآية «يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم».

(٤) روله في الفصل التاسع من عوالم اللآلى، وفي الوسائل، كتاب الصلاة، باب (٢) من ابواب

النسبة حديث - ٢ ما معناه.

وتأخيرهما عن الزوال.  
والفصل بين الخطبتين بجملة.  
ورفع صوته حتى يسمع العدد.  
ولو صليت فرادى لم تصح.  
ولو اتفقت جمعتان بينهما أقل من فرسخ بطلتا إن اقترنتا،

حصول المشروط فسقط.

وأما وجوب تقديم الخطبتين على الصلاة، فالظاهر عدم الخلاف فيه.  
وأما تأخيرها عن الزوال فغير واضح، بل الظاهر جواز التقديم كما مر في حديث  
جبرئيل<sup>١</sup>، وتأويل المختلف بعيد<sup>٢</sup> فلا يرتكب من غير ضرورة لإمكان الجمع بين  
الأخبار بالتأخير وأولية التأخير، فتأمل.  
وأما وجوب الفصل بينهما، فدليلة التأمي<sup>٣</sup> وبعض الأخبار مثل قوله  
عليه السلام يجلس بينها<sup>٤</sup> فإنه يحبر بمعنى الأمر.  
وكذا رفع الصوت حتى يسمع العدد ولأنه المقصود من الخطبة والتبادر ويلزمه وجوب  
الإنصات ورفع مانه.

وكذا ظاهر دليل عدم صحة الجمعة لو صليت فرادى بعد ثبوت اشتراطها بالجماعة.

قوله: (ولو اتفقت جمعتان بينهما أقل - الخ) معلوم أن المراد الجمعتان  
اللتان حصل جميع شرائطها إلا البعد المقرر. فدليل البطلان حينئذ على تقدير

(١) الوسائل باب (٨) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، حديث ٤-

(٢) قال في المختلف في توجيه الحديث ما هنا لفظه «لا حمال أن يكون المراد بالظل الأول، الظن  
الزائد على ظل المقياس. فإذا انتهى في الزيادة إلى عمادة الظل الأول، وهو أن يصير ظل كل شيء مثله، وهو  
الظل الأول من (ص) وصلّى بالناس. ويصدق عليه أن الشمس قفزت حينئذ، لأنها قد زالت عن الظل  
الأول»

(٣) صحيح مسلم، كتاب الجمعة (١٠) باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيها من الجملة حديث

(٣٣) و (٣٤) و (٣٥) و لفظ الحديث «كان رسول الله (ص) يخطب يوم الجمعة قائماً، ثم يجلس، ثم يقوم».

(٤) التوكل باب (١٦) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، حديث ١-

## والألاحقة و المشتبهة

المقارنة، هو فقد الشرط المقدم. والظاهر عدم الخلاف فيه، والعلم به يمكن بمثل شهادة عدلين مع كونها سمعاً أنه كان تكبير الإمامين معاً. والظاهر أن الاعتبار بآخر تكبيرهما كما قيل وفرضهما حينئذ أن يعيدا معاً الجمعة مع بقاء الوقت، مجتمعين، أو جمعتين مع حصول القدر المقدس والآ يصلون الظهر.

قوله: (والألاحقة-الخ) أي وإن لم يقتربا بل سبق أحد الإمامين بتمام التكبير، قبل إتمام الآخر، بطلت اللاحقة، فيصلون الظهر إن لم يدركوا الجمعة الصحيحة.

وكذا تبطل جمعة الفرقة المشتبهة، سواء كان الاشتباه بين المقارنة وعلمها، أو في تعيين السابقة المعلومه، إلا أن الحكم في الأول إعادة الجمعة إن أمكن على وجه يصح، ودليله واضح، وهو عدم فعل الجمعة الصحيحة مع امكانها فتجب عليها، ونقل عن المصنف إيجاب الظهر أيضاً لإمكان صحة الجمعة في نفس الأمر فليس في ذمها إلا الظهر، فيجب: بل الظاهر الصحة لندرة المقارنة، والصلاة على ما افتتحت<sup>١</sup> فالظاهر هنا أيضاً أنها حصلت جمعة صحيحة واشتبهت: وبالجمله التكليف بها لاحتمال البطلان على تقدير نادر لا لثبوت جمعة محققة ليسقط الظهر بها، وهو ظاهر، ولاشك أنه الأولى والأحوط، قدس الله سره، وتفضل عليها ببركانه رشحة من بحر علم أفاضه عليه.

وعلى تقدير عدم الامكان، الظهر الواجب المقدّر المعين على من فاتته الجمعة، مطلقاً.

وفي الثانية الجمعة عليها معه، لعدم سقوطها يقيناً ولا ظناً عن واحدة بعينها، والعلم بالسقوط في الجملة لا ينفع هنا، فالأمر المتوجه إليها غير ساقط عنها، فبقيتا تحت أصل التكليف، والظهر أيضاً على وجه يصح، لأن اليقين بفوت الظهر من احديهما حاصل وليس بمعلوم فيجب عليها لأن سقوطها عنها مشروط بوقوع جمعة صحيحة من كل منهما وذلك غير حاصل لاعلماً ولا ظناً فالذمة مشغولة بها. وما ذكروا إعادة الجمعة هنا لانهم قالوا تسقط الجمعة بفعلها صحيحة يقيناً

والمعتق بعضه لا تجب عليه وإن اتفقت في يومه  
ويحرم السفر بعد الزوال قبلها

ولا يضر الاشتباه، وهو صحيح لو لم تجب الجمعة مع إمكانها على من تركها وصليت عنده جمعة وهو غير ظاهر. ولهذا أوجبوا الجمعة على الفرقة اللاحقة مع الإمكان، إلا أن يريدوا إدراك الجمعة السابقة قبل إتمامها.

والأدلة الدالة على وجوب الجمعة، تدلُّ عليه، حيث دلت على وجوبها على من كان على رأس الفرنسين والذهاب إليه إن لم تصل عنده وبالجملة ينبغي كون الحكم وجوبها على الفريقين على التقديرين<sup>١</sup> مع الإمكان بالاثبات بالجمعة صحيحة، والاظهر: ويمكن حل اكتفائهم في الثاني بالظهر لبعدها إمكان إدراك جمعة أخرى لضيق الوقت، وإن كان قولهم بفعل الظهر لمن ترك الجمعة بعد فعلها مطلقاً يدل على سقوط الجمعة عن داخل فرسخ، وهو محتمل.

والحاصل أن الأقسام أربعة: معلوم السبق الآن فيجب على الثانية الظهر مع فوتها، والا لجمعة. ومعلوم المقارنة، فتجب الجمعة عليهما مع الإمكان، والا لظهر. ومعلوم السبق في الجمعة مع الاشتباه بالفعل، قال في المنتهى: قال الشيخ تجب الجمعة عليهما، ورده، وقال: بل يجب الظهر لحصول جمعة في المصر صحيحة، والاشتباه عندنا لا تبطلها في نفس الأمر، ولا يبعد الجمعة أيضاً مع الإمكان لما مرَّ وعدم معلومية شيء أصلاً. وقال المصنف: فالوجه وجوب الجمعة ورد القول بوجوب الظهر. ولا يبعد وجوبها كما نقل عنه.

قوله: (والمعتق بعضه - الخ) لعل دليله وجود المانع الذي هو الملكية والعبودية وعدم حصول الشرط الذي هو الحرية.

قوله: (ويحرم السفر - الخ) ادعى المصنف فيه الإجماع، بقوله في المنتهى: إذا رالت الشمس حرم السفر على من يجب عليه الجمعة. وهو قول علمائنا أجمع، وكأنه الدليل.

ولا ينبغي الاستدلال بأنه موجب لسقوط الجمعة الواجبة. لأنه موجب لعدم

(١) أي على تقدير اشتباه السبق، لو السابق.

السقوط،<sup>١</sup> وللزوم الدور المتعارف عندهم لانه اذا كان حراماً، فلا تسقط الجمعة، لعدم الاباحة فيلزم من سقوطها عدمها. الا أن يقال: بعدم اشتراط الاباحة للسقوط، وهو احتمال كما مر.

أو يقال: انه لا بد من الاباحة، بمعنى عدم تحريم السفر الا من جهة سقوط هذا الواجب المحقق.

واستدلال المصنف في المنتهى، بقوله تعالى: «واذا نودي للصلاة» والبداء وقت الزوال، فايجاب التعمي يقتضي تحريم ما يحصل به تركه.

فهو مع كونه مبنياً على أحد الاحتمالين، منقوض بجوازه يوم الصوم الواجب. ويمكن أن يقال: ان الوجوب مشروط بالبقاء في البلد، لكنه هو الحلل المشترك فيلزم عدم التحريم، لكن وقع الاجماع على التحريم في الاول، كما نقلنا<sup>٢</sup> فليس الجواب الا أحد الاحتمالين<sup>٣</sup> والآ فالدور لازم.

وقال في الشرح: ولا فرق في التحريم بين أن يكون بين يديه جمعة اخرى يمكنه ادارا كلها في الوقت، وعدمه، لاطلاق النهي، مع احتمال عدم التحريم في الاول بحصول الغرض. ويضخف بأن السفر ان ساغ أوجب القصر، فيسقط الجمعة حينئذ، فيؤدي الى سقوطها، فيحرم، فلا يسقط عنه. فيؤدي التحريم الى عدمه، وهو دور.

وقد ظهر للضعف هذا. لأن الدور أمر يرد على تقدير عدم كون التحريم، لانه موجب لسقوطها مطلقاً، فيرفع أصل الحكم على تقدير صحته، وليس له خصوصية بالجواز والمعجب من الشارح انه يرد مذهباً بشيء، يرد أصل الحكم به. ولانه منقوض بسفر الصوم الواجب بعينه، فليس له جواب الا ما أشرنا اليه. مع ان المصنف قال في المنتهى — ونقلناه عنه فيما تقدم — بعدم النص من الاصحاب على اشتراط سقوط الجمعة بإباحة السفر. وانه لانهي باعتبار استلزام الأمر بالشيء، النهي عن ضده الخاص، كما يفهم من قوله فيما سبق: «ويحرم السفر لأستلزامه ترك الواجب» وهو

(١) هكذا في النسخ المطبوعة والطبعة التي عندنا، ولكن الظاهر زيادة حرف الواو في قوله: «وللزوم»

(٢) حاصله. ان مقتضى جواز السفر في الجمعة والصوم الواجب معاً، ولكن الاجماع وقع على تحريم

السفر في الجمعة بخلاف الصوم الواجب.

(٣) لذلك يوصى بقوله الا أن يقال

لا يقول به. وأنه يكتفي لا تمام الدور (فيحرم - ١-). وأنه يتبني أن يقول: يؤدي التسويغ الى عدمه. فهذا الاحتمال غير بعيد على تقدير انحصار علة التحريم، في السقوط، مع علمه بوصوله إلى تلك الجمعة عادة، وقصد ذلك. والشبهة المشتركة لا تنصر.

ثم قال: ومتى سافر بعد الوجوب كان عاصياً فلا يترخص حتى تفوت الجمعة، فيبطل السفر من موضع تحقق الفوات قاله الأصحاب، وهو يقتضي عدم ترخص المسافر الذي يفوت سفره الاشتغال بالواجب من تعلم (تعليم) ونحوه، أو يحصل في حالة الإقامة أكثر من حالة السفر، لاستلزامه ترك الواجب المضيّق فهو أول من الجمعة خصوصاً مع سعة وقتها، أو رجاء حصول جمعة أخرى، أو لامعه. واستلزامه المخرج - لكون أكثر المكلفين لا ينفكون عن وجوب التعلم فيلزم عدم تقصيرهم أو فوات أغراضهم التي يتم بها نظام النوع - غير ضائر، والاستبعاد غير مسموع. ولأن الكلام في السفر الاختياري الذي لا يعارض فيه وجوبان <sup>٢</sup>.

وانت تعلم أن هذا كله مبني على أن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن الضد الخاص كما هو الحق وقد عرفت دليله ولكن الشارح ما كان يقول به، ويدعي أنه ليس بحق بل موهوم من كلام بعض في الأصول و يظهر من قوله: أنه يقول به، حيث قال: «واستلزامه - الخ» وفهم أنه كلام جميع الأصحاب ومذهبهم فليس له أن يخرج عنه و يقول: أنه موهوم وغير حق. وقوله: «ومتى سافر - الخ» صحيح على تقدير القول بالتحريم. ولكن متى وصل الى موضع تحقق أنه لو رجع لم يصل الى الجمعة فالظاهر أنه حينئذ ساغ سفره ويحتسب المسافة من هذا المحل وأما استلزامه لما ذكره، فهو أيضاً حق، اذا علم المكلف وجوب التعلم فوراً بحيث تحقق عنده تحريم السفر وعلم أيضاً توقف الترخص على الإباحة مطلقاً، فلا بد حينئذ من القول به وعدم الاستبعاد، ولا يفوت حينئذ شيء من الأغراض ولا يحل بالنظام: لانه على تقدير حصول ذلك في السفر وتوقفه عليه، لقليل بعدم وجوب التعلم كذلك وتحريم السفر

(١) أي يتم الدور بقوله: (فيحرم) ولا حاجة إلى ضم قوله: «لا يقطع عنه فيؤدي التحريم إلى عدمه».

(٢) إلى هنا عبارة الروص

وأيضاً تحقق ذلك في أكثر المكلفين غير ظاهري الأعلى الوجه الذي ذكره بعض المتأخرين كما مر وخلق الآيات والأخبار والآثار بآني ذلك.

وترك النبي والأئمة عليهم السلام - تكليف الخلق بالتعلم، على وجه يقوله المتأخرون من وجوب تعلم جزئيات العبادات واجباً وندباً، بعد تحصيل معرفة الله وصفاته الثبوتية والسلبية والنبوة والإمامة والمعاد الجسمانية بالادلة اليقينية، إما بالدليل أو بالتقليد لمن يجوزون تقليده إلى الواصل إلى المجتهد الحي العادل - دليل العلم. ويدل على الترك عدم النقل: لأن مثله، العادة تقضي بالنقل. بل الذي يفهم عدم الإيجاب، والاكتفاء بما يعلمون ويوافق الحق اتفاقاً حتى يعلم عدم الموافقة فيردوه إلى الموافق. ويرشدك إليه الكثير من الأخبار مثل حكاية عمار في التيمم<sup>١</sup> وحكاية طهارة أهل قبا<sup>٢</sup> وغيره، وأنهم إذا سمعوا الشهادتين خلوا مسببه أوقال: أنا مؤمن، وكانوا يرضون ممن قال ذلك حين موته ويقولون: إن ذلك ينجي مع فساد عقيدته إلى الآن، ويدل عليه الآيات والأخبار، والشرعة السهلة، ونفي الحرج.

وأيضاً تركهم ذلك في بيان وجوب القصر في السفر، فإنهم أطلقوا، بل عظموا، وصرحوا، بنسق التيمم<sup>٣</sup> مع علمهم بالناس أكثر متاء، وإن في الناس من يجب عليه التكليف، وإن أكثر الناس لم يعرفوا واجباتهم، بل في ذلك الزمان كان من لا يعلم أكثر، والوجوب أوضح، لا مكان تحصيل العلم من النص بسهولة، وما نقل في شيء من ذلك، مع النقل عنهم الأشياء المندوبة السهلة، ولا يناسب الاكتفاء بالمجملات التي يستخرج منها الفقهاء في أمثال ذلك، بل كان كل من فعل شيئاً من العبادات مثل فعل ركعة بعد نقضها مع الكلام، فقال أنا فعلت كذلك مع

(١) رواه العامة والخاصة. راجع الوسائل باب (١١) من أبواب التيمم. وفي صحيح مسلم ج ١ ص

٢٨٠ باب التيمم (٢٨) حديث (١١٢) وألف الحديث «إن رجلاً أتى عمر، فقال: إني أجنب فلم أجده؟ فقال: لا تصل. فقال عمار: إنما تذكرنا أمير المؤمنين إذا أتانا وأنت في سرية فأجبناهم مجماً، فإنا أنت تعلم تصل، وأما أنا فتمسكت في التراب وعليت الحديث».

(٢) الوسائل باب (٣٤) من أبواب أحكام الخلوة.

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب (٢٨) من أبواب التيمم. فاهم عليهم السلام نبوا عن الذهاب إلى

مكان لا يجد فيه ماء للوضوء فراجع

عدم علمه والآخر أعاد وأجابوا عليهم السلام بأن الكل حسن<sup>١</sup> وقد مضى منه البعض واستطلع على أكثر إن شاء الله فيما نشير إليه، وما قالوا أنت فعلت هذا موافقاً للحق، ولكن من غير علمك وأخذك بالشرايط، فليس بصحيح، ويجب الأخذ من أهله عليهم السلام.

هذا هو المناسب للعقل والنقل من نفي الحرج والضيق والشرعية السهلة السمحة.

وكذا ما نقل عدم القصر على هؤلاء، عن العلماء السابقة واللاحقة من العامة والخاصة إلا عن قريب من زمان الشارح: وكون ذلك مخفياً عنهم بعيد، وتركهم الواجب أبعد.

فاللازم أحد الأمرين: إما عدم الوجوب على ما يقول به المتأخرون، بل الاكتفاء بما يعلمون إلا فيما علم عدم كونهم معذورين فيه، سيما في مسائل القصر والإتمام فإن النقص الصريح الصحيح مع فتوى العلماء، بل الإجماع ذلك على أنهم معذورون في الإتمام مع عدم العلم بوجوب القصر، خصوصاً مع عدم علمهم بوجوب التعلم. وإن كل من قرأ عليه الآية وفسرله بقصر وليس بمعذور وغيره معذور<sup>٢</sup> وعدم جواز القصر حينئذ في السفر لمدام أباحته مع أنها شرط له، بناء على عدم علمهم بأن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده وعدم علمه ذلك ممن يجوز التعلم عنه فلا يكون سفره منهيأ عنه، لعدم العلم بالتكليف وهو شرط التكليف، ولا يعلم التقصير منه مع الامكان، على أن المسئلة أصولية.

(١) الوسائل كتاب الصلاة باب (٣) من أبواب المثل الوقع في الصلاة، ولفظ الحديث هكذا (عن) عن ابن النعمان الرازي، قال: كنت مع أصحابي في السفر، صلينا بهم المغرب، فسلمت في الركعتين الأولىين، فقال أصحابي: إنما صلينا بركعتين، فكلمتهم وكلموني. فقالوا: إنما نحن فعيده، فقلت: لكني لا أعيده وأنتم بركعة، فاصمت بركعة ثم صرنا فأتيت لبعدها عليه السلام فذكرت له القدي كان من أمرنا، فقال لي: أثبت كنت أصوب صلاة منهم. إنما بعيد من لا يدري ما صلى.

(٢) الوسائل كتاب الصلاة، باب (١٧) من أبواب صلاة المسافر حديث ١- ولفظ الحديث عن زرارة وعبد بن مسلم قالوا: لا يبيح الله عليه السلام رجل صلى في السفر لربما، لبيد أم لا؟ قال: إن كان قرئت عليه آية التقصير وسرت له فصل لربما أعاد، وإن لم تكن قرئت عليه ولم يعلمها فلا إعادة عليه.



## والأذان الثاني

وأما عدم قدح مثل هذا التحريم في القصر، والأول أظهر.  
فلا يستبعد مع القول بالاول، كون أمثالهم معذورين كما يقتضيه العقل والنقل  
من نفي الحرج والضيق ووصف الشريعة الشريفة بالسمة السهلة، وأن الله  
يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر<sup>١</sup> وأن الله يحب من الأمر في الشرع ما  
هو الأسهل كما دل عليه بعض الاخبار  
وبالجملة آية القصر وأخباره عامة يعمل بها حتى يثبت التخصيص، ولا يثبت بظن  
بمثل هذا، ولكنه لا يغني عن الجوع كما مر مراراً فتأمل.

قوله: (والأذان— الخ) أي ويحرم الأذان الثاني يوم الجمعة.  
قيل المراد الثاني زماناً، لأن الأول وقع مشروعاً، لمشروعية الأذان في الوقت في  
أي موضع وقع سواء كان في المنارة أو بين يدي الخطيب أو غيرهما، وليس المكان  
شرطاً للصحة: ويدل عليه قوله عليه السلام في الرواية المتقدمة الصحيحة «يخرج  
الامام بعد الأذان فيصعد المنبر»<sup>٢</sup> وفيه دلالة على كون الخطيب والإمام واحداً وكذا  
ظاهر الآية، فإن النداء والسمي إليه بسماع الخطبة، وهو الموجب لتحريم السفر،  
فيكون الاول مشروعاً:

وقيل الثاني حدوثاً، فإن الذي كان مشروعاً وواقعاً في زمانه صلى الله عليه وآله  
بين يدي الخطيب: وقد أحدث عثمان أومعاوية أذاناً على الزوراء<sup>٣</sup> فيكون الحرام  
ذلك وإن فعل أولاً.

ولعل الثاني أقرب، لأن سبب التحريم أو الكراهة ليس إلا البدعة المنقولة  
ولاشك أنه غير الذي بين يديه لنقل الاجماع في المنتهي كما سيجيئ. ولأنهم كانوا

(١) البقرة: ١٨٥- اقتباس من الآية

(٢) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها، فقرة من حديث — ٣

(٣) والزوراء بالفتح والمد، بحداد. وموضع بالمدينة يقف المؤذن على سطحه للنداء الثالث، قبل خروج

الامام، فيسعدوا إلى ذكراته، ولا تفتهم الخطبة، والنداء الاول بعده عند صعوده للخطبة، والثاني لإقامته بعد

تروله من المنبر، قاله في الجمع: قال: وهذا الاذان أمر به عثمان بن عفان (جمع البحرين)

يفعلون ذلك على الوجه المعتبر المتقول عنه صلى الله عليه وآله ولو سئل في ذلك عن المحدث، لاشك أنه يقال: الأول هو المحدث في زمانها، والثاني هو الذي فعله النبي «ص» وإن لم يكن ذلك الوقت والمكان شرطاً، إلا أنه بذلك صار علماً لما فعله، وممتازاً عن غيره، ولو غير المكان لقليل بتغيير ذلك أيضاً، ولا يبعد مجيئ البحث فيه. والظاهر عدم التحريم على كل حال: أما الأول، لانه ذكر واعلام الناس بدخول الوقت حتى يسموا فيه، لانه يقع خارجاً وفي موضع مرتفع فيصل الى المكلفين، ولا يضر بكونه ذكراً مشروعاً، وجود الحيلتين، لهذا النفع والاعلام، وللاصل، ولانسلم كونه بدعة، لانه ليس كل ما لم يكن في زمانه صلى الله عليه وآله بدعة، نعم لو شرع عبادة ما كانت مشروعة أصلاً، بغير دليل، أو دلت على تغيير شيء، يكون بدعة: الا ترى لو صلى، أو دعاء، أو غير ذلك من العبادات مع عدم وجودها في زمانه ص ليس بحرام: لأصل كونه عبادة، ولغير ذلك مثل الصلاة غير موضوع والنداء حسن، فينبغي أن لا يسلم كونه بدعة، ومنع كونها حراماً، لأنها تنقسم إليه وإلى المكروه كما فعله الشهيد رحمه الله، لان في صحيحة في بحث صلاة نافلة شهر رمضان جماعة، أن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيلها إلى النار. وأما الثاني فانه يقع على الهيئة المشروعة في زمانه ص بحيث لا يقال له المحدث لما عرفت، وليس بأنقص من تكرار المؤذنين وهو جائز، ولهذا قال في المنتهى لا نعريف خلافاً بين أهل العلم في مشروعية الأذان عقيب صعود الإمام، وأنه الأذان الأول يحرم به البيع، نعم لو فعل على قصد أنه مشروع، ومن جهة وضعها ذلك. يكون حراماً وبدعة كما في غيره، ورواية حفص بن غياث المتقدمة<sup>٢</sup> بأن الأذان الثالث بدعة. غير صحيح، ولانسلم الجبر بالشهرة، مع عدم الصراحة أيضاً، إذ قد يكون المراد الأذان في العصر. ففيها إجمال وليست بدليل، لهذا ولاله. ولا يمكن إثبات التحريم بمثله، فتقول المعتبر وأتباعه<sup>٣</sup> معتبر.

(١) الوسائل كتاب الصلاة باب (١٠) من أبواب نافلة شهر رمضان، قطعة من حديث ١-

(٢) الوسائل باب (٤٩) من أبواب صلاة الجمعة وأدائها حديث ١-٢-

(٣) قال الحق والمعتبر بعد نقل هذه الرواية، ما هذا فقط، «لكن حفص المذكور ضعيف، وتكرير

الأذان غير محرم، لانه ذكر يحتمل التعظيم للرب. لكن من حيث لم يفعله النبي (ص) ولم يأمر به كان

وأما أذان العصر: فقال في المنتهى: لا شك في سقوطه بعد الجمعة: وأما بعد الظهر فغير ظاهر، للأصل وعموم أدلة الأذان، وعدم صراحة وصحة حديث حفص بن عياث. واستدل على ذلك المصنف في المنتهى بما روي في الصحيح كان صلى الله عليه وآله يجمع بين الظهر والعصر بأذان واقامتين<sup>١</sup> وفيه تأمل لأنه يدل على عدم فعله حين الجمع، والظاهر أنه لا نزاع في جواز تركه حينئذ وعلى تقدير العلم بالمرجوحية لا يدل على أذان العصر يوم الجمعة مطلقاً، بل وقت الجمع، فالجمعة وصاير الأيام سواء.

ولكن في بعض الاخبار الدالة على أن وقت العصر وقت الظهر يوم الجمعة<sup>٢</sup> دلالة على استحباب الجمع، وسقوط أذان العصر حينئذ ومطلقاً إذ لا أذان للظهر، ولا أذان إلا للوقت، وهذا الوقت ليس للعصر على الظاهر، فتأمل: والاحتياط يقتضي الجمع، والترك يوم الجمعة، بل مع الجمع مطلقاً: للقول بالتحريم في الجمع يوم الجمعة وعرفة ومزدلفة. نقله الشارح فيما تقدم عن المصنف في كثير من كتبه: والظاهر عدم القول بالوجوب حينئذ وقد مر البحث فيه في بحث الأذان.

ثم الظاهر الكراهة في مثله، كما هو مذهب الأكثر، بمعنى ترك الأولى، لاقلة الثواب بالنسبة إلى غيره من الأذان، مع الاحتمال، لعدم نهي صريح في المنع، فالقول بالكراهة أيضاً ليس له دليل واضح، ولهذا قرب الجزم بعدم التحريم وتوقف في الكراهة في الذكرى على ما نقله الشارح في الجمع في الثلاثة<sup>٣</sup> أيضاً فكيف المرجوحية مطلقاً ولكن هذا يظهر من القائلين بالسقوط، ومن الأذان بالترك، مع الترك دائماً، لأن الغالب أن مثله لا يفعل إلا مع المرجوحية بالنسبة إلى العدم، لا

أحق بوصف الكراهية»

(١) الوسائل باب (٣٢) من أبواب اللواتي فلاحظ.

(٢) الوسائل باب (٨ - ٩) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها فلاحظ.

(٣) الظاهر أن المراد: أنه يظهر من القائلين بسقوط الأذان، ومن الأدلة الدالة على ترك الأذان، و

من تركهم الأذان دائماً. مرجوحية الأذان، بمعنى ترك الأولى.

(٤) أي في الجمعة وعرفة ومزدلفة.

والبيع وشبهه بعد الزوال، وينعقد، ويكره السفر بعد الفجر.

بسبب نقصان ثوابه عن فرد آخر في موضع آخر.

قوله: (والبيع-الخ) ويحرم البيع والظاهر أن المراد به المعنى الشرعي، لأنه المتبادر، وهو المعاوضة الخاصة، لعله أعم من الشراء لاطلاقه عليهما، والمفهوم من ظاهر التماسير، بل الظاهر عدم الخلاف في تحريمها أيضاً.

والظاهر أن النداء كناية عن دخول الوقت، فلو لم يناد يحرم أيضاً ويجب السعي، فقول المصنف «بعد الزوال» إشارة إلى تفسير الآية، أحسن من كلام غيره بعد النداء إذ دليل التحريم ظاهر الآية، فإنه إذا كان ترك البيع واجباً كما يدل عليه «وذروا البيع» يكون الفعل حراماً، لا أن الأمر بالسعي للفور لترتبته على «إذا» ومنافذ البيع له، لأنه لا يجب فوراً، بل يجب عدم تعويت الصلاة وإن تراخى عن النداء ولأنه قد لا ينافيه السعي، مع أن التحريم أعم، ولأنه فرع أن الأمر بالشئ مستلزم لنهي عن ضده الخاص، ولأنه حينئذ لا يحتاج إلى «وذروا البيع» فعل هذا لا دلالة في الآية على تحريم ما يشابهه. ولا على الملة، فاللاحق قياس بلانص، والقول به مشكل. مع الأصل وما يدل على مشروعيته؛ فقول المعتز معتبر والاحتياط واضح.

ثم أنه لا شك في تحريم المنافي مطلقاً، سواء كان بيعاً أو اجارة أو غيرها، لا لللاحق، ولا للآية، بل لما تقرّر في الأصول، من أن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن الضد ولو كان خاصاً وقد مر مراراً مع ظهوره، وقد سلمه الشارح فيما سبق عن قريب، في تقرير تحريم السفر فيه بعد الوجوب، وقد منع هنا وقال: وهو عمدة الشهيد رحمه الله عليه في غير هذه المسئلة، وفسر الضد العام بالنقيض،<sup>١</sup> وهو غير جيد، وقد فسر في غير هذا الموضع بالأمر الكلي.

و لي تعجب كثير في منع هذا التحريم: وكيف يشبه على مثله اذ قيل «اسعوا» لا يفهم منه تحريم ما يمنع منه، ويفهم تحريم الفعل على غير من تجب عليه الجمعة

(١) قل في الروص: في جواب كلام الشهيد في الذكرى القائل بأن الأمر بالشئ يقتضي النهي عن ضده الخاص، وهذا لفظه «والأمر بالشئ» إما يستلزم النهي عن ضده العام الذي هو النقيض، لا الضد الخاص.

للمعاونة<sup>١</sup> وهذا واضح مع الاحاطة بما ذكرناه في تحقيقه، ولعل الاشتباه لي ولولا تحقيق العلامة ذلك لكانت قائلاً به.

وعلى تقدير التحريم ينقذ البيع عند الأكثر لعدم المناقات بين الصحة في المعاملات وبين النهي، بخلاف العبادة. والشارح قال بالبطلان فيها. مع عدم قوله بالبطلان فيها مرة، بل منه دليله، وقد مر مراراً.

وقد يقال هذا حق فيما اذا وجد التصريح من الشارع بقوله: نهيتك وان فعلت صح فعلك وأما اذا لم يصرح، ففيه تأمل، حققناه في محله. ولكن ما صرح بالصحة ولا بالفساد هنا، وما عندنا دليل على صحة كل بيع، ولا هذا البيع بخصوصه الا كونه بيعاً وهو جائز وصحيح، لقوله تعالى «أحل الله البيع» فما علم منه الا صحة البيع الجائز فنأين صحة البيع الغير الجائز بل الظاهر بطلانه حينئذ وبالجملة اذا علم الصحة من موضع لاينا فيه النهي، فلا يدل على البطلان والأف فيه دلالة ما على البطلان على الظاهر، حيث يفهم عدم رغبة الشارع الى هذا الفعل، فيعلم عدم تجويز أثره أيضاً. ومثل هذا الفهم قد يكون في العبادات مع عدم المناقات، في المعاملات كذلك، فانه قد يفهم مثل بيع الملاقح والمضامين<sup>٢</sup> وبيع المجهول والحصى وغيرها، وقد لا يفهم بل قد يفهم (الترتيب - خ ل) مع العلم بالغرض والحاصل أن هذا منوط بنظر المجتهد والتأمل، فانه قد يفهم من كلام الشارع المناقات وعدم ترتب الأثر وقد لا يفهم، فاذا قال مثلاً: لا تنظر الى الاجنبية وانت تصلي، فانا نفهم منه المناقات مع عدم النهي في العبادة على الوجه المقرر المناقبي، بخلاف أن قال: لا تنظر الى الاجنبية مطلقاً ونظر في الصلاة، فانا ما نفهم منه المناقات كما نفهمها في الاول وغير ذلك.

(١) هذا الكلام إشارة إلى ما في الرؤس بقوله: «و اعلم أنه لو كان أحد المتعاقدين مخاطباً بالجمعة

دون الاخر فالتحريم في حق المخاطب بحاله. وهل يحرم في حق الآخر، أو يكره خلاف والتحريم متجه، لمعاونته على الاثم المهيء بها في قوله تعالى: «ولا تعاونوا على الاثم» وهو يقتضي التحريم».

(٢) وفي الخبر انه يسمى من الملاقح والمضامين، لانه غرض أراد بالملاقح، جمع ملفوح، وهو حين الناقة ولدها ملفوح به، فحذف الجار والناقة ملفوحة. وأراد بالمضامين، ما من أصلاب المصول وكانوا يبيعون الجنين في بطن أمه، وما يصرب الفحل في عام أو في أعوام، جميع المحرمين

وبالجمله لابد من التأمل التام فانه قد يحصل لي شك في حصول طهارة البدن والثوب وغيرها من التجاسة بالماء المنصوب، فان المعلوم كونه مطهراً، هو ما أذن الشارع في التطهير، كتردد بعضهم في حصولها بالمسح بالمنحرم، مثل الخبز والتربة الشريفة وغيرها: بل ظاهر الشرايع عدم حصول الطهارة بالمعظم والزوث والمطعموم. مع أن الظن هنا حاصل بأن الغرض من التطهير إزالة الأثر على أي وجه كان، مع ورود الأدلة العامة المفيدة لكون الماء مطلقاً مطهراً وكذا في حصول الذكاة بالسكين المنصوب أو في المكان المنصوب وغيرها، فينبغي الاحتياط. ولي في تحقيق هذا المعنى بعض التطبيقات على العضدي، لعلة ينفع لمن تأمله، وقد أشرنا الى حقيقة الامر فإن المدار على فهم المنافات وعدمه. فلا بد في كل جزئ من معرفة الأصل، ومنع ما يدل على الفهم، وما يدل على حصول الأثر، وما يفهم من النهي الوارد في تلك الصورة، فتأمل والله المعين.

وفي شمول «ولا تعاونوا على الاثم»<sup>١</sup> الطرف الآخر اذا لم يكن عليه حراماً<sup>٢</sup> تأمل. ولهذا يجوزوا البيع لآلات اللهو والقمار مع العلم بأنه يصنعها ولا يشتريها الا لذلك، وكذلك العنب لمن يعمله خمرأ، وفي الفرق تأمل، نعم الظاهر انها تتحقق مع قصدها ويكون أصل فعله موقوفاً عليه، مثل اعطاء العصا للظالم لضرب، والقلم ليكتب، مع أنه هو فعل، قد لا يقصد ولا يتوقف عليه فعله، نعم لا يترتب عليه الاثر والتحريم الا معه، ولكن من غير دخل له في صدور ما يمكن صدوره عنه، لكونه معاوناً في مثل هذه تأمل واضح، ومثل أن حصل منه الايجاب بقوله للمخاطب بعتك هذا بكذا، فيقول هو اشتريت وما حصل منه ما يبعثه على انشاء الحرام، نعم لو لم يكن القبول منه لم يتم المنحرم منه، على أن فيه تأملاً، لبعد صدور العمل مباحاً ثم يصير حراماً من غير دخل للفاعل له وصدور جميع ما أمكن منه: فيحتمل التحريم في حقه بمجرد هذا القول بقصده البيع مع التوقع، نعم قد يكون معاوناً مثل أن يبعث وابتدء به، فتأمل فيه، فأتاك قد علمت ترددي في أكثر

(١) لمائة: ٢

(٢) إشارة الى فرض كون أحد المتبايعين واجباً عليه صلاة الجمعة دون الآخر كما قلناه آنفاً عن الروض.

المسائل، الله الموفق للحق من دون الشبهة ومزيل الشكوك والشبهة.  
واعلم أن الظاهر من النداء في الآية هو الأذان، وقلنا أنه كناية عن دخول  
الوقت، وهو الذي موجب لتحريم السفر وجوب السعي.

قال المصنف في المنتهى: قد ذكرنا أن السعي واجب يوم الجمعة، وله وقت،  
وهو الزوال أن كان قريباً أو قبله بحيث تدرك الجمعة إن كان بعيداً.

وقال أيضاً: إذا زالت الشمس حرم السفر على من تجب عليه الجمعة، وهو قول  
علمائنا اجمع، إلى قوله: لنا، (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) <sup>١</sup> والنداء وقت  
الزوال فإيجاب السعي يقتضي تحريم ما يحصل به تركه وبالجملة فهم منه أن المراد  
بنودي هو النداء عند دخول الوقت، بل هو وقت الزوال، ولكن قال فيه في موضع  
آخر. ولا نعرف خلافاً بين أهل العلم في مشروعية الأذان عقب صعود الإمام، إلى  
قوله وهو الأذان الأول الذي يحرم به البيع ويتعلق به وجوب السعي، وينبغي فعله  
مع أذان المؤذنين في الميمنة.

وقال أيضاً: وإذا صعد الخطيب المنبر، ثم أذن المؤذن حرم البيع وهو مذهب علماء  
الأئمة، قال الله تعالى «وذروا البيع» <sup>٢</sup> والأمر للوجوب ولا يحرم بزوال الشمس،  
ذهب إليه علماءنا اجمع، بل يكون مكروهاً وبه قال عطاء وعمر بن  
عبد العزيز والزهرى والشافعي وأكثر أهل العلم، وقال مالك وأحمد إذا زالت  
الشمس يوم الجمعة حرم البيع. لنا أن هذا معلق على النداء لأعلى الوقت فلا يحرم  
قبله عملاً بالأصل السالم عن المعارض. ولأن المقصود منه إدراك الجمعة و  
هو يحصل بما ذكرنا. وأما الكراهة وقت الزوال فقد ذكره الشيخ في الخلاف الخ.

وأنت تعلم أن عبارة الكتاب حيث قال: (بعد الزوال) <sup>٣</sup> وما نقلناه أولاً عن  
المتن، يدل على خلاف ما نقلناه عنه أخيراً، وأن التعليق غير مقصود، لأنه يلزم لو لم  
يؤذن لم يجب السعي ولا يحرم وهو بعيد، إلا أن يقال: إنه كناية عن حضور وقت

(١) الجمعة: ١٠

(٢) الجمعة: ١٠

(٣) يعني المصنف في الإرشاد

وفي وجوب الاصغاء والطهارة في الخطبتين وتحريم الكلام، قولان.

الصلاة حين ضيقه بحيث لو لم يأت لفاتته، وأنه جعله أولاً كناية عن الزوال، وكون المراد به الأذان في أول الوقت بالنسبة إلى تحريم السفر ووجوب السعي، وثانياً عن النداء بين يدي الخطيب ولو كان بعد الزوال بزمان. ويمكن أن يقال: إن لسعي واجب في أول الوقت وجوباً موسعاً كصلاة الظهر ويحرم ما ينافيه، والتفريغ فيه ومفوته مع دخول الوقت، فيحرم.

وأما البيع فإنه يحرم بقوله: «وذروا البيع» مطلقاً، ينافيه أولاً. إلا أنه مخصوص بما بعد النداء الذي هو الأذان عقب صعود الإمام المبر. لأنه عطف على «فاسموا» الذي هو الجزاء على الظاهر، فيكون مقبداً.

لكن حكمة تحريم السفر ووجوب السعي - المعلقان على النداء المكثي من دخول الوقت - يدلان على تحريمه أيضاً بعد الزوال بلافصل، كما هو ظاهر المتن وبعض الأصحاب، فإن ثبت الإجماع المذكور، يخصص لذلك، وظاهر اللفظ يقتضي التحريم بالنداء.

وعلى تقدير الإجماع<sup>١</sup>، يصير الحرام هو الأذان المقدم على المنارة. على أن ظاهر الخبر الصحيح المقدم، والآية والأصل مع ما قرأ، يقتضي عدم تحريمه، بل ما يجعله اثنين على تقدير القول بالتحريم، والظاهر خلافه، بل الكراهة أيضاً، إلا أن يكون ثالثاً، كما تدل عليه رواية حفص بن غياث المتقدمة<sup>٢</sup> فتأمل.

قوله: (وفي وجوب الاصغاء إلخ) أحد القولين، الوجوب في الأولين، والتحريم في الآخر. ودليله صحيحة عبدالله المتقدمة عن الصادق عليه السلام؛ إنها جعلت الجمعة ركعتين من أحل الخطبتين فهي صلاة حتى ينزل الإمام<sup>٣</sup>.

ومعلوم أن المراد هو الصلاة الشرعية، مع عدم العينية، فتحمل على أقرب المحازات وهو الاشتراك والمساوات في جميع الأحكام، إلا معلوم الإخراج. وإيضاً

(١) يعني عن تقدير الإجماع على مشروعية الأذان عقب صعود الإمام، يصح الأذان المهرم، هو الأذان

المقدم على المنارة، وقد تقدم البحث فيه مشروحاً

(٢) الوسائل باب (٤٩) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ١ - ٢

(٣) الوسائل باب (٦) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث ٤



فائدة الخطبة هو السماع، وفيه تأمل. لأن المتبادر في مثله، أن حكمه حكم الصلاة. أو كالصلاة، فيكفي كون ثوابه ثوابها. والتأكيد في الوجوب و سائر الاحكام التي معوم ثبوته فيها. والتشبيه لا يقتضي الاتحاد، لاني النفس ولا في جميع الاحكام، بل المساوات أيضاً لا تقتضي ذلك، كما بين في الاصول في مسألة (لا يستوي). وهو ظاهر، وغير ظاهر كون الفائدة ذلك، مع أنه يحصل بالاتفاق، ومن دون إيجاب الاصفاء، فلا يثبت وجوبه، به. والخفاء في دلالة الدليل على تحريم الكلام على المستمعين أكثر.

والظاهر عدم وجوب الظهارة به. والاصل دليل قوي، والخروج عنه بمثله مشكل، مع صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا خطب الإمام يوم الجمعة فلا ينبغي لأحد أن يتكلم حتى يفرغ الإمام من خطبته، فإذا فرغ الإمام من الخطبتين تكلم ما بينه وبين أن تقام الصلاة، فإن سمع القراءة أولم يسمع أجزاء<sup>١</sup> فإن (لا ينبغي) أكثر استعماله في المكروه، بل ظاهر فيه.

و يدل عليه أيضاً، قوله: «تكلم ما بينه وبين أن تقام الصلاة» حيث يكره بعده الكلام أيضاً على ما تقدم. وأيضاً عدم البأس لو لم يسمع القراءة، يدل عليه.

وتدل هذه مع الصحيحة المتقدمة، على عدم ثبوت أحكام الصلاة بينها وبين الصلاة. فلا يثبت فيها أحكامها، بكونها صلاة، لبعدها عن أحكامها بعدهما، وقبل الصلاة، مع كونها صلاة، لأنها بدل ركعتي الظهر. وما نقل عن طرق العامة «بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة إذ قام رجل إليه، فقال: هلك الكراع، هلك الشاة، فادع الله أن يسقينا»<sup>٢</sup> وفي آخر: «ثم دخل رجل والرسول يخطب، فقال يا رسول الله: هلك الأموال، فادع الله يرفعها عنا»<sup>٣</sup>. وفي آخر «إن رجلاً قام إلى النبي صلى الله عليه وآله وهو يخطب، فقال

(١) الوسائل باب (١٤) من أبواب صلاة الجمعة وأدائها، حديث ١

(٢) صحيح البخاري كتاب الجمعة باب رفع اليدين في الخطبة.

(٣) صحيح مسلم كتاب صلاة الاستسقاء (٢) باب الدعاء في الاستسقاء قطعة من حديث ٨٠ و

لاحظ الحديث (قال: ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة. ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم يخطب، واستقبله قائماً، فقال يا رسول الله: هلك الأموال وانقطع البعل فادع الله يمسكها عنا الحديث)

يا رسول الله (ص) متى الساعة؟ فأعرض عنه، وأومأ الناس إليه بالسكوت، فلم يقبل وعاد. فلما كان في الثالثة، قال له النبي (ص): ويحك، فما ذا أعددت لها؟ فقال: أحب الله ورسوله. فقال: انك مع من أجبت<sup>١</sup>.

وهذه تدلُّ على عدم التحريم على الخطيب أيضاً. والكلُّ على عدم التحريم على كلِّ سامع، حيث ما منعه (ص) بل قرره.

والجواب بعدم الصحة، وبأنه كان للضرورة، بعيداً (لا يفسخ ل). فإنه للتأييد، مع عدم الفرض حتى تحصل التهمة. ومعلوم عدم الضرورة، سيما في تطويله في الجواب.

والظاهر أنَّ الإعراض الأول كان من جهة عدم حسن أصل هذا السؤال، لأنَّ علمها عند الله، مع عدم ضرورة السائل ونفعه، وتركه ما هو الأنفع له من الإصغاء وغيره. وفي الأخير دلالة واضحة على عدم تحريم الكلام بين الخطبة والصلاة، فهو مؤيد لعدم التحريم.

فيل: وعدم وجوب الطهارة فيها، حيث جاز فعل المناقي بين الخطبة وبين الصلاة، فليست الخطبة تنمُّ الصلاة، فتأمل.

وفي هذه الصحيحة دلالة ما، على اتِّحاد الخطيب والامام، فافهم. واعلم أنه لو تمَّ الدليل، لدلَّ على الاشتراط من الحدث والخبث أيضاً. وأما إيجاب الاصغاء وتحريم الكلام على غير المدد بهذا الدليل فأبعد. ولا شك في عدم الاشتراط إلا بالنسبة إلى المدد لو كان. وقد ادَّعاه الشارح<sup>٢</sup> و دليله غير واضح.

وعلى تقدير الوجوب، ينبغي وجوب الاسماع ما لم تحصل المشقة، وقد تنظر فيه<sup>٣</sup>.

(١) مستدرك محمد بن حنبل ج ٣ ص ١٩٢

(٢) قال في روض الجنان: «الوجوب الاصغاء غير مخصص بالمدد لعدم الاولوية، نعم سماع المدد شرط في الصحة، ولا مسافة بينها، فيأثم من زاد وانصحت الخطبة، كما ان الكلام لا يبطلها ايضاً وان حصل الأثم - انتهى»

(٣) قال في روض الجنان: «لو هل يجب اسماع من يمكن سماعه من غير مشقة، وان راد عن

المدد، نظر - الخ»

والممنوع من سجود الأولى، يسجد ويلحق قبل الركوع. فإن تعذر لم يلحق، ويسجد معه في الثانية، وينوي بها للأولى، ثم يتم الصلاة، ولو نوى بها للثانية بطلت صلاته.

وهو في محله في الجملة.

وعلى تقدير الوجوب، يجب أن يحني البعيد مهما أمكنه السماع، ويقفون، ويجلس بعضهم بحسب البعض، والظاهر عدم وجوب ذلك، وعدم نقله إلى الآن، وهو ما يؤيد عدم الوجوب على الكل، فافهم، فإنه يدل على المطلق بمعونة.

وأما على تقدير التحريم والوجوب، فالظاهر عدمها بعدها وقبلها، لما مر مع عدم دلالة الصحيحة عليه، وإن كان قال: «حتى ينزل» فإن الظاهر أن المراد، مادام ينقلب، فإنه لو جلس بعد الخطبة طويلاً، لا تحرم، ولا إصغاء، بل لا وجوب للطهارة أيضاً على الظاهر، فبمدها لا تحرم أصلاً، كما يفهم من المنتهى. والظاهر أن المراد من الإصغاء، هو الاستماع، فحسم ترك الكلام إليه ليس بزائد، فإنها مسئلتان. وإن قيل في اللغة بدخول الثاني فيه على ما نقله الشارح<sup>١</sup>. فإنه لا إصغاء حال السكوت وبين الخطبتين يقيناً، مع قول الشارح بتحريم الكلام بينهما، فتأمل.

قوله: «والممنوع من سجود الأولى - الخ» دليله واضح. ولعل المراد بقبل الركوع، قبل فوت الركعة، أو قبل الخلاص، أو قبل رفع الرأس منه، ونحو ذلك. ومثله في مثل هذا المتن غير بعيد، بعد ما مر من اللحق في الركوع، وتصريح المصنف في غيره، وغيره، على ما قال: في الشرح. وقد نص المصنف وغيره هنا أيضاً على اللحق. أي لو لم يتمكن من السجود، وأدرك الإمام ركعاً، فيقوم مطمئناً يسيراً بغير قراءة. فلا يرد اعتراضه على هذا المتن<sup>٢</sup> أنه يفهم دخول هذا أيضاً

(١) قال الشارح: واعلم أن وجوب الإصغاء يستلزم تحريم الكلام على المأموم، لأن ترك الكلام

حرمة تركه، الإصغاء كما نص عليه بعض أهل اللغة، فلا يحصل بطلان - أي أن قال - وفي الصحاح «أصابت لي فلا»، إذ لم يمتدح به - انتهى.

(٢) إشارة إلى ما اعترضه الشارح في الروض، بقوله: «فهم من قوله: «فإن تعذر لم يلحق» بعد قوله.

«و يلحق قبل الركوع» أنه لو أدركه ركعاً لا يلحق أيضاً، لعدم وصفه حينئذ بكونه قبل الركوع، فيدخل في

في القسم الثاني. حيث قال: قبل الركوع.

وأيضاً أنه لو لم ينويهما أصلاً، فكالتية للأولى. لأن الأفعال بعد النية المطلقة في الأول، تنصرف إلى ما يجب، ويصح ما لم يحصل ما ينافيه. فالبطالان حينئذٍ بصرفه إلى الركعة الثانية، لتابعة الإمام بعيد. ويؤيده عدم احتياج المسبوق إلى قصد، و عدم صرف فعله إلى ما فعله الإمام، مع عدم النية.

و كذا عدم البطلان<sup>١</sup> و حذفها ثم الاتيان بها بقصد ألا ولي، بعد ثبوت البطلان بزيادتهما، مع لزوم عدم إدراك ركعة تامة، مع الإمام<sup>٢</sup> لأنه يلزم السجدة الأولى من غير الإمام، والركعة الثانية كذلك.

ورواية حفص بن غياث ضعيفة به مع عدم صراحتها في مطلوب من يقول بعدم البطلان ولا يدل كلام الشيخ بجواز الاعتماد على كتاب حفص على صحة هذه الرواية مع مخالفتها للحكم المشهور من وجوه.

رواها حفص بن غياث عن أبي عبد الله عليه السلام، فيمن زوجه عن سجود الأولى، ولم يقدر على السجود حتى سجد الإمام للثانية؟ إن لم يتوكل السجدة للركعة الأولى، لم تجز عنه للأولى ولا للثانية، حتى يسجد سجدةً وتين و ينوي إنيها للركعة الأولى، وعليه بعد ذلك ركعة تامة يسجد فيها<sup>٣</sup> وعدم صراحتها ظاهر، فتأمل.

القسم الثاني، يقتضيه المصنف وغيره هنا أيضاً على الحق، فقدم متصفاً بمطابقاً لغير قراءة ثم ركع، انتهى. (١) إشارة إلى ما نقله في الروض، بقوله: وحكم المرتضى والشيخ في إسناده بعدم البطلان بذلك و بطلانها، و باتى بسجدة الأولى، لرواية حفص أنه

(٢) أي وكذا بعد عدم البطلان على فرض حذف السجدة، والاتيان بهامزة أخرى بقصد الأولى.

(٣) الوسائل كتاب الصلاة باب (١٧) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث: ٢ ولفظ الحديث هكذا من حفص بن غياث قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: في رجل أدرك الجمعة وقد ازدحم الناس وكبر مع الإمام وركع ولم يقدر على السجود، وقام الإمام والناس في الركعة الثانية، وقام هذا معهم، فركع الإمام ولم يقدر هذا على الركوع في الثانية من الزحام، وقدر على السجود، كيف يصنع؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: أما الركعة الأولى فهي إلى عند الركوع تامة، فلما لم يسجد له حتى دخل في الركعة الثانية، لم يكن ذلك له، فلما سجد في الثانية، فإن كان نوى هاتين السجدة للركعة الأولى، فقد ثبت له الأولى، فإذا سلم الإمام، قام صلى ركعة، ثم يسجد فيها، ثم يتشهد ويسلم. وإن كان لم يتوكل السجدة للركعة الأولى—الخ

ويستحب أن يكون الخطيب بليغاً، مواظباً على الفرائض، حافظاً موافقتها، والمباكرة إلى المسجد بعد حلق الرأس و قص الأظفار والشارب، والسكينة، والطيب، و لبس أفخر الثياب، والتعمم، والرداء، والاعتماد، والسلام أولاً.

قوله: «ويستحب أن يكون الخطيب بليغاً - الخ» والظاهر أن دليله ظهور تأثير مثله، وكذا المواظبة.

ودليل استحباب المباكرة الخبر الدال على الفضيلة مفصلاً للمقدم والمتأخر والظاهر أن الفرد الأعلى التوجه إليه بحيث يصلى صلاة الفجر فيه، والاستمرار فكانه أفضل من فعل غسل يوم الجمعة، في وقت الفضيلة، أو يخرج للفصل، ولكن قوله: «بعد حلق الرأس - الخ» يدل على الأول، فيكون هذا متناً غير مذكور في متخله اعتماداً على ذكره هنا، ومقاومة الأفضل منه كفضيلة المباكرة. والاشتغال فيه بالعبادة، ولكن يشعر حينئذ بعدم كراهة النافذة في المسجد والأفضلية في البيت لأنه صلى نافذة الجمعة بل غيرها من التوافل فيه. وما رأيت خيراً بخصوصه في حلق الرأس كأنه داخل في الزينة يوم الجمعة. وأما التعمم والرداء و كونه يميناً أو عتقياً، والاعتماد على شيء، والسلام. فيدل عليه الأخبار<sup>٢</sup>.

ولنذكر بعض الأمور المرغب فيها، وقد مر عشرون ركعة فيه زيادة، وفي بعض الاخبار مع كون الركعتين بعد الزوال، وفي الصحيح عن موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألت عن ركعتي الزوال يوم الجمعة: قبل الأذان أو بعده؟ قال: قبل الأذان<sup>٣</sup>

(١) الوسائل كتاب الصلاة باب (٢٧) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث: ١ ونظ الحديث: «من أبي جعفر عليه السلام، إذا كان يوم الجمعة نزل الملائكة المقربون، معهم قرطاس من فضة وأقلام من ذهب فيحيطون على أبواب المساجد على كراسي من نور، فيكتبون الناس على ما رزقهم، الأول والثاني حتى يخرج الإمام، فإذا خرج الإمام طواصطهم، ولا يهلطون في شيء من الإمام إلا يوم الجمعة، هي الملائكة المقربون» وورد مضمون من العامة أيضاً، راجع صحيح مسلم، كتاب الجمعة، حديث: ٨٥٠

(٢) الوسائل باب (٢٤) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث: ١-٤ وباب (٢٨) من هذه الأبواب

حديث: ١.

(٣) الوسائل باب (١١) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث: ٢

وهو ظاهر في كونها قبله، وفي بعض الاخبار أنه لا يؤتخروم الجمعة الفريضة للنافلة<sup>١</sup>.  
وقد ذكر اشياء في ليته ويومه، وينبغي عدم ترك ركعتين في ليته بالفاضة،  
وإذا زلزلت. خمس عشر مرة فإنه موجب لأن يأمنه الله من عذاب القبر ومن أهوال  
يوم القيامة، مذكور في المصباح، وفي المنتهى نقله عن الشيخ، وفي نسخة في مصباح  
صغير بين المغرب والعشاء<sup>٢</sup>.

قال في المنتهى، ويستحب الاكثار من الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم يوم الجمعة، لما رواه الجمهور عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله أكثروا الصلاة على يوم الجمعة فإنه يوم مشهود تشهد لها الملائكة<sup>٣</sup>.  
ونقل أيضاً أنه قال: أفضل يومكم يوم الجمعة وفيه خلق آدم عليه السلام وفيه  
قبض<sup>٤</sup>.

وفي طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن عمر بن يزيد، قال: قال لي ابو عبد الله  
عليه السلام يا عمر أنه إذا كان ليلة الجمعة نزل من السماء ملائكة بعد الدُر في  
أيديهم أقلام الذهب وقراطيس الفضة لا يكتبون إلى ليلة السبت إلا الصلاة على  
محمد وآل محمد فأكثر منها، وقال: يا عمر إن من السنة أن تصلي على محمد وعلى  
أهل بيته في كل جمعة ألف مرة وفي سائر الأيام مائة مرة<sup>٥</sup>.

(١) الوسائل باب (١٣) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها مراجع

(٢) مصباح التهجد ص ١٨٠ صلاة ليلة الجمعة قال: «ركعتان اخريان. عنه عليه السلام، قال: من  
صلى ليلة الجمعة ركعتين يقرأ فيها بفاتحة الكتاب مرة، وإذا زلزلت الأرض زلزالها، خمس عشر مرة آمنه الله تعالى  
من عذاب القبر ومن أهوال يوم القيامة»

(٣) ابن ماجة، كتاب الجنائز حديث: ١٦٣٧ وفيه الحديث «وان احدا لن يصلي على الأخرى  
على صلاته حتى يصرخ بها، قال قلت: وبعد الموت؟ قال: وبعد الموت. ان الله حرم على الأرض ان تاكل  
اجساد الأنبياء فتبى الله حتى يرزق»

(٤) نقله في المنتهى (ص ٣٣٨) في صلاة الجمعة عن اوس بن اوس ورواه ابن ماجة. في كتاب الجنائز  
حديث (١٦٣٦) ولفظ الحديث هكذا «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله، ان من افضل ايامكم يوم  
الجمعة. فيه خلق آدم. وفيه التضعة، وفيه الصحة. فأكثروا على من الصلاة فيه، فان صلاتكم معروضة على،  
فقال رجل: يا رسول الله! كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرنت؟ يعني طبت. قال: ان الله حرم على الأرض ان  
تاكل اجساد الأنبياء»

(٥) الوسائل باب (٤٣) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث: ٥

و يستحب قراءة سورة الكهف، لما رواه الجمهور عن علي عليه السلام قال؛ قال رسول الله صلى الله عليه وآله من قرء الكهف يوم الجمعة فهو معصوم إلى ثمانية أيام من كل فتنة فإن خرج الدجال عصم منه<sup>١</sup>

و من طريق الخاصة ما رواه محمد بن يعقوب في كتابه عن محمد بن أبي حمزة قال؛ قال أبو عبد الله عليه السلام من قرء سورة الكهف في كل ليلة جمعة كانت كفارة له لما بين الجمعة إلى الجمعة<sup>٢</sup> قال: وروى غيره أيضاً فيمن قرأها يوم الجمعة بعد الظهر والعصر مثل ذلك<sup>٣</sup> والظاهر أن خبر محمد صحيح، وهو إمام محمد بن أبي حمزة التيمي أو الثمالي وعلى التقديرين ثقة.

و روى ابن يعقوب في الصحيح عن حماد بن عثمان قال؛ سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: يستحب أن يقرء في دبر الغداة يوم الجمعة: الرحمن: ثم تقول كلما قلت: «فبأي آلاء ربكما تكذبان» قلت لا بشيء من الألفاظ رب اكذب<sup>٤</sup>

روى ابن بابويه في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من قال في آخر سجدة من التافلة بعد المغرب ليلة الجمعة، وإن قاله كل ليلة فهو أفضل: «اللهم إني أسألك بوجهك الكريم واسمك العظيم أن تصلي على محمد وآل محمد وأن تغفر لي ذنبي العظيم» سبع مرات انصرف وقد غفر له<sup>٥</sup>.

و روى الشيخ في زيادات التهذيب عن ناجية قال: قال أبو جعفر عليه السلام إذا صليت العصر يوم الجمعة؛ فقل اللهم صل على محمد وآل محمد الأوصياء المرضيين بأفضل صلواتك، وبارك عليهم بأفضل بركاتك وعلهم السلام وعلى أوليهم وأجسادهم ورحمة الله وبركاته، قال: من قالها في دبر العصر كتب الله له مائة ألف حسنة وعفى عنه مائة ألف سيئة وقضى له مائة ألف حاجة، ورفع

(١) الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي في سورة الكهف قال: وانخرج ابن مردويه والسياء في

المختارة عن علي. قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرء الكهف يوم الجمعة فهو معصوم إلى ثمانية أيام من كل فتنة تكون وإن خرج الدجال عصم منه

(٢-٣) الوسائل باب (٥٤) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث: ٢-٣

(٤) الوسائل باب (٥٤) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث: ١

(٥) الوسائل باب (٤٦) من أبواب صلاة الجمعة وآدابها حديث: ١

له مائة ألف درجة<sup>١</sup>

و في الكافي: **اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ الْأَوْصِيَاءِ الْمَرْضِيِّينَ بِأَفْضَلِ صَدَوَاتِكَ وَ بَارِكْ عَلَيْهِمْ بِأَفْضَلِ بَرَكَاتِكَ وَ السَّلَامَ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمْ وَ رَحْمَةَ اللَّهِ وَ بَرَكَاتِهِ**، ثُمَّ قَالَ (بعد ما نقل في التهذيب من الثواب) و روي أَنَّ مَنْ قَالَهَا سَبْعَ مَرَّاتٍ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ عَبْدٍ حَسَنَةً وَ كَانَ عَمَلُهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مَقْبُولاً، وَ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ نُورٌ<sup>٢</sup>

و في المصباح وَ كَانَتْهُ فِي الذِّكْرِ وَ ثَوَابِ الْأَعْمَالِ بَعْدَ «بَرَكَاتٍ» وَ السَّلَامِ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمْ وَ عَلَى أَرْوَاحِهِمْ - الخ<sup>٣</sup>

روى ابن بابويه عن رسول الله صلى الله عليه وآله **أَطْرَفُوا أَهَالِيَكُمْ كُلَّ يَوْمِ جُمُعَةٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْفَاكِهَةِ وَ اللَّحْمِ حَتَّى يَفْرَحُوا بِالْجُمُعَةِ**<sup>٤</sup> وَ أَكْثَرُوا الدُّعَاءَ فِيهِ فَإِنَّ فِيهِ سَاعَتَيْنِ لِلْإِجَابَةِ وَ فِي الرَّوَايَةِ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ وَ آخِرُ سَاعَةِ التَّهَارُثِ وَ رَوَى فِي أُخْرَى مَا بَيْنَ الْخُطْبَةِ إِلَى أَنْ يَسْتَوِيَ النَّاسُ فِي الصَّفُوفِ وَ سَاعَةٌ أُخْرَى إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ<sup>٥</sup>

و روى الشيخ في التهذيب بإسناده في باب العمل في ليلة الجمعة عن محمد بن العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: من أخذ من شاربهِ وَ قَلَمٍ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ عَلَى سِتَّةِ مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ» كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ وَ كُلِّ قَلَامَةٍ عَتَقَ رَقَبَةً وَ لَمْ يَمْرُضْ مَرَضاً يَصِيبُهُ إِلَّا مَرَضَ الْمَوْتِ<sup>٦</sup> وَ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِـ «ثُمَّ» بَعْدَ إِرَادَةِ الْفِعْلِ، لَا بَعْدَ الْفِعْلِ.

و روى فيه أيضاً بإسناده في الزِّيَادَاتِ، في باب العمل في ليلة الجمعة عن عبد الرّحيم القصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: من أخذ من أَظْفَارِهِ وَ شَارِبِهِ كُلَّ

(١-٢) الوسائل باب (٤٨) من أبواب صلاة الجمعة و أدلها حديث: ٢-٣

(٣) الذكري في آداب صلاة الجمعة المسئلة السابقة

(٤) الوسائل باب (٥٠) من أبواب صلاة الجمعة و أدلها حديث: ١

(٥) الوسائل باب (٣٠) من أبواب صلاة الجمعة و أدلها حديث: ٢ و باب (٤١) من حديث: ٥

(٦) الوسائل باب (٣٠) من أبواب صلاة الجمعة و أدلها حديث: ١

(٧) الوسائل باب (٣٥) من أبواب صلاة الجمعة و أدلها حديث: ١



جمعة، وقال حين يأخذ، بسم الله وبالله وعلى سنة رسول الله (ص) لم يسقط منه قلامة ولا جزاة إلا كتب الله له بها عتق نسمة ولا يمرض إلا المرض الذي يموت فيه<sup>١</sup> وفي صحيحة أخذ الشارب من الجمعة إلى الجمعة أمان من الجذام<sup>٢</sup> وكذا في غسل الرأس يوم الجمعة بالخطمي أخبار<sup>٣</sup> وروى أيضاً فيها بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام: خذ من شاربك واطفارك في كل جمعة. فإن لم يكن فيها شيء، فحكتها، لا يصيبك جذام ولا برص ولا جنون<sup>٤</sup>

و روى فيها أيضاً بإسناده عن موسى بن بكر، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إن أصحابنا يقولون: إن أخذ الشارب وقلم الاظفار يوم الجمعة! فقال: سبحان الله، خذها، متى شئت في يوم الجمعة وفي سائر الايام<sup>٥</sup> وروى أيضاً فيها، بإسناده عن ابن أبي يعقوب، قال: قلت له جعلت فداك؛ إنه ما استنزل الرزق بشيء يعدل [مثل - خ ل] التعقيب فيما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس؟ فقال: أجل، ولكن أخبرك بخير من ذلك؟ أخذ الشارب وتقليم الاظفار يوم الجمعة<sup>٦</sup>

و روى فيها أيضاً في الصحيح عن ابن مهران [أظنه عبد الله] عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: «نخلوازينتكم عند كل مسجد» قال: في العيدين والجمعة<sup>٧</sup>

وفي الفقيه، أنه التمشط عند كل صلاة<sup>٨</sup> فيدل على استحبابه قبل الصلاة.

(١) رواء في الوسائل في ذيل حديث محمد بن القلاء فلاحظ

(٢) الوسائل باب (٣٣) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث: ٥ ورواه في الوسائل مرسل فلاحظ

(٣) الوسائل باب (٣٢) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها، مراجع

(٤) الوسائل باب (٣٣) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ١١

(٥) الوسائل باب (٨٠) من ابواب ادباب الحمام حديث - ٦

(٦) الوسائل باب (٣٣) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ٣

(٧) الوسائل باب (٤٧) من ابواب صلاة الجمعة وآدابها حديث - ١ الآية في الاعراف: ٣١

(٨) الفقيه باب (٢٢) غسل يوم الجمعة ودخول الحمام حديث - ١٠٦

و استحباب التزيين في يوم الجمعة و التطيب، و لبس أطهر الثياب، ظاهر مشهور.

و أمّا القنوت. فالروايات مختلفة فيه. بعضها يدلُّ على الوجوب في الركعة الأولى، قبل الركوع كصحيحة عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام و يقنت في الركعة الأولى منها قبل الركوع<sup>١</sup>

و في صحيحة سليمان بن خالد (وقال في المنتهى حسنة) عن أبي عبد الله عليه السلام أن القنوت يوم الجمعة في الركعة الأولى<sup>٢</sup> و في صحيحة داود بن الحصين و عبد الملك، نفيه قبل الركوع و بعده<sup>٣</sup> و يحملان على نفي الوجوب. و هايدلان على عدم وجوبه، و هو ظاهر. و في صحيحة زرارة في الأولى قبل الركوع و في الثانية بعده<sup>٤</sup> و لكن فيها أنه إذا كان يصلي وحده، ففي الأولى، و هو غير مشهور، بل لا قائل به على ما يعلم.

و قال الصدوق في الفقيه: و هذه تفرد بها حريز عن زرارة. والذي استعمله وأفتي به و مضى عليه مشايخي رحمة الله عليهم. هو أن القنوت في جميع الصلوات، في الجمعة و غيرها، في الركعة الثانية بعد القراءة و قبل الركوع، و ينبغي القول بمضمون رواية زرارة، و طرح الجزء الأخير الذي لا قائل به، و مناف للأصح منها، و حمل غير ها على الجواز.

و استحبابه في الأولى لا ينافي استحبابه في الثانية، مع أنه ثابت في غيرها بالأدلة العاقبة.

و تدلُّ عليه أيضاً صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام. إلى قوله: كلُّ قنوت قبل الركوع إلا الجمعة فإنَّ الركعة الأولى فيها القنوت قبل الركوع، والأخيرة

(١) الوسائل باب (٦) من أبواب صلاة الجمعة و أدلها حديث ٥

(٢) الوسائل باب (٥) من أبواب القنوت حديث ٦

(٣) الوسائل باب (٥) من أبواب القنوت حديث ٩ - ١٠

(٤) الوسائل باب (٥) من أبواب القنوت حديث ٤ - و لفظ الحديث «عن حريز عن زرارة عن أبي

جعفر عنه السلام في حديث، قال: على الإمام فيها، أي في الجمعة، قنوتان قنوت في الركعة الأولى قبل الركوع و في الركعة الثانية بعد الركوع. و من صلاها وحده فعليه قنوت واحد في الركعة الأولى قبل الركوع».

بعد الركوع<sup>١</sup>

وقد مُرتعين القنوت. وقال في صحيحة الحلبي: قال في قنوت الجمعة: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَئِمَّةِ الْمُؤْمِنِينَ [المسلمين - خ ل] اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِمَّنْ خَلَقْتَهُ لَدِينِكَ، وَمِمَّنْ خَلَقْتَهُ لِحُشَّتِكَ» قلت: اسمى الأئمة؟ قال: ستهم جنة<sup>٢</sup>.

قال في المستهى: إنه صحيح، كما قلناه، مع وجود أبان، كأنه ابن عثمان<sup>٣</sup> ولا يضر لما عرفت مراراً، وهو مؤيد لما قلناه.

وأما القراءة. فالظاهر عدم الخلاف في أولوية الجهر بها. وكذا قراءة الجُمُعَتَيْنِ في الجمعة، وكذا قرائتهما في الظهر، وقدمنا البحث.

وأما الجهر. فالرواية مختلفة فيه. فيدلُّ على الجهر أخبار معتبرة، مثل حسنة الحلبي (لوجود إبراهيم) قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القراءة في يوم الجمعة، إذا صليت وحدي أربعاً أجهر بالقراءة؟ قال: نعم<sup>٤</sup>.

وصحيحة الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام، عن الرجل يصلي الجمعة أربع ركعات، أيجهر فيها بالقراءة؟ فقال: نعم، والقنوت في الثانية<sup>٥</sup> وهي مع ما تقدّم تفيد استحباب القنوتين. وكذا اطلاق الجمعة على الظهر، كما أشرنا إليه سابقاً. فلا يرد الاعتراض على عبارات القوم التي تدلُّ عليه.

وكذا صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال لنا: صلّوا في السفر صلاة الجمعة جماعة بغير خطبة، واجهروا بالقراءة. فقلت: إنه ينكر علينا أجهر بها في السفر؟ فقال: أجهروا بها<sup>٦</sup> وفيه دلالة على عدم التقية فيه. فحمل

(١) الوسائل باب (٥) من أبواب القنوت فطمة من حديث ١٧-

(٢) الوسائل باب (١٤) من أبواب القنوت حديث ٢-

(٣) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد، عن هائلة بن أيوب، عن أبان، عن

سعيد بن الحلبي)

(٤) الوسائل، باب (٧٣) من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٣-

(٥) الوسائل، باب (٧٣) من أبواب القراءة في الصلاة حديث ١-

(٦) الوسائل، باب (٧٣) من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٦-

الشيخ عليها ما يدلُّ على عدمه، لا يناسب.<sup>(١)</sup>

مثل صحيحة جميل، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجمعة يوم الجمعة في السفر؟ فقال: يصنعون كما يصنعون في غير يوم الجمعة في الظهر. ولا يجهر الإمام فيها بالقراءة، إنَّما يجهر إذا كانت خطبة<sup>(٢)</sup> ومثلها صحيحة محمد بن مسلم<sup>(٣)</sup>. والحمل على التخيير أولى، ولا يبعد استحبابه. والاحتياط يقتضي عدمه، إذ ما أظنُّ أحداً قال بوجوبه، بخلاف الإخفات. وما مرَّ أيضاً في مطلق القراءة في غير يوم الجمعة مؤيد. ولا يخفى أن فيه تأييداً لعدم وجوب الجهر والإخفات، فتأمل.

(١) قال الشيخ في التهذيب: فالمراد بهذين الخبرين، حال التقيّة والخوف.

(٢) الوسائل باب (٧٣) من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٨٥.

(٣) الوسائل باب (٧٣) من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٩٠.

## المقصد الثالث في صلاة العيدين

وتجب بشروط الجمعة جماعة،

قوله: «في صلاة العيدين وتجب - الخ» قد ادعى المصنف الإجماع على عدم وجوبها إلا بشرائط الجمعة، إلا في تقديم الخطبتين فإنهما واجبتان متأخران فيها، قال: إنما تجب العيدان بشرائط الجمعة، لا خلاف فيه بين علمائنا إلا الخطبة، لأن النبي صلى الله عليه وآله صلاها مع الشرايط، وقال: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وفيه تأمل.

وقال أيضاً: العمد شرط فيها كالجمعة، وهو مذهب علمائنا اجمع، وقال أيضاً المذكورة، والعقل، والحرية، الحضر، شروط فيها، ولا تعرف فيه خلافاً. ويدل على عدم الخلاف بين العامة أيضاً وبالجملة كونها مثل الجمعة لا دليل عليه سوى دعوى الإجماع. فتأمل.

ويدل على وجوبها أيضاً مطلقاً صحيحة جميل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكبير في العيدين؟ قال سبع وخمس، وقال: صلاة العيدين فريضة، قال و سألت ما يقرء فيها؟ قال: «والشمس وضحاها» و «هل أناك حديث العاشية» و أشباههما<sup>١</sup> وفيها دلالة على عدد التكبيرات: وأفضلية قراءة والشمس في الأولى، و

و مع تعذر الحضور أو اختلال الشرائط تستحب جماعة وفرادى.

«هن أتيك» في الثابتة على الظاهر كما هو مذهب المصنف في المنتهى.  
قوله: «ومع تعذر الحضور أو اختلال الشرائط — الخ» لاريب في دخول حضوره عليه السلام في الشرائط، فكأنه أفرد له الشرف والاهتمام به.  
و تجوزها حينئذ جماعة وفرادى هو المشهور: و ظاهر المنتهى عدم النزاع في الجماعة، حيث ما نقل، إلا خلاف بعض العامة في جوازها فرادى، و استدلل عليه بأخبار العامة والخاصة، مثل صحيحة الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يخرج في يوم الفطر والأضحى عليه صلاة وحده؟ فقال: نعم،<sup>١</sup> و صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام. قال: من لم يشهد جماعة الناس في العيدين فيفتسل و ليتطيب بما وجد، و ليصل [في بيته] وحده كما يصل في الجماعة، وقال: «خذوا زينتكم عند كل مسجد»؟ قال: العيذان والجمعة<sup>٢</sup>، و فيها دلالة على الغس و التطيب و الجماعة.

و ما رواه عبد الله بن مغيرة (في الصحيح) عن بعض أصحابنا قال: سألت أبا عبد الله عن صلاة الفطر والأضحى؟ فقال: صلها ركعتين في جماعة وغير جماعة، و كبر سبعا وخمسا<sup>٣</sup> و في الدلالة على جواز الجماعة مع اختلال الشرائط خفاء، لكن الشهرة و الاستصحاب و أدلة الجماعة مطلقاً—والترغيب فيها، خصوصاً في مثل العيد مع عدم التمسك والاجماع الواقع على عدم جوازها في النافلة، و ظاهر هذه الأخبار— تدل عليها، فتأمل. و يؤيده ظاهر المنتهى، حيث دل على عدم النزاع في الجماعة، وإن نقل المحقق الثاني الخلاف في حاشيته على الشرايع في جواز الجماعة.

ثم اعلم أن كونها مثل الجمعة —مع عدم جوازها من غير نائث بخصوصه، و كونها عينية فقط— يدل على كون الجمعة أيضاً كذلك، وإن كان ظاهر بعض الأخبار المتقدمة يدل على وجوبها مطلقاً، بل من غير جماعة ولا خطبة أيضاً، و لكن

(١) الوسائل باب (٣) من أبواب صلاة العيد حديث ٢—

(٢) الوسائل باب (٣) من أبواب صلاة العيد حديث ١— ولا يخفى أنه جملة (و قال: خذوا الخ) مذكورة

في التهذيب.

(٣) الوسائل باب (٥) من أبواب صلاة العيد حديث ١—

وكيفيتها أن يكبرَ للأفتتاح، ويقرأ الحمد و سورة، ويستحب ألا على.  
ثم يكبر و يقنت خمساً، و يكبر السادسة مستحباً، فيركع، ثم يسجد  
سجدتين، ثم يقوم فيقرأ الحمد و سورة ويستحب، الشمس، ثم  
يكبر و يقنت أربعاً، ثم يكبر الخامسة مستحباً للركوع، ثم يسجد  
سجدتين و يتشهد و يسلم

الاجماع و عدم الخلاف والاحتمال هنا، صارسياً للحمل على الاستحباب، مع  
وجود أخبار صحيحة كثيرة دالة على الاشتراط بالامام مثل صحيحة زرارة عن أبي  
جعفر عليه السلام: من لم يصل مع الإمام في جماعة يوم العيد فلا صلاة له، ولا  
قضاء عليه<sup>١</sup> وفيها دلالة على عدم القضاء كما هو مقتضى الأصل. وصحيحة  
محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الصلاة يوم الفطر  
والاضحى؟ فقال: ليس صلاة إلا مع إمام<sup>٢</sup>  
و لكنّها لا تدلُّ على كونه معصوماً أو نائياً، فتأمل. والعمدة في ذلك  
هو الاجماع. فتأمل.

قوله: «وكيفيتها أن يكبر — الح» نقل الاجماع في المنتهى على كونها ركعتين،  
ووجوب السورة. والأخبار أيضاً تدلُّ عليه كما مرّ. وهو مؤيد لوجوبها في غيرها.  
وانما الخلاف في الأفضلية. واختار في المنتهى «الشمس» في الاولى، و «هل  
أتاك» في الثانية. ويدلُّ عليه صحيحة الجميل المتقدمة<sup>٣</sup> في الجملة، وصحيحة  
معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام ثم يقرأ فاتحه الكتاب، ثم الشمس،  
ثم يكبر خمس تكبيرات، ثم يقرأ «الفاتحة»، ثم «هل أتاك»، ثم يكبر أربع  
تكبيرات<sup>٤</sup> وهو مذهب الأكثر أيضاً، كما يفهم من المنتهى.  
وما يدلُّ على قراءة الأ على في الاولى والشمس في الثانية، يحمل على الجواز و

(١) الوسائل باب (٢) من أبواب صلاة العيد حديث—٣

(٢) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة العيد حديث—٤

(٣) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة العيد حديث—٤

(٤) هذا مصنف الحديث لا لفظه راجع الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة العيد تحت رقم ٢

الا فضيلة من غيرهما، للجمع و الشهرة، و صحة الاول، بخلافه، مثل خبر إسماعيل الجعفي الثقة<sup>١</sup> و أبي الصباح الكاظمي الثقة<sup>٢</sup> لوجود أحد بن عبد الله القروي المجهول في الاول<sup>٣</sup> مع أبان بن عثمان، وإن كان مما اعتقد أنه خير، إلا أن فيه شيئاً، وما ليس فيه مثله أرجح منه. و في الثاني محمد بن الفضيل المشترك مع أنه مشتمل على تقديم التكييرات على القراءة و هو مناف لقول الأكثر، و الروايات الصحيحة، مع قلة انقائيل به، كما بهم من المنتهى.

و اما كون التكبير سبأ في الأول و خمساً في الثانية، مع تكبير الافتتاح، و الركوع، و بعد القراءة و قبل الركوع. فدليلة صحيحتا جميل و معاوية و مرسله عبد الله بن المغيرة المتخلفات.

و رواية معاوية قال: سألته عن صلاة العيدين؟ فقال: ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شيء. و ليس فيها أذان ولا إقامة. تكبر فيها اثنتي عشرة تكبيرة، تبدأ فتكبر، و تفتح الصلاة، ثم تقرأ فاتحة الكتاب، ثم تقرأ والشمس و ضحيا، ثم تكبر خمس تكبيرات، ثم تكبر و تركع، فتكون تركع بالمتابعة، ثم يسجد سجدتين، ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب و هل أتاك حديث الغاشية، ثم تكبر أربع تكبيرات، و تسجد سجدتين، و تشهد [و يسلم - كا] قال: و كذلك صنع رسول الله صلى الله عليه و آله. و الخطبة بعد الصلاة. و إنما أحدث الخطبة قبل الصلاة عثمان. و إذا خطب الامام فليقدم بين الخطبتين قليلاً. و ينبغي للامام أن يلبس يوم العيدين برداً، و يعتنم شاتياً كان أوقايظاً، و يخرج إلى البرحيث ينظر إلى آفاق السماء. و لا يصلي على حصير، و لا يسجد عليه، و قد كان رسول الله صلى الله عليه و آله يخرج إلى البقيع، فيصلي بالناس<sup>٤</sup>.

(١) نوبختي باب (١٠) من ابواب صلاة العيد حديث—١٠

(٢) الوسائل باب (٢٦) من ابواب صلاة العيد حديث—٥

(٣) سنده كما في التهذيب «الحسين بن سعيد عن أحد بن عبد الله القروي، عن أبان بن عثمان عن إسماعيل الجعفي عن أبي حضر عليه السلام».

(٤) «ورد صدرها في الوسائل في باب (١٠) من ابواب صلاة العيد حديث—٢ و قطعة منها في باب

(١١) من تلك الابواب حديث—١ و دليلها في باب (١٧) حديث—٦



وفيه أحكام أخرى، مثل افضلية القراءة بالسورتين المذكورتين كما تقدم. وعدم وجوب السلام<sup>١</sup> وغيرها فافهم.

و في السند علي بن محمد، شيخ محمد بن يعقوب، وهو علي بن محمد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني، المعروف به (علان) وهو ثقة عين.

وفيه أيضاً محمد بن عيسى عن يونس، ولكن لم يضر. إلا أن فيه إرسالاً<sup>٢</sup> وما روي في الصحيح عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام في صلاة العيدين؟ قال: يكبر، ثم يقرأ، ثم يكبر خمساً، ويقنت بين كل تكبيرتين، ثم يكبر السابعة، ويركع بها، ثم يسجد، ثم يقوم في الثانية، فيقرأ ثم يكبر أربعاً، فيقنت بين كل تكبيرتين ثم يكبر ويركع بها<sup>٣</sup>.

وهو مشترك بين ابن الثمالي، الثقة، والبطائي الضعيف ومثلها في كون التكبير سبعا وخمسا روايتا أبي الصباح الثقة، وسليمان بن خالد. وفي الأولى محمد بن الفضيل المشترك<sup>٤</sup> وفي الثانية، محمد بن سنان عن ابن مسكان<sup>٥</sup>.

ويدل على استحباب القراءة، بالجهر صحيحة ابن سنان (كانه عبد الله) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يعتم في العيدين شائياً كان أوقايظاً ويلبس درعه، وكذلك ينبغي للإمام، ويجهر بالقراءة كما يجهر في الجمعة<sup>٦</sup>.

وصحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: التكبير في

(١) الظاهر عدم وجود لفظة (و يسلم) في النسخة التي كانت عندنا في رح قدس سره.

(٢) ليس في الحديث إرسال بالمعنى المصطلح، بل فيه إحصاء كما لا يخفى ولعله مراد الشارح قدس سره.

(٣) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة العيد حديث ٣-

(٤) سند الحديث كما في التهذيب هكذا «الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي

الصباح قال: الحديث».

(٥) سند الحديث كما في التهذيب هكذا «الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان

عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام».

(٦) الوسائل باب (١١) من أبواب صلاة العيد حديث ٣-

العيدين، في الأولى سبع قبل القراءة، وفي الأخيرة خمس بعد القراءة<sup>١</sup> دليل المطلب الأول<sup>٢</sup>.

و أيضاً صحيحة يعقوب بن يقطين (الثقة) قال: سألت العبد الصالح عن التكبير في العيدين، أقبل القراءة أو بعدها؟ و كم عدد التكبير في الأولى و في الثانية و الدعاء بينهما؟ و هل فيها قنوت أم لا؟ فقال: تكبير العيدين للصلاة قبل الخطبة، يكبر تكبيرة يفتح بها الصلاة، ثم يقرء و يكبر خمساً، و يدعو بينهما (بينها — خ) ثم يكبر أخرى و يركع بها، فذلك سبع تكبيرات بالتي افتتح بها، ثم يكبر في الثانية خمساً، يقوم فيقرء، ثم يكبر أربعاً و يدعو بينهما، ثم يكبر التكبيرة الخامسة<sup>٣</sup>.

و صحيحة متعمد (كانه ابن مسلم، لنقل علاء بن رزين عنه) عن أحد هما عليهما السلام في صلاة العيدين؟ قال: الصلاة قبل الخطبتين و التكبير بعد القراءة سبع في الأولى و خمس في الأخيرة، و كان أول من أحدثها بعد الخطبة عثمان، لما أحدث أحداثه، كان إذا فرغ من الصلوة قام الناس ليرجموا، فلما رأى ذلك قدم الخطبتين و احتبس الناس للصلوة<sup>٤</sup>.

والاخبار في ذلك كثيرة، مثل صحيحتي هشام بن الحكم<sup>٥</sup> و في الصحيح عن أبي بصير<sup>٦</sup> على ما في المنتهى: و فيه كلام و اعتمد عليه المصنف في غيرها. و صحيحة الحبيبي<sup>٧</sup>.

و أمّا ما يدن على التقديم في الأولى، والتأخير في الثانية كما هو مذهب ابن الجنيّد — مثل صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

(١) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة العيد حديث ١٨—

(٢) إشارة إلى قوله في تقدم آتياً: «و أما كون التكبير سبأ في الأولى و خمساً في الثانية إلخ».

(٣) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة العيد حديث ٨—

(٤) الوسائل باب (١١) من أبواب صلاة العيد حديث ٢—

(٥) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة العيد حديث ١٦—

(٦) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة العيد حديث ٧—

(٧) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة العيد حديث ١٦—

التكبير في العيدين في الأولى سبع قبل القراءة، وفي الأخيرة خمس بعد القراءة<sup>١</sup> و مثلها صحيحة إسماعيل بن سعد الأشعري الثقة<sup>٢</sup> - مرده المصنف: بعدم الشهرة، وبقلته فتوى ورواية، ولا يبعد حملها على الجواز، وأولوية الأولى: للجمع أو التقية لو كانت.

و كذا ما روي في الأقل - مثل رواية زرارة. إن عبد الملك بن أعين سأل أبا جعفر عليه السلام عن الصلاة في العيدين؟ فقال: الصلاة فيها سواء. يكبر الإمام تكبير الصلاة قائماً كما يصنع في الفريضة، ثم يريد في الركعة الأولى ثلاث تكبيرات و في الأخرى [الأخيرة - خ] ثلاثاً سوى تكبيرة الصلاة والركوع و السجود وإن شاء ثلاثاً وخمساً، وإن شاء خمساً وسبعاً بعد أن يلحق ذلك إلى وتر<sup>٣</sup> - فليس معلوم أن يقول أحدٌ بضمونها لأنَّ المشهور أن الزائدة تسع على مأمراً و نقل في المنتهى أنها سبع عند ابن بابويه و ابن أبي عقيل، و أنها عند المفيد، ثلاث في الثانية كأنه متفق مع المشهور في الأولى، وهذه تدلُّ على الثلاث فيها أو الخمس في الأولى، والثلاث في الثانية أو السبع فيها و الخمس في الثانية كما هو المشهور أو العكس فيها.

و بظاهرها تدلُّ على أن الثلاث لابدٌ منها و لا يكون أقلُّ من ثلاثة، وفوقها ما ذكر بعد كونها وترأ

وقد استدلك الشيخ في التهذيب على استحباب التكبير مطلقاً بهذه، حيث قال: إنه جوز الاقتصار على الثلاث تكبيرات و الخمس تكبيرات، و هذا يدلُّ على أن الإخلال بها لا يضرُّ بالصلاة، و فيه تأمل، إذ غاية ما يدلُّ عليه جواز الإخلال بما فوق الثلاث: فكأنه لعدم القائل بوجوب ذلك قال بجواز ترك الكل، و لكنه غير معلوم لنا: و يمكن صلب عبارة المفيد عليه وغيره. على أن متنها لا يخلو عن شيء كما ترى.

(١) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة العيد حديث ١٨

(٢) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة العيد حديث ٢٠

(٣) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة العيد حديث ١٧

و في الصلوة ايضاً تأمل. لأنه قديكون زرارة ناقلاً عن عبدالملك، و مثله غير بعيد، و هو غير معلوم توثيقه، بل ما نقل فيه ما يدل على مدحه و ذمه في الجملة، وفي زرارة و ابن أذينة ايضاً كلام. و بالجملة ترك العمل بما مضى كله من الأخبار الصحيحة الصريحة الكثيرة المفق بها بمثلها، علّ التأمل.

فكان العلامة نظر إلى هذه الرواية، و إلى قول الشيخ، فقال: الوجه عندي أن التكبير مستحب لما يأتي، فجائز فيه الزيادة و التقصان، فتأمل، فإن الظاهر الوجوب، لما مر. و للتأسي، مع قول «صلوا»، و كون الفعل للبيان مؤيد، وكذا قول الأكثر على الظاهر، نعم لو ثبت صحة هذه يجوز الاختصار في الواجب ايضاً على الثلاث، فتأمل. و ما رأيت قوله «لما يأتي» في المنتهى الى الآن.

ثم الظاهر أن أكثر الأخبار المتقدمة تدل على عدم وجوب الدعاء بين التكبيرات، فإن أكثرها خالية عنه، سبها صحيحة معاوية<sup>١</sup> و مرسله عبدالله بن المغيرة<sup>٢</sup> و رواية معاوية<sup>٣</sup> المتكلمات، حيث ذكر فيها كيفية الصلاة من غير ذكر الدعاء، ولو كان لوجب ذكره.

و كذا صحيحة أبي بصير، سبهاها في المنتهى ثم تقرأ ثم يكبر بعد القراءة خمس تكبيرات الخ.<sup>٤</sup> و قد تقدم.

و صحيحتي هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام في صلاة العيدين فقال: تصل القراءة بالقراءة. و قال: تبدء بالتكبير في الأولى ثم تقرأ ثم تركع بالسابعة<sup>٥</sup> و صحيحة الحلبي<sup>٦</sup> مثلها، وهي صريحة في العدم، والأصل، و صحيحة محمد المتقدمة<sup>٧</sup> و صحيحة زرارة المتقدمة<sup>٨</sup> ايضاً وغيرها.

(١) الوسائل باب (٧) من ابواب صلاة العيد حديث ١١

(٢) الوسائل باب (٥) من ابواب صلاة العيد حديث ١

(٣) الوسائل باب (١٠) من ابواب صلاة العيد حديث ٢

(٤) الوسائل باب (١٠) من ابواب صلاة العيد حديث ٧

(٥-٦) الوسائل باب (١٠) من ابواب صلاة العيد حديث ١٦

(٧) الوسائل باب (١١) من ابواب صلاة العيد حديث ٢

(٨) الوسائل باب (١٠) من ابواب صلاة العيد حديث ١٧

وأما ما يدلُّ على الوجوب فهو رواية علي بن أبي حمزة المتقلعة<sup>١</sup> وصحيحة يعقوب بن يقطين المتقلعة<sup>٢</sup> أيضاً.

ولكن الدلالة على الوجوب غير واضحة، لعدم صريح الأمر، والدلالة على الوجوب مع أنَّ السؤال في الثانية كان عن وجود القنوت، فالجواب يدلُّ على الوجود، لا الوجوب؛ ولاتهما لبيان مطلق كيفية الصلاة ولذا اشتملتا على المندوبات مثل تكبير الركوع، مع اشتراك (علي) في الأولى: وعدم ضبطه والتعيين يؤيد عدم. ولهذا اختلف فيه الألفاظ المتقولة.

وصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما قال: سأله عن الكلام الذي يتكلم به فيما بين التكبيرتين في العيدين؟ فقال: ماشئت من الكلام الحسن<sup>٣</sup> نعم لو ثبت عدم القول بالواسطة كان القول بالوجوب حسناً. لوجوب التكبير على الظاهر، لما مر، والاحتياط معلوم.

وينبغي اختيار ما روى في التهذيب عن محمد بن عيسى بن أبي منصور عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: تقول: بين كلِّ تكبيرتين في صلاة العيدين، اللهم أهل الكبرياء والعظمة، وأهل الجود والجبروت، وأهل العفو والرحمة، وأهل التقوى والمعرفة، أسألك بحق هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً ولمحمد صلى الله عليه وآله ذحراً ومزيداً أن تصلي على محمد وآل محمد كأفضل ما صليت على عبد من عبادك، وصل على ملائكتك المقربين ورسلك واغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات، اللهم إني أسألك من خير ما سألك عبادك الصالحون<sup>٤</sup> وأعوذ بك من شرِّ ما عاذ بك منه عبادك المرسلون<sup>٥</sup>

وهو قريب مما ذكره في المصباح عن غيره، ويمكن اختيار ما فيه، للشهرة، ولكن سنده غير معلوم، وزاد عليه في رواية الشيخ عن جابر عن أبي جعفر عليه

(٢٩١) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة العيد حديث ٣-٨

(٣) الوسائل باب (٢٦) من أبواب صلاة العيد حديث ١-

(٤) في نسخة «المرسلون» وكما في المطبوعة.

(٥) الوسائل باب (٢٦) من أبواب صلاة العيد حديث ٢-

و وقتها من طلوع الشمس إلى الزوال، ولو فاتت لم تقض،  
و يحرم السفر بعد طلوع الشمس قبل الصلاة

السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا كبر في العيدين قال بين كل تكبيرتين: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمداً عبده و رسوله صلى الله عليه وآله ، اللهم أهل الكبرياء و العظمة، و ذكر الدعاء إلى آخره مثله <sup>١</sup> و قال في المنتهى أفضل ما يذكر في القنوت ما نقل عن أهل البيت عليهم السلام و المنقول روايتان إحداهما ما رواه الشيخ، و ذكر حديث جابر ثم رواية محمد بن موسى بن أبي منصور، فيعلم منه أنه لا سند لما في المصباح.

قوله: «و وقتها من طلوع الشمس - الخ» لحسنه زرارة (لأبراهيم في الكافي و التهذيب) عن أبي جعفر عليه السلام قال: ليس في يوم الفطر و الاضحى اذان ولا إقامة، أذانها طلوع الشمس، إذا طلعت خرجوا، و ليس قبلها ولا بعدها صلاة، و من لم يصل مع إمام في جماعة فلا صلاة له ولا قضاء عليه <sup>٢</sup> و فيها دلالة أيضاً على كراهة الصلاة قبلها و بعدها إلى الزوال، كما هو المذكور في الكتب، إلا في المدينة، لرواية <sup>٣</sup> باستحباب الركعتين قبل الخروج في مسجده صلى الله عليه وآله .

و إنها ليست بفريضة الأ مع الإمام. و أن لا قضاء لها، كما في غيرها من الاخبار، و قد قرت. فيحمل غيره، مثل رواية سماعة بعد تبساط الشمس <sup>٤</sup> على التذنب، مع الاضمار و عدم النصحة و الصراحة.

و أمّا تحريم السفر، فلما مر في الجمعة

و أنها ليست بواجبة على المسافر، لما في صحيحة زرارة و الفضيل بن يسار، و

(١) الوسائل باب (٢٦) من أبواب صلاة العيد حديث ٣-

(٢) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة العيد حديث ٥-

(٣) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة العيد حديث ١٠-

(٤) لم يحضر على حديث بهذه العبارة ولكن يدل على المدعى ما رواه سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام فيها قلت: فإذا كنت في أرض ليس فيها إمام، فاصلي جماعة بهم؟ قال: إذا استقبلت (استقبلت) الحديث - الوسائل، باب (٢٦) من أبواب صلاة العيد، حديث ٣- فلاحظ

## ويكره بعد الفجر والخطبة بعدها، واستماعها مستحب

هو ثقة (قاله: في المنتهى) <sup>١</sup> ليس في السفر جمعة ولا فطر ولا أضحي <sup>٢</sup> ولكن في الثانية محمد بن سنان وابن مسكان <sup>٣</sup> والأولى فيها أبان <sup>٤</sup> فلا يضر. وأظنه ابن عثمان، لنقل فضالة عنه كثيراً. فوجه قول المنتهى في الثانية غير واضح. ونقل في الأول أيضاً بخطه، أنه إن كان أبان بن تغلب فهو صحيح، وفيه أيضاً تأمل، لما مر. ولما ثبت <sup>٥</sup> أن حكمها حكم الجمعة. ولعل المراد مع كونها واجبة أيضاً ساقطة عن المسافر (لا المندوب) كما مع الإمام والجماعة. ويدل عليها بعض الأخبار المتقدمة. ويدل على الثاني صحيحة سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: سألت عن المسافر إلى مكة وغيرها، هل عليه صلاة العيدين، الفطر والأضحي؟ قال: نعم، إلا في يوم النحر فحمل على التذنب، لما مر. وعدم صراحته على الوجوب.

وأما ما يدل على كراهة التفريق بطلوع الفجر، فهي صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أردت الشخص في يوم عيد فانفجر الصبح وأنت في البلد، فلا تخرج حتى تشهد ذلك العيد <sup>٦</sup>

وقد نقل الإجماع في استحباب استماع الخطبة. وعل وجه التقاطع، وإسماع ذكر الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله والخلاف في الخطبة، وقد مرّت الأخبار وفيها دلالة على الوجوب. وقولهم: حكمها حكم

(١) قال في المنتهى (ص ٣٤٢) يستقل بصحيفة زرارة (وماروله في الموق من الفضيل بن يسار) قال: الحديث.

(٢) الوسائل باب (٨) من أبواب صلاة العيد حديث ٢-٤

(٣) سند الحديث كما في التهذيب هكذا «أحمد بن محمد عن محمد بن سنان» من حماد بن عثمان، وحلف بن حماد، من ربيع بن عذاه (ص ٤٨) والفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام «ولا يخفى أنه يمس في سند الحديث، أين مسكان».

(٤) سند الحديث كما في التهذيب هكذا «سعد» عن أحمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن زرارة، عن أحمد بن محمد بن عذاه عليه السلام.

(٥) الظاهر أنه عطى على قوله: «لما في صحيفة زرارة».

(٦) الوسائل باب (٨) من أبواب صلاة العيد حديث ٣-

(٧) الوسائل باب (٢٧) من أبواب صلاة العيد حديث ١-

ولوافق عيد وجمعة، تخير من صلى العيد في حضور الجمعة. ويعلم الامام ذلك. وفي وجوب التكييرات الزائدة والقنوت بينها، قولان ويستحب الاصحار بها إلا بمكة.

الجمعة، إلا الخطبة تقديمًا، إشارة إليه، فتأمل. وعلى تقدير الاستحباب، ظاهر وجه الاستحباب، المساواة مع الوجوب. ويحتمل الوجوب كما في الجمعة، والأصل ينفيه، ونقل الاجماع مطلقاً. ولكن لا بد من التأمل في دلالتها على الوجوب.

قوله: «ولوافق عيد وجمعة تخير من صلى العيد في حضور الجمعة» قال الشارح: هو المشهور. ولا فرق في ذلك بين من كان منزله قريباً أو بعيداً، خلافاً لابن الجنيد حيث حصر الرخصة بالبعيد ودليله صحيحة الحلبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الفطر والاضحى إذا اجتمع يوم الجمعة؟ قال: اجتمعا في زمان علي عليه السلام، فقال: من شاء أن يأتي الجمعة، فليأت. ومن قعد فلا يضرب، وليصل الظهر. وخطب علي عليه السلام خطبتين جمع فيها خطبة العيد وخطبة الجمعة<sup>١</sup>

وهذه بعمومها تدفع مذهب ابن الجنيد. ومذهب من قال: بوجوب الصلاتين، مع التأييد بالشهرة والأصل وغيرها لو كان<sup>٢</sup> مثل ما في مفهوم رواية إسحاق بن عمار عن أمير المؤمنين عليه السلام. فمن كان مكانه قاصياً فأحب أن ينصرف عن الاخرى فقد أذنت له<sup>٣</sup> وكأنه تمسك بها ابن الجنيد. مع المفهوم والضعف والندرة، في مقابلة الشهرة.

قوله: «ويستحب الاصحار بها - الخ» للخبر، وكذا الاستثناء. فإن في الخبر تصلي في المسجد الحرام<sup>٤</sup>

(١) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة العيد حديث ١-

(٢) أى صحيحة الحلبي تدفع مذهب ابن الجنيد، ومذهب من قال: بوجوب الصلاتين وأيضاً تدفع

غيرها من الاخبار

(٣) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة العيد، قطعة من الحديث ٣-

(٤) الوسائل باب (١٧) من أبواب صلاة العيد حديث ٣- ٨-



والخروج حافياً بالسكينة، ذاكراً. وأن يطعم قبله في الفطر، وبعده في الاضحى، مما يضحتى به.

قوله: «والخروج» ماشياً «حافياً» لما روي أنه صلى الله عليه وآله لم يركب في جنازة ولا عيد<sup>١</sup> وأن علياً عليه السلام قال: من السنة أن يأتي العيد ماشياً، و يرجع ماشياً<sup>٢</sup>

ويدل على الحفاة أن الرضا عليه السلام في عهد المؤمن خرج حافياً. راوياً عن النبي صلى الله عليه وآله. أنه قال: من اغبرت قدماه في سبيل الله حرّمهما علي الثار<sup>٣</sup>

ويمكن الاستدلال بها على الحفاة في الحرم، وعلى صلاة الجنازة. بل مطلق العبادة مثل زيارة الحسين عليه السلام وغيرها.

واستحباب السكينة والوقار والذكر في الطريق، لما نقل عن الرضا عليه السلام في الرواية السالفة وتبعه المؤمن<sup>٤</sup> في المشي والحفاة التواضع والذكر. واستحباب الطعام قبل الخروج، دليله النص<sup>٥</sup> وليكن الفطر من أضحتك، للرواية أيضاً<sup>٦</sup>

وأما دليل الافطار في الفطر بالحلوى فكأنه حب الحلوى وجود الافطار به في الصوم<sup>٧</sup> وقول الاصحاب: وروى عنه صلى الله عليه وآله أنه كان يأكل في الفطر قبل خروجه تمرات ثلاثاً أو خمساً<sup>٨</sup> وفي الذكرى، أفضل الحلوى السكر، ولكن

(٢-١) جامع احاديث الشيعة، كتاب الصلاة باب ١١ من أبواب صلاة العيدين حديث ١٣- والحديث منقول عن حوالى اللؤلؤ عن النبي صلى الله عليه وآله، ونقطة الحديث «عن ابي سعيد الخدرى عن النبي (ص) أنه كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضحى إلى المصلى ماشياً، وأنه ماركب في عيد ولاجترية، وقال: من السنة أن يأتي الى العيد ماشياً، ثم يركب إذا رجع».

(٣) روى الدارمى الجزء الاخير من الحديث في مثله، كتاب الجهاد «باب في فصل انبار في سبيل الله». و اصول الكافي الطيبة الحديث، ج ١ باب مولد الرضا عليه السلام. والوسائل كتاب الصلاة باب (١٩) من ابواب صلاة العيدين حديث ١

(٤) كذا في المطبوعة والقاهرة تصحيف «ويشبه للمؤمن» والمؤمن لم يحصر الصلاة أصلاً.

(٥-٦) الرسائل باب (١٢) من ابواب صلاة العيد فراجع.

(٧) الرسائل كتاب الصوم، باب (٩) من ابواب آداب الصائم حديث ٦

(٨) جامع احاديث الشيعة باب (١٠) في صلاة العيدين حديث ١١ ونقطة الحديث. الجهرات

وعلى منبر من طين  
والتكبير في الفطر عقيب أربع صلوات أولها المغرب ليلة، وفي الأضحى  
عقيب خمسة عشرة إن كان بمنى أولها ظهر العيد، وفي غيرها عقيب عشر.

المفهوم من الرواية الثمرة فتأمل. و لعل له دليلاً آخر. و أما الإصدار بترربة  
الحسين (ع)، وإن ورد به الرواية<sup>١</sup> ولكن للعلم بعدم الصحة. وثبت تحريم مطلق  
الطين، خصوصاً التربة المشرقة، والندرة. لا ينبغي فعله: ويمكن حلها على  
المريض. واستحباب عمل منبر وعدم نقله إلى الصحراء لخبر في التهذيب<sup>٢</sup>  
قوله: «والتكبير في الفطر عقيب أربع - الخ» دليل الاستحباب. الشهرة،  
والأصل، وحديث سعيد النقاش المذكور في التهذيب. قال: قال أبو عبد الله عليه  
السلام لي أما إن في الفطر تكبيراً ولكنه مسنون، قال: قلت وأين هو؟ قال: في  
ليلة الفطر في المغرب والمساء الآخرة، وفي صلاة الفجر وفي صلاة العيد، ثم  
يقطع: قال قلت: كيف أقول؟ قال: تقول «الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، لا إله  
إلا الله والله أكبر، الله أكبر والله الحمد لله أكبر على ما هدانا». وهو قول الله (و  
لتكلموا العتة (يعني الصيام) ولتكبروا الله على ما هداكم<sup>٣</sup> - ١ والشهرة جبرت  
ضعف السند، وعدم القائل بالفرق أفاد الاستحباب في الأضحى أيضاً، مع  
اختلاف المنقول وندرة القول بالوجوب ونقل عن السيد الوجوب للإجماع: وقوله  
«ولتكبروا الله. واذكروا الله في أيام معدودات<sup>٤</sup>» ولبعض الأخبار مثل حسنة محمد  
بن مسلم (في الكافي والتهذيب لإبراهيم). قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن  
قول الله عز وجل، واذكروا الله في أيام معدودات؟ قال: التكبير في أيام التشريق

سأله عن معنى قوله السلام إن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا أراد أن يخرج إلى المصلى يوم الفطر كان يفطر  
على تمرات أو زبيبات. ولاحظ الوسائل، باب (١٣) من أبواب صلاة العيد

(١) جامع حديث الشيعة باب (١٠) في صلاة العيدين حديث ٩-١٦ و لفظ الحديث «و

روى الحسن ما يصح عليه طين فبرالحسن»

(٢) الوسائل باب (٣٣) من أبواب صلاة العيد حديث ١-

(٣) البقرة: ١٨٥

(٤) الوسائل باب (٢٠) من أبواب صلاة العيد حديث ٢-

(٥) البقرة: ٢٠٣

ويكره التنفل بعدها وقبلها إلا بمسجد النبي (ص) فإنه يصلي ركعتين فيه قبل خروجه.

صلاة الظهر من يوم النحر الى صلاة الفجر (من) يوم الثالث وفي الأمصار عشر صلوات، فإذا نفر بعد الأولى أمسك أهل الأمصار، ومن أقام بمنى فصلّى بها الظهر والعصر فليكبّر<sup>١</sup> ولا قائل، بالفصل فوجب في المغرب أيضاً.

و كذا حسنة زرارة (فيهماله) : قلت لأبي جعفر عليه السلام التكبير في أيام التشريق في دبر الصلوات؟ فقال: التكبير بمنى في دبر خمس عشرة صلاة وفي سائر الأمصار في دبر عشر صلوات، وأول التكبير في دبر صلاة الظهر يوم النحر، تقول فيه: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر (والله الحمد لله أكبر) على ما هدانا الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام وإنما جعل في سائر الأمصار في دبر عشر صلوات لأنه إذا نفر الناس في نفر الأول، أمسك أهل الأمصار عن التكبير وكبر أهل منى ما داموا بمنى إلى النفر الأخير<sup>٢</sup>.

وفي دلالة الأخبار على الوجوب خفاء، والآية وإن كانت ظاهرة، إلا أنه قليل القائل، مع عدم التصريح بأن المراد ذلك. فإنه يحتمل غيره أيضاً، وإن كانت الحسنة فسرّها ولكن ما ارتفع الاحتمال.

والاجماع غير ظاهر، وكذا الدليل على المغرب، مع أن الآية قد فسرت بإتمام التشريق، وليس العبد منها على المشهور، وكذا ليس التكبير في تمام الثلاث واجباً، وكذا لا صراحة في «ولتكبروا لله» على مراده، وبالجملة الندرة يضعف القول بالوجوب، مع البرائة الأصلية، وعدم شيء صحيح صريح ينفي، مع أن دليبه لا يخلو عن قوة، والاحتياط يقتضيه، فلا ينبغي أن ترك بوجه، واختيار ما في الحسنة لاعتبار روايته، ووجودها في الكتب المعتبرة، فإن في الصورة اختلافات كثيرة.

قوله: «ويكره التنفل — الخ» قد مرّ دليله، وأما الاستثناء فلرواية محمد بن الفضل الهاشمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ركعتان من السنة ليس تصلّيان

(١) الوسائل باب (٢١) من أبواب صلاة العيد حديث — ٦

(٢) الوسائل باب (٢١) من أبواب صلاة العيد حديث — ٢ وفي الوسائل عن أبي عبد الله عليه السلام

في موضع إلا في المدينة؟ قال: تصلي في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله في العيد قبل أن يخرج إلى المصلي ليس ذلك إلا بالمدينة، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله و آله معه<sup>١</sup> وفيها دلالة على تمام المطلوب.

ولكن في الدلالة على الكراهة تأمل: نعم يفهم عدم الاستحباب، فتأمل: والظاهر كون الاستحباب في المسجد، وإن كان ظاهر قوله «في المدينة» أهم وإن خصه بالمسجد، ويدل عليه التأسي أيضاً: وإن كان السند ليس بصحيح<sup>٢</sup> لكنه مؤيد بالشهرة بل قريب بالاجماع والأصل، مع كونها من المندوبة.

وقال الشارح: «والمراد أن من كان بالمدينة يستحب له أن يقصد المسجد قبل خروجه فيصلّي فيه ركعتين، ثم يخرج إلى المصلي وفي تأذي ذلك من أكثر العبارات خفاء. انتهى ولا يبعد فهمه، فافهم.

وقال أيضاً، ولو أقيمت الصلاة في مسجد لعذر استحبت صلاة التّحية فيه أيضاً، لأنه موضع ذلك.

الظاهر أنه لا يحتاج إلى العذر مع أن في الملحق والدليل تأملاً، لعموم أدلة الكراهة، إلا أنه لما كان في الأدلة ضعف كما أشرنا إليه، وثبت استحباب التّحية بخصوصها، فتحصل تلك على الكراهة لا بسبب، بل مجرد العيد فيستثنى التّوافل التي لها سبب كما قيل: في الكراهة في الاوقات الخمسة.

(١) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة العيد حديث ١٠٠٠

(٢) مسند الحديث كما في الكافي «محمد بن يحيى، عن الحسن بن علي، عن عبد الله، عن العباس بن

عامر، عن أبان، عن محمد بن الفضل الهاشمي»

## المقصد الرابع: في صلاة الكسوف

تجب عند كسوف الشمس والقمر،

---

قوله: «المقصد الرابع: في صلاة الكسوف، تجب عند كسوف الشمس والقمر - الخ» قال في المنتهى صلاة كسوف الشمس والقمر فرض عي الأعيان، وهو مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام، فيفهم منه الإجماع.

ويدل عليه من الأخبار صحيحة جميل (في الاستبصار والفتاوى) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: صلاة العيدين فريضة، وصلاة الكسوف فريضة<sup>١</sup> وليست بموحدة في التهذيب في خبره، بل في خبر أبو أسامة فقط، وفيه أبو جميلة، كأنه المفضل بن صالح الضعيف.

---

(١) الوسائل باب (١) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث ٢ -

## والزَّلْزَلَةُ، وَالْآيَاتُ، وَالرَّيْحُ الْمَظْلَمَةُ، وَأَخَاوِيفُ السَّمَاءِ صَلَاةُ

و صحيحة أخرى لجميل بن درّاج عن أبي عبد الله عليه السلام في ريادات التهذيب قال: وقت صلاة الكسوف في الساعة التي تنكسف، عند طلوع الشمس وعند غروبها. قال: قال أبو عبد الله عليه السلام هي فريضة<sup>١</sup> ومثلها صحيحة محمد بن حمران الثقة<sup>٢</sup> وغيرها من الأحبار والنّاسي.

وأما دليل وجوبها للزَّلْزَلَةُ، فكأنه إجماع الأصحاب والخبر، قال في المنتهى: قال علماءنا: تجب صلاة الكسوف للزَّلْزَلَةُ أيضاً، واستدلّ عليه بصحيفة عمر بن أذينة عن رهط عن كليهما عليهما السلام، ومنهم من رواه عن أحدهما: أنّ صلاة كسوف الشمس والقمر والرّجفة والزَّلْزَلَةَ عشر ركعات وأربع سجّدت، صلّاها رسول الله والنّاس خلفه في كسوف الشمس ففرغ حين فرغ وقد انحلى كسوفها الخبر<sup>٣</sup>

قال في التهذيب في آخر الخبر، والمصنّف في المنتهى: الرّهط الذين رَوَوْهُ الفضيل، وزرارة، وبريد ومحمد بن مسلم: كأن الرّجفة والزَّلْزَلَةَ واحد، نقله في الشرح عن الضّحاح، أو الرّجفة ما يرفجف النّاس ويخوفهم من ساير الأخاويف، و في دلالة الخبر على الوجوب خفاء ما، والإجماع يزيله.

وأما دليل وجوبها لسائر الآيات والأخاويف السماوية - وهي الآيات الخارجة عن العادة، المخوفة للنّاس عادة، فلا يضرّ عدم خوف البعض، ولا يكفي خوف البعض - فهي صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (في التهذيب والفقيه) قالوا: قلنا لأبي حمزة عليه السلام هذه الرّياح والظلم التي تكون هل يُصلّى لها؟ فقال: كلّ أخاويف السماء من ظلمة أو ريح أو قزع، فصلّ له صلاة الكسوف

(١) الوسائل: أورده في باب (٤) حديث - ٢ وقوله في باب (١) حديث - ١ من أبواب صلاة

الكسوف والآيات

(٢) الوسائل باب (١) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث - ٧

(٣) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث - ١

ركعتين في كلِّ ركعة خمس ركوعات، يكبر للاحرام، ثم يقرء الحمد وسورة، ثم يركع، ثم يقوم، فيقرء الحمد وسورة، ثم يركع وهكذا خمساً، ثم يسجد سجدتين، ثم يقوم، فيصلّي الثانية كذلك ويتشهد ويسلم

حتى يسكن<sup>١</sup> وليس فيها دلالة على الوجوب لغیر السماویة: إلا أن انطأهر أن المراد بالسماویة كلُّ ما يحدث فوق الأرض، للعرف.

وصحیحة عبدالرحمان بن أبي عبدالله (الثقة. في الفقه) عن أبي عبدالله عليه السلام. قال: سألت الصادق عليه السلام عن الرّیح و الظلمة تكون في السّماء؟ و الكسوف؟ فقال الصادق عليه السلام: صلاتها سواء<sup>٢</sup> قد استدك بها المصنّف في المنتهی، و في الدّلالة على الوجوب، الحفاء المتقدّم، المرفوع، وغير ذلك من الأخبار الدّالة على الملة (المطلوب خ)<sup>٣</sup> على ما نقل في الفقه، فإنها تدلُّ على الوجوب لكلِّ مخوف أرضیة أو سماویة.

و أمّا کیفیتها: فقال المصنّف في المنتهی: وهي ركعتان في كلِّ ركعة خمس ركوعات، وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام واستدلّ بالأخبار من العامة و الخاصة، مثل صحیحة الرّهط المتقدمة، و صحیحة زرارة و محمد بن مسلم كما سیجئی ومثلها روايتا أبي بصیر وابن أبي یعفور<sup>٤</sup>

و أمّا ما يدلُّ على كون الركوع أربعاً — مثل رواية أبي البختری عن أبي عبدالله عليه السلام. أن عليّاً عليه السلام صلّى في كسوف الشمس ركعتين في أربع سجّدت، و أربع ركعات: قام فقرء ثم ركع، ثم رفع رأسه فقرء ثم ركع، ثم قام فدعا مثل ركعتيه، (ركعتي، ركعتين خ) ثم سجد سجدتين: ثم قام ففعل مثل

(١) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الكسوف والآيات حديث ١—

(٢) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الكسوف والآيات حديث ٢—

(٣) الوسائل باب (١) حديث ٣—٤—٥ و باب (٢) حديث ٣—٤ من ابواب صلاة الكسوف والآيات فراجع.

(٤) الوسائل باب (٧) من ابواب صلاة الكسوف والآيات حديث ٢— ٣

ويجوز أن يقرأ بعض السورة، فيقوم من الركوع فيتمها، من غير أن يقرأ الحمد، وإن شاء وزع السورة على الركعات الأولى وكذا الثانية

ما فعل في الأولى في قراءته وقيامه وركوعه وسجوده سواء<sup>١</sup> ورواية يونس بن يعقوب قال: قال أبو عبد الله عليه السلام انكشف القمر فخرج أبي وخرجت معه إلى المسجد الحرام. ففعل ثمان ركعات كما يصلي ركعة وسجدة<sup>٢</sup>؛ وحملها الشيخ على الثقة - فهو متروك بالإجماع، وضعف التسند. فإن في الأولى أبو البختري، وهو وهب بن وهب ضعيف جداً<sup>٣</sup>، وفي الثاني بنان بن محمد مهمل، والمحسن بن أحمد غير ظاهر، وفي يونس بن يعقوب قول<sup>٤</sup> لكنه اعتقد خيريته، فلا يقاوم الأخبار الصحيحة الكثيرة المعمولة.

وقال في المنتهى: إن محمد بن خالد رواه تارة عن الصادق وتارة عن أبي البختري وهو يوجب تطرق التهمة فيه. وأيضاً فإن محمد بن خالد ضعيف في الحديث، وأبو البختري أيضاً ضعيف وبنان بن محمد والمحسن بن أحمد عن يونس، وهؤلاء لا أعرفهم.

وفيه تأمل، لأنه لا يصح النقل تارة عن الإمام بلا واسطة، وتارة بواسطة، وقد جعل الشيخ رحمه الله أيضاً مثله قدحاً: وفيه ما فيه.

ومحمد بن خالد الظاهر أنه البرقي الذي وثقه الشيخ، واختار ذلك المصنف في الخلاصة، نعم: قال النجاشي: أنه ضعيف الحديث، وهو أيضاً ليس بصريح بالتضعيف في نفسه، وهذا نقل عن ابن الغضائري: حديثه يعرف وينكر ويروى عن الضعفاء.

ويونس بن يعقوب. الظاهر أنه ثقة كما اختار في الخلاصة قبول روايته. ويدل على تمام الكيفية ما رواه الرهط المذكور في التهذيب عنه عليه السلام.

(١) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث - ٤

(٢) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث - ٥

(٣) مسنده كما في التهذيب هكذا: «محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد البرقي،

عن أبي البختري»

(٤) مسنده كما في التهذيب هكذا: «محمد بن علي بن محبوب، عن مسدد، (بنان ح) بن محمد، عن الحسن



إنَّ الصلاة في كل هذه الآيات كلها سواء، وأشدّها وأطولها كسوف الشمس: تبدأ فتكثر بافتتاح الصلاة، ثم تقرأ أم الكتاب وسورة، ثم تركع، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة (ثم تركع الثانية، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة - يب) ثم تركع الثالثة، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة، ثم تركع الرابعة ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة، ثم تركع الخامسة، فإذا رفعت رأسك قلت: سمع الله لمن حمده، ثم تخرساجداً فتسجد سجدتين، ثم تقوم فتصنع مثل ما صنعت في الأولى، قال: قلت: وإن هو قرء سورة واحدة في الخمس ركعات، ففرقها بينها؟ قال: أجزأه أم القرآن (الكتاب - خ) في أول مرة، فإن قرأ خمس سورة قرأ مع كل سورة أم الكتاب، والقنوت في الركعة الثانية قبل الركوع إذا فرغت من القراءة ثم تقنت في الرابعة مثل ذلك، ثم في السادسة، ثم في الثامنة ثم في العاشرة<sup>١</sup> هكذا تثمة حديث الرُّهط في التهذيب، والظاهر أنه سقط<sup>٢</sup> قبل قوله: الثالثة، الثانية ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع.

والتشهد وغيره، علم من سائر الصلوات، وعدم الخلاف.

وهي تدلُّ أيضاً على أنه لا بد من أم الكتاب في كل موضع أم السورة، وعدمها في الشيعي.

و يدلُّ عليه أيضاً صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم وحسنتها قالاً: سألت أبا جعفر عليه السلام عن صلاة الكسوف كم هي (من - خ) ركعة؟ وكيف نصليها؟ فقال: هي عشر ركعات وأربع سجعات، تقنع الصلاة بتكبيرة، وتركع بتكبيرة، وترفع رأسك بتكبيرة، إلا في الخامسة التي تسجد فيها، وتقول سمع الله لمن حمده، وتقنت في كل ركعتين قبل الركوع، وتطول القنوت والركوع على قدر

بن أحمد، من يونس بن يعقوب.

(١) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث -

(٢) الظاهر أن النسخة التي كان عنده قلبي سره قد سقطت منها هذه الجملة و إلا فانسحة

التي عندها من التهذيب لم يسقط منها شيء.

## ووقتها من حين ابتداء الكسوف إلى ابتداء الانجلاء،

القراءة و الركوع و السجود؛ فإن (فاذا-خ) فرغت من قبل أن ينجلي فاقعد وادع الله عزوجل حتى تنجلي، فإن انجلي قبل أن تفرغ من صلاتك فأنتم مابقي، تجهرو بالقراءة، قال: قلت: كيف القراءة فيها؟ فقال: إن قرأت سورة في كل ركعة، فاقره فاتحه الكتاب، و إن نقصت من السورة شيئاً فاقره من حيث نقصت ولا تفره فاتحة الكتاب قال: وكان يستحب أن يقرأ فيها بالكهف والحجر، إلا أن يكون اماماً يشق على من خلفه فإن استطعت أن تكون صلاتك بارزاً لا يجتلك بيت فافعل، و صلاة كسوف الشمس أطول من صلاة كسوف القمر، و هما سواء في القراءة و الركوع و السجود<sup>١</sup>

و هذه تدل على تطويل القراءة و القنوت و المساوات بينها و بين الركوع و السجود. و عدم وجوب الإعادة. و استحباب الذكر بعدها حتى تنجلي، و الإتمام لو انجلي قبل الفراغ، و هو واجب على تقدير مضي الوقت الذي يسع، و إلا فلا يبعد الاستحباب، و ظاهر الخبر الوجوب مطلقاً، و كذا ظاهر المصنف في المنتهى حيث قال: ولو خرج الوقت في الكسوفين ولم يفرغ منها أنما رواه الشيخ عن زرارة - الخ، و استحباب الجهر مطلقاً.

قوله: «ووقتها - الخ» قد دللت على ابتداء وقتها صحيحنا جميل و محمد بن حمران<sup>٢</sup> و أما ما يدل على أنها الآخر هو الشروع في الانجلاء، فهو صحيحة حنابلة عن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ذكروا انكشاف القمر و ما يلقي الناس من شدته! قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: إذا انجلي منه شيء فقد انجلي<sup>٣</sup> فالظاهر من قوله «انجلي» رفع مانع على الانكشاف و منه الصلاة: و الأصل أيضاً يدل عليه. والعلة كذلك.

و أما الاستصحاب - و تحقق شغل النعمة، و الاحتياط، و عدم صدق الانجلاء

(١) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث -

(٢) الوسائل باب (٤) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث -

(٣) الوسائل باب (٤) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث -

## فلو قصر عنها سقطت. وكذا الرياح والأخاويف

حقيقة، وهذا يصح إطلاق الكسوف على الكسف في الحملة، واحتمال حمل الحديث على زوال شدة الكسف وضرره كما يدل عليه أول الخبر - هيدل على بقاء الوقت ما لم يتجل بالكلية، كما هو مذهب الشهيد رحمه الله. وغيره، فتأمل. فإن الكل محتمل، لعل ما قاله المصنف قريب، لصحيح الخبر، والأصل، والعدة الموقلة فإن الصلاة لرفع ضرره المتوهم، وقد ارتفع وقد يمنع عدم صدق الانجلاء حقيقة، ولهذا ينقسم إلى الكل والبعض، ويدل عليه ما في الصحاح المتقدم (وقتها الساعة التي تنكسف) و (هذه ساعة تنكسف فيه الشمس) فتأمل، فإن الثاني محتمل قريب، ولا تترك الاحتياط، وفائدة الخلاف ظاهرة.

و أمادليل السقوط مع عدم السعة فظاهر، لأنها موقته، فلا يمكن التكليف في وقت لا يسمعها، وكأنه الإجماع أيضاً والأصل.

وأما غير الكسوفين، فقد نقل - على عدم اشتراط بقاء الزلزلة مقدار الصلاة، وأن وقتها مدة العمر - الإجماع وفي غيرها الخلاف فقيل: يشترط وقت تسع الصلاة فيه، وهو وقتها، وقيل: لا. فوقتها العمر، كما في الزلزلة.

دليل الأول الأصل، وكونها موقته ولا معنى حينئذٍ للإيجاب من دون الوسم فيه، ولكن الأصل لم يبق مع الدليل، و كونها موقته بالمعنى المتنازع غير ظاهر، فتكون واجبة أداء دائماً كالزلزلة، ألا يكون معتبراً فيها اعتبار الأداء ولا القضاء. لعدمه، إلا أن يكون إجماعاً، وهو غير ظاهر.

و دليل اعتبار الأداء الأخبار الدالة على الوجوب حين الوقوع، وهي لا تدل على اعتبار الأداء والقضاء، فيكون هذه الأخاويف علامة للوجوب، لا بياناً لوقتها، حتى احتمل ذلك في الكسوفين أيضاً.

و لكن الظاهر أنه بعيد فيها، لتقل الإجماع، وظاهر كونها موقته، للأداء والقضاء كما يشعر به بعض الأخبار، ويؤيده صحيحتا جيل ومحمد (في الساعة التي تنكسف فيه الشمس) ولا يبعد قول ذلك في الغير أيضاً، لما في صحيحة زرارة

ولو تركها عمداً أو نسياناً حتى نخرج الوقت قضاها واجباً، أما لو جهلها فلا قضاء إلا في الكسوف، بشرط احتراق القرص أجمع، ووقت الزلزلة مدة العمر ويصلها أداء وإن سكنت.

التي هي دليل الوجوب (فصل له صلاة الكسوف حتى يسكن<sup>١</sup>) وهو كالصريح في عدم الوجوب بعدها: وكذا ما يدل على القلة كما هو المذكور في الفقيه<sup>٢</sup> ويؤيده ما يدل على وجوب القضاء في غير الزلزلة، وهو فرع التوقيت، وأيضاً الظاهر من أمثالها بيان الوقت، كما في «لدلوك الشمس».

قوله: «ولو تركها — الخ» خصص بغير الزلزلة ونحوها: لعدم التوقيت فيها وكونها أداء دائماً: لعدم الوسعة في وقتها غالباً، وعدم ما يدل على التوقيت، بل نقل الإجماع على عدمه.

وأما الفورية التي تنا في عدم التوقيت في الجملة، وظاهراً، فليس بواضح الدليل.

وأما دليل قضاء غيرها — مع الترك في الوقت الذي يسعها عمداً أو نسياناً أو غير ذلك، مع سبق العلم — فهو عموم من فاته فريضة<sup>٣</sup> ومن نام عن صلاة أونسيها فليقضها إذا ذكرها<sup>٤</sup> وفي الكسوف بخصوصه رواية غمارا وإن لم تعلم حتى يذهب الكسوف ثم علمت بعد ذلك، فليس عليك صلاة الكسوف، فإن أعلمك أحداً وأنت نائم، فعلمت ثم غلبتك عينك فلم تصل فعليكَ قضاءها<sup>٥</sup> وفيها دلالة على عدم وجوب القضاء على تقدير عدم العلم، واستدراك المصنف بها

(١) الوسائل كتاب الصلاة باب (٢) من أبواب صلاة الكسوف والآيات قطعة من حديث — ١ و

صدر الحديث هكذا (قلنا: لا يجر عليه السلام هذه الرياح والظلم التي تكون، هل يصل لها؟ قال: كل أخاويها ان شاء من ظلمة أورشع أوفزع فصل له)

(٢) الوسائل باب (١) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث

(٣) الوسائل باب (٦) من أبواب قضاء الصلوات، فلاحظ.

(٤) الوسائل باب (١) حديث — ١ وباب (٢) حديث — ٣ من أبواب قضاء الصلوات.

(٥) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث — ١٠

أما لو جهلها فلا قضاء إلا في الكسوف بشرط احتراق القرص أجمع  
ووقت الزلزلة مدة العمر، ويصليها أداء وإن سكنت

على كون خروج الوقت بآخر الانجلاء، لا بابتدائه: لأن الذهاب لا يصدق بالأول<sup>١</sup>  
وفيه منع، مع عدم صحة السند، فتأمل.

و يدلُّ على وجوب القضاء مع عدم العلم أيضاً بشرط احتراق الكل<sup>٢</sup> — الخبران  
الأولان أيضاً في الجملة، وصحبة زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه  
السلام قال: إذا انكسفت الشمس كلها واحتترقت ولم نعلم، ثم عصمت بعد ذلك،  
فعليك القضاء، وإن لم يحترق كلها. فليس عليك قضاء<sup>٣</sup>

ورواية محمد بن مسلم والنضيل في الفقيه أنها قالوا: قلنا لأبي جعفر عليه  
السلام يقضى صلاة الكسوف من إذا أصبح فعلم وإذا أمسى فعلم؟ قال: إن  
كان القرصان احترقا كلاهما كلها قضيت، وإن كان إثنين احترق بعضها فليس  
عليك قضاء<sup>٤</sup> وغيرها من الأخبار

وحل صحبة علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام — قال:  
سألت عن صلاة الكسوف. هل على من تركها قضاء؟ قال: إذا فاتتك فليس  
عليك قضاء<sup>٥</sup> على عدم الاحتراق بالكلية، وعدم العلم، ويقتد أول حديث غمار  
بعدم احتراق الكل.

وأما غير الكسوفين. فالظاهر عدم القضاء إلا في صورة العمد أو النسيان،  
أو غيره، مع العلم لما مر.

وأما دليل وقت صلاة الزلزلة مدة العمر — الخ، فقد مر. وقد مر أيضاً أنه لا  
دليل على الفورية إلا مع القول بأن الأمر للفور. فلا فرق بينها وبين غيرها إلا أن  
يلغى الإجماع.

(١) في المتن: بعد نقل خبر حسان ما هنا لفظه «والذهاب فما يكون بالانجلاء الدام»

(٢) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث — ٢

(٣) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث — ١

(٤) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث — ٧

## و يستحب الجماعة والإطالة بقدره

قوله: «و يستحب الجماعة» دليله عموم أدلة الجماعة، وما روي في الكافي و التهذيب (في الحسن) عن علي بن عبد الله قال: سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام يقول: إنه لما قبض إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله جرت فيه ثلاث سنن، أما واحدة، فإنه لما مات انكسفت الشمس، — إلى قوله — ثم نزل فصلّى بالناس صلاة الكسوف<sup>١</sup>

وما روي في التهذيب في الصحيح عن الرهط عنها عليهما السلام صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله والناس خلفه<sup>٢</sup>

وما في رواية روح بن عبد الرّحيم. قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة الكسوف تصلى جماعة؟ قال: جماعة وغير جماعة<sup>٣</sup>

ورواية محمد بن يحيى الساباطي عن الرضا عليه السلام قال: سأله عن صلاة الكسوف. تصلى جماعة أوفرادى؟ فقال: أى ذلك شئت<sup>٤</sup>

ورواية ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا انكسفت الشمس والقمر فأنكسف كلّها فإنه ينبغي للناس أن يفرعوا إلى إمام يصلى بهم، وأتبعهما كسف بعضه فإنه يجزى الرجل أن يصلى وحده<sup>٥</sup> وهذه قد تشر بعدم استحبابها في احتراق البعض، و بوجوبها حال احتراق الكل، و الظاهر حملها على شدة الاستحباب في الأول، وعدمها بالنسبة إليه في الثاني كما فعله المصنّف في المنتهى.

قوله: «والإطالة بقدره» لرواية عمار (في التهذيب) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن صلّيت الكسوف إلى أن يذهب الكسوف عن الشمس والقمر، و

(١) الوسائل باب (٦) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث — ١٠

(٢) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة الكسوف والآيات قطعة من حديث — ١

(٣) الوسائل باب (١٢) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث — ١

(٤) الوسائل باب (١٢) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث — ٣

(٥) الوسائل باب (١٢) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث — ٢

والإعادة لولم ينجل، وقراءة الطوال، ومساواة الركوع والسجود للقراءة والتكبير عند الرفع إلا في الخامس والعاشر، فيقول: سمع الله لمن حمده، والقنوت خمساً ويتخير لو اتفق مع الحاضرة، ما لم يتضيق الحاضرة

تطول في صلاتك، فإن ذلك أفضل<sup>١</sup>

وقد روى فيه أيضاً مسنداً عنهم عليه السلام أنه انكسفت الشمس في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله فصلّى بالناس ركعتين وطول حتى غشى على بعض الناس<sup>٢</sup> فكانه محمول على عدم علمه به، أو مع طلبهم، واتفق ذلك اتفاقاً.

وأما دليل استحباب إعادتها. فهو صحيحة معاوية بن عمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام صلوة الكسوف إذا فرغت قبل أن ينجلي، فأعد<sup>٣</sup>

وقيل بوجوبها لهذه، وهي تحمل على الاستحباب والأفضلية من الدعاء أيضاً مع استحبابه أيضاً، مختراً، لما مر في صحيحة محمد بن مسلم وزرارة<sup>٤</sup>، وللاحتياط. وقد استدك على أن آخر الوقت هو نهاية الانجلاء بصحيحة معاوية، لأنه لو لم يكن وقتاً لم يستحب الإعادة وقد يمنع ذلك، لأنه قد يراد قبل وجود الانجلاء ما. وهو غير بعيد عن الخبر سيما بقريئة مأمراً. أنه إذا ابتداء بالانجلاء فقد انجلى.<sup>٥</sup>

ودليل استحباب المساواة قهراً.

وأما استحباب التكبير عند رفع الرأس عن الركوع والسجود، فهو كتكبير رفع الرأس في الصلوات، وما رأيت فيه شيئاً بخصوصه.

وأما دليل استحباب قول سمع الله لمن حمده في الخامسة والعاشر فقد مضى، وكذا القنوت خمساً.

قوله: «ويتخير لو اتفق - الخ» الوجه في بادي النظر في الجمع هو التخيير في

(١) الوسائل باب (٨) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث ٢-

(٢) الوسائل باب (٩) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث ١- ولفظ الحديث «وطول حتى

غشى على بعض أقدم من كان وراءه من طول القيام».

(٣) الوسائل باب (٨) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث ١-

(٤) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث ٦-

(٥) الوسائل باب (٤) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث ٣- ولفظ الحديث هكذا «إذا

وسعتها، وكذا في التصديق، لأنها فرضان ولا أولوية، وتقديم المضيّق للمضيّق، و أمّا ظاهر الأخبار فهو أولوية الحاضرة مع ضيقها، بمعنى وجوب اختيارها يدلّ عليه صحيحة يزيد بن معاوية ومحمد بن مسلم في الفقيه عن أبي جعفر عليه السلام و أبي عبدالله عليه السلام قالا إذا وقع الكسوف أو بعض هذه الآيات فصلّها ما لم تتخوف أن يذهب وقت الفريضة، فإن تخوّفت فابده بالفريضة، واقطع ما كنت فيه من صلاة الكسوف، فإذا فرغت من الفريضة فارجع إلى حيث كنت قطعت و احتسب بما مضى <sup>١</sup> حيث عمما في الآيات، وقيد فعلها مطلقاً موسعة ومضيقة بعدم خوف فوت الفريضة الحاضرة، وحكما بالقطع معه حينئذ وبفعل الحاضرة، و فيها دلالة ما على وجوب الآيات وتقديمها على الحاضرة مع عدم الخوف.

و ايضاً يدلّ عليه ما رواه الشيخ في التهذيب عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان (الثقة) عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن صلاة الكسوف قبل أن تغيب الشمس و تخشى فوت الفريضة؟ فقال: إقطعوها، وصلوا الفريضة، وعودوا إلى صلاتكم <sup>٢</sup>

وصحيحة محمد بن مسلم في التهذيب قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: جعلت فداك ربما ابتلينا بالكسوف بعد المغرب قبل العشاء الآخرة. فإن صلينا الكسوف خشياً أن نفوتنا الفريضة؟ فقال: إذا خشيت ذلك فاقطع صلاتك و اقض فريضتك ثم علفها الحديث <sup>٣</sup> ولا استبعاد في البناء بعد ورود النص، و عدم ما ينقضه إلّا عموم الفعل الكثير، فيستثنى بخصوصها.

و يدلّ على الأولوية، بمعنى أن الأحسن اختيار الحاضرة في وسعتها بالمفهوم عناية، و يدلّ عليها عدم الخلاف في وجوب الحاضرة بين المسلمين وفرضها في الكتاب والسنة بخلاف الآيات، فتقديم الحاضرة وجوباً مع ضيقها مطلقاً غير

المحلى منه شيء فقد اعجل.

(١) الوسائل باب (٥) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث — ٤

(٢) الوسائل باب (٥) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث — ٣

(٣) الوسائل باب (٥) من أبواب صلاة الكسوف والآيات حديث — ٢



## و تقدم على النافلة وإن خرج وقتها

بعيد، وإن كان في دلالة الأخبار على صورة تقديمها مع ضيق الآيات أيضاً تأمّن، وكذا تقديمها استحباباً مع وسعيتها و تقديم المضيّق وجوباً غير بعيد كما هو مختار القواعد (الشارح — خ ل)

وأما تقديمها على النافلة فهو ظاهر، لأنّ الاهتمام بالفريضة أكثر، لانتها أهمّ، ولما في بعض الروايات من عدم النافلة لمن عليه الفريضة<sup>١</sup> ولما في رواية محمد بن مسلم قلت: فإذا كان الكسوف في آخر الليل فصلينا صلاة الكسوف فاتتنا صلاة الليل فبأيتها نبدء؟ فقال: صل صلاة الكسوف واقض صلاة الليل حين تصبح<sup>٢</sup> وهي تنمة الصحيحة السابقة رواها الشيخ في التهذيب، فدلّ على تقديمها على صلاة الليل، وقضائها بعد الصبح وإن كان قبل فريضة، والظاهر أنّ هذا الحكم أعم من كون الفريضة مضيقّة وموسعة، وكذا النافلة، وإن احتمل اختيار أولويتها مع ضيقها وسعة الفريضة، والظاهر أنّ الأولوية مع السعة بمعنى الاستحباب كما مرّ في الفريضة.

(١) الوسائل باب (٢) من أبواب قضاء الصلوات حديث — ٢

(٢) الوسائل باب (٥) من أبواب صلاة الكسوف حديث — ٢

## المقصد الخامس: في الصلاة على الأموات

تحجب على الكفاية الصلاة على كل مسلم

---

قوله: «المقصد الخامس: في الصلاة على الأموات: تحجب على الكفاية الصلاة على كل مسلم - الخ» قال المصنف في المنتهى. ويجب الصلاة على الميت البالغ من المسلمين بلا خلاف.

و المراد بالمسلم ههنا هو كل مظهر للشهادتين ما لم يظهر منه خلافه، بإنكار ما علم بالضرورة ثبوته من الدين.

فدليل الوجوب هو الإجماع مع الأخبار من طرقهم<sup>١</sup> ومن طرقنا. مثل صحيحة هشام بن سالم (الثقة في التهذيب والفقهاء) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قُت له: شارب الخمر والزاني والسارق يصلّي عليهم إذا ماتوا؟ فقال نعم<sup>٢</sup> فيجب على

---

(١) راجع صحيح البخاري ومسلم ومسنن ابن ماجة وغيرها من الصحاح ومسنن كتاب الجنائز.

(٢) الوسائل باب (٣٧) من أبواب صلاة الجنائز حديث ١ -

ومن هو بحكمه ممن بلغ ست سنين، ذكراً كان أو أنثى، حراً أو عبداً

كل مسلم وإن كان مخالفاً ولكنه يمكن الانصراف بعد الرابعة من غير دعاء، لعدم ظهور وجوب الدعاء له والدعاء عليه والدعاء، والانصراف بعد الخامسة بالدعاء، وبغير الدعاء بينها<sup>١</sup> واختيار صلاته، كما قيل في الفسل، ولعل الثاني<sup>٢</sup> بغير دعاء أولى.

ويمكن مع الدعاء للعموم، وعدم ثبوت، عدم جواز الدعاء، ولهذا وقع في الأدعية بعد المؤمنين والمؤمنات الدعاء للمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات، وعدم الاتفاق على وجوب تعذيبهم، واحتمال الترحم لهم من الله تعالى (هذا مع عدم التصب والعداوة) للعموم الأخبار الدالة على وجوبها<sup>٣</sup> على أمة محمد صلى الله عليه وآله وكونها خمس تكبيرات مع الأدعية، ولما سقط الدعاء بعد الرابعة بإجماع ونحوه بقي الباقي، ويشعر الاكتفاء في المناق في أربع، بجواز إلتصار عليه هنا أيضاً فتأمل.

ولا تجب، بل لا يجوز على غير المسلم. وإن كان من أهل القبلة، وعن ظاهر الإسلام، للحكم بأنه كافر، ولا يجوز الصلاة عليه بالإجماع، وبقوله تعالى: «ولا تصل على أحد منهم مات أبداً»<sup>٤</sup>.

وأما وجوبها على من بحكمه. وهو أطفال المسلمين الذين لم يبلغوا ولم يعتبر كلامهم وشهادتهم. فيه أقوال ثلاثة: الوجوب مطلقاً إذا استهل. قيل: هو قول ابن الجنييد لصحبة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يصل

(١) حاصل مفاد العبارة يرجع إلى احتمالات خمسة، أحدها. الانصراف من الصلاة بعد الرابعة من غير دعاء، ثانياً. الانصراف بعد الرابعة بالدعاء ثالثاً ورابعاً. الانصراف بعد الخامسة بالدعاء أو بغير الدعاء بينها، وخامساً: اختيار صلاة لميت المخالف.

(٢) المراد بالثاني، هو الانصراف بعد الخامسة، ومما ثانياً لتكرار لفظ الانصراف في عبارته - ففسر سره.

(٣) الوسائل باب (٣٧) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٣

(٤) التوبة: ٨٤ ولا يخفى ما في الاستدلال بالآية بالأولوية من الوجه لأنها بالنظر إلى ما فعله النبي صلى الله عليه وآله بحماسة رأس المناقذين. عبدالله بن أبي من الاتيان بالصلاة عليه يعطياً خبراً بأنها برئت في عدم جواز الدعاء له لا الصلاة عليه والصلاة أهم من الدعاء فالدليل احص من المدعى، فان تم الإجماع فهو والآية تدل على عدم جواز الدعاء لهم لا الصلاة عليهم.

على المنفوس و هو المورود الذي لم يستهل ولم يصح ولم يورث من الذبّة ولا من غيرها وإذا استهل فصل عليه وورثه<sup>١</sup>

ولكن في الصّحة تأمل، لأنّه نقل الشيخ في التهذيب والاستبصار عن ابن أبي عمير من غير اسناد<sup>٢</sup> وصحة اسناده إليه فيها غير ظاهر، وما صحّح في كتب الرجال أيضاً، نعم سقى في المنهى وغيره بها، وذكر ابن داود أنّ الطريق إليه إلى أحمد بن محمد بن عيسى، وعليّ بن جعفر واحد، وإليها صحيح، فيكون إليه كذلك، إلا أنّ ذلك غير واضح عندي لأنّي أجد اختلاف الطرق، ولكن يفهم كون الطريق إليه صحيحاً من فهرسته، حيث قال فيه: أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة عن محمد بن عليّ بن الحسين عن أبيه، و محمد بن الحسن عن سعد بن عبدالله، والحسين بن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير وطريقه إلى محمد بن عليّ صحيح والباقي ثقات، إلا أنّ إبراهيم ما صرح بتوثيقه، وخبره قد يسمى بالحسن، وقد يسمى بالصحيح، ويمكن تصحيحه من فهرسته بطريق آخر، فافهم.

ولصحيحة عليّ بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام لكم يصلى على الصبي إذا بلغ من السنين والشهور؟ قال: يصلى عليه على كلّ حال، إلا أن يسقط لغير تمام<sup>٣</sup> ولغيرهما من الأخبار الغير الصحيحة، لعلّ المراد بالتمام المستهلّ لما تقدّم ولعدم صدق التّيت بعد الخروج إلا عليه.

والثاني: عدم الوحوب حتّى يبلغ، قيل: هو قول ابن أبي عقيل للأصل، وتعميقها بالاسلام، و لما روى عن أبي عبدالله عليه السلام إنّما تجب أن يصلى على من وجب عليه الصّلاة والحدود، ولا يصلى على من لم تجب عليه الصّلاة ولا الحدود<sup>٤</sup> و لما روى عنه أيضاً أنّه سئل عن المولود ما لم يجز عليه القلم هل يصلى عليه؟

(١) الوسائل باب (١٤) من أبواب صلاة الجنازة حديث ١-

(٢) سند الحديث كما في التهذيب هكذا «ابن أبي عمير عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام»

(٣) الوسائل باب (١٤) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٢-

(٤) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة الجنازة طمعة من حديث ٣-

قال: لا. إنما الصلاة على الرجل و المرأة إذا جرى عليها القلم<sup>١</sup>

و للجمع بين الأخباي يُحمل ما يدلُّ على خلافه على الاستصحاب أوالتقية، ويؤيده ما في حسنة زرارة (في الكافي و التهذيب والاستبصار) عن أبي جعفر عليه السلام في ابن ابنة فطيم فصلّى عليه و كبر عليه أربعاً ثم أمر به فدفن، ثم أخذ بيدي فتحنى بي ثم قال: إنه لم يكن يصلى على الأطفال، إنما كان أمير المؤمنين عليه السلام يأمرهم فيدفنون من وراء ولا يصلى عليهم، و إنما صلّيت عليهم من أجل أهل المدينة، كراهية أن يقولوا: لا يضلون على أطفالهم<sup>٢</sup>

الثالث: الوجوب عليه إذاكمل له ست سنين و لايجب قبله، و استدك المصنّف و غيره عليه بحسنة الحلبيّ و زرارة (وهي صحيحة في الفقيه) عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلى عليه؟ قال: إذا عقل الصلاة قلت: متى تجب الصلاة عليه؟ فقال: إذا كان ابن ست سنين، والصيام إذا أطاقه<sup>٣</sup> و لادلالة فيها صريحاً. لعدم صراحة قوله «إذا عقل الصلاة» في الست، و الظاهر من قوله «متى يجب» هو السؤال عن وجوبها عليه، بمعنى مباشرته لها، بقرينة ذكر الواجبة عليه، و بقرينة قوله «والصيام إذا أطاقه» فهي محمولة على التمرين، إلا أنه يكون التمرين بعد إكمال الست و الشروع في السبع، فيكون المراد بالسبع في المشهور في التمرين، هو البلوغ لا إلكمال أو يكون التحجير، أو بالنسبة إلى الأطفال، فن يعقل و يفهم قبل إكمال السبع فقيه و إلا فبعده، بل قد يكون بعده أيضاً لعدم فهمه.

و يمكن أن يستدلّ عليه بصحيحة عليّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليها السلام قال: سألته عن الصبيّ أيصلى عليه إذا مات وهو ابن خمس سنين؟ قال:

(١) الوسائل باب (١٤) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٥-

(٢) جامع احاديث الشيعة باب (٣) من أبواب الصلاة على الميت حديث ٤- الوسائل باب (١٥)

من صلاة الجنازة حديث ١- و في التهذيب باب الزيادات من كتاب الصلاة.

(٣) الوسائل باب (١٣) من أبواب صلاة الجنازة حديث ١-

إذا عقل الصلاة صَلَّى عليه <sup>١</sup> مع رواية زرارة (في الكافي) قال: مات ابن لأبي جعفر عليه السلام فاخبر بموته فأمر به فصل و كفن و مشى معه و صَلَّى عليه و طرحت خرة فقام عليها ثم قام على قبره حتى فرغ منه، ثم انصرف و انصرفت معه حتى أتى لامشى معه، فقال: أما إني لم يكن يصلي على مثل هذا، و كان ابن ثلاث سنين، كان على عليه السلام يأمره فيدفن و لا يُصلى عليه، ولكن الناس صنعوا شيئاً فنحن نصنع مثله، قال: قلت: فمتى تجب عليه الصلاة؟ فقال: إذا عقل الصلاة و كان ابن ست سنين <sup>٢</sup>

و بما روى في الفقيه. و صَلَّى أبو جعفر عليه السلام على ابن له صبي صغير له ثلاث سنين، ثم قال: لولا أن الناس يقولون: إن بني هاشم لا يصلون على الصغار من أولادهم ما صَلَّيت عليه، و سئل متى تجب الصلاة عليه؟ قال: إذا عقل الصلاة و كان ابن ست سنين <sup>٣</sup> يحتمل كون الثانية صحيحة، لاحتمال كونها عن زرارة (و يؤيده كونها في الكافي عن زرارة) مع الضمان والا ولى <sup>٤</sup> ليس فيها إلا ابن مسكان المشترك <sup>٥</sup> فيحتملها أيضاً، والشهرة بل الإجماع المنقول في المنتهى بحير ما فيها مع موافقتها لما هو صحيح، وأيضاً قد روى (في الصحيح في التهنيت في الصلاة على الصبيان) عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قلت: متى يعقل الصلاة و تجب عليه؟ فقال: لست سنين <sup>٦</sup> فقد علم العقل ببلوغ الست [ست سنين - خ ل] مع التعليق على العقل، فيثبت المطلوب، و هذه تدل على نفي المذهبين السابقين وأدلتها، فيحمل مثل صحيحتي ابن منان و علي بن يقطين على التقيّة،

(١) الوسائل باب (١٣) من أبواب صلاة الجنازة حديث -

(٢) الوسائل باب (١٣) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٣

(٣) الوسائل باب (١٥) من أبواب صلاة الجنازة حديث - ٤ و باب ١٣ منها حديث ٢

(٤) المراد بها رواية زرارة في الكافي، قال: مات ابن له

(٥) سداً لحديث كما في الكافي هكذا «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن

حالة و الحسين بن سعيد، عن أنس بن سويد، عن يحيى بن عمران. عن ابن مسكان، عن زرارة»

(٦) الوسائل باب (٣) من أبواب أعداد العرائض و موافقها حديث - ٢ و صدر الحديث هكذا «في

الصبي متى يصلي؟ قال: إذا عقل الصلاة، قلت - الخ

ويستحب على من لم يبلغها.

أوالاستحباب كما حل الشيخ والمصنف، ويؤيده روايتنا زرارة المتقدمتان، ولعل الاستحباب أقرب، ولكن ظاهر الرواية هوالتقية، إلا أنه بعد فعل العبادة مع المشقة، بمجرد قول الناس: أنهم ما يصلون على الأطفال، لعل المراد نفي الوجوب و عدم التأكيد والمبالغة، ويدل عليه استحباب الدعاء للأطفال فيكون المعنى أنه لم تجب الصلاة على مثله، وكان أمير المؤمنين عليه السلام ينفهم بغير الصلاة جوازاً، ونحن ما نقدر عليه، بل نتكلف المشقة، ونعمل لرفع كلام الناس عتاً، ويؤيده جريان أكثر أحكام المسلم في الأطفال، فناسب جوازها أيضاً، وكذا عموم بعض أخبار الصلاة على الميت مع الاشتراك في الغسل والكفن، وبعد ارتكابهم المحرم بمجرد فعل الناس، وقولهم إنهم ما يصلون على الأطفال، مع إمكان عدم رواحه — إلى عند القبر، والاكتماء بقوله صلوا عليه وأنا ثقيل ما أقدر أتكلف، أو أنه يقال: إنه صلى في البيت، وبالجملة القول بالاستحباب أقرب من التقية للكثرة وقرب الفهم، وكذا القول بالوجوب بالست. لما مر مؤيداً بالشهرة.

بل يفهم الإجماع من قول المصنف في المنتهى حيث قال: وتجب الصلاة على من بلغ ست سنين فصاعداً، ولا خلاف في ذلك إلا من سعيد بن جبیر. فإنه قال: لا تجب الصلاة. لنا، الإجماع، ولا اعتداد بمخالفته الخ. وقال أيضاً فيه: لا تجب الصلاة على من لم يبلغ ست سنين، ذهب إليه علماؤنا، وهو قول سعيد بن جبیر، خلافاً لباقي الجمهور.

فكانه ما انضت إلى خلاف ابن الجنيد وابن أبي عقيل للأنقراض ونحوه، ويؤيده عدم وجود صحيح صريح يدل على خلاف المشهور، وإن حسنة زرارة المتقدمة لا تدل إلا على عدم الوجوب على من بلغ ثلاث سنين مثلاً كما في [بعض] الروايات المتقدمة أيضاً، لا الست.

ويمكن حمل جري القلم على ما يعمر التعبد تمرئاً، وكذا وجوب الصلاة أيضاً والحدود على التعزير<sup>١</sup> مع عدم صحة الأخبار.

(١) إشارة إلى ما رواه في الوسائل باب (٤) من أبواب مقدمات العبادات حديث — ٢

وكيفيتها، أن ينوي ويكبر، ثم يتشهد الشهادتين، ثم يكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم يكبر ويدعو للمؤمنين والمؤمنات، ثم يكبر ويدعو للميت إن كان مؤمناً، وعليه إن كان منافقاً.

وصحبتنا عبدالله وعلي تؤيدان<sup>١</sup> المشهور أيضاً لأنهما دلّتا على الوجوب على مطلق المستهل، وقد أخرج الأئمة من الست، لما مر، بقي الباقي تحت الأمر، والاحتياط أيضاً يقتضي ذلك.

قوله: «وكيفيتها - الخ» دليل وجوب خمس تكبيرات، بينها أربعة أدعية - الإجماع المنقول في المنتهى، قال فيه: وهي خمس تكبيرات بينها أربعة أدعية، وعليه علماؤنا أجمع.

وصحبة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: التكبير على الميت خمس تكبيرات<sup>٢</sup> وكذا صحبة او حسنة ابني ولاد (و حكم في المنتهى بالصحة) قال: سألت أبا عبدالله عن التكبير على الميت؟ فقال: خمس (تكبيرات يب) وذكر الشهادة بالوحدانية، والصلاة، والدعاء للميت، بعد كل تكبيرة<sup>٣</sup> فيمكن الحمل على الاستحباب، لكن وجه ترك الشهادة على الرسول غير ظاهر.

وصحبة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: لما مات آدم (ع) فبلغ إلى الصلاة عليه، فقال: هبة الله لجبرئيل، تقلم يا رسول الله فصل على نبي الله، فقال جبرئيل: إن الله أمرنا بالسجود لأبيك، فلما تقلم على أبرار ولده، وأنت من أترهم. فتقلم فكبر عليه خمسا، علة الصلوات التي فرضها الله على أمة محمد (ص)، وهي السنة الجارية في ولده إلى يوم القيامة<sup>٤</sup> فيحمل ما يدل على أقل من ذلك، مثل الأربع، على التقية أو المفاق.

ويؤيده حسنة حماد بن عثمان و هشام بن سالم (الثقة) جميعاً عن أبي عبدالله

(١) إشارة إلى صحبة عبدالله بن سنان وصحبة علي بن هبة المنعتم في القول الأول.

(٢) الوسائل (٥) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٦٠

(٣) الوسائل (٢) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٥٠

(٤) الوسائل (٥) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٦٣



عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكبر على قوم خمساً، وعلى قوم آخرين أربعاً، فاذا كبر على رجل أربعاً، أتهم، يعني بالتناقض<sup>١</sup> وفيه إشارة بأن الخمس لغير المتفق من أصناف المسلمين، فيلزم الخمس على المخالف أيضاً، فتأمل.

وما دلّ على الزائد<sup>٢</sup> يحمل على الاستحباب، مع إرادة أهله وسؤالهم، أو على غيره، كما حمله الشيخ على الخمس<sup>٣</sup> وبالجملة، الطاهر أن الزيادة لا تبطل، وليس بواضح كونه ركناً تبطل بالزيادة، نعم لو لم يقم دليل على عدده (وزيادة خ) وزاده على قصد الشرعية بخصوصه، يمكن الإثم، لا البطلان، وهو طاهر. وأما وجوب النية فهو ظاهر محتمل.

وينبغي قصد الجماعة معها إماماً كان أو مأموماً. وليس بعلوم الوجوب على الثاني هنا، لعدم سقوط شيء.

وأما الأدعية، فالروايات فيها مختلفة، وكاد أن لا يوجد المشهور في رواية واحدة، ففي صحيحة محمد بن مسلم وزرارة أنها سمعا أبا جعفر عليه السلام يقول: ليس في الصلاة على الميت قراءة ولا دعاء مؤقت، إلا أن تدعوا بما بدالك، وأحقّ الأموات أن يدعى له [المؤمن] وأن تبده بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله<sup>٤</sup> والظاهر أنهم لا يقولون بها إلا أن يقال: المراد الابتداء بالدعاء وهوائها يكون بعد الثانية، فيقولون بها.

ورواية سماعة مشتملة على الشهادتين، والصلاة على محمد وآل محمد وعلى الأئمة الهداة، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات والدعاء للميت طويلاً بعد كل تكبيرة<sup>٥</sup> وهي مع ضعفها — (بعلّة عن سهل وزرعة وسماعة) — ما رأيت القائل

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب (٥) من أبواب صلاة الجنائز حديث ١

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب (١) من أبواب صلاة الجنائز فراجع

(٣) قال الشيخ في التهذيب في باب الصلاة على الميت: قد بينا على أمير المؤمنين عليه السلام مع سهل بن حنيف وأمه صلى الله عليه السلام عليه خمس مرات، كلها فرغ من خمس تكبيرات جاء قوم فاحاد ثانياً، خمس مرات.

(٤) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٣

(٥) الوسائل باب (٢) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٦

بها.

وحسنة زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام في الصلاة على الميت؟ قال: تكبر. ثم تصلي على النبي (ص) ثم ذكر الدعاء للميت، وكذا الدعاء له بعد الثانية بقوله: **اللهم** إن كان زاكياً فزكه وإن كان خاطئاً فاغفر له، وذكر دعاء للمصلي بعد الثالثة بقوله: **«اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده»** وذكر دعاء آخر بعد الرابعة للميت بقوله **«اللهم اكتبه عندك في عليين — الخ»** ثم قال: ثم كبر الخامسة و انصرف<sup>١</sup>

وصحيحة أبي ولادعنه (ع) وذكر فيها الشهادة الأولى مع الصلاة على محمد وآل محمد ثم الدعاء للميت وذكر فعل ذلك بعد كل تكبيرة<sup>٢</sup>

وفي حسنة الحلبي قال: **«تكبر، ثم تشهد، ثم تقول: إن الله وإنا إليه راجعون الحمد لله رب العالمين رب الموت والحياة صل على محمد وأهل بيته»** وذكر دعاء له (ص) ثم ذكر دعاء طويلاً للميت — إلى قوله — **اللهم عفوك عفوك، ثم تكبر الثانية وتقول مثل ما قلت حتى تفرغ من خمس تكبيرات**<sup>٣</sup>

واقرب إلى المشهور رواية محمد بن مهاجر عن أمه أم سلمة قالت: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا صلى على ميت كبر وتشهد، ثم كبر وصلى على الأنبياء ودعا، ثم كبر ودعا للمؤمنين [واستغفر للمؤمنين والمؤمنات] ثم كبر الرابعة ودعا للميت، ثم كبر الخامسة و انصرف، فلما نهاه الله عز وجل عن الصلاة على المنافقين كبر وتشهد ثم كبر وصلى على النبيين ثم كبر ودعا للمؤمنين ثم كبر الرابعة و انصرف ولم يدع للميت<sup>٤</sup> وفيه دلالة على عدم وجوب الدعاء على المنافقين فعلى المخالف بالطريق الأولى ولعل المراد بالمنافقين، هم الكفار الذين يظهرون الإيمان، وقيل: الناصب، ويدل عليه

(١) الوسائل باب (٢) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٤

(٢) الوسائل باب (٢) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٥

(٣) الوسائل باب (٢) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٣

(٤) الوسائل باب (٢) من أبواب صلاة الجنائز حديث ١٠

بعض الأخبار<sup>١</sup> وقيل: المخالف مطلقاً.

و لعل المراد بالشَّهْد فيها، الشهادتان. و ليس ببعيد. و بالدُّعاء في قوله: «ودعا» هو الصلوة على الأنبياء فقط، فيكون عطفاً تفسيرياً، ولهذا تركه في الثانية، فما بقي المخالفة إلّا في الصلوة على الأنبياء، و ما ذكر الأصحاب إلّا النبيّنا (ص)، فينبغي الصلوة عليه و عليهم.

و الأصل، و عدم الذّكر في بعض الأخبار — مثل ما مرّ من الصحاح الدالة على خمس تكبيرات فقط من غير ذكر دعاء، و الاختلاف العظيم الذي لا يكاد يتحقّق الاشتراك في أمر مجمل، مثل الشهادتين بعد الأولى — يدلّ على عدم الوجوب.

و على تقديره، فلا يتعين شيء، حتّى الشهادة بعد الأولى، و الصلوة بعد الثانية، و غير ذلك، لما سمعت من الأخبار كما هو مذهب الشرايع. إلّا أنّ<sup>٢</sup> الخروج عن شهرة الأصحاب مشكّل، فلا ينبغي الترك.

ولا يبعد العمل برواية أمّ سلمة، وإن كانت مجهولة، للشهرة. و قد يكون عندهم غيرها، أو ثبت صحتها، والمجهولية عندنا لا تصرف، قال في المنتهى: و ينبغي أن تصلى على الأنبياء لأنّ في حديث محمد بن مهاجر «ثمّ كبر الثانية وصلّ على الأنبياء» و غيره من الأخبار.

ولا يبعد كون العمل برواية سماعة، أولى، لأشتمالها على الكلّ في الكلّ<sup>٣</sup> و زيادة عفوك عفوك بعد الخامسة، كما ذكره في الذّكرى<sup>٤</sup>

و قريب من رواية أمّ سلمة ما ذكره في العقبة قال فيه: و كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا صلى على ميت، كبر فتشهد، ثمّ كبر فصلى على النبي وآله ودعا، ثمّ كبر ودعا للمؤمنين والمؤمنات، ثمّ كبر الرابعة ودعا للميت، ثمّ كبر وانصرف. فلما نهاه الله عز وجلّ عن الصلاة على المنافقين، فكبر وتشهد، ثمّ كبر فصلى على

(١) الوسائل باب (٤) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٢-

(٢) من شاء من قوله قدس سره: أنّاً «يدلّ على عدم الوجوب».

(٣) أى كل الادعية الاربعة، بعد كل تكبيرة.

(٤) نقله في الذّكرى عن الخفيد فرابج.

و بدعاء المستضعفين إن كان منهم. وأن يحشره مع من يتولاه إن جهله

النبي وآله، ثم كبر ودعا للمؤمنين والمؤمنات، ثم كبر الرابعة وانصرف. فلم يدع للميت.<sup>١</sup>

و من صلى على ميت، فليقف عند رأسه، بحيث إن هبت ريح و رفعت ثوبه أصحاب الجنائز، و يكبر و يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمداً عبده و رسوله، أرسله بالحق بشيراً و نذيراً بين يدي الساعة. و يكبر الثانية، و يقول: اللهم صل على محمد و آل محمد، و ارحم محمداً و آل محمد، و بارك على محمد و آل محمد كأفضل ما صليت و باركت و ترخمت على إبراهيم و آل إبراهيم إنك حميد مجيد، و يكبر الثالثة، و يقول: اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات، و المسلمين و المسلمات، و الأحياء منهم و الاموات، و يكبر الرابعة، و يقول: اللهم هذا عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك نزل بك و أنت خير منزول به، اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً و أنت أعلم به متاً، اللهم إن كان محسناً فزدني إحسانه و إن كان مسيئاً فتجاوز عنه، و اغفر له، اللهم اجعله عندك في أعلى عليين و اخلف على أهله في الغابرين و ارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين، ثم يكبر الخامسة، و لا يبرح عن مكانه حتى يرى الجنائز على أيدي الرجال.<sup>٢</sup>

و قال: فيه أيضاً: و روى زرارة و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: الصلاة على المستضعف و الذي لا يعرف مذهبه. يصلى على النبي و آله (صل الله عليه و آله) و يدعى للمؤمنين و المؤمنات. و يقال: اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا مسيلك و قهم عذاب الجحيم. و يقال: في الصلاة على من لا يعرف مذهبه. اللهم إن هذه النفس أمت أحببتك و أنت أمتها، اللهم و لها ماتت و احشوها مع من أحببت.<sup>٣</sup> و هذه صحيحة.

و روى في الصحيح عن صفوان بن مهران الجهمي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: مات رجل من المنافقين، فخرج حسين بن علي عليهما السلام، و ذكر

(١) الوسائل باب (٢) من أبواب صلاة الجنائز ذيل حديث — ١

(٢) أورده بشامه في الفقيه، باب الصلاة على الميت رقم — ١٧

(٣) الوسائل باب (٣) من أبواب صلاة الجنائز حديث — ١

الدُّعاء عليه الى قوله: اَللّٰهُمَّ اَذِقْهُ حَرَّ عَذَابِكَ، فَإِنَّهُ كَانَ يُوَالِي [يَتَوَلَّى خ ل] أعدائك و يعادي أوليائك و يبغيض أهل بيت نبيك <sup>١</sup> و هذه تدلُّ على أنَّ المنافق، هو الكافر الناصب لا المخالف مطلقاً.

و روى فيه أيضاً (في الصحيح) عن عبيد الله بن عليّ الحليّ عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إذا صليت على عدوِّه (عز وجل) فقل: اَللّٰهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ عَدُوْلُكَ و لرسولِكَ. و ذكر دعاء عليه.

ثم قال: و إن كان مستضعفاً، فقل: اَللّٰهُمَّ اغفر للذين — إلى آخر ما تقدّم — فإن كنت لا تدري ما حاله، فقل: اَللّٰهُمَّ إِنْ كَانَ يَحِبُّ الْخَيْرَ وَ أَهْلَهُ فَاغْفِرْ لَهُ وَ ارْحَمْهُ وَ تَجَاوِزْ عَنْهُ. و إن كان المستضعف منك بسبيل، فاستغفر له على وجه الشفاعة منك، لا على وجه الولاية.

و قال فيه أيضاً: و من حضر مع قوم يصلون على طفل، فيقول: اَللّٰهُمَّ اجعله لابويه و لنا فرطاً <sup>٢</sup> و يحتمل كونه خيراً. و كلام الفقيه.

و قال الشارح: و المراد بالمستضعف على ما فتره في الذكرى. من لا يعرف الحق و لا يعاديه و لا يوالي احداً بعينه. و حكى عن الغيبة، أنه يعرف بالولاء و يتوقف عن البراء، و قال ابن إدريس: هو من لا يعرف اختلاف الناس في المذاهب، و لا يبغيض أهل الحق على اعتقادهم. والكل متقارب.

و دعاء المستضعفين على مارواه الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام. و إن كان منافقاً مستضعفاً، فكبر و قل: اَللّٰهُمَّ اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم <sup>٣</sup> و في هذا الخبر دلالة على أنَّ المنافق، هو المخالف مطلقاً، لوصفه له بكونه قديكُون مستضعفاً، فكيف يخصُّ بالناصب. و على أنَّ المستضعف لابد أن

(١) الوسائل باب (٤) من ابواب صلاة الجنائز قطعة من حديث —

(٢) الفقيه (باب الصلاة على الميت) رقم — ٤٧ و نقل قطعة منه في الوسائل باب (٤) من ابواب

صلاة الجنائز حديث — ١

(٣) الفقيه باب الصلاة على الميت رقم — ٤٢

(٤) الوسائل كتاب الطهارة باب (٣) من ابواب صلاة الجنائز قطعة من حديث — ٣

يكون مخالفاً، فيقرب حينئذ تفسير ابن إدريس، كما سقط قول بعضهم: أن المراد به من لا يعرف دلائل اعتقاد الحق وإن اعتقده. فإن الظاهر كون هذا القسم مؤمناً، وإن لم يعرف الدليل التفصيلي<sup>١</sup>

وهذا يشعر بما قلنا في المؤمن، وإن لم يكن الشارح وغيره قائلًا به. والذي رأيت في حسنة الفضيل بن يسار في التهذيب والكافي (وإن كان واقفاً) لا (منافقاً) فيسقط بحث الشارح بالكلفة.

فالمراد بالواقف، الواقف عن القول بالحق والايان، فالمراد غيرالمؤمن بقرينة المقابلة والدعاء.

و روى فيها، في الحسن: من الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إذا صليت على المؤمن فادع له، واجتهد له في الدعاء، وإن كان واقفاً مستضعفاً، فكبر و قل: اللَّهُم اغفرللتدين<sup>٢</sup>

وفي رواية الحلبي في الكافي بعد قوله: «وإن كان مستضعفاً — الخ»: وإذا كنت لا تدري ما حاله، فقل: اللَّهُم إن كان يحب الخير وأهله فاغفر له وارحمه و تجاوز عنه. وإن كان المستضعف منك بسبيل فاستغفر له على وجه الشفاعة (منك — خ) لاعل وجه الولاية<sup>٣</sup>

وفي رواية أخرى، قال عليه السلام: الترحم على جهتين، جهة الولاية و جهة الشفاعة<sup>٤</sup> فما اعرف ما نقله الشارح، وهو أعرف بما نقل. و الدلالة حينئذ على كون المستضعف، مخالفاً ظاهراً من المقابلة، والدعاء له بما ليس للمؤمنين.

و يفهم مما نقلنا جواز الدعاء للمخالف أيضاً، فتأمل.

وقد فهم مما سبق أن المراد بالمناقق، هو الكافر الناصب، لا المخالف مطلقاً، و

(١) لا ينبغي أن من قوله (والمراد بالمستضعف) لى قوله: (الدليل للتفصيل) من كلام الشارح.

(٢) الوسائل باب (٣) من أبواب صلاة الجنائز حديث — ٣

(٣) الوسائل باب (٣) من أبواب صلاة الجنائز حديث — ٤

(٤) الوسائل باب (٣) من أبواب صلاة الجنائز حديث — ٥

وأن يجعله له ولأبويه قرطاً، إن كان طفلاً ثم يكبر الخامسة وينصرف

يدل عليه روايات كثيرة معتبرة، حيث تضمنت أنه عبد الله وعبد آل محمد كما مر<sup>١</sup> وإن لا يجب الدعاء عليه لما مر. ويفهم من رواية الحسين عليه السلام أن رجلاً من المنافقين مات فخرج الحسين بن عليّ عليهما السلام يمشي معه، فلقيه مولى له، فقال له الحسين: أين تذهب يا فلان؟ قال: فقال له موله: أفر من جنازة هذا المنافق أن أصلي عليها. فقال له الحسين: انظر أن تقوم على يميني فما سمعتني أقول: فقل مثله: فلما أن كبر عليه وليه، قال الحسين عليه السلام: الله أكبر، اللهم العن إلى آخر الدعاء المنقول<sup>٢</sup> ويفهم منها أن الدعاء بعد التكبير الأول، فكأنه ليس بصلاة متمارفة، وأن الغرض لعنه، فلا بنا في قوله تعالى: «ولا تصل على أحد منهم مات أبداً»<sup>٣</sup>

كما يدل عليه حسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: لما مات عبد الله بن أبي بن سلول حضر النبي صلى الله عليه وآله جنازته فقال عمر لرسول الله صلى الله عليه وآله: يا رسول الله ألم ينهك الله أن تقوم على قبره؟ فسكت، فقال: يا رسول الله ألم ينهك الله أن تقوم على قبره؟ فقال له ويلك: وما يدريك ما قلت؟ إني قلت: اللهم احش جوفه ناراً واملأ قبره ناراً واصله ناراً قال أبو عبد الله عليه السلام: فأبدى من رسول الله ما كان يكره<sup>٤</sup> وروي هذا الخبر في الفقيه عن صفوان بن مهران الشمة بتغييراً وقد عرفت المستضعف والمجهول حاله ودعاءهما، ودعاء المخالف وصلاته. والظاهر أنه يكفي القرائن للعلم بالحال، مثل كونه من البلد الفلاني مع اتصاف أقاربه بذلك والشهرة. وينبغي أن يقال: في دعاء الطفل: «اللهم اجعله لأبويه ولنا سلفاً وقرطاً وأجراً» قال في المنتهى: لما رواه الشيخ عن زيد بن عليّ عن آبائه عن عليّ عليهم السلام قال: في الصلاة عا

(١) الوسائل باب (٤) من أبواب صلاة الجنازة فلاحظ.

(٢) الوسائل باب (٤) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٦—

(٣) التوبة: ٨٤

(٤) الوسائل باب (٤) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٤—

ويجب استقبال القبلة، وجعل رأس الجنائزة إلى يمين المصلي

الطفل أنه كان يقول: اللّهُمَّ - الخ<sup>١</sup>

والفرط بفتح الفاء و الزّاء، هو المتقدّم على القوم، ليصلح لهم ما يحتاجون إليه. في أصل الوضع. قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أنا فرطكم على الخوض<sup>٢</sup> وهذه أذكار كلّها مندوبة لا واجبة.

مسئلة، ثم تكبّر الخامسة، وتقول: عفوك عفوك (الى أن قال:) ويستحب الاسرار بالذكر لما رواه الجمهور عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله جهر، ثم قال: «إنها جهرت لتعلموا» لأنه مسنون ولأنه دعاء في الحقيقة، وكان الانشاء فيه أقرب الى الاجابة، لبعده عن الزّياء.

وقول ابن عباس ليس بحجة. وليس كلّ دعاء.

قوله: «ويجب استقبال القبلة - الخ» لعلّ دليل وجوب الاستقبال، وجعل رأس الميت إلى يمين المصلي، واستلقائه على قفاه، والقيام هو التّأسي. لثبوت فعل النبي صلى الله عليه وآله كذلك، كما هو المشهور والمتعارف إلى الآن بين المسلمين طرّاً.

وحديثهما ربن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام - أنه سأل عتقن صلى الله عليه وسلم الإمام فإذا الميت مقلوب رجلاه إلى موضع رأسه؟ قال: يسوى وتعاد الصلاة عليه. وإن كان قد حل، ما لم يدفن. فإن دفن فقد مضت الصلاة عليه، ولا يصلى عليه وهو مدفون<sup>٣</sup>

يدلّ على اشتراط الكيفية في الجملة. وأنه يجب الاعادة إلى أن يدفن. ولكن السند غير صحيح<sup>٤</sup> وفي المتن أيضاً قصور من جهة «سلم». والعمدة في ذلك

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب (١٢) من أبواب صلاة الجنائزة حديث ١ -

(٢) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب ما جاء في قول الله تعالى: «واقفوا حتّى...» ولفظ الحديث

«قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتفرطكم على الخوض، ليرضنّ إلى رجال منكم حتّى إذا همّرت لاندولهم اختلجوا دوني، فاقول: اي رب اصحابي؟ يقول: لا تدري ما احدثوا بعدك»

(٣) الوسائل باب (١٩) من أبواب صلاة الجنائزة حديث ١ -

(٤) سند الحديث كما في التهذيب هكذا «محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن

سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار بن موسى»



## ولا قراءة فيها ولا تسليم.

كله قول الاصحاب. والاختبار الدالة على ترتيب الجنائز، تويدته، مثل ما في رواية الحلبي. ورأس الرجل تمايلي يمين الامام<sup>١</sup>

و كذا في وجوب التقارب، و عدم جواز البعد (المفرط - خ) الخارج عن العادة. ونقل الشارح عن الذكرى عدم جواز البعد بمأتي ذراع. وقد مر من الفقيه القرب، بحيث لو هبت الريح يصل ثوب المصلي إلى الجنائز. فكان مراده الاستحباب. و كذا في عدم الارتفاع والانخفاض، و كون الامام بحيث تكون الجنائز محاذية له واختار ذلك في المتعدد، وفي المأموم مطلقاً.

و كذا التباعد، والاحتياط يقتضي ذلك كله، وإلا فلا دليل يوجب ذلك، إلا ان يكون هنا إجماع.

قوله: «ولا قراءة فيها - الخ» الظاهر أن المراد نفي وجوبها وندبيتها أيضاً. أو نفي شرعيتها و هما متقاربان: قال المصنف في المنتهى: ولا قراءة فيها وعليه فتوى علمائنا اجمع، فدليله الإجماع.

وما رواه الشيخ في الاستبصار عن الكافي في الحسن، عن محمد بن مسلم و زارة و ممر بن يحيى و إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: ليس في الصلاة على التبت قراءة ولا دعاء موقت تدعو بما بذلك، وأحق الموق أن يدعي له، المؤمن، وأن يبدء بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله<sup>٢</sup> ونقل مثلها في الصحيح في التهذيب وقد تقدم، وهي أدل ما يدل على وجوب الدعاء.

ويدل على ذلك أيضاً ترك ذكر القراءة فيما مر من الأخبار الصحيحة في بيان الصلاة أنها خمس تكبيرات، فتأمل:

وقد حل الشيخ رواية علي بن سويد عن الرضا عليه السلام فيما نعلم - قال في الصلاة على الجنائز: تقرأ في الأولى بأتم الكتاب، وفي الثانية تصلي على النبي وآله وتدعو في الثالثة للمؤمنين والمؤمنات وتدعو في الرابعة لميثك والخامسة تنصرف

(١) الوسائل باب (٣٢) من أبواب صلاة الجنائز قطعة من حديث - ٧

(٢) الوسائل باب (٧) من أبواب صلاة الجنائز حديث - ١

بها<sup>١</sup> - على التقية. ومع حصول الشك في ذلك (لقوله عن الرضا (ع) فيما نعلم) فإنه يدل على عدم الجزم بكونه من الرضا عليه السلام،<sup>٢</sup> إلا أنه قد نقله عن أبي الحسن الأول في التهذيب مرة أخرى<sup>٣</sup> ولا قدح في ذلك. لكن ابن سويد غير موثق، فالسند غير صحيح، مع المعارضة بالأصح منها والفتوى وعمل المشهور. وكذا رواية عبدالله بن الميمون القداح عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام كان إذا صلى على ميت، يقرء بفاتحة الكتاب ويصلي على النبي (ص) الحديث<sup>٤</sup> مع ما مر لعدم العلم بتوثيق جعفر بن محمد المذكور في سنده.

ويفهم من المنتهى جواز ذلك، حيث قال: الجواب عن الأول أن وقوع ذلك مرة مع عدم إيقاعه في كل الأوقات لا يدل على الوجوب، ونحن لم نوظف فيها شيئاً، بل المستحب الشهادة، ومعناها موجود في الفاتحة، فجاز أن يقرئها عليه السلام ويتركها في بعض الأوقات. ليعلم عدم التوقيت في ذلك، وفي هذا تأمل: لأن أظاهر أنه مخالف للإجماع المنقول فيه، ولا معنى للشهادة في تمام الفاتحة وإلا يكون هي والغیر سواء، فلا معنى للنفي: مع أنهم يقولون باشتراط لفظ الشهادتين بعد الأولى فتأمل، والاحتياط يقتضي الترك. وكذا السلام فيها، لرواية الحلبي قال: قال أبو عبدالله عليه السلام ليس في الصلاة على الميت تسليم<sup>٥</sup> ولحنة الحلبي وزيارة عن أبي جعفر وأبي عبدالله

(١) الوسائل باب (٢) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٨

(٢) وقد نص الشيخ في التهذيب على هذا الإشكال، بقوله: فأقول ما في هذا الخبر أنه قال: عن الرضا فيما نعلم. ولم يروه متيقناً، وإنما رواه شاكا وما يكون الروي شاكا فيمن يخبر عنه، يجوز أن يكون قد وهم في قوله: قرء في الأولى بام الكتاب.

(٣) سندها في الطريق الأول كما في التهذيب هكذا «أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن اسماعيل بن بريع، عن حمزة بن بريع، عن علي بن سويد، عن الرضا عليه السلام فيما نعلم» وبالطريق الثاني هكذا «أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسن (الحسين - ح) عن محمد بن اسماعيل بن بريع، عن حمزة، عن علي بن سويد السامي، عن أبي الحسن الأول عليه السلام».

(٤) الوسائل باب (٧) من أبواب الجنائز حديث ٤ وسند الحديث في التهذيب هكذا «محمد بن أحمد بن يحيى، عن جعفر بن محمد بن عبدالله القمي، عن عبدالله بن ميمون القداح - قح».

(٥) الوسائل باب (٩) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٣

## و يستحب الطهارة

عليها السلام، قالوا: ليس في الصلاة على الميت تسليم<sup>١</sup> و لصحيحة إسماعيل بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: سألت عن الصلاة على الميت؟ فقال: أما المؤمن فخمس تكبيرات، وأما المنافق، فأربع و لا سلام فيها<sup>٢</sup> و يحمل غيرها على الصحة، مثل (فلما سلم الامام) فيما تقدم، وفي مضمرة سماعة «فإذا فرغت سلمت عن يمينك»<sup>٣</sup> مع عدم صحة السند و المعارضة بالاصح، والاكثر والفتوى، والعمل.

و في رواية<sup>٤</sup> إسماعيل بن همام عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: صلى رسول الله صلى الله عليه وآله على جنازة فكبر عليه خمسا، و صلى على أخرى فكبر عليه أربعاً. فأما الذي كبر عليه خمسا فحمد الله و مجده في التكبيرة الأولى، و دعى في الثانية للنبي صلى الله عليه وآله، و دعا في الثالثة للمؤمنين و المؤمنات، و دعا في الرابعة للميت، و انصرف في الخامسة، و أما الذي كبر عليه أربعاً، فحمد الله و مجده في التكبيرة الاولى، و دعا لنفسه و أهل بيته في الثانية، و دعا للمؤمنين و المؤمنات في الثالثة، و انصرف في الرابعة، و لم يدع له، لأنه كان منافقاً<sup>٥</sup> و هي صريحة في عدم وجوب الدعاء عليه، بل لا يجب الصلاة أيضاً، لأنه كافر كما فهم فتاقل.

قوله: «ويستحب الطهارة» الذي يدل على عدم الاشتراط والوجوب، الاجماع المنقول في الشرح، و المفهوم من المنتهى. قال المصنف فيه: يستحب أن يصلى بطهارة، وليست شرطاً، ذهب إليه علماؤنا أجمع.

و موثقة يونس بن يعقوب، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجنازة

(١) الوسائل باب (٩) من ابواب صلاة الجنازة حديث ٢

(٢) الوسائل باب (٥) من ابواب صلاة الجنازة حديث ٥ و باب (٩) من تلك الابواب حديث ١ -

(٣) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الجنازة، قطعة من حديث ٦ -

(٤) مكنا في النسخ المخطوطة والطبعة التي حذفتها، ولكن لا يبيح لد قوله. «وق رواية اسماعيل بن

همام» الى آخر المسئلة، لا يناسب المقام، بل يتناسب ما تقدم في مسألة التكبيرات و الادعية.

(٥) الوسائل باب (٢) من ابواب صلاة الجنازة حديث ٩ -

أصلي عليها على غير وضوء؟ فقال: نعم، إنما هو تكبير و تسبيح و تحميد و تهليل، كما تكبر و تسبح في بيتك على غير وضوء<sup>١</sup>

و الروايات الدالة على جواز صلاة الحائض عليه، مثل حسنة محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحائض تصلي على الجنابة؟ قال: نعم، ولا تقف (ولا تصف خل) معهم<sup>٢</sup>

و في مرسله حريز عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: الطامث تصلي على الجنابة، لأنه ليس فيها ركوع ولا سجد، والجنب يتيمم ويصلي على الجنابة<sup>٣</sup>

و رواية سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام عن المرأة الطامث إذا حضرت الجنابة؟ فقال: تتيمم وتصلي عليها وتقوم وحدها بارزة من الصف<sup>٤</sup>

ولعل صورة التيمم يستحب لها، مثل الوضوء للذكر.

و في مرسله عبدالله بن المغيرة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن الحائض تصلي على الجنابة؟ فقال: نعم، ولا تقف معهم، والجنب يصلي على الجنابة<sup>٥</sup>

فيحمل التيمم للجنب في الأولى على الاستحباب. و طاهر، عدم التقييد بعدم الماء ولا ضيق الوقت كما هو المشهور.

ولا ينافيه خبر سماعة قال: سألت عن رجل مرث به جنازة و هو على غير طهر (وضوء خ ل) كيف يصنع؟ قال: يضرب يديه على حائط اللبن فيتيمم (فليتيمم به خ ل) <sup>٦</sup> فإنه ليس بصريح في الضيق، وليس بصحيح أيضاً، وفيه إشارة إلى عدم جواز التيمم على الحجر ونحوه، فتأمل، لعل القيد للاستحباب.

والذي يدل أيضاً على استحباب الطهارة. أنها دعاء و ذكر فيستحب مع الطهارة، و رواية عبد الحميد بن سعد قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام الجنابة

(١) الوسائل باب (٢١) من أبواب صلاة الجنابة حديث ٣

(٢-٣-٤) الوسائل باب (٢٢) من أبواب صلاة الجنابة حديث ١-٢-٥

(٥) الوسائل باب (٢٢) من أبواب صلاة الجنابة حديث ٤

(٦) الوسائل باب (٢١) من أبواب صلاة الجنابة حديث ٥

والوقوف حتى ترفع الجنائزة، والصلاة في المواضع المعتادة، وتجوز في المساجد.

يخرج بها و لست على وضوء؛ فإن ذهبت أتوضأ فأتيتي الصلاة، أيجزيني أن أصلي عليها و أنا على غير وضوء؟ قال: تكون على طهر أحب إليّ<sup>١</sup> وليس فيها دلالة على اشتراط الضيق، فتأمل. و يظهر من ذلك عدم اشتراط الطهارة من الحبث بالطريق الأول، ومن التعليل أيضاً، وعدم انفكاك الحايض عنه غالباً، والأصل أيضاً يدل عليه.

و لا يظهر دليل أيضاً على اشتراط الستر، بل التعليل يدل على عدمه<sup>٢</sup> لعله التأسّي، والاحتياط، وكونها صلاة، أو الإجماع فتأمل.

قوله: «والوقوف - الخ» و هو قول الأصحاب مسنداً إلى رواية حفص بن غياث عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام كان إذا صلى على جنازة لم يبرح من مصلاه حتى يراها على أيدي الرجال<sup>٣</sup> و كذا استحباب الصلاة في المواضع المعتادة.

قوله: «وتجوز في المساجد» الظاهر أن المراد مع أمن التنويث. للأصل، وللأخبار الدالة على ذلك مثل صحيحة فضل بن عبد الملك قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل يصلي على الميت في المسجد؟ قال: نعم<sup>٤</sup>. ومثلها رواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام<sup>٥</sup>

نعم الظاهر هو الكراهة، لما رواه الجمهور عنه صلى الله عليه وآله من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له<sup>٦</sup>

و من طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن أبي بكر بن عيسى بن أحمد العنوي

(١) الوسائل باب (٢١) من أبواب صلاة الجنائزة حديث ٢-

(٢) أي قوله عليه السلام: إنما هو تنسيح وتلليل الخ يدل على عدم اشتراط الستر.

(٣) الوسائل باب (١١) من أبواب صلاة الجنائزة حديث ١-

(٤-٥) الوسائل باب (٣٠) من أبواب صلاة الجنائزة حديث ١٠ وديده

(٦) سنن ابن ماجه (٢٩) باب ما جاء في الصلاة على الجنائز في مسجد، حديث- ١٥١٧ ولفظ الحديث هكذا «عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من صلى على جنازة في المسجد صديس له شيء» أقول: وبخلافه حديث أظهر دلالة كما عن ابن ماجه وهو حديث- ١٥١٨ «عن عائشة، قالت: والله! ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد، فتأمل إذ لعله محمول على بيانه الجوار.

## ووقوف الامام عند وسط الرجل وصدر المرأة.

قال: كنت في المسجد وقد جرى مجازة فأردت أن أصلي عليها فجاء أبو الحسن الأول عليه السلام فوضع مرفقه في صدري فجعل يد فمني حتى أخرجني من المسجد. ثم قال: يا أبا بكر إن الجنائز لا يصلى عليها في المسجد<sup>١</sup> وللجمع بينها حملتا على الكراهة،

وقال المصنف في المنتهى: الأفضل الإتيان بها في المواضع المختصة بذلك المعتادة بها إلا بمكة، وقال أيضاً مكة كلها مسجد، فلو كرهت الصلاة في بعض مساجد ها لزم التعميم فيها أجمع. وهو خلاف الإجماع، وفيه تأمل واضح، فافهم. والظاهر عموم الكراهة لولا الإجماع،

ولعن دليل أفضلية المعتادة: إما التبرك لكثرة الصلاة فيها، وإما لأن السامع يموت يقصدها للصلاة عليه فيسهل الأمر ويكثر المصلون، وهو أمر مطلوب لرجاء استحباب الدعوة فيهم، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه<sup>٢</sup> وعن الصادق عليه السلام إذا مات المؤمن فحضر جنازته أربعون رجلاً من المؤمنين فقالوا: إنا لا نعمم منه إلا خيراً وأنت أعلم به منا، قال الله: قد أجزت شهادتكم وغفرت له ما علمت مما لا تعلمون<sup>٣</sup>

قوله: «ووقوف الامام - الخ» دليله بعد الاجماع المدعى في المنتهى. ما رواه عبدالله بن المغيرة عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام. من صلى على المرأة فلا يقوم في وسطها ويكون مقابلي صدرها وإذا صلى على الرجل فليقم في وسطه<sup>٤</sup> ومارواه جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: كن رسول الله صلى الله عليه وآله يقوم من الرجل بجبال السرة ومن

(١) الوسائل باب (٣٠) من ابواب صلاة الجنائز، حديث ٢ -

(٢) جامع احاديث الشيعة باب (٦) باب استحباب ايمان الناس بموت المسلم حديثاً نقلت عن العوالي.

(٣) الوسائل باب (٩٠) من ابواب النطق حديث ١ -

(٤) الوسائل باب (٢٧) من ابواب صلاة الجنائز حديث ١ -

ويجعل الرجل مما يليه، ثم العبد، ثم الحثي، ثم المرأة، ثم الصبي؛ ولو اتفقوا.

النساء من دون ذلك قبل الصدر<sup>١</sup> كآته لعدم الضحة، والإجماع حمى على الندب، ولكن حمل الشيخ في الاستبصار خبر أمير المؤمنين عليه السلام على ما روى في الكافي بإسناده عن موسى بن بكر عن أبي الحسن عليه السلام قال: إذا صليت على المرأة فقم عند رأسها، وإذا صليت على الرجل فقم عند صدره<sup>٢</sup> حيث قال: فلاينا في الخبر الأول، الأخير. أى خبر أمير المؤمنين لأن قوله: «يكون مما يلي صدرها» المعنى فيه: إذا كان قريباً من الرأس وقد يقرب عنه بآته يلي الصدر لقربه منه، وأتبعه بخبر جابر، فيفهم منه: أن المستحب عند الوقوف عند الرأس والقريب منه، والصدر والقريب من الوسط، والمشهور ما ذكره المصنف، وذكر رواية موسى بن بكر في التهذيب أيضاً، وأول الرأس بالصدر والصدر بالوسط، للمجاورة بقرينة خبر جابر كما هو المشهور، والتخير غير بعيد. وأدعى في المنتهى على استحباب الكيفية، الإجماع.

قوله: «ويجعل الرجل مما يليه - الخ» ويحتمل كون المراد بالصبي من يجب عليه الصلوة، فلا إشكال في البتة، ولكن قد يناقش في التأخر، ويرفع بالنص.

وإن أريد من يستحب عليه، يحىء الإشكال في البتة، وفي أجزاء أمر واحد في زمان واحد عن شخص واحد عن واجب وندب.

ولا يقاس بأسباب الطهارة الواجبة والمندوبة، ولا بحصول تحية المسجد بأداء الفريضة، ولا بالفصل الواجب والندب عند التداخل، لأن المطلوب هنا أمر كلي كما حققنا. فيما سبق بخلاف الصلاة على الطفل، فإن المطلوب هو المستحبة بخصوصها، إلا أن يقال هنا أيضاً بمثلها، فتأمل.

وأيضاً لا معنى للتبعية كما في مندوبات الصلاة والوضوء، مثل المضمضة والاستنشاق وغيرهما، لأنه لا معنى لاشتراط التبعية ثم الحصول بتبعية النقيض،

(١) الوسائل باب (٢٧) من أبواب صلاة الجنازة حديث - ٣

(٢) الوسائل باب (٢٧) من أبواب صلاة الجنازة حديث - ٢

## ونزع النعلين،

فالظاهر في الأمثلة الاكتفاء بسية الاصل بخلاف ما نحن فيه، إلا أن يقال بمثله هنا أيضاً، وهو بعيد.

مع أنا نقول ينبغي ملاحظة ذلك في الصلاة أيضاً، بأن ينوي الواجب لوجوبه و المدبوب لندبه، فلو ثبت النص فيما نحن فيه، فينبغي القول بعدم الاحتياج إلى النية حينئذ، أو كون المطلوب هو الأعم.

و الذي يدل على الترتيب ما رواه الشيخ مسنداً عن ابن بكير عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام في جنايز الرجال و الصبيان و النساء؟ قال: يضع النساء متايلى القبلة و الصبيان دونهن و الرجال دون ذلك و يقوم الإمام متايلى الرجال<sup>١</sup> وهو يفيد خلاف ما ذكره المصنف، وكأنه يريد بالصبيان من لم تحب عليهم الصلاة، وصرح في المنتهى بتأخير من لم يحب عليه الصلاة عن المرأة و تقديم من يحب عليها، و تحمل الرواية على من يجب، فتأمل.

و ذكر الشيخ اخبار كثيرة في ترتيب الرجال و النساء و العبد و الحر، و البعض يفيد تقديم الرجال إلى الإمام و البعض الآخر العكس، و ادعى في المنتهى الاجماع على استحباب الأول. إلا عن بعض العامة و حل اخبار الباقي على الجواز، و قال الشيخ بالتخير للاختلاف في الروايات، و قال: إن الترتيب مستحب فإنه لو لم يرتب لكنت الصلاة ماضية أيضاً، و استدلك عليه بصحيفة هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس بأن يقدم الرجل و تؤخر المرأة، و يؤخر الرجل و تقدم المرأة بمعنى في الصلاة على الميت<sup>٢</sup>

و ينبغي في الترتيب رعاية ستة الوقوف كما ذكر في الرواية: من جعل رأس المرأة عند ورك الرجل، وهو مؤيد لهاذا الإمام لرأس المرأة و الأخبار في ذلك كثيرة يفيد التدرج فتأمل. و هذا كله فيما إذا أراد أن يصلى على الجميع مرة واحدة. قوله: «ونزع النعلين» دليله قول الصادق عليه السلام على ماروى، لا يصلى

(١) الوسائل باب (٣٢) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٣

(٢) الوسائل باب (٣٢) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٦



## ورفع اليدين في كل تكبيرة

على الجنائزة بجذاء ولا بأس بالخف<sup>١</sup> و كأنه لعدم الصحة و الإجماع، حمل على الكراهة.

و ينبغي التحفي عن كل شيء حتى الخف كما اختاره في المعتبر على ما نقله الشارح، ولا ينافيه عدم البأس بالخف لأن الغرض من الكراهة التي في النعل. و كذا الوقوف على الخمرة على ما في بعض الرواية من وقوفه (ع) عليها في الصلاة على ابنه الصغير<sup>٢</sup> على ما مر، لما روي عنه (ع) من اغبرت قدمه في سبيل الله حرمه الله على الناس<sup>٣</sup> ولأنه موضع اتعاظ فتاسبه التذلل، ولا يخفى عموم الخبر و قد مرّت الإشارة إليه.

قوله: «ورفع اليدين في كل تكبيرة» أما تكبيرة الإحرام فوضع وفاق على ما نقله في الشرح: و أما غيرها ففيه الاختلاف لأختلاف الروايات.

والذي يدل على استحباب الرفع صحيحة عبد الرحمن بن العزمي (الثقة) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام على جنازة فكبر خمسا يرفع يديه في كل تكبيرة<sup>٤</sup> و رواية يونس قال: سألت الرضا عليه السلام قلت: جعلت فداك إن الناس يرفعون أيديهم في التكبير عن الميت في التكبيرة الأولى ولا يرفعون فيها بعد ذلك! فاقصر على التكبيرة الأولى كما يفعلون، أو أرفع يدي في كل تكبيرة؟ فقال: أرفع يدك في كل تكبيرة<sup>٥</sup> وكذا رواية محمد بن عبد الله بن خالد مولى بني الصبياء أنه صلى خلف جعفر بن محمد عليه السلام على جنازة فرآه يرفع يديه في كل تكبيرة<sup>٦</sup>

والذي يدل على عدم الاستحباب فهو مرسله غياث، و رواه غياث بن إبراهيم البتري أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام عن علي عليه السلام أنه كان لا يرفع يده

(١) الوسائل باب (٢٦) من أبواب صلاة الجنائز حديث ١ -

(٢) الوسائل باب (١٣) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٣ -

(٣) البخاري: كتاب الجمعة: باب الشئ إلى الجمعة.

(٤) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة الجنائز حديث ١ -

(٥) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٣ -

(٦) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٢ -

ولا يصلي عليه إلا بعد غسله وتكفينه، فإن فقد جمل في القبر وستر عورته ثم يصلي عليه

في الجنائز الأمرة واحدة يعني في التكبير<sup>١</sup> ورواية إسماعيل بن إسحاق بن أبان الوراق عن جعفر عن أبيه عليها السلام قال: كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يرفع يده في أول التكبير على الجنائز ثم لا يعود حتى ينصرف<sup>٢</sup> والأصل والاحتياط أيضاً.

ويرجع الأول بالكثرة، والصحة، والجمع. اذ لا منافاة بين الترك والاستحباب، بخلاف الثاني، فإن مرجع روايتي غياث واحد وهو البتري<sup>٣</sup>. وسند روايته إسماعيل أضعف<sup>٤</sup> لضعف سلمة بن الخطاب مع موافقتها لمذهب العامة، فتحمل على التقية.

قوله: «ولا يصلي عليه - الخ» قال في المنتهى: ولا يصلي على الميت إلا بعد تفسيكه وتكفينه، إلا أن يكون شهيداً، ولا نعلم فيه خلافاً لأن النبي (ص) هكذا فعل، وفعله بيان للواجب فكان واجباً. ولو صلى عليه قبل ذلك، لم يعتد بها، لأنه فعل غير مشروع، فيبقى في المهنة. فدلل المسئلة إجماع الأمة إن كان، والتأسي، وفعله بياناً.

ولا يفهم الاشتراط والبطلان بدونها، إلا أن يكون إجماع كما هو الظاهر مما سبق، أو يقال: ما فهم المشروعية إلا على هذا الوجه، فبدونه يبقى في المهنة، فلا فرق بين الناسي والجاهل والعامد.

ويمكن الاستدلال على المشروعية والصحة، لولا الإجماع، بعموم الأمر بالصلوة على الميت، وعدم التقييد بشيء والأمر يفيد الإجزاء. والإجماع غير ظاهر في الكل. وفي رواية عمار بن موسى في صلاة قوم على العريان وليس معهم فضل ثوب

(١) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٤

(٢) الوسائل باب (١٠) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٥

(٣) البتريه جزم الموحدة بالسكون، مرق من الزيدية. مجمع البحرين

(٤) سند الحديث كما في التهذيب هكذا على بن الحسين بن محبوب رحمه الله عن سعد بن عبد الله

ومحمد بن يحيى حميداً، من صحة بن الخطاب، قال: حدثني إسماعيل بن إسحاق بن أبي الوراق - الخ.

## ولوفات الصلاة عليه صلى على قبره يوماً وليلة.

يكفنون به، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: يحفر له ويوضع في لحده، ويوضع اللبن على عورته، فيستر عورته باللبن وبالحجر ثم يصلى عليه ثم يدفن، قلت: فلا يصلى عليه إذا دفن؟ فقال: لا يصلى على الميت بعد ما يدفن، ولا يصلى عليه وهو عريان حتى توارى عورته<sup>١</sup> - دلالة على اشتراط الستر للصلاة، وإشارة إلى تقديم الكفن. حيث قيد الصلاة بعد الستر بالحجر، بعدم وجدان فضل ثوب يكفن به.

ومثلها رواية محمد بن مسلم عن رجل من أهل الجزيرة<sup>٢</sup>

وفيها دلالة على عدم الصلاة بعد الدفن: ولو كان الميت لم يصل عليه، وزاد في الأخيرة، لوجاز ذلك لأحد لجاز لرسول الله صلى الله عليه وآله، فلا يصلى على المدفون ولا على العريان، وهما دليلان قوله «فان هقد» والظاهر أنه شرط على تقدير الامكان في الجملة: فلو تعذر بكل وجه سقط، فيصلّى عليه عرياناً، ثم يرسل في الماء. مثلاً مستقبلاً، مستقبلاً، لو أمكن، وإلا فيصلّى (فيخلى خ ل) كذلك. كذا قيل.

قوله: «ولوفات الصلاة - الخ» لادليل على هذا التحديد؛ ولا على ثلاثة أيام، وكذا إلى تغير الصورة. والذي يقتضيه النظر وجوب الصلاة على قبر ميت لم يصل عليه مادام الميت باقياً، ويصدق عليه الميت، بحيث لو كان على تلك الحالة خارجاً عن القبر يصلى عليه، للاستصحاب.

والا دلة الدالة على وجوبها، مثل قوله: «نعم» في صحيحة هشام المتقدمة<sup>٣</sup> ومثل قوله عليه السلام: صل على من مات من أهل القبلة وحماه على الله<sup>٤</sup> ومثل قوله صلى الله عليه وآله: «صلوا على المرجوم من أمي، لا تدعوا أحداً من أمي

(١) الوسائل باب (٣٦) من أبواب صلاة الجنائز حديث ١ - وصدر الحديث هكذا (عمار بن موسى) قال. قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول: في قوم كانوا في سفرهم يشنون على ساحل البحر، فاذا هم برجل ميت عريان قد لفظه البحر، وهم عراة، وليس لهم إلا إزار كيف يصلّون عليه وهو عريان، وليس معهم فصل ثوب يكفونه به؟ قال: يحفر - الخ.

(٢) الوسائل باب (٣٦) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٢ -

(٣) الوسائل باب (٣٧) من أبواب صلاة الجنائز حديث ١ -

(٤) الوسائل باب (٣٧) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٢ -

بلا صلاة<sup>١</sup>

والاجماع. و اشتراط الوجوب بما قبل التلفن غير ظاهر، ولا دليل عليه واضح، كما ستعلم.

و يؤيده صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا بأس أن يصلي الرجل على الميت بعد ما يدفن<sup>٢</sup> وما في رواية مالك مولى (الحكم - ثل) (الجهم - يب) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا فاتتك الصلاة على الميت حتي يدفن، فلا بأس بالصلاة عليه وقد دفن<sup>٣</sup> وقريب منها رواية أخرى<sup>٤</sup>

ولكن ليس ما يعتبر اسناده، إلا الأولى، إلا أنها ليست بصريحة في الوجوب. و إذا رفع المنع بها، تكون واجبة بما مر من الموجب، مع عدم المانع، إذ ليس إلا التلفن وهو غير مانع بها.

و أما ما يدل على عدم الوجوب فهو الأصل. و هو منهم بالدليل. و ظهور الأخبار في الصلاة على الميت قبل التلفن، فإن بعده ليس على الميت، بل على القبر، وقد يمنع ذلك، والسند قهراً<sup>٥</sup> والأخبار مثل ما في خبر يونس بن ظبيان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يصلى على قبر أو يقعد عليه، أو يبنى عليه<sup>٦</sup>

و يدفع بضعف السند، بأن يونس، قيل: كان يضع الحديث، ويفتره، مع عدم الصراحة في الصلاة على الميت الذي في القبر. و يحتمل الاختصاص بمن صلى عليه. و النهي للكرهية بالمعنى المشهور، فلا ينافي في الوجوب.

(١) الوسائل باب (٣٧) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٢-

(٢) الوسائل باب (١٨) من أبواب صلاة الجنائز حديث ١-

(٣) الوسائل باب (١٨) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٢-

(٤) الوسائل باب (١٨) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٣-

(٥) أي سند المنع، وهو إطلاقات الأدلة.

(٦) الوسائل باب (١٨) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٦- أو رده في موضعين في التهذيب و في

أحدهما عن أبي عبد الله عن أبيه.

وما في رواية عمار بن موسى «ولا يصلى عليه و هو مدفون»<sup>١</sup> والجواب مأمراً مع زيادة هنا، «أنه صلى عليه مقلوباً» فقد يكون تلك مجزية بعد ما حصل العلم بعد اللفن.

وما في الحديثين المتقدمين في الصلاة على العاري بعد وضعه في القبر وستر عورته «لا يصلى على الميت بعد ما يلفن» والجواب مأمراً.

والعمدة في الاستدلال حسنة محمد بن مسلم أوزرارة، قال: الصلاة على الميت بعدما يلفن، إنما هو الدعاء، قال: قلت: فالتجاسي لم يصلى عليه النبي (ص)؟ فقال: لا، إنما دعاء له<sup>٢</sup> والجواب عنها. إن في سندها تأملاً. لأن الشيخ رواه في الكتابين عن الصفار عن إبراهيم بن هاشم، عن نوح بن شعيب، عن حريز، عن محمد بن مسلم، أوزرارة. وما صحح طريقه إلى الصفار. ولو سلم أنه محمد بن الحسن الصفار الثقة وإن الطريق إليه صحيح كما هو الظاهر. فإن إبراهيم ما نص على توثيقه، وكذا نوح، بل قال في الخلاصة: ذكر أن الفضل بن شاذان قال: إنه فقيه، مع قول في حريز. والشك في محمد أوزرارة أيضاً مما يضعف الضبط، وقد يجعل مثله قادحاً، فعلم الشيخ في مثل قوله «عن الرضا على ما يعلم» في رواية قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز<sup>٣</sup> مع جزمه في رواية أخرى عن الكاظم عليه السلام: على أنه ما أسند إلى الإمام عليه السلام: مع احتمال الكراهة بالمعنى المشهور. فلا يدل على نفي الوجوب أيضاً، واحتمال الاختصاص بمن صلى عليه، وكونه بعيداً كما كان النبي صلى الله عليه وآله بالنسبة إلى النجاشي، والظاهر أنه كان ممن صلى عليه: على أنه روى أنه صلى عليه. وأول بأنه رأى جنازته وصلى عليه عن قرب<sup>٤</sup> فلم يكن صلاته عليه دعاء بعد اللفن.

ولا دلالة في فعل أبي عبدالله عليه السلام بالنسبة إلى عبدالله بن أعين. حيث

(١) الوسائل باب (١٦) من أبواب صلاة الجنائز حديث ١-

(٢) الوسائل باب (١٨) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٥-

(٣) الوسائل باب (٢) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٨- ونقل الحديث الآخر أيضاً و ديه.

(٤) الوسائل باب (١٨) من أبواب صلاة الجنائز حديث ١٠-

## ويكره تكرار الصلاة.

قال: ولكن نصلى عليه ههنا فرقع يديه يدعو واجتهد في الدعاء وترحم عليه<sup>١</sup> فإن هذا كان بعد اللّفن في مكّة. ومعلوم أنه صلى عليه. ويؤيد الوجوب الأخبار الدالة على عدم الصلاة على الميت مرتين كما ستسمع.

وبالجملة شغل اللّفة ظاهر، والخروج عن العدة والبراءة غير ظاهر بامر؛ فالاحتياط أيضاً يقتضيه.

والمصنف قال في المنتهى الأقوى عندي أن الصلاة بعد اللّفن ليست بواجبة، لأنّه بدفته خرج عن أهل الدنيا فيساوى البالي في قبره. ويؤيده ما رواه الشيخ، و ذكر الأخبار التي ذكرناها مما تدلّ على عدم الوجوب بعد اللّفن. والدليل الأول غير مسلم الكبرى. وقد عرفت حال الأخبار.

والجمع بينها بالحمل على مامرّ في الجواب من حل ما يدلّ على عدم الوجوب على من صلى عليه بعد اللّفن، أو الكراهة، أو بعد صيرورته تراباً — ممكن: فوجه الجمع ليس بمنعصر في الحمل على الجواز ونفي الوجوب. وكأنّه لما ذكرناه، اختار في المختلف الوجوب فتأمل.

قوله: «وبكره تكرار الصلاة» والروايات هنا أيضاً مختلفة، والذي يقتضيه النظر عدمه مطلقاً. لأنها واجبة كفاية فإذا فعلت سقطت عن الكلّ بلا خلاف، فلا بدّ لشروعيتها ندباً أو واجباً من دليل، وليس هنا دليل صالح لذلك كما ستعرف وعلى تقدير الفعل، لا معنى للوجوب. إذ لا وجوب إجماعاً، ولا للندب لعدم القائل به على الظاهر، اللهم إلا أن يقول به المجوز.

والكراهة بالمعنى الحقيقي معلوم الانتفاء، فما بقي إلا التحريم. ولمثل هذا قيل بتحريم تكرار سائر الصلوات، وهو مؤيد هنا. إلا أن يكون الأولى مشتملة على نقص فتعاد للفضل، والاحتياط:

(١) الوسائل باب (١٨) من أبواب صلاة الجنائز حديث —: ولفظ الحديث هكذا «عن جعفر بن

عيسى قال: قدم أبو عبد الله عليه السلام مكة فسا لى عن عبد الله بن عيينة قلت: مات، قال: مات؟ قلت: نعم،

قال: فاطلق به إلى قبره حتى صلى عليه، قلت: نعم، فقال: لا ولكن نصلى عليه ههنا، فرقع يديه يدعو واجتهد في

الدعاء وترحم عليه».

ومما يؤيد ما قلناه رواية إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على جنازة فلماً فرغ جاء قوم فقالوا يا رسول الله فاتتنا الصلاة عليها؟ فقال: إن الجنازة لا يصلّى عليها مرتين ادعوا له وقولوا خيراً<sup>١</sup> ومثله رواية وهب بن وهب<sup>٢</sup> وإن كان وهب ضعيفاً: إلا أنها مؤيدة، وكذا لا يضر عدم النص بتوثيق غياث بن كلوب، وفتحية إسحاق في الأولى<sup>٣</sup> ولا معنى لحملها على الكراهة بمعنى أقلية الثواب بالنسبة إلى الصلاة على الميت الذي لم يصل عليه، إذ لا معنى لنهي النبي (ص) عن عبادة تقويتها لقلة ثوابها وكثرة ثواب غيرها مع فوته.

وإن أريد المعنى الحقيقي الأصولي، فقليل ذلك لا يكون في العبادات، ويلزم التحريم باعتماد فعلها واجباً أو ندباً وبقصد الثواب مع العلم بعدمه شرعاً، ومع ذلك مانريد من التني والمنع إلا هذا فنقول بها.

والذي يدل على الجواز حسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كبر أمير المؤمنين على سهل بن حنيف وكان بدرتاً خمس تكبيرات، ثم مشى ساعة ثم وضعه وكبر عليه خمسة أخرى، فصنع به ذلك حتى كبر عليه خمساً وعشرين تكبيرة<sup>٤</sup> وما في رواية جابر، فلم يجزى قوم إلا قال (ص) لهم صلوا عليها<sup>٥</sup>

وحل الشيخ الأولين على الكراهة لهاتين الروايتين<sup>٦</sup> ولا معنى له على الظاهر لما عرفت ولأنه لا معنى لفعله عليه السلام خمس مرات ما هو مكروه، وكذا الأمر به عنه، ولهذا خص الكراهة بغير الإمام الذي يريد أن يعيد للقوم، وبمن (صلى) مع

(٢١) الوسائل باب (٦) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٢٣-٢٤

(٣) سند الحديث كما في التهذيب هكذا «عن ابن الحسين، عن سعد بن عبد الله، عن الحسن بن موسى، عن غياث بن كلوب بن غيث البجلي، عن إسحاق بن عمار»

(١) الوسائل باب (٦) من أبواب صلاة الجنازة حديث ١

(٥) الوسائل باب (٦) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٢٢ ولفظ الحديث «إن رسول الله صلى الله عليه وآله خرج على جنازة امرأة من بني النجار، صلى عليها، فوجد الخمرة لم يكتوا، فوضعوا الجنازة، فلم يجزى قوم إلا قال لهم صلوا عليها»

(٦) يعني حل روليني إسحاق ووهب على الكراهة لروليني الحلبي وجابر

وأولى الناس بها أولاهم بالميراث.

ورود التهي بالنسبة إلى من لم يصل أصلاً، ولكن حيثئذ ما يبقى دليل يدل على الجواز بالنسبة إلى من صلى.

إلا أن يقال: الصلاة خير موضوع، ووقوع الأمر بها مطلقاً وزيادة الدعاء. والخبر على تقدير تسليم صحتة، فهو في الصلاة الحقيقية المتعارفة، والأمر لا يدل على التكرار بل يدل على الإجزاء والخروج عن المهلة بمرة واحدة فالزائد يحتاج إلى الدليل فتأمل، والدعاء غير الصلاة ولا نزاع فيه. ولهذا يحمل ما ورد في الصلاة بعد أن صلى عليه على الدعاء وقد كان في الأخبار المتقدمه إشارة إليه فافهم.

و أما حكاية فعل أمير المؤمنين عليه السلام فقد يكون من خواصه بالنسبة إلى مثل سهل بن حنيف، ولهذا ما نقل في غيره، وروي في هذه الصلاة عن جعفر (ع) أنه بدرى عقبى أحدي وكان من النقباء الذين احتارهم رسول الله صلى الله عليه وآله ومن الاثنى عشر وكان له خمس مناقب فصلّى عليه لكل منقبة صلاة<sup>١</sup> وبالجملة هذه لا تصلح دليلاً على جواز الإعادة على الميت سيما من صلى عليه أولاً ولا يكون إماماً، نعم لا يبعد جعلها دليلاً على الإعادة للإمام لمن لم يصل على الميت مع وجود المناقب. وجعل مطلق الأمر دليلاً أولى منها. فتأمل.

قوله: «وأولى الناس بها أولاهم بالميراث» قيل معناه: أن الوارث أولى من غيره، و أما الورثة فالبعض أولى من البعض بالتفصيل الذي سنذكره، في قوله: والأب أولى — الخ.

قال في المنتهى: وأحق الناس بالصلاة عليه أولاهم بالميراث. قاله علماؤنا، لأنه أولى بما له فكذا بالصلاة عليه، ولقوله تعالى «و أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض»<sup>٢</sup> ولمرسلة ابن أبي عمير في الحسن عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله قال: يصلى على الجنائز أولى الناس بها أو يأمر من يحب<sup>٣</sup>

(١) الوسائل باب (٦) من أبواب صلاة الجنائز حديث ١٨—

(٢) الانفال: ٧٥

(٣) الوسائل باب (٢٣) من أبواب صلاة الجنائز حديث ١—٢



والأب أولى من الابن، والولد لمن الجَد.

و الأول قياس ضعيف، و دلالة الثاني على المطلوب غير واضح، و الثالث مرسل، و إن كان عن ابن أبي عمير، وفيه إجمال أيضاً من جهة عدم ظهور معنى الأولوية بالجنابة، فإن كان المراد به الوارث كما هو الظاهر فلا يفهم تقديم بعض الورثة على البعض، و من جهة أن المنع المستفاد منه هل هو عن مطلق الصلاة أو الإمامة فقط، أو الجماعة إماماً و مأموماً، والأوسط هو الظاهر من قوله يصلى أو يأمر، فإن المراد ليس صلاته وحده، بل الإمامة على الظاهر، وكذا يأمر من يحب، و لهذا قال به الشيخ على (ره) وبالجملة الحكم بعدم جوازها مطلقاً - أوجاعة، إلا بإذن الولي سيما مع جهله، بهذه الرواية فقط مع الأوامر العامة في الصلاة على الأموات، و عدم نقل الاستيذان عن الخلف (السلف خ ل) و الأصل الدال على العدم مع الصعوبة في الجملة - لا يخلو من صعوبة، إلا أن يكون اتفاقاً، ويكون ساقطاً مع عدم حضور الولي أو عدمه، أو كونه صغيراً أو يكون للحاكم و العدول، و الكل لا يخلو عن شيء، إذ لا دليل يعتد به.

و يحتمل في الرواية كون المراد أولوية ذلك، لا الوجوب، فينبغي أن يترك الغير للولي، و التعمد بإذنه، و ينبغي له التعمد أيضاً، الله يعلم، و الاحتياط حسن.

قوله: «والأب أولى من الابن - الخ» الظاهر أن دليله الاجماع: قال في المنتهى: لا خلاف في أن الأب أولى من غيره من الأقارب عدا الابن، فإن مالك يقدمه على الأب<sup>١</sup> و أنه أشفق فدعاؤه لقرب إلى الإجابة.

والظاهر أن الزوج أولى عند الأصحاب من كل أحد حتى من الأب على ما يأتي.

ولا ولاية للأُم على ما قاله في المنتهى بل لمطلق النساء مع الرجال و إن كانوا أبعد منها، و لما لم يكن الخلاف إلا في الابن خص بالذكر.

(١) ما وجدناه من عبارة المنتهى هكذا (اذجاع الأب والولدفان الأب أول قاله الشيخ و به قال

أكثر الفقهاء و قال مالك الابن أول انتهى)

والأخ من الابوين أولى ممن يتقرب بأحدهما.

و كأن دليل أولوية الولد من الجد أيضاً الإجماع، حيث ما نقل الخلاف إلا من الجمهور.

والأولوية بالإرث فيدلُّ عليها المرسلة المتقدمة. وكذا دليل أولوية الأخ من الأبوين. من الأخ من أحدهما الإجماع، وكثرة النصيب، وكثرة القرب، وقال في المنتهى: والأخ من الأب أولى من الأخ من الأم. لكثرة النصيب، ولأن الأم لأولية لها فن يتقرب بها بالطريق الأولى، وفي الدليل الثاني تأمل، الظاهر أن مراده إذا كان مع الأخ من الأب، والاستدلال بنفي الولاية من الأم، إن تمّ لدك على الأعم من ذلك وليس بحيد لثبوت الولاية له إذا لم يكن الأولى منه.

وقال أيضاً: قال الشيخ: الأخ من الأم أولى من العم، ثم العم أولى من الخال، ثم الخال أولى من ابن العم وابن العم أولى من ابن الخال، وبالجملة من كان أولى بالميراث كان أولى بانصلا عليه.

يلزم على قوله ره: ان العم من الطرفين أولى من العم من أحدهما وكذا الخال، ولو اجتمع ابن عم لأحدهما وأخ لأم كان الأخ من الأم على قوله ره أولى من الآخر وهو احد قولي الشافعي وفيه تأمل «اذلا محذور في اللازم، نعم يلزم أولوية ابن العم من الطرفين من العم من أحدهما.

وقال أيضاً: ولزم يوجد أحد الأقارب. كانت الولاية للمعتق لقوله عليه السلام الولاء لحمه كلحمة النسب<sup>١</sup> فلو فقد المعتق فلاولاده، فإن فقدوا فلالإمام، وقال الشارح: فليضامن الجريرة، فإن فقد فوليه الحاكم، ثم عدول المسلمين والدليل غير واضح للمعتق، وهو مامر، والامام كأن دليله كونه وارثاً وكونه أولى بالمؤمنين لانه مثل النبي صلى الله عليه وآله.

واما دليل الضامن فيمكن كونه وارثاً والحاكم فلائه بمنزلة الامام ونائب له، والعدول، فانهم قاتمون مقامه في الجملة، وبالجملة دليل الكل غير واضح، و تخصيص الأدلة والمنع عن الصلاة إلا بإذنه بأمثالها مشكل، ويحتاج إلى دليل أقوى

## والزَّوجُ أُولَى مِنْ كُلِّ أَحَدٍ.

من ذلك.

وقال الشارح: وفي المنتهى أيضاً: إِنَّ الْجَدَّ لِلأَبِ أُولَى مِنَ الأَخِ وَالْوَجْهَ غَيْرِ وَاضِحٍ مَعَ التَّسَاوِي فِي المِيرَاثِ، وَيُمْكِنُ كَوْنُهُ أَصْلًا لَهُ وَإِنْ دَعَاَهُ أَسْرَعُ إِجَابَةً قَالَهُ فِي الْمُنْتَهَى.

وقال أيضاً هذا الترتيب بعضه مبني على الارث وعدمه، وبعضه على كثرة الشفقة أو التوكيد، أو كثرة النصيب كالعمِّ، والعمل بهذا الوضع هو المشهور، وليس في الحاكم والعدول شيء مما ذكره، والشهرة ما تعرفها، وهو أعرف.

قوله: «وَالزَّوْجُ أُولَى مِنْ كُلِّ أَحَدٍ» دليله ما روى عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الزَّوْجُ أَحَقُّ بِأَمْرَاتِهِ حَتَّى يَضَعَهَا فِي قَبْرِهَا<sup>١</sup> وَعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الْمَرْأَةُ تَمُوتُ مِنْ أَحَقِّ النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا؟ قال: زَوْجُهَا. قلت: الزَّوْجُ أَحَقُّ مِنَ الأَبِ وَالْوَلَدِ وَالْأَخِ؟ قال: نَعَمْ، وَيُفْسَلُهَا<sup>٢</sup> وَلَيْسَتْا بِصَحِيحَتَيْنِ، لِإِسْحَاقَ وَسَهْلَ بْنِ زِيَادٍ وَغَيْرِهِمَا فِي الْأُولَى: وَلِقَاسِمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ الْوَاقِظِيِّ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي حَزْزَةَ وَهُوَ مُشْتَرَكٌ، وَكَذَا أَبُو بَصِيرٍ، بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْبَطَانِيُّ<sup>٣</sup>، وَأَبُو بَصِيرٍ، هُوَ يَحْيَى بْنُ الْقَاسِمِ: لِأَنَّ الْبَطَانِيَّ قَائِدَهُ، وَهُمَا وَاقِفَتَانِ<sup>٤</sup> لَكِنْ ذَلِكَ هُوَ الْمَشْهُورُ، بَلِ الْخِلَافُ غَيْرُ وَاضِحٍ.

ولذا حمل الشيخ رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة على المرأة الزَّوْجَ أَحَقُّ بِهَا أَوِ الْأَخُ؟ قال: الْأَخُ<sup>٥</sup> وفيه محسن بن أحمد وهو مجهول وأبان بن عثمان<sup>٦</sup>: وَالْمَتْنُ أَيْضًا يَحْتَاجُ إِلَى التَّقْيِيدِ، بِعَدَمِ حُضُورِ مَنْ هُوَ أُولَى مِنَ الْأَخِ مِثْلَ الأَبِ وَالْإِبنِ، وَرواية حفص بن البختري عن أبي عبد الله

(٢٠١) الوسائل باب (٢٤) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٣-٢

(٢) سند الحديث كما في الكافي التهذيب هكذا «عن سهل بن زياد، عن محمد بن أوردة، عن علي بن مسرور، عن إسحاق بن عمار»

(٤) سند الحديث كما في الكافي هكذا «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير»

(٥) الوسائل باب (٢٤) من أبواب صلاة الجنازة حديث ٥-

(٦) سند الحديث كما في الكافي هكذا «عن أحمد، عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله»

عليه السلام في المرأة تموت و معها أخوها و زوجها أيهما يصلى عليها؟ فقال:  
أحواها أحق بالصلاة عليها -<sup>١</sup>على التقيّة. ولولا ذلك، لأمكن القول بالتخيير، بل  
بأولوية الأخ، لأنّ الرواية الثانية صحيحة على الظاهر.

والظاهر التعميم في الزوج، فلا فرق بين المستمتع بها والدائمة ولا بين الحرّة و  
الأمّة: لإطلاق النصّ، فيكون الزوج أولى من سيد المملوكة، وفيه تأمل، لاحتمال  
أولوية السيّد لعموم دليل أولوية السيّد، و لزوج أيضاً فلا فرق بين الحر و  
العبد.

وأما الحكم في الزوجة: فهل هي أولى بالصلاة على زوجها؟ فالأصل يقتضي  
العدم، مع عدم الدليل: لأنّ الدليل المذكور مخصوص بالزوج وهو ظاهر: وعموم  
وجوب الصلاة على الميت. يدفع ولايتها و إن قلنا بولايتها في الغسل و كذا دليل  
ولاية غيرها: فذهب البعض بأنها أولى كما نقله الشارح، على التأمل، والظاهر  
العدم.

و أعلم أنّ ظاهر أدلة الأولوية، يقتضي أولوية الولي من الموصي بالصلاة له،  
واختاره المصنّف في المنتهى، وهو هل التأمل لعدم صراحة الأدلّة، وعموم أدلة  
وجوب العمل بالوصيّة، فينبغي اختياره: إذ قد يكون الموصي اختاره لاستجابة  
دموته وصلاحه، فيبعد عدم ذلك له وجعله معزولاً ومحروماً عن ذلك.

وأيضاً قال المصنّف<sup>٢</sup> يشترط في تقديم الولي أنصافه بشرايط الامامة المتقدّمة، و  
هو اتفاق علمائنا، ولولم يكن متصفاً قدم غيره.

فيفهم منه اشتراط العدالة في الإمام هنا أيضاً، وثبوت الولاية مع عدم  
الاتصاف أيضاً، وهما محلاً للتأمل: إذ لا دليل على الاشتراط هنا. مع أنّه لا يتحمل  
شيئاً، وليس إلّا التقدم صورة، إلّا أن يكون إجماعاً كما قال؛ وأيضاً المفهوم من

(١) الوسائل باب (٢٤) من أبواب صلاة الجنائز حديث ٤

(٢) قال في المنتهى: لا يؤم الولي الا مع استكمال شرائط الامامة السابقة في باب الجماعة، وهو اتفاق

علمائنا، ولولم يكن بالشرائط قدم غيره - انتهى.

## والذكر من الأنثى، والحرم من العبد.

الخبر<sup>١</sup> التخيير بين الصلاة وتهديم من يحب، فهو أعم من المصنف وغيره؛ وعلى تقدير اشتراط العدالة في تهنئه، يفيد اشتراطها للتهديم أيضاً. فتأمل.

قوله: «والذكر من الأنثى - الخ» قال في المنتهى الحرأولى من العبد، وإن كان الحر بعيداً والعبد أقرب، لأن العبد لا ولاية له في نفسه ففي غيره أولى، ولا نعلم فيه خلافاً، والبالغ أولى من الصبي لذلك، والرجل أولى من المرأة، كل ذلك لا اختلاف فيه.

فالظاهر منه عدم أولوية العبد من سيد زوجته: وإن الصبي والمرأة لا ولاية لهما، على تقدير وجود البالغ والرجل، وإن كانا بعيدين وهما قريبان وإن ذلك متلاخلاف فيه: وظاهر الخبر المتقدم الذي يفيد التخيير<sup>٢</sup> مؤيد في الصبي.

فتعبد الشارح، قول المصنف هنا. مع عمومه - بقوله «من الأولياء المتعبدين في طبقة واحدة» وكذا قوله: «لو كان الذكر ناقصاً» بصغر أوجنون، ففي انتقال الولاية إلى الأنثى من طبقته أم إلى وليه، نظراً من أنه في حكم المعدوم بالنسبة إلى الولاية؛ ومن عموم الآية. فليكن الولاية له يتصرف فيها وليه، ولو لم يكن في طبقته مكلف. ففي انتقال الولاية إلى الأبعد. أو إلى وليه، الوجهان. واستقر في الذكرى الانتقال إلى الأنثى في المسئلة الأولى، وتوقف في الثانية. ولو كان غائباً فالوجهان. ويمكن سقوط اعتباره مطلقاً - محل<sup>٣</sup> التأمل، للدليل المذكور في المنتهى؛ وللاجماع المفهوم منه، وعدم دلالة الآية؛ وظهور الخبر في أن الولاية للمصلي ولن له رأى. وعدم ثبوت الولاية في مثلها؛ وللأصل؛ ولمنعهم الولاية للموصي له بها، فيبعد ثبوتها بقول الموصي لوصي الطفل. أنت وصي أولادي مثلاً، فالإنتقال، إلى الأنثى قريب كما نقله عن الذكرى.

ولا ينبغي التوقف في الثانية.

(١) الوسائل باب (٢٣) من أبواب صلاة الجنائز حديث - ٢٥١

(٢) تقدم آنفاً وفيه «يصل على الجنائز لولي الناس بها أو يأمر من يحب»

(٣) إلى هنا كلام الشارح في رومن الجنان.

(٤) قوله: (محل التأمل) خير قوله: (فتعبد الشارح)

## والافقه اولى،

والظاهر السقوط في الغائب، ولا يجيب الوجهان، بعينها فيه، فقوله (ويمكن سقوط اعتباره مطلقاً) قريب.

قال الشارح «و يتعين الثاني إذالم يكن أهلاً للأمامة، فلو لم يقدم أحداً ولم يتقدم مع اهليته. سقط اعتباره لأن الجماعة أمر مهم مطلوب ولا تسقط با متناعه من الإذن، بل يصلى الحاكم، أو يأذن إن كان موجوداً، والاقدم عدول المسلمين من يختارونه — انتهى»

و إذا ثبت له الولاية، فاسقاطها بأن الجماعة أمر مطلوب مشكل<sup>١</sup>؛ وعلى تقدير السقوط، فالثبوت للحاكم غير ظاهر، وأخفى منه ثبوتها للعدول، لأننا مانعرف له دليلاً أصلاً.

ثم قال: «و اعلم ان ظاهر الأصحاب أن إذن الولي أنما يتوقف عليها الجماعة، لأصل الصلاة: لوجوبها على الكفاية، فلا ينافى برأي أحد من المكلفين، فلو صلوا فرادى بغير إذن أجزاء ويمكن أن يقال: لامتنافاة بين الولاية وعدم المباشرة، فإن المراد بها سلطنته في ذلك واستحقاقه لأن يفعل الفعل بإذنه وإن لم يصلح للإمامة، وقد تقلم مثله في ولاية الذكر على الانثى في التفصيل مع عدم امكان مباشرته انتهى»

و الظاهر ان في العبارة غلطاً<sup>١</sup> والظاهر ما ذكره، من كون الموقوف على اذن الولي الجماعة. لأصل الصلاة، وان كان الدليل المذكور لا يحظر عن شيء، بل لولا الاجماع لكنا نقول بأولوية اذنه في الجماعة لا بتوقفها عليه.

قوله: «والافقه اولى» الظاهر ان مراده: اذا اجتمع الاولياء في مرتبة واحدة و يكونون متساوية، فالاولى ان يتركوا له التقدم، وايضاله الاولى التقدم وعدم التفويض الى الغير، ولا يبعد كون المراد اولوية تقديم الافقه للولي اذا اراد التقديم مطلقاً.

والمراد بالفقه، هوفقه صلاة الميت على الظاهر، و دليله: افضليته، وأولوية

(١) وحسن العبارة ان يقال: ان الجماعة يتوقف على اذن الولي لأصل الصلاة

فان لم يكن بالشرايط استتاب من يريد.

تقديم الافضل واضح، ولا يبعد كونه اقرب الى الاستجابة: لزيادة علمه.  
والمصنف في المنتهى اختار تقديم الاقرء كما في ساير الصلوات، قال: (ولو  
تساوى الاولياء كالاخوة والاولاد و العمومة قدم الاقرء، فالافقه، فالاسن، قاله  
الشيخ. وللشافعى قولان: احدهما تقديم الأسن، وعن احمد روايتان لنا عموم قوله  
عليه السلام (يؤمكم اقرثكم لكتاب الله<sup>(١)</sup>) ولان العلم ارجح من السن، و  
قد رجع الشارح في الصلاة الحقيقية وقدمه هنا ايضا للخبر، وليس بعيد، لان  
صفات القراءة معتبرة في الادعية والتكبيرات ايضا و ان كان المتبادر من الخبر  
هو الاول، فتأمل.

ثم قال الشارح ايضا، ولو تساوى اقرى الصفات اقرع بينهم كما في الفرائض.  
وقيل المراد بالاسن: هو الاسن في الاسلام، فتأمل:

و يحتمل عدم سقوط ولاية المرجوح، سيما مع اتصافه بالشرايط، فيكون التقديم  
والاولوية مستحبة، ويحتمله، سيما مع عدم اتصافه بها، وما رايت في كلامهم ما  
يكون صريحا فيه، و الظاهر الثانى، و عموم ادلتهم يقتضى الاول مع قولهم بانه  
لا يشترط في الولاية الاستحقاق.

والعجب ان المصنف ما ذكر باقى الاسباب المرجحة، ولا يبعد اتيان جميع ما ذكر  
في الجماعة هنا، وسيجىء، ويكون الاكتفاء لذلك.

قوله: «فان لم يكن بالشرايط - الخ» الظاهر ان مراده الاشارة الى عدم  
سقوط الولاية و عدم وجوب تعيين شخص عليه، بل له الولاية مع عدم الشرايط و  
التخير فيمن يريد الا ان الاولى له اختيار الراجح مثل الافقه بعد الاتصاف  
بالشرايط، فما لفهم ما اشار اليه الشارح بقوله: واعلم. انه يستفاد من قول المصنف  
- انه يقتضى الافقه، ثم قوله، ولو لم يكن الولي بالشرايط المجوزة للامامة استتاب من  
يريد - ان الافقه مقدم، و ان لم يكن عدلا، ولا وجه له الخ.

(١) سنن أبي داود. باب من احق بالامامة، حديث (٥٨٢-٥٩٠) وفيه الحديث من ابى  
مسعود البدرى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يؤم اقرؤهم لكتاب الله اه) وفي الوسائل  
كتاب الصلاة باب (٢٨) من أبواب صلاة الجماعة حديث - ١.

وليس لأحد التقدم بدون اذنه  
وامام الاصل اولى.

واكده بقوله: وليس لاحد التقدم بدون اذنه دفعا لتوهم. انه اذا لم يتصف  
يتقدم كل من اراد كمايتوهم على مامر، فتأمل.  
قوله: «وامام الاصل اولى» يحتمل ان يكون من كل احد حتى من الولي  
فلايتوقف على اذنه، لانه قائم مقام النبي (ص) وهو اولى بالمؤمنين من انفسهم<sup>١</sup>  
ولما رواه (في زيادات التهذيب) السكوني عن جعفر عن ابيه عن آبائه عليهم  
السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام، اذا حضر سلطان من سلطان الله جنازة  
فهو احق بالصلاة عليها. ان قدمه ولي الميت والا فهو غاصب<sup>٢</sup> بان يكون (هو)  
راجعا الى الولي، لا لسلطان، فيكون الاذن عليه واجبا، حاصله عدم التوقف على  
الاذن، ووجوبه عليه على تقدير الاستيذان.  
ويؤيده رواية طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا حضر الامام  
الجنازة فهو احق الناس بالصلاة عليها<sup>٣</sup>  
والروايتان ضعيفتان سيما الاولى، فان فيها التوفى و السكوني<sup>٤</sup> وفي الثانية  
طلحة و هو بترى، وقيل عامي<sup>٥</sup> مع ان الظاهر تقييد الثانية ايضا، لحمل المطلق  
على المقيد، و الاولى ظاهرة في اشتراط اولوية الامام بتقديم الولي، والتاويل بعيد،  
و يكون المعنى اولويته على تقدير اختيار الولي، و يكون ضمير (فهو غاصب) راجعا  
اليه، فهو يكون مثل غيره، او يكون ذلك واجبا على الولي فيكون مشروطا الا ان  
الشرط واجب، والظاهر انه يؤل الى ما قلناه أولا.  
الا ان يقال بعدم جواز تقديم الامام على تقدير فعله الحرام بتركه الاذن، او ان

(١) الاحزاب ٦٠ اقتباس من الآية

(٢) الوسائل باب (٢٣) من ابواب صلاة الجنازة حديث ٤—

(٣) الوسائل باب (٢٣) من ابواب صلاة الجنازة حديث ٢—

(٤) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (محمد بن احمد بن يحيى، عن ابراهيم بن هاشم، عن

السوفى، عن السكوني)

(٥) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (علي بن ابراهيم عن ابيه، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد)



والهاشمي أولى من غيره مع الشرايط ان قدمه الولي. ويستحب له تقديمه  
ولو امت المرثة النساء، والعماري مثله وقف في الصف،  
وغيرهم يتقدم وان كان المؤتم واحداً أو يتفرد الحائض بصف.

الاولى للولي تقديمه حتى على نفسه، والى الثاني اشار في المنتهى، قال: امام الاصل  
احق بالصلاة على الميت ان قدمه الولي، ويجب عليه تقديمه، لقوله تعالى النبي أولى  
بالمؤمنين من انفسهم، و الامام يثبت له ما ثبت للنبي (ص) من الولاية الخ، و  
ظاهر الرواية هو الاول. واذا حضر عليه السلام فهو اعرف بماله.

قوله: «والهاشمي أولى من غيره - الخ» ظاهر العبارة اولويته من كل احد  
غير الامام، بمعنى انه يتقدم على تقدير كونه ولياً و يترك له الباقي.  
او يختاره الولي على غيره مطلقاً وان كان غيره اقله واسن وافره واقدم هجرة،  
واصبح وغير ذلك من المرجحات.

و يحتمل التقديم على تقدير التساوى في باقي المرجحات، وقال في الشرح: قال  
في الذكرى لم اتقف على مستنده، و يحتمل كونه اكراماً لرسول الله صلى الله عليه  
وآله، ولقوله (ص) قدموا قريشاً ولا تقدموها<sup>١</sup> وطعن فيه في الذكرى بانه غير مثبت  
في رواياتنا، وبانه اعم من المدعى. ولا يضر، لانه في المندوبات، ولانه يفيد المطلوب  
ولا يضر دلالة على غيره ايضاً فيخصص بغيره.

قوله: «ولو اتمت المرثة النساء - الخ» دليله رواية زرارة عن ابي جعفر عليه  
السلام، قال: قلت له: المرثة تؤم النساء؟ قال لا، الاعلى الميت اذا لم يكن احد  
اولى منها تقوم وسطهن في الصف معهن فتكبر ويكبرن<sup>٢</sup>

و اما في العماري: فقال الشارح: الدليل عدم ظهور العمرة، ويفهم من العبارة  
انهم لا يجلسون، كاليومية كانه بناء على عدم دليل عليه، وعلى ان الستر غير شرط في  
صلاة الجنائزة كما صرح به المصنف، وقد اشترت اليه فيما سبق.

قوله: «وغيرهم - الخ» الجمع. باعتبار كثرة الموارد او باعتبار تغليب

(١) الجامع الصغير للسيوطي ج ٢ حرف القاف، وتام الحديث (ولولا ان تبطر قريش لأحبرتها)،

عند الله

(٢) الوسائل باب (٢٥) من ابواب صلاة الجنائزة حديث - ١

ولوفات عن المأموم بعض التكبيرات اتم بعد فراغ الامام ولاء وان رفعت

النساء. دليله رواية اليسع بن عبدالله القمي. قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلي على جنازة وحده؟ قال: نعم، قلت: فاثنتان يصليان عليها؟ قال: نعم، ولكن يقوم الاخر خلف الاخر ولا يقوم بجنبه<sup>١</sup> واما دليل انفراد الحائض فقد تقدم.

قوله: «ولوفات عن المأموم — الخ» دليل اتمام التكبير ولاء من غير دعاء صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال: اذا ادرك الرجل التكبيرة او التكبيرتين من الصلاة على الميت، فليقض ما بقى متابعا<sup>٢</sup>

وينبغي حملها على ضيق الوقت و خوف الخروج عن سمت القبلة او على عدم الفصل بالزيادة على اقل ما يجزى من الدعاء او على عدم وجوب الدعاء فهي مؤيدة لعدمه فانه يبعد سقوط الادعية على تقدير القول بالوجوب، مع انها المقصود من الصلاة عليه ظاهرا.

وفي رواية اخرى عدم القضاء بالتكبير<sup>٣</sup> حملها الشيخ على القضاء مع الدعاء، وهو بعيد.

ويمكن حملها على ابتداء صلاة، او بعد فوت وقت ما بقى بان خرج عن سمت القبلة، وغيرها، مع عدم الصحة، والوحدة، فلا يمارض الصحيحة، وغيرها من الاخبار الكثيرة المذكورة في محلها. و دليل الثبوت ولو بعدم رفع الجنازة ووضعها في القبر. ما رواه رجل عن ابي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: في الرجل يدرك مع الامام في الجنازة تكبيرة او تكبيرتين؟ فقال: يتم التكبير وهو يمشی معها، فاذا لم يدرك التكبير كبر عند القبر، فان كان ادركهم وقد دفن كبر على القبر<sup>٤</sup>

(١) الوسائل باب (٢٨) من ابواب صلاة الجنازة حديث ١—

(٢) الوسائل باب (١٧) من ابواب صلاة الجنازة حديث ١—

(٣) الوسائل باب (١٧) من ابواب صلاة الجنازة حديث ٦— ولفظ الحديث هكذا «عن ابي عبدالله عليه السلام عن ابيه ان عيا عليه السلام كان يقول: لا يقضى ماسبق من تكبير الجنازة» قال الشيخ اي لا يقضى كما كان يبتدئ. من الفصل بينها بالدعاء. وانما يقضى متابعا.

(٤) الوسائل باب (١٧) من ابواب صلاة الجنازة حديث ٥—

و يستحب إعادة ما سبق به على الإمام

ولو حضرت جنازة في الاثناء قطع واستأنف واحدة عليها، او اتم واستأنف على الاخرى.

قال الشارح: قال في الذكرى: وهذا يشتر بالاشتغال بالدعاء، اذ مع الولا لا يبلغ الحال الى الدفن، وهو حسن، ولكن يجب تقييده بما لو كان مشيهم لا يخرج عن سمت القبلة ولا يضيوت به شرط الصلاة من البعد، و الاتعين موالاة التكبير فتأمل.

و اما دليل قوله: «ويستحب الخ» فكانه القياس على الحاضرة اذا سبقه بركوع او نحوه نسيانا، او ظانا، ليدرك فضيلة الجماعة، قال في الشرح: ولو كان متعمداً ففي الاعادة اشكال. (من ان التكبير ركن الخ) وليس كونه ركناً بهذا المعنى واضحاً، فتأمل.

قوله: «ولو حضرت جنازة الخ» لا كلام في الاحتمال الثاني و كونه افضل لتعدد الصلاة، الا ان يخاف على الثانية فتعين الاول، كذا قيل، فتأمل.

وقال الشارح: جعل المصنف، الثاني متميماً على تقدير كون الثانية مندوبة. و الظاهر عدم الفرق مع التغاير بين كون الثانية واجبة او مندوبة، و لعل دليل نفى التعين، عدم لزوم كون فعل واحد واجباً وندباً وهذا مؤيد لافضلية الثاني.

و اما الاول. فدليله غير واضح، مع قولهم بتحريم قطع العبادة الواجبة، و قد استدلل بصحيفة على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن قوم كبروا على جنازة تكبيرة او اثنتين، و وضعت معها اخرى، كيف يصنعون بها؟ قال: ان شاؤوا تركوا الاولى حتى يفرغوا من التكبير على الاخرى، و ان شاؤا ارفعوا الاولى و اتموا (فاتموا خ) اما بقى على الاخرى، كل ذلك لا باس به ٢

و هذه كما يحتمل ما ذكره — بان يكون معنى قوله (تركوا الاولى) انه يجوز لهم قطع صلاة الاولى، و ترك الجنازة الاولى في محلها، و انشاء الصلاة عليها فلا ترفع

(١) هكذا في النسخ التي عندنا وفي الكافي والتهذيب واتموا ما سبق

(٢) الوسائل باب (٣٤) من ابواب صلاة الجنازة حديث — ١ و اورد في الوسائل ايضاً ما تقدمه المصنف

هنا عن التهذيب غراجع.

و يستحب للمشي وراء الجنائزة، او احد جانبيها.

الاولى حتى يفرغ التكبير على الثانية، فان تكبيرها تكبير الاولى، و معنى «ان شاؤا رفعوا الاولى» بعد اتمام الصلاة عليها، ومعنى (فاتموا التكبير) الاتيان بكبيرها تماماً.

يحتمل ما ذكره الشهيد، من ان معناها ان يصلى عليها معا و يجمع بين الوظيفتين، بان يكبر ثانيا مثلاً، فيكون تكبير احرام للثانية و ثانية للاولى، فبتشهد للثانية و يصلى للاولى: و بعد اتمام وظيفة الاولى، فان شاؤا رفعوها و يثموا على الثانية تكبيرها، او ترك الاولى حتى يفرغ من التكبير للثانية ايضاً.

و هذا المعنى ايضاً لا يخلو عن بعد، و ان ناسبه قوله (فاتموا) - (وان شاؤا تركوا حتى يفرغوا) لكنه لا بد من فرض الصلاة عليهما، والتوزيع، مع عدم التصريح بمثله.

و يشكل الامر اذا كانا مختلفين بالوجوب والتدب، لانه يلزم كون تكبيرة واحدة واجبة و مندوبة.

و يحتمل ان يكون المعنى: ان شاؤا تركوا الاولى في مكانها بعد اتمام الصلاة عليها حتى يفرغوا من الثانية ايضاً، فلا بأس بوجودها مع الثانية بعد اتمام صلاتها، لتنال بركة صلاة الثانية ايضاً، مع قصدتها ايضاً ان جازو مع العدم ان لم يجز، و ان شاؤا رفعوها فبأثوابا لتكبير على الثانية تماماً من غير نقص:

و هذا المعنى و ان كان اقل فائدة. الا انه اسلم من المحذورات و الى الاحتياط اقرب:

والمعنيان الاولان كلاهما خلاف بعض المقدمات، فاثباتها بما ليس بصريح مشكل، الا ان يكون ثابتا بالاجماع و نحوه، ولا شك في شهرة احتمال الثاني الذي ذكره المصنف، فتأمل.

قوله: «و يستحب للمشي وراء الجنائزة او احد جانبيها» فيه دلالة على عدم الركوب، و ان الافضل هو المشي وراثتها.

قال المصنف في المنتهى: يكره الركوب مع الجنائزة و هو قول العلماء كافة، و استدلل باخبار، منها، صحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه

السلام قال: مات رجل من الانصار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فخرج رسول الله (ص) في جنازته يمشى، فقال له بعض اصحابه: ألا تركب يا رسول الله؟ فقال: انى لأكره ان اركب والملائكة يمشون<sup>١</sup> فكأنه أخص من المدعى، فتأمل:

وقال فيه ايضاً: يكره المشى امامها للماشى والراكب، بل المستحب ان يمشى إماماً خلفها أو الى أحد جانبيها، وهو مذهب علمائنا اجمع. واستدل عليه بالانخبار من طرقهم وطرقنا: ومن الاولى ما روى عن ابي سعيد الخدرى، قال سألت علياً: فقلت اخبرنى يا ابا الحسن عن المشى مع الجنازة؟ فقال: فضل الماشى خلفها على الماشى امامها كفضل المكتوبة على التطوع، فقلت: اتقول هذا برأيك؟ او سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فقال: بل سمعت رسول الله (ص) يقوله.<sup>٢</sup>

ومن الثانية ما رواه الشيخ عن السكونى عن جعفر عن ابيه، عن آبائه عن علي عليهم السلام قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: اتبعوا الجناز ولا تتبعكم، خائفوا اهل الكتاب<sup>٣</sup> وغير ذلك من الاخبار، فكأنه للاجماع وعدم الصحة حمل على الكراهة دون التحريم.

وبدل على عدم التحريم ايضاً اخبار منها صحيحة محمد بن مسلم (في الفقيه) عن احمدها عليها السلام قال: سألت عن المشى مع الجنازة؟ فقال: بين يديها وعن يمينها وعن شمالها وخلفها<sup>٤</sup> قال المصنف في المنتهى: وكذا رواية اسحاق بن صمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: (ان يب) المشى خلف الجنازة افضل من

(١) الوسائل باب (٦) من ابواب الدفن حديث—١

(٢) جامع احاديث الشيعة باب (١٤) من ابواب دفن الميت حديث—٢ ولفظ الحديث (الدعائم عن علي عليه السلام ان ابا سعيد الخدرى سئل عن المشى مع الجنازة اى ذلك لفضل: امامها ام خلفها؟ فقال له يا ابا سعيد مثلك يسئل عن هذا؟ قال لى والله لئلى يسئل عن هذا؟ قال على عليه السلام: ان يصل الماشى خلفها عن الماشى امامها كفضل الصلاة المكتوبة على التطوع، فقال له ابا سعيد عن نفسك تقول هذا ام شيء سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فقال له على (ع) بل سمعت رسول الله (ص) يقوله).

(٣) الوسائل باب (٤) من ابواب الدفن حديث—٤

(٤) الوسائل باب (٥) من ابواب الدفن حديث—١

المشي بين يديها (ولا بأس ان يمشى بين يديها-يب) <sup>١</sup> ورواية محمد تحمل التقية؛  
والذي يدل على استحباب المشي على احد الجانبين. رواية مدير عن ابي جعفر  
عليه السلام قال: من احب ان يمشى يمشى الكرام الكائنين. فليمش جنبى  
السرير <sup>٢</sup>

قال الشارح: المشيع هو الماشى مع الجنازة الى موضع الدفن او الصلاة، فيفهم  
ان الثواب المقرر للمشيع لا يتحقق بدون احدهما، وهو عمل التأمل.  
والظاهر من المشيع اعم من ذلك، بل الذى يمشى معها في الجملة، ولهذا  
ترى الناس يمشون معها لقداما فيرجعون.

ويمكن استدلالهم بما روى عن ابي جعفر عليه السلام يقول: من تبع جنازة  
امرء مسلم اعطى يوم القيامة اربع شفاعات، ولم يقل شيئاً الا قال له الملك: و  
لك مثل ذلك <sup>٣</sup> ومارايت (امرء) في التهذيب، وموجود في المنتهى، وفي الفقيه  
ايضاً.

وبما روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: اول ما يتحف المؤمن به في  
قبره ان يغفر لمن تبع جنازته <sup>٤</sup> ومارايت (في قبره) و (ان) في التهذيب بل موجود ان  
في المنتهى.

وقال في الفقيه: وقال عليه السلام: اذا ادخل المؤمن قبره نودى: ألا و أن  
أول حباتك الجنة، ألا و ان اول حباء من تبعك المعفرة <sup>٥</sup> و التخصيص خلاف  
الظاهر وخلاف مقتضى كرم الكرم:

وكأن الشارح فهم ذلك مما روى انه قال عليه السلام من شيع جنازة مؤمن  
حتى يدفن في قبره و كل الله به سبعين ملكاً من المشيعين يشيعونه ويستغفرون له

(١) الوسائل باب (٤) من ابواب الدفن حديث ١-

(٢) انوارى باب (٤) من ابواب الدفن حديث ٣-

(٣) الوسائل باب (٢) من ابواب الدفن حديث ١-

(٤) الوسائل باب (٢) من ابواب الدفن حديث ٤-

(٥) الوسائل باب (٢) من ابواب الدفن حديث ٣-

## والتربيع.

إذا خرج من قبره إلى الموقف<sup>١</sup> أو كما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال من تبع جنازة كتب الله (من الاجر - تل) له أربعة قواريط، قيراط باتباعه إياها، و قيراط للصلاة عليها، و قيراط بالانتظار حتى يفرغ من دفنها، و قيراط للتعزية<sup>٢</sup> و قال الباقر عليه السلام من مشى مع جنازة حتى يصل على صاحبها ثم رجع كان له قيراط من الاجر، فإذا مشى حتى تدفن كان له قيراطان، و القيراط مثل جبل أحد<sup>٣</sup> حيث أطلق اتباع الجنازة و أريد إلى حين الدفن، و أنه ما عين قيراط إلا لمن تبعه حتى يصل على صاحبها.

و فيه تأمل، لأن غاية ما يدل أن لا يكون له ما ذكر بمجرد التبعية في الجملة، و لا يلزم منه أن لا يكون له شيء أصلاً، و لا يلزم أن لا يكون له شيء قبل الدفن أيضاً ولو صلى، من الخبر الأول، فتأمل.

قوله: «التربيع»، كأن دليله الخبر و الإجماع المذكور في التذكرة.

قال الشارح: التريع هو حمل الجنازة من جوانب الأربعة بأربعة رجال كيف اتفق. و هو أولى من الحمل بين العمودين كما استحب العامة.

قال الباقر عليه السلام السنة أن يحمل السرير من جوانب الأربع، و ما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوع<sup>٤</sup>:

و كان التقيد بالرجال. لعدم الاستحباب للنساء بل يكره الخروج من إلا المجائر: ولا يبعد الاستحباب لمن مع التعذر و إيجاب الدفن حينئذ عليهن.

و روى أن زينب بنت (النبي خ) رسول الله صلى الله عليه وآله توفيت، و فاطمة عليها السلام خرجت في نساءها فصلت على اختها<sup>٥</sup> كأنها ليست مكروهة لها و لكن معها.

(١) الوسائل باب (٣) من أبواب الدفن حديث ٢

(٢) الوسائل باب (٣) من أبواب الدفن حديث ١

(٣) الوسائل باب (٣) من أبواب الدفن حديث ٣

(٤) الوسائل باب (٧) من أبواب الدفن حديث ٢

(٥) الوسائل باب (٣٩) من أبواب صلاة الجنازة حديث ١ و هذا الحديث هو الذي ينقده المصنف

و الذي يدل على كراهة الخروج رواية ام عطية، قالت: نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا<sup>١</sup>

و من طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال ليس ينبغي للمرأة الشابة ان تخرج الى الجنائز تصلي عليها، الا ان تكون امرئة قد دخلت في السن<sup>٢</sup> ورواية عياث بن ابراهيم عن ابي عبدالله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال: لا صلاة على جنازة معها امرئة<sup>٣</sup> نقل في المنتهى عن الشيخ انه قال: ان المراد نفي الفضيلة، لانه يجوز لمن ان يخرج او يصلين، فانه روى يزيد بن خليفة عن ابي عبدالله عليه السلام ان زينب الى آخر الخبر.

و الظاهر ان التبريع مستحب مطلقا على اى وجه اتفق، وقال المصنف في المنتهى. فالمستحب عندنا التبريع في الجملة، ويدل عليه رواية جابر عن ابي جعفر عليه السلام، قال: من حل جنازة من اربع جوانبها غفر الله له اربعين كبيرة<sup>٤</sup> و روايته ايضا عنه عليه السلام قال: السنة ان يحمل السرير من جوانبه الاربع و ما كان بعد ذلك من حل فهو تطوع<sup>٥</sup>.

و كذا رواية الحسين (الظاهر انه الحسين بن سعيد و ان المكتوب اليه هو الرضا عليه السلام للتصريح بذلك في الفقيه كما قاله الشارح) قال كتبت اليه اساله عن سرير الميت يحمل، اله جانب يده به في الحمل من جوانبه الاربع؟ او ما خف على الرجل من اى الجوانب شاء؟ فكتب من اياها شاء<sup>٦</sup> و ما روى عن الصادق عليه السلام من اخذ بقائمة السرير غفر الله له خمسا وعشرين كبيرة فاذا

بعد اسطر من المنتهى، عن يزيد بن خليفة، فلاحظ.

(١) صحيح البخاري: كتاب الجنائز. باب اتباع النساء الجنائز، والحديث كما في المتن.

(٢) الوسائل باب (٣٩) من ابواب صلاة الجنائز حديث ٣-

(٣) الوسائل باب (٤٠) من ابواب صلاة الجنائز حديث ٢-

(٤) الوسائل باب (٧) من ابواب الدفن حديث ١

(٥) الوسائل باب (٧) من ابواب الدفن حديث ٢

(٦) الوسائل باب (٨) من ابواب الدفن حديث ١-



ربع خرج من الذنوب<sup>١</sup> قال في الفقيه وقال عليه السلام لاسحاق بن عمار اذا حملت جوانب السرير، سرير الميت خرجت من الذنوب كما ولدتك امك<sup>٢</sup> الى ههنا يفهم ان المستحب حل الجنائز مربعاً باربعة رجال، و للحامل التربع ايضاً:

قال المصنف في المنتهى التربع المستحب عندنا، ان يده الحامل بمقدم سرير اليمين، ثم يريعه ويدور من خلفه الى الجانب الايسر فيأخذ رجله اليسرى ويمر معه الى ان يرجع الى المقدم كذلك دور الرجاء، وحاصل ما ذكرنا ان يده فيضع قائمة السرير التي تلى اليد اليمنى للميت فيضعها على كتفه الايسر، ثم ينتقل فيضع القائمة التي تلى رجله اليمنى على كتفه الايسر ثم ينتقل فيضع القائمة التي تلى رجله اليسرى على كتفه الايمن، ثم ينتقل فيضع القائمة التي تلى يده اليسرى على كتفه الايمن وهكذا<sup>٣</sup>

ولا ينبغي هكذا: قال الشارح بعد كلام، فتحرر من ذلك: ان افضل هيأته: ان يده بمقدم السرير الايمن وهو الذي يلي يسار الميت فيحمله بكتفه الايمن، ثم ينتقل الى مؤخر السرير الايمن فيحمله ايضاً بكتفه لايمن ثم ينتقل الى مؤخره الايسر فيحمله بالكتف الايسر، ثم ينتقل الى مقدمه الايسر فيحمله بكتفه الايسر، هذا هو المشهور بين الاصحاب، وكيفيته لا يخلو عن اجمال في عباراتهم واشتباها، ومحصله ما ذكرناه، ومن صرح بهذه الهيئة المصنف في المنتهى والشيخ في المبسوط وكثير من الجماعة<sup>٤</sup>

اقول الذي يظهر من الروايات: ان التربع هو حملها من اليد اليمنى والختم باليسرى مع الدوران خلفها دور الرجاء، والمراد باليمنى واليسرى: يمين الميت الذي في السرير ويساره كما هو الظاهر.

(١) الوسائل باب (٧) من ابواب الدفن حديث ٤-

(٢) الوسائل باب (٧) من ابواب الدفن حديث ٧-

(٣) بل هنا كلام العلامة في المنتهى.

(٤) بل هنا كلام الشارح في روض الجنان.

و هي رواية الفضل بن يونس، قال: سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن تربيع الجنائزة؟ قال: اذا كنت في موضع تقية فابدء باليد اليمنى، ثم بالرجل اليمنى، ثم ارجع من مكانك، الى ميامن الميت لا تمر خلف رجله البتة حتى تستقبل الجنائزة، فتأخذ بيده اليسرى ثم رجله اليسرى ثم ارجع من مكانك لا تمر خلف الجنائزة البتة حتى تستقبلها تفعل كما فعلت اولاً، فان لم تكن تنق فيه، فان تربيع الجنائزة الذي جرت به السنة ان تبده باليد اليمنى ثم بالرجل اليمنى ثم بالرجل اليسرى ثم باليد اليسرى، حتى تدور حولها<sup>١</sup>

و رواية علاء بن سيابة عن ابي عبد الله عليه السلام قال تبده في حمل السرير من الجانب الايمن، ثم تمر عليه من خلفه الى الجانب الاخر ثم تمر عليه حتى ترجع الى المقدم كذلك دوران الرعاء عليه<sup>٢</sup>

اما ان وضعها على اليمين او اليسار فالظاهر انه على اليمين لانه اخف واسهل: ولانه ابعد من الحمل بين العمودين، مع خلوه عن المشقة في الدخول تحت الجنائزة و عن مزاحمة مقابل له فيه. ولتخير التيامن المرغوب في كل حال. ولانه المشهور الآن في العمل.

ويمكن فهمه ايضاً من رواية علي بن يقطين عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال سمعته يقول: السنة في حمل الجنائزة. ان تستقبل جانب السرير بشقك الايمن، فتلتزم الأيسر بكفك (بكفك خ) الايمن، ثم تمر عليه الى الجانب الاخر وتدور من خلفه الى الجانب الثالث من السرير، ثم تمر عليه الى الجانب الرابع ممائلة يسارك<sup>٣</sup>

والمراد بالايسر في قوله (فتلتزم الايسر بكفك الايمن) هو يسار السرير لا الميت، لانه الملتزم بالكف، ولانه المناسب لما فهم مما تقدم من دور الرعاء من الخلف، فالحاصل هو وضع اليد اليمنى من الميت التي هي تلى يسار السرير على يمين الحامل:

(١) الوسائل باب (٨) من ابواب اللفن حديث ٣-

(٢) الوسائل باب (٨) من ابواب اللفن حديث ٥-

(٣) الوسائل باب (٨) من ابواب اللفن حديث ٤-

## والاعلام،

فتكون باقية بارزاً، ثم الدور خلفها، ووضع رجله اليمنى التي تلى يسار السرير على يمين الحامل ايضاً ثم وضع رجله اليسرى التي تلى يمين السرير على يسار الحامل؛ ثم وضع يده اليسرى التي تلى يمين السرير على يسار الحامل، فيكمل دور الرجاء. و الظاهر انه هو المشهور والمنقول كما عرفت، والمفهوم من بعض العبارات.

و اما الذى ذكره المصنف فى المنتهى: من ان ييده الحامل بمقدم السرير الايمن، فغير واضح وغير منطبق على ما ذكره فى الحاصل، فينبغى الايسر، الا ان يريد به الذى يلى اليد اليمنى من الميت، او اليمنى بالنسبة الى الميت، كما يدل عليه قوله فى الحاصل: وكذا قوله فى الحاصل (فيضعها على كتفه الايسر) فان الظاهر من الرواية وضعه على الايمن. ولهذا استدل المصنف على رجحان مختارنا على مختار الجمهور بالانحاف؛ ولما عرفته، وكذا باقى كلامه.

و اما الذى ذكره الشارح فغير واضح ايضاً، لان الابتداء ليس بمقدم السرير الايمن الذى يلى يسار الميت، بل الابتداء بمقدم السرير الايسر، وهو الذى يلى يمين الميت، وقد كان صريحاً فى عبارة المصنف المنقولة من المنتهى، وكذا قوله مؤخر السرير الايمن الخ. وايضاً ان ما ذكره الشارح ليس الذى صرح به فى المنتهى، ولا المشهور، وهو ظاهر من النظر فى قوله، وحاصل ما ذكرناه؛ فان الابتداء فيه بيمين الميت مع دور الرجاء وكلام الشارح صريح فى ان الابتداء بيسار الميت، مع كون الدور غير دور الرجاء، نعم يتوهم ذلك اولاً من اول كلامه، فتأمل.

وقد عرفت من هذا كله انه قدبقى الاشتباه والإجمال فى كلامه مع دعواه حينئذ وجودها فى غيره، فتأمل، ولهذا فصلنا فيه الكلام مع كون الكيفية مستحبة، وانه يؤدى على اتى وجه اتفقت لما مر.

قوله: «والاعلام» للمؤمنين، دليله العقل، لان كثرة الدعاء، له نفع واضح، وكذا للمدعوين ايضاً نفع باشتغالهم بالعبادة، اقلها التقية؛ وقد يحصل الالم فيسترجع، فيدخل فى الآية<sup>١</sup> ويصل سرور المؤمن، والتشيع، والحمل، والصلاة،

(١) المراد الآية الشريفة «وبشر الصابرين الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون»

## والدعاء عند المشاهدة

والدفن وغير ذلك.

و رواية أبي ولاد و عبدالله بن سنان (عليهما صحبة) عن أبي عبدالله عليه السلام. قال: ينبغي لأولياء الميت منكم. ان يؤذنوا الخوان الميت بموته، فتشهدون جنازته، ويصلون عليه، ويستغفرون له، فيكتب لهم<sup>١</sup> الاجر، و يكتب للميت الاستغفار، و يكتب هو الاجر فيهم و فيما اكتسب له من الاستغفار<sup>٢</sup> و ايضاً قد مضى ما في كثرة المصلي، فيحصل له بذلك الثواب. ولا يبعد تعميم الاستحباب للأولياء وغيرهم، لعموم بعض الأدلة، والعلة، و يكون الخبر للأولوية.

ولا يبعد مشروعية النداء لحصول ذلك الغرض في فرد اكمل، مع عدم المنع من الشرع ظاهراً، وليس كل ما لم يكن، بدعة، كما فهمت، ونقلها الشارح عن التذكرة والمعتبر: فلا بأس به.

قوله: «والدعاء الخ» لما روى عن علي بن الحسين عليهما السلام انه كان اذا رأى جنازة قد قبلت، قال: الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المحترم<sup>٣</sup> قال الشارح: السواد الشخص، و من الناس هاشمهم، والمحترم بالحاء المعجمة: اهلاكه او المستأصل؛ و يجوز الحمل هنا على كل واحد منها، فان اريد الاول: حمل على الجنس. و المعنى. الحمد لله الذي لم يجعلني من الها لكين؛ ولاننا في بين هذا و بين حب لقاء الله؛ لان المراد بذلك حال الاحتضار الخ.

ولما روى ايضاً عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله من استقبل جنازة او رآها فقال — الله اكبر هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله، اللهم زدنا ايماناً وتسليماً الحمد لله الذي تعزز بالقدره و قهر العباد بالموت — لم يبق في السماء ملك الا بكى رحمة لصوته<sup>٤</sup>

البقرة (١٥٥)

(١) في التهذيب بدل قوله (يكتب) (يكتسب) في المواضع الثلاثة

(٢) الوسائل باب (١) من ابواب صلاة الجنازة حديث —

(٣) الوسائل باب (٩) من ابواب الدفن حديث —

(٤) الوسائل باب (٩) من ابواب الدفن حديث —

### «خاتمة»

ينبغي وضع الجنازة مما يلي رجل القبر للرجل، ونقله في ثلاث دفعات،  
وسبق رأسه، والمرثة مما يلي القبلة وتنزل عرضاً.

---

قوله: «خاتمة الخ» الظاهر ان المراد به الاستحباب، ودليله ما رواه عبدالله  
بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام. قال: ينبغي ان يوضع الميت دون  
القبرهنية ثم واره<sup>١</sup> فكانه اختار لفظة (ينبغي) لهذه الرواية.

و رواية محمد بن عجلان قال: سمعت صادقاً يصدق على الله، يعني ابا عبدالله  
عليه السلام قال: اذا جئت بالميت الى قبره فلا تقده بقبره ولكن ضعه دون قبره  
بثراعين او ثلاثة اذرع، ودعه حتى يشاهب للقبر، ولا تقده به<sup>٢</sup> فاذا ادخلته الى  
قبره فليكن اولى الناس به عند رأسه، وليحسر عن ختته ويلصق خده بالارض، و  
ليذكر اسم الله، وليتعوذ من الشيطان، وليقرء فاتحة الكتاب وقل هو الله احد  
والمعوذتين وآية الكرسي، ثم ليقل ما يعلم ويسمعه، تنقيته، شهادة ان لا اله الا

---

(١) الوسائل باب (١٦) من ابواب القبر حديث ١ -

(٢) قوله (ع) (لا تقده) أي لا تطرحه في القبر وتطأه به، وتسل عليه بذلك، مجمع البحرين.

الله وإن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله ويذكر له ما يعلم واحدا واحدا<sup>١</sup> ولا يجتنب أن مضمونها الوضع مرة، فالوضع مرتان مانعهم له دليلا<sup>٢</sup> لكنه مشهور فتوى وعملا.

ونقل الوضع مرة عن ابن الجنيد والمعتبر فكانه المعتبر، للدليل: وكذا رواية يونس<sup>٣</sup> وغيرها: ويفهم من الثانية أحكام آخرها فهمها. والظاهر منها: أن الحكم أهم للرجل والمرأة، إلا أن الوضع عند رجل القبر مخصوص به: وتوضع المرأة بمائل القبلة، فتتزل عرضا: والذي يدل على الأول ما رواه همارسا باطى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لكل شيء باب، وباب القبر بمائل الرجلين: إذا وضعت الجنازة فضعها بمائل الرجلين ويخرج الميت بمائل الرجلين، ويدعى له حتى يوضع في حضرة ويسوى عليه التراب<sup>٤</sup> وهذه تدل أيضا على أن الدخال من قبل الرجلين.

ويدل عليه أيضا حنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أتيت بالميت القبر فسله من قبل رجله (رجله كا) فإذا وضعت في القبر فاقره آية الكرسي وقل: بسم الله (وبالله بب) وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله (ص) اللهم صل على محمد وآله يارب العالمين اللهم افسح له في قبره واحقه بنبيه (محمد يب) صلى الله عليه وآله، وقل كما قلت في الصلاة عليه مرة واحدة: من عند اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه، وإن كان مسيئا فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه؛ واستغفر له ما استطعت<sup>٥</sup> ونقل دعاء آخر، وهو يفهم من رواية أخرى مع ادعية كثيرة والتلقين<sup>٦</sup>

(١) الوسائل باب (١٦) من أبواب الدفن حديث ٣ وأورد قطعة منه في باب (٢٠) من تلك الأبواب حديث ٨

(٢) يمكن أن يستدل عليه بما رواه الوسائل عن الفقيه، راجع باب (١٦) من أبواب الدفن حديث ٦

(٣) الوسائل باب (١٦) من أبواب الدفن حديث ٤ ولفظ الحديث هكذا (قال: حديث سمعته عن

أبي الحسن موسى عليه السلام ما ذكرته وإنما يت الأضاق على: يقول: إذا أتيت بالميت إلى شفير القبر فامهله ساعة، فإنه يأخذها هبته للسؤال)

(٤) الوسائل باب (٢٢) من أبواب الدفن حديث ٦

(٥) الوسائل باب (٢١) من أبواب الدفن حديث ١

(٦) الوسائل باب (٢١) من أبواب الدفن فراجع

والواجب دفنه في حفرة تستر راثحته، وتحرمه عن هوام السباع، على الكفاية،  
واضجاعه على جانبه الايمن مستقبل القبلة.  
والكافرة الحامل من مسلم تستدبرها،

والذي يدل على الثاني مارواه الشيخ عن عبد الصمد بن هرون، رفع الحديث  
قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: اذا ادخلت الميت القبر ان كان رجلاً يسلّ سلاً،  
والمرأة تؤخذ عرضاً، فانه استر<sup>١</sup>  
وما رواه ايضاً عن امير المؤمنين عليه السلام قال يسل الرجل سلاً، وتستقبل  
المرأة استقبالا<sup>٢</sup>

قوله: «والواجب دفنه الخ» قال في الشرح: القيد في الحفيرة احتراز عن غيره  
مما يستر على وجه الارض سواء بنى عليه او خلى في تابوت ونحوه، ولعل دليلهم،  
الاجماع، وفعلهم عليهم السلام، والتأسي.  
والمراد بالحراسة الحفظ عما ينشأ بها بحيث لا يقدر عليه عادة غالباً، ومعلوم كون  
الواجب كفاية، لان الفرض يحصل مما فعل، بل فعل غير المكلف ايضاً مسقط له.  
و اما وجوب الاضجاع المذكور، فلعل دليله، فعلهم عليهم السلام، والتأسي، و  
فعل الصحابة والتابعين والعلماء، وفي افادة ذلك الوجوب تأمل واضح، وما  
رايت غيره دليلاً:

فقول ابن حمزة بالاستحباب غير بعيد، الا ان يعلم الاجماع او دليل آخر، و  
معلوم سقوطه اذا تعدى كالأواقع في البشر وغيره، كباقي الاحكام.  
و اما دليل دفن الكافرة المذكورة، مع تحريم دفن الكافر مطلقاً، فكانه الاجماع:  
قال الشارح: قال في التذكرة: وهو موضع وفاق.

وما نقل عن الرضا عليه السلام في الامة الكتابية تحمل من المسلم تموت مع  
ولدها؟ فكتب يدفن معها<sup>٣</sup> قال الشارح والاصل في الدفن: الحقيقة شرعاً، فليس  
بخال عن الدلالة.

(١) الوسائل باب (٣٨) من ابواب الدفن حديث ١—

(٢) الوسائل باب (٣٨) من ابواب الدفن حديث ٢—

(٣) الوسائل باب (٣٩) من ابواب الدفن طاعة من حديث ٢— وما نقله مروي بالمصون

وراكب البحر بثقل و يرمى فيه  
و يستحب حفر القبر قامة او الى الترقوة.

و اما الكيفية المذكورة، مع كونها مبنية على ما تقدم وعلى كون طهر الولد محاذياً  
لبطن امه، فليست بظاهرة، بل الترك في الخبر يدل على العدم الا ان يكون اجماعياً  
كما نقل عن التذكرة و الاحتياط حسن.

قوله: «وراكب البحر الخ» الظاهر ان نقله الى البر مع الامكان، او الصبر الى  
ان يصل الى البر ما لم يفسد، والا التثجيل، مما لاتزاع ولا خلاف فيه.  
و يدل على التثجيل بحجر الخبز؛ وان هذا كله بعد الغسل والكفن، وقيل مع  
ذلك يجب ان يوضع مستقبلاً مثل مامر في الميت: والاصل ما كان واضحاً، فهذا  
بالطريق الاول، فتأمل.

و في الاخبار دلالة على العدم حيث ترك، فان في البعض (يفسل و يكفن  
و يصل عليه و يثقل و يرمى به في البحر)<sup>١</sup>

و في آخر، يكفن و يحنط و يلف في ثوب و يلقى في الماء<sup>٢</sup> و في هذا الخبر ما يدل  
على كون التثجيل مع عدم لمكان البر.

و في آخر غسل و كفن و حنط ثم يصل عليه ثم يوثق في رجله حبر و يرمى به في  
الماء<sup>٣</sup>

و ينبغي العمل بصحيفة ايوب بن الحر، قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن  
رجل مات و هو في السفينة في البحر كيف يصنع به؟ قال: يوضع في خاية و يوكأ  
راسها و يطرح في الماء<sup>٤</sup> و ان كان العمل بها بخصوصها غير مشهور.

قوله: «و يستحب حفر القبر قامة الخ» دليل الترقوة صحيفة ابن ابي عمير  
عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام.

(١) الوسائل باب (٤٠) من ابواب الدفن حديث ٣-

(٢) الوسائل باب (٤٠) من ابواب الدفن حديث ٤- و صدر الحديث (من ابى عبد الله عليه السلام

اذلمات الرجل في السمينة ولم يقدر على الشط قه)

(٣) الوسائل باب (٤٠) من ابواب الدفن حديث ٢-

(٤) الوسائل باب (٤٠) من ابواب الدفن حديث ١-



## واللحد مما يلي القبلة قدر الجلوس،

قال: حد القبور الى الترقوة وقال بعضهم الى الثدي، وقال بعضهم قامة الرجل حتى يمد الثوب على رأس من في القبر. واما اللحد فيقدر ما يمكن فيه الجلوس، (والظاهر ان قوله: وقال: الخ، كلام ابن ابي عمير) قال: ولما حضر على بن الحسين عليه السلام الوفاة، اغشى عليه، فبقى ساعة، ثم رفع عنه الثوب، ثم قال: الحمد لله الذي اورثنا الجنة نتبوه منها حيث نشاء فنعم اجر العاملين ثم قال: احضروا لي حتى تبلغوا الرشح<sup>١</sup> قال: ثم مد الثوب عليه فمات عليه السلام<sup>٢</sup> فلعنه للارسال والاجماع حل على النذب.

واما القامة، فلا دليل عليها على ما نعرف، بل هذه المرسلة دليل على عدمها، الا انها ذكرها الاصحاب، ويفهم من قوله: (وبعضهم قامة).

ويؤيد عدم التعميق وكرهه ما رواه السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله نهى أن يعمق القبر فوق ثلاثة اذرع<sup>٣</sup>

والظاهر من الترقوة، ترقوة مستوى القامة، او اقل ما يصدق، قال في المنتهى و لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة بلا خلاف.

قوله: «واللحد مما يلي القبلة قدر الجلوس» دليل استحبابه كانه الاجماع المفهوم من النسي، وقوله عليه السلام اللحد لنا والشق لغيرنا<sup>٤</sup> وغيره.

فما يدل على الشق، فاما محمول على التقية، او الجواز مثل قول ابي جعفر عليه السلام فاحضروا وشقوا لي شقا، فان قيل لكم ان رسول الله صلى الله عليه وآله قد لحد له فقد صدقوا<sup>٥</sup> وفيه اشعار بالتقية.

قال المصنف معنى اللحدانه اذا بلغ ارض القبر حضر في جانبه مما يلي القبلة

(١) الرشح عرف الارض وتفاوتها بجمع البحرين

(٢) الوسائل باب (١٤) من ابواب الدفن حديث ٢- والخبر مروي بطوله في التهذيب باب تلقين

المحصرين و في الكافي باب حد حصر القبر بالخ

(٣) الوسائل باب (١٤) من ابواب الدفن حديث ١-

(٤) سنن الترمذي، كتاب الجنائز باب (٥٣) حديث ١٠٤٥ و لفظ الحديث (عن ابن عباس قال،

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم «اللحد لنا والشق لغيرنا»

(٥) الوسائل باب (١٥) من ابواب الدفن حديث ٢-

وكشف الرأس،  
وحل العقد  
وجعل التربة معه.

مكائنا يوضع الميت فيه، ومعنى الشق ان يحضر له في ارض القبر شقا شبه النهر يوضع الميت فيه ويسقف عليه.

وقال ايضاً يختلف باختلاف الأراضي، فينبغي اللحد في القوة و الشق في الرخوة، وعليه يحمل الحديث المتقدم، مع ضعف السند.

وهو بعيد لان ارض المدينة قوية. ولهذا اللحد النبي (ص)

وقال ايضاً، وان يكون اللحد واسعا يتمكن الرجل من الجلوس فيه، لما روى في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام. واما اللحد فبقدر ما يمكن فيه الجلوس<sup>١</sup> وينبغي ان يقدر بجلوس الميت، وكأنه المراد.

قوله: «وكشف الرأس الخ» دليل الكشف ما روى عن الصادق عليه السلام قال: لا تنزل القبر عليك العصاة ولا قلسوة ولا رداء ولا حذاء، وحل ازراك، قلت: فالحنف؟! قال: لا بأس بالحنف في وقت الضرورة والتقية<sup>٢</sup>

و دليل حل العقد. رواية اسحاق بن صمار عن الصادق عليه السلام<sup>٣</sup> وقد دل الخبر السابق على حل عقد ثياب النازل ايضاً<sup>٤</sup> فيمكن ارادته في المتن، والكل حسن للخبر والفتوى.

و اما دليل جعل التربة معه: فكانه التبرك و التيمن و الشرف الموجود في تربته عليه السلام.

قال: المصنف طلباً للبركة والاحتراز من العذاب و الستر من العقاب فقد روى ان امرئة كانت تزني و تضع اولادها فتحرقهم بالنار خوفاً من اهلها، ولم يعلم به غير امها، فلما ماتت دفنت فانكشف التراب عنها ولم تقبلها الارض فنقلت

(١) الوسائل باب (١٤) من ابواب تدعى قطعة من حديث - ٢

(٢-٤) الوسائل باب (١٨) من ابواب الدفن حديث - ٤

(٣) الوسائل باب (١٩) من ابواب تدعى حديث - ٤ و لفظ الحديث (عن ابي عبد الله عليه السلام

قال: اذا وضعت في لحدك فحل عقدك له)

## والتلقين والدعاء وشرح اللين والخروج من قبل الرجلين

عن ذلك المكان الى غيره فجري لها ذلك، فجاء أهلها الى الصادق عليه السلام وحكوا له القصة فقال لأمرها: ما كانت تصنع هذه في حياتها من المعاصي؟ فاجبرته بباطن أمرها! فقال الصادق عليه السلام: ان الارض لا تقبل هذه، لأنها كانت تعذب خلق الله بعذاب الله، اجعلوا في قبرها شيئاً من تربة الحسين عليه السلام، ففعلوا ذلك فسترها الله تعالى فاستقرت<sup>١</sup>.

يفهم منه تحريم تحريق الناس، حتى ولد الزنا، وأنه موجب لعدم قبول الارض اياء: ونقل ايضاً انه لا يعذب بالنار الارب النار<sup>٢</sup> وشرف التربة الحسينية صلوات الله على مشرفها، وهو مؤيد لما ورد في الدفن في ارض كربلاء، وهذه ايضاً مؤيد للمسئلة.

و اما التلقين والدعاء فهما موجودان في روايات كثيرة<sup>٣</sup> والترغيب فيها كثير وقد مر بعضها، فلا ينبغي الترك، خصوصاً التلقين.

و ادعى في المنتهى: الاجماع على استحباب شرح اللين، لينع من ان يصل اليها التراب، و انه يقوم مقامه الخشب والحجر والقصب وكل ما يساويه في منع التراب، وان اللين اولى لموافقة لعمل السلف.

و اما الخروج من قبل الرجل فلما رواه السكوني عن جعفر عن ابيه: قال من دخل القبر فلا يخرج (منه) الامن قبل الرجلين<sup>٤</sup> ومارواه جبير بن نفير الحضرمي. قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان لكل بيت باباً وان باب القبر من قبل الرجلين<sup>٥</sup> ولرواية صمار المتقدمة<sup>٦</sup>.

(١) الوسائل باب (١٢) من ابواب التكفين حديث ٢-

(٢) سنن أبي داود، الجزء الرابع: كتاب الادب، باب في قتل الدر حديث ٥٢٦٨ ولفظ الحديث (ورأى سائر رسول الله صلى الله عليه وآله) وقوله - قرية نخل قد حرقها فقال: من حرق هذه؟ قنا: نحن، قال: انه لا ينبغي ان يعذب بالنار الارب النار

(٣) الوسائل باب (٢٠) من ابواب الدفن، مراجع

(٤) الوسائل باب (٢٣) من ابواب الدفن حديث ١-

(٥) الوسائل باب (٢٢) من ابواب الدفن حديث ٧-

(٦) الوسائل باب (٢٢) من ابواب الدفن حديث ٦-

### واهالة الحاضرين بظهور الاكف.

قوله: «واهالة الحاضرين الخ» بمعنى صب التراب بظهور الاكف؛ دليله ما رواه الشيخ عن محمد بن الاصبغ عن بعض اصحابنا، قال: رايت ابا الحسن عليه السلام وهو في جنازة فحشا التراب على القبر بظهر كفيه <sup>١</sup> وقال الشارح. لمرسلة الاصبغ <sup>٢</sup> وهو غير واضح <sup>٣</sup> وما رواه السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا حشوت التراب على الميت، فقل: ايمانا بك وتصديقا بنبيك (ببعثك كا) هذا ما وعدنا الله ورسوله قال: وقال امير المؤمنين عليه السلام سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من حشا على ميت وقال هذا القول اعطاه الله بكل ذرة حسنة <sup>٤</sup> ويفهم ان كثرة الاهالة احسن:

و ايضاً حسنة داود بن نعمان (الثقة) قال رايت ابا الحسن عليه السلام يقول: ما شاء الله لا ماشاء الناس، فلما انتهى الى القبر تنحنى فجلس، فلما ادخل الميت لحده قام فحشا عليه التراب ثلاث مرات بيده <sup>٥</sup> ورواية محمد بن مسلم قال: كنت مع ابي جعفر عليه السلام في جنازة رجل من اصحابنا، فلما ان دفنوه قام عليه السلام الى قبره فحشا التراب عليه بمائلي رأسه ثلاثا بكفيه، ثم بسط كفه على القبر، ثم قال: اللهم جاف الارض عن جنبيه واصمد اليك روحه ولقه منك رضوانا واسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك ثم مضى <sup>٦</sup>

وحسنة عمر بن اذينة قال رأيت ابا عبدالله عليه السلام يطرح التراب على الميت فيمسكه ساعة في يده ثم يطرحه ولا يزيد على ثلاثة اكف، قال فسأله عن ذلك؟ فقال: يا عمر كنت اقول: ايمانا بك وتصديقا بنبيك (ببعثك كا) هذا ما وعدنا الله ورسوله، الى قوله، تسلياً <sup>٧</sup> هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) الوسائل باب (٢٩) من ابواب الدفن حديث ٥-

(٢) لان الارسال عن محمد بن الاصبغ، لا الاصبغ

(٤) الوسائل باب (٢٩) من ابواب الدفن حديث ٤-

(٥) الوسائل باب (٢٩) من ابواب الدفن حديث ١-

(٦) الوسائل باب (٢٩) من ابواب الدفن حديث ٣-

(٧) تقدم تمامه في مستلة الاعلام والدعاء

مسترجعين.

ورفعه اربع اصابع، وتربيعة،

وآله وبه جرت السنة<sup>١</sup>

وما رأيت دليلاً على قوله: انا لله وانا اليه راجعون، بخصوصه، والذي اراده بقوله: مسترجعين، فكانه مأخوذ من القول المطلق، فتأمل، وقد استثنى منه ذوالرحم. كما يدل عليه قول ابي عبدالله عليه السلام فيما روى عنه (ع) قال عبيد بن زرارة مات لبعض اصحاب ابي عبدالله عليه السلام ولد فحضر ابو عبدالله (ع) فلما احدث قدم ابوه يطرح عليه التراب، فاخذ ابو عبدالله عليه السلام بكفيه، وقال لا تطرح عليه التراب و من كان منه ذا رحم فلا يطرح عليه التراب، فان رسول الله صلى الله عليه وآله نهى ان يطرح الوالد او ذورحم على ميتة التراب، فقلنا يا بن رسول الله اتنهانا عن هذا وحده؟ فقال: انها كم ان تطرحوا التراب على ذوى أرحامكم، فان ذلك يورث القسوة في القلب و من قسى قلبه بعد من ربه<sup>٢</sup>

قوله: «ورفعه اربع اصابع. وتربيعة الخ» دليلهما صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت احدهما عن الميت؟ قال: تسله من قبل الرجلين وتلزيق القبر بالارض الا قدر اربع اصابع مفرجات ويربع (وترفع كما) قبره<sup>٣</sup> والاختبار في ذلك كثيرة. وفي خبر سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام ويرفع قبره من الارض قدر اربع اصابع مضمومة وينضح عليه الماء ويغسل عنه<sup>٤</sup>

فيحمل على التخيير، ولعل المفرجات احسن، لان خبرها اصح واكثر.

ويدل على الرش و الرفع والانفراج ايضاً ما روى عنها عليهما السلام ان قبر رسول الله صلى الله عليه وآله رفع شبراً من الارض و ان النبي (ص) امر برش القبور

(١) الوسائل باب (٢٩) من ابواب الدفن حديث ٢-

(٢) الوسائل باب (٣٠) من ابواب الدفن حديث ١-

(٣) الوسائل باب (٢٢) من ابواب الدفن حديث ٢-

(٤) الوسائل باب (٣١) من ابواب الدفن قطعة من حديث ٤- وصدر الحديث (قال: يستحب ان

يدخل منه في قبره جريرة رطبة، ويرفع الحطيت)

(٥) الوسائل باب (٣١) من ابواب الدفن حديث ٣- ٤- ١٠-

وصب الماء من قبل رأسه دورا،  
ووضع اليدين عليه.

ويدل على كيفية الرش، ما روى عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: السنة في رش الماء على القبر: أن تستقبل القبلة وتبده من عند الرأس إلى عند الرجل. ثم تدور على القبر من الجانب الآخر ثم يُرش على وسط القبر فكذلك السنة<sup>١</sup> واما كون الابتداء من جانب القبلة أو غيرها فلا يدل عليه شيء، ولا يبعد افضليته جانب القبلة للتيمن، ولا يبعد فهم الابتداء من غير جانب القبلة من الخبز، فافهم.

ويدل أيضا عليها أخبار كثيرة مثل رواية الحلبي ومحمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أمرني أبي أن أجعل ارتفاع قبره أربع أصابع مفرجات، وذكر أن يرش بالماء حسن<sup>٢</sup> وما في حسنة حماد (حين يوصى الصادق عليه السلام) فقال أبو جعفر عليه السلام إذا أتت ففلسي وكفني وارفع قبري أربع أصابع ورشه بالماء<sup>٣</sup> وهذه تدل على وجوب الغسل والكفن في الجملة، وكان للاجماع ونحوه. حل الرفع والرش على الاستحباب وسماها في المنتهى بالصحة، مع وجود إبراهيم بن هاشم. وذلك هين.

ويدل على ثواب الرش ما روى في الكافي عن ابن أبي عمير في الحسن — لابراهيم — عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال: في رش الماء على القبر تتجأى عنه العذاب مادام الندى في التراب<sup>٤</sup> وأرساله لا يضركما هو المقرر عندهم فالحديث معتبر الاستناد، ولا يبعد جعله دليل الاستحباب (مطلقا — خ)

و اما وضع اليد على القبر، فاستحبابه هو المشهور، وعليه دلت الروايات، منها ما

(١) الوسائل باب (٣٢) من أبواب الدفن حديث — ١

(٢) الوسائل باب (٣١) من أبواب الدفن حديث — ٧

(٣) الوسائل باب (٣١) من أبواب الدفن حديث — ٥ وصغير الحديث هكذا (عن أبي عبدالله

عليه السلام قال: إن أبي قال لي: دلت يوم في مرضه، يابني ادخل لنا سامن قريش من أهل المدينة حتى أشهدهم، قال. فادخلت معه أنا معهم، فقال يا جعفر: إذا قامت الحديث)

(٤) الوسائل باب (٣٢) من أبواب الدفن حديث — ٢

في رواية محمد بن مسلم (المتقدمة)، ثم بسط كفيه على القبر وقال: اللهم الخ<sup>١</sup> فهي دالة على الدعاء أيضاً؛ وصحيفة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال، قال: إذا وضعت الميت في لحده، فقل: بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله، واقرء آية الكرسي واضرب يدك على منكبه الايمن، ثم قل: يا فلان، قل (قد—كا) رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد (صلى الله عليه وآله) نبياً (كا) رسلاً وبعلي إماماً، ويسمى إمام زمانه، فإذا حثي عليه التراب وسوى قبره، فضع كفك (كفبك يب) على قبره عند رأسه وفرج أصابعك، واغمز كفك عليه بعد ما ينضح بالماء<sup>٢</sup>

فيها دلالة على الدعاء، وقراءة آية الكرسي، والتفريق في القبر، والضرب على منكبه الايمن، وأنه لا يجب معرفة إمام بعد إمام زمانه، فافهم: وأنه ينبغي وضع اليد عند الرأس مع التفريق والغمز وكونه بعد النضح، واستحبابه أيضاً: ورواية عبدالرحمان بن أبي عبدالله. قال سألت أبا عبدالله عليه السلام كيف اضع يدي على قبور المسلمين؟ فأشار بيده إلى الأرض فوضعها عليها وهو مقابل للقبلة<sup>٣</sup>

يدل على كون الوضع مستقبل القبلة، ويفيد عموم الوضع، وعدم الاختصاص بما بعد الدفن وعند الرأس، فلا يعد الاستحباب مطلقاً كما هو المتعارف الآن بينهم، وهذه موجودة في الكافي عنه قال: سأله عن وضع الرجل يده على القبر ما هو؟ ولم صنع؟ فقال: صنعه رسول الله صلى الله عليه وآله على ابنه (بنه خ ل) بعد النضح، قال: وسأله... إلى آخر ما مر، إلا أنه قال ثم رفعها وهو مقابل القبلة<sup>٤</sup> وهذه كلها تفيد العموم.

لكن حسنة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه

(١) الوسائل باب (٢٩) من أبواب الدفن حديث ٢—

(٢) الوسائل لورد قطعة منه في باب (٢٠) من أبوابها حديث ٦— وقطعة منه في باب (٣٣) من

أبواب الدفن حديث ١—

(٣) الوسائل باب (٣٣) من أبواب الدفن دليل حديث ٥—

(٤) الوسائل باب (٣٣) من أبواب الدفن صدر حديث ٥—

## والترحم.

وأله يصنع بمن مات من بى هاشم خاصة شيئاً لا يصنعه باحد من المسلمين، كان اذا صلى على الهاشمي ونضح قبره بالماء، وضع كفه على القبر حتى ترى اصابعه في الطين فكان الغريب يقدم، اوالمسافر من اهل المدينة فيرى القبر الجديد عليه اثر كف رسول الله (ص) فيقول من مات من آل محمد (ص)<sup>١</sup>

يدل على اختصاص فعله بهم، وقد يكون ذلك لسبب ما نعلمه ولا يدل على منع فعل الناس بغيرهم، ويحتمل كون الاختصاص بزمان دون زمان.

ويدل على اختصاصه بمن لم يصل على الميت مثل رواية اسحاق بن عمار قال: قلت لابي الحسن الاول عليه السلام ان اصحابنا يصنعون شيئاً، اذا حضروا الجنازة ودفن الميت، لم يرجعوا حتى يمسحوا ايديهم على القبر! افسنة ذلك ام بدعة؟ فقال: ذلك واجب على من لم يحضر الصلاة عليه<sup>٢</sup> وكذا رواية محمد بن اسحاق، قال: قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام شيء يصنعه الناس عندنا يضعون ايديهم على القبر اذا دفن الميت؟ قال: انما ذلك لمن لم يدرك الصلاة عليه، فاما من ادرك الصلاة فلا<sup>٣</sup>

ولعل المراد شدة الاستحباب لمن لم يصل وعدمها لغيره، ولهذا قال في الاولى، ان ذلك واجب على من لم يحضر الصلاة عليه: او تحمل على التقية لو كانت، مع عدم صحة السند و المعارضة بالاشهر، والاصح في الجملة، والفتوى المشهور والعمل كذلك.

قوله: «والترحم» اى الدعاء له بان يرحمه الله وقدم ذلك في رواية محمد بن مسلم، اللهم الخ.

قال الشارح: و حكى في الذكرى عن الصدوق انه متى زار قبراً دعا به مستقبل القبلة، ورأيت في بعض الروايات، ان زيارة غيرالمحرم مستقبل القبلة، وزيارته مستدبرها ومستقبله.

(١) الوسائل باب (٣٣) من ابواب الدفن حديث ٤-

(٢) الوسائل باب (٣٣) من ابواب الدفن حديث - ٢

(٣) الوسائل باب (٣٣) من ابواب الدفن حديث - ٣



## في زيارة القبور

الظاهر عدم الخلاف في استحباب زيارة القبور للرجال كافة، قال: في المنتهى هو قول العلماء، ويدل عليه الاخبار من العامة<sup>١</sup> والخاصة<sup>٢</sup>

وقال فيه ايضاً لا خلاف في الدعاء والصدقة والاستغفار واداء لواجبات التي تدخلها النيابة، واستدل عليه بالاخبار والاية<sup>٣</sup> وكذا قراءة شيء عنده من الادعية والقرآن، وقال ايضاً فيه. لا بأس بالقراءة عند القبر، بل هو مستحب، واستدل عليه بالاخبار

وينبغي ان يقول عند زيارة القبور ما روى عنهم عليهم السلام. روى في الفقيه عن محمد بن مسلم (قال: في المنتهى في الصحيح، وهو غير ظاهر لي، لعدم ثبوت صحة طريقه اليه، وهو يروى عنه فيه بغير الاسناد) انه قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام الموتي تزورهم؟ فقال: نعم، قلت: فيعلمون بنا اذا آتيناهم؟ فقال: اي والله. انهم ليعلمون بكم، ويفرحون بكم ويستأنسون اليكم، قال: قلت فاي شيء نقول اذا آتيناهم؟ قال: قل: اللهم جاف الارض عن جنوبهم وصاعد اليك ارواحهم ولقهم منك رضوانا واسكن اليهم من رحمتك ما تصل به وحشتهم وتونس به وحشتهم انك على كل شيء قدير<sup>٤</sup>

وقال فيه ايضاً قال الرضا عليه السلام ما من عبد زار قبر مؤمن فقراء عنده «انا انزلناه في ليلة القدس» سبع مرات، الاغفر الله له ولصاحب القبر<sup>٥</sup>

(١) صحيح مسلم كتاب الجنائز (٣٥) باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لاهلها حديث— ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ وصن ابن ماجة، كتاب الجنائز (٤٧) باب ما جاء في زيارة القبور حديث— ١٥٦٩ و ١٥٧٠ و ١٥٧١

(٢) الوسائل باب (٥٤) من ابواب النفن فلاحظ

(٣) اشارة الى قوله تعالى: «والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقوا بالايمان الاية وقوله تعالى: «استغفر لتيك وللمؤمنين الاية»

(٤) الوسائل باب (٥٤) من ابواب النفن حديث— ٢ الى قوله: ويستأنسون بكم، واورد تمام الحديث في باب (٥٨) من تلك الابواب حديث— ١

(٥) الوسائل باب (٥٧) من ابواب النفن حديث— ٥

و روى في الكافي في الحسن لابرهم بن هاشم عن عبدالله بن المغيرة عن عبدالله بن سنان، قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام كيف التسليم على اهل القبور؟ فقال: نعم، تقول السلام على اهل الديار من المؤمنين والمسلمين انتم لنا فرط و نحن انشاء الله بكم لاحقون<sup>١</sup>

و في الصحيح عن منصور بن حازم، قال تقول: السلام عليكم من ديار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون<sup>٢</sup> وغير ذلك. وقد ورد في الاخبار المعتبرة زيارة فاطمة عليها السلام قبور الشهداء في الاسبوع مرتين، الاثنين والخميس<sup>٣</sup> و في كل غداة سبت، واستغفارها لحمزة<sup>٤</sup>

فالظاهر عدم الكراهة للنساء ايضا زيارة قبور اقاربهم (هن خ ل)، فالائمة عليهم السلام بالطريق الاولى.

و ينبغي كون ذلك بحيث لا يراهن الرجال: و يحتمل اختصاصها بها عليها السلام لعصمتها و معلومية سترها عن العيون؛ و روى فيه ايضا عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد قال: كنت بفيد، فحسيت مع علي بن بلال الى قبر محمد بن اسماعيل بن بزيع، فقال علي بن بلال: قال لي: صاحب هذا القبر عن الرضا عليه السلام قال: من اتى قبر اخيه ثم وضع يده على القبر و قرأ انا انزلناه في ليلة القدر سبع مرات، امن يوم الفزع الاكبر، او يوم الفزع<sup>٥</sup>

الظاهر ان المراد امن القائل، و يحتمل المزور؛ و هما ايضا كما يدل عليه ما نقلناه عن الرضا في الفقيه<sup>٦</sup> و الظاهر ان هذا السند صحيح، لان محمد الاول هو ابن يحيى العطار الثقة، والثاني هو محمد بن احمد بن يحيى الاشعري الثقة كما يفهم من النجاشي، و علي بن بلال ايضا ثقة، وهي مذكورة في النجاشي ايضا عند ذكر

(١) الوسائل باب (٥٦) من ابواب الدفن حديث ١-

(٢) الوسائل باب (٥٦) من ابواب الدفن حديث ٢-

(٣) الوسائل باب (٥٥) من ابواب الدفن حديث ١-

(٤) الوسائل باب (٥٥) من ابواب الدفن حديث ٢-

(٥) الوسائل باب (٥٧) من ابواب الدفن حديث ١-

(٦) الوسائل باب (٥٧) من ابواب الدفن حديث ٥-

## وتلقين الولي بعد الانصراف بأعلى صوته.

محمد بن اسماعيل بهذا السند صحيحاً، إلا أنها نقلت عن أبي جعفر عليه السلام<sup>١</sup> و  
يحتمل التعدد، و الظاهر أنه عن الرضا عليه السلام، وهكذا مشهور. وفي التهذيب  
أيضاً كذلك وهذه مذكورة بسند حسن في موضع آخر أيضاً، لكنه ما رويت عن  
الرضا عليه السلام، بل قطعت على صاحب القبر، يعني محمد بن اسماعيل، فيعلم  
من هذه ومما سبق كونه عنه عليه السلام فصالح الخبر معتبراً.

و ينبغي اختيار الدعاء المذكور في رواية محمد بن مسلم السابقة: و روى نحوه -  
مثل اللهم ارحم غربته وآس و حشته واسكن اليه من رحمتك رحمة يستغنى بها  
عن رحمة من سواك والحقه بمن كان يتولاه من الأئمة الطاهرين - في كتاب المزار  
فلا يبعد حينئذ استحباب قراءة أنا أنزلناه مبعا مع دعاء الترحم، ووضع اليد  
و الزيارة بعد الدفن كما هو المتعارف بين الطائفة الآن.

و روى فيه أيضاً عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال  
أمير المؤمنين عليه السلام زوروا موتاكم فانهم يفرحون بزيارتكم، و ليطلب احدكم  
حاجة عند قبر أبيه وعند قبر أمه بما يدعوها<sup>٢</sup>

قوله: «وتلقين الولي الخ» قد مر التلقين عند الاحتضار والذي في اللحد؛ و  
يدل عليه أيضاً أخبار كثيرة مع الدعاء عند الانزال؛ منها رواية أبي بصير عن أبي  
عبد الله عليه السلام قال: إذا سللت الميت، فقل: بسم الله وبالله وعلى ملة رسول  
الله صلى الله عليه وآله اللهم الى رحمتك لا الى عذابك فاذا وضعت في اللحد فضع  
فك على أذنه، وقل: الله ربك والاسلام دينك ومحمد نبيك والقرآن كتابك و  
على إمامك<sup>٣</sup>

و رواية محمد بن عجلان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سلمه سلا رفيقاً  
فاذا وضعت في الحنء فليكن أولى الناس به محابلي راسه وليذكر اسم الله ويصلى على  
النبي (ص) و يتعوذ من الشيطان و ليقرأ فاتحة الكتاب و المعوذتين و قل هو الله

(١) الوسائل باب (٥٧) من أبواب الدفن حديث ٣-

(٢) الوسائل باب (٥٤) من أبواب الدفن حديث ٥-

(٣) الوسائل باب (٧٠) من أبواب الدفن حديث ٣-

احد و آية الكرسي، و ان قدر ان يحصر عن خذه و يلزقه بالارض فعل،  
(وليستشهاديب) ويشهد ويذكر ما يعلم حتى ينتهي الى صاحبه<sup>١</sup>  
ورواية محمد بن سنان عن محفوظ الاسكاف عن ابي عبدالله عليه السلام قال:  
اذا اردت ان تدفن الميت، فليكن اعقل من ينزل في قبره عند رأسه وليكشف  
(عن) خذه حتى يفضى به الى الارض ويدنى فقه الى سمعه، ويقول: اسمع افهم،  
ثلاث مرات، الله ربك و محمد نبيك و الاسلام دينك و فلان امامك، اسمع  
وافهم، و اعدّها عليه ثلاث مرات هذا التلقين<sup>٢</sup> و في بعضها دلالة على كون ذلك  
من الولي، والظاهر انه بمعنى الاولوية، لا الشرط، فهو مؤيد للاحتمال الذي ذكرناه  
في سائر احكامه.

و اما ما يدل على تلقينه بعد الدفن فهو خبر جابر بن يزيد عن ابي جعفر عليه  
السلام قال: ما على احدكم اذا دفن ميتة و سوى عليه و انصرف عن قبره، ان  
يتخلف عند قبره، ثم يقول: يا فلان بن فلان انت على العهد الذي عهدناك به  
من شهادة ان لا اله الا الله، و ان محمدا رسول الله، و ان عليا امير المؤمنين امامك و  
فلان و فلان حتى ياتي على آخرهم، فانه اذا فعل ذلك، قال احد الملكين لصاحبه  
قد كفينا الوصول اليه (و مسئلتنا) اياه، فانه قد لقن حجة فينصرفان عنه ولا  
يدخلان عليه<sup>٣</sup> و قريب منه ما نقل في المنتهى عن العامة وفيه يا فلان بن فلان  
ثلاثاً، و ذكر الشهادتين، و رضيت با لله ربنا و بمحمد نبياً و بالقرآن (كتاباً خ)  
اماماً فقط<sup>٤</sup>

و كأن كونه من الولي: اخذ من كون سائر الاحكام منه، و من قوله عليه  
السلام (اذا دفن ميتة الخ) فيفهم منه الولي، و رواية الفقيه الاتية صريحة فيه،  
واجزاء الغير معلوم، لان الغرض واضح، و معلوم من الخبر.

(١) الوسائل باب (٢٠) من ابواب النجس حديث ٥-

(٢) الوسائل باب (٢٠) من ابواب النجس حديث ٤-

(٣) الوسائل باب (٣٥) من ابواب النجس حديث ٢-

(٤) رواه في المنتهى ص ٤٦٣ في مسألة (ويستحب معاودة التلقين بعد تصريف الناس عنه)

و كونه بأعلى صوته، مع عدم التقية، ومعها سرّاً، ذكره الاصحاب، لعل الوجه الوصول اليه، والظاهر انه لا يصل اليه الا بتوفيق الله تعالى. ولا يتفاوت فيه الجهر والسسر، ولكن لا بأس في الاقتداء بهم.

ويدل على انه با على صوته رواية الفقيه الآتية.

ولما كيفية الوقوف. فذكر البعض الاستقبال، والبعض الاستدبار، ولانص. والاعتبار يدل على الاستدبار واستقبال الميت، ولا يبعد الاستقبال للتيمن، وخير المجالس<sup>١</sup>

و روى في الفقيه عن يحيى بن عبدالله، انه قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: ما على اهل الميت منكم ان يدرأوا عن ميتهم لقاء منكر ونكيراً فقلت: وكيف نصنع؟ فقال: اذا انفرد الميت، فليتخلف عنده اولى الناس به، فيضع فاه على (فه عند - يب) راسه، ثم ينادى بأعلى صوته، يا فلان بن فلان، او يا فلانة بنت فلانة<sup>٢</sup> هل انت على العهد الذي فارقتا عليه من شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله سيد النبيين وان علياً امير المؤمنين وسيد الوصيين، وان ما جاء به محمد صلى الله عليه وآله حق وان الموت حق والبعث حق، وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور فاذا قال ذلك: قال منكر لنكير: انصرف بنا عن هذا فقد لقن حجته<sup>٣</sup> وهذه مذكرة في التهذيب ايضاً.

وفيها دلالة على رفع الصوت. و كونه من الولي، مع وضع الفم على رأسه. و ذكر المؤمن (المؤمنة خ ل) باسمها واسم امها، لا ابيها.

و في الخبر عن الجمهور. كلاهما مضافان الى الام و انه ان لم يعرف الام

(١) الوسائل كتاب الحج باب (٧٦) من ابواب احكام الشجرة حديث ٣- عن الشيخ بهاء الدين في مفتاح الفلاح

(٢) جامع احاديث الشيعة باب (٤١) من ابواب النفس حديث ١- وفيه (يا فلانة بنت فلانة) و في النسخ التي عتلفا من الكافي والتهذيب والفقيه (فلان) بدل (فلانة)

(٣) الوسائل باب (٣٥) من ابواب النفس حديث ١-

## والتعزية قبل الدفن وبعده، وتكفي المشاهدة

يضيفه الى حواء<sup>١</sup> قال الشارح: لافرق في هذا الحكم بين الصغير والكبير كما في الجريدتين، لاطلاق الخبر ولاينافيه التعليل بدفع العذاب، كما في عموم كراهة الشمس، وان كان المرض انما يتولد على وجه مخصوص.

وقال ايضاً: بعد قوله: (بأعلى صوته) ذكره الاصحاب. وفي التعميم تأمل. لان الظاهر انه لدفع السؤال. وايضاً قد لا يمكن مثل هذه القول للصغير لعدم حصول هذا العهد منه الا بتأويل بعيد، ولايقاس بالجريدتين مع وجود النص، ولولا ذلك لمنع ايضاً. وان رفع الصوت موجود في رواية يحيى المتقدمة.

**قوله: «والتعزية قبل الدفن وبعده وتكفي المشاهدة»** قال الشارح: وهي تفعلة، من العزاء وهو الصبر والمراد بها هنا، الحمل على الصبر، والتسل عن المصائب، باسناد الامر الى الله وحكمته والتذكير بما وعد الله على الصبر.

وقد ورد الأخبار في التعزية، روى في الفقيه عن هشام بن الحكم في الصحيح، انه قال: رأيت موسى بن جعفر عليها السلام يعزى قبل الدفن وبعده<sup>٢</sup> وقال الصادق عليه السلام: التعزية الواجبة بعد الدفن<sup>٣</sup>

كأنه يريد به تأكيد الاستحباب للاجماع، وقال: كفالك من التعزية ان يراكم صاحب المصيبة<sup>٤</sup> واتي ابو عبد الله عليه السلام قوما قد اصابوا بمصيبة، فقال: جبر الله وهنكم واحسن عزاكم ورحم متوفاكم. ثم انصرف<sup>٥</sup> وقال رسول الله

(١) كنز العمال ج ١٥ ص ٧٣٧ رقم (٤٢٩٣٤) (الطقي) ونظ ما رواه (عن سميد الاموي قال: شهدت ابا امامة وهو في النزع، فقال لـ: يا سعيد! اذا اتعت فاقبلوا في كما امرنا رسول الله صلى الله عليه (والله) وسلم، قال لنا رسول الله ص: اذا مات احد من اخواتكم فسيتم عليه التراب طيقم رجل منكم هندراسه، ثم ليقل يا فلان بن فلانة! فانه يسمع ولكنه لا يجيب، ثم ليقل: يا فلان بن فلانة! فانه يقول: ليرشدنا ربحك الله! ثم ليقل: اذكر ما حرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً عبده ورسوله، ولك رصيت بالله ربنا وبمحمد نبينا وبالا سلام ديناً وناقراً اماماً، فقال له رجل يا رسول الله فان لم اعرف الله قال ينسبه الي حو .

(٢) الوسائل باب (٤٧) من ابواب الدفن حديث — ١

(٣) الوسائل باب (٤٨) من ابواب الدفن حديث — ٣

(٤) الوسائل باب (٤٨) من ابواب الدفن قطعة من حديث — ٤

(٥) الوسائل باب (٤٩) من ابواب الدفن حديث — ٣

صلى الله عليه وآله: التعزية تورث الجنة<sup>١</sup> وعزى الصادق عليه السلام رجلاً بابن له، فقال عليه السلام: الله خير لأبنك منك، وثواب الله خير لك من ابنك — الخبر<sup>٢</sup> وصدقها بالمعنى المذكور على مجرد الرؤية محل التأمل، فينبغى اختيار ما نقل: وينبغى أيضاً فعله بعد الدفن لما مر، ولحسنه ابن أبي عمير في الكافي عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: التعزية لأهل المصيبة بعد ما يدفن<sup>٣</sup> بل عند القبر، ويدل عليه رواية اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام تارة و مقطوعاً أخرى، قال: ليس التعزية إلا عند القبر، ثم ينصرفون لا يحدث في الميت حدث فيسمعون الصوت كأنه للتأكيد، مع عدم صحة السند والتدرة، وعدم العلم، والفتوى بها.

ويدل على تصميم التعزية للرجال والنساء ما روى في الكافي مسنداً عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان فيما ناجى به موسى ربه قال يا رب ما لمن عزى الشكى؟ قال: اظله في ظلي يوم لا ظل الا ظلي<sup>٤</sup>

و روى فيه انه قال امير المؤمنين عليه السلام من عزى الشكى اظله الله في ظل عرشه يوم لا ظل الا ظله.

و روى أيضاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله من عزى حزيناً كسى في الموقف حلة يحبر بها.

وفي رواية أخرى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله (ص) من عزى مصاباً كان له مثل أجره من غير ان ينتقص من اجر المصاب شيء.

و روى في الفقيه، ما يدل على التلطف باليتيم: ما من عبد يمسح يده على راس يتيم ترحم له، الا اعطاه الله عز وجل بكل شجرة نورا يوم القيامة<sup>٥</sup> و انه يكتب الله

(١) الوسائل باب (٤٦) من ابواب الدفن حديث ٦-٨

(٢) الوسائل باب (٤٦) من ابواب الدفن قطعة من حديث ١-

(٣) لورده والذي بعده في الوسائل باب (٤٨) من ابواب الدفن حديث ١-٢

(٤) لورده والقطعة التي بعدها في الوسائل باب (٤٦) من ابواب الدفن حديث ٣-٤-٥-٦

(٥) لورده والاربعة التي بعده في الوسائل باب (٩١) من ابواب الدفن حديث ١-٢-٣-٤-٥

### و يكره فرش القبر بالساج من غير ضرورة،

عز وجل له بعدد كل شعرة مرت عليها يده، حسنة.  
 وقال رسول الله صلى الله عليه وآله من انكر منكم قساوة قلبه فليدن يتيما  
 فيلاطفه، ويمسح رأسه، يلين قلبه باذن الله عز وجل، فان لليتيم حقا.  
 و روى أنه يقعده على خوانه ويمسح رأسه يلين قلبه.  
 وقال الصادق عليه السلام: اذا بكى اليتيم اهتزله العرش فيقول الله تبارك و  
 تعالى: من هذا الذي ابكى عبدي الذي سلبته ابويه في صغره، فوعزتي وجلالي و  
 ارتفاعي في مكاني لا يسكنه عبد مؤمن الا وجبت له الجنة.  
 و اعلم ان الشارح. قال: يكره تعزية الشابة خوفا للفتنة: كانه اخذ مما روى  
 الصدوق ان امير المؤمنين عليه السلام كان يسلم على النساء، وكان يكره ان يسلم  
 على الشابة منهن، وقال: اتخوف ان يعجبني صوتها فيدخل من الاثم على اكثر مما  
 اطلب من الاجر<sup>١</sup>

و الاصل غير واضح لعدم صحته، و على تقدير صحته لا تخصص هذه الاخبار  
 بمثله، مع عدم ظهور علة القياس.

قوله: «ويكره فرش القبر بالخ» ذكره الاصحاب، وما رايت ما يدل عليه في  
 الاخبار، و يمكن ان فهموا من مفهوم مكاتبه على بن بلال الى ابي الحسن عليه  
 السلام انه ربما مات الميت عندنا وتكون الارض ندية فنفرش القبر بالساج او يطبق  
 عليه، فهل يجوز ذلك؟ فكتب عليه السلام ذلك جائز<sup>٢</sup>

و في الفهم تأمل مع قصور السند، الا انه لا بأس بالعمل بمضمونه و منطوقه: و  
 روى في الكافي باسناده عن يحيى بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام،  
 قال: القى شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وآله في قبره القطيفة<sup>٣</sup> فكانه لعدم  
 الصحة و استلزامه الاسراف المحرم، ما عمل به: و قيل يحرم فرش القبر بماله قيمة  
 من الثياب و نحوها، كما يحرم وضع ذلك مع الميت: قال في الشرح: كأن وجهه

(١) الوسائل باب (٤٨) من ابواب العشرة فطمت حديث ١-

(٢) الوسائل باب (٢٧) من ابواب الدفن حديث ١-

(٣) الوسائل باب (٢٧) من ابواب الدفن حديث ٢-



## ونزول ذى الرحم الآتى المربعة.

ما مر (من الإسراف في)

قوله: «ونزول ذى الرحم الفخ» يدل على كراهة نزول الوالد قبر ولده بمعنى انزاله في الخدة، ما روى في الكافي بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الرجل ينزل في قبر والده ولا ينزل الوالد في قبر ولده<sup>١</sup> وحسنة حفص بن البختري وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يكره للرجل أن ينزل في قبر ولده<sup>٢</sup>

وما روى في الكافي مستندا عن أبي عبد الله عليه السلام، أن الرجل يدفن ابنه؟ قال: لا يدفنه في التراب، قال: قلت: فالابن يدفن أباه؟ قال: نعم، لا بأس<sup>٣</sup> وفي كل هذا دلالة على اختصاص الكراهة بالوالد، وتصريح بنفي الباس والأذن في الولد: وكذا في روايتين أخريين عنه عليه السلام أن الرجل ينزل قبر والده ولا ينزل في قبر ولده<sup>٤</sup> والأصل يؤيده: وأول بعدم تأكيد الكراهة في الوالد، للكراهة فيه أيضاً، لأنه يورث القساوة، ونقول الصادق عليه السلام الوالد لا ينزل في قبر ولده والولد لا ينزل في قبر والده والعلة غير ظاهرة، وجودها في أهلية التراب لا يستلزم في النزول، والخبر ماريته، والشارح نقله<sup>٥</sup> ولو ثبت فالحمل لا بأس به، والا فالأولى عدم الكراهة في الولد. بل في جميع الأقارب إلا الأب: ويؤيده تعلق أحكامه بالأول، وكذا ما مر في بعض الأخبار من نزول أولى الناس به والتلقين<sup>٦</sup>

وبالجملة دليل الكراهة مطلقاً غير واضح. لكنها مشهورة، فكانها إجماعية والآ فالظاهر العدم.

نعم الإهالة مكروهة لمطلق الأقارب كما مر.

(١) الوسائل باب (٢٥) من أبواب الدفن حديث ٢

(٢) الوسائل باب (٢٥) من أبواب الدفن حديث ١

(٣) الوسائل باب (٢٥) من أبواب الدفن حديث ٦

(٤) الوسائل باب (٢٥) من أبواب الدفن حديث ٥-٧

(٥) تهذيب روض الجنان ص ٣١٨

(٦) راسع الوسائل باب (٢٠) و (٢٤) من أبواب الدفن.

واهالته التراب،

وتجديد القبور.

واما في المروءة: فلا خلاف في اولوية نزول ذى الرحم، وكون الزوج اولى، بما روى مسند ابي الكافي عن امير المؤمنين عليه السلام مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله ان المروءة لا يدخل قبرها الا من كان يراها في حياتها<sup>١</sup> وما روى فيه كذلك عن ابي عبد الله عليه السلام قال: الزوج احق بامرأته حتى يضعها في قبرها<sup>٢</sup>

قوله: «واهالته التراب» اى ويكره ان يهيل ذوالرحم على رحمه، وقد مر ما يدل على عموم هذا الحكم مع التعليل، وهو في رواية عبيد بن زرارة: ومن كان منه ذارحم فلا يطرح عليه التراب، ثم قال: انها كم ان تطرحوا على ذوى الارحام فان ذلك يورث القسوة في القلب، ومن قسا قلبه بعد من ربه<sup>٣</sup>

قوله: «وتجديد القبور» قال الشارح: (بعد ان دراسها على وجه الارض، سواء اندرست عظامها ام لا الا ان يكون في ارض مسيلة ويندرس عظامها فيحرم تجديدها وحينئذ تصويرها بصورة المقابر، لان ذلك يمنع من هجوم غيرها مع زوال حقها)

ولا يبعد الخوالة الى العرف، بحيث يسمى عرفا بالتجديد كما في ساير المسائل. واما التحريم بعد اندراس العظام: فعلى تقدير الاحتياج الى ذلك المكان لا يبعد فيما ذكر، واما مع عدمه فهو غير ظاهر.

واما دليل المسئلة فهو الخبر المروى في التهذيب والفقهاء عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال: من جدد قبراً او مثل مثلاً فقد خرج من الاسلام<sup>٤</sup> قال في الفقيه: اختلف مشايخنا في معنى هذا الخبر، فقال محمد بن الحسن الصفار: هو جدد بالجيم لا غير، وكان شيخنا محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد

(١) الوسائل باب (٢٦) من ابواب الدفن حديث ١-

(٢) الوسائل باب (٢٦) من ابواب الدفن حديث ٢-

(٣) الوسائل باب (٣٠) من ابواب الدفن قطعة من حديث ١-

(٤) الوسائل باب (٤٣) من ابواب الدفن حديث ١-

رضى الله عنه يحكى عنه انه قال: لا يجوز تجديد القبر ولا تطيين جميعه بعد مرور الايام عليه و بعد ما طين في الاول، و لكن اذا مات ميت و طين قبره فجاء ان يرم ساير القبور من غير ان تجدد: و ذكر عن سعد بن عبد الله ره انه كان يقول انما هو (من حدد قبراً) بالحاء غير المعجمة، يعنى به من ستم قبراً: و ذكر عن احمد بن ابي عبد الله البرقي انه قال: انما هو (من جدث قبراً) و تفسير الحدث بالقبر، فلا تدرى ما عنى به.

والذى اذهب اليه انه جدد بالجيم، و معناه نبش قبراً، لان من نبش قبراً فقد جدد و اسرج الى تجديده و قد جعله جدثاً محضاً:

واقول: ان التجديد على المعنى الذى ذهب اليه محمد بن الحسن الصفار، والتجديد بالحاء الغير المعجمة الذى ذهب اليه سعد بن عبد الله، والذى قاله البرقي من انه جدث كله داخل في معنى هذا الحديث، و ان من خالف الامام في التجديد و التسليم والبش واستحل شيئاً من ذلك فقد خرج من الاسلام.

والذى اقول في قوله عليه السلام (من مثل مثالا - ١ -) انه يعنى به من ابدع بدعة و دعا اليها او وضع ديناً فقد خرج من الاسلام، و قول في ذلك قول ائمتي عليهم السلام، فان اصبحت فمن الله على الستم وان اخطأت فمن عند نفسي.<sup>١</sup>

قال في التهذيب بعد نقل كلام الفقيه: و كان شيخنا محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله يقول: ان (الخبرخ ل) خدد، بالحاء والدالين. و ذلك مأخوذ من قوله تعالى (قتل اصحاب الاخدود - ٣ -) واخذ هو الشق: تقول خددت الارض خدداً: اى شققها، وعلى هذه الرواية، يكون النهى تناول شق القبر: اما ليدفن فيه، او على جهة النبش على ما ذهب اليه محمد بن على (يريد به الصدوق ابو جعفر بن بابويه) و كل ما ذكرناه من الروايات و المعاني محتمل، والله اعلم بالمراد، والذى صدر الخبر عنه، عليه السلام

(١) الوسائل باب (٤٣) من ابواب الدفن قطعة من حديث ١

(٢) الىها كلام الفقيه

(٣) الطبرج: (٨٥)

أقول: ان كان معناه النيش فقط، او جعله قبر أمرة أخرى ليدفن فيه كما يفهم من حدث وجدد على ما فهم الصدوق. ومن حدد: فيكون جدد، وخدد، وحدث، للتحريم.

و اما الخروج عن الاسلام: فاما ان يكون للمبالغة، فكانه بمنزلة، لكثرة الذنوب، او مع الاستحلال بعد ثبوت التحريم بقول الامام وغيره، فيكون من انكار الضرورى في الدين فيكفر، لعله مراد الصدوق. واما اذا كان المراد التسليم المشهور عند العامة، او التطيين بعد الاندراس، فلا يبعد الكراهة، لعدم دليل على التحريم غيرها، وهي مع عدم الصحة. ليست بصريحة في هذا المعنى، فالتحريم مشكل، كما قاله الصدوق ويكون التأويل مثل مامر، فتأمل، فان الاصل دليل قوى، ولا يثبت التحريم بمثله.

وانما قلنا على الاول بالتحريم، لثبوت تحريم النيش عندهم الا فيما يستثنى كما سيبحثى.

و اما المعنى الذى ذكره الصدوق للتمثيل فلا يخلو من بعد، و يحتمل حمله على التصوير وعمل الصور المحسنة و ذوات الارواح الذى ثبت تحريمه، او الاصح مع التأويل، فتأمل.

و اما التطيين و التجصيص، فالاصل يدل على الجواز وعدم الكراهة ابتداءً و تجديداً: ويدل عليه في الجملة رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا تطينوا القبر من غير طينه<sup>١</sup> فانها ظاهرة في الجواز ابتداءً، بل اعم من طين القبر، و بمنطوقه يدل على النفي من غيره.

و يدل على كراهة اخذ التراب من غير قبره ايضاً ما روى عنه عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله نهى ان يزداد على القبر تراب لم يخرج منه<sup>٢</sup> و حل النهى على الكراهة، لعدم الصحة، بل لعدم القول بالتحريم على الظاهر، وكذا الاولى.

(١) الوسائل باب (٣٦) من ابواب الدفن حديث ٢-

(٢) الوسائل باب (٣٦) من ابواب الدفن حديث ١-

و ايضاً يدل عليه ما روى مسند ابي التهذيب والاستبصار والكافي عن يونس بن يعقوب، قال: لما رجع ابوالحسن موسى عليه السلام من بغداد ومضى الى المدينة ماتت ابنة له بفيد فدفنها، وامر بعض مواليه ان يحصص قبرها، ويكتب على لوح اسمها ويجعله في القبر<sup>١</sup> وفي الصحاح ان (فيد) منزل بطريق مكة، وحملها في الاستبصار على الجواز.

و حل رواية علي بن جعفر فقال سألت ابوالحسن موسى عليه السلام عن البناء على القبر والجلوس عليه؟ هل يصلح؟ قال: لا يصلح البناء عليه ولا الجلوس ولا تجصيصه ولا تطيينه<sup>٢</sup> على الكراهة، فلا مسافة، وذلك لا يخلو عن بعد، اذ امره (ع) بالمكروه لا يناسب، ولو اريد بيان الجواز ايضاً، فتأمل، وقد جمع بينها بحملها على الابتداء وبعد الانداس لكن مع الكراهة بعده.

وقد حملنا ايضاً على قبور الصالحاء والعلماء والذرية المطهرة، لحصول الثواب بزيارتهم، وعلى غيرها، وهما ايضاً لا يخلو ان عن بعد، سيما الثاني، اذ قل قبر مؤمن لا يحصل الثواب بزيارته، فلا بنا سبه النفي، ومع ذلك يمكن العلامة على وجه، غير التجصيص والتطين، مثل وضع حجر كما نقل عن فعله صلى الله عليه وآله في قبر عثمان بن مظعون<sup>٣</sup> وخشب مع كتابة الاسم.

ويمكن الحمل في التطين على طين قبره وطين غيره لحمل المطلق على المقيد في الجملة، والتعميم بالكراهة في التجصيص مطلقاً، وخرج قبرها<sup>٤</sup> للنص بخصوصه لعل الاول اولى، للاصل، وظهور ما يدل على الجواز في الابتداء فقط، ولا يدل على عدم الكراهة بعد الانداس شيء، بل لا يظهر القول بذلك ايضاً، فيحمل خبره على

(١) الوسائل باب (٣٧) من ابواب الدفن حديث - ٢

(٢) الوسائل باب (٤٤) من ابواب الدفن حديث - ١

(٣) جامع احاديث الشيعة، باب (٤٤) من ابواب دفن الميت حديث ٤ ولفظ الحديث هكذا (الدعائم من علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله لما دفن عثمان بن مظعون دعا بحجر موضعه عند رأس القبر وقال: يكون عليا لا دفن فيه قرابتي)

(٤) اي قبريعة ابي الحسن عليه السلام - (فيد)

بن جعفر على الكراهة بعده لعدم الصحة، فإن على بن اسباط في الطريق<sup>١</sup> قيل: أنه فطحي ومات على ذلك وقيل رجع، وما يعلم نقله حين الاستقامة على تقدير التسليم، وقال المصنف: هذا الخبر حسن، وفيه قائل، لما عرفت، فتأمل.

فالكراهة بعد الانداس كما يدل عليه (جدد)، وقول الأكثر - غير بعيد.

ثم أنه قيل: إن قبور المعصومين مستثنى من ذلك، لتعظيم شعائر الله، وبقاء الرسم لتحصيل الزيارة الموجبة للثواب العظيم، ولهذا ما نقل المصنف عنه في الأزمنة السابقة، بل يعمرهم دائماً، ويوقفون عليها أوقافاً كثيرة، ويدل عليه ما ورد في تعاهد قبورهم والتعمير والصلاة عند قبر الحسين عليه السلام الفريضة بكذا والنافلة بكذا كما سبق، وسيجئ في الزيارات أيضاً، بل ذلك متعارف في أولاد الأئمة عليهم السلام أيضاً، بل سائر العلماء والصلحاء، بين العامة والخاصة، فلا يبعد تخصيص الكراهة بغيرهم أيضاً ويحتمل أن يكون ذلك كان ابتداء قبل الانداس، وما جدد، بل رُم. فلا ينافي في الجمع المشهور.

وإن يكون المراد، بالبناء المنهى، البناء على القبر بحيث يصير تحت الحائط، فإنه غير مناسب: لأن حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً.

ويؤيده قوله عليه السلام (والجلوس عليه<sup>٢</sup>) فإنه معلوم كون المراد به الجلوس على القبر بمعنى كونه تحت، وكذا التطيين والتجصيص، وذلك لا ينافي في التعمير، بجعل بناء عليها بحيث يكون تحت القبة وتعمير تحت القبة وتجصيصها وتطيينها وتزيينها، ولا وضع الصناديق المزينة والاقشة النفيسة على القبور، وذلك هو المتعارف والمتداول، لا البناء والتجصيص والتطيين على نفس القبر، فيبقى ذلك غير مكروه في قبر أحد أو يحمل التطيين على التطيين (الطين خ) من غيره، والتجصيص على داخل القبر بمنزلة وضع الآجر واللبن والتبييض.

وفي المنهى حمل التجصيص في قبر ابنته عليه السلام على التطيين، وهو بعيد.

(١) مند الحديث كما في التهذيب هكذا (على بن الحسين، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن

الحسين بن أبي الخطاب، عن علي بن اسباط، عن علي بن حمزة)

(٢) الوسائل باب (٤٤) من أبواب الدفن، قطعة من حديث -

والنقل الى أحد المشاهد،

ودفن الميتين في قبر واحد،

والله يعلم، فالاصل يفيد الجواز والاحتياط يقتضى الاجتناب، فتأمل.

وحمل في المنتهى نهى البناء على القبور على المواضع المسبلة لكونها مقبرة، فإن فيه تضييقاً على الناس، اما في الاملاك فلا مانع، وقال: ويكره المقام عندها، وقد مر الصلاة عليها وبينها، وقيل: يكره المشي عليها.

قوله: «والنقل الخ» لعل دليله منافاة النقل، للتعجيل المأمور به في الخبر المحمول على الاستحباب، لعدم وجوب التعجيل عندهم، بل هو مستحب، وهو خبر عيص في التهذيب عن ابي عبدالله عليه السلام عن ابيه، قال: اذا مات الميت فخذ في جهازه، وعجله<sup>١</sup> وغيره.

وقال الشارح: يستحب النقل الى المشاهد رجاء كشفاعتهم، وتبركا بترابهم، وتباعداً من عذاب الله تعالى، وعليه عمل الامامية من زمن الأئمة عليهم السلام الى زماننا، فكان اجماعاً قاله في التذكرة.

وفي الذكرى: لو كان هناك مقبرة بها قوم صالحون او شهداء، استحب النقل اليها لتتأله بركتهم وبركة زيارتهم، وقريب منه ما في المنتهى؛

وقال الشارح: ويجب تقييده بما اذا لم يخف هتك الميت بانفجار ونحوه لبعده المسافة او غيرها (وكان ذلك مأخوذاً من حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً<sup>٢</sup> فلا ينفي هتك حرمة، بل يحرم كما يفهم من قولهم ومن الخبر) ثم قال ايضاً: هذا كله في غير الشهيد، فإن الاولى دفنه حيث قتل، لقوله صلى الله عليه وآله ادفنوا القتلى في مصارعهم<sup>٣</sup>

قوله: «ودفن الميتين في قبر واحد» قال الشارح: ابتداء، او في ارجع معد

(١) الوسائل باب (٤٧) من ابواب الاحتضار حديث - ٦

(٢) الوسائل باب (٥١) من ابواب النضر حديث - ٦ ونقطة الحديث (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: حرمة المسلم ميتاً كحرمة وهو حي موله)

(٣) سنن ابي داود، كتاب الجنائز باب في الميت يحمل من ارض الى ارض وذكره ذلك حديث - ٣١٦٥ ولغة الحديث (عن جابر بن عبدالله قال: كنا حننا القتل يوم احد لندفنه، فجاء مباد النبي صلى الله

والاستناد إلى القبر والمشى عليه.

لدفن الجماعة، أما لو دفن الأول ثم أريد نبشه لدفن الآخر، حرم ذلك، لأن القبر صار حقاً للأول، ولاستلزامه النبش والتهتك المحرمين.

ولروم التهتك غير واضح، ولعل تحريم النبش إجماع.

و أما دليل الكراهة فغير واضح، فكان كونه خلاف المتعارف المعمول في زمانهم عليهم السلام، أولاً مكان حصول العقاب لأحدهما دون الآخر فيتأذى ويتضرع حال الآخر عنده، وغير ذلك قال الشارح: وهو أيضاً مخصوص بغير ضرورة، وأما معها فتزول، ولا بأس.

قوله: «والاستناد إلى القبر والمشى عليه» قال الشارح: ونقل المصنف في التذكرة الإجماع، وروى عن النبي صلى الله عليه وآله لأن يجلس أحدكم على جرة فيحرق ثيابه وتصل النار إلى جسده أحب إلى من أن يجلس على قبر<sup>١</sup> والمراد به المبالغة في الزجر وكأنه، للإجماع وعدم صحتها ما ذهبوا إلى التحريم، بل أقولوا الخبر.

ولرواية الصدوق في الفقيه عن الكاظم عليه السلام إذا دخلت المقابر فطأ القبور فمن كان مؤمناً استراح إلى ذلك ومن كان منافقاً وجدأله<sup>٢</sup> وقال الشارح: وحل على الداخل لأجل الزيارة، توفيقاً، والمراد حينئذ بوطئها كثرة التردد بينها للزيارة وعدم الاقتصار على زيارتها إجمالاً، على طريق الكناية، والحمل لا يخلو عن بعد.

فيمكن حل المنع الذي بالإجماع في (المشى) على المشى استخفافاً، وهذا الخبر على غيره فيبقى على عموم الظاهر، مع عدم نص في المشى، وعدم ثبوت الإجماع، فتأمل وما مر من الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله إنما دل على الجلوس.

عليه (وآله) وسلم فقال: إن رسول الله (ص) يأمركم أن تلتفتوا القتل في مضاجعهم فرددناهم

(١) سنن ابن ماجة، كتاب الجنائز باب (٤٥) حديث ١٥٦٦ ولفظ الحديث (عن أبي هريرة قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم لئن يجلس أحدكم على جرة تحرقه، خير له من أن يجلس على قبر)

(٢) الوسائل باب (٦٢) من أبواب الدفن حديث ١—



## ويحرم نبش القبر، ونقل الميت بعد دفنه،

قوله: «ويحرم نبش القبر» قال الشارح. لما فيه من المثلة بالميت والانتهاك لحرمته، وهو في الجملة اجماعى واستثنى منه مواضع، (الاول) اذا بلى الميت وصار رميا، (الثاني): اذا دفن في الارض المقصوبة، (الثالث): اذا كفن في المفصوب (الرابع): اذا وقع في القبر ماله قيمة (الخامس): نبشه للشهادة على عينه. ويمكن استثناء من دفن بغير غسل او كفن، قاله في المنتهى، وفي المثلة والانتهاك بمجرد النبش تأمل، فالدليل هو الاجماع لو ثبت.

قوله: «ونقل الميت بعد دفنه» قال الشارح: لتحريم النبش واستدعاء الهتك وان كان ذلك الى احد المشاهد المشرفة على المشهور، ونقل المصنف في التذكرة جوازه اليها عن بعض علمائنا، وقال الشيخ: ان به رواية سمعنا ها مذاكرة، وروى الصدوق عن الصادق عليه السلام ان موسى استخرج عظام يوسف من شاطئ النيل وحمله الى الشام<sup>١</sup> وهذا يؤمى الى الجواز لان الظاهر من الصادق عليه السلام تقريره له، كحديث (ذكرى حسن على كل حال) في باب التخل<sup>٢</sup> و لان الغرض المطلوب من النقل قبل الدفن، من الشفاعة ودفع العذاب حاصل بعده، لكن يشترط على ذلك ان لا يبلغ الميت حالة يلزم من نقله عليها هتكه ومثله، وذهب بعض الاصحاب الى كراهة النقل مطلقا، وبعضهم الى جوازه لصالح براد بالميت<sup>٣</sup>

وانت تعلم انه ليس بمستلزم للنبش، لاحتمال النقل من غير نبش؛ وايضا انما الكلام في النقل، ولو فعل الحرام ونبش، هل يحرم النقل اولا، فلا يدل تحريمه، على تحريمه، وهو ظاهر.

(١) الوسائل باب (١٣) من ابواب الدفن قطعة من حديث — ٢

(٢) الوسائل باب (٧) من ابواب احكام الخلوة قطعة من حديث — ١ ولفظ الحديث (من ابى حزة من

ابى جعفر عليه السلام قال: مكتوب في العترة التي لم تغير ان موسى سأل ربه فقال. الهى انه باتى على مجالس امرتك واجلك ان اذكرك فيها، فقال: يا موسى ان ذكرى حسن على كل حال)

(٣) لى هنا كلام الشارح

و لزوم المهلك أيضاً غير ظاهر بمجرد النقل؛ وقد ادعى بمجرد النيش المثلة والمهلك وهو غير واضح كما سبق، ويدل عليه اشتراطهم عدمها في النقل الى المشاهد كما صرح به، بل في المطلق، فالبحث مع عدمها.

و الرواية غير ظاهرة: ورواية الصدوق على تقدير صحتها تدل على جواز ذلك الفعل في زمان سابق، بل في تلك المادة، فلا عموم: ولا يقاس على حديث الذكر، للتصريح فيه بالعموم فلا معنى للتقرير، ولا يدل على شيء.

وقد يمنع الغرض وكونه علة مجوزة، وعلى تقديره هنا ما يمنع عن ذلك وهو المهلك والمثلة بناء على ما ذكره؛ والاصل يقتضي الجواز الا انه مستلزم لتأخير في الواجب في الجملة، وليس بمعلوم جوازه، والجواز قبل الدفن في الجملة، لا يستلزم ذلك؛ وايضاً مستلزم لا يجاب شيء بعد سقوطه والظاهر من ايجاب الدفن، وجوب استدائمه فلا يجوز الكشف والنيش المنافي لذلك.

وعلى تقدير الجواز فالظاهر عدم الاختصاص بالنقل الى المشاهد، فانه انما يجوز بالاصل وعدم دليل التحريم، وهو جار في كل نقل؛ ولو ثبت التحريم وسلم كما هو رأى المتأخرين، فالجواز الى المشاهد فقط يحتاج الى دليل قوي، وما نجد، مع انهم يشترطون عدم المهلك والمثلة وقديعون وجودها في مجرد النيش والنقل، والظاهر انها في الرائحة وتاذى الناس بها.

والخط والنزول في مواضع مكروهة مثل السفينة، والحمل على الحيوانات مع الوقوع عن ظهورها وتنفير الناس عنه - موجودان، وهو مشترك بين قبل الدفن و بعده، فلا ينبغي فعله الا مع عدم هذه الاشياء؛ والاتكال على رحمتهم وشفاعتهم، والظاهر ان لخصوصية لها الى مكان دون آخر.

نعم قد يكون لشرف المكان دخل، والقرب اليهم كذلك حتى يستحي المنكرو والكبر وملائكة العذاب، او لا يكون هناك ملائكة العذاب، ولهذا نطلب المجاورة عندهم و الدفن في حضرتهم، والله الموفق، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، و جعلنا الله واياكم في حزيهم وحزهم من عذابه ومن مجاورهم في الدنيا والآخرة بحزمتهم عنده.

ودفن غير المسلمين في مقابرهم،  
 إلا النعمة الحاملة من مسلم.  
 وشق الثوب على غير الأب والآخر.

قوله: «ودفن غير المسلمين في مقابرهم» قال الشارح: وهو موضع وفاق<sup>١</sup>  
 لكن يجب مواراتهم لدفع تاذي المسلمين بحياتهم لا بقصد الدفن، في غيره مقابر  
 المسلمين.

و كان التقييد (التعيين ح) في مقابرهم، لما ذكره الشارح، فإنه دفن بحسب  
 الظاهر، و لكن وجوب الدفن لدفع الأذى عن المسلمين غير معلوم، إلا أن تثبت  
 الكبرى وهو غير ظاهر إلا أن يدعى الإجماع فيه. و الظاهر أن لا دليل لهم إلا  
 الإجماع و ذلك متحقق في مقابرهم على ما يفهم و في غيرها، غير معلوم، فقد يكون  
 القيد لذلك وعدم قصد التعميم بالدفن لا يهدمه مطلقاً.

و يحتمل أن يكون دليل التحريم، حصول أذى المسلمين بمذابحه في القبر، فينبغي  
 أن يبعد عنهم، ولا يبعد على تقدير وجوب دفع الجيفة، دفنه في مقابرهم على تقدير  
 عسر غيره، إلا أن يكون المقبرة مسبلة، ويلزم منه وجوب دفن الحيوانات الجائفة،  
 والظاهر أنه ليس كذلك

قوله: «إلا النعمة الخ» وقد مر دليله، والتقييد بالنعمة لوجود الكتابية في  
 الرواية<sup>٢</sup> فلا يبعد الاختصاص، ويحتمل التعميم للعلّة المفهومة.  
 قوله: «وشق الثوب الخ» قال الشارح، لما فيه من أضاعة المال، والسخط  
 بقضاء الله.

و حصول الأضاعة المحرمة هنا ممنوع، و كذا السخط، فإنه قد يفعل بمجرد

(١) قال الشارح بعد قوله (وهو موضع وفاق) ولا فرق في ذلك بين أصناف الكفار و أصفائهم و  
 حكمهم آه

(٢) الوسائل باب (٣٩) من أبواب الدفن حديث—٢ ولا يفتى أنه ليس في الحديث كلمة الكتابية بل  
 (اليهودية و النصرانية) فراجع

(٣) لا ينبغي أن جلة (وشق الثوب الخ) في نسخ الخطبة من الأرشاد و كذا في روض الجنان، مقدم  
 على قوله: (ودفن المسلمين الخ) والامر سهل

الحزن، لا لذلك، ولا يحرم عليها أيضاً.

و دليل الاستثناء: شق العسكري عليه السلام ثوبه على الهادي عليه السلام من خلف وقدام، قال في الفقيه: لما قبض على بن محمد العسكري رأى الحسن بن علي قد خرج من الدار وقد شق قميصه من خلف وقدام<sup>١</sup> وفعل الفاطميات على الحسين عليه السلام<sup>٢</sup> على ما نقل، وعن الصادق عليه السلام ان موسى شق على اخيه هارون<sup>٣</sup>

وقال الشارح: وعلى استثناء الاب والاخ اكثر الاصحاب، فيدل على ان البعض على التحريم مطلقاً، و اطلاق المصنف يقتضي عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة وفي بعض عباراته اختصاص التحريم بالرجل، قال فيه وفي النهاية: ان المرأة يجوز لها الشق مطلقاً، قال في الذكري وفي الخبر ايماء اليه، وروى الحسن الصفار عن الصادق عليه السلام لا ينبغي الصياح على الميت ولا شق الثياب<sup>٤</sup> و (لا ينبغي) ظاهر في الكراهة.

والظاهر منه منع النساء من الصياح، لانه المتعارف منهن، وغيره معلوم المنع من غيرهن، مع عدم البعد مطلقاً. كما هو ظاهر اللفظ وبالجملة ما ظهر دليل على التحريم مطلقاً، ولو كان الدليل الضياع والسخط، فهو يفيد عموم التحريم، والا فالجواز ظاهر، للاصل، مع عدم دليل التحريم، واحتمال ما قيل للتحريم. للكراهة مطلقاً.

فالكراهة مطلقاً—مع وجود القاتل، لاحتمال التضییع، واستشعار السخط و عدم الرضا مع عدم دليل التحريم، والاصل—.

(١) الوسائل باب (٨٤) من ابواب الدفن حديث —٤

(٢) الوسائل باب (٣١) من ابواب الكفارات، قطعة من حديث —١ و لفظ الحديث (ولقد شقق الجيوب ولطمن الخنود الفاطميات على الحسين بن علي عليه السلام، وعلى مثله تلطم الخنود وتشق الجيوب)

(٣) الوسائل باب (٨٤) من ابواب الدفن حديث —٥ و باب (٣١) من ابواب الكفارات قطعة من

حديث —١

(٤) الوسائل باب (٨٤) من ابواب الدفن حديث —٢

غير بعيدة، لولا الاجماع في الرجل على غير الاب والاخت، فتأمل.

واعلم انه ينبغي لصاحب المصيبة تغيير وضعه، ليعرف انه صاحب المصيبة، لما رواه ابن بابويه عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال: ينبغي لصاحب الجنائز ان لا يلبس رداءً وان يكون في قبض حتى يعرف<sup>١</sup> و وضع رسول الله صلى الله عليه وآله رداءه في جنازة سعد بن معاذ<sup>٢</sup> و روى انه لما مات اسماعيل خرج ابو عبد الله عليه السلام بلا رداء و حذاء<sup>٣</sup> و في الحسن عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ينبغي لصاحب المصيبة ان يضع رداءه حتى يعلم الناس انه صاحب المصيبة<sup>٤</sup> ولا ينبغي ذلك لغير صاحب المصيبة، لما روى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام: ملعون ملعون من وضع رداءه في مصيبة غيره<sup>٥</sup> و الظاهر ان المراد تغيير وضعه بوضع رداءه قصداً لذلك و أن المراد تأكيد الكراهة لعدم ثبوت الخبر، فيحتمل على الكراهة.

و ان البكاء على الميت جائز اجماعاً على الظاهر، و كذا الندبة وهو عذ محاسن الميت. و ما يحصل له من الحزن عليه بمثل و ارجلاه، و أمصبيته، نعم كونه مكروهاً غير بعيد، لعدم النقل عنهم عليهم السلام، مع است شمار عدم الرضا والسخط.

و كذا النياحة بالحق جائز و بالباطل حرام اجماعاً على الظاهر، روى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام انه سئل عن اجز النائحة؟ فقال: لا بأس، قد نهي عن رسول الله صلى الله عليه وآله<sup>٦</sup> و روى انه لا بأس بكسب النائحة اذا قالت صلوا<sup>٧</sup> و في خبر اخرائه قال: تستحل به ضرب احدى يديها على الأخرى، و يدل

(١) الوسائل باب (٢٧) من ابواب الاحتضار حديث ١-

(٢) الوسائل باب (٢٧) من ابواب الاحتضار حديث ١-

(٣) الوسائل باب (٢٧) من ابواب الاحتضار حديث ٣-

(٤) الوسائل باب (٢٧) من ابواب الاحتضار حديث ٤-

(٥) الوسائل باب (٢٧) من ابواب الاحتضار حديث ٢-

(٦) الوسائل باب (٧١) من ابواب الدفن حديث ٢-

(٧) نوره والذي بعده في الوسائل باب (١٧) من ابواب ما يكتسب به حديث ٩-٤-

عليه ما روى ابن بابويه أيضاً في الفقيه: لما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله من وقعة أحد إلى المدينة سمع من كل دار قتل من أهلها قتيل، نوحاً وبكاء، ولم يسمع من دار حمزة عمه، فقال: لكن حمزة لا يواكى له، فألى أهل المدينة أن لا ينوحوا على ميت ولا يبكوه حتى يسدوا بحمزة فينوحوا عليه ويبكوه فهم إلى اليوم على ذلك<sup>١</sup> كل ذلك مذكور في المنتهى.

وقال أيضاً: يستحب أن يصنع الطعام لأهل المصيبة ويبعث به إليهم. وهو وفاق العلماء، لما أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك لما جاء نعيه<sup>٢</sup>

والظاهر أنه يكره أكل الطعام عندهم، وقال الصادق عليه السلام الأكل عند أهل المصيبة من عمل أهل الجاهلية، والسنة البعث إليهم بالطعام وكذا لهم. الطبخ وطلب الناس للأكل:

والظاهر أن هذا في الثلاثة لا شغلهم بالمصيبة، وفي الرواية، ينبغي لجيراته أن يطعموا الطعام عنه ثلاثة أيام<sup>٣</sup>

ولا يبعد فعلهم حينئذ أيضاً إذا دعتهم الضرورة والحاجة، مثل أن جائهم الناس من بعيد وصاروا ضيوفاً، وذكر ذلك أيضاً كله فيه.

ولا يبعد رفع كراهة الأكل إذا طلبوا صاحب الطعام وغيره للأنس، وقضاء الحاجة واجابة الدعوة وقد لا يجوز (يجيبون خ) الأكل إلا (مع ذلك خ ل) لذلك. وأيضاً قد يكون الطعام كثيراً فاضلاً ولا يمكنهم صرفه إلا بالأكلة عندهم.

وقال فيه أيضاً: ويستحب أن لا يبرح صاحب المصيبة إلا بالاذن ولو لم يعرف ذلك أو تدعوه حاجة بالانصراف من غير الاذن، انصرف.

وقال فيه أيضاً: لا تجوز تعزية الكفار والمخالف للحق، وفي عدم الجواز مطلقاً تأمل، لعدم ظهور دليل واضح في التحريم، مع ورود الأخبار في الترغيب في عيادة

(١) الوسائل باب (٨٨) من أبواب الدفن حيث ٣

(٢) لورده والذي بعده الوسائل باب (٦٧) من أبواب الدفن حيث ٦

(٣) الوسائل باب (٦٧) من أبواب الدفن حيث ٥

المخالف و حضور جنازتهم <sup>١</sup> الا ان تحمل على التقية، و لا ضرورة و الاختيار في التعزية عامة، و كذا كلاهم، فانه يفيد تعزية كل مسلم، نعم لو كان ناصبياً او قيل بكفرهم لا يبعد ذلك:

ولا يبعد الكراهة والاستحباب، لو كان الغرض مجرد العمل بالخبر، سيما اذا كان رحماً من غير تودد، لعموم ادلة صلة الرحم، ولا يجب الا في محل التقية و مصلحة دينية، قال المصنف فيه: لو كان في تعزية الكافر مصلحة دينية او دنيوية استحببت، بل قد تجب لحفظ الدين والدنيا.

وقال ايضاً: يدعو للنمي اذا عزاه، بالهام الصبر و البقاء، ولا يدع له بالأجر، وفي البقاء تامل، اذ الدعاء للظالم العاصي بالبقاء، منهي عنه، لما روي انه من دعا لظالم بالبقاء، فاحب ان يمسي الله في الارض <sup>٢</sup> الا ان تحمل على الضرورة.

وقال ايضاً: يستحب التعزية لجميع اهل المصيبة صغيرهم وكبيرهم.

كانه يريد، الذي يفهم التعزية، ذكرهم و انشاهم، عملاً بالعموم، ولا ينبغي ان تعزى النساء الاجانب، خصوصاً الشواب.

دليل التخصيص و الكراهة غير ظاهر و نجد العمل بالعموم اولى. بل النساء اخرج، لقلة صبرهن وعقلهن، خصوصاً من العالم المسموع قوله فيهن، مع شدة جز عن سيما في العجايز الا ان يخاف فتنة، لعله المراد، فتأمل.

وقال فيه ايضاً: لو سقط انسان في بثرقات فيها، فان امكن اخراجه وجب ليغسل ويكفن ويصل عليه ولو لم يمكن اخراجه طمعت عليه البثر و جعلت قبره، لاجل الضرورة. واستدل بخبر علاء بن سيابة في التهذيب عن ابي عبد الله عليه السلام في بثر محرج، وقع فيه رجل، فمات فيه، فلم يمكن اخراجه من البثر، ايتوضاء في تلك البثر؟ قال: لا يتوضأ فيه، تعطل وتعمل قبراً، وان امكن اخراجه، اخرج

(١) راجع الوسائل باب (١) من ابواب احكام العشرة.

(٢) الوسائل باب (٣٧) من ابواب الامر والنهي وما يناسبها حديث ٥- و باب (٤٤) من ابواب

ما يكتب به حديث ٥- و لفظ الحديث (ومن احب بقاء الظالمين فقد احب ان يمسي الله) فراجع

وغسل و دفن<sup>١</sup> و فهم الطم، من قوله (ع) (و يجعل قبراً) وليس بصريح، فتأمل، و ليس بعيد، و يؤيده وجوب الدفن ولا يتحقق إلا بالطم في الجملة على الظاهر.

و ثواب التعزية قديم، و ثواب الصبر والاسترجاع كثير، وفيه اخبار كثيرة، و يكفي في ذلك قوله تعالى: انما يوفى الصابرون اجرهم بغير حساب<sup>٢</sup> و آية التبشير<sup>٣</sup> المشتملة على الأمر لرسول الله صلى الله عليه وآله بالبشارة و الصلاة و الرحمة من الله تعالى والأهداء لصاحبها.

والظاهر ان المصيبة عامة، ولو كانت بانطفاء السراج.

و انه لا يشترط عند المصيبة، بل كلما يذكر و يحصل له الالم يسترجع له و هو مصرح في الخبر، وفيه انه موجب لمغفرة ما بين الأستر جاعين<sup>٤</sup>

و ان الصبر المدوح ليس في المصيبة فقط بل الصبر عن محارم الله و منع النفس عنها، والصبر اجل، قال الصادق عليه السلام: الصبر صبران، فالصبر عند المصيبة جميل، و افضل من ذلك الصبر عن محارم الله عز وجل فيكون ذلك حاجزاً<sup>٥</sup>

و قال في المنتهى: روى الشيخ انه يستحب ان يوضع عند الجريدة مع الميت، كتاب: يقول: قبل ان يكتب: بسم الله الرحمن الرحيم اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وان الجنة حق وان النار حق وان الساعة حق آية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور، ثم يكتب: بسم الله الرحمن الرحيم: شهد الشهود المسنون في هذا الكتاب: ان اخاهم

(١) الوسائل باب (٥١) من ابواب الدفن حديث - ١ و بقية الحديث (قال رسول الله صلى الله عليه

وآله: حرمة المسم ميتا كحرمة وهو حي سواء)

(٢) الزمر: ١٠

(٣) البقرة: ١٥٥

(٤) الوسائل باب (٧٤) من ابواب الدفن ملاحظ

(٥) الوسائل باب (١٩) من ابواب جهاد النفس وما يناسبه قطعة من حديث - ٢ والحديث مروي

عن امير المؤمنين عليه السلام، ولفظ الحديث هكذا (قال امير المؤمنين عليه السلام: الصبر صبران، صبر عند المصيبة حسن جميل، واحسن من ذلك، الصبر عندما حرم الله عليك. والذكر ذكران، ذكر الله عز وجل عند المصيبة، وافضل من ذلك ذكر الله عندما حرم الله عليك، فيكون حاجزاً)



في الله عز وجل، فلان بن فلان: و يذكر اسم الرجل (واسم أبيه خ ل) أشهدهم وأستودعهم وأقر عندهم، أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً صلى الله عليه وآله عبده ورسوله وأنه مقر بجميع الأنبياء والرسل عليهم السلام وأن علياً ولي الله وإمامه، وأن الأئمة من ولده أئمة، وأن أولهم الحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن بن علي والقائم الحجة عليهم السلام، وأن الجنة حق والنار حق والساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث من في القبور، وأن محمداً صلى الله عليه وآله (عبده خ) ورسوله جاء بالحق (من عنده خ) وأن علياً ولي الله والخليفة من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ومستخلفه في أمته مؤدياً لأمر ربه تبارك وتعالى وأن فاطمة بنت رسول الله، وابنيها الحسن والحسين ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسبطاه وإماما المهدي، وقائدا الرحمة، وأن علياً ومحمداً وجعفرأ وموسى وعلياً ومحمداً وعلياً وحسناً والحجة (القائم خ) عليهم السلام أئمة وقادة ودعاة إلى الله جل وعلا، وحجة (حجج ظ) على عباده، ثم يقول للشهود: يا فلان ويا فلان ويا فلان المسمين في هذا الكتاب اثبتوا لي هذه الشهادة عندكم حتى تلقوني بها عند الخوض، ثم يقول الشهود، يا فلان نستودعك الله والشهادة والاقرار والائحاء مودعة عند رسول الله (ص) ونقره عليك السلام ورحمة الله وبركاته، ثم تطوى الصحيفة وتطبع وتختم بخاتم الشهود وخاتم الميت، وتوضع عن يمين الميت مع الجريدة (ويثبت سنخ) الصحيفة بكافور وعود على جبهتيه غير مطيب انشاء الله وبه التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الاخيار الابرار وسلم تسليماً<sup>١</sup>.

الظاهر ان الختم بخاتم الميت، وخاتم الشهود و كتابته بالكافور والعود، على ما ذكره، ليس بشرط. بل للاولوية، لحصول الغرض، ولا يبعد اختيار التربة الشريفة للكتابة، للتبرك. مع استحباب وضعها معه في القبر على ما مر.

و انه يمكن كون صحيفة عمر بن يزيد (المذكورة في الفقيه) عن ابي عبد الله

(١) جامع احاديث الشيعة باب (١٩) من ابواب تكفين الميت حديث ٥٠٠ وفي الصباح في

عليه السلام انه قال: اذا مات المؤمن فحضر جنازته اربعون رجلا من المؤمنين، فقالوا: اللهم انا لا نعلم منه الا خيرا وانت اعلم به متاء قال الله تبارك وتعالى قد اجزت شهادتكم وغفرت له ما علمت مما لا تعلمون-<sup>١</sup>

دليلاً على ذلك في الجملة، حيث يفهم منها نفع الشهادة. ولا بد من السعي في تكثير المصلين معها امكن.

وينبغي عدم القيام للجنازة: لما في صحيفة زرارة، قال: كنت عند ابي جعفر عليه السلام، وعنده رجل من الانصار، فمرت به جنازة، فقام الانصاري ولم يقم ابو جعفر (ع) فتعدت معه، ولم يزل الانصاري قائماً حتى مضوا بها، ثم جلس: فقال له ابو جعفر عليه السلام: ما اقامك؟ قال رأيت الحسين بن علي عليهما السلام يفعل ذلك، فقال ابو جعفر (ع): والله ما فعله الحسين (ع) ولا قام لها احد منا اهل البيت قط، فقال الانصاري: شككتني اصلحك الله قد كنت اظن اني رايت<sup>٢</sup>

ولا ينبغي ايضاً، الجلوس، قبل وضع الميت في اللحد، لما تدل عليه رواية ابن سنان في التهذيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ينبغي لمن شيع جنازة ان لا يجلس حتى يوضع في لحد، فاذا وضع في لحد فلا باس بالجلوس<sup>٣</sup>

و يدل على جوازه حسنة داود بن النعمان (الثقة)، قال: فلما انتهى ابو الحسن عليه السلام الى القبر تنحنى فجلس<sup>٤</sup> الحديث كما سبق.

و روى جعفر عليه السلام عن ابيه (ع) ان النبي صلى الله عليه وآله سئل عن رجل يدعى الى وليمة و الى جنازة فايها افضل؟ و ايها يحيب؟ قال: يحيب الجنازة، فانها تذكر الآخرة وليدع الوليمة، فانها تذكر الدنيا<sup>٥</sup> وفي رواية اخرى اذ ادعيت الى الجنازة فعجل و الى الوليمة فأخر<sup>٦</sup>

(١) الوسائل باب (٩٠) من ابواب الدفن حديث - ١

(٢) الوسائل باب (١٧) من ابواب الدفن حديث - ١

(٣) الوسائل باب (٤٥) من ابواب الدفن حديث - ١

(٤) الوسائل باب (٤٥) من ابواب الدفن حديث - ٢

(٥) الوسائل باب (٣٤) من ابواب الاحضار حديث - ١

(٦) الوسائل باب (٣٤) من ابواب الاحضار حديث - ٢ ونظ الحديث (قال النبي صلى الله عليه وآله

و لنختم بحث الميت بخبرين فيها بشارة لولي على عليه السلام، احدهما ما في رواية زيد الشحام، قال مثل ابوعبدالله عليه السلام عن رجل و نحن عنده، فقيل له: مات فترحم عليه و قال فيه خيراً، فقال رجل من القوم: لي عليه دينيرات فغلبني عليها و سماها يسيرة! قال: فاستبان ذلك في وجه ابي عبدالله عليه السلام، فقال: اترى الله ياخذ ولي على عليه السلام فيلقيه في النار فيعذبه من اجل ذهابك؟ قال: فقال الرجل: هو في حل جعلني الله فداك، فقال ابوعبدالله عليه السلام: اقلا كان ذلك قبل الآن<sup>١</sup> و فيه لطيفة انه صار سببا لبرائة ذمة و ليه (ع).

والاخر ما رواه في الصحيح من ابي شبل، قال: قال ابوعبدالله عليه السلام: من احبكم على ما اتمم عليه دخل الجنة، و ان لم يقل كما تقولون<sup>٢</sup> و فيه مدح عظيم و بشارة جليلة.

و يفهم جواز الدعاء لغير المؤمن المحب، فيجوز تعزيتة، و غيرها، و هما في اواخر الجزء الاول من تهذيب الشيخ قدس الله روحه.

و لتلث بما نقل عن كتاب بشارة المصطفى لشعبة على المرتضى تصنيف الامام العالم العامل الزاهد الورع التقى النقي ابن طاوس الحسيني روحه الله روحه العزيزة بحذف الأسناد: قال: دخل رسول الله صلى الله عليه و آله على علي عليه السلام فرحاً مسروراً مستبشراً، فسلم عليه فرد عليه السلام، فقال علي عليه السلام: يا رسول الله (ص) ما رأيتك تقبلت علي مثل هذا اليوم؟ فقال: حبيبي جئت ابشرك، اعلم ان في هذه الساعة نزل علي جبرئيل (ع) و قال: الحق يقرأك السلام، ويقول لك بشر علياً: ان شيعته الصالح و العاصي من اهل الجنة، فلما سمع مقالته خر لله ساجدا و رفع يديه الى السماء، ثم قال: اشهد الله على اني قد وهبت لشيعتي نصف حسناتي، فقالت فاطمة (ع) يا رب اشهد اني قد وهبت لشيعتي نصف حسناتي، فقال الحسن و الحسين كذلك، فقال النبي صلى الله عليه و آله ما اتم

والله: ذا دعيت الى الجبارة فاسرعوا، واذا دعيت الى العراس فابطؤا)  
(١-٢) نقلها في التهذيب في لواخر كتاب الطهارة

باكرم مني اشهد علي يا رب، اني قد وهبت لشيعة علي نصف حسناي، قال:  
فاوحى الله عزوجل الي رسول الله ما اتمم باكرم مني، اني قد غفرت لشيعة علي و  
محبيه ذنوبهم جميعا

و كتبت من غير ذلك الكتاب، بل من موضع كتبت فيه عن الكتاب المذكور  
لابن طاوس الحسيني قدس الله سره، جعلنا الله و اياكم من شيعة و محبيه بمحمد  
نبيه و علي وليه و الأئمة اوليائه و الصالحاء من خلص عباده.

ثم الجزء الثاني من كتاب مجمع الفائدة والبرهان  
(شرح ارشاد الاذهان)

حسب نمجزتنا، و يتلوه الجزء الثالث، أوله المقصد السادس  
في المنذورات ان شاء الله

والحمد لله أولا و آخر و صلى الله على محمد و آله الطاهرين في يوم الاحد  
الثالث و العشرين من شهر شعبان المعظم من السنة الثالثة بعد الاربعمائه و  
الألف من الهجرة النبوية المباركة على مهاجرها آلاف التحية والسلام.

الحاج آقا مجتبی العراقی

الحاج الشيخ علي بن ابي طالب الاشتهاردي

الحاج آقا حسين اليزدي الاصفهاني

عفى عن جرائمهم بحق ائمتهم عليهم السلام



مرکز تحقیقات و پژوهش علوم اسلامی

بسمه تعالى شأنه

## فهرس مطالب ما في المجلد الثاني

الصفحة	العنوان
	✽
	الصلوات الواجبة تسع
٣	دليل انحصارها في التسع
٣	دليل حصر اليومية عدداً وهيئة
٤	تعداد نوافل اليومية حضراً وسفراً و ذكر ادلتها
٦	جواز اتيان الوتيرة قائماً
٧	دليل صلاة القصر فرضاً ونظلاً
٧	دليل عدم سقوط نافلة المغرب والفجر
٨	دليل عدم سقوط نافلة الليل في السفر
٨	دليل عدم سقوط النوافل في الاماكن الاربعة
٨	دليل عدم سقوط نافلة رمضان في السفر
	في اوقات الصلوات
٩	دليل كون اول الزوال اول وقت الظهر
١١	دليل وقت العصر بالفراغ من الظهر
١٢	اول الوقت مطلقاً افضل

٥١٨	كتاب الصلوة	ج ٢
١٢	ذكر آخر وقت الظهر والعصر	
١٣	امتداد وقتها الى اول المغرب	
١٥	بيان المراد بمثلثة الظل	
١٥	بيان وقت فضيلة الظهر والعصر	
١٨	ذكر ملخص ما يستفاد من الادلة في بيان وقت الظهرين ونافتها	
١٩	وقت نافلة العصر	
٢٠	اول وقت المغرب ووقت فضيلتها وفضيلة المشاء	
٢١	بيان ما يحصل به الغروب	
٢٤	اول وقت الصبح	
٢٥	وقت نافلة الصبح	
٢٥	بيان الأفضلية والاحتياط في اوقات الصلوات الخمس حضراً وسفراً	
٣٠	حكم تقديم نافلة الظهرين على الزوال يوم الجمعة	
٣٣	وقت صلاة الليل	
٣٣	جواز تقديم صلاة الليل قبل نصفه	
٣٦	جواز اتسام النافلة ركعتين اذا شرع فيها مطلقاً	
٣٧	جواز التخفيف في صلاة الليل اذا خاف الفوت	
٣٧	حكم الفصل والوصل في السلام في الشفع والوتر	
٣٨	لوقم صلاة الليل ثم انتبه في الوقت	
٣٩	هل القضاء في المرائض على المواسمة او المضايقة	
٣٩	حكم لزوم تقديم الفائتة على الحاضرة	
٤١	حكم جواز قضاء النوافل قبل الفريضة	
٤٢	حكم التطوع في وقت الفريضة	
٤٥	كراهة النوافل في الاوقات الخمسة	
٤٩	بيان المواضع المستثناة من لمضلية اول الوقت وهي سبع عشر	
٥٢	عدم جواز تأخير الصلاة عن وقتها	
٥٢	وجوب الاجتهاد في تحصيل الوقت وبيان ما يمكن ان يعتمد عليه من الظنون	
٥٣	حكم ما لو انكشف فساد ظنه	

- ٥٤ بطلان الصلاة لوصلها قبل الوقت  
٥٥ حكم ماوصلى العصر قبل الظهر ناسياً  
٥٦ هل يعتبر الترتيب بين الفوائت ؟

### في الاستقبال

- ٥٧ هل وجوب الاستقبال في غير الصلاة شرطى او تكليفى  
٥٧ دليل وجوب استقبال العين في الصلاة وغيرها من مواضع الوجوب  
٥٨ كيفية استقبال الجيد  
٥٩ في ان امر القبلة سهل  
٦٠ جواز اتيان النوافل على الراحة الى غير القبلة  
٦٣ عدم جواز اتيان الفريضة على الراحة وماشياً احتباراً  
٦٥ حكم الصلاة في السفينة  
٦٦ حكم ما لو فقد علم القبلة  
٦٧ حكم ما لو فقد الظن ايضاً  
٦٩ جواز التقليد في القبلة للأعمى  
٧٠ بيان علام القبلة للجوانب الاربع  
ذكره قدس سره ان اهل علم الهيئة قليل وان حاله قدس سره اهل له بعد  
٧١ نصير المنة  
ما استفاده الشارح قدس سره من خدمة خاله من الاشكال في كلام صاحب  
٧٢ روض الجنان قدس سره في علامية الجدوى لاهل العراق  
٧٣ ذكر مواضع تعجب الشارح من المصنف وغيره في أمر القبلة  
٧٤ عدم جواز الانحراف عن هذه العلامات  
٧٤ عدم جواز الانحراف عن محراب المعصوم (ع)  
٧٥ اذا صلى في الكعبة فهو محبب الى اى جهة شأ  
٧٦ لوصلى باجتهاد ثم انكشف الخلاف  
٧٧ عدم وجوب الاجتهاد بتعدد الصلوات



## فيما يصل فيه

- ٧٧ وجوب متر العورة بثوب ظاهر
- ٧٧ اشتراط اباحة اللباس
- ٧٨ لوصل عالماً بالغصب بطلت صلاته
- ٧٨ عدم الفرق في البطلان بين الساتر وغيره
- ٨٠ حكم ما لو جهل الغصب او البطلان
- جواز الصلاة في جميع ما ينبت من الارض وفي اجزاء ما يؤكل لحمه من الحيوانات
- ٨٠ حكم غسل موضع الاتصال بالية اذا نفضها
- ٨١ حكم الصلاة في الحر والسجادة
- ٨٢ عدم جواز الصلاة في الحرير
- ٨٢ حكم استثناء ما لا تتم الصلاة فيه من الحرير
- ٨٣ حكم صلاة المرأة في الحرير
- ٨٤ جواز اقتراش الحرير والانتعاف ونحوهما
- ٨٥ حكم استثناء الكف من الحرير
- ٨٦ جواز اللباس الحرير للصبيان
- ٨٧ كراهة اللباس السود عدى العمامة والخف
- ٨٨ كراهة الصلاة في الثوب الواحد غير الحاكى
- ٨٩ كراهة الا تزارف فوق القميص
- ٩٠ كراهة اشتمال الصباء
- ٩٠ كراهة الصلاة بغير خنك
- ٩٠ كراهة اللثام للرجل والتغاب للمرأة
- ٩١ كراهة الصلاة في القباء المشدود
- ٩١ كراهة استصحاب الحديد في الصلاة
- ٩١ كراهة الصلاة في ثوب المتهم
- ٩١ كراهة الصلاة في الخلخال للمرأة

٩٢	كراهة الصلاة في الثوب ذي التمثال
٩٣	حرمة الصلاة في جلد الميتة مطلقاً
٩٣	عدم جواز الصلاة في أجزاء مالا يؤكل
٩٥	حكم الصلاة في اللباس المشكوك
٩٦	الجلود المأخوذة من يد المسلم أو سوق المسلمين محكومة بالطهارة

### المستثنات من غير المأكول

٩٧	١- شعر آدمى مطلقاً
٩٧	٢- وبر الحتر
٩٧	٣- السجاب على قول
٩٩	٤- حكم وبر الأرناب والثعالب
١٠١	حكم الصلاة في ثوب يستر ظهر القدم فقط
١٠٢	وجوب ستر العورة في الصلاة وحرمة النظر إليها وبيان المراد منها
١٠٦	حكم ما لو فقد السائر
١٠٧	استحباب مترجيع الجسد للرجل
١٠٨	استحباب ستر القدمين للمرأة

### في مكان المصل

١٠٩	جواز الصلاة في كل مكان مباح
١١٠	بطلان الصلاة في المنصوب
١١٠	حكم ما لو كان محبوباً في المنصوب
	عدم بطلان غير الصلاة من العبادات في المكان المنصوب (إلا الوقوفين) على
١١٠	اشكال في الطهارة من الحدث
١١٣	حكم ما لو أمره بالخروج وقد اشتغل بالصلاة
١١٤	جواز الصلاة في المكان النجس مع عدم التعدي

٥٢٢	كتاب الصلاة	ج ٢
١١٥	اشتراط طهارة موضع الجبهة	
١١٧	اشتراط وقوع الجبهة على الارض لو ما اثبتت غير المأكول والملبوس	
١٢٠	عدم صحة السجود على المستحيل من الارض	
١٢٠	عدم صحة السجود على الوحل	
١٢١	حكم السجود على القرطاس	
١٢٢	حكم السجود على يده ان منعه الحر ولا ثوب معه	
١٢٣	وجوب الاحتباب عن المشتبه بالنجس في المحصور دون غيره	
١٢٦	المعيار في المحصور الى العرف	
١٢٧	عدم جواز السجود على المعدن	
١٢٧	بيان المراد من المأكول والملبوس	
١٢٨	حكم محاذاة الرجل للمرة او تقديمها عليه في الصلاة	
١٣٢	اعتبار مساواة المسجد للموقف الا بمقدار اللبنة	
١٣٣	حكم انخفاض المسجد عن الموقف	
١٣٣	هل يجب المساواة في المساجد السبع ؟	
١٣٤	الأمكنة المكروهة وهي سبعة وعشرين او اكثر	
تنمة		
١٤٤	أفضلية صلاة الفريضة في المسجد	
١٤٤	الناهلة في البيت انفصل	
١٤٨	استحباب اتخاذ المساجد	
١٤٨	جواز جعل الارض الميتة مسجداً من دون بناء	
١٤٨	حكم كون المساجد مكشوفة او مسقوفة	
١٤٩	استحباب جعل الميضاة على ابوابها	
١٥٠	استحباب جعل منارة المساجد مع حائطها	
١٥٠	في ذكر جملة من آداب دخول المساجد	
١٥٢	جواز نقض المستهدم منها و جواز استعمال آلتها حينئذ في غيره	

ج ٢	فهرس المطالب	٥٢٣
١٥٢	كراهة جعل الشرف لها	
١٥٢	كراهة جعل المحاريب الداخلة	
١٥٣	كراهة جعلها طريقاً	
١٥٣	في جملة من المكروهات في المساجد	
١٥٦	تحريم زخرفتها بالذهب	
١٥٦	تحريم اتخاذها في ملك لو طريق	
١٥٧	وجوب إزالة النجاسة عنها	
١٥٧	تحريم اخراج الحصى منها	
	تحريم التعرض للكنائس والبيع لاهل الذمة وجواز استعمال آلتها اذا كانت في	
١٥٧	ارض الحرب في المساجد	
١٥٨	جواز الصلاة في مكان يطين بما فيه التبن ولو كان مسجداً	
١٥٨	حكم الوضوء من البول والغائط في المسجد	
١٥٨	خير مساجد النساء البيوت	
١٦٠	حكم بناء المساجد على المواضع النجسة	
١٦٠	حكم تغيير مسجد المنزل والمراد منه	

### في الاذان والاقامة

١٦١	في استحبابها مطلقاً او عدمه مطلقاً او التحصيل اقوال	
١٦٣	تاكد هما في الجهرية	
١٦٤	سقوط الاذان في عصر يوم الجمعة ويوم عرفة	
١٦٦	سقوطه عن القاضي والجامع	
١٦٧	سقوطه عن الجماعة الثانية	
١٦٨	هل يعتبر في السقوط عن الجماعة الثانية كونها في المسجد؟	
١٦٩	سقوطها لسماعها عن الغير	
١٧٠	كيفية الاذان	
١٧٠	جملة ممن لا اعتبار باذانهم	

٥٢٤	كتاب الصلوة	ج ٢
١٧١	الاصناف المطلوبة في المؤذن والمقيم	
١٧٦	جواز اذان جماعة دفعة	
١٧٦	عدم سقوط الاذان خلف الامام الغير المرضى و حكم خوف فوت الصلاة	
١٧٧	جنة من مكروهات الاذان	
١٧٨	استحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله عند ذكره بغير صوت	
١٧٨	ما يستحب بعد الاذان من الدعاء	
١٧٩	رفع الصوت بالاذان في منزله	
١٧٩	حكم تقديم اذان الفجر عليه	
١٨٠	استحباب حكاية الاذان	
١٨١	نقل كلام الصدوق في زيادة ( آل محمد خير البرية ) في الاذان	

### في ماهية الصلاة

١٨٢	وجوب معرفة افعال الصلاة وفيه تحقيق للشارح قد غلب لاحظ	
١٨٨	وجوب القيام في الصلاة وهو على انواع	
١٨٩	وجوب الاستقلال في القيام	
١٩٠	حكم ما لو عجز عن القيام	
١٩٢	حكم ما لو تجدد عجز القائم	
١٩٣	وجوب النية مقارنة	
١٩٣	وجوب تكبيرة الاحرام	
١٩٣	كون تكبيرة الاحرام ركناً	
١٩٥	كيفية	
١٩٦	الاخرى كيف يكبر؟	
١٩٧	استحباب التكبيرات السبع	
١٩٧	ما يستحب فيها	
١٩٨	استحباب اسماع الامام من خلفه	
١٩٩	استحباب عدم المذبحين الحروف	

- ٢٠٠ وجوب قراءة الفاتحة في جميع الفرائض بل وفي غيرها وجوباً شرطياً
- ٢٠١ حكم وجوب السورة بعد الحمد
- ٢٠٨ التخيير في الاخيرتين بين الحمد والتسبيحات الاربعة وبيان صورتها
- ٢١٢ حكم من لم يحسن القراءة
- ٢١٣ وجوب قراءة ما يحسن عند ضيق الوقت
- ٢١٣ هل عوض السورة مع الجهل بها واجب ام لا؟
- ٢١٥ وجوب التسبيح والتهليل عوض القراءة بقدرها اذا كان جاهلاً حتى يتعلم
- ٢١٧ كيف يقرء الاخرس
- ٢١٧ عدم اجزاء الترجمة ولا مع انحلال حرف ولو التشديد والاعراب
- ٢١٨ كيفية تحصيل العلم بان المقرؤ قرآن
- ٢١٩ لا يجوز القراءة مع مخالفة الترتيب في الآيات ولا مع تقديم السورة
- ٢٢١ حكم القران بين السورتين
- ٢٢٤ وجوب الجهر في اولتي الصبح والعشائين
- ٢٢٩ وجوب اخراج الحروف من مواضعها
- ٢٣٠ حكم ما لونه في اثناء القراءة قطع الصلاة وسكت
- ٢٣١ تحريم سور العزائم في الفريضة
- ٢٣٣ تحريم قراءة ما يفوت الوقت
- ٢٣٤ تحريم قول آمين
- ٢٣٧ استحباب الجهر بالبسملة في الاختاتيه
- ٢٣٨ استحباب الترتيل والوقوف في القراءة
- ٢٣٩ ما يستحب ان يقرء من السور
- ٢٤٣ لزوم قراءة سورة الضحى والم نشرح، وكذا الفيل والأيلاف معاً
- ٢٤٤ جواز العدول من سورة الى أخرى ما لم يتجاوز النصف
- ٢٤٦ عدم جواز العدول عن التوحيد والحمد الا الى الجمعة والمنافقين
- ٢٤٨ اذا عدل فليعد البسملة ايضاً وكذا لو قرأها من غير قصد ثم قصد

## في الركوع

- ٢٥١ وجوب الركوع و كونه ركناً  
 ٢٥٢ حد الركوع شرعاً  
 ٢٥٣ وجوب الذكر و الطمأنينة  
 ٢٥٦ وجوب رفع الرأس منه و الطمأنينة قائماً  
 ٢٥٦ حكم ما لو عجز عن الانحناء او الراكع خلقة  
 ٢٥٦ حكم طول اليدين  
 ٢٥٧ جملة من مستحبات الركوع

## في السجود

- ٢٦٠ وجوب السجدين في كل ركعة  
 ٢٦١ بطلان الصلاة بتركها معاً مطلقاً  
 ٢٦١ وجوب الطمأنينة فيها كالركوع  
 ٢٦٣ هل السجدة الواحدة ركن  
 ٢٦٣ وجوب وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه  
 ٢٦٣ وجوب التساوى بين المساقط  
 ٢٦٤ وجوب رفع الرأس من السجدة الاولى  
 ٢٦٣ استحباب الجلوس متوركاً والاستغفار بين السجدين  
 ٢٦٥ حكم ما لو كان بجيسته دمل  
 ٢٦٦ استحباب التكبير قائماً رافعاً  
 ٢٦٧ استحباب الدعاء فيها  
 ٢٦٩ حكم جلسة الامتراحة  
 ٢٧٠ استحباب تقديم الركبتين عند القيام معتمداً على كفيه  
 ٢٧٠ كراهة الاعماء ومعناه

## في التشهد

- ٢٧١ وجوبه في كل ثنائية واولى غيرها و كفيته  
 ٢٧٥ وجوب الجلوس مطمئناً حال التشهد  
 ٢٧٥ استحباب التورك وكفيته  
 ٢٧٦ وجوب الصلاة على النبي (ص) في التشهد  
 ٢٧٧ استحباب الزيادة في الدعاء

## في التسليم

- ٢٧٧ في انه واجب ام لا وفيه بحث طويل للشارح قدس سره  
 ٢٨٧ بيان صورة السلام [ ]  
 ٢٩٢ ينبغي ترك نية الندب والوجوب في السلام  
 ٢٩٢ استحباب التشهد الطويل  
 ٢٩٣ خروج المصلي بالسلام من الصلاة  
 ٢٩٤ ما يستحب للمنفرد والامام والمأموم حين السلام المخرج  
 ٢٩٧ استحباب التوجه بسبع تكبيرات بينها ثلاث ادعية  
 ٢٩٨ استحباب القنوت الواحد في كل صلاة الاحمعة وفيها قنوتان  
 ٣٠٠ استحباب القنوت في الترويحكم القنوت الثاني فيه  
 ٣٠١ عدم تعيين شيء موظف في القنوت  
 ٣٠٢ افضل القنوتات كلمات الفرج  
 ٣٠٣ استحباب قول (كذلك الله ربى) بعد التوحيد لا في القنوت  
 ٣٠٤ اذا نسي القنوت قضاء بعد الركوع  
 ٣٠٥ بيان مواضع شغل النظر حال الصلاة  
 ٣٠٥ بيان مواضع اليدين حال الصلاة  
 ٣٠٩ استحباب التعقيب و بيان المراد منه



- ٣١٠ ذكر بعض ماورد في فضل التعقيب
- ٣١١ افضل التعقيب تسييح الزهراء (ع)
- ٣١٢ استحباب تسييح الزهراء حال المنام
- ٣١٢ كيفية التسييح
- ٣١٣ التسييح بطين القبر الشريف على مشرفه السلام
- ٣١٣ انتسييح بالاصابع
- ٣١٣ ينبغي عدم ترك الدعاء بعد الصلاة
- ٣١٤ نقل بعض ما ورد في الدعاء عقب الصلاة
- ٣١٧ استحباب سجدة الشكر وما يقال فيها
- ٣١٨ الدعاء قبل طلوع الشمس
- ٣١٩ استحباب التشريك في الدعاء اذا كان اماماً
- ٣١٩ استحباب الدعاء قبل الاشتغال بشيء ولو كان نافذة المغرب
- ٣١٩ استحباب سجدة الشكر
- ٣٢٠ استحباب قول يارب حتى ينقطع النفس في سجدة الشكر
- ٣٢١ استحباب الصاق الصدر والبطن والاقتراش
- ٣٢٢ استحباب الصاق خدي الايمن والايسر على الارض والدعاء بالمتقول
- ٣٢٣ استحباب السجدة عند تذكر كل نعمة
- ٣٢٣ استحباب التسيحات الاربع ثلاثين مرة دبر كل صلاة
- ٣٢٤ استحباب قول سبحان ربك رب العزة الخ عند الانصراف من المجلس
- ٣٢٤ حكم النوم بعد صلاة الليل
- ٣٢٥ حكم النوم بعد صلاة الغداة
- ٣٢٦ استحباب الجلوس في صلاة حتى يطلع الفجر
- ٣٢٦ كراهة الصلاة بعد صلاة الصبح
- ٣٢٧ حكم النوم مطلقاً في النهار واستحباب القيلولة
- ٣٢٨ استحباب النوم على اليمين

## المقصد الثاني في الجمعة

- ٣٢٩ الدليل على وجوب صلاة الجمعة في الجمعة
- ٣٣٠ اول وقت صلاة الجمعة
- ٣٣١ آخر وقت صلاة الجمعة
- ٣٣٣ تعين الظهر بخروج وقت الجمعة
- ٣٣٣ اشتراط وجوب الجمعة بوجود الامام عليه السلام
- ٣٣٥ اشتراط وجوبها بحضور اربعة
- ٣٣٨ اشتراط الجماعة في صلاة الجمعة
- ٣٣٩ وجوب الخطبتين من قيام و كفيتهما و بيان ما يعتبر فيها
- ٣٤٢ عدم انعقاد جمعيتين في لقل من فرسخ
- ٣٤٣ باق شرائط وجوب الجمعة
- ٣٤٤ حكم سقوط الجمعة في المطر
- ٣٤٥ حكم ما لو حضر غير من وجبت عليه صلاة الجمعة
- ٣٤٨ هل يحتسب غير من تجب عليه من العدد
- ٣٥٠ يعتبر في النائب عن الامام (ع) البلوغ والعقل والايمان والعدالة وطهارة المولد
- ٣٥١ بيان معنى العدالة
- ٣٥٧ هل يصح امامة العبد والابرص والأعشى
- ٣٥٩ في حكم امامة العبد في الجمعة
- ٣٦٠ حكم صلاة الجمعة زمن الغيبة
- ٣٦٠ حكم اشتراط الجمعة بحضور الامام (ع)
- ٣٦٣ منع علم الهدى من لقائتها زمن الغيبة
- ٣٦٣ دعاء الشارح للخلاص من هم الجمعة بظهور الفرج
- ٣٦٤ لو صلى من وجب عليه الظهر
- ٣٦٤ حذ ادراك صلاة الجمعة
- ٣٦٨ لو انقضى العدد في اثناء الجمعة

٥٣٠	كتاب الصلاة	ج ٢
٣٦٩	تقديم الخطبتين على الجمعة	
٣٦٩	هل تقدم الخطبتان على الزوال	
٣٦٩	لزوم فصل ما بين الخطبتين ورفع الصوت	
٣٦٩	عدم صحة صلاة الجمعة فرادى	
٣٦٩	لو اتفقت جمعتان بينها لقل من فرسخ	
٣٧٠	عدم وجوب الجمعة على المملوك مطلقا	
٣٧١	حكم السفر بعد زوال يوم الجمعة وفيها تحقيقات للشارح قدس	
٣٧٦	حكم الاذان الثاني يوم الجمعة	
٣٧٩	حرمة البيع بعد الزوال وحكم انعقاده حينئذ	
٣٨٣	هل يجب الاصغاء الى الخطبة	
٣٨٦	حكم المنوع من سجود الاولى في صلاة الجمعة	
٣٨٨	آداب الخطيب والخطبة	
٣٨٨	الامور المرفقة فيها ليلة الجمعة ويومها	

### في صلاة العيدين

٣٩٦	وجوب صلاة العيدين مع الشرائط	
٤٩٨	كيفية صلاة العيد	
٤٠٥	وقت صلاة العيد	
٤٠٥	حكم السفر يوم العيد قبل الصلاة	
٤٠٧	حكم ما لو اتفق عيد وجمعة	
٤٠٧	استحباب الاصحاح لصلاة العيد الا بمكة وجملة من آدابها	

### في صلاة الكسوف

٤١٢	اسباب وجوبها	
٤١٤	كيفيةها	

٥٣١	فهرس الطالب	ج ٢
٤١٧	وقتها	
٤١٨	عدم توقيت غيرالكسوفين	
٤١٩	حكم ما لوتركها عمداً لو نسياناً	
٤٢٠	حكم ما لو لم يعلم بموجب صلاة الآيات	
٤٢١	استحباب الجماعة والاطالة فيها	
٤٢٢	استحباب التكرار لو تمت قبل الانجلاء وجلة من آدابها	
٤٢٤	تقدم هذه الصلاة على النافلة مطلقاً	

### في الصلاة على الاموات

٤٢٥	وجوب الصلاة على كل مسلم ميّت
٤٢٦	وجوبها على من يحكم المسلم والمراد منه
٤٣٠	استحبابها على من لم يبلغ الست
٤٣١	كيفية الصلاة على المؤمن
٤٣٥	كيفية الصلاة على المستضعف والمنافق والمجهول
٤٣٨	كيفية الصلاة على الطفل
٤٤٠	وجوب الاستقبال فيها
٤٤٢	استحباب الطهارة فيها
٤٤٤	استحباب وقوف المصل حتى ترفع الجنائز
٤٤٥	وقوف الامام عند وسط الرجل وصدر الممرّة
٤٤٦	ترتيب الجنائز المتعدده
٤٤٨	استحباب رفع اليدين في التكبيرات
٤٤٩	لزوم كونها بعد الغسل
٤٥٠	حكم ما لو فاتت الصلاة على الميت حتى دفن
٤٥٣	كراهة تكرارها الا ما استثنى
٤٥٥	اولى الناس بالصلاة اولاهم بميراثه
٤٥٦	اولوية الاب من الابن واولوية الولد من الجد

- ٤٥٧ الاخ من الابوين لولى من المتقرب الى الميت باحدهما  
 ٤٥٨ الزوج لولى من كل واحد  
 ٤٥٩ حكم اولوية الزوجة بالنسبة الى الزوج  
 ٤٦٠ الذكر مطلقا لولى من الانثى مطلقا والحر لولى من العبد  
 ٤٦١ الا فقه لولى  
 ٤٦٢ استتابة الولي اذا لم يكن بالشرائط  
 ٤٦٣ عدم جواز التقدم على الولي بدون اذنه  
 ٤٦٤ الهاشمي لولى من غيره ان قدمه الولي  
 ٤٦٤ امامة المرأة للنساء والعارى لغيره  
 ٤٦٦ لو حضر جنازة اخرى في اثناء الصلاة

### في النجس

- ٤٦٧ استحباب المشي وراء الجنازة  
 ٤٧٠ استحباب الترييع و كيفيته وحكمه للنساء  
 ٤٧٤ استحباب الأعلام بموت المؤمن  
 ٤٧٥ الدعاء عند مشاهدة الجنازة

### خاتمة

- ٤٧٦ كيفية وضع الجنازة لدى القبر  
 ٤٧٨ حذ النفس الواجب و كيفية اضجاع الميت  
 ٤٧٨ كيفية دفن الحامل من مسلم  
 ٤٧٩ راكب البحر يقتل ويرمى فيه  
 ٤٧٩ استحباب حفر القبر الى الترقوة  
 ٤٨٠ استحباب اللحد مما يلي القبر  
 استحباب كشف الرأس للدافن واستحباب حل عقد ازرار الميت وجعل التربة

ج ٢	فهرس المطالب	٥٣٣
٤٨٠	استحباب	
٤٨٢	استحباب التلقين والدعاء بعد الدفن	
٤٨٢	استحباب شرح اللبن وخروج الدافن من قبل الرجلين	
٤٨٣	استحباب اهالة الحاضرين بظهور الاكف	
٤٨٤	استحباب الاسترجاع حال الاهالة	
٤٨٤	استحباب رفع القبر اربع اصابع وتربيعة	
٤٨٥	استحباب صب الماء من قبل رأسه دوراً ووضع اليدين على القبر مستقبل القبلة	
٤٨٧	استحباب طلب الرحمة للميت	
	في زيارة القبور	
٤٨٨	استحباب زيارة القبور للرجال وما يقول حال الزيارة	
٤٨٩	عدم كراهة زيارة القبور للنساء	
٤٩٠	استحباب تلقين الولي بعد انصراف الناس بأعل صوته	
٤٩٢	كيفية الوقوف على القبور	
٤٩٣	استحباب تعزية صاحب المصيبة	
٤٩٥	في حكم تعزية المرأة الشابة	
٤٩٥	كراهة فرش داخل القبر بالساج	
٤٩٦	كراهة نزول ذى الرحم في القبر الا في المرة	
٤٩٧	كراهة اهالة ذى الرحم التراب	
٤٩٧	كراهة تجديد القبر وتطيينه بعد الاندراس	
٤٩٩	جواز تطيين القبر وتخصيصه	
٤٩٩	كراهة وضع تراب غير قبر الميت على قبره	
٥٠٠	استحباب وضع العلامة على القبر وفيها اسم الميت	
٥٠٠	كراهة البناء على القبر او تخصيصه والجلوس عليه	
٥٠١	عدم كراهة السناء على قبور المعصومين عليهم السلام بل ولا على قبور ذريتهم	
٥٠٢	كراهة نقل الميت قبل الدفن الا الى احد المشاهد	
٥٠٢	حكم دفن ميتين في قبر واحد	
٥٠٣	كراهة الاستناد الى القبر والمشي عليه	

٥٣٤	كتاب الصلوة	ج ٢
٥٠٤	تحريم نبش قبر المسلم مطلقاً	
٥٠٤	حكم نقل الميت بعد الدفن الى المشاهد	
٥٠٦	حرمة دفن غير المسلم في مقابر المسلمين الا الذقية الحاملة من مسلم	
٥٠٦	حرمة شق الثوب على غير الاب والاخ مطلقاً للرجل وحكم الشق للمرأة	
٥٠٨	ينبغي لصاحب المصيبة تغيير وضعه	
٥٠٨	جواز البكاء على الميت وعد محاسنه مع الكراهة	
٥٠٨	جواز النوح بالحق دون غيره	
٥٠٩	استحباب ان يصنع لصاحب المصيبة طعام وكراهة الأكل عنده الى ثلاثة ايام	
٥٠٩	عدم كراهة الاكل عنده اذا كان بداعي الاجابة	
٥٠٩	حكم تعزية الكفار	
٥١٠	كيفية الدعاء للتمني اذا عزاه	
٥١٠	استحباب التعزية لجميع اهل المصيبة	
٥١٠	حكم ما لو سقط انسان في برفات	
٥١١	نقل بعض ما ورد في ثواب الصبر على المصيبة	
٥١١	استحباب وضع كتابة عند الجريئة وما ينبغي ان يكتب فيها و سائر آدابه	
٥١٣	ينبغي عدم القيام للجنائزة	
٥١٣	لا ينبغي الجلوس قبل وضع الميت في اللحد	
٥١٣	استحباب اختيار الجنائزة على التولية لو دعى اليها	

### ختم مسك

٥١٤ بشارة عظيمة لولي على عليه السلام و اولياء الائمة عليهم السلام

تم فهرس مطالب هذا المجلد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله وصلى الله على محمد نبي الله وعلى آله آل الله  
لقد قامت مؤسسة الانتشارات التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة  
العلمية بقم المشرفة بنشاطات واسعة في مجال نشر المعرفة و احياء  
التراث الاسلامي ونستطيع ان نسجل هنا مايلي:

أ: الكتب التي أنجز طبعها ونشرت وهي:

الكتاب	المؤلف
الآداب الطيبة	للسيد جعفر مرتضى العاملي
الاختصاص	للشيخ الفيل
الأمان	للشيخ المفيد
تحرير الوسيلة	للامام الخميني
التوحيد	للشيخ الصدوق
الحقائق الناضرة المجلدات ٩ الى ١٤	للبحراني
الحياة	لمحمد رضا الحكيم
الحياة السياسية للامام الرضا (ع)	للسيد جعفر مرتضى العاملي
الختصال مع فهرس الاعلام	للشيخ الصدوق
الدليل الى موضوعات الصحيفة السجادية	
الرسائل	للشيخ الطوسي
شرح مئة كلمة	لابن ميثم البحراني
العدل الالهي	للفكر الاسلامي الكبير الشهيد مرتضى الطهري
كتاب الخمس والأطفال	لسماعة آية الله المنتظري
مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان (١ و ٢)	للمحقق المقدس الأردبيلي
الحجة البيضاء ثمانية اجزاء	للفيض الكاشاني



## الكتاب

## المؤلف

معاني الأخبار

للشيخ الصدوق

المعجم المفهرس لألفاظ وسائل الشيعة ١-٩

للمعيد حسن طيبي

المنتخب من مباحث تاريخ نيشابور

لابن اسحاق إبراهيم بن محمد بن الازهر الصرفي  
لضياء الدين العراقي

نهاية الأفكار ج ٤٣

## ب: الكتب التي تحت الطبع هي:

ابيضاح الفوائد

لفخر المحققين

تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة

للسيد شرف الدين علي الحسيني الاسترآبادي

تحف العقول

لابن شعبة الحراني

تفسير الميزان

للعامة الطباطبائي

تفصيل الشريعة

للفاضل الزكراي

تقريب المعارف

لابن الصلاح الحلبي

الحاشية في المنطق

للمآبد الله

الحدائق الناضرة المجلدات ١٥ الى ٢٤

للبحراني

الحكم الزاهرة عن النبي وعترة الطاهرة

للمصايري

شرح تبصرة المتعلمين ج ٧

للمراقي

شرح نهج البلاغة

لابن ميثم البحراني

قاموس الرجال ج ١

للتستري

كشف المراد

للعامة الحلبي

مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان

للمقدس الأردبيلي

المجلدات ٢ و ٣ و ٤

للمطبي

المعجم المفهرس لألفاظ وسائل الشيعة ج ١٠

المعجم المفهرس لألفاظ نهج البلاغة

منتقى الجمان

للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني

من لا يحضره الفقيه

للشيخ الصدوق

نهاية الأفكار ج ٢١

لضياء الدين العراقي

نهاية الحكمة

للعامة الطباطبائي

